كتاب :التنمية وجدل النهضة المعرفية، تأليف: ياسر جاسم قاسم / البصرة
2009-2012

استذكاران مهمان لا بد منهما

الى العمة هناء ...اتذكرين عندما كنا سوية قبل عشرين سنة من ألان ننتظر مجلة مجلتي على عتبات المكتبة الأهلية حيث العم أبو مصطفى فلولا ذلك الانتظار ولولا صحبتك على تلك العتبات من بيت شناشيلي قديم لما كتب لهذا الكتاب ولا لغيره أن يرى النور فإليكِ والى العم أبو مصطفى غازي فيصل صاحب المكتبة الأهلية كل الود

إلى فلذة كبدي "لجين"و"تيم" لقد ولدتما، في زمن صعب اتمنى لكما ولجيلكما رؤى الاصلاح والتنوير ......

المقدمة:

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم الرائدة والمهمة في العالم اليوم وحتى في الازمان التي سبقتنا وان كان المصطلح ليس نفسه ، لان البشر جبلوا على التغيير نحو الافضل الا من شذ منهم عن هذه القضية ، من هنا فان النممية اليوم تشكل عصب الحياة لكل الامم وتحاول كل امة ان تتسابق مع الاخرى في وضع اليات اساسية لجعل هذا المفهوم متغلغلا في المجتمع ، من هنا فان التنمية وباصنافها سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او سياسية او ثقافية هي لبنة بناء للانسان وجرى الجدل حول أي الاصناف في اعلاه تسبق لتنمية أي مجتمع الثقافية ام الاقتصادية ام الاجتماعية ومن هنا وضعنا تعريفات عدة وتعليلات كثيرة لنر ايهم اسبق في هذا المجال سيراها القارئ في كتابنا هذا الذي بين يديه، ان هذا الكتاب هو كتاب فكري بالاساس يهدف الى جعل الفكرة التنموية حاضرة في الاذهان بواقع تحليلي فكري كما عهدنا الواقع التحليلي الفكري في كتبنا السابقة ، لذا ابتدأنا بتعرفات عدة للتنمية لنضع القارئ بالصورة وتكلمنا عن مفاهيم التخطيط كأحد اهم اوجه التنمية وتصنيفاتها الهامة فالتخطيط دعامة من دعامات التنمية كما تحدثنا في فصول اخرى عن مفاهيم جديدة في التنمية ولها علاقات بها قد يكون القارئ المتخصص غير متبين لها وغير متابع لذا وضعنا هذه الرؤى بين يديه لغرض الاستفادة القصوى ومنها مفاهيم كالحوكمة والحكومة الرشيدة وغيرها ، كما تحدثنا في هذا الكتاب عن مفاهيم انسانية لها علاقة بالتنمية كمفهوم الاخلاق العلائقية وجسدناه واقعا تطبيقيا على مجتمعنا العراقي ، كما تحدثنا عن الاديان وواقعها في فرض رؤى معينة مخالفة لمفاهيم التنمية ، وتحدثنا في فصل كامل عن مفهوم التنمية المستدامة هذا المفهوم الرائد والاساس المهم لكل مشاريع التنمية الحالية والذي بات مهتما بكل مشاريع الحياة التي لها علاقة بصلب الموضوع فالتنمية المستدامة باتت اليوم تتدخل بتنمية البيئة وتضعها في سلم الاولويات وتهتم بواقع الاتصالات وتضعه في المقدمة ايضا، وتحدثنا عن العولمة وعلاقتها بالتنمية والاعلام والتنمية وكيف نستطيع ان نجير الاعلام لصالح ولخدمة المشاريع التنموية الرائدة في البلاد، كما تكلمنا باقتضاب وبالارقام نوعا ما عن واقع التنمية المتصدع في العراق وغرضنا من ذكر بعض الارقام وعلى قلتها في مجمل هذا الكتاب هو التوضيح للمتلقي بعض الامور التي من الواجب توضيحها عبر الارقام وليس البقاء على هذه الاحصائيات لان الارقام وكما معروف هي وقتية وسرعان ما تضمحل ولن يجد القارئ الباحث عن الارقام في مجالات التنمية أي تفصيل لها وذكر بكثرة في هذا الكتاب لانه كتاب تحليلي بحثي بعيد عن الارقام التي تفقده ديمومته وخلوده فالارقام هي وقتية ضمن الزمان الذي يحويها اما هذا الكتاب عندما كتبناه وضعنا امامنا التحليل وفلسفة التنمية هو الغرض الاساس الذي حواه هذا الكتاب بعيد عن لغة الارقام اما الارقام التي سيجدها القارئ من هنا وهناك هي كما اوضحنا لغرض التوضيح ليس اكثر ، الكتاب كتب بجهود فردية من 2009 م وحتى 2013 وطوال تلك السنين ناضلنا في سبيل الحصول على المعلومة والتاكد منها وتحليلها وايجاد فلسفة لها. ان القصد من هذا الكتاب هو ايصال الفكر الى مجتمع حرم منه طوال سنين وباتت اليوم تتدفق عليه الافكار المخزية والتقاليد البالية وبناء الحجر قبل البشر من هنا كانت انطلاقتنا مستلهمين من خلالها ايجاد رؤية فلسفية فكرية ثقافية حقيقية تخرج من البيئة العراقية مستلهمة رؤى التنمية لايجاد رؤى الاصلاح في مجتمع غابت عنه هذه المفاهيم وحلت محلها مفاهيم بائدة تحاول استئصال النهضة عن مجتمع امن بها منذ الاف السنين ، هذا الكتاب هو رد على كل ظلاميي هذا العصر من الذين ارادوا ان يخبؤوا حرية الفكر وهو كتاب يريد الخلود عبر وجوده في هذا الزمن والازمان القادمة . ختاما عسى ان يجد القارئ بغيته في هذا الكتاب الذي عالجنا وحللنا وفلسفنا فيه رؤى التنمية مع تاكيدنا على ان التنمية ليس مبدأ اقتصاديا او سياسيا

فحسب بل هو رؤية مجتمعية ثقافية متكاملة تمتد من التاريخ حتى الحاضر وتشكل مع المعرفة والنهضة جدلا قائما لايجاد السبل الكفيلة لنهضة مجتمعية تنموية حقيقية .

ياسر جاسم قاسم
البصرة
2013-5-20

تاليف /ياسر جاسم قاسم

الفصل الاول
مفهوم التنمية

اولا: معنى التنمية :/

التنمية من الكلمات الشائعة الاستخدام وهو من نتاج الفكر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المعاصر ،وهي كمفهوم لا تزال من المفاهيم الفضفاضة لسبب تعلقها بالمناشط الانسانية التي تمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فعندما نتكلم عن التنمية لا نفرق بين ان تكون اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ،فالتنمية واحدة:هي عملية شاملة تتناول جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [1] وفي وثائق الامم المتحدة ايضا ،يقصد بكلمة التنمية تلك المتكاملة اي تنمية الظروف المادية للحياة وتنمية الجوانب الروحية سواء بسواء[2] واختلفت الاراء والاتجاهات في تحديد مفهوم او مصطلح التنمية تحديدا علميا فاصبح هناك العديد من التفسيرات والتعريفات لمصطلح التنمية ومن ذلك :

1. **الذي يركز على البعد الاقتصادي للتنمية ،والتي تعني العمليات التي يتبعها الانسان في استغلال الموارد الطبيعية من اجل رفع مستوى الدخل للفرد او الجماعة .**
2. **يركز على البعد التربوي والثقافي للتنمية باعتبار الاهتمام ببرامج التربية والتعليم والاستثمار فيها منطلق اساسي للتنمية .**
3. **والاتجاه الثالث يرى الشمولية في تعريف التنمية بكافة ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها باعتبارها عملية مترابطة الاجزاء .**

فيرى البعض ان التنمية عملية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للجميع لتحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي لاحداث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل [3]

والتنمية عملية شاملة تهدف الى احداث تغيير حضاري يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لاشباع الحاجات الاساسية –المادية والفكرية – والروحية والابداعية – المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء[4]

وهناك من يرى ان التنمية عملية تغيير ثقافي دينامية موجهة تتم في اطار اجتماعي معين وتعمل على ازدياد اعداد المشاركين من ابناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه وكذلك الانتفاع بنتائجه وثمراته تنطوي على توسيع حاسم في كل مجالات

---

[1] - سعاد خليل اسماعيل ،مفاهيم جديدة في التربية والتنمية ومغزاها في تعليم الكبار ،مجلة اراء،المركز الروسي للتعليم الوظيفي،سرس الليان،العدد2،1(1976)ص17

[2] -رشدي صالح،دور الفلكلور في التنمية،مجلة عالم الفكر ،وزارة الاعلام،الكويت،المجلد السادس،العدد4،(1976)ص9، كما ورد في البيان الختامي الصادر عن اجتماع لمندوبي دول العالم الثالث الذي اشرفت عليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام 1974((لقد حان الوقت لوضع سياسات بديلة للتنمية ،تكون اكثر ملائمة لاحتياجات العالم الثالث بحيث تتجاوز التقدم المادي لتشمل القيم الثقافية والاجتماعية في المجتمع ،بحيث تعود بالفائدة على السواد الاعظم من السكان باجراء تغييرات ملائمة في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية)) نقلا عن ك.ت.دي جرافت جونسن ((بعض المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية لقياس التنمية في غرب افريقيا)) ت:امين محمود الشريف،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية،مركز مطبوعات اليونسكو ،العدد22،السنة السادسة(1976)ص64 كما اشار اليها ((محمد عبد القادراحمد ،دور الاعلام في التنمية ،دار الرشيدللنشر ،بغداد،1982،ص124))

[3] - محمد عبد المنعم، التخطيط والتنمية في الاسلام، جدة، دار البيان، 1986، ص122

[4] - محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، الطبعة الرابعة، القاهرة ،دار المعارف، ص144-145

القدرات الانسانية والنشاط الانساني من روحي وفكري وتكنولوجي واقتصادي ومادي واجتماعي [1]

كذلك تعرف التنمية بانها عملية او مجموعة عمليات تغيير قصدية هامة تتظافر فيها جهود الافراد والمجتمع بمختلف مؤسساته للارتقاء بمختلف قدرات وجوانب النشاط الانساني المادي والمعنوي على السواء لتحقيق الرفاهية والسعادة التي ينشدها الفرد او تحقيق درجة عالية منها .

ولاشك بان التنمية هي عملية تطور المجتمع لكل اتجاهاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية حيث يتداخل المصطلح التنمية مع التقدم والنهضة ومع التطور وهذه دلالة على تداخل عناصر الانتاج واعادة الانتاج في المجالات الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ايضا.فهي وحسب هذا المفهوم تمثل النهضة والتطور .

وينبغي ان اركز على مفهوم اساسي جدا سيجده القارئ في ثنايا كتابنا هذا ،فسوف لن يجد ارقاما كثيرة تدلل على مفاهيم التنمية وانما سيجد ارقاما هنا او هناك لكي نعطي من خلالها مثل ليس اكثر فالتنمية في نظرنا هي ليست النمو الاقتصادي فلغة الارقام قد تعطي دلالات خادعة وغير صحيحة في بعض الاحيان ومع اهمية لغة الارقام الا اننا نريد هذا الكتاب كتابا تنظيريا عمليا مستقبليا لا يركز على الارقام لان الارقام تناسب عصرا ومكانا معينا يختلف الرقم باختلاف المكان والزمان اما اللغة التنظيرية المبنية على اسس عملية فهي تيمر مع المستقبل لاداء الدور المنشود في التنمية .

ماذا لو زاد الناتج القومي الاجمالي في حين ترتفع نسبة الامية وترتفع نسبة تفشي الامراض، وتزداد التحديات على الموارد الطبيعية مما يؤدي الى اختلال في المناخ العام للعالم.

في هذا الصدد يمكن الاشارة الى التمييز الذي حدده عالم الاقتصاد الفرنسي ((فرانسو بيرو)) بين النمو الاقتصادي والتنمية نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي والتكون الاجمالي لراس المال الثابت وما الى ذلك ،وبالمقابل ترتبط التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والبشري :/فالانسان محور التنمية وهدفها النهائي في ان واحد، ويجب ان تكون التنمية من صنع الانسان الذي يجب ان يكون غايتها النهائية غير ان التنمية هي ايضا ثقافة تستمد قيمتها المحركة من الابحاث بالتقدم عن طريق العلم والاقتصاد وتفعيل النزعة العصرية واليقين بمستقبل افضل وتراكم الفوائد التي تتحقق في النشاط الاقتصادي ،والتنمية عملية طويلة الاجل لا بد من تخطيطها لاجل قصير او متوسط مع مراعاة الغايات الطويلة الاجل.

اما ما ورد يعزز مقولة مفادها ان الانسان هو محور التنمية وغايتها في نفس الوقت ،فلا تنمية بدون انسان، بالمبتدأ والمنتهى في العملية التنموية هو الانسان بوصفه فاعلا متفاعلا مع هذه العملية المستمرة والمفهوم التقليدي للتنمية يعني تحقيق السعادة من خلال التقدم الاقتصادي والتقني .

وعن مفهوم التنمية يقول اشر ديلون باننا نعيش بمفهوم عن التنمية،ثبت الان خطوه او ان نتائجه بعيدة عن الامال وهو مفهوم يضع التاكيد على التكنلوجيا ،على مجرد النمو في اجمالي الناتج القومي وعلى تكوين راس المال وعلى التحديث[2] وقد ورد

---

[1] ـ محروس احمد غبان، التنمية الشاملة للجمعيات الاسلامية ودور التربية الاسلامية في تحقيقها ،المدينة المنورة ، دار الايمان، ط1، 1995، ص17

[2] ـاشر ديلون، مفاهيم خاطئة تؤثر في التعليم غير النظامي للنساء ،مجلة اراء،المصدر السابق،ص45

تعريف التنمية في الموسوعة السياسية بانـه ((توجيـه الجهـود فـي حقل الاقتصاد ونـحو زيادة الانتاج بالنسبة لكل من الدخل القومي ومتوسط انتاج الفرد في الدولـة))، والتنميـة السياسية تلجـا اليهـا الـدول التـي نالـت استقلالها الـسياسي لكـي تـتخلص مـن التبعيـة الاقتصادية للاجنبي وتتحول الى التصنيع[1] ويعرف رودولفو التنمية بانـها ((زيادة وسطي الانتـاج للفرد من الخيرات والسلع المادية على مر الزمن))ويضيف((بانـه مهمـا بـدت بساطة هذه الصيغة فان طرق التنمية متعددة كما ان الوسائل كسبل يختارها علمـاء الاقتصاد هي الاخرى متنوعة....))[2] ويبين ك.ت. دي جرافت كيف ان العلماء اختلفوا في تعريف التنمية ويسوق ثلاثة امثلة للمناهج هو تعريف التنمية بانها معدل نمو دخل الفرد من اجمالي الناتج القومي في دولة ما. وبناء على هذا التعريف يقول الاستاذ محمد عبد القادر احمد في دور الاعلام في التنمية توصف الدولة بانـها متقدمـةاذا وصل دخل الفرد فيها الى مستوى نظري معلوم ،وبانها متخلفة اذا اتسعت هذه المسافة ونامية اذا ضاقت . وطبقا لهذا التعريف فان معظم دول العالم الثالث تعد غير متقدمة.[3] والمنـهج الثـاني فـي وضع تعريف مناسب للتنمية يربط مفهومها بعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فـي بعض المجـالات ،التعليـم ومحـو الاميـة والقـوى العاملـة والـصحة والتغذيـة وحجـم السكان غير الزراعيين.اما المنهج الثالث فهو ان بعض العلمـاء يعرفون التنميـة على اساس المعدل العام للمواليد وعلى هذا الاساس قسموا العالم الى قسمين متقدم وغير متقدم ،ويخـرج بنتيجـة فـي انـه اذا اتبعنـا اي المعيـارين :نـسبة دخـل الفـرد الـى النـاتج القومي او المعدل العام للمواليد ووضعنا ترتيبا للدول المتخلفة على اساسه لوجدنا ان ايا من الترتيبين يختلف من الاخر .بالنتيجة فان كل من التعريفين لا يوفي بالغرض لان كل منهما قد ركز على جانب معين من التنمية واهمل جوانب اخرى تقوم عليها التنمية اما التعريف الذي يبدو اقرب الى العقل فهو ((التنمية هي تحسين نوعية حياة الفرد ((او مجموعـة الافـراد))او هـو ((التنميـة هـي سلـسلة مـن التغييـرات الكميـة والنوعيـة بـين جماعة معينة من السكان من شانها ان تؤدي بمرور الزمن الى ارتفاع مستوى المعيشة وتغييـر اسـلوب الحيـاة))[4] امـا الـدكتور محمـد عبـد العزيـز عجيمـة فيعـرف التنميـة بانها((مجموعة المحاولات التي تهدف الى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لراس المال ،وبنفس الوقت استخدامه باقصى درجة من الكفاية))[5] بالنتيجة فان ارتفاع مستوى المعيشة وتغيير اسلوب الحياة سيؤدي تلقائيا الى ارتفاع بقية المعايير في المجتمع من قبيل الثقافة والحالة الاجتماعية بل حتى الوعي السياسي اي ان التنمية مرتبطة ارتباطا وثيقا في الوضع المعاشي للناس فاذا ازدادت سوف نرى كيف تبدي التنمية تنجر الى المستويات الاخرى،طبعا تبقى مسالة مهمة وهي ان التنميـة الاقتصادية تـاتي نتيجـة وجود الاصلاح الـسياسي او مـا نـسميه التنميـة السياسية وكما سنرى في بقية فصول الكتاب.

ان اهمية تحديد المعايير الاساسية للتنمية تستدعي الاقرار بان التنمية وكما مر هي عملية شمولية وانها لا تقتصر على النمو الاقتصادي ولقد اثبتت التجارب في بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية ان الاقتصار على قياس التنمية بالنمو الاقتصادي معبرا عنه بزيادة متوسط الدخل الفردي ما هو الا تغطية لخفايا الموضوع اذ ان الاغلبية

---

[1] -عبد الوهاب الكيالي،كامل زهيريواخرون،الموسوعة السياسيةط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت،1974،ص166

[2] - رودولفو ستافنهاغن،الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ،ترجمة ناجي ابو خليل،دار الحقيقة،بيروت(1972)،ص10

[3] - ك.ت.دي جرافت جونسون، المصدر السابق،ص62

[4] - نفس المصدر ،ص62-64

[5] - نقلاعن :عبد الله مكسور،التنمية الاقتصادية،مطابع وزارة االثقافة ،دمشق(1966) ص30،نلاحظ ان هذا التعريف لا يهمل اهمية التخطيط في االتنمية

الساحقة من المواطنين في تلك البلدان التي حققت متوسطا عاليا في دخل الفرد لا تزال بعيدة عن مواقع الانتاج والانتفاع به وبعيدة عن المشاركة في صنع القرار وتوجيه الحياة ، ويتجلى خطأ معادلة التنمية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي في حالة البلاد النامية ولاسيما العربية منها فالتنمية اذا هي اشباع الحاجات الاساسية لافراد المجتمع بشرط ان يمتد مفهوم الحاجات ليشمل جوانب الغذاء والسكن والصحة والتعليم والعمل والجوانب المعنوية حتى .

والجوانب المعنوية هذه تتلخص بالحاجة الى تحقيق الذات بالانتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والتفكير والامن والشعور بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنة وغيرها مما اصبح من ضرورات الانتماء الى العصر الحاضر وضرورة استمرارية مفهوم التنمية في كل هذه المجالات .

نستطيع ان نخرج بمفهوم جيد للتنمية مما مر ذكره فالتنمية هي : " العملية المجتمعية الواعية المتجهة نحو ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي –الاجتماعي تكون قادرة على تنمية طاقة انتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي الى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية – سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والانتاجية كما تستهدف توفير الحاجات الاساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات امنه واستقراره في المدى الطويل "[1]وعملية التنمية هي احداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الاساسية والحاجات المتجددة لاعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستقلال .

اما ر.ج.كانط فيشترط ما يلي : اذا ما اردنا وضع تعريف للتنمية يلبي مطالب الامم المختلفة ويبقى صالحا للاستعمال رغم تغير تلك المطاليب ينبغي تقديم اربعة مفاهيم يجب ان يتضمنها التعريف ،هي:

1- ان التنمية معيارية ترمي التقدم نحو اهداف محددة.
2- ان التنمية ذات ابعاد متعددة تتناول مختلف جوانب الحياة
3- ان لها سماتها الخاصة في كل بلد((تتناول مجموعة محددة من الاهداف صيغت في زمن محدد)).
4- يجب ان تكون عملية مترابطة :التوفيق بين الاهداف في الوقت االواحد.

ويخلص الى تقديم التعريف التالي/((ان التنمية عملية متصلة من تحديد الاهداف وانجازها في اتجاه زيادة رخاء وطن معين وابناء هذا الوطن))[2] وقد عرفت الامم المتحدة في العقود الماضية التنمية بانها((النمو مضافا اليه التغيير اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا)).بالنتيجة فان الانسان هو ثمرة التنمية مثلما هو بذرتها وهو غاية التنمية ووسيلتها فالتنمية تحقق مفاهيم كثيرة للانسان على راسها العدالة الاجتماعية والحريات والحقوق وتوسيع فرص العمل والاهتمام بالتعليم وغيرها من الامور ولا تقتصر على جانب معين كان يكون اقتصادي مثلا.فالرخاء والعدالة الاجتماعية ومستوى الحياة ونوعية البيئة تدرس كاهداف تبادلية للتخطيط او

---

[1] - علي خليفة الكواري، ماهية التنمية الاقتصادية الاجتماعية ،وجهة نظر حول التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط دراسة غير منشورة ، فبراير ،1981م.

[2] - ر.ج.كانط ((المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الاقليمية في خطط التنمية بالاقليم الاسيوي))االمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ،العدد 24،(1976) مركز مطبوعات اليونسكو،القاهرة،ص8.

كاهداف متوازنة . وهناك اتفاق واسع في الراي على ان يبقى كشرط لازم لبلوغ اهداف اخرى[1] ان التنمية ترتبط بشروط ثلاثة هي :التخطيط ،وتحقيق اهداف واخيرا اثار ذلك على حياة الافراد في المجتمع ..
فالتنمية هي تلك المحاولات التي تحقق زيادة في الدخل القومي الحقيقي نتيجتها تحسن في حياة ودخل ومستوى نوعية الخدمات التي يحصل عليها الفرد مستبعدين بذلك تلك الموارد الاتية من الهبات او من استغلال الثروات داخل اقليم الدولة ،مفرقين بين التنمية وبين النمو الاقتصادي التلقائي[2] الذي حدث في الدول الراسمالية والذي لا يتبعه اعادة لتوزيع الدخل ولا يجلب تحسنا في حياة الناس ولا اشباعا لادنى حاجات المحرومين .اي ان القضاء على الفقر لا يمكن ان يكون نتيجة الية لمعدل النمو . والتنمية يجب ان ((يعاد تحديدها على اعتبارها عملا انتقائيا يهاجم اسوا انواع الفقر)) واهدافها تتحدد بالقضاء على سوء التغذية والمرض والامية والقذارة (الفساد)والبطالة كما سياتي ضمن فصول الكتاب ومظاهر عدم المساواة[3].

ثانيا:/
اين ممكن ان تتواجد التنمية ؟

سؤال ملح يراود المشتغلين في موضوع التنمية فاماكن تواجد التنمية لا تقتصر على مكان دون اخر فهي تتواجد في شتى الاماكن وتضع نفسها شرطا اساسيا للتقدم((فعلى الرغم من اعتبار الوجه الاقتصادي هو الوجه البارز في التنمية الا ان الامر احاطه بعض الغموض ولم يحظ بالاتفاق الشامل على مضمون ذلك الوجه او نوعية النماذج التي تتجلى من خلالها التنمية الاقتصادية)) [4]بالتالي اصبح الكثيرين من رواد التنمية والباحثين فيها ينظرون الى الجانب الاقتصادي فقط في موضوع التنمية وذهب بعضهم الى ان التنمية في الشعوب النامية لا تحتاج الا الى العديد من رؤوس الاموال وعند توفر ذلك فان ظروفها ستتغير تبعا لذلك[5] فهؤلاء لا يفرقون بين بلد واخر والتنمية عندهم عبارة عن عملية حسابية مجردة وهنا لا بد ان نشير الى ان التنمية تقف بالضد من التخلف ولكن لا يمكن ان تحل مشكلة التخلف بالتقدم التكنلوجي وحده،ولكنها تحتاج الى تطوير واصلاح للمؤسسات الاجتماعية[6] اذن التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تبدأ او تستمر من غير تنمية اجتماعية ومن غير تنمية سياسية .فالنظام السياسي كما سنرى فيما بعد من فصول الكتاب بفلسفته واتجاهاته وتنظيمه يمثل بنية تحتية للاقتصاد ونفس الشيئ يصدق على البناء الاجتماعي بنظمه وقيمه وعادات افراده فهو سبب مثلما هو نتيجة للتطور الاقتصادي .وعلى هذا الاساس اعتبر فشل تجارب التنمية في بعض الدول النامية سببه الرئيسي غياب النظرة السياسية في العمل ،وليس فقدان العناصر التقنية او العلمية او احدى مستلزماتها من تمويل ويد عاملة فقط ،فمن المؤكد ان التنمية

---

[1] - ر.ج.كانط ،المصدر السابق،ص9.
[2] - حول التفريق بين النمو والتنمية انظر: البرت لوترياخ،زيادة ثروة الشعوب،ت:ابراهيم ميخائيل ،دار اليقظة العربية، بلا محل وتاريخ طبع،ص6-7 ،حيث يرى بان التنمية تتضمن غالبا التخطيط لاستخدام الموارد الاقتصادية استخداما اكمل واقوى .اما النمو فيقصد به اما عملية تلقائية (اوتماتيكية)واما خلق موارد جديدة عن طريق الاستحداث التكنلوجي .
[3] - اشر ديلون،المصدر السابق،ص45
[4] - عبد اللطيف القصير،دور البحث في التنمية الادارية،مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، اصدار مركز البحوث الاقتصادية والادارية،المجلد الاول ،العدد الاول،1973،ص114-115
[5] -نفس المصدر
[6] - مصطفى الجبلي،دور تعليم الكبار في نقل وتوصل التكنلوجيا ،مجلة اراء،المصدر السابق،ص106

الاقتصادية لا تتحقق بغير تنمية اجتماعية، وبغير تنمية سياسية، حيث تشكلان الوجهان الاخران للتنمية .
فحاجة التنمية الاقتصادية الى تحويل اجتماعي تبدو واضحة في الدول النامية والتحول الاجتماعي هو مجموعة من التحولات الاجتماعية/تعليم الناس، مواقف وقيم يجب تبديلها،طقوس وسلوك اجتماعي وعلاقات انسانية يجب تغييرها فكيف نطلب من المزارعين تنمية منتجاتهم بدون استخدام وسائل الزراعة االحديثة وعن اهمية التنمية الاجتماعية يقول القصير : وقد اصبح بحكم المسلم ان التنمية الاقتصادية اذا اريد لها النجاح فما على الادارة الا ان تهيء الارضية الاجتماعية المناسبة ،وذلك بتغلغلها بعمق حتى تصل الى قرارة التشكيلات الاجتماعية والاوجه الاجتماعية في المجتمع ،ومن ثم تستمر في تحليلها وارجاعها الى مقوماتها القيمية بغية تاهيلها او تنشيطها او تطويقها حسب مقتضيات خطة عمل التنمية[1] اما التنمية السياسية فهي ايضا ضرورة ملازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية . وتهدف الى ايجاد ارضية ملائمة للتنمية((بالانتقال من الانتساب والاتكالية الى الانجاز الفردي ومن الغموض والضبابية الى اليقين والتاكد من مصادر السلطة وطرق استعمالها ومن الاستغراب والانسحابية الى المشاركة الجماعية النيرة في الحياة العامة ومن الخشونة والعنف الى الصقل والرقة في السلوك العام ومن الانكماش والقدرية الى التوسع في الاختيار والابداع))[2] وحيث ان الشعور بالمواطنة والرغبة في المشاركة والانجاز والتي تعتبر من مقومات خلق المجتمع السياسي الامن في الشعوب النامية غير متبلورة[3] .
هنالك نظرية في التنمية تسمى التحديث اذ يؤكد هذا الاتجاه ان التطور يتدرج خلال مراحل معينة في نظام محدد على هذا الاساس يمكن ان نفكر بالعالم كسلسلة متصلة الحلقات فيها مجتمعات متباينة في اماكن متفرقة على طول الخط الذي يشكل السلسلة والتي يدعي اصحاب هذه النظرية بانها تقع على الخط نفسه، فالمجتمعات التي تأتي متاخرة تتبع اثار المجتمعات الرائدة التي سبقتها وكما قال ماركس المجتمع الاكثر تقدما يبين، على هذا النحو، الى المجتمع الاقل تقدما التي سيكون عليها مستقبلا ،ان احد منظري اتجاه التحديث الذي يفكر بهذه الطريقة هو "والت روستو" في كتابه"مراحل النمو الاقتصادي" فالبلاد التي تحقق النمو هي البلاد المتطورة المتقدمة ولا يعني ذلك ضمنا انها توقفت عن النمو ولكن وصلت كما يعبر روستو في اصطلاحه المشهور (الانطلاق) Take off وبصورة معكوسة توجد بلاد اخرى اقل تقدما في الوقت الحاضر هذه البلاد يمكن ان نطلق عليها بتفاؤل اسم(البلاد النامية) وهنالك البلاد غير المتقدمة او المتاخرة under developed الذي استخدم لاول مرة في الاربعينات من القرن الماضي.
وبالرغم من ذلك فعلى وفق نظرية التبعية وهي المدرسة الثانية في علم اجتماع التنمية فان كل هذه المصطلحات المستخدمة من قبل منظري التحديث ليست حيادية ومن وجهة النظر هذه المختلفة عن السابقة كما وصفها احد دعا هذه النظرية (اندريه جوندر فرانك) فان الادنى او الاقل تنمية او ناقصة التنمية لا تعني المعنى غير النامي او التخلف او غير التقدم او أي مصطلح اخر يعطي المعنى نفسه.
فاذا كان المقصود بالمصطلح الاخير النقص النسبي للتنمية او التطور (مثل ما يمكن ان نفترضه عن وضع أوروبا أيضا في مراحل ما قبل الرأسمالية او قبل وجود الصناعة)فان ذلك لا يشابه الوضع السائد في العالم الثالث وعليه وبحسب ما تراه نظرية التبعية

[1] - عبد اللطيف القصير،المصدر السابق،ص116
[2] - عبد اللطيف القصير،المصدر السابق،ص116.
[3] - نفس المصدر،ص125

فان افتراضات نظرية التطور ليست مناسبة تماما فحال عدم وجود التنمية او نقصها او التأخر او عدم وجود التقدم وعدم الوصول الى التنمية في الوقت الذي يدور الكلام حول ذلك، بعيدة عن كونها مرحلة في طريقها الى التطور او التنمية لانها وضعية مختلفة تماما وفي طريق مسدود لا يقود الى شيء، وهذا بسبب كونها ليست فقط عملية بل هي علاقة ايضا فهي شيء ليس لطيفا او مناسبا قام به شخص ما(الدول المتقدمة) لشخص اخر (البلاد النامية) وعليه فان فرانك مثل الثائر الذي يستولي على بندقية عدوه كما يعبر ايدن فوستر كارتر في كتابه(علم اجتماع التنمية)[1] اخذ كلمة under develop وقلبها راسا على عقب كما هو ملاحظ في احد كتب نظرية التبعية لوالتر رودني الموسوم(كيف ادت اوربا الى تأخر تنمية أفريقيا وعرقلتها) وعنوانه بالانكليزية: How Europe under developed Africa والذي صدر عام 1972 فعرقلة التنمية او نقصها او التخلف بالمقارنة مع الغرب بحسب وجهة النظر هذه تتضمن الاستعمار والاستغلال فالعالم الثالث قد منع من التطور وحيل بينه وبين التطور او التنمية لان ذلك يخدم مصالح الغرب ولكن هذاليس شيئا صحيح دائما فتقاعس الدول دول العالم الثالث كما يسمى قديما ولاسيما الاسلامية منها والعربية هو السبب الرئيسي عن عدم اللحاق بدول العالم المتقدمة.

والتنمية لها ثلاثة اهداف بالإضافة الى ما ذكرنا/

أ- اجتماعي: ومنها تلبية الحاجات الأساسية التي يمكن تحديدها اما بصورة واسعة واما بصورة ضيقة فكحد ادنى تتضمن الطعام ،السكن الملبس والخدمات الأساسية كالماء الصافي والصحة والتعليم والنقل وفرص العمل وهناك من سويع المفهوم لكي يتضمن عوامل نوعية اخرى كالبيئة واتخاذ القرار وحقوق النساء والاوليات كما سنتناول هذه الامور بالتفصيل في القادم من فصول الكتاب./وبالنسبة لمؤيدي الحاجات الاساسية فان مجرد الزيادة نحو الناتج القومي الاجتماعي (G.N.P) لا يعد تنمية وبالنتيجة ان وجود سكان يعملون ويتمتعون بتعليم وصحة هو استثمار افضل ونقطة بداية أساسية لاي برنامج تنموي.

ب- سياسي/ التنمية السياسية يمكن ان يكون في الغالب مصطلحا فارغا ويعرف من قبل الإيديولوجيين ،الذين ينتمون الى اراء وفلسفات مختلفة وفي سنة 1971 جرت محاولات كثيرة ومثيرة لاعادة تحديد وتعريف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وثيقة سياسية تنزانية اطلق عليها (مونكوزو) أي الموجز التي جاء فيها ما نصه:

" بالنسبة للناس الذين كانوا عبيدا او الذين قهروا واستغلوا ولم يعطوا أي اهمية من قبل الاستعمار فان التنمية تعني التحرر فاي عمل يعطيهم سيطرة اكبر على شؤونهم هو عمل من اجل التنمية حتى لو ان هذا العمل لا يعرض عليهم صحة افضل او خبزا اكثر ، واي عمل يقلل من ارادتهم في تقرير شؤونهم الخاصة او ادارة شؤون حياتهم لا يمكن ان تكون تنمية ويؤدي الى تاخرهم حتى لو كان هذا العمل يجلب لهم صحة احسن او خبزا اكثر "[2]

في نص كهذا يمكن ملاحظة تاثير افكار نظرية التبعية في التاكيد على الاستقلال وتقرير المصير كقيم اساسية حتى لو كان ذلك على حساب اهداف التنمية المادية .

---

[1]- الكتاب صادر عن دار الحكمة ، بغداد، ت/ احسان محمد الحسن، حمدي حميد يوسف،د.عبد المنعم الحسني، ابراهيم عبد الرزاق، ط1،ص130

[2]- مذكورة في روي ماناواخرين،ص24

ج- ثقافي/ والتنمية الثقافية تشمل وضع كافة الامكانات الاقتصادية في بناء جيل يؤمن بالتعددية والاخر من يكون ومهما يكن مذهبه او دينه او عرقه او قوميته الثقافة هي السلوك لبناء هكذا جيل وضرورة الايمان وجوبا بهذه الافكار لصنع تنمية ثقافية عالية الهمة وقادرة على تغيير الافكار باتجاه الاصلاح والنهضة والتنمية تتم من خلال هذين المفهومين ، ان التنمية الثقافية بعضهم يعزوها سببا لاجراء تنمية سياسية واقتصادية فبدون الوعي المجتمعي بضرورة الديمقراطية وقبول الاخر كسلوك ثقافي لا يمكن البناء وبعضهم يعتبرها نتيجة لتنمية اقتصادية تجعل الناس تعيش رفاهية او تنمية سياسية تجعل الناس تعيش التعدد السياسي الممهد للتعدد المجتمعي ومهما يكن فالتنمية الثقافية سواء كانت سببا او نتيجة لتنمية ما فهي ضرورة ملحة لبناء امة متكاملة .ونحن نذهب الى ان التنمية الثقافية هي الاساس لاجراء بقية انواع التنمية ودليلنا في ذلك اليوم في دول الخليج العربي هنالك تنمية مادية اقتصادية كبيرة جدا ولكن لا يوجد مطلقا تنمية ثقافية من ناحية قبول الاخر وتقبله والايمان بالديموقراطية كنهج حكم بل ان الحكم هنالك قبلي متخلف عشائري بالتالي لم تنفعهم التنمية الاقتصادية العمرانية بشيء من هنا فنحن نذهب الى ان التنمية التي ننشدها هي التنمية الثقافية التي تسبق كل انواع التنميات .

كما ان التنمية الثقافية تشمل ايجاد الوسائل التي يتم من خلالها بث اسلوب الثقافة من خلال المسرح والسينما والمهرجان الشعري ودعم القصة ودعم كل الوسائل التي من خلالها اسوق افكاري الثقافية والاهم من كل ذلك وكجزء اساسي من التنمية الثقافية هو التربية الذي سنتطرق له في القادم من الفصول.

ومن كل ما تقدم يتضح ان التنمية عملية متكاملة ،لا يمكن تجزاتها الى اقتصادية واجتماعية وسياسية . ذلك ان كل الدول((المتخلفة)) او النامية تعوزها الاوجه الثلاثة ،ولا يمكن تحقيق واحدة دون الاخريات .فالتنمية يجب ان تسير بشكل متوازن لتغذي احدى فروعها الاخرى،فكما ان التنمية لا يمكن بلوغها في مجتمع جاهل لا يدرك اهميتها ، ولا يسعى لتحقيقها،تتحكم فيه علاقات الطائفية وسيطرة التقاليد وتالعادات القديمة ،يعج بالمشاكل الاجتماعية ((والتي هي معوقات التغيير)) لا يقبل تيار التحديث يحارب الطرق الحديثة في الصناعة والزراعه او لا يؤمن بها ،كذلك الحال ،بالنسبة للتنمية الاجتماعية التي لا يمكن ان تتحقق في مجتمع فقير لا يملك مقومات التنمية الصناعية . والتنمية الاقتصادية ايضا تبدو صعبة التحقيق دون تنمية سياسية ضمن وحدة وطنية متماسكة ،وشعب متعاون وفي جو يتوفر فيه الامن للفرد والمجتمع في ظل استقرار سياسي،وشعب يعتز بوطنه عملا، ويسعى لتقدمه يبجل علمه، وذلك كله واجب التنمية السياسية،والتي من نتيجتها خفض تكاليف حفظ الامن وصيانة الوحدة الوطنية واستقرار تنفيذ الخطط والبرامج وتوجيه الكثير من الموارد الموفرة الى ميدان التنمية الاقتصادية بدل صرفها لاغراض امنية[1] .ويبدو ان مشكلة بعض الدول النامية التنموية ان لم يكن اغلبها هو الاعداد الوطني قبل كل شيئ .

ثالثا:/

التنمية والتخطيط:

[1] - راجع تفصيل هذه النقطة عند رايموند فروست تنمية المجتمعات المتخلفة، ترجمة احمد قاسم جودة، دار الكرنك،القاهرة(1964)ص51-56

يعرف التخطيط بانه((مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية معبرا عنها في صورة اهداف كمية ومهام محددة))[1] .والتخطيط على انواع:

1- **التخطيط مشروع فمشروع ويعني باعداد مشروعات منعزلة عن بعضها.**
2- **التخطيط الجزئي،وهو تخطيط شامل لاحدى قطاعات الاقتصاد او لمنطقة من مناطق القطر.**
3- **واخيرا التخطيط الشامل الذي يتناول الاقتصاد باكمله ويقوم على نظرة واقعية للاقتصاد واساليب سليمة للتنبوء الاقتصادي.**

بالنتيجة فان التنمية وفق منظور التخطيط بانواعه الثلاثة تتسارع بوجوده والتخطيط للدولة يتسبب في تشغيل الورش الكبرى وتوظيف رؤوس اموال تتجاوز امكانيات الفرد والمؤسسات الضخمة التي تستخدم الاف الاشخاص .

ان التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع يمكن تقسيمه الى قسمين ايضا هما :

1- **الاول يحاول من حيث الجوهر ان يعزل التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي عن طبيعة السلطة السياسية والاساس الاقتصادي للمجتمع .**
2- **الثاني يؤكد على الربط العضوي فيما بينهما وهذا باعتقادنا هو الاهم.**

والتخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بمعنى القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكمية والكيفية المستمرة لصالح الانسان يعتبر اداة لترشيد ارادة التغيير في اطار الاختيار الاجتماعي.

وهو يفترض ابتداء اجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره من حالة التخلف المركبة الى حالة التقدم والتنمية المتكاملة الجوانب اي التنبؤ العلمي بما يراد الوصول اليه خلال منظور زمني محدد ويفترض ايضا تواجد الكوادر المتخصصة للقيام بهذه المهام التخطيطية المعقدة والمتشابكة.والتخطيط لا يمكن ان ينتهي بانتهاء الصياغة للخطة او حتى بالشروع في التنفيذ لمحتوياتها بل يتطلب ان يكون كل هدف من اهداف الخطة معبرا عنه بمقادير رقمية قابلة للتحقيق والمتابعة وتقويم الاداء مصحوبة بسياسات وخطوات اجرائية عملية وكذلك بتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الاهداف ،حتى لا تظل مجرد تنبوءات تأشيرية .ومن ثم الشروع بوضع بذور الخطة التالية لضمان استمرارية العملية التخطيطية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن الحديث عن التخطيط بالمعنى الواسع للكلمة في حالة وجود اهداف انمائية مصاغة من قبل الهيئات السياسية المسؤولة ووجود جهاز تخطيطي وتحضير للخطة وبالتالي وجودها واستخدام ادوات السياسة الاقتصادية المتاحة من اجل الوصول الى تحقيق الاهداف التي تؤطرها هذه الخطة وذلك على صعيد قطاع الدولة او على صعيد مجموعة مؤسسات او حتى داخل المؤسسة الواحدة .

ان ملامح مثل هذا التخطيط الشامل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي يمكن ان نلاحظ وجودها في الواقع عندما تتركز الجهود بالدرجة الاولى على تعبئة وتطوير موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من اجل الوصول الى تنمية القوى المنتجة المادية والبشرية ،وتوسيع وتنويع قدراتها الانتاجية مما يؤدي باستمرار الى زيادة وتحسين انتاجية العمل الاجتماعي .

كما ان وجود الخطة لا يكفي وحده لاعتبار الاقتصاد الوطني قد تم وضعه على طريق التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لو كان مثل هذه الخطة ممتعا بدرجة متسعة من الشمول فمن المحتمل ان يكون تحضيرها واعدادها قد تم على اسس غير واقعية ،وبالتالي فلا يكون لها نصيب من التنفيذ العملي ،والشواهد القريبة في بلدان المنطقة

---

[1] -محمد زكي شافعي،محاضرات في التنمية والتخطيط،مطبعة دار الاحد،بيروت(1973)،ص36.

العربيــة تحــدثنا عــن عــشرات مــن امثـــال هــذه الخطــط القوميـــة للتنميـــة الاقتــصادية والاجتماعية التي ظلت حبرا على الورق ومن الممكن ان تكون الخطة سليمة حسابيا علـى الـورق، الا انهـا لا تـدخل التنفيـذ لعـدم تـوفر الـشروط الـضرورية اللازمـة للقيـام بتنفيذها وبذلك يبقى الاقتصاد الوطني سائرا بطريقة تلقائية بعيدا عن الاهداف المحددة له في اطار الخطة.

رابعا:/

مقدمات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

ان اول شرط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي هو :

1- الاستقلال السياسي:

اي انهاء الوضع الاستعماري حيث لا يزال مفروضا ثم اقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالامبريالية والتي تفضل التعاون معها عن السلطة والـسير بـالتحول الاجتمـاعي الجـذري الـذي يفـضي الـى اختفـاء الطبقـات الطفيليـة المرتبطـة بالاسـتعمار نحـو غايتـه المنـشودة[1] وفـي هـذا المجـال يؤكـد الاقتـصادي السويدي غونار ميردال على انه((لرسوخ الفساد في البلدان المتخلفة سبب هام هو عادة تقديم الرشوة الى السياسيين والموظفين التي تلجا اليها الشركات الغربية من اجل الحصول على اسواق لها وتمرير اعمالها بدون ان تلاقي عقبات كبيرة ... فان البلـدان الغربيــة المهيمنــة اقتـصاديا قـد دعمـت الرجعيــة الاقتـصادية والاجتماعيـة والسياسية من النوع الاشد شؤما في البلدان المتخلفة ،وعندما تحاشى الاقتصاديون تحليل اهمية الاصلاحات المحلية الجذرية الاساسية لتنمية البلدان المتخلفة كان هذا الانحـراف فرضـيا لـيس للاقليـات الحاكمـة فـي هـذه البلـدان وحـسب بـل كـان مؤاتيـا للـسياسات التــي تنتهجهــا بالفعـل هــذه البلــدان الغربيــة المتطــورة))[2] والاسـتقلال السياسي بمضمونه التقدمي الثوري يعتبر الوجه الاول في حين يعتبر وجود سلطة وطنيــة وتقدميــة الوجــه الثــاني لعملــة واحــدة، وكلاهمـا مـسؤول عن الـسعي لتـوفير الـشروط او المقـدمات الاخـرى علـى هـذا الطريـق لتحقيـق اطـوار التقـدم الاقتـصادي والاجتماعي [3]

2- المقدمات الاقتصادية :/

تتمثـل بايجـاد اسـاس اقتـصادي لـسلطة الحكـم القائـدة والمعبـرة عن وحـدة المـصالح النسبية لاعضاء المجتمع ،وبدون هذه القاعدة الاقتصادية التي يرتكز عليها التوافق والانسجام النسبي لمصالح افراد المجتمع وفئاتـه المختلفـة ،لا تـستطيع هـذه الـسلطة الـسياسية ،ان وجـدت التخطيط للتقـدم الاقتـصادي والاجتمـاعي بـصورة فعليـة قابلـة للتنفيذ بل ستكون مثل هذه السلطة السياسية عاجزة حتى عن البقاء والاستمرار في مركزها القيادي للاقتصاد الوطني والمجتمع[4]

3- المقدمات التنظيمية الاحصائية والمؤشراتية لعملية التخطيط/

---

[1] - شارل بتلهايم:التخطيط والتنمية ،ت: د.اسماعيل صبري عبد الله،دار المعارف بمصر القاهرة،1967،ص53

[2] -غونار ميردال، نقد النمو ،ت: عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة،دمشق،1980 ،ص 153-161

[3] - د.كاظم حبيب ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، دار الفارابي،بيرووت ،1980، ص114

[4] - د.مجيد مسعود، موضوعات التنمية والتخطيط، دار ابن خلدون،بيروت،1980

ومنها : ان يعرف العاملون ومنهم بشكل خاص المسيرون للاقتصاد الوطني تاثير القوانين الاقتصادية الموضوعية وكيفية التلاؤم معها لصالح المجتمع باسره وايجاد افضل الاشكال التنظيمية الادارية والطرائق والاسس التي تتمكن الدولة باستعمالها من تسيير الاقتصاد الوطني نحو اهدافه المخططة لتحقيق اطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وهنا يعتبر الدكتور مجيد مسعود :/ان المخططين والمسيرين للاقتصاد الوطني يحتاجون الى دليل موحد لتصنيف النشاطات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية يكون منطلقا لتوحيد المفاهيم والمؤشرات المتداولة في جميع الانشطة الاحصائية والمحاسبة والاقتصادية التخطيطية والمؤشرات في سياق العمل التخطيطي هي تعبير رقمي لمقادير مالية ومادية وللتعبير عن قوة العمل البشري وهي تصنف على النحو التالي:/

أ- المؤشرات الكمية المادية طن،كيلو غرام ،متر مربع، متر مكعب ،لتر،هكتار،....الخ. وذلك لعكس الخواص الفيزيائية المحددة وزن طول ،عرض ،حجم لكل ما تتضمنه الخطة الانمائية من منتجات، العمل والارض والمياه.

ب- المؤشرات الكمية القيمية التي يعبر عنها بوحدة النقود المستخدمة في حسابات الخطط الانمائية الدينار والدولار وغيرها من العملات ،حيث يجري العمل بها كضرورة عندما تتنوع تشكيلة المنتجات ولمعرفة اسعارها او للمقارنة فيما بينها ،وكذلك عند الحاجة لمعرفة العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

ت- المؤشرات الخاصة بقوة العمل وهي التي يعبر عنها اما بساعة عمل او او بشخص /يوم عمل لتشخيص مصادر قوة العمل البشري واستخدامها بمعنى توظيفها في الفروع المختلفة للانشطة الاقتصادية والاجتماعية .

ث- المؤشرات النوعية ،وهي التي تسمى احيانا بالمؤشرات الهدفية الاقتصادية الفنية ويجري استعمالها لاغراض متعددة :لتشخيص الجودة وغيرها [1]

من الاساسيات في عملية التخطيط للتقدم الذي نبغيه ومن المنطلقات الضرورية للسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي توفير كل ما يمكن ادخاره من الفائض الاقتصادي المادي والمالي ومن قوة العمل البشري لمواجهة احتياجاته ،فالعجز في الفائض الاقتصادي او التفريط في المتاح منه ،والضياع في قوة العمل ،كما في حالة تشغيل الكثير منها بشكل لا يغطي مردودها لنفقات اعالتها اي هدر الامكانيات المتوفرة يعتبر من العقبات البارزة في طريق التقدم المنشود في اقطارنا العربية الاكثر حاجة للتنمية .فنحن نتفق مع الدكتور مجيد مسعود باعتباره ان الفائض الاقتصادي للتراكم بوجه عام يتلخص مضمونه في توجيه ذلك الجزء المدخر الذي لم يستهلك من الدخل الوطني بانتظام لسد حاجات التجهيز لتامين ديمومة عملية تجديد الانتاج الموسع ،ومن الممكن بل ومن الضروري ،في وطننا العربي الى جانب رفع مستوى الاستهلاك للجماهير الواسعه من حاجاتها الاساسية –زيادة الفائض الاقتصادي للتراكم لتامين سلع التجهيز ويمكن ان يتحقق ذلك اذا لم يهدر جزء من الفائض الاقتصادي ،لاسيما النفطي ،في التبذير على اوجه الترف المختلفة ،وعلى حماية

[1] -مجيد مسعود،التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ،سلسلة عالم المعرفة73، الكويت ،يناير 1984م، ص31

اللامساواة في الدخل ،وكذلك اذا لم يستنزف للخارج بسبب التعامل القائم على العلاقات غير المتكافئة مع الدول الراسمالية المتطورة [1]
ومن المهمات الاساسية التي تواجه المخططين للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ،مهمة توفير وتحليل المعلومات المتعلقة بطبيعة الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والطريق الذي اختاره المجتمع لمسيرته اللاحقة لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي ،وكذلك لمعرفة وتحليل طبيعة اتجاهات التعامل مع العالم الخارجي وعلى ضوء ما تقدم يجري العمل لتوفير مجموعة المعلومات الخاصة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن وسماته الاساسية وتشخيص مشاكله واهم المؤشرات المعبرة عن ذلك ،وعن مكوناته وترابطاته العضوية ومفاصل ضعفه وقوته.
كذلك من خلال التخطيط يمكن رصد البطالة داخل المجتمعات ومدى تواجدها فيها ويمكن رصد بعض معالم البطالة المقنعة بتكديس اعداد غفيرة من المشتغلين في مكاتب ودوائر الدولة المختلفة في غالبية البلدان العربية ،وخصوصا لدينا في العراق نلاحظ هذه الظاهرة منتشرة وبكثرة حيث نرى اعداد غفيرة من الموظفين في اقسام ودوائر الدولة ففي الوقت الذي من الممكن ان يشتغل موظف من الموظفين عدد من الاعمال التي توفي عن عشرة موظفين يجالسونه ،هذه الظاهرة المرضية اخذت تظهر حتى في المواقع الانتاجية .

وتجسيد ضرورة التخطيط يمكن النظر اليها من اجل[2]:

- **تحقيق مهمة كشف وتعبئة اهم الموارد البشرية والطبيعية والمالية التي يملكها البلد .**
- **تحقيق مهمة تأمين استخدام الموارد المتاحة، الاستخدام العقلاني الافضل لا من حيث تأمين استمرار عملية تجديد الانتاج الموسع فحسب بل وللاسراع ايضا في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية التي اوجدها المسيطر على بلد ما لتكون ركيزة له.**
- **تحقيق مهمة الاستفادة من المنجزات العلمية التكنيكية التي تحققت فعلا ومن التجربة التأريخية المتراكمة بغية تصفية التخلف الاقتصادي والاجتماعي باسرع ما يمكن .**
- **تحديد مقدار الفائدة من احداث هذه المؤسسة او تلك على اساس التحليل العام للاتجاهات الرئيسية لاطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي**
- **لمعالجة الفجوة العميقة في غالبية البلاد النامية فيما بين الاحتياجات الموضوعية من جهة وبين امكانياتها الفعلية من جهة اخرى ان هذه الامكانات المحدودة تجبر هذه البلاد باستمرار على تحديد المهام اولويات تنفيذها ولا يقل اهمية عن ذلك تقرير المهام التي يمكن ارجاء حلها الى المستقبل .**
- **لحل مسألة كيفية وباية نسبة يجب توزيع الاموال والجهود بين مراحل التعليم ابتداء من المرحلة التي تسبق الابتدائي ومرورا بالابتدائي عبر المتوسط والثانوي وصولا الى مرحلة التعليم العالي .**
- **ايجاد النسب الاقتصادية الاجمالية الملائمة لكل طور من اطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبشكل خاص النسب الملائمة بين رصيد التراكم**

[1] -المصدر السابق،ص 43
[2] - كولونتاي ،التخطيط في البلدان النامية ،ت:د.مصطفى دباس ،دار الجماهير العربية ، دمشق،1971، ص7-24

ورصيد الاستهلاك والعلاقة الضرورية المتبادلة بين فروع الاقتصاد الرئيسية والتاثيرات المتبادلة بين انتاجية العمل والعمالة والنسب بين الطلب الفعلي ورصيد سلع الاستهلاك والخدمات والوصول عبر هذه التغيرات البنيوية التي تسمح خلال المرحلة الانتقالية باختلال التوازن الى التوازن البنيوي المنشود.

- **واخيرا فان المنطلقات للانتقال من الواقع المتخلف الذي نعيشه الى الواقع المتقدم الذي ننشده ينبغي ان يكون محور تقدم الانسان (المجتمع) واشباع حاجاته الاساسية ولقد لخص المفكر العربي بن خلدون(1332-1406) التطور المستمر للحاجات بقوله (الحضارة تخلق الحاجات)[1] كما قال المفكر الفرنسي لامارتي (1709-1751) في هذا الصدد (ان الحاجة هي المحرك الاقوى اثرا في الحياة وان التقدم تتعين درجته بالقدرة على الحركة لسد الحاجة وان الانسان يحتل المقام الاول بين الاحياء بسبب كثرة حاجاته وقدرته على اعداد ما يفي بها [2] وفي راي كارل ماركس(1818-1883) ان الحاجات التي يسعى الفرد للحصول عليها ليست في طبيعتها فردية بل هي على العكس ذات طبيعة اجتماعية لانها من صنع عمل اجتماعي يفرض التعامل والتعارف والتعاون بين البشر [3] وفي تاريخنا المعاصر عرفت منظمة العمل الدولية محتوى هذا التوجه بانه يرمي الى ((توفير الاحتياجات الاساسية الانسانية التي تكفل حدا ادنى معينا لمستوى المعيشة وذلك عن طريق زيادة حجم وانتاجية العمالة بانتهاج السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل تحقيق هذا الهدف))[4].**

بعد كل ما مر من خصائص التخطيط ودوره في احداث التنمية المنشودة ينبغي مراعاة خصائص يجب ان يتصف بها الجهاز التخطيطي لتوجيه التقدم الاقتصادي والاجتماعي حتى يكون منسجما عضويا ووظيفيا :

1- **ان يحتل المراكز القيادية والمجالات الحيوية فيه ،وفي الادارة الاقتصادية بشكل خاص والادارة العامة بصورة عامة مخلصون للاختيار الاجتماعي .**
2- **سيادة الفكر الموائم للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجمل نشاطه.**
3- **تقدم اساليب العمل والنظم والقوانين التي تهتدي بها الاجهزة التخطيطية .**
4- **تامين التوازن في تكون وتوزيع اجهزة الادارة الاقتصادية .**
5- **ايجاد مواصفات وظيفية محددة وتقسيم عمل اجتماعي عقلاني فعال يحل المشاكل الموروثة مثل الازدواجية في العمل والتشابك في المهمات وعدم تحديد العلاقة فيما بين بعض الوزارات والدوائر المختلفة.**
6- **اشاعة الديمقراطية داخل الجهاز والثقة بالجماهير واحترامها واختزال معاملاتها الى الحد الادنى الضروري في هذه الاجهزة التخطيطية .**
7- **ايجاد نظام للحوافز المادية والمعنوية يحفز المبدعين ويكافئ انتاجية العمل ويغذي المسؤولية الفردية والجماعية ويحاسب ويعاقب المقصرين والمهملين ويشل ايدي المرتشين والمفسدين.**
8- **اشاعة المباراة من اجل تحسين الاداء وتبادل التجارب والخبرات الجيدة ،والتشجيع على حب التعليم والتدريب المستمرين خلال العمل وبدون انقطاع.**

---

[1] -ابن عمار الصغير ،التفكير العلمي عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.
[2] عبد الفتاح ابراهيم، الاجتماع، دار الطليعة ،بيروت، 1980، ص 130
[3] -نفس المصدر ،ص176-177
[4] -منظمة العمل الدولية، العمالة،التنمية والحاجات الاساسية ، جنيف،1976.

9- التعود على العمل الجماعي والتنسيق والانسجام باعتبار الكل يعملون في جهاز واحد ولمصلحة عليا واحدة هي مصلحة المجتمع باسره فالتخطيط في جوهره يعني العمل الجماعي المشترك المتناسب.

10- التغذية المستمرة بالمعلومات حتى يعرف كل جهاز موقعه على خارطة الاجهزة التخطيطية والتسيير الاقتصادي في اطار الصلاحيات والمسؤوليات المحددة له.[1]

خلاصة :/ ان التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي انما هو تطبيق مباشر لمفهوم التفكير العلمي المنهجي من اجل حل مشكلات المجتمع البشري ،ولقد اصبح من المألوف في عالمنا المعاصر ان نسمع تعبيرات كالتخطيط الاقتصادي او الخطة الاقتصادية والتخطيط الاجتماعي وكلها تعبيرات تدل على اعتراف المجتمع الحديث بان ميادين اساسية للنشاط البشري اصبحت توجه بطريقة علمية منظمة بعد ان كانت تترك لتنمو على نحو تلقائي ،او تخضع لتنظيمات مؤقتة تغيب عنها الصورة الشاملة للميدان باكمله وتسري خلال وقت محدود فحسب وكل نجاح يحرزه التخطيط في عالمنا المعاصر انما هو نجاح للنظرة العلمية في تدبير شؤون الانسان [2]

وبالنتيجة تحقيق تنمية في المجال الاقتصادي بشكل كبير تتسبب هذه التنمية بتنمية ثقافية واجتماعية وتكون لدى المجتمع رؤى متطلعه للبناء على كافة المستويات ولاسيما البناء الثقافي.وهكذا يرى رودولفو ان النمو لا يتوقف على حجم الاستثمارات بل على طبيعة هذه الاستثمارات ولا على معدل التنمية وانما الاتجاه الذي تسير فيه ولا على كمية رؤوس الاموال المتوفرة وانما على طريقة استخدام الدولة لهذه الاموال بل وايضا تعديل شامل للعلاقات مع الخارج كما ويرى بان التنمية لا يرتهن امر تحقيقها على تدخل مرتقب من جانب الدولة في الحياة الاقتصادية فحسب بل وكذلك على امساك الدولة بزمام الاقتصاد بجوانبه الرئيسية[3]بالنتيجة نرى ان التخطيط هو الذي يقود التنمية ولا توجد تنمية حقيقية دون وجود تخطيط حقيقي مهم والتخطيط :هو العملية الاهم لان تكون لدينا رؤى مستقبلية اساسية في التعرف على مستقبلنا القاتم لاسيما في بلدان العالم الثالث .كما ان التخطيط يطرح مشكلتين اساسيتين/ تجهيز مصادر الثروة اولا وتوجيه التثمير نحو الميدان الصحيح ثانيا. فالاول ياتي من توفر رؤوس الاموال الاجنبية ووجود الضرائب العامة والقروض وتشجيع القطاع الخاص في الميدانين الصناعي والتجاري والضرائب على الاستعمالات غير المنتجة للثروة ومراقبة رؤوس الاموال التي لا تتجه نحو تمويل مشاريع التثمير[4]اما المشكلة الثانية ،مشكلة توجيه التثمير :فهل نبدا بالزراعة او الصناعة ام بهما سوية؟ اي الصناعات نختار استهلاكية تحويلية ،ثقيلة،هل نتبع الدفعة القوية ام التنمية التلقائية؟النمو المتوازن ام غير المتوازن؟[5]بوجانان والياس يؤكد ان الاهتمام بالزراعه اولا .فالصناعة تتطلب اموالا ضخمة .ولزيادة دخل سكان الريف ولانها مصدر الطعام مع عدم اهمال الصناعة وانما تشجيع الصناعات الاستهلاكية [6] كذلك رايموند فروست الذي يرى ((ان تنمية

---

[1] ـد.مجيد مسعود،مرجع سابق،ص 68

[2] ـ فؤاد زكريا ،التفكير العلمي ،سلسلة كتب عالم المعرفة، رقم 3، اصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،الكويت، 1977، ص14.

[3] رودولفو ستافنهاغن ،المصدر السابق،ص14

[4] ـاوسكار لانكة،التخطيط والتنمية الاقتصادية،ت هشام متولي ،مركز الدراسات الاقتصادية،بدون تاريخ ص22-26

[5] ـ صلاح الدين نامق،قضايا التخلف الاقتصادي،دار المعارف مصر القاهرة، 1968،ص225

[6] ـنفس المصدر ،ص236-238

دولة متخلفة هي عملية مماثلة لتحسين مزرعة)).كما يتوجب على الدول النامية ان تنتبه لخطر النصح الذي مفاده ان الصناعة المعقدة لها اخطارها وللتكنلوجيا المتقدمة مضارها .ولتتفادى الدول النامية هذه الاخطار والمضار عليها ان تلجأ للصناعات البسيطة حيث لا تحتاج لمواجهة نقص في الايدي الماهرة ولا يعرضها للمنافسة في الاسواق العالمية وهي لا تتسع الا للانتاج المتفوق. ومصدر النصح لاستمرار احتكار الدول المتقدمة للصناعات المتقدمة [1] رودولفو يقترح ايضا على الدول النامية ان اي تنمية اقتصادية تقوم فيها يجب ان تنطلق باديء ذي بدئ من اساس زراعي ولكنه يختلف في اسباب ذلك عن بوجنان والياس حيث يرى ان البلدان المتخلفة تتالف بوجه خاص من مجتمعات زراعية .وهذا يعني ان المؤسسات الاجتماعية وبنى سلطتها ونشاطاتها الاقتصادية ونظم القيم فيها وتاريخها مرتبطة مباشرة باستثمار الارض والتنمية الزراعية تقود الى تبدلات في البنى الزراعية وفي خصائص السكان الزراعيين[2]

.

بالنتيجة فان البلد النامي مهما بلغت انتاجيته لا يستطيع ان يوظف كل دخله في الصناعة ،وغاية التخطيط هي الوصول الى نمو متوازن ومترابط في جميع قطاعات المجتمع[3] اما اوسكار لانكه فيضع الحل الاتي لمشكلة توجيه التثمير:-

1- اختيار افضل المشاريع لتحقيق اسرع معدل لزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد بصناعة وسائل الانتاج او استيراد الات لصناعة سلع تصدير.
2- التثميرفي القطاع الزراعي فمع التصنيع وزيادة السكان المستخدمين في الصناعة والنقل والمواصلات لا بد من زيادة الفائض الزراعي لسد حاجة غير العاملين في الزراعة.
3- التثمير في القطاعات الحيوية في اقتصاد البلاد ،مواصلات طرق تامين خدمات اجتماعية وهي مشاريع تثميرية مكملة لسير التنمية الاقتصادية بشكل منتظم[4] .

والنقطة المهمة في التخطيط للتنمية كما يؤكد عليها شرام هي ان الزراعة والتوظيفات الاجتماعية والموارد البشرية يجب ان تتطور الى درجة معينة قبل ان يصبح البلد مستعدا لانجاز الاندفاع العظيم في الصناعة[5] فالتنمية الصناعية وتنمية الزراعة التاثير بينهما متبادل وبينهما وبين التوظيفات الاجتماعية والموارد البشرية ونحن نرى مع شرام في ان خطة التنمية هي في العادة توفيق بين الحاجات الجوهرية في القطاعات المختلفة فالمرء لا يستطيع ان ينشئ المصانع ثم يدرب العمال ثم يغرس الميول المناسبة ثم يشتري الالات ويبني دور السكن فهذا وغيرها من الفعاليات يجب ان تسير جنبا الى جنب فيجب ان تكون الالات والمواد الخام جاهزة حين يصبح المعمل جاهزا لا قبل ذلك بمدة طويلة اذن التنمية يجب ان تكون شاملة لجميع جوانب الحياة في الدولة بحيث لاتتيح المجال لثغرات وانتكاسات في جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما ان خطط التنمية يجب ان تكون قائمة على موازنة دقيقة بين حاجات القطاعات المختلفة ،وما هو تنميته خلال سنوات الخطة ضمن هذه

---

[1] - عبد المنعم الصادوي،التنمية بين الممارسة والمنافسة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز المطبوعات اليونسكو ، القاهرة، العدد24،ص4-5

[2] -رودولفو ستافنهاغن-المصدر السابق،ص6

[3] ولبور شرام،ت:اديب يوسف شيش،ص42

[4] -اوسكار لانكه،المصدر السابق،ص35-38

[5] -ولور شرام،المصدر السابق،ص40

القطاعات ،فعند التركيز على قطاع النقل يجب الا ياتي شراء الطائرات الحديثة على حساب اهمال السيارات المريحة وان التركيز على البناء في قطاع الحضري يجب الا يهمل البناء في القطاع الريفي او التركيز على العمارات الحكومية للدوائر على حساب بيوت وعمارات سكان الاهالي والتركيز على التعليم الابتدائي والاعدادي يجب الا يهمل تشجيع وتوسيع التعليم الجامعي وسنفرد في هذا الكتاب فصل كامل حول مجال التنمية والتعليم والتركيز على بناء القدرات الثقافية في مجال الادب والشعر يجب الا يكون على حساب الفكر والمعرفة النهضوية والتركيز على الصحافة وبناء القدرات الصحفية يجب الا يهمل التركيز على بقية القنوات الاعلامية في مجال التنمية ، وهكذا يتبين لنا ان التخطيط يجب ان يكون قائما على تقدير سليم للحاجات الحاضرة والمستقبلية ومن ثم العمل على تحقيقها بصورة مؤكدة .

يبقى نمط التنمية في دول المنطقة التي نعيش فيها مفهوما غير واضح في اذهان صانعي القرارات ولا في اذهان الاغلبية الساحقة في المجتمع وبدت التنمية وكانها تقتصر على نقل المظهر الحضاري من الدول المتقدمة فاتجه الانفاق الى مشاريع البناء العمراني واستيراد احدث وسائل الترف الحضاري ، ولذلك سرعان ما تكونت المراكز الحضرية والاسواق التجارية ، وانتشرت العمارات الفخمة والسيارات الفارهة وهذا ما يثبت فشل التخطيط للتنمية في اغلب دول المنطقة التي نعيش فيها والتي هي دول من العالم الثالث ، ولا شك ان هذا المفهوم للتنمية مفهوم سطحي ومفهوم خاطئ اصلا ؛ لان التنمية بهذا المعنى قشور قد يكون لها بريق وهاج ولكنها سرعان ما تندثر في اي يوم عاصف ؛ لانها لا ترتكز على قاعدة معطاءة قادرة على الانتاج المستمر .ولعل في تجربة بعض الدول المتقدمة كالمانيا واليابان ما يعطي اكثر من شاهد على ان التنمية الحقيقية تكمن في القوى البشرية القادرة على العطاء والانتاج وبناء الحضارة وتطوير اساليبها ووسائلها بمعنى اخر ان يسبق التنمية منحى تخطيطي كبير جدا في هذا المجال .وهنا على الدول النامية ان تركز كثيرا على التنمية في المجال الاقتصادي؛ لانها الحل والباب للتنمية في المجالات الاخرى على الرغم من ان التنمية في المجال السياسي هي الباب الاوسع للتنمية الاقتصادية ، ولكن للاسف ان اغلب هذه الدول لم تكن لديه استراتيجية او منهجية واضحة للتنمية الاقتصادية ناهيك عن الاستراتيجية او المنهجية الشاملة لجميع جوانب التنمية ؛ اي غياب التخطيط .ولا يكفي ان يكون مفهوم التنمية واضحا في اذهان صانعي القرارات وانما يجب ان يكون واضحا في اذهان منفذي القرارات وفي اذهان القطاع الاكبر من المجتمع [1]بالنتيجة قد يتسائل سائل ويقول ما هو اهم ما تفتقده دول المنطقة من اساليب تخطيطة تسبق العملية التنموية الحقيقية؟والجواب انها لا تملك الا رصيدا محدودا من التجربة والخبرة الادارية والسياسية والاقتصادية ولم تعرف البنيان الاداري بصورته الحديثة الا مؤخرا ولم تشهد مجتمعاتها تحولات اقتصادية وسياسية ملموسة، الا في العقود الاخيرة.طبعا السبب في ذلك هو ان هذه الدول بدات من نقطة الصفر في بناء المؤسسات وفي توسيع قاعدة التعليم وفي الاهتمام بالرعاية الصحية والاجتماعية وفي انشاء التجهيزات الاساسية المطلوبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة وساعدت عائدات النفط في الاغداق على كل هذه البرامج طبعا هذا التاخر بسبب بسبب تقاعسها بعد رحيل المستعمر عنها وعدم جدية التخطيط لتنمية شاملة من قبل صانعي القرار فيها .

[1] -اسامة عبد الرحمن،البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ،الكويت،1982،ص26.

المهم ان مفهوم التنمية بحكم حداثته في دول المنطقة عموما وفي غياب وضوح الرؤية او اي استراتيجية عميقة شاملة فان الاغداق في الانفاق على كل هذه البرامج وغيرها بدا وكانه صورة من صور الرعاية الاجتماعية او سعي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية .ورغم ان الرفاهية الاجتماعية هدف من اهداف التنمية بحكم ان الانسان هو هدف التنمية فانها يجب ان تكون مرتبطة بجهد الانسان وعمله ، لان الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها في ان واحد اما الرعاية الاجتماعية بهذه الصورة التي لا يرتبط فيها المردود على الفرد بالجهد الذي بذله هذا الفرد فستكون عاملا سلبيا في اضعاف الحافز على العمل وخلق مجتمع يعيش على الرعاية ويتقاعس عن العمل ،مجتمع يعيش على الاستهلاك والاستيراد ولا يعرف الى الانتاج سبيلا.
وهنا سيكون للتخطيط دوره الاكبر في هذا المجال فان دولة الخدمات ودولة الرفاهية من المفاهيم الحديثة التي تعبر عن تغير الدولة وتجاوز انشطتها للاطار التقليدي فان الخدمات التي تقدمها الدولة للانسان والرفاهية التي تسعى الى تحقيقها له تعتمد ايضا على جهد هذا الانسان ومساهمته وهنا سيكون هذا الجهد وهذه المساهمة مرهونين بالاطار الاستراتيجي للتخطيط الذي يجب ان تكون مساهمته ظاهرة في هذا المجال ، لاتمام التنمية على اوج صورها وهنا لا بد ان نشير الى ان مفهوم التنمية من وجهة نظر التخطيط لدول المنطقة يكاد يكون منصبا على الاغداق في الانفاق وفي زيادة الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية ،ورغم ان هذها مظهر من مظاهر التنمية او جانب من جوانبها الا انها لا تمثل التنمية الشاملة هذا فضلا عن ان الافراط في هذا الجانب دون اهتمام بالجوانب الاخرى سيؤثر على ظروف التنمية تاثيرا سلبيا اذ يبدو المجتمع متقدما مظهريا بينما هو يعاني كل اسباب التخلف ،وما لم يكن هناك ادراك لجوهر التنمية فان التوجهات والجهود التي تبذل لن تكون موجهة الوجهة الصحيحة.وبالنتيجة فان التخطيط في هذا المجال هو الذي سيلعب دورا بارزا في انجاح مشاريع التنمية
ان اكثر مشروعات التنمية ما زال يوضع على اساس اهداف استثمارية مادية مع توجيه القوى العاملة الى ذلك النوع من الخدمات غير المنتجة او الخدمات المنتجة انتاجا مباشرا ولعل الكثير من الحكومات يعتبر الانفاق والاستثمار مناظرا للتنمية ولهذا السبب فقد اتجهت للاهتمام ببرامج الانفاق والاستثمار اكثر من اهتمامها بالهدف الرئيسي من وراء كل ذلك وهو الانتاج[1] ولهذا فان برامج الانفاق الحكومي المتمثلة في الميزانية تكاد تبرز وكانها انجاز في حد ذاته وكان الهدف من وراء هذا الانفاق سيتحقق تلقائيا او بمجرد جهد بسيط ولا شك ان الهدف الرئيسي لاي خطة تنموية هو الوصول الى معدلات اعلى للانتاج في كافة المجالات لتحقيق التنمية والاستثمار يمثل وسيلة فقط من بين وسائل اخرى تساعد على تحقيق ذلك وهنا لدينا في العراق تتجه الانظار سواء كانت الحكومية او الشعبية الى مسالة الاستثمار وكانه الحل السحري لمشكلة التنمية في العراق وانه سيحقق ما يصبو اليه المجتمع ،نعم وان كان الاستثمار وسيلة رئيسية فانه ليس هدف في حد ذاته اذ يمكن تحقيق الزيادة في الانتاج بنفس القدر من الاستثمار وذلك عن طريق كفاءة استخدام هذه الاستثمارات ونرى تركيز الحكومة العراقية اليوم على هذه المسالة هو صحيح ولكن يجب الا يكون تركيزا نافيا للمسائل الاخرى التي يمكن ان تحقق التنمية في العراق ،ان تحقق الاستثمار في العراق فسوف نقطع اشواط كبيرة في التنمية ولكن سوف لن نصل الى تنمية حقيقية بالاعتماد عليه فقط بل سنحتاج الكثير من الوسائل وعلينا

[1] -المصدر السابق ،ص29

ان نفهم مسالة جدا هامة بان النفط قد هيا لدول المنطقة ومنها العراق ما لم يتهيا لغيرها من الدول النامية ولكن النفط وكل فوائضه المالية لا يحقق معجزة التنمية تلقائيا ولا يرضي تطلعات الانسان في هذه الدول دون ارادة حقيقية توجهه وتستثمره في بناء القاعدة المادية والبشرية القادرة على العطاء المستمر .
(ولقد تبين للكثيرين ان النفط لم يكن نعمة في كل الاحوال كما كان متوقعا من قبل)[1] وهنا يبدو من استقراء خطط التنمية او السياسات المعلنة للدول النامية بانها ليس لديها خطط للتنمية بحجم المشكلة التي تعانيها وتكاد هذه الدول ان تتفق وبشكل كبير كبير في ادراك اولويات التنمية والتي هي /

1- اهمية تنويع مصادر الدخل .
2- اهمية تطوير القوى البشرية.

ولا شك ان مثل هذه الاولويات تكاد تكون من القضايا المسلم بها نظريا على الاقل في هذه الدول وفي ظل مواردها القابلة للنضوب وفي ظل ضالة القوى البشرية المدربة والمؤهلة وفي ظل تطلعاتها الطموحة .وفي استقصاء لاراء مجموعة من العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص في دول الخليج العربي كمثال على الدول النامية كان من اهم اهداف التنمية تنويع مصادر الدخل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير راس المال البشري [2]ورغم ذلك كله فما تزال الانجازات في تحقيق هذه الاولويات محدودة او ربما منعدمة سواء في الدول التي تبنت خططا للتنمية او تلك التي لم تتبن خططا للتنمية وسواء في الدول التي حظيت بالاستقلال مؤخرا او تلك التي نعمت به قبل ذلك. ان التخطيط الفعال ضرورة لا غنى عنها ،والحاجة الى الدعم السياسي للتخطيط اكثر ضرورة والمقدرة الادارية لا تقل عن ذلك اهمية ،ولهذا فان الانجازات المحدودة او القاصرة ربما كانت ناتجة عن غياب واحد او اكثر من تلك العناصر .ان دول المنطقة لم يتبن اكثرها خططا تنموية محددة غير انه كانت فيها محولات تنموية وان تفاوتت من حيث الحجم والمضمون وربما لم تخرج تلك المحولات التنموية في اكثرها عن بعض المشاريع والبرامج التي طرات حاجة او رغبة في تنفيذها دون ان يحتويها اطار مدروس منسق ويتفق كثيرون في انه لا يوجد عموما تخطيط حقيقي في دول المنطقة وربما كانت هناك اجهزة تخطيطية وخطط او برامج في بعضها وانجازات تنموية محدودة ولكن المشكلة تكمن في عدم وضوح مفهوم التنمية في هذه الدول وعدم وضوح الاهداف اصلا ولعله حدثت اخطاء كثيرة وخطيرة في معظم هذه الدول خلال مسيرة التنمية وبالذات بعد الطفرة المالية في السبعينات وزيادة حجم الانفاق والاستثمار وقد ساعدت الوفرة المالية على امتصاص تلك الاخطاء ، ان التنمية لا يمكن ان تكون عملا عشوائيا وتكاد التنمية تكون من قبيل العمل العشوائي في دول المنطقة ذلك ان التخطيط الحقيقي الفعال يكاد يكون معدوما حتى في تلك الدول التي تتبنى خططا تنموية، والتنمية تحتاج الى تحديد الاولويات ضمن اطار استراتيجية متكاملة ويجب ان ياتي ضمن الاولى تنمية القوى البشرية طالما ان الانسان هو وسيلة التنمية وهدفها وتنمية القوى البشرية لا يعني تاهيلها وتدريبها فحسب،ولكن يتضمن بالاضافة الى ذلك توفير الحوافز الملائمة والمناخ الملائم للانتاج والتفاعل وتوفير فرص المشاركة في اتخاذ القرار ،وياتي ضمن تلك الاولويات ايضا توطين التكنلوجيا وتطويرها ولا يعني ذلك شراء الاجهزة الحديثة وتوفير الخبرة القادرة على تشغيلها وصيانتها وادارتها ،وانما بذر القدرة على صنع تلك الاجهزة بالاضافة

---

[1] - L.Dabasi-Schweng,The Influence of Economic Factors in ,public Administration in Developing.Countries ed.by 20.M.Kreisberg.Washington,D.C.,Brookings Institute,1965,p20

[2] -ندوة التنمية ،ادارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط ،24-26 ديسمبر 1980.

الى تشغيلها وصيانتها وادارتها ويجب ان تتضمن تلك الاولويات انشاء المؤسسات الضرورية للتخطيط والمتابعه. اذن التنمية تحتاج الى تلاحم عدد كبير من العناصر والمقومات ولكن ابرزها هو الدعم السياسي الحقيقي ورغم ان هناك اتفاقا حول اهمية احساس المواطن بالتنمية وادراكه لاهدافها وتفاعله معها فانه عادة ما ينظر الى القيادة السياسية على انها القادرة على خلق هذا الاحساس والادراك والتفاعل.ان مسالة تاثير المجتمع الواعي على القيادة السياسية وقدرته الذاتية على الاحساس والادراك والتفاعل والمشاركة او مسالة تاثير القيادة السياسية على المجتمع وجعله قادرا على ذلك مسالتان مؤثرتان ومتاثرتان ببعضهما. وان كانت التجارب تشير الى انه حين تكون القيادة السياسية غير ملتزمة فعليا بالتنمية فان المجتمع باسره يغلب عليه عدم الالتزام غير ان المشكلة في دول المنطقة والعراق بالخصوص اكبر وتتعلق بظروف انتماء المواطن للكيان السياسي وقوة انتمائه للاسرة والقبيلة وربما عجز الكيان السياسي في اكثر الاحيان ، عن تحقيق ذلك الشعور بالانتماء اليه ومن الصعب ان تتحرك الجهود تحركا فعالا نحو التنمية مالم يقترن ذلك بارادة السلطة السياسية والارادة المجتمعية وبحيث تكون هاتان الارادتان منبعثتين من القلق من حالة التخلف ومتوجهتين الى التنمية الشاملة .

واذا كان على الجمهور ان يقبل بالتضحية وان يسخر طاقاته للتنمية وان يلتزم باهداف التنمية فلا بد من ان تكون له فرصة المشاركة في صنع القرار الاقتصادي والسياسي وان توفر له الحوافز الملائمة فحيث لا مشاركة لا التزام ولا قدرة للقيادة على التعبئة[1] وتهدف هذه الدول من وراء وضع الخطط او البرامج التنموية الى الاسراع في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وخاصة في الفترة الاخيرة حيث توافرت لديها المقدرة التمويلية الهائلة ،ولقد سعى بعضها الى تخصيص مبالغ ضخمة في الاستثمار ولعل هذا يوضح ان مفهوم التنمية الشامل لم يكن هو المفهوم الذي استندت اليه هذه المحاولات التخطيطية كما ان هذه المحاولات كانت في كثير من الاحيان منصبة على كثير من الانشاءات والمباني الفخمة ولم تكن موجهة الى مشاريع انتاجية وهكذا نرى ان مسالة التخطيط هي مسالة غاية في الاهمية تهدف وبشكل رئيسي وكبير الى ان تكون حالة تنموية رائدة معتمدة وبشكل رئيسي على عملية الانتاج وليس الاستهلاك هذا على كافة مستويات التنمية فعلى سبيل المثال عندما نتكلم عن المستوى الثقافي فالتنمية فيه يجب الا تكون استهلاكية لثقافة الاخر بقدر ما تكون انتاجية في مجال الثقافة وتستخدم ثقافة الاخر للتفكيك والتحليل وليس النسخ المباشر منها مراعية بذلك اسس البناء الاستراتيجي الثقافي الهادف اي بمعنى اخر ان لكل مجتمع ثقافته الخاصة بالتالي عندما يقوم بتنميتها يفرض خطط لهذه العملية تضمن ان تكون الثقافة القادمة هي ثقافة انتاجية تحليليه بارزة لا ثقافة استهلاك هجينة.

خامسا:/

خلاصة حول معرفة مفاهيم التنمية /

---

[1] -يوسف صايغ،استراتيجية التنمية في العالم العربي،مجلة دراسات عربية،مايو 1980،ص25

اذن يتضح ان اهمية تحديد المعايير الاساسية للتنمية تستدعي القول ان التنمية عملية شمولية وانها لا تقتصر على النمو الاقتصادي ولقد اثبتت تجارب بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية ان الاقتصار على قياس التنمية بالنمو الاقتصادي معبرا عنه بزيادة متوسط الدخل الفردي ما هو الا تغطية لخفايا الموضوع اذ ان الاغلبية الساحقة من المواطنين في تلك البلدان التي حققت متوسطا عاليا في دخل الفرد لا تزال بعيدة عن مواقع الانتاج والانتفاع به وبعيدة عن المشاركة في صنع القرار وتوجيه الحياة[1]ويتجلى خطا معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي في حالة اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط بشكل خاص حيث حققت هذه الاقطار معدلات مرتفعه في متوسط الدخل الا انها بشكل عام لا تزال محسوبة ضمن البلدان النامية.

اذن التنمية بمفهومها الشمولي تعني لنا اشباع الحاجات الاساسية لافراد المجتمع وهذا المفهوم هو من انسب المفاهيم عن التنمية ومن اكثرها قبولا بشرط ان يمتد مفهوم الحاجات الاساسية لافراد المجتمع ليشمل الغذاء والسكن والصحة والتعليم والعمل.

الجوانب المعنوية التي تتلخص بالحاجة لتحقيق الذات بالانتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والتفكير والامن والشعور بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنة وغيرها مما اصبح شيئا مهما في حياة الانسان .

وهكذا يفترض بمفهوم التنمية ان يشمل هذه الاحتياجات على اختلافها ،كما يفترض بالمعايير التي تشتق منها ان تاخذ بالاعتبار الحركة الداخلية لعملية التنمية وقدراتها الذاتية على الاستمرار،ونخلص من هذا الى ان النمو الاقتصادي واشباع الحاجات الاساسية والقدرة الانتاجية الذاتية مع الاستمرار تشكل في مجموعها المفهوم الانسب للتنمية وبهذا نتفق مع التعريف التالي للتنمية والذي يلخص ابعادها كما يلي/ ،التنمية هي((العملية المجتمعية الواعية المتوجهة نحو ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي ،تكون قادرة على تنمية طاقة انتاجية مدعمة ذاتيا ،تؤدي الى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور وفي نفس الوقت تكون متوجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والانتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الاساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات امنه واستقراره في المدى الطويل))[2] وهناك تعريف اخر قريب من هذا التعريف والذي نريد ان نخرج به من هذا الفصل حول الوصول الى خلاصة في تعريف التنمية وهو: عملية التنمية هي احداث مجموعه من المتغيرات الجذرية في مجتمع معني بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الاساسية والحاجات المتجددة لاعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستقلال [3] وهذا المفهوم بشموليته يفسر فشل مجهودات التنمية في البلدان التي اكتفت بتحقيق المعايير الخارجية للتنمية بالمعاني الاقتصادية الصرفة بدون تطوير قدراتها الذاتية المتصلة بالامور الاجتماعية والثقافية . فالتنمية ليست مجرد نمو كما قد يوحي اصلها اللغوي انما هي مسيرة واعية تسترشد في سعيها الى التقدم بافكار وممارسات توجهها ،فالتنمية ليست حكرا بيد الاقتصاديين ولان مفهوم التنمية غلب عليه الطابع الاقتصادي فقد بدت مهمة التقصي

---

[1] -د. عبد العزيز عبد الله الجلال،تربية اليسر وتخلف التنمية ،سلسلة عالم المعرفة ،الكويت ،1985،ص12

[2] -علي خليفة الكواري،ماهية التنمية الاقتصادية الاجتماعية :وجهة نظر حول التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط،دراسة غير منشورة،فبراير 1981م.

[3] -حامد القرنشاوي،تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي،ندوة التعليم والتنمية ،المعهد العربي للتخطيط،الكويت ،1978،ص120

والبحث والدراسة والتنظير فيها وكانها وقف على الاقتصاديين او ممن هم قريبون في مجال الاقتصاد ان هذه النظرة ليست صحيحة ومبتورة غالبا ما تهمل او تنكر الابعاد المختلفة للتنمية اجتماعيا او سياسيا او ثقافيا كما اسلفنا ، فالتنمية هي عملية حضارية واعية وهذا المعنى يجعل منها عملية مجتمعية واعية ذات ابعاد سياسية واقتصادية وادارية وثقافية [1] فهذه الابعاد متشابكة ومتداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض ،واذا كانت التنمية بمجملها تهدف الى الوصول الى مستوى حضاري حقيقي تتوفر فيه القاعدة الاقتصادية الانتاجية ،والمشاركة المجتمعية وحسن توزيع ثمارها في اطر حوافز سليمة مرتبطة بالجهد والانتاجية .فالتنمية تكون من الانسان وبالانسان فمنه وبه تفتح جميع مغاليق التنمية ، وهنا يثير د.عامر حسن فياض سؤالا مهما يقول: رب سائل يقول ان هذه الامكانية المتمثلة بالانسان ،موجودة في البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة على سواء فلماذا التقدم في الاخيرة والتخلف في الاولى؟ والجواب :لا بد ان هناك عيبا في انسان البلدان المتخلفة وهو المعروف بعيب العقل مما يتطلب صناعة عقول اي تنمية انسان وفي هذه الحالة ولما كان التخلف هو تخلف انسان وتخلف مجتمع ،فان البلدان المتخلفة وضمنها البلدان العربية بحاجة الى انسان عاقل ومجتمع متنور[2] .ومن هنا فان الاشارة الى دور الانسان في التنمية تكشف عن فاجعة التنمية بدون انسان في البلدان المتخلفة فالملاحظ ان اغلب انظمة هذه البلدان جاءت بعد جلاء المستعمر وهي لا تملك تصورا واضحا للتنمية ،ويعود ذلك الى انها(بذلت ما في وسعها لابطال فعالية المواطن وعدم تمكينه في اداء دور فعال بمعنى اخر تهميشه)[3]ان اهمال دور الانسان في عملية التنمية يرادف اهمال الابعاد الشمولية لعملية التنمية ،وتلك الحقيقة لم تغب عن اذهان البعض عندما اكدوا عن ضرورة الخروج من قيود المفهوم الاقتصادي الضيق للتنمية فيقول(فاليري جيسكار ديستانج) ما يفيد(ان النماء الاقتصادي كهدف وحيد ليس فكرة مقبولة البتة ،وعلينا من الان فصاعدا ان نجمع معه المكونتين الاجتماعية والسياسية) [4]اما بيير اوري فيقول بهذا الشأن(ان الدواعي الانسانية هي هنا حاسمة اكثر من الضواغط الاقتصادية والتكنولوجيا المنازع فيها) عندها فاغن تهميش الانسان مع الاهتمام بالنماء الاقتصادي الوحيد البعد يجعل اهداف التنمية كما ترى انديرا غاندي متمثلة (بتزايد الرغبات وليس في تزايد السعادة) .[5] وكل ذلك يرفض ضرورة تنمية اخرى هي التنمية الشاملة بدلا من ان تكون تنمية صفر ،والتنمية الاخرى الشاملة تتحقق عندما يكون الاقتصاد في خدمة الانسان، ومن هنا يعتبر الدكتور عامر فياض ان بروز مفهوم جديد للتنمية يتمحور حول الانسان وقدرته الابداعية ،ولما كانت التنمية بكل ابعادها الشاملة تمثل بابا للتحول الحضاري الواعي فان الانسان هو محور ذلك كله وسيلة وغاية بل هو كما يقول روجيه غارودي (الشرط الاساس غارودي للنمو التاريخي والا توقف هذا النمو) وهذا التوقف لا يعني سوى التخلف.

وفي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة فانها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها الى ترسيخ دعائم المشاركة في الحكم واليوم اذا كان ترويج خطاب المجتمع المدني يتم من باب الديموقراطية ،فان هناك باب اخر للترويج هو باب التنمية فما هي حدود العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية ؟ ان التنمية على راي عالم الاجتماع الامريكي (روبرت بونتام)تغذي راس المال

---

[1] - اسامة عبد الرحمن ، المثقفون والبحث عن مسار ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1987،ص83

[2] - عامر حسن فياض، المجتمع المدني وديمقراطية التنمية((أنموذج المنطقة العربية)) ،الموسوعة الثقافية 75، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد، 2009،ص9

[3] - اسامة عبد الرحمن، مصدر سابق،ص57

[4] - نقلا عن عامر حسن فياض، مصدر سابق،ص10

[5] - عن روبير لاتي، نحو نماء اخر، ت: احسان سركيس، دمشق ،1975، ص25

الاجتماعي بالقوة ،والمصطلح الاخير يعني المجتمع المدني واذا كانت عملية الربط بين التنمية والمجتمع المدني تغذي الاخير بالقوة فبالمقابل ان التنمية الشاملة ستعتمد على رسوخ قيم ومبادئ المجتمع المدني وفي هذا الصدد يؤكد سعد الدين ابراهيم ان الدعوة لقيم ومبادئ المجتمع المدني ودعم مؤسساته هي الطريق الامثل للديموقراطية الحقة والتنمية الشاملة العادلة .والاكثر من ذلك تبدو العلاقة بين التنمية والمجتمع المدني من خلال المفهوم النظري للمجتمع المدني .فالاهتمام بالمفهوم يعود اصلا الى مفردة ذات صلة بالتنمية الشاملة وهي مفردة التحول الحضاري او مفردة التطور التاريخي وفي هذا الشان يشير فالح عبد الجبار في معرض المدخل العام لمفهوم المجتمع المدني والاهتمام الاستثنائي بمفهومه خلال العقد الاخير، بالقول ان سمة الاهتمام الجاد وغير الجاد ايضا تاتي من تحول حضاري كبير يتمثل بانهيار عالم قديم بمثله وقيمه ومفاهيمه ومقولاته الفلسفية ، التسامح الديني والانتماء للمجتمع بدل الانتماء لطائفة دينية كلها تعبر عن انشغالات تنموية ولنكن على يقين ان هذه الخصائص المتمثلة بتطورات اقتصادية واجتماعية وثقفية لم تبرز جاهزة بل تبلورت بالتدريج على مدى عدة قرون على نار التطور الهادئة التي لم تكن تخلو من توترات وانفجارات وحروب وعليه فان المجتمع المدني يرتبط بمفهوم التقدم الانساني عموما وان التنمية ركن اساس للتقدم الانساني .

والحقيقة ان التقدم الانساني لا ينحصر في مجتمع دون اخر. وبصدد المجتمع في المنطقة العربية فان الحديث عن العلاقة بين التنمية والمجتمع المدني هو حديث عن تحول البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية اي الحديث عن التنمية الشاملة .والاخيرة في المنطقة العربية تمثل مستلزما او شرطا ملازما لنشوء وتفعيل المجتمع المدني العربي قيد التشكطيل.

فطالما ان المجتمع المدني في المنطقة العربية هو ضعيف وهلامي وقيد التشكيل فهو يحتاج الى مستلزمات اولها واخرها التنمية الشاملة ويصف فالح عبد الجبار كما ينقل عنه الدكتور عامر حسن فياض عملية نشوء المجتمع المدني في المنطقة العربية لاسيما في حالة العراق مثلا بوصفها عملية تنموية .ففي المدن العربية حيث تجري التحولات وتتغير صورة كل مدينة االى درجة يتعذر معها التعرف على ملامحها القديمة .فالجدران التي تفصل الاحياء المحلات عن بعضها البعض كخطوط انفصال ديني او طائفي او قبلي او حرفي تنهار وتذوب مزيلة بالتدريج اشكال الاندماج الميكانيكية القديمة وخالقة عوامل التحام عضوية جديدة اي ان عوامل الاتحاد في هذه الاحياء (الحارات) القائمة على علاقات التبعية الشخصية وتضامن الاصناف الحرفية او الجماعات الدينية (مجموعة سنية او شيعية او مسيحية او يهودية او طائفة صوفية) او تخف بالتدريج لتحل محلها علاقات وروابط اجتماعية جديدة تتبلور بالتدريج في شكل الاتحادات الصناعية وغرف التجارة ونقابات العمال والمنظمات المهنية والاحزاب السياسية[1] .

هناالك فجوة كبيرة بين المجتمع المدني والدولة على ما يقرر الدكتور عامر فياض في المنطقة العربية ،الامر الذي يجعل من اقامة التنمية الشاملة وسد الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني مستلزمان ضروريان لمستقبل افضل ،ان استشراف المستقبل في العالم العربية يتحدد اليوم في " أ- التنمية.

ت- الديموقراطية .

ث- المجتمع المدني.

ان التنمية دون وجود الديموقراطية هي محض خيال لا يمكن تنفيذه فالاتجاه الغائم بان الواحدية السياسية في اتخاذ القرار هي الطريقة الاقدر والاجدر على

---

[1] ـ فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العراق، مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع ،القاهرة، 1995، ص الغلاف الاخير.

توفير مستلزمات العملية التنموية . لذلك فالرؤية السائدة لدى هذا الاتجاه بان التعددية السياسية سوف تخلق مناخا غير ملائم لعمليات التنمية وذلك بخلق حالة عدم استقرار سياسي اضافة الى تحويل اهتمام الحكومات عن التنمية وانشغالهم بتهدئة الصراعات بين اطراف التعددية السياسية هذه، بينما على العكس فان الواحدية والشمولية السياسية المتمثلة بنظام الحزب الواحد سوف تنقل الولاءات الفرعية المتعددة الى الحزب ثم الى الدولة والامة عن طريق جعل الحزب وسيلة لتحقيق نوع من الدمج السياسي سواء على المستوى الافقي الاقليمي بين المركز واقاليم الدولة او على المستوى الرأسي بين الزعماء والجماهير . وقد اثبتت التجارب ان هناك مؤشرات تؤكد فشل غالبية البلدان المتخلفة وضمنها البلدان العربية التي اتبعت النظام السياسي في صيغة نظام الحزب الواحد في تحقيق التنمية الحقيقية سيما في مجال التفريط بالعنصر البشري الكفوؤ.

ومن هنا فان التركيز على تعددية المؤسسات السياسية هو بمثابة الضمان لتحقيق الاستقرار السياسي والاخير بدوره يمثل مستلزما من مستلزمات التنمية الحقيقية الشاملة .

يتضح ان الديموقراطية بصيغة التعددية السياسية هي بمثابة مظهر وجوهر ملازم للتنمية الشاملة وهي في الوقت نفسه، مظهر وجوهر ملازم لبناء المجتمع المدني. كما يمكن اعتبار النمو والتطور الاقتصادي شرطا من شروط قيام الديموقراطية ، وفي هذا الشأن تم الترويج على المستوى الفكري والعملي للمقولة القائلة(ان البلدان المتخلفة (بما فيها البلدان العربية) غير مؤهلة للديموقراطية وذلك بسبب عدم تقدمها او عدم تطورها او لتخلفها الاقتصادي مما يعني (عدم توفر الشروط التي تسمح بقيام التعددية السياسية فيها)[1] والحقيقة ان مقولة (ليبست دوفرجيه التي افترضت وجود علاقة طردية بين قيام الديموقراطية والمستوى الاقتصادي المتقدم ،كانت تبغي التاكيد على ان الديموقراطية تفتقد لسبب وجودها في البلدان المتخلفة لان هذه البلدان تعيش في ظل التخلف الاقتصادي.

ان هذه المقولة روج لها منذ عهد مبكر الكاتب الامريكي سيمور مارتن ليبست فقد كتب قائلا: ان الامم التي تفقد فيها الديموقراطية للجذور والتقاليد هي التي توجد في الغالب في الاقاليم الاقل تطورا من الناحية الاقتصادية وهنا يركز ليبست على التطورات الاجتماعية والاقتصادية بصفتها عوامل وشروط اساسية لتحقيق الديموقراطية ،حيث اوضح وجود علاقة ايجابية بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور الديموقراطي ، واشار الى ان التنمية الاقتصادية بما تتضمنه من تصنيع وارتفاع مستوى التعليم وزيادة في رفاهية المجتمع ككل ، تعد احد الشروط الرئيسة لتحقيق الديموقراطية[2]ان ليبست يفترض انه كلما كانت البلاد اكثر ثروة ، زادت فرصة بقاء الديموقراطية وكان عالم الاجتماع ماكس ويبر يبدي عدم رغبته في تلمس الديموقراطية الحقيقية الا في الاقاليم الصناعية الضخمة، ولا ينأى الكاتب الفرنسي (موريس دوفرجيه)عن هذا الراي فقد قال: ((ان تطبيق النظام الديموقراطي التعددي على شعوب تتميز غالبية سكانها بانها شبه جائعة وجاهلة وامية سوف يبدو امرا مستحيلا من الناحية العملية))[3] ويضيف روستو القول(ان عملية التمدن

---

[1] - نقلا عن عامر حسن فياض، المجتمع المدني وديموقراطية التنمية ، مصدر سابق، ص63

[2] - سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة، دار الافاق الجديدة، بيروت، لبنان، ص25

[3] -نقلا عن عامر حسن فياض، م.س.، ص 65

الاقتصادي والتنمية تصطحب معها امالا جديدة وتطلعات لمستوى الرفاهية الذي يتوقعه الافراد ، كما يضع في الوقت نفسه، على كاهل الحكومات اعباء جديدة محددة ضرورية لاقامة الشروط والظروف اللازمة لاستمرار النمو الصناعي وخاصة في التعليم والاشغال العامة وان القيام بهذه الاعباء يتطلب بدوره ان تتعلم الدولة كيف تجمع موارد كبيرة عن طريق الضرائب وان يقبل المجتمع دفعها. وذهب بعض الكتاب العرب ومنهم اسماعيل صبري عبد الله الى ان الديمقراطية لا يمكن ان تقوم وتزدهر الا اذا توفرت لها مقومات اقتصادية واجتماعية معينة وبالتالي فحيث لا تتوافر هذه المقومات يمكن القول بان لا امل في الديموقراطية .

وعلى اساس ما تقدم فان ضرورة الديموقراطية باتت اليوم بالنسبة للتنمية الشاملة في البلدان المتخلفة بمثابة ضرورة تكاملية فلا جدوى من الاستغناء او التضحية بهدف الديموقراطية لصالح حجة انجاز التنمية في كل مستوياتها ، فالديموقراطية غير قابلة للتنازل او للمقايضة سواء بلتنمية او بغيرها من الاهداف ،ففي معرض حديثه عن خطورة التنازل عن الديموقراطية والاستغناء عنها او ارجائها من اجل انجاز اهداف اخرى يعتقد انها اهم من الديموقراطية . والحقيقة ان الاهداف التنموية بصيغة التنمية الشاملة تقتضي للتحقيق شرطا ملازما لها يتمثل بالديموقراطية بل والاكثر من ذلك ان موقع الديموقراطية من التنمية الشاملة عموما ،يجعل منها واحدا من شروط تحقيق الفعل التنموي الشامل وركنا اساسيا من اركانه ويؤدي الافتقار الى هذا الركن /الشرط الى تهديد كامل العملية التنموية واهدار لكل الجهود لان الديموقراطية هي (الاطار والوعاء الذي ينبغي ان تصب فيه كل محاولات التنمية والنهوض بالمجتمع ، وان التنازل عنها معناه اهدار كل هذه الجهود) [1]

وقبل الختام لهذا الفصل علينا ان نعي اهمية التنمية ومفاهيمها حتى عدتها الامم المتحدة على اجندتها الدولية واعلنت عنها في اعلان دولي مهم :

سادسا:/اعلان الحق في التنمية :

اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4كانون الاول/ديسمبر1986

ان الجمعية العامة للامم المتحدة التي اذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة المتصلة بتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي او الانساني وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر او الجنس او اللغة او الدين ،واذ تسلم بان التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والافراد جميعهم على اساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها واذ ترى انه يحق لكل فرد بمقتضى احكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ان يتمتع بنظام

[1] - نقلا عن عامر حسن فياض، مصدر سابق ، ص 78.

اجتماعي ودولي يمكن فيه اعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الاعلان اعمالا تاما ،واذ تشير الى احكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،واذ تشير كذلك الى ما يتصل بذلك من الاتفاقات والاتفاقيات والقرارات والتوصيات والصكوك الاخرى الصادرة عن الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للانسان وتقدم وتنمية جميع الشعوب اقتصاديا واجتماعيا بما في ذلك الصكوك المتعلقة بانهاء الاستعمار ومنع التمييز واحترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية وحفظ السلم والامن الدوليين وزيادة تعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا للميثاق ،واذ تشير الى حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي الى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية واذ تشير ايضا في حق الشعوب في ممارسة السيادة التامة والكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية مع مراعاة الاحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان واذ تضع باعتبارها الالتزام الواقع على الدول بموجب الميثاق بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق االانسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز من اي نوع كالتمييز بسبب العرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الراي السياسي او غيره من الاراء او الاصل القومي او الاجتماعي او الملكية او المولد او غير ذلك من الاوضاع واذ ترى ان القضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الانسان الخاصة بالشعوب والافراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري وجميع اشكال العنصرية والتمييز العنصري والسيطرة والاحتلال الاجنبيين والعدوان والتهديدات الموجهة ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية والتهديدات بالحرب ،من شأنه ان يسهم في ايجاد ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الانسانية واذ يساورها القلق ازاء وجود عقبات خطيرة في طريق تنمية البشر والشعوب وتحقيق ذواتهم تحقيقا تاما نشات في جملة امور عن انكار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واذ ترى ان جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية متلاحمة ومترابطة وان تعزيز التنمية يقتضي ايلاء الاهتمام على قدم المساواة لاعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظر فيها بصورة عاجلة وانه لا يمكن وفقا لذلك ان يبرر تعزيز بعض حقوق الانسان والحريات الاساسية واحترامها والتمتع بها انكار غيرها من حقوق الانسان والحريات الاساسية واذ ترى ان السلم والامن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية،وإذ تؤكد من جديد وجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، وأن التقدم في ميدان نزع السلاح سيعزز كثيرا التقدم في ميدان التنمية، وأن الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح ينبغي تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ولرفاهيتها ولا سيما شعوب البلدان النامية،وإذ تسلم بأن الإنسان هو الموضع الرئيسي لعملية التنمية ولذلك فانه ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل الإنسان المشارك الرئيسي في التنمية والمستفيد الرئيسي منها،وإذ تسلم بأن إيجاد الظروف المواتية لتنمية الشعوب والأفراد هو المسئولية الأولى لدولهم، وإذ تدرك أن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود ترمى إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد،

وإذ تؤكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الأمم، على السواء.

تصدر إعلان الحق في التنمية، الوارد فيما يلي:

المادة 1

1. الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.
2. ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

المادة 2

1. الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.2. يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية، فرديا وجماعيا، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلا عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.
3. من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

المادة 3

1. تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية.2. يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.
3. من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية. وينبغي للدول أن تستوفى حقوقها وتؤدى واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولى جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها.

المادة 4

1. من واجب الدول أن تتخذ خطوات، فرديا وجماعيا، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالا تاما.2. من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع. والتعاون الدولي الفعال، كتكملة لجهود البلدان النامية، أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة.

المادة 5

تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية، والتهديدات بالحرب، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير.

المادة 6

1. ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بغية تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.2. جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة، وينبغي إيلاء الاهتمام علي قدر المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر فيها بصورة عاجلة.3. ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة 7

ينبغي لجميع الدول أن تشجع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لها أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وكذلك من أجل استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعالة لأغراض التنمية الشاملة، ولا سيما تنمية البلدان النامية.

المادة 8

1. ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية. وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية.2. ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفى الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان.

المادة 9

1. جميع جوانب الحق في التنمية، المبينة في هذا الإعلان، متلاحمة ومترابطة وينبغي النظر إلى كل واحد منها في إطار الجميع.2. ليس في هذا الإعلان ما يفسر على أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة أو على أنه يعني أن لأي دولة أو مجموعة أو فرد حقا في مزاولة أي نشاط أو في أداء أي عمل يستهدف انتهاك الحقوق المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

المادة 10

ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزه التدريجي، بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ تدابير على صعيد السياسات وتدابير تشريعية وتدابير أخرى على الصعيدين الوطني والدولي.

يتضح من هذا الاعلان كون التنمية لها خمسة ابعاد نحددها على النحو التالي:

البعد الاول: التنمية كقضية امنية :السلام اساس التنمية:

حيث ان الانفاق المباشر بوضوح على التنمية يخدم قضية السلام وامن الانسانية بشكل افضل فالسلام هو اساس التنمية ،وكما ان التنمية تحتاج الى استقرار لكي تزدهر فان توافر الاستقرار والامن يساعد على توفير وتعبئة وتوجيه كل الموارد المتاحة من اجل التنمية ،وهنا تبدو العلاقة واضحة جدا بين ما يمكن ان تقوم به الامم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وفي مجال بناء السلم، فهذه الانشطة وان كانت تعد انشطة تدخل في صميم مهام الامم المتحدة المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين ،فانها في جوهرها انشطة تنموية او على الاقل لها علاقة وثيقة بقضايا التنمية .ومن هنا فان موضوعة نزع السلاح وتخفيض الانفاق العسكري يمثلان حلقة اساسية في سلسلة الوصل بين التنمية والسلام وهنا يبدو واضحا تمام الوضوح انه يستحيل معالجة قضية التنمية والتصدي لها بفاعلية الا اذا اخذت طبيعة العلاقة بينها وبين قضية السلم والامن الدوليين في الاعتبار، والتوصل الى الاستنتاجات الصحيحة لما يتعين ان يترتب على هذه العلاقة من اجراءات او برامج.
والسلام لا يقع الا ضمن الامن القانوني والاستقرار القانوني والجدوى القانونية وهذه العناصر من اهم مثبتات عنصر السلام والامن والاستقرار وهي تعتبر دعائم لحكم القانون فعلى سبيل المثال لا يمكن مكافحة الفساد في البلاد كوجه من اوجه اعلاء التنمية في البلاد الا بالاعتماد على :

1- التشريعات القانونية
2- الاجهزة التي تعمل على تنفيذ هكذا تشريعات.
3- وسياسة قانونية عامة تحدد اولويات واقتصاديات بناء النظام القانوني للدولة في ضوء الاجندة الوطنية للتنمية العامة والتنمية القانونية .

وفيما يخص الامن فان اول مقومات التجمع البشري هو الامن فلا قائمة للامن ما لم يقم بحماية التجمع البشري من حيث "وجود كيانه" كشرط لابتدائه فيحميه مما قد يأتيه من الخارج فيغلبه او مما قد يأتيه من الداخل فيفتته، وبمقدار تحضر البشر يأتي تحقيقهم للامن اما بقوة السلاح واما بقوة القانون ،ودولة القانون في معناها المعاصر هي الدولة التي يتمتع افرادها داخل مجتمعهم بامن قوة القانون –كقاعدة عامة- وامن قوة السلاح كاستثناء لعارض او لطارئ ،ولا تتأتى للقانون قوته مالم يثق العامة بنزاهة حكمه ومن هنا فان الثقة العامة بنزاهة حكم القانون هي اساس الامن القانوني.
وتتوزع الثقة العامة بين المؤسسات العسكرية والمؤسسات القانونية لحماية افراد التجمع البشري من اي اعتداء على مركزهم الواقعي او مراكزهو القانونية داخل حدود الاقليم الذي يقطنون فيه وفي خصوص الامن القانوني فانه يرمي لحماية النظام القانوني الوطني الكلي ويعد اهم تطبيقات النظام القانوني الكلي ذلك الذي يمس اركان الدولة الاساسية :الشعب والاقليم والسيادة. فيحمي المراكز القانونية المتصلة بها من عدوان اي عنصر قانوني اجنبي دخيل ،من ذلك على سبيل المثال قواعد المفاضلة بين الوطنيين ومزدوجي الجنسية والاجانب ،عند تولي بعض الوظائف او عند مباشرة بعض

الحقوق والحريات كحق الترشيح والانتخاب ومنها ايضا القواعد التي تمنع منح امتيازات اجنبية والقواعد الرامية الى الحد من الاثار الضارة بالانشطة الاقتصادية الدولية(مثل قواعد مكافحة الاغراق الاجنبي وقواعد مكافحة الاحتكار الاجنبي) والقواعد الرامية الى الحد من الاثار الضارة بضعف البنية القانونية الوطنية (مثل ملاءمة اللجوء الى النظم البديلة لفض المنازعات كالتحكيم او ملاءمة الاعتراف بالاحكام الاجنبية – قضائية او تحكيمية) وكذلك الضوابط الدستورية لعمليات الخصخصة[1] ويزداد مفهوم الامن القانوني اهمية في الوقت الحاضر ،خاصة في ظل معاناة اغلب الدول النامية في العالم المعاصر من ضعف البنية القانونية فيها ،وهو ما يجعلها عرضة لانواع شتى من المشكلات القانونية ،التي لا عهد لها بها والتي تمس صميم امنها القانوني وعلى سبيل المثال فان من صور ضعف البنية التحتية القانونية كما يذكر ادهم احمد حشيش الباحث الاكاديمي في كلية الحقوق-جامعة الاسكندرية ،التي تهدد الامن القانوني للدول النامية عدم مواكبة تشريعاتها المنظمة لقواعد الصحة والسلامة المهنية لما هو معمول به في الدول المتقدمة ،والحاصل ان هذا الامر قد امسى مدخلا لبعض الممارسات الفاسدة للشركات العابرة للحدود التي تقوم بنقل مصانعها (التي اضطرت الى اغلاقها في بلدانها الاصلية لمخالفتها معايير السلامة والصحة في تلك البلدان) الى الدول النامية مستغلة حاجة الاخيرة الى زيادة حصتها في الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign Direct Investment ومنتهزة ضعف البنية القانونية المنظمة لمعايير الصحة والسلامة في تلك البلدان ومع الاخذ بالاعتبار العلاقة الطردية كما يضيف الباحث أدهم بين درجة التنمية في دولة ما ونوع التقنية المستخدمة فيها مراعاة لمعايير الصحة والسلامة فان المقصود هنا هو استخدام تلك الشركات لتقنية بدائية في مصانعها في الدول النامية لاسباب اقتصادية لا لاسباب تنموية ، وقد كشفت كارثة بوبال في الهند 1984 عن مشكلة استعمال شركة يونين كاربيد الامريكية لتكنولوجيا بدائية لمراعاة معايير الصحة والسلامة في مصنعها للمبيدات في مدينة بوبال الهندية مقارنة بالتكنولوجيا المستخدمة في مصنعها في ولاية فرجينيا الامريكية وقد ادى تسرب غازي من المصنع في بوبال الى اسوا كارثة صناعية في العالم نجم عنها وفاة ما يقرب من خمسة الاف شخص يوم الحادث وتصاعد الرقم الى 18 الف شخص بعد اسبوعين من الحادث لمزيد من التفاصيل انظر :ادهم حشيش ،دروس من كارثة بوبال ،المدونة الالكترونية ،11/حزيران/ 2009

اما الاستقرار القانوني فهو الحفاظ على المكاسب المكتسبة من الامن وليس التفريط بها.

والجدوى القانونية / فينبغي الا يقتصر دور المؤسسات القانونية على فض المنازعات او حتى توقيها بل اصبح للمؤسسات القانونية في عالم اليوم دور تنافسي بارز ومثلما تتنافس الاقتصادات الوطنية تتنافس المؤسسات القانونية ايضا ففي الولايات المتحدة الامريكية كما يذكر ادهم احمد حشيش على سبيل المثال نجد ان اكثر الولايات الامريكية جذبا للراغبين في تاسيس شركات هي ولاية ديلاور ، حيث تعد مؤسساتها القانونية المتعلقة باعمال الشركات اكثر تقدما على غيرها من المؤسسات التي تقرها الولايات الامريكية الاخرى اما المؤسسات القانونية المتعلقة بحماية الحق في الخصوصية فتشتهر بها ولاية كاليفورنيا عن غيرها لذلك تفضل اغلب الشخصيات العامة سكناها حماية لهم من التطفل الاعلامي اكثر من هذا فان ولاية كاليفورنيا اصبحت تنافس ديلاور في اجتذاب قطاع معين من الشركات ،هي الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وذلك بالنظر الى تطور المؤسسات القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية في تلك

---

[1] -تهاني محمد الجبالي، الضوابط الدستورية للخصخصة، الاهرام، 2006/4/24، صفحة قضايا واراء

الولايـة [1] لـذلك اصبحت المؤسسات القانونيـة ذات مـورد اقتـصادي بحـد ذاتهـا وتعتمـد الجدوى على اركان ثلاثة هي::

أ- القوانين الحاكمة.
ب- الاجهزة العاملة
ت- الحوافز المشجعة لمطالبة تلك الاجهزة بتطبيق تلك القوانين.

والسؤال المطروح ما هو دور القانون في نظرية التنمية الوطنية وهنا يـاتي هذا الدور من خلال التغيير القانوني اي ان الاقتصاد والقانون يرتبطان سوية بشكل كبير ومن هنـا يمكن ان تفهم ان دور القـانون فـي ظل اقتصاد الخطـة الحكوميـة يختلف عن دوره في اقتصاد السوق الحر فلم يعد القانون اداة لسيطرة الدولـة اولا وقبل كل شـيء كمـا كـان الامر فـي ظل اقتصاد الخطـة الحكوميـة يـوم كانـت الدولة تحكم قبضتها وبالتالي علينا اعادة صوغ الامتيازات التي تمتعت بهـا تلك المؤسسات القانونية في فترة تاريخية معينـة بغرض ضمان نجاح تنفيذ الخطـة الحكوميـة فبقاؤهـا فـي ظل السوق الحر لا يعنـي سوى الاخلال بتكـافؤ الفرص الاسـتثمارية بـين الكيانـات الاقتـصادية الحكوميـة والخاصـة كمـا يـشير الباحـث حشيش الى ان تطور الفن القانوني الناجم عن تغيير الدولة عقيدتها الاقتصادية ينبغي الا يتم اختزال اثره في المؤسسات القانونية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية وحدها ورغم غلبة الاهتمام بموضوعات التنميـة الاقتصادية على اجندة التنميـة الوطنيـة فـي الـدول الناميـة فـان ذلـك لا يعنـي غيـاب صـور التنميـة الاخـرى: الاجتماعيـة والسياسية ويمكن تفسير ذلـك فـي ضـوء الطبيعة الخاصـة لاقتصاد السوق وتوزع سلطة القرار الاقتصادي بين عدة لاعبين وتـاثير ذلـك فـي النمو التدريجي لطبقات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .[2]

وفي هذا الصدد يشير الباحث حشيش الى ان علاقة القانون والتنمية الاقتصادية علاقة تبادل منفعة فمن ناحية وعلـى سبيل المثـال يتولى القـانون تعزيز حمايتـه للمقرضين والمستثمرين خاصة حملة اسهم الاقلية مدنيا وجنائيا وهـو مـا يـؤدي الى تعزيز الطلب الداخلي على الاوراق المالية وزيادة تداولها ومن ناحية اخرى يمكـن للتنميـة الاقتـصادية ان تخـدم القـانون حيـث يمكـن لكثيـر مـن الاصـلاحات الـسوقية مثـل تحريـر الـصناعة وتفكيك احتكاراتهـا ان تعجل فعليـا بتنميـة حكـم القـانون وذلـك علـى حـد سـواء بتـشجيع المطالبـة بقـوانين جديـدة وبتقليـل عـدد ونفوذ المجموعات التي تربح من غيابها وهو الاهم [3]

وهنـا تبـرُز اهميـة الفـن القـانوني خاصـة فـي دول الاقتـصاد الـذي هـو فـي قيـد التحـول ليكفـل توزيـع سـلطة القـرار الاقتـصادي بـين اللاعبـين الاساسـيين فـي الـسوق فـلا تطغـى سـلطة احـدهم علـى سـلطة الاخـر .ودور القـانون فـي تنظـيم السوق علـى هذا النحو حيـوي الـى ابعد مـدى فاقتصاد الـسوق الحر لا يرادفـه اقتصاد الراسمالية المتوحشة كما يعتقد البعض فمعيار تحول اقتصاد السوق الـى راسمالية اليفة او متوحشة هو التنظيم القانوني لذلك السوق[4]

والمبدأ القانوني الحاكم للعمل الاقتصادي كما يبشر به فقيه قانوني هو ((الـسوق المنظم ولو كان حرا))[5]

---

[1] - ادهم احمد حشيش ، المجتمع الاهلي ومكافحة الفساد في ضوء مبادئ قانون التنمية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 28، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، خريف /2010، ص 69
[2] - المصدر السابق، ص70
[3] -البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1996، من الخطة الى السوق، ص127و141
[4] - ادهم احمد حشيش،مصدر سابق،ص71.
[5] -حشيش، اصول المحاكم الاقتصادية في ضوء مبدأ سمو القانون الالهي، ص10 .

خلاصة القول ان الانتقال من الخطة الى السوق يتطلب طريقة تفكير جديدة حيال النظام القانوني باكمله ،فيجب على اطراف التعاقدات ،والمحامين الذين يساعدون في صياغتها والمحاكم التي تتولى انفاذها ،ان يكفوا جميعا عن التصرف كما لو كانوا لا يزالون ادوات لمخطط مركزي وحيد وان يبدأوا في العمل لما فيه مصلحة افراد متفرقين لا حصر لهم تشكل انشطتهم السوق ويتعين ان يعرف الناس وان يحترموا القانون والمؤسسات المكلفة بانفاذه ومن المهم كذلك ان يكون لديهم بعض الايمان بان الحكومة ستطبق القانون بثبات وستلتزم بقيود معينة وستنأى عن التدخل التعسفي والفساد[1] لذلك كما يصف ادهم حشيش فان الواجب الملقى على عاتق رجال ومدارس القانون هو الاعتناء بنوع جديد من العقبات التي ستواجههم خلال عملهم في الحقل القانوني تتجاوز ما الفوه ،العقبات الجديدة لا تتعلق بالصياغة اللفظية او التنفيذ العملي للقوانين ،وانما بالصنعة الفنية للقوانين او ما نطلق عليه التكنولوجيا القانونية.

سابعا:/

القانون والتنمية :

وهنا يركز الباحث ادهم حشيش على ان التكنولوجيا القانونية المقصود بها هو تحول بوصلة التنمية الزطنية من اقتصاد الخطة الحكومية الى اقتصاد السوق الحر ، بما تطلبه ذلك من لا مركزية صناعة القرار الاقتصادي وما استتبعه من لا مركزية صناعة التنمية بوجه عام، ذلك ان اجندة التنمية الوطنية لم تعد تصكها نخبة حكومية بمعزل عن باقي قوى المجتمع بل اصبحت ثمرة شراكة وطنية بين المجتمع الرسمي ومجتمع الاعمال والمجتمع الاهلي، وشراكة قوى المجتمع في وضع اجندة التنمية الوطنية تستدعي اهتماما قانونيا بدور هذه القوى في صناعة القانون ،وهذا هو محور اهتمام قانون التنمية ،باعتباره علم التكنولوجيا القانونية للتنمية .

والدولة الرشيدة لا تسعى وراء التنمية الاقتصادية في حد ذاتها ،وانما تتخذها مدخلا الى التنمية الاجتماعية والسياسية وفي غير ذلك من الحالات فان الامر لا يعدو في حقيقته نموا وليس تنمية اقتصاديا تنحصر ثماره في نخب تشكل اقطاعا اقتصاديا يدعمه اقطاع اجتماعي وسياسي .فان صدقت الدولة في سعيها الى تنمية عامة حقيقية لا وهمية . عكفت على حصر ما تراه واجبا استراتيجيا ينبغي السعي اليه لتحقيق تلك التنمية العامة لتصكه في سياستها العامة او ما يطلق عليه الاجندة الوطنية للتنمية . وقيمة اجندة التنمية الوطنية ليست فقط في رؤيتها لما تطمح الدولة للوصول اليه نظريا.

بل هي ايضا في ادراكها ما يمكن تحقيقه عمليا بلا افراط ولا تفريط ومن هنا فكلما اتسعت القاعدة الشعبية التي تعبر تلك الاجندة الوطنية عن ارادتها عمليا وليس نظريا تزايد معدل نجاح تنفيذها.

خلاصة القول ان تحقيق التنمية الاقتصادية لا يستتبعه بالضرورة تحقيق التنمية الاجتماعية او السياسية ،ويتوقف الامر الى حد كبير على عدالة توزيع ثمار التنمية الاقتصادية لذا يستمر الفقراء في احتياجهم الى حقوق قانونية تمنحهم اسباب القوة للاستفادة من الفرص وتزويدهم بالامن في وجه المعاملة التعسفية والمعاملة غير المنصفة [2]ومن هنا تبرز اهمية مؤسسات قانونية جديدة وتطوير المؤسسات القانونية القائمة من اجل تحقيق تنمية وطنية حقة ومستدامة .

وللقانون دور مزدوج ازاء نظرية التنمية الوطنية ،فمن ناحية يتولى القانون بادواته (التشريعية والقضائية والتنفيذية) تنفيذ اجندة التنمية الوطنية ومن ناحية اخرى يساهم القانون في صناعة اجندة التنمية الوطنية وتصحيح عوارها او الاختلالات التي قد تنجم

---

[1]تقرير عن التنمية في العالم 1996 ،من الخطة الى السوق ،ص126

[2] - البنك الدولي، مكتب نائب الرئيس للشئون القانونية ، مبادرات الاصلاح القانوني والقضائي ،2004 ،ص3

عنها في المجتمع فالقانون عبر مراعاته اولويات مهامه :الامن القانوني والاستقرار القانوني والجدوى القانونية يسعى الى بناء الوفاق الوطني كما يشير حشيش [1]وتعزيزه حول اجندة التنمية الوطنية وبالتالي حشد جميع القوى المجتمعية لضمان تحقيق التنمية بفاعلية عبر الاسترشاد بالصكوك القانونية الوطنية ،مثل الدستور واجندة التنمية الوطنية نصا وروحا.

ان قانون التنمية فرع قانوني ناشئ تتبلور موضوعاته في الوقت الراهن وبالتالي نظرا الى قصر عمره الزمني فان من الصعب تعريفه بطريقة مباشرة ويمكن وصف قانون التنمية بانه قانون يتناول المنهج او التكنيك القانوني للتنمية وذلك من زوايا مختلفة لهذا المنهج وبالتالي لا بد ان يراعي المنهج القانوني للتنمية كلا من المنهج الوطني والدولي لها. والدور الاساسي لقانون التنمية هو توطيد العلاقة بين الاصول العامة للقانون والدور الحضاري للمؤسسات القانونية .

البعد الثاني: التنمية كقضية اقتصادية :الاقتصاد محرك التقدم:/

التنمية لا تتحقق الا من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي ،لان ذلك هو الشرط الاساسي لزيادة قاعدة الموارد ،فالتنمية لا تتحقق الا بوجود بيئة وطنية داعمة ومناخ دولي مساعد، فما لم توجد سياسات وطنية ملائمة لن يؤدي اي قدر من المساعدة الثنائية او متعددة الاطراف الى نمو متواصل، بل على العكس يمكن للمساعدة المقدمة بهذه الطريقة ان تزيد الاعتماد على العالم الخارجي ودون المناخ الدولي الملائم سيكون من الصعب تحقيق سياسات الاصلاح المحلي مما يهدد هذه السياسات ويزيد من معاناة السكان، كما يجب الاشادة بمزايا التحولات الجارية في النظام الاقتصادي العالمي والاتجاه نحو اليات السوق، ويجب الحذر في الوقت نفسه من :ان الحاجة الى الاستفادة من كفاءة اليات السوق يجب ان ينظر اليها في اطار ضرورة التسليم ايضا بوجوب التدخل الحكومي حيثما لا تستطيع اليات السوق ان توفر حلولا لجميع المشاكل.

وقد اشار التقرير الذي قدمه امين عام الامم المتحدة الموسوم((خطة التنمية))1994 اشارة واضحة على انه اذا كانت الدول النامية مطالبة بتهيئة مناخ محلي افضل للتنمية فأن الدول المتقدمة مطالبة باتباع سياسات كلية لتقسيم المسؤولية على الصعيد العالمي لان سياستها بشأن سعر الفائدة والتضخم واستقرار سعر الصرف لها اهمية وتأثير كبير على الدول النامية كما اشار التقرير الى نقطة مهمة حين اوضح انه لا توجد صيغة وحيدة للتنمية ...وان اختلاف الاحوال والظروف والقدرات يؤدي بالضرورة الى اختلاف الاليات اللازمة لتحقيق النمو [2]

البعد الثالث:/ التنمية كقضية بيئية :البيئة شرط ديمومة التنمية:/

وهنا يجب العثور على نقطة توازن بين ضرورة تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للاجيال الحالية وبين حق الاجيال المقبلة الشروع في الحصول على

[1] -المجلة العربية للعلوم السياسية ،مصدر سبق ذكره.ص75

[2] - ما ورد عن التقرير نقلا عن د.حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة،202، الكويت، 1995، ص394

مستوى مناسب من هذه الاحتياجات ،وتحقيق هذا التوازن يتطلب حتما عدم الاخلال بالنظم او الانساق البيئية والمحافظة على الموارد واتباع سياسات تنموية تحول دون تدهور البيئة .

.والواقع ان طرح قضية البيئة في علاقتها بالتنمية يؤكد ذلك الترابط الوثيق بين ما هو محلي وماهو اقليمي وما هو دولي او عالمي، فاتباع قواعد ومبادئ مشتركة للحفاظ على البيئة يجب ان يستند الى اسس ومعايير عالمية ملزمة ،كما ان تكاليف التقاعس عن اتخاذ اجراء ما تتطلبه القواعد السليمة للمحافظة على البيئة قد تتحملها دول اخرى ، كما ان المكاسب قد لا تكون دائما من نصيب اولئك الذين يتخذون اصعب القرارات ،ولان بعض المشكلات البيئية لها تاثير عالمي (طبقة الاوزون) وبعضها الاخر له تاثير اقليمي (التلوث الصناعي عبر الحدود او تلوث الانهار المشتركة بين مجموعة من الدول) وبعضها الاخر له تأثير محلي (تلوث المياه في الانهار الداخلية) فان حلول المشاكل البيئية يجب ان يستند الى قواعد ومبادئ مشتركة وملزمة للجميع.

البعد الرابع:/ التنمية كقضية اجتماعية :العدالة كدعامة للمجتمع:/

حيث ان الظروف الخاصة بكل مجتمع هي التي تحدد اولويات التنمية فيه وكيف ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة ، واهم ما نشير اليه هنا هو علاقة التنمية بالتماسك والاستقرار الاجتماعي وبأنه ((لا يكفي الاعتراف بالبعد الاجتماعي للتنمية بل ينبغي العمل من اجله)) .

البعد الخامس:/ التنمية كقضية مجتمعية شامله:الديمقراطية ضمان سلامة التوجهات التنموية:/

فيتعين على بعض الدول ان تحقق مستوى معقول من التنمية كشرط سابق لاحداث تحول ديمقراطي لاحق ،وفي دول اخرى ادى التحول الى الديمقراطية الى نقلة نوعية في مجال التنمية والمجال الاقتصادي، فالديمقراطية هي الاسلوب الوحيد القادر على احتواء المصالح المتنافسة وما ينجم عنها من توترات سياسية واجتماعية على المدى الطويل ومقاومة الفساد، واطلاق ملكات الطبقات الوسطى والحيلولة دون احتكار الطبقة الحاكمة للمزايا الاقتصادية والديمقراطية لا تؤدي تلقائيا الى تحسينات ملموسة في معدلات النمو او تحقيق العدالة الاجتماعية او المساواة ،الا انها تكفل للناس قنوات مشتركة تجعل الحكومات اقرب الى جماهير الشعب .... وتجعل العوامل المحلية التي تمس القرارات المتعلقة بالتنمية تؤخذ بشكل افضل في الاعتبار.

وهكذا تبدو جدية العلاقة بين قضية التنمية ،وقضايا السلم والامن والبيئة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية فاذا كانت قضية التنمية هي في جوهرها من حيث طبيعتها الفنية على الاقل اقتصادية فان عناصر نجاحها الاساسية تقع خارج الاقتصاد من ناحية كما انها اصبحت تتجه اكثر فأكثر لتصبح قضية دولية لها مكون محلي .

الفصل الثاني

مؤشرات قياس التنمية

نلاحظ في هذا الموضوع انه لا يوجد مؤشر واحد متفق عليه بين جمهرة العلماء لقياس التنمية في بلد ما وبالتالي استخدامه كمعيار لتقسيم الدول على اساسه الى متقدمه ومتخلفةوهناك الكثير من المعايير المستخدمه في مجال قياس مؤشرات التنمية فهناك في المجال السياسي معايير لقياس مؤشرات التنمية وهناك في المجال الاقتصادي والمجال الثقافي والمجال الاجتماعي.وفي كل الاحوال فهناك اختلاف كبير في هذه المؤشرات وعلى كافة المستويات بين الدول المتخلفة والدول المتقدمه ان اطلاق التسمية على البلدان النامية لم يك هو المشكلة بل ان الاشكال يتجلى في التفتيش عن معايير للتفرقة بين هذه الشعوب ونقيضها من النصف الثاني فجاؤا بمعايير متعددة لم تاخذ الطابع العلمي في كثير من الاحيان بل ان اكثر تلك المعايير جاءت على شكل نوعي طرحته الدول النقيضة او القاضية في الموضوع بصورة تقديرية ومتغيرة بتغير الظروف والاحوال[1]وفي كل الاحوال فان مؤشرات قياس التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية تتاثر بعضها بالبعض الاخر اذن نستطيع ىان نقول ان هذه المؤشرات هي عبارة عن شبكة كاملة تشير الى التنمية فليس من الممكن ان نقول ان هذا البلد نامي في المجال الثقافي وهو فاشل اقتصاديا او هو نامي في المجال السياسي وهو فاشل اجتماعيا انا باعتقادي ان التنمية ومؤشراتها هي عبارة عن شبكة كاملة تكمل بعضها البعض الاخر وتحقق بعضها البعض الاخر.

اولا /المؤشرات الاقتصادية:/
اجمالا تتميز الدول المتقدمة برقم دخلها القومي المرتفع للفرد ،ولكن معيار الدخل لا يمكن استخدامه كمرشد للتنمية لانه لا يعطي صورة واضحة لحجم النشاط الاقتصادي

---

[1] - عبد اللطيف القصير،نفس المصدر السابق،ص110-111

فبعض الدول في منطقتنا وبالتحديد في دول الخليج العربي يفوق دخل الفرد فيها دخل الفرد في الدول المتقدمة رغم ان شعوبها لا تزال تعاني على المستوى السياسي والثقافي اذن فمعيار دخل الفرد لا يعكس الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية ،كما ان النشاط الاقتصادي والانتاجية العالية لا تعني انها تنعكس مباشرة في زيادة المدخولات الفردية والتوزيع العادل لها. ومن ثم يمكن المضي في تحديد المؤشرات الاقتصادية الرقمية ومنها الاستهلاكية ، [1]ويرى البرت لوتر باخ ان اكثر القياسات شيوعا هو القياس الاقتصادي الذي يقيس مستوى المعيشة عن طريق مقارنات الدخل الحقيقي للفرد اي القوة الشرائية لمتوسط دخل الفرد او الاسرة على اساس الاسعار الثابتة .ويتصل بذلك قياس استهلاك الفرد من السلع الضرورية وهناك قياس اخر، المستويات الانتاجية ومقارنتها ،كمعرفة عدد ساعات العمل التي يتطلبها انتاج طن من القمح مثلا[2] ومن المؤشرات الاقتصادية الاخرى: الزراعة وتتضمن:

1- **النسبة المئوية لنصيب الزراعة في الخطة العامة للتنمية.**
2- **انتاج الفقدان من المحاصيل الهامة.**
3- **نسبة انتاج البذور المحسنة الى الاحتياجات السنوية الاجمالية.[3]**

ثانيا:/

المؤشرات الاجتماعية:

منها السكانية وغير السكانية وهي/

1- **المواليد. ففي الريف اعلى من الحضر والطبقات العليا اقل من السفلى.**
2- **المعدل العام للوفيات ويرتبط بدخل الفرد**
3- **الهجرة وتعتبر عامل اقتصادي اجتماعي حيث سوء الاحوال الاقتصادية في بلد المنشا عوامل طرد وتعد المغريات حقيقية كانت او وهمية عوامل جذب فالمكان الذي يهاجر منه يعتبر ناقصا من الناحية الاجتماعية والمكان الذي يفد اليه يعتبر متقدما اقتصاديا.**
4- **المؤشر المؤلف وهو معدل نمو السكان ويتاثر بالمواليد والوفيات والهجرة وهناك مؤشرات مثل طول العمر بالنسبة للمواليد ومعدل العمر نفسه واحتمالات بقاء المولود على قيد الحياة بعد الولادة ومؤشر نسبة الاعالة [4]اما المؤشرات غير السكانية فاولها التي تتعلق بالتعليم ومحو الامية وهناك مؤشرات اخرى ثقافية مثل اجهزة الموبايل والتلفزيون وتداول الصحف وتصفح الانترنت وعدد السيارات لكل من 1000 من السكان والقراءة والمتابعة الثقافية والرؤى المتعلقة بالوضع الثقافي المجتمعي فيما يتصل بالنظرة الى الدين وغيرها من الغيبيات وكيفية التعامل معها سواء ايجابيا او سلبيا واخيرا هناك المؤشرات الاجتماعية التي تتصل بتوفير الخدمات ومنها نسبة السكان الذين يتيسر لهم الماء الصالح للشرب ونسبة الاطباء الى المرضى او نسبهم الى عدد السكان ونسبة السكان الذين يستخدمون الكهرباء او يتهيا لهم العلاج في المستشفيات او نسبة الطرق المبلطة[5].واذا اردنا ان نقيس كل هذه المقاييس في العراق نجد انه بلد بعيد عن التنمية وبشكل كبير جدا فاذا اردنا التكلم عن المياه الصالحة للشرب ووصولها للمواطن العراقي**

[1] -ايف بينوت،ما هي التنمية ،ت : سعيد ابو الحسن،بلا تاريخ ومحل طبع،ص71
[2] -البرت لوترباخ،المصدر السابق ،ص7
[3] -ك.ت.دي جرافت جونسون، المصدر السابق، ص70

[4] - البرت لوترباخ،المصدر السابق ،ص7
[5] - ك.ت.دي جرافت جونسون ،المصدر السابق ،ص69

لاسيما في كبرى مدن الجنوب البصرة لراينا الكارثة بعينها حيث ارتفاع كبير في نسب الملوحة مما ينذر بكارثة بيئية حقيقية هذا اسوقه كمثال فقط على صورة التنمية في العراق والتي سوف نتكلم عنها بفصل مستقل لذاته.

ثالثا:/

مؤشرات قياس التنمية الواقعية في العالم:

في هذا المبحث من هذا الفصل سنبحث بمؤشرات واقعية لقياس التنمية فلو اخذنا بعض الامثلة العالمية لمستويات التنمية لبعض دول وقارات العالم لوجدنا التفاوت الكبير بينها وهذا يعود لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كثيرة تعرضنا لبعضها فيما سبق فعلى سبيل المثال فان معظم اقطار امريكا اللاتينية واقعة في شرك النمو البطيء نتيجة تدني مستويات التعليم والاستثمار الضعيف في التكنولوجيا والبنية التحتية ومعدلات التوفير الضعيفة ومستويات تحصيل الضرائب الباعثة على السخرية –كما تشير بعض التقارير والانقسامات السياسية .

وبالنتيجة فان ضعف هذه المحصلات يسبب تدني التنمية في هذه المنطقة في العالم ففي العام 2004 وهو افضل سنوات لتقدم لامريكا اللاتينية خلال عقدين من الزمن نما اقتصاد القارة بمعدل 5,5 في المائة وبالمقابل كانت الهند تنمو بمعدل 6% في السنة على مدى 15 سنة ونما اقتصاد الصين بمعدل 10% لمدة 25 سنة [1] وهذه الارقام نسوقها كمثال تاريخي ليس بذات اهمية كبرى لان هذه الارقام تتبدل بالدقائق والساعات والايام في عصر التكنولوجيا السريعة كذلك فان عمليات المقارنات بين دول العالم بخصوص التنمية تحفز بعض الدول ،فالتقدم الذي احرزته الصين والهند قد حث بعض الامريكيين اللاتينيين على تفحص نموهم الاقتصادي والسياسي وانتج نقاشا حادا حول ما يمكن ان يتعلموه من نجاح بعض الدول الاسيوية اي بعبارة اخرى ان هذا هو مبدأ التنافس الشريف الذي تطمح اليه بعض الدول.

ولو انتقلنا الى مؤشر اخر من مؤشرات قياس التنمية وجانب مهم يدلل على وجودها داخل المجتمعات حيث تعتمد عليه التنمية كثيرا الا وهو العمل فكلما ازدادت نسبة العاملين في المجتمع ازدادت التنمية داخل ذلك المجتمع وكلما ازدادت نسبة البطالة - التي تعتبر مؤشر قياس لضعف التنمية داخل المجتمع - كلما قلت التنمية فالعلاقة عكسية بين التنمية والبطالة وطردية بين التنمية والعمل .

فيصف تقرير حكومي الماني المعاناة الشخصية التي تفجرت وسط ركود البلد الاقتصادي :حالات نفسية تبعث على الاكتئاب وعدم الرضا العام من الحياة والخوف والشعور بالعجز وفقدان الامل وضعف احترام الذات واستسلام يقترب من اللامبالاة ،ومستوى متدن من النشاط وعزلة اجتماعية وشعور بالوحدة [2] وكل هذه هي امراض نفسية كبيرة تعمل على تراجع الانسان في حياته تراجعا كبيرا مما يقلل من التنمية ويجعلها متراجعة داخل المجتمع لان اساس التنمية هو عمل الانسان داخل مجتمعه فاذا كان عاطلا كانت هناك اشكاليات كثيرة في التنمية ،والمشكلة في العالم اليوم ان البطالة لم تقتصر على دول العالم النامي فحسب بل دخلت كل الدول الكبيرة في العالم تقريبا ففي فرنسا والمانيا وايطاليا اصبح الركود والبطالة والنمو المتدني ،او عدم النموحقيقة من حقائق الحياة الان، هذه الدول الثلاث الكبيرة تنتج ثلاثة اخماس الانتاج الاقتصادي لمنطقة اليورو وهي ليست متعافية ،ولم تكن كذلك مذ سنوات [3] ولكن يعتقد المتنبؤون بانه حينما يترك

---

[1] - بيتر مكيم، هل ستفقد واشنطن امريكا اللاتينية، مقال مترجم ت: جمال صالح خضر ابو ناصر ،مجلة الثقافة العالمية، مارس،2008.

[2] - اولاف جيرسيمان ، اوروبا والبطالة، The American Enter Prise،دورية ،اكتوبر (ديسمبر) 2005

[3] -المصدر السابق نفسه.

جاك شيراك الرئيس الفرنسي- هذا طبعا في وقت نقلت فيه هذه المعلومة اي البطالة الكبيرة في فرنسا عام 2005 عندما كان جاك شيراك رئيسا- سنة كتابة اولاف جيرسمان البحث في هذا الموضوع – كرسي الرئاسة فان الرجل الذي سيخلفه هو نيكولا ساركوزي –وهذا ما حدث فعلا فيما بعد- وهو على الاقل اكثر دعما لاصلاحات السوق الحرة من اي سياسي فرنسي بارز في الوقت الراهن[1] يتضح مما مر في اعلاه كيف ان التغيير السياسي له اثره في التنمية في كافة المجالات ومنها الاقتصادية وهذا ما ابتدأنا به هذا الكتاب حيث ان تغيير الوضع السياسي دائما له الاثر الكبير في احداث التنمية ،فالكاتب اولاف جيرسمان تحدث عن هذه المعلومات سنة 2005 عندما كان جاك شيراك في الحكم وضرب مثلا مهما وتوقع ساركوزي سيصعد الى الحكم وستكون هناك اصلاحات تنموية بارزة وهنا تبرز اهمية التنمية التي تقع ضمن التغييرات السياسية المتتالية في البلاد ،اما بالنسبة لبريطانيا فقد عمل رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير على فتح حوار اقتصادي عبر اوربا ومعدل البطالة في المملكة المتحدة يصل الى نصف المعدل في اوربا، كما ان الفقر في تراجع في بريطانيا ،كما ان بلير اشار الى سبب الاخفاقات التنموية في اوربا في حينها وتسائل ساخرا((اني نوع من النماذج الاجتماعية ذلك النموذج الذي يوجد فيه عشرون مليون عاطل عن العمل في اوربا؟ وتتخلف معدلات الانتاجية فيه وراء المعدلات في الولايات المتحدة والذي هو حسب اي مؤشر نسبي لاقتصاد حديث المهارات والبحث والتطوير والبراءات وتكنولوجيا المعلومات في هبوط وليس في صعود))[2] بالتالي فان توني بلير يعطي صورة تنافسية عن التنمية ببين اوربا وامريكا ويدعو للحاق بالنموذج الامريكي من حيث التنمية وليس النموذج الاوربي الذي يعاني الكثير كما اشار هو الى ذلك ولا عجب في ذلك ففي حينها كان دخل الفرد في الولايات المتحدة يزيد على دخل الفرد الفرنسي بما يقرب من 40% وتتخلف كل من المانيا وايطاليا حتى اكثر من ذلك[3]

رابعا:/
التنمية والعقل الايماني:/

وتبقى مسالة التنمية متداخلة مع جميع نواحي الحياة ولاتنمية دون حرية التي تعتبر احد اهم مقاييس التنمية ،حيث ان الفضاء الممتد لتجربة التنمية الغربية يبرز مجموعة من العناصر التي تحولت الى مفاهيم لا غنى عنها لاية تجربة تنموية جادة لان تجربة الغرب قد وظفت هذه المفاهيم وافادت من حضورها ،حتى اصبحت من مقومات كل نهضة لثبوت مفاعيلها وجدية الدور الذي تقوم به .وكان من ابرز هذه المرتكزات والمفاهيم توظيف العلم الذي لولاه لما كان لتجربة الغرب ان تنطلق وقد حوى العالم الغربي من الباحثين الجادين والذين وجد لديهم الاستعداد للتضحية بالوقت والجهد ما على اساسه قامت نهضة بلادهم ومن هذه المفاهيم والمنطلقات العلمانية استطاعت القوى الصاعدة والمتولدة في المجتمعات الغربية ان تلزم الكنيسة ورجال الدين بالبقاء في حيزهم والابتعاد عن الامساك بخيوط التحكم بمسار الحياة فيما هو اختصاص الكنيسة وفيما هو من غير اختصاصها وبالتالي فالعلمانية لا تريد القضاء على الدين وتجاربه بل الصحيح انها تضبطه في حيزه وتمنعه ورجالاته من التسلط على حيزات اخرى بمعنى اخر ابعاد الدين عن ان يكون احدى المعوقات التي تمنع الحياة من التمدد عبر مجالاتها الحاصلة والممكنة ،اي بعبارة اخرى ان دور العقل الايماني المشبع

---

[1] - المصدر نفسه.
[2] خطاب توني بلير امام البرلمان الاوروبي/يونيو/2005
[3] - اولاف جيرسمان،اوربا والبطالة،مصدر سابق.

بالايمان هو دور سلبي للغاية دور يقف بوجه التطور والتنمية للمجتمعات وسوف نناقش مجريات التنمية واصطدامها بالعقل الايماني في هذا المبحث حيث يشير صادق جلال العظم الى راي بعض ممثلي العقل الايماني بالعلم، فينقل عن شكري مصطفى احد قادة المنظمات المتاسلمة المتطرفة في مصر قوله((ثم دعوت فريقين الى العلم الذي اجاز الله تعلمه وهو عبادته وحده تعالى ونقول :ان ذرة تعلم خارجة عن ذلك لا تجوز)) ويتابع((لقد اراد الله ان يختار خير امة اخرجت للناس ،امة امية لا تكتب ... لقد كان بمقدور النبي ان يتعلم لو كان في ذلك خير من العبادة ... وما وجدنا الرسول والصحابة يعنون بتعلم الفلسفة والطبيعيات)) [1] وبالتالي فما ورد من صاحب العقل الايماني هذا هو عداء ظاهر لمفهوم التنمية ،لان اساس التنمية هو العلم ومعاداة العلم معاداة للتنمية برمتها ، كما ان الرسول محمد (ص) بريء من هذا الجاهل وامثاله لان الرسول كان يؤمن بالعلم ايمانا كاملا ،واحاديثه وردت في هذا المجال ((اطلب العلم من المهد الى اللحد))((اطلب العلم ولو في الصين)) ،وبالتالي فمما لاشك فيه ان تنمية بدون علم هو امر غير ممكن وعلم بدون عقلانية غير ممكن اذا العداء يتم من قبل اصحاب العقل الايماني للعلم والعقلانية يعني العداء للتنمية ورفضا مطلقا لها ،اما العلمانية فقد وجدت مناخها في الظروف التي شجعت على العلم والعقلانية والعلمانية كما ان العلمانية في احد تعابيرها الاكثر بروزا هي رد واضح على العقل الايماني وسيطرته وعدم صلاحيته لقيادة حركة تنوير لواقع التخلف الذي انتجه ،والذي كانت اوربا غارقة فيه.

ولو كان لهذا العقل صالح لقيادة النهضة في تلك البلاد لما كان هناك مبررا للبحث عن اطار اخر لنمو الحضارة الحديثة وتقدمها بعيدا عنه [2] وبالنتيجة فان العلمانية هي الاساس في التنمية والعقل الايماني هو الاساس في عرقلة التنمية تقول الدكتورة انيسة الامين((والعلمنة لا تعني الالحاد وانما تعني حرية الاختيار ،واتخاذ موقف فلسفي امام مشكلة المعرفة))[3]ويقول محمد عابد الجابري ((ان علمانية حقوق الانسان في الفكر الاوربي الحديث لم تكن تعني لدى فلاسفة هذا الفكر الاستغناء عن الدين كدين ،بل فقط التحرر من سلطة الكنيسة وطقوسها لقد بنوا معقولية حقوق الانسان باعتماد العقل وحده فعلا ولكن لا ضدا على الدين بل ضدا على الفهم الذي تفرضه الكنيسة وما يرافقه من طقوس))[4] ويقول نصر حامد ابو زيد((وليست العلمانية في جوهرها سوى التاويل الحقيقي والفهم العلمي للدين ،وليست ما يروج له المبطلون من انها الالحاد الذي يفصل الدين عن المجتمع والحياة)) [5] مما سبق في وصف العلمانية يتضح لنا وبشكل جدي واساسي دورها في ايجاد عملية تنمية حقيقية سيما اذا عرفنا ان العلمانية ليست ضد الدين بل هي مبدا تحافظ على الدين بان تجعله في مكانه الحقيقي وتضع للتنمية كل السبل الكفيلة لحصولها بعيدا عن التابوات والممنوعات فحتى مبادئ حقوق الانسان التي تدعم العملية التنموية تتحقق ليس بفضل العقل الايماني بل بفضل العلمانية وحدها وقد جاء في البرنامج السياسي لقلب الدين حكمتيار زعيم الحرب الافغاني((ان الاسلام والديمقراطية لا يتوافقان مع بعضهما، وستكون افغانستان دولة اسلامية متشددة ،تحظر فيها المشروبات وتعود المراة الى البيت ويستلم الملاوات السلطة))[6] وبالتالي هذا

---

[1] - د.صادق جلال العظم ،مقال بعنوان ((الاسلام والعلمانية))،عبارة عن محاضرة القيت في الاسبوع الثقافي لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية في كلية الاداب،جامعة دمشق –نيسان 1995 ،نشرت في مجلة النهج العدد4، صيف 1995م.

[2] - حسن ابراهيم احمد ،العقل الايماني، دار المدى، دمشق، 2000، ط1، ص284

[3] - د.انيسة الامين، سلسلة قضايا وشهادات ، الحداثة ،دار عيبال /صيف 1990م، ص103

[4] - محمد عابد الجابري ،الديمقراطية وحقوق الانسان ،سلسلة الثقافة القومية ،قضايا الفكر العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، تشرين الثاني،1994 ،ص171

[5] -نصر ابو زيد، نقد الخطاب الديني ،سينا للنشر، ط1992،1 ،ص9

[6] - د.صادق جلال العظم،المرجع السابق.

نموذج من اصحاب العقل الايماني يعمل على الغاء الديمقراطية وبالتالي الغاء كل شكل من اشكال التنمية وجعل افغانستان بلدا متخلفا اشد التخلف في حينها طبعا فافغانستان اليوم تعمل بالديمقراطية الحقيقية بعد ان نالت حريتها من حكم طالبان المتخلف .
اما ضياء الحق ،حاكم باكستان العسكري السابق ،فقد قال: ((ان هاتفا جاء في نومه ،ان الاسلام والديمقراطية يتعارضان تعارضا تاما)) وبناء على ذلك الغى الانتخابات العامة التي كان قد وعد باجرائها [1] وبالتالي اي تنمية ستكون في المجتمع بدون وجود الانتخابات التي تمثل عمود الاصلاح السياسي وبالنتيجة عند غياب الاصلاح السياسي بغياب الانتخابات ستغيب عندئذ التنمية على كافة الاصعدة.
والحقيقة التي يجب ان نشير اليها وان نقف عندها ان عداء العقل الايماني للتنمية الانسانية واضح من النصوص التي اشرنا اليها وان العقل الايماني غير مؤهل لاحداث اي تنمية وان التنمية تنتمي الى حقل ومنظومة مفاهيم نقيضة لحقل العقل الايماني ومنظومته المفاهيمية.
كما ان فكرة تجاوز الواقع كمفهوم تهدف اليه التنمية ،لايمكن فهمه فهما تغييريا تنمويا الا محكوما بطاقة ايجابية وتوجه الى الامام الى انعتاق الانسان وتحقيق انسانيته اكثر واكثر والحلم والطموح ،اي عدم الركون الى مستوى معين وصلناه لقد نقل عن المفكر والاديب المسرحي الالماني برتولد بريخت ما معناه انه لن يكون مسرورا اذا علم ان مسرحياته لا تزال تمثل بعد عشرين عاما وهو موضوع يحلم به اي مؤلف مسرحي لانه عند ذلك سيعلم ان المجتمع الذي جهد لتغييره لم يتغير بعد وهنا ندرك عمق الادراك لدور الادب والفكر ،ونعرف انهما من منطلقات التغيير التي يجب ان تثمر تغييرا اي تنمية والا عدت الثقافة فاشلة .
التجاوز ليس محكوما او محدودا بحد معين او بدرجة معينة ،وليس له مقياس يشير الى الامتلاء او الانتهاء او الاكتفاء ،فالتغيير يحكمه ويضبطه جدل العقل مع الواقع ،انها عملية صيرورة مستمرة.
ويجب ان نشير الى مسالة غاية في الاهمية تتعلق بالاديان وقدرتها على اختزال المفهوم التنموي النهضوي التغييري فمفاهيم كالانغلاق وقطع الطريق لكل تطوير كل هذه المفاهيم تتبناها الاديان ، فالاديان قد جاءت مبشرة بتجاوز الواقع وتغييره الى ما هو افضل ،بما لا يقاس لان هذا التغيير يبعد الانسان عما هو دنس لالصاقه بما هو مقدس ومطهر ،بما لا يجوز تجاوزه مستقبلا ، ففي تجاوزه خروج على الارادة الالهية ،وهذا يدخل عالم المحرمات ،من هذه الزاوية نفهم كيف ان الاديان خاصة عندما تتحول الى ايمان قار ،قد سمرت الحياة عند وضع معين بعدما اعلنت انها جاءت في الاصل لتغييرها ، والتسمير او التثبيت هنا محكوم بالقداسة ،هل يقر يهودي او مسيحي ، او مسلم مؤمن ان هناك ما هو افضل من دينه وعقيدته ؟ كيف يمكن ان يبرر التمسك بهذه العقيدة اذا هو اقر وامن ان هناك ما هو افضل منها الا يكون ذلك طعنا وانتقاصا من قداسة ايمانه المعلنة ؟
فالتنمية امكانات بشرية واعدة توظف لاحداث نقلة في واقع قار ،ضمن شروط موضوعية ولا تاتي من عالم الغيب ،بالتالي فمن غير الممكن لعقل يسعى لالغاء الامكانات البشرية وسد الطرق امامها ،ان يكون قادرا على توظيف الامكانات لاحداث النقلة ،لا يستطيع ان يكون الشيء ونقيضه ،بالتالي ليس عقل تنمية .

[1] - المرجع السابق.

ويبقى السؤال الاهم هل ان التنمية تتم بالانطلاق بوجود ديانة الخوف المنطلقة من العقل الايماني ام من الديانة الاخلاقية المنطلقة من العقل الانساني ؟ هذا ما سيجيب عليه المبحث التالي من الفصل :

خامسا:/

ديانة الخوف والديانة الأخلاقية واثرهما على واقع التنمية وبناء الانسان ....

((التطور من ديانة الخوف إلى الديانة الأخلاقية هي الخطوة العظيمة في حياة الأمة))
ألبرت اينشتاين

هنالك ديانتين في حياة الامم الانسانية متحكمتان بالامم كافة ولا يخلو منهما مجتمع من المجتمعات ...الاولى تتمثل بالديانة الأخلاقية والاخرى ديانة الخوف، واذا اردنا ان نستقرأ المسالة بشكل اخر يتضح لنا، ان الديانة الأخلاقية هي الديانة الانسانية التي تشترك بها الانسانية جمعاء، أي بعبارة اخرى ان الديانة الإنسانية التي تشترك فيها الامم جميعا لان يكون هنالك خلق انساني عظيم يجمع الجميع فالأخلاق الانسانية المشتركة تشكل الدين الاخلاقي او الديانة الاخلاقية ،فقيم الصدق والتسامح والاخلاص والايثار هي اخلاق نعمت بها الانسانية جمعاء في فترات واماكن متفاوتة عبر مسيرتها ،والديانة الاخلاقية تقع ضمن الرؤى الانسانية المجتمعة والتي توحد البشرية ،فقيمة الصدق كأخلاق هي قيمة اعتبارية انسانية بامتياز من غير الممكن ان تقبلها امة وترفضها اخرى ، والقبول يكون عالمي ايضا ،كذلك فان قيمة مثل الحب كقيمة اخلاقية هي دين للبشرية فمن خلاله يكون التواصل ومن خلاله يكون الحوار وتكون المعرفة وينتشر العلم ومن خلاله يعم السلام في العالم فالمجتمع الذي ينعم بالحب ينعم بالامن والسلام والطمأنينة وكل الاخلاق الرفيعة ،من هنا جاءت مقولة ابن عربي/

أدين بدين الحب أنى توجهت

ركائبه فالحب ديني وايماني

فمن خلال الحب استطيع ان انفتح على الجميع وانعم بمحبتهم لاني ارسل اليهم رسل المحبة والسلام ،اذن الديانة الاخلاقية هي الديانة الانسانية التي تفرزها مشاعر الانسانية وحاجتها للصدق والمعرفة والاخلاص تقرر جميع هذه الحاجات ان تثبت الديانة الاخلاقية انها ديانة يشترك فيها الجميع في العالم.

اما ديانة الخوف القائمة على الرهبة والرغبة فهي الديانة المؤسساتية المنغلقة التي تخص فئة من الفئات او مجتمع من المجتمعات .

ديانة الخوف تقوم على مجموعة أسس سنعرض لها:

1- انها ديانة تعتمد على ترهيب الناس وتخويفهم بالنار والسلاسل والاغلال وذلك بغرض دعوتهم للصلاح والاخلاق او تستخدم الرغبة والتبشير بالجنان للتمسك بالاصلاح والاخلاق وكلا الامرين يقودان أي الترغيب والترهيب الى ان التمسك بالصلاح والاخلاق سيكون وقتي وسطحي وسرعان ما يضمحل بزوال المؤسسات الدينية الموجهه للترغيب والترهيب خطابها الى العالم فمجرد ان ينزل الواعظ من المنبر سرعان ما تنسى الناس ما قاله وترجع لسابق عهدها في وضعها الاخلاقي الاعتيادي.
2- انها ديانة تعتمد على سياسة التبشير وهذه السياسة تعتبر من الخطورة في مكان انها تسهم اسهامة كبيرة في انغلاق الفئات على بعضها فالفئة التي تبشر في مكان ما تعتمد على سياسة تخطئ الفئة المقابلة مما يجعل الفئتين منغلقتين مجتمعيا ومتحاربتين كذلك . وذلك بصورة غير مباشرة ،لان الحرب تكون

داخليـة وغيـر مرئيـة وكذلك فـان سياسـة التبـشير تثيـر الاحقـاد والـضغائن اتجـاه الفئات المتعايشة ضمن المجتمع نفسه.

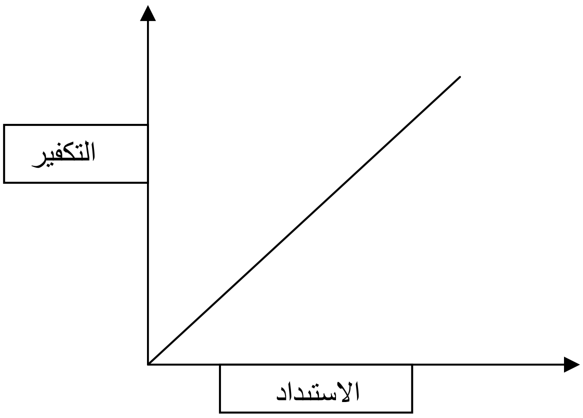
3- **اعتمـاد ديانـة الخوف على الاستبداد في تبني خطابها والاستبداد ترعاه المؤسـسة الدينية ،فالـذي يختلـف معهـا مـن الممكـن ان يتعرض للقتـل والتـصفية والتـهجير كذلك من مكانـه ،فالاعتمـاد على الاستبداد يكون صورة واضحة عن ديانـة الخـوف وخنـق الحريـات هـو الـصورة الاساسـية لممارسـة نـشر سياسـة الخـوف ضـمن الديانـة التـي تتبناهـا .ان ديانـة الخـوف والاسـتبداد يمكـن اعتبارهمـا صـنوان لا يفترقان.**

4- **اعتمـاد ديانـة الخـوف علـى نـهج التكفيـر ،فالاستبداد يقـود الـى منظومـة التكفيـر فعمليـة الغـاء الاخـر وقتلـه تـسبقها عمليـة تكفيـره أي اخراجـه مـن ديانـة الخـوف واعتبـاره لـيس جـزءا منهـا لانـه "مخـالف" فتقـود هـذه الفكـرة الـى عمليـة قتـل الانـسان وتـشريده ،فلـذلك بامكاننــا ان نرسـم مخططـا لتراتـب هـذه العمليـات وكالتالي:/**

الاستبداد ـــــاحد اوجهه ــــــــ التكفيرـــــيقود الى ـــــ الغاء الاخر ـــــيقود الى ـــــ القتل او التشريد.

شكل رقم -1-

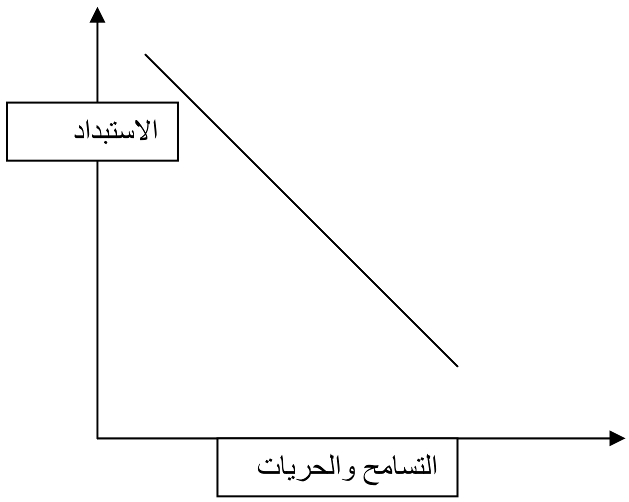
كذلك فان عملية التكفير التي تقود الى الغاء الاخر وقتله تزداد كلما ازداد الاستبداد وكما في الشكل البياني التالي :



شكل رقم-2-

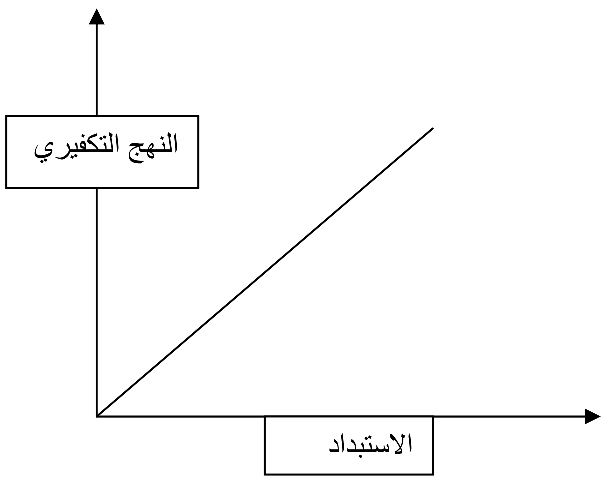
فالملاحظ للشكل البياني اعلاه انه كلما ازداد الاستبداد ازداد النهج التكفيري الى ان تصل الامور الى القمة في الغاء الاخر عبر قتله وتشريده بشكل تام، كما ان موضوع الاستبداد والتكفير المتلازمين ضمن علاقة طردية يشكل موضوع التسامح عبرهما ضربة قاصمة

وكذلك موضوع الحريات فكلما ازدادت الحريـات والتسامح قل الاستبداد وعند قلتـه يقل التكفير وكما في الشكل البياني التالي :



شكل رقم -3-

فعندما يكون الاستبداد في قمته كما في الشكل اعلاه يكون التسامح في قلته حسب الرسم البياني والعكس صحيح أي عندما يكون التسامح فـي قمتـه فالاستبداد فـي قلتـه كمـا هو ملاحظ وعند قلة الاستبداد سيقل النهج التكفيري وتقل عمليات القتل والتشريد وكمـا فـي الرسم البيانـي التالي:

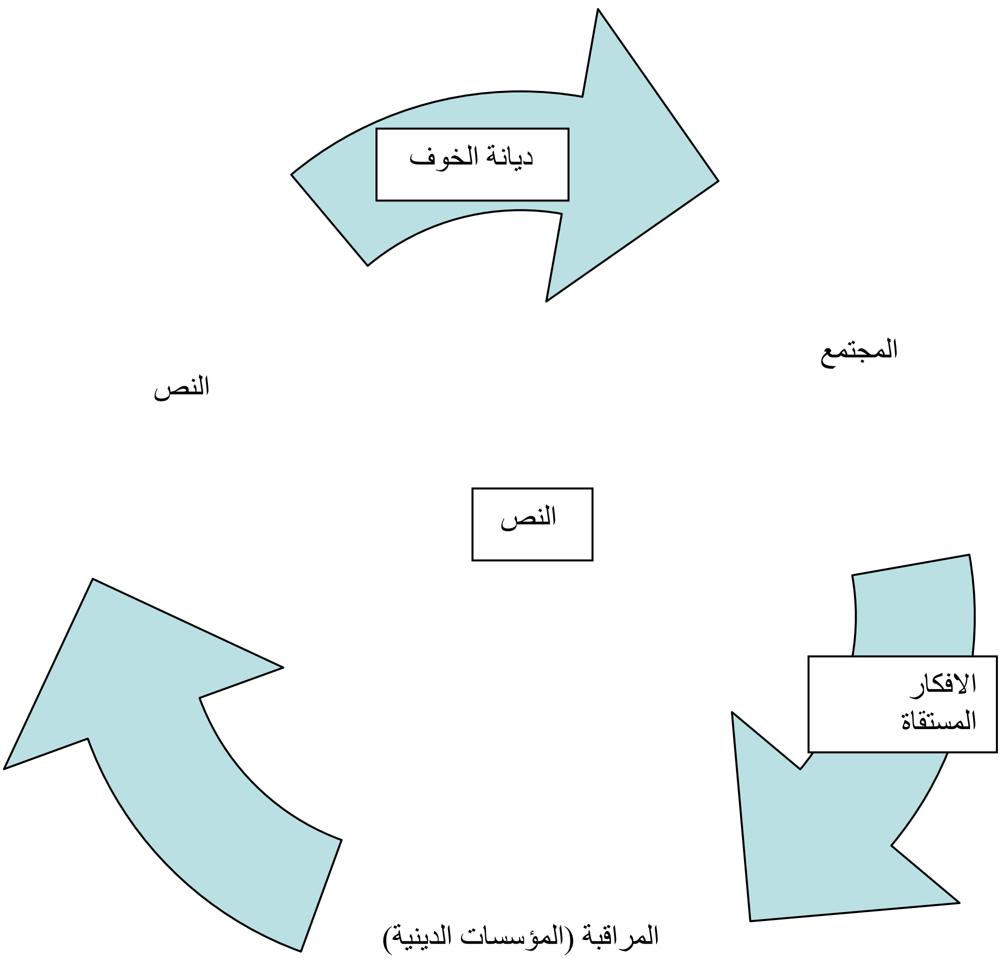


شكل رقم -4-

فعندما يكون الاستبداد في قلبه يكون التكفير في قلبه والقتل سيقل كذلك وعمليات الغاء الاخر.

5- اعتماد ديانة الخوف على المكان لنشر ثقافتها فالمكان يكون عبر الجامع او الحسينية او الكنيسة او المعبد وغيرها وهذا مما لا تجده في الديانة الاخلاقية لان مكان الديانة الاخلاقية هو العالم باجمعه ولا يحدها سور او مكان كذلك فانها تعتمد على ازمنة معينة لنشر هذه الثقافات التي تنشرها ديانة الخوف فهي تنشر ثقافاتها في ازمان معينة واماكن متعددة ولكنها تركز على مناسبات دينية معينة في السنة لترسيخ ما تدعو اليه وتؤطره ضمن اطر القداسة.

6- ديانة الخوف تؤطرها ايديولوجيا النص وتحكمها حكما كبيرا ولا تستطيع ديانة الخوف التخلص منه ،بل هي تنطلق من النص وتسبر اغواره لتنطلق الى الفئة الموجهة اليها الافكار ،اما الديانة الاخلاقية فلا يحكمها نص بل تحكمها حاجات الناس ومشاعرهم وبصورة عامة حاجات البشرية عبر العصور والشكل التالي يبين ما ندعو اليه:



شكل رقم -5-

حيث يلاحظ من الشكل اعلاه ان ديانة الخوف تنطلق من النص لنشر افكارها الى المجتمع والافكار المستقاة من قبل المجتمع تمر بمرحلة اسميناها الرقابة وهي مرحلة كبيرة جدا تقوم بها مؤسسات المؤسسة الدينية المنتشرة في كل مكان في المجتمع وتقوم هذه المؤسسات بمراقبة الافكار وتطبيقها داخل المجتمعات في ضوء النص مرة أخرى فالنص هو محور الافكار التابعة لديانة الخوف بالتالي فان النص هو المحور الرئيس لديانة الخوف والذي تدور حوله ومعه.

7- اعتماد ديانة الخوف على المؤسسة الدينية التي تمتلك من الامكانات المادية والبشرية والمعنوية الشيء الكثير وتحيط نفسها بمفهوم القداسة بشكل كبير وتظهر للناس عبر الوسائل الاعلامية التي تحيط نفسها بها ولها من الامكانات المادية التي تأخذها من المجتمع تحت عناوين مختلفة لدفع عجلتها للامام لذلك نستطيع ان نقول ان المؤسسة الدينية تعتمد على العناصر التالية لديمومتها:

- **العنصر المادي.**
- **العنصر البشري.**
- **العنصر التبشيري (وهو عنصر بشري)**
- **العنصر الترهيبي لجمع الاموال في بعض الاحيان والترغيبي في احيان اخرى .**
- **عنصر النص لدعم وجودها المعنوي.**
- **العنصر الاعلامي التثقيفي بوجودها..**
- **العنصر التقديسي :وهو من اهم العناصر فديانة الخوف يجب ان تكون مقدسة كي لا تناقش افكارها وتصرفاتها من قبل المجتمع ويتم الاعتراض على اخطاءها الفادحة التي تتسبب بوقوعها ضمن المجتمع الذي يحويها ومن هنا تنبع خطورتها .والان سنقوم بالمقارنة بين الديانتين الاخلاقية وديانة الخوف على ضوء ما جاء في ديانة الخوف في البحث اعلاه كما وتعتبر النقاط المقارنة التالية هي اهم النقاط التي تقوم عليها الديانة الاخلاقية بالاضافة الى نقطة الحب التي تكلمنا عنها فيما سبق في البحث:**

1- لا تقوم الديانة الاخلاقية على ترهيب الناس او ترغيبهم فهي عالمية تخص العالم بأجمعه دون ارتباطها بفئة من الفئات ،في حين ان ديانة الخوف تقوم على الترهيب والترغيب كما مر بنا.

2- لا تقوم على سياسة التبشير فالانسانية كلها تبشر بها عبر التصرفات والحاجات والرؤى العالمية فالديانة الاخلاقية هي ديانة كونية بالتالي فهي تضمن التعايش بين المجتمعات بشكل كبير جدا.

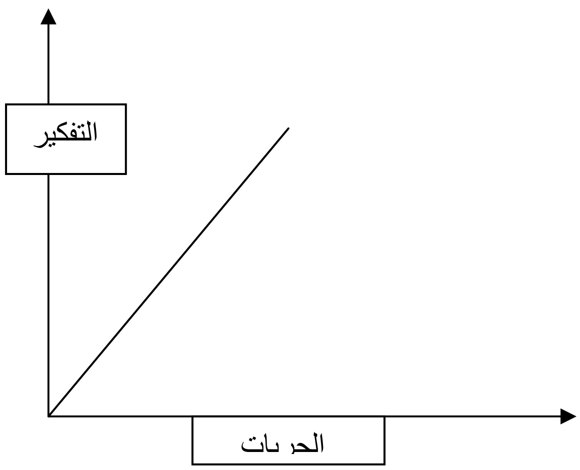
3- لا تقوم الديانة الاخلاقية على الاستبداد بل تقوم على اسس التسامح والحوار وخطابها هو خطاب الانسانية جمعاء وليس خطابا له مقومات معينة والحرية تعتبر في قمة الديانة الاخلاقية .

4- عدم اعتمادها على التكفير بل هي تعنى كثيرا بالتفكير الانساني في المعاني التي تجمع البشر ولا تفرقهم ،بالتالي نستطيع ان نعيد الشكل رقم- 1-كالتالي:/

الحريات ــــ احد اوجهها ـــــ التفكير ـــيقود الى ـــ احتواء الاخرـــــــــيقود الى ـــــ المحبة للجميع واحترام وقبول الجميع.

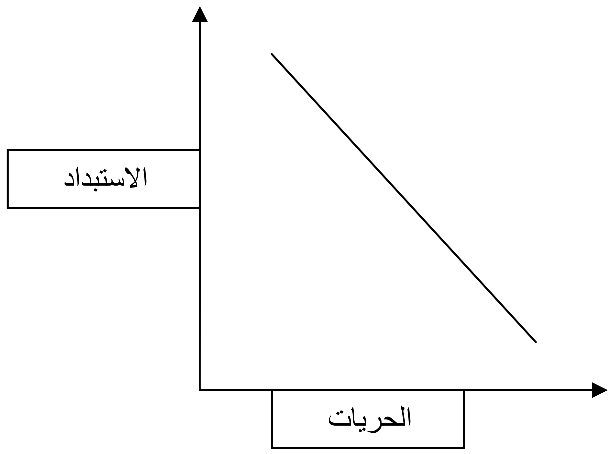
شكل رقم -6-

حيث يتبين من الشكل اعلاه العلاقة الكبيرة بين شياع الحريات والذي يقود بدوره الى التفكير الذي يمثل احد الاوجه الانسانية في اشاعة مفاهيم السلام من خلال التفكير في اليات التعايش والاخلاق الانسانية التي ينبغي ايجادها في العالم ،ثم يقود التفكير الى احتواء الاخر الذي يقود بدوره الى اشاعة المحبة للجميع والاحترام والقبول، كذلك فان عملية التفكير التي تقود الى احتواء الاخر تزداد كلما ازدادت الحريات وكما في الشكل البياني التالي:/



شكل رقم -7-

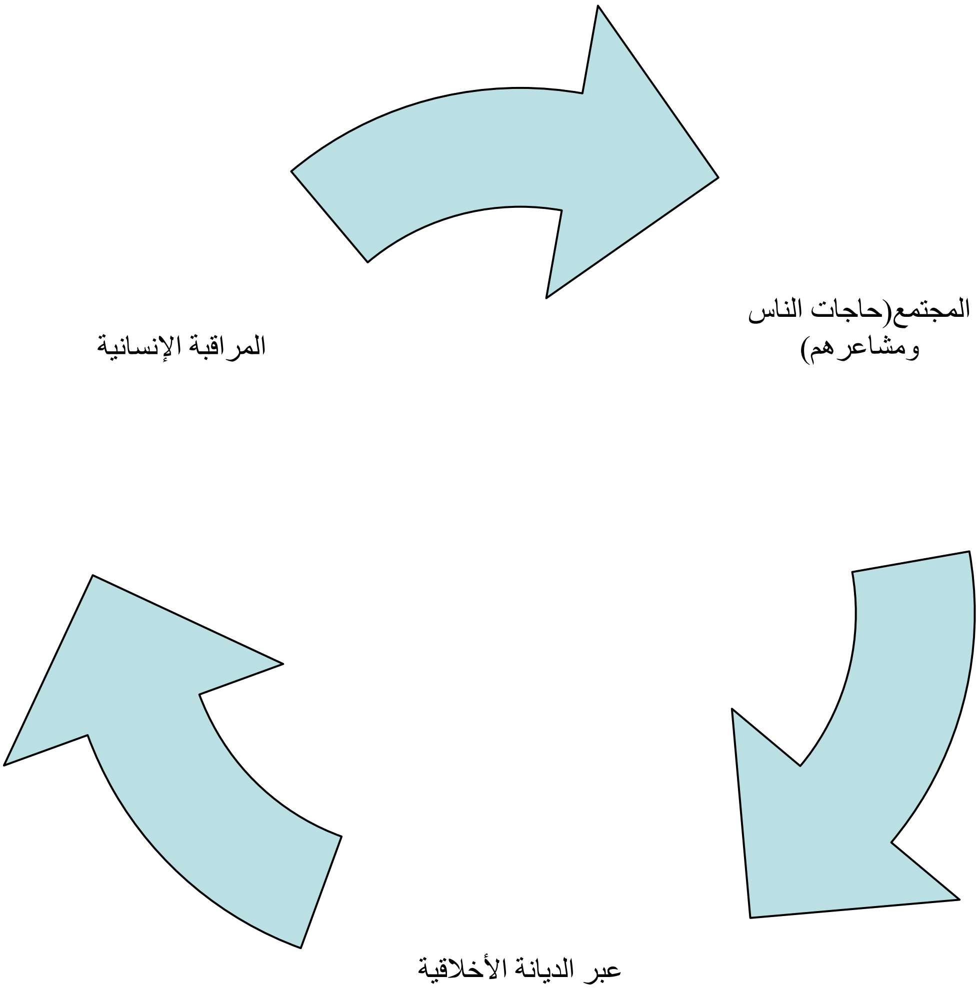
فالملاحظ للشكل البياني في اعلاه انه كلما ازدادت الحريات ازداد نهج التفكير إلى أن تصل الامور الى القمة في احتواء الاخر واشاعة مفاهيم التسامح والقبول والمحبة للجميع ،كما ان موضوع الحريات والتفكير المتلازمان ضمن علاقة طردية يشكل موضوع الاستبداد عبرهما ضربة قاصمة لهما وكذلك موضوع الاستبداد فكلما ازداد قلت الحريات والعكس صحيح وعند قلة الحريات يزداد الاستبداد وكما في الشكل البياني التالي:



شكل رقم -8-

وهو نفس الشكل البياني رقم -3-

5- **عدم اعتماد الديانة الأخلاقية على المكان لنشر ثقافتها فالمكان لها هو الأرض جميعها والزمان هو كل الأزمان.**
6- **لا تعتمد الديانة الأخلاقية على نص يؤدلجها فهي تنطلق من المجتمع وتعود إليه والمراقب لها هو الإنسانية جميعها ،كما في الشكل التالي:**



شكل رقم-9-

إذن تحكم الديانة الأخلاقية حاجات الناس ومشاعرهم، أي إن الديانة الأخلاقية تنطلق بصورة أدق من حاجات الناس ومشاعرهم.

بالنتيجة فان حاجات الناس ومشاعرهم هو المحور الاساسي المحرك للديانة الاخلاقية .

7- عدم اعتماد الديانة الاخلاقية على مؤسسة تنشر بياناتها وانما تعتمد على مؤسسة الانسانية جمعاء.

بالنتيجة فهي تعتمد على عنصر واحد فقط من العناصر السبعة التي اشرنا اليها فيما سبق. والتي تعتمد عليها ديانة الخوف والعنصر الذي تعتمد عليه الديانة الاخلاقية هو العنصر البشري.

وتبقى الديانتان اعلاه تتجاذبهما القوة البشرية وحسب رؤاها العامة فديانة الخوف يستفيد منها البعض في اشاعة ما يريد وتثبيت ما يحب ان يؤمن به الناس وفق منطلقات الرغبة والرهبة ،اما الديانة الاخلاقية فهي ذات الاساس الانساني الراسخ المضمونة رؤاه في سياق نشر ثقافة الفضيلة وسيادة المفاهيم الانسانية النابعة من مشاعر الناس تجاه بعضهم البعض.

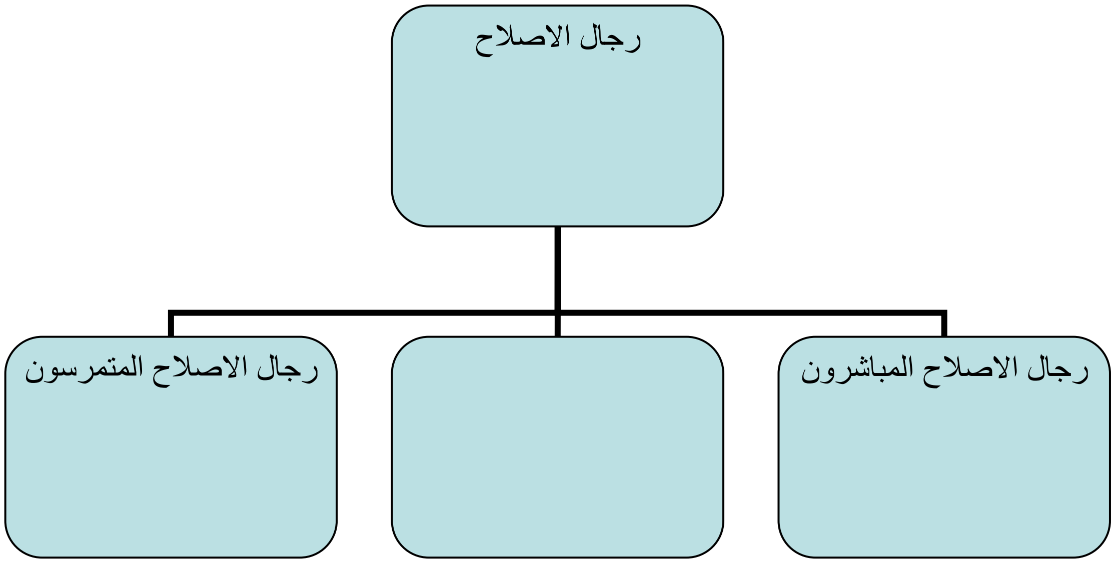
اذا يتبين ان حاجات الناس ومشاعرهم تسهم في خلق الحضارة لان الدين الاخلاقي هو الحضارة والحضارة هي الاسهامات التي تساهم الناس عبرها وخلالها فبالتالي نستطيع ان نضع العناصر انفة الذكر كما في المعادلة التالية:

حاجات الناس + مشاعرهم= الدين الاخلاقي ـــــيقود الى ــــــــ الحضارة الانسانية

كما لا يفوتنا ان نذكر ان المجتمعات البشرية جميعها لديها دين الخوف موجود ولكن بنسب متفاوتة فاوربا استطاعت ان تحصر تأثيره عن المجتمع والحياة العامة واعتمدت على الديانة الاخلاقية كثيرا ولكن ما زالت في المجتمعات الشرقية تعتمد كثيرا على ديانة الخوف... كما لا يمكن ان نغفل بعض التداخلات والمشتركات بين الديانة الاخلاقية وديانة الخوف فديانة الخوف تركز على بعض مفاهيم الانسانية المشتركة الاخلاقية كالصدق والتسامح والاخلاق العامة ولكن الاساليب تختلف بالدعوة اليها فديانة الخوف تعتبر ان الذي يكذب ويخالف الصدق سيدخل النار وهو اسلوب ترهيبي او تستخدم اسلوب ترغيبي للحث على قيمها كما مر ، اما الديانة الاخلاقية فاسلوبها هو التطبيق العملي فينفرز ضمن المجتمع الشخص الكاذب وعقوبته الابتعاد عنه وعدم تصديقه اما الصادق فيتم التقرب اليه ليس فقط على مستويات الافراد بل حتى على المستوى الجماعي والدول ،كما علينا الانتباه لمسالة هامة تتعلق في ارادتنا في استنهاض الهمم الانسانية للتمسك بالديانة الاخلاقية والوقوف عندها وقوفا مباشرا كما علينا التركيز على المشتركات بين الديانة الاخلاقية وديانة الخوف وتحويل ديانة الخوف شيئا فشيئا إلى الديانة الأخلاقية بتخليصها من القيود والمؤسساتية التي تحيطها، ان تحويل ديانة الخوف إلى الديانة الأخلاقية هي مسالة صعبة للغاية وخطيرة في نفس الوقت وهذا التحويل يتطلب عدة أمور منها :

1- **جهد فكري يقوم به المتمرسون في العمل الإصلاحي.**
2- **القيام بخطوات بطيئة وليس خطوات سريعة أي القيام بالتحويل التدريجي وليس التحويل السريع الذي لا يراعي أساسيات المجتمع الذي نتحرك فيه.**
3- **قراءة ديانة الخوف قراءة دقيقة ومعرفة أوجه الضعف ونقاط الضعف فيها ومحاولة الدخول من هذه النقاط واستغلالها لإجراء عملية التحويل المطلوبة.**
4- **وضع اهداف سريعة للتحرك نحوها وليس الشمولية في التفكير والتعميم أي إننا نريد أن نقوم بعملية التحويل بصورة عامة وليس بصورة تفصيلية للموضوع أي علينا ان نضع اهداف محددة والانتقال الى تحقيق هذه الأهداف بصورة تدريجية ومركزة .فمثلا عند محاولتنا إلغاء الأماكن التي تستعملها ديانة الخوف لنشر أفكارها كهدف نسعى إليه ليس من الممكن أن نأمر مباشرة بإلغاء هذه الأماكن وبصورة حالية فهذا سيفجر الوضع المجتمعي كثيرا علينا نحن كمصلحين ولكننا نستطيع ان نحيد هذه الأماكن ونجعلها غير قادرة على تسيير الناس ضمن الإيديولوجيات المبثوثة من خلالها ونبقي عليها ظاهرا مع إفراغها من محتواها الترهيبي والترغيبي ونجعل منها أماكن للديانة الأخلاقية وأماكن حب واحترام للجميع وتكون حالها حال أماكن الإنسانية جمعاء قادرة على نشر الحب من خلالها .ونبعد عنها التقديس.**
5- **القراءة السيكولوجية الدقيقة لأبناء المجتمع ومعرفة متطلباتهم بكل مرحلة من مراحل التحرك ،وهذا يتطلب استحضار المصطلح الذي ذكرناه في النقطة الأولى في أعلاه (المتمرسون في العمل الإصلاحي) ،وهذا المصطلح الذي نعتقد انه يستخدم للمرة الأولى من قبلنا والذي يتساءل سائل ويقول لماذا لم تستخدم مصطلح رجال الإصلاح بدلا عنه؟ والجواب:ان كلمة رجال الاصلاح هي كلمة عامة والرجال المصلحون اصحاب الفكر الاصلاحي يكون مشروعهم فكري**

بامتياز اولا وسريعي الطرح لافكارهم وهم لا ينفعون في عملية الاصلاح التدريبي ،في حين ان المتمرسين في العمل الاصلاحي هم الذين يستخدمون التدريج في العملية الاصلاحية ،وليس المباشرة والضربات القاصمة للمؤسسات الرجعية ،على الرغم من تأكيدنا ان ليس كل المصلحين يقومون بالعملية الاصلاحية بصورة سريعة بل ان بعضهم يقوم بالاصلاح التدريجي أي ان المتمرسين في العمل الاصلاحي هم جزء اساسي وكبير من رجال الاصلاح وليس فئة اخرى ،بعبارة اخرى ان رجال الاصلاح نستيطع تقسيمهم بالشكل التالي :



شكل رقم -10-

حيث يمتاز المباشرون بالسرعة وعدم تحقيق اهداف كبيرة واساسية بل حتى ان بعضهم قد يفقد حياته بسبب افكاره ورؤاه وخطواته السريعة للاصلاح.
اما الطائفة الثانية من رجال الاصلاح والذين اطلقنا عليهم المتمرسون :هم الذين يتدرجون في الاصلاح ويعطون نتائج طيبة خلال مدة ليست بالقليلة .
ان استغلال ديانة الخوف نفسها لتحويلها الى الديانة الاخلاقية أي بعبارة اخرى استغلال المنبر الخاص بها لضرب المؤسسة التي تقوم عليها ديانة الخوف من خلالها نفسها لكي لا يستهجن المجتمع عدم الاعتراف بالمؤسسات التقديسية التي تقوم عليها ديانة الخوف، فبمجرد الوجود داخل المؤسسة التابعة لديانة الخوف هو اعتراف ظاهري بشرعيتها ،وبالنتيجة انتاج خطاب تنويري من خلال المؤسسة الدينية نفسها والترويج لعلامات وصفات الديانة الاخلاقية وضرب المؤسسة التي تقوم عليها ديانة الخوف.
والان سنسأل سؤال :كيف نتدرج بالديانة الاخلاقية ضمن المجتمع لغرض زيادتها وماهي العوامل التي تساعد على تفشي ديانة الاخلاق كبديل لديانة الخوف .
وللجواب:

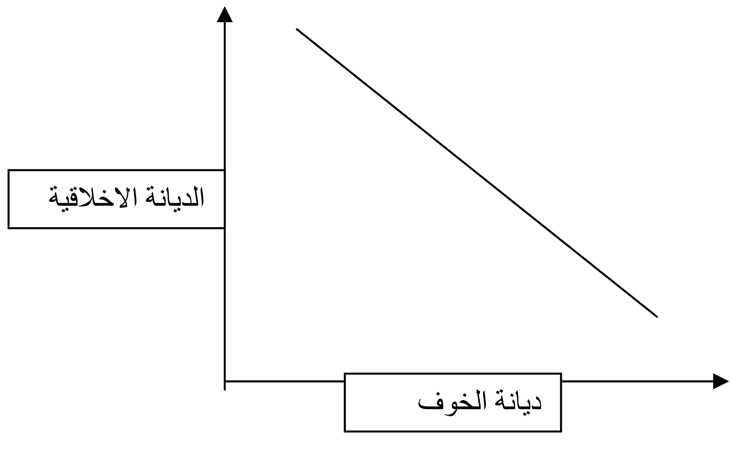
1- **التربية :ويعتبر هذا العامل تدريجي لتطبيق الديانة الاخلاقية ومن العوامل الاساسية الكبيرة لانشاء جيل مترب على الديانة الاخلاقية حيث ان الاطفال هم الاساس لبناء المجتمع وفق منظومة التربية ،فاذا اردنا التكلم عن طريقة التربية،فيجب ان نوصل الاخلاق للاطفال دون استخدام السياسة الترغيبية او الترهيبية ،بل السياسة الانسانية التي تشمل الترغيب في بعض اوجهها**

،والسياسة الانسانية يتم توصيل الاخلاق من خلالها عبر التعليم ونبذ سياسة الترهيب والترغيب المشبعة.

ومسالة التربية اساسية وضرورية لتاصيل المفاهيم الاخلاقية وليس تنفير الناس منها عبر ديانة الخوف.ولا ننسى في مسلك التربية الدور الذي يجب ان تؤديه المدرسة في عملية ايصال مفاهيم الديانة الاخلاقية وذلك عبر التدريب الذي يقوم به المعلم تجاه الطلبة ،وكذلك علينا معرفة نقطة اساسية الا وهي دور المجتمع المدني في اشاعة مفاهيم الديانة الاخلاقية وليس التركيز على الوثائق الاممية في حقوق الانسان وغيرها ،فهي وعلى الرغم من اهميتها واهمية اشاعتها في المجتمعات ومعرفة اليات تطبيقها ولكنها لا ترقى لمعرفة الاساليب التي تقوم عليها الديانة الاخلاقية ، كما يجب الاشارة الى نقطة اساسية تتعلق بمنظمات المجتمع المدني ودورها في اشاعة مفاهيم الديانة الاخلاقية فيجب على هذه المنظمات عدم اشاعة مفاهيم الديانة الاخلاقية ضمن مؤسسات والا لما فرقنا شيئا عن ديانة الخوف ،فسوف تتطور المسالة وتتحول الديانة الاخلاقية الى ديانة الخوف ،فلذلك علينا ان نعرف ان المنظمات المدنية سوف تحقق الديانة الاخلاقية ضمن المجتمع ضمن سياقات التحرك الانسانية وليست المؤسساتية والمنظماتية .

2- ان نسال انفسنا سؤال حول من الاسبق ديانة الخوف ام الديانة الاخلاقية؟

ان الديانة الاخلاقية سبقت وجود ديانة الخوف بل هي أي الديانة الاخلاقية وجدت مع وجود الانسان ،فعندما وجد الانسان وجدت معه الاخلاق التعاملية والتي يستطيع من خلالها ان يتعايش مع المجتمع وبدون هذه الاخلاق لا تستقر المجتمعات الانسانية بل تنهار وهنالك دليل على ذلك وهو قول الرسول محمد((انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق)) أي ان الاخلاق موجودة قبل دعوتي ولم أأتي بشيء جديد فيها بل جئت لاتممها واثبتها ، فالديانة الاخلاقية موجودة من قبل رسالة الاسلام بنص الرسول محمد وجاءت ديانة الخوف لتثبيتها واتمامها وعلينا ان نفرز الديانة الاخلاقية فرزا واضحا ووفق المفاهيم الاساسية للانسانية ، وعلينا معرفة انه كلما ازدادت الديانة الاخلاقية في مجتمع قلت ديانة الخوف فيه والعكس صحيح وكما في الشكل رقم 11 :



شكل رقم -11-

فعندما تكون الديانـة الاخلاقيـة فـي قمـة سـلم اولويـات أي مجتمـع نجـد ديانـة الخـوف فـي قلتها ضمن ذلك المجتمع.والعكس صحيح.

3- الابداع او الخلق:

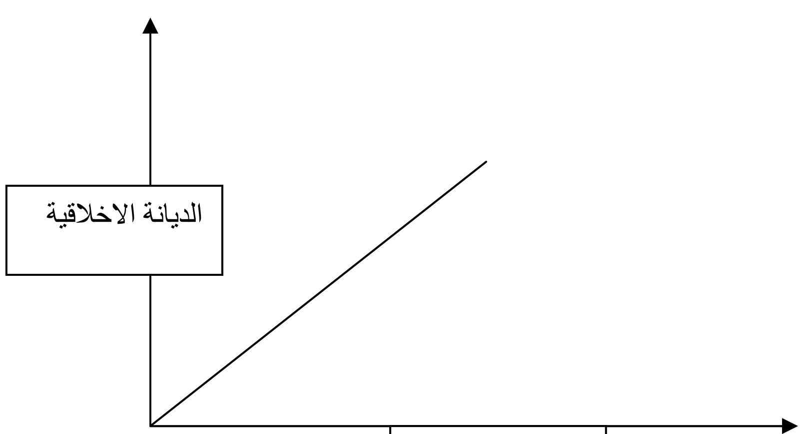
والابداع في احدى تعريفاته هو امكانية الربط بين مسالتين ،أي بين الديانـة الاخلاقية وديانـة الخوف وهنا فان اهمية الابداع تنطلق من كونـه عمل ذاتي يقوم علـى /تخطي الحواجز والعقد والعقد الداخلية وهو حالـة من التواصل الداخلي حيث تستطيع من خـلال الابـداع ان تكـون صـادق مـع نفـسك ومحـاور مـع الـذات لتخطـي التـابوات والمحرمات في التفكير ويوظف الابداع العقلي لخدمـة الهدف الذي نـسعى اليـه من ربــط المــسالتين لهــدف اساســي وهــو تغليــب الديانـــة الاخلاقيـــة علـــى ديانـــة الخوف.وعندما نقول الربط بين الديانتين فاننـا نقصد التركيز على النقـاط المشتركة بينهما كما بينا.

4- ان نحـدد معـايير النجـاح والفـشل للعمـل الـذي نريـد ان نعملـه لتغليـب الديانـة الاخلاقية.

5- ضـمن الابـداع ان نحظـر مجموعـات العمـل للتحـرك فـي سـبيل تغليـب الديانـة الاخلاقيـة علـى ديانـة الخـوف ،وهذه المجموعات يجب ان تكون غيـر صدامية وغير استفزازية للتحرك بين الناس تحرك سلمي وغير واضح المعالم بـل تحـرك ذاتـي وغيـر مـنظم أي بعبـارة اخـرى غيـر مؤسـسا لـه ،فـاذا اصـبحت المـسالة مؤسسا لها ستؤدلج بالنهاية ،اذن الديانة الاخلاقيـة هي بالنتيجـة تحركـا انـسانيا بامتياز وديانـة الخوف تحركا ايديولوجيا بامتيـاز.

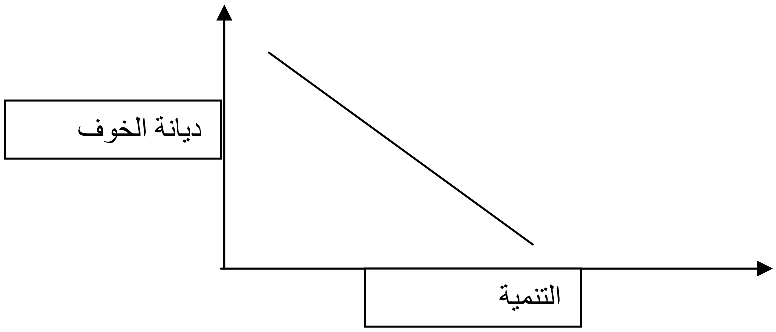
الواضح مما ورد في اعلاه ان الديانـة الاخلاقية ذات المنطلقـات الانـسانية لهـا الغالـب فـي اعلاء عمليـة التنميـة لانهـا تعمـل علـى بنـاء الانـسان امـا ديانـة الخـوف فتجعـل مـن عقـل الانسان قابعا غير منتجا غير متسامح غير قادر على التنمية والشكلين التاليين يوضحان هذه المفاهيم:

التنمية والديانة الاخلاقية :



شكل رقم -12-

حيث يتضح من الشكل رقم (12) كيف ان التنمية تزداد كلما ازدادت الديانة الاخلاقية في المجتمع . وكلما ازدادت ديانة الخوف قلت التنمية وكما في الشكل رقم-13- :



شكل رقم-13-

سادسا:/

وبالنتيجة لو نسأل سؤال ما هو تاثير الاديان بالتنمية ؟

المعروف ان الديانات اكثر علاقة مع شعوب العالم الثالث من خلال مئات او الاف من التقاليد المستقلة التي دخلت في اتصال متزايد مع احدها الاخر ولم يكن هذا الاتصال متساويا لقد حققت الديانات الكبرى في العالم المسيحية والاسلام والبوذية على مراحل مختلفة من الزمن تقدما جوهريا حتى لو كان غير متساو على امتداد العالم وما زالت هذه العملية مستمرة وهنالك عدة جوانب لها علاقة بسيوسيولجيا التنمية لخصها جون كولد ثورب وتتعلق بالدين كسبب او نتيجة للتنمية الاقتصادية .

اول هذه الجوانب يمكن ان يسمى ((ابن الاخلاقية البروتستانتية)) اشارة الى راي ماكس فايبر: بان التنمية الراسمالية في الغرب لم تحدث بسبب العوامل الاقتصادية فقط بل ان البروتستانتية تسببت بهكذا شكل من التنمية .

وهل ينبغي ان يكون للبروتستانتية او أي عقيدة دينية اخرى في العالم الثالث الدور المحرك نفسه الذي لعبته في الغرب؟ لقد كتبت العديد من الدراسات من قبل فئات مغامرة في هذا المجال واحدى هذه الدراسات الحديثة المثيرة تقترح الاخلاق الكونفوشيوسية وهذا لا يعني ان البلدان الحديثة التصنيع في شرق اسيا او ما يسمى بالنمور (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ،سنغافورة) هي في الغالب صينية او كونفوشيوسية بل ان اصحاب هذا الراي يرون وجود شيء ما في الكونفوشيوسية محفز للتنمية السريعة

وهذا الشيء قد يشمل الاحترام للسلطة وللدولة والاهتمام بالتعليم والتعلم والنظر الى الفرد بوصفه جزءا من الكل الاجتماعي ،والعمل سوية في انسجام تام.
وهذا قد يبدو مقبولا ،وبالتاكيد يوجد فيه ترابط يحتاج الى الايضاح وعلى كل حال توجد بعض المشاكل فأولا : لا تعد الكونفوشيوسية بالضبط دينا وانما هي فلسفة اجتماعية او اخلاقية ، ومع ذلك فهذا لايهم بقدر تعلق الامر بغرضنا الحالي ومما يسبب اذى اكبر هو ان هذه الجوانب تحسب الان كمزايا –الاذعان-ضعف الفردية- والتي يدعي فيبر في اطروحته الاصلية ان بامكانها ادامة النزعة المحافظة اجتماعيا بقدر ما تجعل التجديد او الثورة مستحيلة .وربما يكون المغزى هو ان نكون دائما حذرين من التفسيرات التي تركز على عامل واحد فحتى لو ادت الاخلاق الكونفوشيوسية دورا مهما رابطا من الناحية الاجتماعية ، فعندما يأخذ النمو مجراه (ولا يوجد ادنى شك في ان الثقافات السياسية لكافة دول شرق اسيا الحديثة التصنيع تختلف كليا عن مثيلاتها في البرازيل والمكسيك في سبيل المثال) وهذا الكلام في ربط الدين بمنظومة النمو والتطور هو غير مقبول في الكثير من جوانبه فالكونفوشيوسية موجودة قرونا طويلة خلت بل منذ الاف السنين بينما عمر عمليات النمو هذه هو نحو عشرين سنة فقط، ان تفسير عمليات التنمية والنمو بلغة الدين هو خطأجسيم جدا ومع ذلك سيكون من الخطأ استبعاد هذه العوامل الثقافية بجزأياتها التنويرية بل ان طرد الدين في احيان كثيرة ساهم في دفع عجلة التنمية كما فعلت اوربا في بدايات العصر الحديث عندما حجمت الكنيسة.
وسواء كان الدين سببا في التنمية الاقتصادية او لم يكن فان الدين كان دائما موضوعا ذا اثار كبيرة جدا وهذا يقودنا الى فئة كولد ثورب ، الثانية وهي لا تقتصر على العالم الثالث وحده بل على العكس فعندما يواجه الناس تغييرات شاملة ومفاجئة في حياتهم ولا يمكن تفسيرها فمن الطبيعي ان يحاولوا ايجاد معنى في ما يحدث لهم . وكثيرا ما تكون هذه التفسيرات كما هو الحال في اوربا ما قبل العصر الحديث وكذلك في العالم الثالث ،ذات صبغة دينية قوية .
ولغرض هذه الدراسة ،فالتغيير قد يكون فيضانا او طاعونا او كارثة طبيعية او قد يكون الوصول المذهل والمرعب لاناس بالوان غريبة لم ير مثلها من قبل ،يمتلكون قدرات سحرية على الاشياء لا يمكن تفسيرها كالطائرات والبنادق ويتقدمون لاخذك معهم ويأمرونك بذلك وباختصار كان الاستعمار سببا قويا لاستجابة دينية معينة كما هو الحال مع العمليات الابطأ والاقل ازعاجا التي جلبها الاستعمار معه :تغييرات في بنية السلطة وفي انماط ملكية الارض وفي الاتصالات ...الخ.
يقول ايدن فوستر كارتر الباحث الاجتماعي في التنمية اننا الان في نطاق ما يسمى في الغالب بديانة –المخلص messionic او الديانة الالفية millenesion والاختلاف الفني بين الاثنين هو ان الاولى تؤمن بوجود فرد مخلص واحد ،الان او في المستقبل ،ينقذ الناس من العذاب اما الاخيرة فهي تتوقع عودة ثانية لمملكة جديدة ،وكما توصي هذه المفردة الالفية هو الى حد كبير من نتائج تاثير المسيحية عادة ضمن بيئة الاستعمار الاوربي.
ان اشكال العقيدة الالفية قد تكون شديدة التنوع وأحد اشكالها الواضحة هو ازدياد عدد الكنائس والطوائف المنشقة في المستعمرات بعد عدة سنوات من الهداية التي قام بها المبشرون ((ففي جنوب افريقيا وحدها يوجد عدة مئات من هذه الكنائس والطوائف))
والجانب الاخير الذي اريد ان اسلط عليه الضوء يرتبط بالجانب الثاني ،باختصار :كيف نفسر اية الله؟ ان من السمات المهمة لاجزاء من العالم الثالث المعاصر ظهور الحركات الاسلامية المسلحة المتطرفة والتي تعد الثورة الايرانية اوضح مثل عليها والى حد كبير فاجأ هذا علماء الاجتماع فاولئك الذين تنبأوا بسقوط الشاه كانوا يميلون الى الافتراض بان القوة التي ستسيطر ستكون علمانية وتقدميه ولكن بعد فترة تبين ان الحكم الجديد

عسكري رجعي ثيوقراطي. انسحب هذا الحكم ليدعم اغلب الحركات الارهابية في العالم الاسلامي بالخصوص من القاعدة وغيرها ومن الواضح ان الملايين من الايرانيين انذاك نظروا الى العالم من خلال منظار ديني الى حد كبير ،ولذلك فقد قاوموا طريقة الشاه في التحديث من الاعلى فقط لانها دكتاتورية من الناحية السياسية وقد كانت فعلا كذلك وغير مستقرة اقتصاديا وقد كانت فعلا كذلك وفوق كل ذلك لانها منعزلة ثقافيا ولم يكن أسوأ شيء في نظرهم الفقر او الدكتاتورية بل الاجانب ان المطلوب تحقيقه بدلا من ذلك هو العودة الى الاساسيات لا الى الراسمالية بل الى سياسة تنموية اسلامية حقيقية.

ان الملاحظة الاساسية التي نود التاكيد عليها هي التوكيد بان المتطرفين في كل من المسيحية والاسلام يقومون بعرقلة التنمية المجتمعية الحقيقية بنظرتهم التخلفية لاساليب التنمية ولا نغفل ان في الاسلام والمسيحية على السواء وجد المصلحون فهنالك مسلمون اتقياء يميلون الى الاصلاح الذي يؤكد على العلم والتقدم الاجتماعي مثلا بخصوص وضع النساء وحقوق الاقليات وهنالك اسلام رجعي يمثله مجموعة من مراجع الدين الرجعيين المتخلفين الذي يعملون على مصادرة حريات الاخرين ويدفعون بالتخلف ليحل محل الاصلاح المنشود من السنة والشيعة على حد سواء.

ومن المثير للسخرية على حد اراء بعض علماء الاجتماع انه بينما ينهمك علماء الاجتماع في الغرب او الشمال بمناقشته فرضيات العلمنة ، نجد ان الفئات والكيانات الدينية في الجنوب تبدو وكأنها متشبعة بالمعنى دائما وهذا وحده يعد سببا كافيا لعدم اهمال هذا المجال وبالطبع ليس من شأن علماء الاجتماع ان يبدو رايا في الحقيقة الدينية او يكذبوا المزاعم الدينية ولكن عند اجراء مسح للدين في العالم الثالث في الوقت الحالي ينبغي الاينسى علماء سايسولوجيا التنمية بديهية و.اي. توماس :اذا ظن الناس بان شيئا ما حقيقي فهو حقيقي بنتائجه فالدين بكافة اشكاله المختلفة عامل مساعد ممكن للتنمية واساليب لمعالجة حالات الهيجان التي تسببها التنمية اذا تم توظيفه بشكله الاصلاحي وليس الايديولوجي الرجعي وبالتالي نستطيع انتاج تنمية ونهضة من بعث دين متحضر.

سابعا:/

التنمية وعلاقتها بالتعليم الجامعي كمؤشر قياس لها:/

ساقتصر بالحديث عن واقع الجامعات

أصبح تقييم الجامعات وتصنيفها أكاديميا على المستوى العالمي من حيث جودة البحث العلمي في صلب اهتمام الاكاديميين والسياسيين على السواء ،ولم يقتصر هذا الانشغال على البلدان التي تحتضن أعرق الجامعات واجودها او ما يسمى ب((جامعات النخبة)) Class-world universities بل امتد هذا الانشغال ايضا الى بعض البلدان النامية بما في ذلك الدول العربية ويقول الاستاذ في جامعة سيدي محمد بن عبد الله الاستاذ في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في فاس –المغرب ((قد دفع الاعلان عن هذه التصنيفات العديد من جامعات العالم الى وضع سياسات استراتيجية لتاهيل نفسها اكاديميا وتحفيز باحثيها للرفع من مستوى المخرجات العلمية وجودتها ،قصد تحسين مركزها في هذه التصنيفات او ولوجها بالنسبة الى الجامعات غير المصنفة ،وتكمن اهمية هذه التصنيفات حتى بالنسبة الى الجامعات التي لا يرد اسمها ضمنها في كونها تعطي صورة تقريبية لمستوى الجامعة وتطورها مقارنة مع نظيراتها كما تمثل محفزا

لرفع مستوى التنافسية العلمية فيما بينها [1] واذا كانت الجامعات وباقي المؤسسات الاكاديمية تتحمل مسؤولية عظمى في تحقيق التكامل المجتمعي على مختلف المستويات ولاسيما بعد اتساع رسالة الجامعة لتمتد الى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدبلوماسية فان نجاحها في هذه الرسالة يتوقف الى حد كبير على مدى استعدادها للرفع من مستوى كفاءتها العلمية وجودتها الاكاديمية وقابليتها للتكيف مع المعايير العالمية في هذا المجال ان طموح الجامعات وخاصة اكبرها داخل اي بلد للاندراج ضمن جامعات النخبة التي تكلمنا عنها فيما مضى من الاسطر ينبغي ان يشكل احد الاعمدة الاساسية في اي استراتيجية لتاهيل هذه الجامعات وفق المعايير العالمية .

سؤال للاكاديمي السوري الدكتور محمد مرعي يقول فيه:/
من بين 100 جامعة هي الاولى على العالم لا توجد جامعة عربية واحدة ،فهل كان هذا التصنيف موضوعيا؟ ام اننا نستحق ان نكون خارج القائمة وقد استقى الدكتور مرعي هذا الترتيب وهذا الرقم من استطلاع يرتب الجامعات في العالم تبعا للدول وفق التالي:/

الولايات المتحدة الامريكية 33 من مائة
بريطانيا 15 من مائة
استراليا ،هولندا 7 من مائة
فرنسا ،سويسرا 5 من مائة
اليابان ،المانيا،كندا،هونغ كونغ 3 من مائة
بقية دول العالم/ 16 من مائة 2
طبعا خلو الجدول اعلاه من أي ذكر للجامعات العربية يدلل على ضعف التنمية في العالم العربي لان للجامعات دور كبير في احداث التنمية .
ما يهمنا في الامر لماذا لم تعتمد أي جامعة عربية ضمن هذا الاستطلاع وقبل الاجابة عن هذا السؤال ،يوجد هناك 500 جامعة اولى في العالم حسب تصنيف عام 2005 لجامعة شنغهاي ،وهو استطلاع اخر يصنف 500 جامعة الاولى في العالم ونرى فيه ايضا الجامعات العربية خارج هذا الاستطلاع وهذه طامة كبرى ولكن المهم هنا هو ان استطلاع شنغهاي يستند الى اربعة معايير علمية.وموضوعية لاختيار هذه الجامعات فلنر ما هي؟ وبالتالي سنرى ان الجامعات العربية لم تختار لانها تفتقد لهذه المعايير وبالتالي سنعرف الاجابة عن السؤال الاول الذي طرحناه في هذا الموضوع وهو لماذا لم تعتمد أي جامعة عربية ضمن الاستطلاع الذي ضم 500 جامعة وبالتالي حتى ضمن 100 جامعة أي الاستطلاع الاول
والمعايير هي:/

1. **معيار جودة التعليم:**

المؤشر(خريجوا المؤسسة الجامعية ،والحائزون على جوائز نوبل منها ،او ميداليات في مجال تخصصهم ونسبته 10%)

2. **معيار جودة الكلية او المعهد:/**

المؤشر(الجهاز البشري العلمي في المؤسسة والحائزون على جوائز نوبل والميداليات في التخصص منها ونسبته 20%) والمؤشر هو (الباحثون رفيعوا المستوى لديها في 21 فئة من الموضوعات العلمية الرئيسية ونسبته 20%)

3. **معيار مخرجات البحث العلمي :/**

[1] - سعيد الصديقي، الجامعات العربية وجودة البحث العلمي :قراءة في المعايير العالمية ، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 350، السنة الثلاثون، نيسان (ابريل) /2008 ،ص 70

[2] -د.محمد مرعي، الجامعات العربية لماذا هي خارج الترتيب العالمي؟ ،مجلة العربي، العدد587،اكتوبر 2007، ص22.

المؤشر ،المقالات المنشورة من قبلها في علوم الطبيعة والعلوم الاساسية نسبته 20% والمؤشر(المقالات المنشورة من قبلها في الفهارس الموسعة في العلوم الاجتماعية والفنون والعلوم الانسانية ونسبته 20%)

معيار حجم المؤسسة :(المؤشر الاداء الاكاديمي من قبلها مع الاخذ في الاعتبار حجم المؤسسة العلمية ونسبته 10%)[1] .

بالتالي سنجد ان الجامعات العربية تفتقر او ينقصها او يضعف فيها معيار جودة التعليم وجودة الكلية نفسها ،ومعيار مخرجات البحث العلمي وحجم المؤسسة وبالتالي فان ضعف هذه المعايير او عدم وجودها يجعل من الجامعات العربية خارج الرؤى العلمية ولعالمية ويجعلها لا تقوم بعمليات تنموية مهمة لان للجامعة دور اساسي في احداث التنمية.

كما ان هنالك اشارة مهمة ان جميع الاكاديميين العاملين في الجامعات العربية يعرفون ان ادارات الجامعات لديهم تدار بالطريقة نفسها التي تدار وفقها مؤسسات البريد ودوائر الاحوال المدنية وغيرها من الدوائر أي ان اسلوب الادارة البيروقراطي التوجيهي القائم في مؤسسات الخدمات المختلفة يمارس في ادارات الجامعات ،وبالنتيجة فان المسالة الاهم في قضية الجامعات هي ان نعرف مدى تاثير الجامعة في العالم في احداث التنمية واستدامتها وبدون الجامعة لن تكون هنالك تنمية حقيقية ،وهنا اذا تبوءت الجامعة مكانها في المجتمع فسوف يقع عليها وعلى المراكز البحثية .....والعلمية دور اساسي ومهم في التنمية وذلك من خلال تاسيس علاقة ممنهجة بين ادارة البلاد والجامعات وكالتالي:/

اولا:/

يجب ان يستند التعليم الى الجهد البحثي من اجل الدخول الى مرحلة الانتاج العلمي بدلا من مراكمة المعلومات وتخزينها.حيث ان الاستاذ الذي ينفق عشرين ساعة او 30 ساعة اسبوعيا في ممارسة التدريس بهدف تمشية اموره المعيشية لن يتوافر لديه الوقت الكافي لممارسة البحث.

ثانيا:/

يجب توفر اجواء امنة في الجامعات وتبعث على الفاعلية لاجل توسيع ممارسة النقد وبناء القناعات بشكل عقلاني.

ثالثا:/

تاسيس تواصلي بين ادارة البلاد والجامعة فاذا تاسست هذه العلاقة بين الحكومة والجامعات وقدمت الحكومة طلباتها الى الاوساط العلمية لاعداد الابحاث وادركت انها بحاجة الى الخبراء والمفكرين في تحديد الافضل من الطرق والتدابير حينئذ سيكون في وسعنا ان نتفاعل بمستقبل افضل.

رابعا:/

على الجامعة اثبات كفاءتها لاحداث عملية التحول الذاتي داخل المجتمع والايفاء بالاحتياجات المتنوعة للبلاد في مجال الاقتصاد والصناعة والثقافة والعلوم، وبالتالي ستكون الجامعة ذات طابع جماهيري مهم في هذا المجال وتحقق تنمية وفق هذه المنطلقات.

خامسا:/

النظام المعلوماتي وضرورة اتاحته داخل الجامعات وان يكون له مدى في تطبيقه.

سادسا:/

---

[1] - د.محمد مرعي، المصدر السابق،ص22

ايلاء المزيد من الاهتمام لمواهب المراة وقدراتها في المجال البحثي والعلمي التعليمي.

سابعا:/

التطوير النوعي للجامعات اضافة الى التوسع العددي فتوسع الجامعات عدديا دون وجود تطوير نوعي في البلاد وسيشكل وجود جامعات بعدد فقط ولكنهن غائبات المعنى[1].

لقد اصبحت الجامعات اليوم احد الاعمدة الاساسية ليس فقط للتنمية العلمية والثقافية بل ايضا للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعاملا نافذا للحوار بين الثقافات وتعزيز أسس التعايش السلمي العالمي ،ان الجامعات اليوم ليست مدعوة فقط للمساهمة في المجالات السابقة بل تمتد رسالتها الى ميادين اوسع استجابة للتحديات التي تواجهها المنطقة العربية وياتي على راس اولويات رسالتها الانخراط الشامل في تحقيق حلم التكامل العربي وليس من نافلة القول التذكير بان مساهمتها الفاعلة في هذا المشروع الكبير لن يكون الا بوجود جامعات قوية متطورة تتوفر فيها عناصر الجودة العالمية وهذا ما يستدعي ايلاء اهمية قصوى لتطوير جودة التعليم وتنميته في دول العالم الثالث خصوصا حتى ترقى جامعات المنطقة او بعضها على الاقل الى مصاف جامعات النخبة في العالم .وتتوفر في جامعاتنا العراقية او العربية مؤهلات بشرية كبيرة يمكن لها ،لو أحسن تأهيلها وتشجيعها تحقيق نتائج علمية كبيرة ولعل الدليل الاكبر على هذا ما يحققه العلماء والباحثون العرب من نتائج باهرة في الجامعات ومراكز البحث الاجنبية وهذه هي احدى المفارقات المؤسفة التي يجب وضع حد لها ،وذلك بوضع رؤية استراتيجية طموحة وواضحة للجامعات العربية عموما والعراقية خصوصا ويمكن الاسترشاد في هذا بالتوصيات الاتية اضافة الى ما مر ذكره:

1- **انشاء لجنة على مستوى كل جامعة عربية للاشراف على مهمة تطوير جودة البحث العلمي وفق المعايير العالمية .**
2- **تأسيس مركز عربي تكون من مهامه الاساسية ما يأتي:**

أ- **تقديم الاستشارة للجامعات في مجال التأهيل الاكاديمي وفق معايير الجودة العالمية .**

ب- **تقييم مستوى الجامعات العربية وفق المعايير العالمية .**

ت- **وضع معايير تقييمية محفزة للجامعات العربية تتوافق مع مستوياتها وخصوصياتها .**

3- **تعزيز التعاون العلمي بين الجامعات العربية .**
4- **تشجيع الانتاج العلمي المشترك بين العلماء والباحثين العرب .**
5- **توسيع وتنويع الشراكات العلمية بين الجامعات العربية وبينها وبين جامعات النخبة في العالم.**
6- **تشجيع الباحثين العرب للنشر في المجلات والدوريات العالمية المعتمدة في هذه التصنيفات .**

وذلك من خلال:

1- **تخصيص جوائز مالية للباحثين الذين يستطيعون النشر في ارقى المجلات والدوريات المعتمدة عالميا.**
2- **منح شهادات تقديرية او مالية للباحثين العرب الاكثر احالة اليهم والاقتباس منهم في البحوث العالمية .**

---

[1] - محمد خاتمي، التنمية السياسيةالتنمية الاقتصادية والامن، ت:سرمد الطائي ،دار الفكر ، دمشق،ط1، 2002 ص42

3- تحفيز الباحثين العرب على انشاء مجلات ودوريات علمية وفق المعايير العالمية .
7- تعزيز التاثير العلمي الافتراضي ليوازي او يقارب على الاقل الكفاءة الاكاديمية الواقعية للجامعات العربية وذلك من خلال :
1- تطوير المواقع الالكترونية للجامعات والمؤسسات الاكاديمية العربية لتتوافق مع المعايير العالمية الخاصة بالتصنيف بناء على المقاس الافتراضي المعروف ب (Webometrics) أو (Cybermetrics)
2- تحديث المواقع الالكترونية باستمرار وفق تطور التكنولوجيا الخاصة بهذا الميدان.
3- تضمين المواقع الالكترونية بالمخرجات العلمية لباحثيها.
4- توسيع حجم الصفحات العلمية الخاصة التي يمكن ان تحتويها المواقع الالكترونية .
5- الاحتفاء كل سنتين او ثلاث سنوات بالباحث العربي الاكثر حضورا علميا في كل تخصص على حدة على شبكة الانترنت او ما يسمى بالحضور العلمي الافتراضي.
8- الرفع من مستوى طموح الباحثين العرب للحصول على ارقى الجوائز العلمية عالميا وتوضيح الاجراءات والسبل الموصلة وذلك بصياغة دليل تعريفي بذلك.

وغيرها من الاجراءات التي لو طبقت على مستوى جامعاتنا العراقية او العربية لاسهمت في تنميتها وبالتالي تنمية المجتمع التواق للمعرفة .
مما مر نستنتج اهمية ان يكون للجامعات دور اساسي وكبير في بناء المجتمعات واحداث تنمية حقيقية وشاملة في المجتمع لان دور الجامعة في هذا المجال سيكون ايجابيا وفعالا ويحدث تنمية شاملة حقيقية مهمة ان للتعليم ومؤسساته بكل مراحلها دور اساسي كما مر ذكره في وضع نموذج تعليمي يعكس نظاما متكاملا ومترابطا لتخريج اناس متعلمين بشكل مستمر ودائم وقادرين على حل مشاكل المجتمع النامي لضمان ديمومة التنمية البشرية المنشودة لهذه المجتمعات وفي هذا المجال يعطي جميل الدباغ اشارات توضيحية مهمة للتعليم بجميع مراحله وليس فقط المرحلة الجامعية التي تكلمنا عنها والاشارات هي[1] :/

مدخلات ــــــــــــــــ تقود الى ـــــــ عمليات ــــــ تقود الى ـــ مخرجات

وتشمل طلبة + اساتذة+مناهج وتشمل تعليم وتدريب وثقافة وتشمل
+اصول(مباني ،اجهزة مختبرية واختبارات وتربية اجتماعية خريجون
كتب،دورات حديثة،بيئة علمية ثقافية منوعة). حديثة وبحوث علمية وتطبيقية. متعلمون

[1] - ا.د. جميل الدباغ ، اقتصاديات التعليم والتدريب ودورها في استدامة التنمية البشرية ، ح3،جريدة الصباح، بغداد ،31/تشرين الاول/ 2005، العدد689،ص11.

ذوو
سلوك قديم قادرون على مصارعة الحياة في سوق العمل المتنافسة +نتائج علمية قابلة للتطبيق وخلق فرصة بناء المجتمع وحل مشاكله .

ـــــــــــــــــــــــــ تغذية عكسية ـــــــــــــــــــــــــ
والتغذية العكسية من المخرجات الى المدخلات .

شكل رقم -1-

فيوضح هذا الممخطط ان التعليم بجميع مراحله هو حلقة واحدة مهمة متصلة فيما بينها تخرج اناس قادرين على البناء واسوياء صالحين لنهضة مجتمعهم وقادرين على القيام باعباء الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهناالك اسس متينة في بناء التعليم كلبنة اولى للوصول الى التنمية البشرية المستدامة وهذه الاسس هي:/

1- اعتماد الاسس الحديثة في التعليم بجميع مستوياته والافادة مما توصل اليه الاخرون في هذه المجالات اختصارا للجهود والزمن.
2- التحويل الكامل على التدريب التطبيقي والمهني لتطوير المهارات ورفع الكفاءات لجميع القوى العاملة الداخلة في النشاطات الاقتصادية والمؤمل دخولها.

3- توفير الحصانة التعليمية والحرية الكاملة في اجراء البحوث العلمية والتاليف والنشر في مجالات رفع الكفاءة الاقتصادية للقوى البشرية العاملة بما في ذلك تسهيل حضور المؤتمرات العلمية والندوات والدورات التدريبية داخل وخارج البلاد.
4- المشاركة الشعبية في القرارات الخاصة بكل ما يتعلق بتعليم وتنمية وتطوير الملاكات البشرية للاندماج في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وهنا ياتي الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية .
5-توفر القاعدة المالية والمادية للنهوض بالبرامج والسياسات العلمية الخاصة بالتعليم والتدريب والتاهيل من حصيلة الناتج المحلي ،فهذه الخطط الاساسية تعتبر هي السبيل الانجح للعملية التعليمية التي تسبق تهيئة الملاكات البشرية الضرورية للتنمية المستدامة ،يتبين مما ورد ان التنمية هي عنصر اساسي يقوم على التعليم ولكن ليس التعليم الجامعي فقط كما اوردناه ،بل كل مستويات التعليم تعتبر اساسية في احداث التنمية داخل البلاد
وهنالك مجموعة من الرؤى الاخرى التي نسوقها لتطوير واقع الجامعات نسوقها لاصلاح النظام التعليمي في العراق لاسيما النظام الجامعي: ومنها:

1- تطبيق مفهوم استقلالية الجامعة
2- اعادة انشاء نظام التعليم الجامعي على اساس المرونة والكفاءة
3- زيادة واستقرار مصادر التمويل
4- تاكيد التنافسية بين الجامعات والمؤسسات العلمية وبين العلماء
5- مرونة الانظمة التربوية البحثية
6- منع التدخل السياسي في شؤون الجامعات
7- تطوير العلاقات بين الجامعات الوطنية والعالمية
8- التنمية المستمرة لقدرات اعضاء الهيئات التدريسية
9- ادخال المعلوماتية في كل مفاصل الجامعة
10- زيادة التفاعل بين المخصصات.

فاذا وقع في بلد معين مثل ما حصل في العراق بعد تغيير 2003 من انعدام امن وتصاعد للعنف الطائفي مع قلة وسائل التنمية الاقتصادية وسوء الخدمات الصحية وغيرها من التهجير القسري الذي الم بالناس وجعلهم ينتقلون من مناطق سكناهم ويخسر البعض منهم وضعه التعليمي والم يخسره فهو يتراجع اوتوماتيكيا.

وفي هذا المجال نعطي مجموعة من المحاور لاصلاح النظام التعليمي في العراق وبالخصوص الجامعي منه:/

المحور الاول:/منع اي شكل من اشكال المصادرة الحزبية والسيطرة الحزبية على مرافق الجامعات العراقية وهذه نظرة اشكالية كبيرة وقعت في العراق بعد التغيير حيث سيطرت مجموعة من الاحزاب السيئة المتأسلمة على بعض الجامعات .

المحور الثاني:/ التخريب الذي طال المؤسسات الجامعية من قبل النظام البعثي البغيض والعمل على ادامة هذه المؤسسات من قبل الدولة واصلاح البنية التحتية للجامعات.

المحور الثالث:/

الاهتمام الكبير بالمختبرات والشؤون العلمية للجامعة والعمل على تجهيز الجامعات بمنظومة مختبرات عالية تناغم العالم.

المحور الرابع/ الاهتمام بمناهج التعليم الجامعية والاعتماد على المناهج العالمية في التعليم.

المحور الخامس:/ رفع الشان التعليمي للاستاذ الجامعي عبر اقحامه ببعثات تدريسية يتصل من خلالها الاستاذ بجامعات العالم ويتعرف على اخر ما توصل اليه العلم الحديث.

المحور السادس:/ان تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على توامة الجامعات العراقية مع الجامعات العالمية للاستفادة من الخبرات.

سابعا:/ ان تقوم الجامعات بدور فعال بعقد الندوات العلمية والفكرية التي تناقش الامور العلمية والامور الانسانية على حد سواء وان تخرج بمقررات مهمة واساسية.

الثامن:/ ان تقوم الجامعات بدور التمازج مع المجتمع اي لا تنفصل الجامعة عن المجتمع بل تقوم باسناد الدور الحضاري للمجاتمع. عبر قيام الاساتذة بدور اساسي ومهم لبناء المجتمع من خلال تنظيراتهم المعرفية .

التاسع:/ ان يعطى للاستاذ الجامعي الحرية التامة باختيار مادته التي يعطيها وان تكون له حرية التعامل الجامعي وان تكون له تسهيلات كبيرة تسهم في انجاح العملية التعلمية التي يقوم بها.

العاشر:/ ان يعمل الطالب ايضا على ان يتابع المادة العلمية من خارج الجامعة عبر النت واستحصال المجلات العلمية والا يبقى مهتما فقط بالجانب النظري المعطى له داخل الجامعة فقط بل ان تكون له رؤيته التنظيرية الواضحة التي يستطيع من خلالها ان ينجز المطلوب على اتم وجه.

الحادي عشر :/ استقلالية عمل الجامعات العلمية وعدم التدخل المباشر في عملها من قبل الحكومة. هذا الى جانب الاهتمام بالشباب اهتماما منقطع النظير يسهم في العمل على ان يكون لهم رؤية علمية واضحة ضمن الجامعة وتقوية الوازع العلمي لديهم.

ان التنمية تعتمد اعتمادا اساسيا ومباشرا على اصلاح التعليم فعندما اندحرت المانيا امام نابليون في القرن التاسع عشر اشار الفيلسوف الالماني فيختة الى ان الخروج من الهزيمة الا يتم الا باستبدال نظام التعليم الالماني بتربية جديدة تقوم على رفض التدريب الميكانيكي لاكتساب المعارف القائم على الحفظ الالي وبناء على ذلك اعاد

الالمـان هندسـة بنـائهم التربـوي علـى الانـضباطية العقليـة والاخلاقيـة الـصارمة ،وعندما تحررت فرنسا عام 1944م من الغزو الالماني شرع الفرنسيون في بناء وطنهم من خلال اصلاح النظام التعليمي. وهنالك مجموعة من المقترحات لاصلاح النظام التعليمي في العراق على غرار ما ذكرنا فيما سبق من اصلاح النظام الجامعي في العراق.

ومنها:/

1- تفعيل العمل بقانون التعليم الإلزامي والعقوبات الواردة فيه على اولياء امور المتسربين.
2- تطوير اهتمام اولياء الامور بالعملية التعليمية وبارائهم ومقترحاتهم بشأن سير العملية .
3- استعادة المتسربين وتوفير حلول بديلة لتعليمهم.
4- التاهيل المستمر للمعلمين لمواكة التطور المستمر للمناهج التعليمية واستخدام الوسائل المبتكرة في ذلك خاصة الانترنت.
5- تلافي الشواغر في القرى والمناطق البعيدة.
6- السعي الى خفض نسب التسرب من التعليم ووضع ما يلزم من برامج من اجل رفع مردودية التعليم بمختلف مستوياته
7- توفير المزيد من رياض الاطفال.
8- وقف اشكال العنف في المدارس لاسيما العقاب الجسدي.
9- عزيز مكانة العاملين في مجال التعليم وتشجيعهم لاهتمام ببرامج التعليم وتطويرها.
10- الاهتمام باعداد المناهج واماكن التعليم ووسائله وادخال التعلم الجماعي والعملي عن طريق المجموعات والنشاطات اللاصفية .
11- التوسع في فتح المدارس المسائية لاستيعاب الذين لا تساعدهم ظروفهم الحالية من اكمال دراستهم او الاستمرار في الدراسات الصباحية .
12- التوعية باهمية التعليم والالتحاق بالمدرسة.
13- تشجيع منظمات المجتمع المدني على القيام بمشاريع في القرى لمحو الامية وتعليم الاطفال المتسربين وتوعية الرجال بضرورة ارسال بناتهم للمدارس ويجب ان تلعب نقابة المعلمين دورها في التوعية واعداد البرامج والمناهج وشمول التلاميذ في مدارس الاحياء الفقيرة والريفية بالتغذية والكسوة
14- زيادة التخصيصات المالية للتعليم في الميزانية .
15- فتح مدارس مؤقتة لمعالجة عواقب الظواهر الطارئة كالتهجير الطائفي لاستيعاب الاطفال [1]

ثامنا:/

[1] - ماجد زيدان الربيعي، ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائي ،الاسباب والاثار والمعالجات، الثقافة الجديدة ، العدد 319، بغداد، 2006، ص37

النزاعات الاهلية والصراع مؤشر من مؤشرات ضرب المفاهيم التنموية

هنالك مسالة يجب ان نركز عليها في بحثنا هنا تتعلق بقضية الفقر والنزاع فالمتلازمة بينهما كبيرة فالفقر يسبب النزاع والنزاع يقود الى الفقر (فقر المجتمع والدولة) ففي الوضع العراقي تزايد الفقر مع تزايد النزاع العنيف والسبب واضح في فقدان العوائل للمعيل لها بسبب اعمال القتل والسلب والنهب التي تصاحب القتل مما يؤدي الى افقار العائلة بضياع مداخيلها الواصلة اليها من خلال المعيل ، .ويبقى مفهوم الفقر المادي هو الاساس المرجعي السوي لتفسير العنف.ففي افغانستان مثلا البلد الذي يعد من افقر بلاد العالم ،وتاتي في المرتبة 169 في قائمة برنامج الامم المتحدة للتنمية البشرية ،مع تدني الدخل السنوي للفرد فيها الى 197دولار امريكي في العام 1981 [1]وفي الاطار الافريقي لا يزال الفقر يعزى تقليديا الى التقلبات المناخية والصعوبات البيئية ولا ينكر حجم تاثير النزاعات العنيفة في اشاعة الفقر وتحطيم التنمية في المقابل في الوضع الافريقي .يمكن ان نستدل مما مر على ان مستويات الفقر تترابط بصورة متماسكة مع نشوب النزاع العنيف و اشتداد حدته فالتغيرات في مستويات الفقر ممكن ان تكون ليس فقط عبر النزاع العنيف وانما تتم عبر امور تتعلق بطبيعة البلاد وطبيعة عمل الناس وطبيعة الموارد الموجودة كثرتها وقلتها ولكن يبقى مفهوم النزاع له التاثير المباشر في زيادة مستويات الفقر .

والنزاعات يمكن ان تحدث بسبب الموارد في البلاد لذلك كان من الضروري التشديد على التوجهات المعاصرة المتعلقة بالوصول الى الموارد وتوزيعها بين مختلف الجماعات في المجتمع، نظرا الى انه بات من البين ان التغيرات النسبية في امثال هذه الانماط تشجع على النزاع بصورة لافتة ،وتشكل عوامل تعبئة مهمة في صفوف الجماعات السكانية المعنية ويبدو ان حيازة الموارد ومهما كانت هامشية باتت محددا حاسما لاستدامة الاعالة الجماعية وافاق التنمية المستقبلية .

بدون التوزيع العادل للموارد سيقود ذلك الى تفجر نزاع وسيقود النزاع الى الفقر والفقر يقود الى ان تكون التنمية في مهب الريح.

كما تعتبر ملكية الارض احد اهم عوامل النزاع ومؤشر بارز لقياس الفقر وانماط التفاوت المرتبطة به ،ففي جنوب اسيا وامريكا الوسطى على السواء ،تعم انماط اللامساواة في توزيع الاراضي ،وينتج هذا النمط في دول اميركا الوسطى مباشرة عن الاقتصاد السياسي الاستعماري ،اما في جنوب اسيا فقد كانت هذه الانماط سائدة في الازمنة ما قبل الاستعمارية ،وتتباين درجة التفاوت بين بلد واخر كما يظهر من انماط توزيع الاراضي تباينا واسعا وفي البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة (بنغلادش ،سريلانكا،السلفادور...) تتعزز هذه الانماط بنيويا على ما يذهب اليه :بيت س.دوما نظرا الى عدم وجود اراضي غير مزروعة يشكل استصلاحها صمام امان للفلاحين الذين لا يملكون ارضا[2] ويتناول الباحث دوما نمط الفلاحين في غرب افريقيا وعلاقتهم بالارض الموروثة عبر العائلة والصلات العشائرية . لذلك فان وثائق حيازة الارض في هذه المنطقة لا تشكل في ذاتها مقياسا ملائما لاتجاهات الفقر الجماعي ومع هذا فالعملية القائمة والمشار اليها عادة ب((الضغط السكاني على الارض)) جراء النمو المطرد للسكان والقطعان ،قد افضت الى الندرة المستمرة ولفتت الانتباه الى التنافس ما بين

---

[1] - Human Development Report (New York:United Nations Development Programme,1996)

[2] -بيت س.دوما، النزاعات الاهلية من منظور اجتماعي-اقتصادي،ت:حسني زينة، معهد الدراسات العراقية،بيروت،ص27

الجماعات التي تستعمل الارض في الاطار الريفي ويضيف دوما هذا التنافس ادى الى نشوب الصراع من اجل الوصول الى الموارد الطبيعية لاسيما الارض والمراعي والمياه وقد نشأ تدريجيا كمسألة جوهرية تتعلق بالمعيشة والبقاء في انحاء مختلفة من المنطقة شبه الصحراوية ،وينخرط في هذه الصراعات مختلف المعنيين وفي جملتهم المالكون الغائبون (وهم جماعة ما يسمى بالمالكين الغائبين للارض والمواشي وتتكون بالدرجة الاولى من النخب المدينية ،ولاسيما الساسة وضباط الجيش) الذين ينافسون الجماعات المحلية على استعمال هذه الموارد المتناقصة وفي مقابل مواجهة المستعملين المحليين للارض بنخب خارجية قوية وثيقة الصلة بالدولة ،ستحاول النخب المحلية تعبئة قواعدها وتجييشها في حركات مقاومة منظمة وقد تتعاظم عندها احتمالات النزاع العنيف التي تؤدي بالنهاية الى ضعف التنمية بل انعدامها .بالنتيجة فان وجود جماعات ذات امتيازات ،وبالتالي وجود تفاوت بين الجماعات ،يؤدي اذا ما نظر اليه من منظور العلاقات بين تلك الجماعات ،الى الغيرة والاحتجاج من قبل الجماعات المتظلمة فهذه الاخيرة تريد تمثيلا متناسبا واكثر انصافا في مختلف مجالات القطاع العام ،علاوة على توزيع متوازن للمنافع العامة ،والواقع ان انماط النمو والانحطاط ،وما يليها من فقدان مواقع نفوذ لجماعات معينة ،امور جوهرية في مسارات بناء الدولة ، والجماعات المتاثرة بتغيرات كهذه لا تنظر الى وضعها باعتباره وضع حرمان نسبي ،بل كفقدان حقيقي ومباشر لنفوذها او فقدان للوظائف في القطاع العام ، لذلك كانت السياسات التي تهدف الى اصلاح التفاوت والتدابير المتخذة لتحقيق توزيع اكثر انصافا للموارد بين الجماعات المكونة للدولة ،تحمل في طياتها اسبابا جديدة لنشوب النزاع ، ومن شأن مثل هذه السياسات ان تتدخل في ميزان القوى القائم بين الجماعات ،وتستجر اثارا جانبية غير مقصودة ،اذ قد تعمل على تمكين جماعات معينة على حساب جماعات اخرى وبذلك تساعد على انتقال النفوذ.

كما ان الاجحاف في توزيع حصص الموارد بصورة عامة يعتبر الاساس في تفجر النزاع المؤدي الى ضمور التنمية .

كما ينبغي الاشارة الى مسالة مهمة جدا تتعلق بان هشاشة النظام الاقتصادي المعتمد في دولة من الدول لا يقود دائما الى تفجر صراع عنيف وهنا لدينا مثل في بنغلاديش حيث هشاشة الاقتصاد الحكومي في جنوب اسيا نجده في مثال بنغلادش، حيث تضافرت عوامل عدة كالنمو السكاني المتسارع ،والكوارث الطبيعية المتكررة(الفيضانات) وعشوائية تقلب اسعار السلع الاساسية في الاسواق العالمية ، واتساع الهوة بين الاستثمارات والادخارات ،على زيادة هشاشة النظام الاقتصادي الداخلي ،ومن الممكن اعتبار الاداء الاقتصادي الضعيف عاملا مساهما في حال عدم الاستقرار الجماعي والسياسي السائدة في بنغلادش [1] اما مشكلة الحجم بالنسبة الى الهند تفرض نفسها ويحتاج المرء الى النظر في اداء ولايات معينة لرسم صورة دقيقة .وقد سجلت بعض الولايات ،كالبنجاب وهاريانا ،بعضا من اعلى نسب النمو على امتداد قرابة العقدين ورغم انعدام الدلائل على الترابط في التغير ما بين احصائيات النمو وظهور النزاعات العنيفة فان في وسعنا ملاحظة بعض التوجهات في الهند ،فقد وقعت الاضطرابات الواسعة النطاق في المناطق الريفية من الولايات الاربع التي اتصفت بادنى متوسط لنسب النمو.

---

[1] Abdur Rob Khan ,country paper on Bangladesh ,South Asia:Regional Report ,vol.1,pp.242--243(التقرير الاقليمي حول بنغلادش)

ان الانحطاط الاقتصادي الشديد ربما حمل جماعات من جماهير الشعب على الانكفاء ورفض المشاركة كما حصل في غانا والسلفادور ،او ادى الى تطوير اقتصادات ظل او اقتصادات حرب كما سنرى في المبحث القادم واقتصادات الظل هذه رايناها في العراق وافغانستان .

تاسعا:/
اقتصادات الظل واثرها في العملية التنموية :/

تنطلق هذه الاقتصادات بسبب الانقسامات الاثنية –الدينية الصارخة والكراهيات القديمة وغيرها من العوامل ذات الصلة بوجود مظالم لا تفسر اشتعال النزاعات بل تعمل على تمويه الاجندات الاقتصادية لدى من يسمون ((مقاولي العنف)) اذ يصبح البشر اكثر انتهازية في الحروب وتزداد الجريمة وتكون سيطرة قلة من الفاعلين على الاسواق واحتكارها اسهل وتتفاقم بصورة ملحوظة ضراوة الصراع من اجل الريع. ونتيجة لذلك تسنح الفرص امام اصحاب السلطة والميليشيات المسلحة على السواء كما حصل لدينا في الحالة العراقية عندما سقط نظام صدام حسين راينا الصراع من اجل تهريب النفط وظلت الميليشيات المتقاتله على تهريبه تخوض معارك كبرى اما مع القوات الحكومية او مع بعضها البعض على اساليب التهريب وطرقه والاموال التي تجنى منه وقتل الكثيرين نتيجة هذه الصراعات ،مما يؤكد ان اقتصاد الظل او الاقتصاد السياسي للحروب الاهلية كما يسميه((دوما)) يشكل عارضا كبيرا امام التنمية .ويميز كولبير بين اربع فئات منتفعة بوضوح في هكذا اقتصادات هم:

1- اصحاب الاعمال.
2- التجار.
3- المتمردون
4- المجرمون

ويتحقق السلام عندما تكون الفئات صاحبة المصلحة فيه اوسع نفوذا واقوى سياسيا من الفئات التي لديها مصلحة في استمرار الحرب ان((تناسب القوى بين الفئات ذات المصالح الاقتصادية هو السؤال الكلاسيكي الذي يطرحه الاقتصاد السياسي الحديث))[1]

نستطيع ان نصوغ تعريفا فاعلا لاقتصادات الحرب ل (بي اس دوما) عندما اعتبر ان جزءا كبيرا من النشاطات الاقتصادية يرتبط بنشاطات عسكرية ،وله اهمية بالغة عبر ارتباطه مع خوض الحرب عموما، وتشير اقتصادات الحرب الى اليات اقتصادية تتيح للفاعلين ،وبينهم الفاعلون الدولتيون وغير الدولتيين من كل صنف: خوض حروب او الانخراط في نزاعات عنيفة وينم هذا التعريف العريض عن وجود مصادر دخل لمثل هؤلاء الفاعلين وتوليد وسائل اقتصادية تحت تصرفهم ،يمكن تحويلها الى ما يلزم من أدوات لخوض الحرب او الى إمدادات لرفد قاعدة إسناد ،سواء أكانت منطقة جغرافية مأهولة بمدنيين ام قاعدة للمتمردين ام منطقة نازحين يتعاطفون مع طرف محدد كما يمكن ان تراكم هذه المواد نتيجة الجشع والغرض واحد هو زيادة الثروة الشخصية ،من هنا، فان الاقتصادات السياسية المرتبطة بالنزاعات تعرف تعريفا مهما على النحو

---

1 - Collier(2000),Doing Well out of War :An Economic Perspective,in Bernal and Malone ,Greed and Grievance,p.105

التالي: ((الطريقة التي يجري فيها توليد موارد اقتصادية واستغلالها على أيدي أطراف وفعاليات (داخلية وخارجية)منخرطة في ما يسمى ((نزاعات داخلية)) تتموضع داخل بلدان معينة من اجل الحفاظ على وجودها ذاته وتوطيد مصالحها السياسية والاقتصادية))[1] هذه الاقتصادات عندما تنتشر في بلد من البلدان بسبب الحروب الاهلية والداخلية تنحسر نتيجتها العملية التنموية وهذا الانحسار بسبب السيطرة على الموارد المستخدمة في عملية التنمية من قبل فئة من الفئات او جهة من الجهات .

عاشرا:/
اقتصاديات الحرب نماذج مختارة :

اقتصادات الحرب رأيناها بقوة في الوضع العراقي بعد سقوط النظام في عام 2003 عندما بدات الميليشيات المتصارعة في الجنوب العراقي تمول مشاريعها الإجرامية وتغذي صراعاتها المتنامية والمتصاعدة مع بعضها البعض بالبترول وتسويقه بطرق غير قانونية إلى دول الجوار واستخدام الموانئ العراقية لهذا الغرض حتى غدا كل حزب من الأحزاب او ميليشيا من الميليشيات المتصارعة يسيطر على جزء من الموانئ ويسيطر على جزء من موارد النفط خصوصا في البصرة جنوب العراق ،أدت هذه المسالة إلى تغذية هذه الجهات المتصارعة المسلحة بالنتيجة تغذية العنف الناشئ من خلالها والنتيجة غياب القانون وانحسار المشاريع التنموية اما الميلشيات المتواجدة في المنطقة الغربية من العراق ولعدم وجود النفط هناك بشكله المتوفر في الجنوب العراقي غذت عنفها عبر اقتصاديات من نوع آخر وهي عمليات السلب والنهب والخطف والابتزاز من خلاله والمساومة بتحصيل الأموال من العوائل العراقية الآمنة ،إقلاق المجتمعات بهذا الشكل من قبل الجهات المتصارعة في سبيل الحصول على الاموال . اذا ما حصل في عموم العراق وبسبب التغيب الأمني من قبل الدولة لفترة ساهم اسهامة كبيرة في تنامي قوة الميليشيات وتصاعد العنف وغياب التنمية بسبب هذه الاقتصاديات التي نشات عبر ضياع الامن في البلاد لفترة ،ولكن بعد القيام بعدد من الخطط الامنية التي قامت بها الدولة انحسر الدور لهذه الميلشيات كثيرا وكذلك دور الاحزاب وأصبح هنالك نوع من الاقتصاديات ولكن نسبته اقل من سابقه يتعلق ويتمحور باقتصاديات الفئة الحاكمة او الحزب الحاكم ،فيعتبر الحزب الحاكم في العراق اليوم الأقوى بسبب ان المصادر المالية بيده . كما ان هذه الاقتصاديات التي تأتي عبر النزاع بين الفئات المتصارعة يتأتى منه عمليات كثيرة تصاحبه على رأسها القتل والتصفيات الجسدية والسرقة وغيرها من الامور لاخفاء واقع الجريمة الفعلي . اما اليوم فالوضع في العراق أي في سنة 2010 افضل من سوابقه بسبب وجود قوى امنية مسيطرة على الوضع النفطي وتحكم الدولة المباشر فيه ، نحن يجب ان نعرف من خلال هذا الموضوع الذي أثرناه انه :لكي نحقق تنمية حقيقية في العراق ،يجب الا تتكرر هذه الاقتصاديات مرة اخرى في العراق ويجب ان تعمل الحكومة مع الشعب في سبيل الا تتكرر هذه الماساة والا فليس من الفائدة ان نذكر هنا الارقام الخاصة بعمليات التهريب الرهيبة التي قامت بها القوى المتصارعة في الجنوب العراقي للنفط ومشتقاته بما فيها المستوردة والتي تكلف العراق الملايين من الدولارات في تنمية يبغيها بلد فيه كل هذا السوء من قوى متصارعة في وقت من اوقاته.
وبالرجوع الى بي اس دوما فهو يذكر نماذج من دول تنشط فيها اقتصادات الحرب بصورة كبيرة مما ساهم في غياب هذه الدول عن الساحة العالمية للتنمية وعلى راس

[1] - بي اس دوما ،الاقتصاد السياسي للحروب الاهلية، ت:عبد الاله النعيمي،معهد الدراسات الاستراتيجية ،بيروت، ط1، 2008، ص25-26

الدول التي يذكرها دوما هي انغولا التي شارك طرفان رئيسيان في الحرب الداخلية فيها قبل ان تتوقف عام 2002م وهما (الحزب الحاكم باسم:الحركة الشعبية لتحرير انغولا)والذي يرمز له (مبلا) بقيادة ادواردو دوس سانتوس. و(الاتحاد الوطني لاستقلال انغولا الكامل) والذي يرمز له(اونيتا)بقيادة جوناس سافيمبي استمرت الحرب بينهما 27 عاما ،ابتداء من نيل الاستقلال وحتى 2002 والفارق بين انغولا والعراق:ان هنالك فئتين تتصارعان على الحكم في انغولا فقط في حينها ولكن في العراق بعد سقوط النظام في العراق عام 2003 برزت مئات الجهات المتصارعة والاحزاب التي تريد ان تتصارع على السلطة وتغذي اقتصادياتها عبر منطق التهريب للنفط وبيعه وتحت شعارات الاسلام السياسي لتمويه انحطاطها.
بالرجوع الى انغولا التي تشكل صادرات النفط 80% من قيمة الايرادات التي تحققها انغولا ،وقد كانت الطبيعة البحرية لثروة انغولا النفطية تعني ان انتاج النفط ساهم في تمويل الحرب ،لكنه في الوقت نفسه ،لم يتاثر بها وكانت عائدات النفط ذات اهمية حاسمة في تمويل الحرب ضد اونيتا، أي بعبارة اخرى ان اموال النفط لم تستخدم في التنمية بل في دعم الحرب الداخلية وتهديم التنمية .
اما اونيتا اعتمدت هذه الحركة بتمويلها على الدعم الخارجي طيلة الشطر الاكبر من عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ،بالاضافة الى الماس الذي كان مصدرا اساسيا لتمويل اونيتا التي كانت خلال فترات مختلفة من الحرب تحتل الاقاليم الشمالية الشرقية الغنية بالماس ،اذا اين تقع التنمية بعد فالموردين الاساسيين في البلاد النفط والماس مستولى عليهما من قبل الحركات المسلحة في البلاد ويستخدمان لتمويل العنف.

كذلك تعتبر دولة مثل سيراليون نموذج للدول التي تتواجد فيها اقتصاديات الحروب نتيجة وجود اطراف رئيسية متقاتله فيها تمثلت في ((الجبهة الموحدة الثورية))(روف) بقيادة فوداي سنكوح. التي اقدمت على اجتياح البلد ابتداء من اذار /مارس 1991 فلاحقا وسلسلة من الزعماء المدنيين والعسكريين الذين تعاقبوا على السلطة في عقد التسعينيات ،وكان الجيش الوطني الذي عرف في الفترة الممتدة بين 1991 الى 1998 باسم((القوات المسلحة لجمهورية سيراليون)) وابتداء من عام 1999 باسم (جيش سيراليون) يخوض القتال ضد روف.
سيراليون بلد غني بالثروات الطبيعية ،لاسيما الماس والذهب ،فضلا عن وفرة من الاراضي الخصبة وكميات كافية من الامطار، والمنافع التي يمكن تحقيقها من استخراج الماس كانت تشكل حافزا مهما للصراع من اجل السيطرة على مناطق الماس ،وفي الحقيقة اتاح الماس كما يذهب (دوما) لتوسيع رقعة العمليات القتالية[1]
اذا الجميع يتقاتل على الماس والذهب والذي يسيطر على احدهما يتصرف به كاقتصاد ممول لحربه ضد الاخر وتختفي التنمية في هذه الحالة .
نحن هنا لا يهمنا ان نشير الى هذه الدول فحسب بل ان نبين الابعاد المحلية لاقتصادات الحرب فغالبية التجمعات السكانية المتاثرة بالحرب تعاني وطأة العنف ،ويمكن ان تعد ضحايا الحرب –اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا- متحملة عبء العواقب الناجمة عن النزاع الداخلي مع ذلك لا يمكن ان ننسى المهجرين ومعاناتهم التي لا تنتهي نتيجة تهجيرهم من اماكن سكناهم وقد راينا هذا الوضع في العراق كان على اوجه بسبب الحرب الطائفية التي دارت به خلال السنوات من 2004 وحتى 2007 فالصورة العامة للمهجرين الذين فقدوا عمليا جميع ممتلكاتهم ومتعلقاتهم ،ويتعين عليهم بدء حياتهم

[1] -المصدر السابق نفسه،ص33

مجددا من الصفر ،ما ان ينحسر النزاع ،فالنزاع يتم بين الاطراف على الاراضي التي يتواجد فيها الماس على سبيل المثال في سيراليون فيهجر السكان المحليين الذين يسكنون هذه الاراضي ،وهم لا ناقة لهم فيها ولاجمل.
اذا يمثل النزاع في كل حالاته رؤية متجذرة لواقع تنموي مهزوز وليس له وجود بسبب النزاعات والعنف واعتقد ان البحث في هذه الامور قد استوفى حقه بشكل يتضح من خلاله للقارئ قدرة النزاعات على تفكيك النهضة والتنمية .
واذا تفجر النزاع او الصراع في بلد من البلدان فماهي الاجراءات الواجب توفرها لغرض درء الفتنة والسيطرة عليه لكي لا يشكل وجوده في البلد واجهة لضرب التنمية ؟
وللاجابة نقول: لكي نضمن عدم تفاقم الأزمة علينا أن نتخذ عدد من الإجراءات الاحتياطية قبل حدوث الأزمة لان تفاقم الازمة يعني ضربا لمشاريع التنمية غير مسوغ.
فمن بين الاجراءات الاحتياطية هي:

1- تحديد وتدريب الكادر الاداري الذي سيقوم بالاشراف على تنفيذ العمل عند حدوث الازمة(كادر الطوارئ).
2- تحديد وتدريب الكادر الفني الذي سيقوم بالتنفيذ وتعريفه باليات العمل.
3- تحديد اسماء المقاولين المعتمدين لمثل هذه الحالات والاجتماع بهم وابلاغهم بخطة الطوارئ.
4- تامين مواد الطوارئ في المستودعات المركزية أو المستودعات الفرعية.
5- تخصيص المبالغ اللازمة لخطة الطوارئ ومعالجة الأزمات المحتملة.
6- وضع لائحة بالجهات الساندة والتي يمكن الاتصال بها لتقديم الخدمة عند حدوث الأزمة.
7- خلق خلية طوارئ على المستوى المحلي.

اما أثناء حدوث الأزمة فالإجراءات للحد منها هي:

1- اجراء مسح ميداني سريع لدراسة وتقييم اثار الازمة وتحديد عدد السكان المتضررين واختيار الوسائل اللازمة لتقليل معاناتهم.
2- وضع خطة العمل وتقسيم الفرق.
3- الاستعانة بالمقاولين المعتمدين (صيانة وتجهيز وصهاريج وتمديد شبكات ونقل) ومراقبة هؤلاء المقاولين كي لا يقوموا باستغلال الازمات وتهديد مصالح الناس وسرقة المال العام.
4- تحديد للجان لمراقبة نزاهة العمل وشفافيته وتقوم باجراءات عملية سريعة والابتعاد عن اسلوب (كتابنا وكتابكم) .
5- تامين وسائط النقل اللازمة لنقل المواد من المستودعات.
6- الاتصال بالجهات الساندة (الاجهزة الحكومية ،المنظمات الحكومية وغير الحكومية)
7- تسهيل الاجراءات الادارية والمالية واستخدام ارصدة الطوارئ.
8- نشر التوعية واشراك المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ الخطة.

اما اجراءات التعاون وزيادة الفعالية بعد حدوث الازمة فتتلخص بالتالي:

1- ابلاغ المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتقديم الخدمات الاخرى ان تطلب الامر(الصحة،الكهرباء، الداخلية ،البلديات...الخ.)
2- ابلاغ المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة على المستوى المحلي لتامين مستلزمات المعيشة الاساسية لحين اصلاح الشبكات الرسمية .
3- التفكير بالوسائل والطرق الكفيلة بتقليل وانهاء الازمة.

4- محاولة نشر الوسيلة المستخدمة في انهاء الازمة بين دوائر الدولة المختلفة لزيادة الخبرة للكوادر العاملة في هذا المجال والتعريف بالسبل الكفيلة لمعالجة الازمات ذات الطابع نفسه.

الفصل الثالث/

التنمية وتاثير الفقر على اسس وجودها داخل المجتمعات .

ان اي تنمية نريد لها ان تتحقق ضمن اي مجتمع يجب ان نراعي فيها خصوصية ذلك المجتمع لكي تكون التنمية المراد تحقيقها متناسقة ومستساغة من قبل ابناء المجتمع ،والتنمية وفق هذا المنظور هي عبارة عن طاقة كامنة في افراد المجتمع يتم تفريغها من قبلهم لكي تكون مجسدة على ارض الواقع ويكون لها مدى مهم وواسع داخل المجتمع الذي نريد ،فمن غير الممكن ان ناتي بتنمية وفق منهج غربي ونستنسخها لكي نطبقها على المجتمع فهذا هو امر ممكن وسهل جدا ولكنه لا يعطي نتائج جيدة ،لان الغرب نفسه صنع تنميته من خلال الارتباط ببيئته ولا باس ان تكون التنمية وفق المنهج الغربي حافز لجميع البشر ،لان النموذج الغربي وكما هو واضح للجميع قد طغى اسمه ورسمه على العالم واصبح ذو شان عال ومهم جدا ،وهنا ينبغي الاشارة الى ان اهم عنصر من عناصر التنمية الواجب توافره لغرض ايجاد تنمية في مجتمع معين هو حالة الاصلاح الداخلي حيث ان الايمان بضرورة اجراء الاصلاحات هو عنصر اساسي ومهم في قضية ايجاد التنمية واهم اصلاح لايجاد التنمية هو اصلاح الانظمة السياسيةلان اصلاح بنيتها بصورة تتفق مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة في المجتمع سيحقق استقرارا تنمويا بارزا واذا لم يوجد هذا النظام الاصلاحي للانظمة السياسية ستتعرض هذه الانظمة الى ازمات بنيوية عميقة تهدد وجودها .

هذا الامر ينطبق طبعا على الانظمة الراسمالية والاشتراكية على حد سواء وكدليل على ذلك فان التطورات الاقتصادية المتواصلة التي واكبتها تغييرات اجتماعية هامة خلال عهد الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين خلقت مجتمعا صناعيا حديثا سرعان ما اصطدم بالطبيعة البيروقراطية المفرطة والمركزية المتشددة للنظام السياسي [1] بالنتيجة فان النظام السياسي اذا لم يوجد فيه اصلاح سوف لن يكون هناك تنمية حقيقية داخل اي مجتمع،وهذا الامر يترجم لنا كيف ان خروتشوف قام بعملية الاصلاح الداخلي السياسية بعد وفاة ستالين مباشرة لكي يحقق تنمية مهمة داخل البلد وفي ذلك يقول: كانت لدينا العديد من المعضلات كان علينا ان نزيد من قدراتنا الاقتصادية اضافة الى استحداث طريقة ما بهدف توفير المزيد من الخبز والزبد وبقية المنتجات الزراعية الى ابناء شعبنا ،فوق كل ذلك كنا نعلم انه وبدون ترميم صناعاتنا وتحديثها لكان مصيرنا ان نبقى بلدا متخلفا اقتصاديا وعسكريا وكان علينا ان نعزز الوضع السياسي في البلد[2]ويتضح من كلام خروتشوف كيف ان الوضع السياسي مهم تعزيزه لغرض تحقيق اصلاحات اقتصادية وعسكرية وزراعية وغيرها وكل هذه مفاهيم تنموية اي ان التنمية لن تتحقق حسب نظرة خروتشوف فيها الا بالاصلاح السياسي المهم في هذا المجال، وهكذا بدات العملية الاصلاحية لغرض التنمية بعد وفاة ستالين دون اي تردد وكان هذا دليلا واضحا على استيعاب القادة السوفيتيين الجدد التام للمعضلات التي كانت تلف كافة اوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في بداية العقد السادس من القرن الماضي ولكن هذه التنمية التي قام بها القادة بعد وفاة ستالين لم تكن بالمستوى المطلوب وكانت ضيقة الافق والسبب في ذلك هو غياب الضغط الحقيقي من الاسفل اي من الطبقات الشعبية والى كون المبادرة جاءت من الاعلى (اي من قيادة الحزب والدولة) وهذا طبعا

---

[1] -سعد بشير اسكندر،خروتشوف والاصلاحات الداخلية في الاتحاد السوفييتي1953-1964،مجلة النهج،2002،العدد32،ص164-165

[2] - Khrushchev Remember,the last testmany ,vo1 and2,Translated and Edited bystrobe Talbo {Andre Deutsch,1974}p.12

كمثال حي نسوقه في هذا المجال اما الحدود القصوى لعملية الاصلاح السوفيتية هذه انه لم يتجاوز الخطوط الحمراء فلم يشكك خروتشوف مطلقا بشرعية النظام الستاليني بل حدد مهمته بازالة التشوهات عنه كي يؤدي وظائفه بشكل طبيعي وتجسدت نظرة خروتشوف لاستالين بايمانه المطلق بثورة ستالين الفوقية التي استثنت الجماهير العاملة من لعب اي دور فعلي في ادارة اوجه الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وبالنتيجة كان هناك اصلاح اي تنمية ولكن ليس بالمستوى المطلوب تحقيقه لايجاد نهضة حقيقية اصيلة في مجالهم المجتمعي العام.

اولا :/ التنمية والفقر/

يعتبر الحد من الفقر مهمة معقدة تقتضي التزاما متواصلا بتدابير مشتركة منسقة ولكنها مرنة وليس هناك من تدابير علاجية سريعة ولا حلول سهلة وليس بمقدور مؤسسة واحدة سواء اكانت وطنية او متعددة الأطراف عامة او خاصة ولا باستطاعة إستراتيجية فريدة أن تأمل في ان تتعامل بفعالية مع الظروف والأسباب المختلفة التي تقف وراء الفقر ولهذا فان الإستراتيجية المتلاحمة لمكافحة الفقر تقتضي إرساء علاقات شراكة ثابتة ترتكز على الثقة وعلى المصلحة الذاتية ايضا.

واهم علاقات الشراكة الأساسية هي مع الفقراء فالحد من الفقر ليس أمرا تستطيع أن تقوم به الحكومات او المؤسسات الإنمائية او المنظمات غير الحكومية لصالح الفقراء فهي تستطيع أن تسهم في خلق الظروف التي يمكن في ظلها للفقراء استخدام مهاراتهم ومواهبهم الذاتية للإفلات من قبضة الفقر ويتطلب ذلك وضع الفقراء في محور العملية كشركاء كاملين في تحديد الأولويات واتجاهات التحول ، وتحريرهم من العوائق التي تبقيهم في فخ الفقر وتمكينهم ولذلك فان التخطيط للفقراء ما هو الا مركزية بيروقراطية خاطئة وعلى علاقات الشراكة الرامية إلى الحد من الفقر أن تبدأ حيثما امكن بواسطة الفقراء انفسهم وبافضلياتهم وإمكانياتهم غير ان من السذاجة الافتراض ان بمقدور الفقراء ان يصنعوا اللبنات الضرورية دون مواد اولية فالحاجة تدعو الى بناء التكنولوجيات والمعلومات والمدارس والمهارات بالتعاون مع الاطراف الخارجية والدلائل المتاحة عن نجاح علاقات الشراكة مع الفقراء حتى في تلك المجالات التي تبدو مستبعدة في الظاهر مثل اكثار النباتات إلا الاختبارات الزراعية السلبية بل اصطفاء المزارعين النشطاءللاصناف وتطويرها تقول الكثير ومهما كان نوع الموارد المعنية سواء اكانت خيارات التكنولوجيات للنباتات او الحيوانات او السكن او خيارات الاصول بين المهارات او انواع الطرق الريفية او الانماط التوافقية لاعادة توزيع الاراضي فان اشراك الفقراء عبر مؤسسات الشراكة يساعد على تحقيق النجاح والمشكلة ان القيام بذلك محليا في ظل النظم اللامركزية يعني فتح الفرص امام البلغاء او الاقوياء او عديمي الضمير .

وبعد ايضاح ذلك فان بمقدور الجهات الخارجية ان تساند علاقات الشراكة مع الفقراء على مستويات مختلفة وعلاقات الشراكة على المستوى الصغير هي ترتيبات مؤسسية أي تنظيمات وقواعد رسمية او غير رسمية بين الجيران مثل ترتيبات ادارة موارد الملكية المشتركة وتستخدم علاقات الشراكة ذات المستوى المتوسط بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية او القطاع الخاص بصورة متزايدة في تسليم الخدمات حيث تتولى المنظمات غير الحكومية تنفيذ المشروعات الحكومية وتتعاون بصورة مشتركة غالبا في جهود حشد الدعم واستقطاب التأييد او مع الجهات المانحة وعلاقات الشراكة الصغيرة او المتوسطة ضرورية لا لتسليم الخدمات فحسب بل ولتحديد وتنمية الطلب عليها.

كذلك فان مسالة ايجاد تنمية حقيقية يتطلب تخفيض معدلات الفقر في المجتمع حيث يعد الفقر عائق اساسي امام التنمية البشرية المستدامة وكذلك ايقاف العنف ضد المراة سيسهم اسهامة مهمة في ايجاد تنمية حقيقية وبالتالي فان الفقر بالتعاون مع العنف ضد المراة يقفان مصدرا حقيقيا لايجاد تنمية حقيقية في اي مجتمع حيث يتفاعل كل من الفقر والعنف ضد المراة في مركب دائري من السببية فالفقر يمكن ان يكون عاملا اساسيا في العنف ضد المراة والعكس صحيح .

وهكذا فان دور الفقر في العنف ضد المراة قضية مهمة يجب معالجتها ومن مسببات الفقر انه يزيد من تعرض السيدات للعنف من خلال تعرضهن لمواقف العنف وتقليل قدراتهن على تجنب هذه المواقف او حتى الهروب منها ففي دراسة للبنك الدولي عام 2000 اوضحت العلاقة بين الفقر وتعرض المراة للعنف حيث اكتشف الباحثون ان المراة الفقيرة تقر ان العنف عامل اساسي ومرتبط بالفقر الذي يعشن فيه [1] وهكذا يتضح لنا كيف ان الفقر بمساعدة عوامل اخرى يقف عائقا بوجه التنمية وفي حالات اخرى كانت الارملة ولكي تشبع حاجة اطفالها بعد موت الزوج بعد ماساة مذابح رواندا في العام 1994 تخرج مع رجال اخرين وهناك امثلة كثيرة توضح لنا الدور الرئيسي للفقر وعلاقته بالعنف ضد المراة وتشمل الاتجار بالنساء(الدعارة) في اوربا الشرقية واوضاع المراة في العمل بباكستان ومصانع السجاد في النيبال وتعرض البنات للتحرش الجنسي وذلك للحفاظ على اعمالهن [2] وهذه الاعمال بمجملها تقف عائق امام التنمية البشرية فكيف تكون هناك تنمية مع وجود الدعارة مثلا. او مع تعرض المراة للتحرش الجنسي بسبب الفقر،كما ان العنف ضد المراة يؤثر في صحة المراة وصحة اطفالها بطريقة مباشرة وغير مباشرة ،فالصحة عامل اساس في الفقر المادي وبصورة اوسع في الفقر الانساني وقد اوضحت بعض الدراسات ان العنف ضد المراة يسبب المرض والعجز بين النساء في الاعمار بين(15-44)سنة وذلك بالمقارنة مع الوفيات التي تحدث كما ان العنف ضد المراة له دور اساسي في استفحال مرض الايدز بالنساء نصل الى نتيجة مفادها ان العنف ضد المراة يقلل من ثقة المراة واحترامها لذاتها حيث اشار تقرير اوكسفام الصادر من الهند 2001 الى ان العنف ضد المراة في انغولا او التهديد باللجوء للعنف يحرمان المراة من المشاركة في الانشطة اليومية وهذا يعني ان المؤسسات الانغولية محرومة من الامكانات التي قد تقدمها المراة وبالتالي تفقد التنمية اساس كبير تقوم عليه التنمية لاي مجتمع يراد تطويره وهنا تكمن اهمية وجود المراة وغناها المجتمعي لايجاد تنمية حقيقية

كما لا يفوتنا نظرة العقل الايماني للمراة واعتبارها عورة وما سببه لها من اخفاقات اثرت وبشكل مباشر على عملية التنمية - وسنتناول بشيء من التفصيل في الفصل الخامس موضوع المراة والتنمية - وكالتالي:

1- حرمان الحياة والمجتمع من الطاقات الخلاقة للمراة ومن لمستها وذوقها في بناء وتطوير وجود انساني مشترك للجنسين ومغتن بنظرتهما معا وجهدهما معا.
2- الخطر الاكبر يتمثل في التاثير السلبي على النشئ في النظرة للمراة فالمراة السجينة في البيت لن تكون قادرة على تربية جيل حر باعتبار ان فاقد الشيئ لا يعطيه.

---

[1] - Poverty Reduction and Violence Against Women:Exploring Links,Assessing Impact جيرالد تيري،مجلة Dwvelopment in Practice، يونيو 2004، المجلد 14،العدد4

[2] -تقرير الامم المتحدة لحقوق الانسان في اسيا 2000

3- **الحفاظ على نفسية الصغار والذل والخضوع للرجل خوف الطلاق وما يحمله المستقبل من عوز واتهامات وبالتالي فان هذه الاستكانة تفعل فعلها السلبي في الحياة حيث تدفع المراة الى التبرج للتعويض عما تفتقده ولتبقى حيويتها وشبابها عنوان وجودها كما تتطلب رجولة الرجل ونزواته وهذا ما يدفعها الى الاغراق في وسائل الزينة وهي في سجنها على ما في ذلك من خطر على امكانات زوجها المادية وعلى صحتها الجسدية والنفسية وملاحظ ما في كل هذا من اعاقة للتنمية حقيقية.**
4- **هذا الوضع يعطي مبدا القوامة بعدا اكثر خطورة فالمراة تشارك في الاستهلاك بشكل واسع ولا تشارك في الانتاج كما يريدها المؤمنون.**
5- **التنمية عملية تكاملية من هنا كانت ضرورة اطلاق امكانات المراة وعدم اطلاق هذه الامكانات يحد ويدمر من العملية التنموية الشيئ الكثير وهذا مما يسعى اليه العقل الايماني واصحابه الذين يتسمون في الغباء في غالب الاحيان لذلك وجب على المصلحين لاي مجتمع واصحاب اي تنمية النظر بجدية الى امكانات المراة في امكانية وضع عملية التنمية على المحك والنظر اليها بجدية[1]سنصل بعد هذا الكلام حول العقل الايماني وسيطرته على المراة ان اصحاب هذا العقل تخلو منظومتهم الفكرية من اي برامج تنموية بل برامجهم انية لا يوجد لديهم فكر مستقبلي وهم بعد كل ذلك كيف تتخلق برامج التنمية لديهم وهم يستحضرون برامج التعصب والفرقة.**

اذن نستنتج مما مر ذكره ان العنف ضد المراة يقف عائقا اساسيا امام التنمية لاي مجتمع تقع فيه هذه الماسي كما ان الاطفال الذين شاهدوا العنف الاسري او تعرضوا للايذاء يعانون من مشاكل صحية وسلوكية وقد يشمل ذلك نقص الوزن او سوء التغذية واضطرابات في النوم وصعوبات في المدرسة ومثل هذه التاثيرات تؤثر في تحصيل الاطفال في مراحل تعليمهم المختلفة بما يؤثر سلبا في راس المال البشري Human Capital في المستقبل وبالتالي اذا كان هناك تاثير كبير على راس المال البشري فهذا يعني ان التنمية لا تتقدم لان اساس تقدمها هو راس المال البشري.

والان نود ان نطرح سؤالا مستقبليا حيث يوجد في العالم (800 مليون جائع والف مليون فقير)وهذا هو الرقم حيث نعيش في عام 2010 ولكن من يعلم كم سيصبح بعد سنين حسب احصائيات الامم المتحدة اي ان خمس البشرية على حافة المجاعة والفقر فاي عالم هذا الذي نعيشه ؟وهل ستتحقق التنمية عبر وجود كل هذه الارقام المخيفة في الفقر ؟ ونقول كيف تتحقق التنمية في ظل الفقر؟ والفقر يسبب انواع خطيرة من المرض وانتشار الجريمة والعنف فعلى سبيل المثال يتراوح عدد الاطفال الذين يموتون تحت سن الخامسة بسبب الجوع ونقص التغذية حسب احصائيات الامم المتحدة بين عشرة ملايين و12 مليون طفل في العام الواحد [2]وهذه في حد ذاتها مشكلة تؤرق ضمائر المهتمين في التنمية والمهمومين بوضع الانسان فيها ولقد حاول المجتمع الدولي التوصل الى حل لهذه المشكلة – مشكلة الفقر والجوع ولكن دون جدوى- علينا ان نعرف معلومة جدا هامة ان سكان العالم سوفف يصل عددهم الى 8 بلايين نسمة عام 2022 والقضاء ولو جزئيا على مشكلة الجوع وبخاصة في دول العالم الثالث فان الامر يحتاج الى قيام ثورة زراعية كبيرة لنجدة العالم وتغطية متطلباته وهنا ينظر العالم نورمان بورلوج-

---

[1] -حسن ابراهيم احمد،العقل الايماني ،دار المدى ،دمشق،2000،ط1،ص310

[2] -هذه الارقام نسوقها كمثال لتقريب الحالة للقارئ والا فهذه الارقام متغيرة وقد عملنا في كتابنا هذا الابتعاد قدر الامكان عن الارقام الانية لتغيرها ساعة بساعة واعتمدنا بعضها لتقريب الحالة فقط ليس اكثر لان غرضنا ان يكون كتابنا هذا هو رؤية تنظيرية عملية مستديمة مع الوقت والا فلغة الارقام تجعل من الكتاب اني وليس مستقبلي.

الدنماركي الامريكي- في علوم الوراثة والحاصل على جائزة نوبل عام 1970 فهو يرى الخطر الذي يواجه المجتمع البشري اكبر من ان يواجهه زيادة المحصول من الاراضي المتاحة ،وانه لا بد من اتباع سياسة صارمة للتحكم بالنمو السكاني والحد من سرعته وبخاصة في العالم الثالث الفقير وتذهب بعض التقديرات الى انه حوالي بليوني نسمة من سكان العالم يعانون من سوء التغذية والنقص الغذائي ،وان حوالي 840 مليون شخص منهم يعانون سوء التغذية المزمن وان 70% من النساء في افريقيا جنوب الصحراء يعانين الانيمية الحادة الناجمة عن سوء التغذية [1] ومع الاعتراف باهمية هذه الجهود فالمتوقع انه في عام 2020 سوف يظل هناك حوالي 150مليون طفل تحت سن السادسة يعانون سوء التغذية وهو عدد يقل حوالي 20% عما كان عليه الحال عام 1993 بل المتوقع ان يرتفع عدد الاطفال المصابين بسوء التغذية في افريقيا بحوالي 45% عما كان عليه الوضع في سنة 1993م [2] وهنا السؤال المهم الذي يطرح نفسه كيف تتحقق التنمية مع وجود كل هذه المشاكل والمجاعات والفقر المستحصل في العالم اننا اليوم بامس الحاجة الى اقتصاديات اساسية توضع وفق خطط استراتيجية يكون لها الاثر الكبير في حسم موضوع التنمية العالمية وهناك اليوم دعوات كبيرة في هذا المجال فقد رفع شعار(الطعام من اجل السلام)وتحمس لها الكثيرون من رجال السياسة وكان من اهم الداعين الى هذه الدعوة السناتور (جورج ماكجفرن) الذي عينه عام 1998م الرئيس بيل كلينتون سفيرا لدى وكالات الامم المتحدةعن الغذاء والزراعة وقد عبر ماكجفرن عن خطورة الموقف الناجم عن انتشار الجوع المزمن في العالم وقد ظهر له في عام 2000 كتاب بعنوان ((الحرية الثالثة)) The Third Fredom وله عنوان فرعي هو (في القضاء على الجوع في زمننا الراهن)وحاول ان يضع مجموعه من الخطوات والاجراءات الكفيلة في نظره بالقضاء على ظاهرة الجوع وتحدث تنمية مهمة في هذا المجال، بحلول عام 2030 ومن هذه الخطوات خطة لتقديم وجبة غداء يومية لطلاب المدارس في المناطق الفقيرة في كل انحاء العالم الى اقامة ما يسميه(محميات غذائية) في مختلف الدول ،وخاصة دول العالم الثالث ولم تسلم هذه الاقتراحات من النقد اذ ذهب بعض الكتاب الى ان توفير الطعام لكل شعوب العالم ولكل الفئات الفقيرة المحرومة قد يساعد على تفاقم المشكلة السكانية اذ قد تغري الوفرة بالتغاضي عن سياسة التحكم في الانجاب التي تنادي بها كل المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني وبذلك تزداد الفجوة اتساعا بين الزيادة السكانية والقدرة الانتاجية على توفير الطعام ،ويحدث بالنتيجة عند زيادة الطعام تنمية سكانية،حيث تؤدي العوامل الاجتماعية اثرها الفاعل [3]في زيادة وتنمية حجم السكان بالاضافة الى الغذاء ووفرته بحيث يكون متوازيا من حيث الكم مع حجم الموارد الطبيعية التي يتمتع بها المجتمع ،فاذا كانت العوامل الاجتماعية المسؤولة عن زيادة حجم السكان غير مشجعة فان هذا لا بد ان يقلص من معدلات النمو السكاني وبالتالي لا ينمو السكان الا قليلا علمان ان العوامل الاجتماعية المؤثرة بالتنمية الكمية للسكان لاتتعلق بالافراد انفسهم كما يذهب لذلك الاستاذ مشحن زيد محمد التميمي بل تتعلق بالمعطيات الاجتماعية والحضارة المحيطة بهم كالعادات والتقاليد الاجتماعية والخدمات التي يمكن ان تقدمها الدولة لهم ،فضلا عن الموارد المالية التي تتمتع بها الاسرة والقيم الاجتماعية التي يحملها المجتمع[4]

---

[1] - التقارير السكانية التي تصدرها جامعة جون هوبكنز،عدد ديسمبر 1977.

[2] - احصائيات صادرة من الامم المتحدة.

[3] -احسان محمد الحسن، علم الاجتماع،دراسة نظامية،بغداد، مطبعة الجامعة،1976،ص256

[4] - مشحن زيد محمد التميمي ،دور العوامل الاجتماعية في التنمية الكمية للسكان في العراق،مجلة مدارك، السنة الاولى 2006،العدد3،ص187

بالتالي سنصل الى نتيجة مهمة ان زيادة السكان يسهم اسهامة كبيرة في قلة التنمية وذلك لزيادة الضغط على موارد الدولة مع عدم وجود التخطيط وعدم وجود فرص كثيرة لهم للعمل او للسكن او للنقل وبالتالي ستقل برامج التنمية تبعا لزيادة السكان في حين ان التنمية للسكان يجب ان تكون محددة ومقننة فيقول العالم هانسن في كتابه((الاقتصاد التطبيقي))في تعريف تنمية السكان التنمية الكمية للسكان هي :زيادة السكان زيادة مبرمجة ومخططة بحيث تتلائم مع زيادة الموارد والخبرات الطبيعية التي يمتلكها المجتمع [1] اما العالم بتيرتاونسند فيعرف التنمية الكمية للسكان كما ينقلها مشحن التميمي (بانها زيادة سكانية ناجمة عن زيادة معدلات الولادات على معدلات الوفيات ،وهذا ما يطلق عليه الزيادة الطبيعية للسكان التي لا علاقة لها بالهجرات الداخلية والخارجية للسكان) [2] اذن تنمية السكان يجب ان تكون ضمن ضوابط مهمة ومبرمجة تصحبها زيادة في الموارد بالنتيجة زيادة في الطعام حيث من غير الممكن ان نزيد من السكان ولدينا نقص في الموارد مما سيسبب مجاعات قاتلة في طريق الانسانية اذن يجب فهم حقيقة هي:

1- ان زيادة حجم السكان تسهم في تقليل الموارد حيث ستستهلك اكثر من اللازم ولن تكون هناك توسعة اجتماعية في البلد وبالتالي تقل التنمية .
2- ان زيادة السكان يجب ان يكون مصحوبا بزيادة الموارد وتقوية الاقتصاد لان بلا هذين الامرين ستكون هناك مجاعات كما قلنا ومشاكل اقتصادية تنموية كثيرة.
3- ان مسالة زيادة الطعام تسبب في التنمية للسكان مسالة صحيحة جدا لذلك يجب ان تضع الدول عملية تنمية سكانية مدروسة ومبرمجة وضمن خطط استراتيجية في هذا المجال وسنفصل هذا الموضوع اكثر في الفصل الرابع من هذا الكتاب .

ومن اسباب تفاقم الجوع والفقر في العالم هو الانفاق العسكري المقيت وفرص تنمية اقتصادية حقيقية فثمة علاقة عكسية بين وتائر ارتفاع الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية فثمة دراسة لاحد الخبراء الاوربيين نشرت في صحيفة ((هانديلسبلات)) الالمانية في 13/اكتوبر/2002م ،تشير الى ان زيادة الانفاق العسكري بنسبة 1% فقط من اجمالي الناتج المحلي لبلد ما ،يمكن ان تؤدي خلال 5 سنوات الى تراجع قدرات الاقتصاد الوطني بنسبة 0,7 % كما ان التنافس في تطوير اسلحة جديدة يساهم بشكل مذهل في استنزاف موارد المجتمع فعلى سبيل المثال فان التكلفة المرتبطة بانتاج غواصة نووية واحدة تساوي ميزانية التعليم السنوي لاكثر من 26 بلدا ناميا فيها 180 مليون طفل في سن الدراسة ،وفضلا عن ذلك فان الانفاق العسكري العالمي يفوق ستة اضعاف خدمة الديون الخارجية للبلدان النامية ومن شأن تخفيض هذا الانفاق ان يوفر على نطاق واسع الموارد اللازمة لاحراز تقدم سريع نحو حل المشكلات العالمية كالفقر والجوع والتخلف كما ان الانفاق العسكري المتصاعد الذي يكون احيانا وفي جزء اساسي منه من دون مبررات حقيقية يؤدي الى اقتطاع قسم كبير جدا من الموارد المتاحة خصوصا في البلدان النامية والتي يمكن ان تخصص للانفاق على القطاعات الاقتصادية المنتجة وعلى تطوير البنى التحتية المادية والاجتماعية بما يؤدي الى دفع عملية ((تنويع الاقتصاد)) قدما ،اي توسيع قاعدته وتنويع بنيته الانتاجية ،والخروج من دائرة الاقتصاد الاحادي الجانب،القائم اساسا على قطاع النفط والغاز وانتاج المواد الاولية ، في بعض البلدان او الصناعات الخفيفة في بلدان اخرى ، والى حد ما على الخدمات في حالات معينة كما انه يحرم المجتمع من جزء من الثروة الوطنية يمكن ان

---

[1] -Hanson,J.L.Applied Economics,London,Macdonald,1983,p39
[2] -Towensend,p.Population Grouth,London,Evans press,1969,p11

ينفق في مجالات تطوير النظام التعليمي وتحسين الرعاية الصحية للمواطنين ،كما ان تطوير الانتاج العسكري في البلدان التي تصنع الاسلحة يتم توجيه قسم كبير من افضل القدرات والكفاءات العلمية والانتاجية للعمل في القطاع الصناعي العسكري حارما قطاعات الانتاج المدني منها فتعمل افضل العقول البشرية في ابتكار واختراع وتطوير اسلحة التدمير والابادة ويترافق تطور الانتاج الصناعي العسكري مع هدر موارد ومواد اولية طائلة تتحول الى اسلحة لا يستفيد منها المجتمع لا بل تساهم في تدميره عند نشوب الحروب والنزاعات المسلحة والاخطر من ذلك كله هو تدمير راس المال البشري نتيجة الحروب والنزاعات والقضاء احيانا على هذا الراسمال الكامن في اجيال من البشر مما يشكل عائقا هائلا امام تقدم البشرية ،خلاصة القول ان عمليات التسلح تشكل اداة استنزاف كبرى لموارد المجتمعات لانها تتسبب في تحويل موارد هائلة الى اغراض غير منتجة والى تفاقم ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية كما حصل في العراق بسبب حروب نظام البعث فيه حروبا هوجاء ليس لها معنى مما ادى الى ازمة مديونية عالية بذمة العراق بقيت كعبئ ثقيل ارهق الاجيال الحالية وسيرهق القادمة وهنا تتجسد العاقبة المدمرة لتزايد الانفاق العسكري وسباق التسلح في حين تعاني غالبية البلدان (النامية بصورة خاصة) الازمات الاقتصادية والتطور غير المتوازن والنقص الهائل في الامكانات المادية الضرورية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية عموما.وعند الحديث عن اثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي كما يشير الى ذلك د.محمد دياب الاكاديمي اللبناني لا بد من الاشارة ايضا الى تاثيره على معدلات التضخم فمن المعروف ان لهذا النوع من الانفاق طبيعة تضخمية وانه يؤدي الى تغير في المستوى العام للاسعار والى ارتفاع معدلات التضخم واعادة توزيع الدخل الوطني وما يستتبعه ذلك من سوء تخصيص للموارد وتشوهات في الاقتصاد الوطني.

وهنا لا بد ان نعرف حقيقة مهمة وهي ان تقليل الفقر هو الهدف العام لسياسة التنمية وليس تقليل التفاوت في حد ذاته فينبغي الا نقبل بسياسات توزيع تضع عبء مستويات المعيشة الادنى والاطول مدى على عاتق الفقراء ولكن علينا ان نعرف كذلك ان التفاوت الكبير في اتجاهات بعينها لا يسفر الان عن قدر اعلى من الفقر فقط بل يمكن ان يعوق التنمية وبالتالي كلما زادت نسبة الفقراء تراجع معدل النمو الاجمالي وهكذا يدوم الفقر ذاتيا كما ان التفاوت العالي يؤدي الى عدم استقرار اجتماعي واقتصادي ويعوق الاصلاحات الرامية الى تشجيع الكفاءة التي تتطلب التعاون والثقة [1] ولا تبرر هذه المقولات على راي رافاليون الادعاء بان القدر الاعلى من التفاوت في الدخل سيعني بالضرورة نموا اقل وتظهر الاستثناءات عندما يكون القدر الاعلى من التفاوت ناجما عن الغاء نظام التحكم الذي يحافظ على التفاوت منخفضا بتحويل عوائد سوق العمل الى التعليم او عوائد اشكال الاستثمار الاخرى وفي ظروف معينة يمكن ان يكون التفاوت منخفضا بقدر غير مؤثر[2] بالنتيجة اذن سنعرف ان للتفاوت اثره السيئ في النمو وان الفقراء في البلاد ذات النسبة العالية من التفاوت تواجه اعاقة مضاعفة :ستحيل هذه البلاد الى مواجهة معدلات نمو ادنى وسيكون النمو المتحقق اقل تاثيرا في الفقر ولا يعني هذا ان هناك بلادا كثيرة يبلغ فيها هذا التفاوت حدا من الارتفاع يسمح بالنمو وتقليل الفقر والبيانات والتقديرات المتاحة في الادبيات تعني ان مستوى التفاوت المطلوب لزيادة تقليل التفاوت مستقبلا يبلغ الحد الاعلى الموجود للبيانات ،بل ان السرعة المراقبة

---

[1] - ستيفن بي جنكينز وجون مايكلرايت،ت:بدر الرفاعي،منظور جديد للفقر والتفاوت،ط1 الكويت،2009،ص63

[2] -المصدر السابق،ص64

لتقليل الفقر ستميل الى ان تكون ادنى في البلاد المرتفعة التفاوت حتى لو لم يزد التفاوت بالنتيجة سنحتاج لتقليل التفاوت وزيادة التنمية بصورة مضطردة ينبغي ايجاد جوانب من سياسة الاصلاح التي تكلمنا عنها فيما مضى وسياسة الاصلاح لها علاقة في التغيرات المؤسسية التي طرات على تغيرات البلاد ذات الاقتصاد العالي والتنمية المستمرة ومنها الصين او تحول الصين الاقتصادي على الرغم من ان التفاوت ازداد لديهم مع تقليل الفقر الى حد مقبول اجتماعيا .

ثانيا:/
التنمية والفقر في العالم العربي

تعد المنطقة العربية في معظمها بين ادنى مناطق العالم تنموية وذلك لعدة اسباب منها غياب المنافسة والتلاحم بين النخب السياسية من جهة ،ونخب الاعمال من جهة اخرى ، كذلك بسبب قلة توظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي العربي الذي تردى بعائده ،فعلى خلاف الوهم الشائع بغنى العرب ،فان حجم الناتج الاقتصادي في المنطقة العربية محدود، فمجمل الناتج الاقتصادي العربي، جميعا في نهاية القرن العشرين تبعا لتقرير حديث للامم المتحدة 2002 هو (604 مليار دولار) يتعدى بالكاد ناتج دولة اوربية واحدة مثل اسبانيا (559 مليار دولار) ولا يصل الى ناتج دولة اخرى مثل ايطاليا(1074 مليار دولار) [1] هذا الوضع المؤسف ترتبت عليه اعاقات تابعة ،اذ تعذر تخصيص موارد كافية لمنظومة اكتساب المعرفة وتوظيفها في النشاط المجتمعي ،وتقلصت فرص الفقراء في انتشال انفسهم من وهدة الفقر، مما ادى الى تقليص فرص التعليم لديهم فما بالنا باستحالة الصعود الى مجتمع المعرفة
هنالك عدة عوامل تتالف جميعها في تكوين الفقر في العالم العربي وعلى راس هذه العوامل /سوء التخطيط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حيث يعرف التخطيط بانه التوجيه الواعي والاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية والبشرية لتحقيق اهداف اجتماعية ،[2] فمن الاخطاء الجسيمة التي وقعت بها الخطط العربية هي ربط خططها مع تبعيات اقتصادية وخصوصا مع دول اكثر تقدما منها بسبب توفر المنتجات الصناعية والتقدم العلمي والتكنلوجي، الامر الذي اضحت فيه اغلب الدول العربية مقيدة لخطط التنمية مع الاقتصاديات المتقدمة ولا يمكن الاعتماد في وضع خطط تنموية فعالة بعيدة عن اقتصاد تلك الدول كما ان وجود الموارد الكبيرة والكثيرة داخل اراضي العالم العربي جعلت منه محطة كبيرة للاطماع وتكالب الدول عليه مما جعله محط انظار العالم اجمع وقيد موارد اقتصاده الطبيعية لانها اصبحت تحت تحكم الدول الطامعة مما ساهم اسهامة مباشرة في قضية تواجد الفقر في العالم العربي. وقد تناولنا مسالة التخطيط فيما سبق بشيء من التفصيل.يبقى الشيء المهم هو في ايجاد سياسة للتنمية لمواجهة التفاوت اذا قبلنا بان التفاوت الكبير في الدول النامية ومنها دول العالم العربي يعوق الحد من الفقر فما الذي يمكن ان يفعله واضعوا السياسة بالنسبة الى التفاوت؟ اولا ،يجب ان يكون هدفنا واضحا فاذا اتفقنا على ان تقليل الفقر هو الهدف العام لسياسة التنمية وليس تقليل التفاوت في حد ذاته فينبغي الا نقبل بسياسات توزيع تضع عبء مستويات المعيشة الادنى والاطول مدى على عاتق الفقراء ،والقبول بعدم وجود تبادل كلي بين الدخل الادنى والتفاوت لا يعني

---

[1] -هذه الارقام نقلا عن : سليمان ابراهيم العسكري، عالمنا العربي في مطلع الالفية الثالثة اعاقات مجتمع المعرفة، مقال منشور في مجلة العربي، الكويت، العدد 541 ، ديسمبر 2003 ،ص 14
[2] - محمد صالح العجيلي، ظاهرة الفقر في الوطن العربي، ط1،بغداد،2007، ص78.

غياب التبادلات على مستوى سياسات بعينها وخفض التفاوت باضافة مزيد من التشوهات على الاقتصاد سيكون له اثاره المبهمة في النمو والحد من الفقر ، لكن ينبغي الا نفترض مسبقا ان مثل هذا التبادل سيكون موجودا في كل سياسات التوزيع .

وينبع احتمال سياسات الكل رابح كما يقول- ستيفن بي .جنكينزوجون مايكلرايت-من حقيقة ان بعض العوامل التي تعوق النمو تعني ايضا ان يحصل الفقير على نسبة اقل من النمو المطلق[1].وتتطلب زيادة سرعة الحد من الفقر وسيلة لزيادة النمو ونمطا للنمو اكثر انحيازا للفقراء ،والنجاح في التقليل المسبق للتفاوتات التي تحد من الفرص الاقتصادية المتاحة امام الفقراء، حتى العمليات المحايدة لتوزيع النمو التي تعد بالكاد مستوى مرتفعا من النمو المتساوي في البلاد العالية التفاوت ،يمكن ان تترك كثيرا من الفقراء في الخلف ويكمن التحدي في الفهم الافضل للعوامل المحددة التي تعوق بعض الفقراء عن الاستفادة من فوائد الاقتصاد النامي ،واستخلاص الدروس المستفادة من انماط السياسات المطلوبة للحد السريع للفقر.ولا يزال اغلب فقراء العالم يعيشون في مناطق ريفية ويمكننا ان نتوقع ان يظل للتنمية الزراعية والريفية غير الزراعية الاولوية في وضع سياسات قطاعية لتقليل الفقر ،فالانتاجية الزراعية الاعلى تشجع النمو في قطاعات اخرى ، وهناك ما يدل على ان النمو الزراعي في البلاد النامية يبشر بنمو اقتصادي شامل ويمكن ان تقلل الانتاجية العالية للمزرعة من التفاوت الكلي في الاقتصاد النامي حيث يكون معظم منتجي الغذاء من الفقراء ويحظى فقراء المستهلكين بحصة كبيرة من الميزانية المخصصة للغذاءسيتطلب تحقيق المزرعة التي تعتمد على المطر والمعرضة للجفاف عوائد اعلى وسيتطلب مزيدا من الابحاث عن تقنيات المزرعة المناسبة وسياسة الاصلاح والاستثمارات العامة ،للمساعدة في ضمان تبني هذه التقنيات بصورة ناجحة .

ويعلق ستيفن بي جنكينز على ان التمركزات المكانية للفقر المفرط قائمة حتى في الاقتصادات النامية الاسرع نموا ،والمسألة المتواترة هي ضرب التوازن الصحيح بين الاستثمار في المناطق الفقيرة وتقليل اعباء الهجرة الى خارج هذه المناطق ،هل الاكثر منطقية هو توصيل الوظائف الى الناس ام توصيل الناس الى الوظائف ؟هل هناك علاقة تبادل بين تحقيق عدالة اقليمية اكبر عن طريق التركيز على سبيل المثال على المناطق ذات المعدلات العالية من الفقر لكن ذات الكثافة الاقل من الفقر والحد من الفقر بالاجمال ؟ان هناك ارضية خصبة للبحث في المستقبل .لكن هنا ايضا قد لا تكون علاقة التبادل بالحدة التي يعتقدها بعض المراقبين ،وقد تكون الانواع الصحيحة من الاستثمار في المناطق الفقيرة (كما في التعليم وادارة المخاطر) شرطا ضروريا لبدء الهجرة [2].

والاقرار بأن الفقير ،وليس الغني ،هو الذي يحرم عادة من فرص التقدم الذاتي بسبب اخفاقات السوق والحكومات،والتدخلات التي تجعل هذه المؤسسات تعمل بصورة افضل ،يمكن ان يساعد في دفع النمو لمصلحة الفقراء، ويمكن للسياسات الناجحة ان تركز اما على تصحيح السوق المعني والاخفاقات الحكومية واما على التدخل المباشر للتخلص من التفاوتات لتعزيز تراكم الاصول (المادية والبشرية) للفقراء، وهنا يمكننا ان نشير الى ان الاهمية المحتملة لتشكيلة من السياسات تشمل الاستثمارات العامة السليمة في البنية التحتية الريفية وسياسات افضل، لتقديم خدمات صحية وتعليمية جيدة للفقراء،وسياسات تسمح للناتج الاساسي وتبادل الموارد (الارض والعمل والائتمان) بالعمل بصورة افضل من منظور الفقراء ويتمثل

---

[1]- ستيفن بي .جنكينز وجون مايكلرايت،مصدر سابق،ص72

[2] -المصدر السابق،ص73

التحدي الذي تواجهه السياسة في الجمع بين سياسات تشجيع النمو وسياسات سليمة لضمان مشاركة الفقراء الكاملة في الفرص المتاحة والمساهمة من ثم في تحقيق هذا النمو ،فاذا ما اجاد بلد الربط الصحيح بين السياسات ،من الممكن ساعتها ان تتسارع وتيرة كل من النمو والحد من الفقر اما اذا اخطأ في هذا ،فسينهار الاثنان .

ويبقى لعوامل سياسة التنمية الفرصة الاكبر لجعل التنمية بارزة في المجتمعات والحد من الفقر ومسبباته ووضع نتائج كفيلة لرفعة ونهضة الحاضر .

ومن المسائل المسببة لحالات تفاقم الفقر هو مسالة الدين(بفتح الدال وتشديدها):

<u>ثالثا:/</u>

<u>الَّدين وأثره على التنمية :</u>

يمكن تفسير الدين الخارجي على انه وسيلة للتمويل وانه قيد على تمويل تكوين راس المال سواء بسواء ومع ذلك يظهر حجم الدين وديناميكيته ان القروض لا تساهم في تمويل عملية التنمية والى جانب ذلك فان الدين بحد ذاته يستمر في الازدياد من اجل ان يغطي دفعات الفوائد ورأس المال وبذلك فهو يعمل كآلية لتفاقم الفقر ولاستغلال مفرط للعمل وكعائق في وجه تنمية الاقتصاديات في دول المحيط في النظام الرأسمالي العالمي (دول المحيط: هي المناطق الجغرافية التي تقع خارج المناطق الرئيسية للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي العالمي) [1]إن التفاوت الحالي القائم ما بين مديونية البلد النامي والتاريخ السابق للمنظومة الدولية النقدية والمالية لا يوفر حلا ممكنا لازمة الديون بالاعتماد فقط على تعبئة الجهود ومصادر الثروة في هذه البلدان فمن الواجب ان يعاد تنظيم العلاقات الاقتصادية ،التجارية والنقدية والمالية بين دول المركز (دول الشمال) ودول المحيط (دول الجنوب) للنظام الرأسمالي العالمي على نحو عميق شريطة ان تقام على مبادئ جديدة ويجب ان تقوم هذه الأسس بفرض قيود صارمة على ديناميكية التراكم الرأسمالي المبنية على تحقيق الحد الأقصى من الأرباح وعلى النهب. كما يجب ان تشجع التضامن والتعاون ما بين الشركاء هذا واحد من الشروط الجوهرية لتشييد نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وإنصافا.

الدين الخارجي للدول النامية ليس مشكلة مالية فقط ،ففي معظم الحالات كان الدين قد تطور وفقا لظروف ومصالح الرأسماليين المسيطرين في دول الشمال بالتعاون اللصيق مع النخب في دول المحيط، وقد نجمت عن هذه التحالفات في اغلب الاحوال اوضاع معقدة من مثل الديون (المشينة)غير شرعية او غير قانونية وتحويل الديون الخارجية الى ديون عامة والتي غالبا ما ينظر اليها على انها شكل من اشكال الديون المشينة وديون بيئية على ما يفصلها باولو ناكاتاني ويضيف ناكاتاني على انه تم التعاقد على الديون المشينة من قبل النخب المحلية التي استعملتها ضد المصلحة العامة من اجل تمويل نفقات البذخ او الفساد او لقمع الطبقات العاملة –والتي غالبا ما انتهى بها الامر الى مذابح وتعذيب -ان تحويل الديون الخاصة الى ديون عامة كان عبارة عن طريقة تقوم بها الدولة بتدبير امر ازمة الديون لصالح البرجوازية المحلية ، وعندما قررت الولايات المتحدة ان ترفع سعر الفائدة البنكية على امل ان تحل ازمتها الذاتية قام عدد كبير من دول المحيط الراسمالية في اوائل الثمانينيات من القرن العشرين بتأميم جزء كبير من الديون الخارجية الخاصة بالبرجوازية المحلية وعندما قررت الولايات المتحدة ان ترفع سعر الفائدة البنكية على امل ان

---

[1]- باولو ناكاتاني وريمي هيريرا ،الجنوب سدد ديونه للشمال لكن الشمال ينكر مديونيته للجنوب،ت: انصاف سلطان الباير، مقال منشور في مجلة الثقافة العالمية،العدد 160،مايو-يونيو/2010 ، ص144

تحل ازمتها الذاتية قام عدد كبير من دول المحيط الرأسمالية في اوائل الثمانينيات من القرن العشرين بتأميم جزء كبير من الديون الخارجية الخاصة بالبرجوازية المحلية مما فرض مسؤولية تكاليف تلك العملية على كاهل عامة الشعب وفضلا عن ذلك استعملت الديون ايضا في تمويل انشطة ملوثة للبيئة من قبل الشركات عابرة القوميات والتي نتج عنها انحطاط بيئي حاد ومظاهر خارجية سلبية لدرجة عالية على المستويين الوطني والدولي. ان العديد من المنظمات غير الحكومية مثل اللجنة من اجل الغاء ديون العالم الثالث Committee for the cancellation of Third World Debt او يوبيل الجنوب Jubilee South ترى ان البلدان النامية ولديها ما يثبت ذلك كانت قد قامت بدفع ديونها الخارجية للدائنين من دول الشمال وان الدول الغنية هي التي تدين من ناحية فعلية بديون للدول الاكثر فقرا.

وفقا لهذه الحركات الاجتماعية فان الغاء الديون هو الوسيلة الوحيدة المتاحة من اجل فتح الطريق امام التنمية ومع ذلك فان الدول التي تقع في مركز النظام الرأسمالي العالمي ومؤسساتها النقدية والمالية متعددة الجوانب قبل كل شيء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس ليس لديها مصلحة في حل مشكلة الديون الخارجية نظرا لانها تمثل وسائل جديرة بالاعتماد لابقاء دول الجنوب في حالة تبعية ابدية وعليه فان شعوب هذه البلدان مدعوم من قبل الحركات الاجتماعية في دول الجنوب اضافة الى دول الشمال هي التي يجب ان تتولى امر هذه المهمة .

وهكذا فانه يجب دعم الحملة من اجل الغاء ديون الدول النامية وبشكل خاص المبادرات التي تم تنفيذها في الدول الدائنة .يجب ان تبدأ التعبئة من اجل الغاء الديون الخارجية او رفض الاعتراف بها من داخل الدولة المدينة ايضا ومن قبل حكوماتها على الرغم من انه لم تحقق سوى القليل من التقدم لغاية الان حتى من قبل الدول التقدمية .

ومن العوامل الاخرى المسببة لتفاقم المشاكل واعاقة التنمية في العالم العربي كدول نامية :

حيث نلمس اليوم ومن خلال التقارير والبيانات الصادرة من مجمل الدول العربية كدول مصنفة على انها نامية تشير هذه الارقام الى فشل او اخفاق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية باعتباره نتيجة مباشرة لعدم تحقيق مشروعات التنمية العربية في القطاعات الحكومية والاهلية الحد الادنى الذي كان منتظرا منها لقد بات العالم يدرك بدرجة اكبر ان الانسان وهو المقصود في النهاية بالتنمية وقد تعرض للمعاناة عمدا او سهوا وبسبب اخطاء في انتهاج افضل السبل ،الامر الذي اطلق جهودا عدة تهدف الى استعادته موقع الصدارة الجدير به، وكان هذا هو الدافع الى تبني البرنامج الانمائي للامم المتحدة مفهوم التنمية البشرية كما كان وراء اهتمام الجمعية العامة للامم المتحدة بمشاكل التنمية الاجتماعية فخصصت لها مؤتمرا عالميا في كوبنهاغن (1985) تناول قضايا الفقر والبطالة والتهميش فعاد الفقر بذلك ليشغل الاذهان مرة اخرى بعد ان لوحظ فشل مناهج التنمية المطبقة في القضاء عليه.

بل ان هذه المناهج كما يشير منير الحمش - قد نجم عنها زيادة في حدة تباين توزيع الدخل والثروة وبخاصة تلك المناهج التي اعتمدت وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي التي ادت في اطار دعاوى العولمة والالتحاق بالاقتصاد العالمي، الى المزيد من الاستقطاب والتهميش والفقر ،مما ادى الى ظهور الدعاوى الجديدة مثل المطالبة باكساب الاصلاح الاقتصادي وجها انسانيا

وضرورة تمحور التنمية حول الناس بدلا من تمحورهم حولها وجعل الاسواق صدوقة للناس.[1]
بالنتيجة تركز تقارير التنمية العربية باستقصاء منهجي للاشواط التي قطعتها عملية التغير السياسي في العالم العربي ويحث بالحاح على التعجيل والاسراع في مسيرة الاصلاح الديموقراطي ويطرح مقترحات محددة لاقامة مؤسسات اقليمية لحقوق الانسان ومجالس تشريعية قوية ومنتخبة انتخابا حقيقيا حرا وهيئات قضائية مستقلة كل الاستقلال.
والاصلاح القانوني والسياسي بعيد الاثر يرمي الى ترسيخ القواعد المؤسسة للحرية والحد من احتكار السلطة الذي يحظى به المتنفذون في اكثر بلدان المنطقة لاسيما في بلدان الخليج العربي سوريا وعلى الرغم من ان هذا المسعى يستلزم البدء بطائفة عريضة من الاجراءات التصحيحية فان واضعي التقرير يشددون على عدد من الاحتياجات الاصلاحية الفورية منها:/

1- الاحترام الكامل للحريات.
2- انهاء جميع انواع التهميش والتمييز ضد الجماعات الاجتماعية والاقليات.
3- ضمان استقلال القضاء ووقف المحاكمات العسكرية وجميع المحاكم الاستثنائية الاخرى .
4- الغاء حالات الطوارئ التي غدت من الملامح الدائمة للحكم في المنطقة .
5- كما انه يجب التحذير من ان استمرار القمع في البلدان العربية كما يجري اليوم في البحرين وسوريا قد يفضي الى تفاقم الصراعات المجتمعية . وفي غيبة البدائل السلمية الفعالة لمعالجة المظالم وتحقيق التداول السياسي يزين للبعض ان يعتنقوا الاحتجاج العنيف بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر الاضطراب الداخلي وقد يؤدي الى تداعيات فوضوية والى انتقال للسلطة في بلدان عربية على ان مثل هذا الانتقال قد ينطوي على عنف مسلح وخسائر بشرية لا يمكن القبول بها مهما صغر حجمها كما ان نقل السلطة عبر العنف لا يضمن ان انظمة الحكم اللاحقة ستكون اقرب الى عقول الناس وقلوبهم .
6- هنالك ثلاثة مسائل عالقة وما زال العرب يعانون من عدم تطبيقها بشكلها الصحيح وهي:/
أ- القصور في مجالات المعرفة.
ب- القصور في مجالات الحرية.
ت- القصور في تمكين النساء .

ونتيجة لذلك يجب ردم فجوة المعرفة المتسعة في العالم العربي بالاستثمار المكثف في التعليم والبحث ،وتوسيع افاق الاستقصاء الثقافي وتعزيز التفاعل مع الامم الاخرى ، وتحقيق الحريات الصحافية ، ولكي لا نظلم الجميع فبعد رياح التغيير التي طالت بلاد العالم العربي كمصر وليبيا وتونس فهنالك اصلاحات حقيقية وواعدة الا انها لا ترقى في مجملها لمستوى القضاء على مناخ كبت الحرية المستقرة وهي في عمومها اصلاحات سطحية خاصة من منظور ضمان الحرية والحكم الصالح كما يجري اليوم في العراق فلا وجود لحرية حقيقية .لذلك على العرب ان ينتبهوا الى ما يلي لتحقيق تغيير صالح وجذري وحقيقي:/

1- احترام القانون الدولي لحقوق الانسان مع وضع حد ل "المعايير المزدوجة" التي نراها اليوم انها مهيمنة على السياسات الغربية تجاه العالم العربي.

[1]- منير الحمش ،مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار،بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 353،تموز/2008 ،ص20

2- القبول بحق العرب في ان يضعوا الاطار لرؤيتهم للحرية والحكم الصالح.
3- الالتزام بنتائج المسارات الديموقراطية التي تعكس ارادة الشعب.
4- الاقرار بحقوق جميع القوى المجتمعية في التنظيم والتنافس طالما انها لا تلجأ للعنف او تخل بالمسيرة الديموقراطية .
5- المصادقة على العلاقة بين المصلحين ومسانديهم الدوليين بوصفها علاقة شراكة لا وصاية .

ولاننسى ان الاحتلال بكافة اشكاله يضر بالنضال من اجل الحرية والحكم الصالح حيث اتاح لانظمة الحكم العربية استمرار التذرع بالخطر الداهم الاتي من الخارج لتعطيل الاصلاح الديموقراطي وتاجيله كما حدث في سوريا وان ممارسات الاحتلال تحرج قوى الاصلاح العربية ذاتها حيث تولي اولوية لمقاومة الاحتلال على جدول الاعمال الوطني مضيقة من حيز العمل الاصلاحي الديموقراطي. كما ان الاحتلال يفسح المجال لظهور قوى متطرفة لا تتورع عن الجنوح للعنف تقوى بمقاومتها الاحتلال باساليبه ذاتها ولكنها تضيق في الوقت نفسه من فرصة الحرية في المجال العام في الوطن العربي وتضعف من مبادرات الاصلاح الوليدة . كما ان العرب يعانون اليوم من ازهاق مستمر لارواح المدنيين الابرياء وتنتهك الحق بالحياة ايضا جماعات متطرفة من خلال التصفيات الجسدية والتفجيرات وتسويغ العنف، كما ان المواجهات المسلحة التي تدور بين السلطات الامنية والجماعات المسلحة تؤدي الى وقوع ضحايا من المدنيين تفوق نسبتها بينهم نسبتها بين المتقاتلين.
ان اهم ما يميز الدول العربية والى الان هو التبعية والاستغلال لها ولمواردها فنحن نتكلم هنا عن مفهوم التنمية المستقلة التي تحتاجها الدول العربية عندما نرغب في تغيير ارادي مقصود يحرر البلاد من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها من صنوف الحرمان وبالمقابل هناك التنمية التابعة او المشوهة او المزدوجة وفي سياق اخر يمكن ان تكون التنمية متعثرة او زائفة ..
كما يمكن ان تكون خبيثة كما يشير حمش عندما تؤدي الى تعميق حالة التخلف والتنمية التي تجري في ظل التبعية او فقدان القرار الوطني المستقل يمكن ان تدعى تنمية معوجة لانها لا تشمل جميع القطاعات الاقتصادية كما لا تشمل النواحي الاجتماعية والثقافية وهي تنمية متوجهة في الاساس الى الخارج لخدمة مصالح الاستعمار ولذلك لا يعود عائدها كاملا على الاقتصاد الوطني.ومنذ حصول الدول العربية على استقلالها السياسي سعت الى اقتصاد متطور ومستقل وكانت التنمية مطلبا يشكل امتدادا للنضال الوطني بهدف تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي والحضاري ويصفي بنى التبعية والاستغلال الراسمالي العالمي ويقيم بنى الاستقلال الكامل والعدل الاجتماعي وتجديد شباب الهوية الحضارية وكأن طرح القضية على هذا النحو هو بداية لمفهوم التحرر الفكري واسترداد المجتمع لقدرته.
ويشير حمش اشارة مهمة حول واجهة الاعتماد على المعونات والمساعدات والقروض والاستثمارات الاجنبية ،حيث طرح شعار الاعتماد على الذات دون ان يعني ذلك الانعزال والانكفاء بل اقامة علاقات متكافئة وعادلة مع العالم الخارجي.
وفي مقابل انشطار الاقتصاد والمجتمع الى شطر حديث مرتبط عضويا بالشركات متعدية الجنسية وشطر تقليدي او متخلف برزت فكرة التوجه الداخلي للتنمية او ما يسمى تنمية متمحورة حول الذات.
وفي مواجهة اثراء الاقلية وتهميش الاكثرية ظهرت الدعوة الى الوفاء بالحاجات الاساسية للسكان وفي مواجهة نهب الموارد الطبيعية حتى الاستنفاد ظهرت الدعوة الى التنمية البيئية وفي مواجهة طغيان الحكام واهدار حقوق الانسان اكتسبت الدعوة الى

المشاركة الشعبية اهمية جديدة وفي مواجهة الانبهار بالتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة ظهرت الدعوة الى بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية.
ان التنمية المستقلة تعني الاعتماد على القدرات الخاصة ،قدرات الافراد ،وبهذا المدخل يعود الانسان ليحتل قلب ساحة الفكر والحركة انطلاقا من كونه صانع التنمية .والاعتماد الجماعي على النفس هو المكمل الطبيعي للاعتماد على النفس على مستوى البلاد.

كذلك فان عدم الاستقرار الامني في الدول العربية بشكل رئيسي وجيد ادى الى ضعف حالة التنمية بشكل او باخر وتكمن جذور المشكلة في الانظمة العربية في النقاط التالية:/

1- **الواقع العربي المزري .**
2- **تعاظم الفجوة بين الاغنياء والفقراء.**
3- **شكل انظمة الحكم وسيطرة الحكم الفردي او العائلي او العشائري وانعدام المشاركة الشعبية الحقيقية وهي انظمة توحي بالتقسيم والتفتيت الطائفي والمذهبي والعشائري اكثر مما توحي بفكرة الوحدة الوطنية والديمقراطية .**
4- **شيوع ظاهرة الفساد والحكم غير الصالح وانعدام روح العدالة .**
5- **تصاعد دور اصحاب المال والطبقة الجديدة الذين ترتبط مصالحهم بالخارج في مقابل انحسار الطبقة الوسطى واتساع دائرة الفقر**
6- **انتهاج سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة مع المزيد من الارتباط بالاسواق العالمية والعولمة .**

   ويمكن تلخيص المبادئ التي قامت عليها الليبرالية الجديدة في خمسة مبادئ ،وهي :

   أ- **عدم تدخل الدولة في الاقتصاد واقتصار دورها على توفير المناخ المناسب للاستثمار.**
   ب- **فرض حرية السوق.**
   ت- **الفردية هي القيمة الرئيسية للعاملين في النظام المالي دون رقابة الدولة .**
   ث- **حماية الاحتكارات وحرية المنافسة .**
   ج- **تسليع(جعله سلعة) كل الاشياء بما في ذلك الثقافة والفن والادب.**

   اما قيم الليبرالية الجديدة الثقافية فهي:الحرية ،وتحقيق الذات بحيث يصنع الفرد ذاته بذاته والكرامة الانسانية والنزعة الاستهلاكية كاسلوب حياة ، والديمقراطية كنظام سياسي ،وحرية الديانة ، والبحث عن الحقيقة بعقلانية[1]

7- **الفشل الذريع في ادارة شؤون البلاد وانخفاض الانتاجية والانتاج وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية .**
8- **تعاظم دور اجهزة الامن والقمع الداخلي في مقابل تراجع القوة الدفاعية العسكرية.**
9- **كما افرزت الديمقراطية الحديثة في بعض البلدان الناشئة فيها الديمقراطية بعد سيادة الاستبداد كالعراق مثلا ديمقراطية هجينة غير صالحة وسيئة تتحكم فيها ما يسمى بالمرجعيات الدينية ،القابعة في كهوف من الظلمة والنافرة لاي تنمية**

---
[1] - محمد بن عيسى الجابر، نعم..العرب ايضا قادرون، كتاب في جريدة، مع صحيفة الصباح، عدد الكتاب 59، بغداد، الاربعاء 16/تشرين الثاني/2011، ص 25

حقيقية ،فالاديان لا تنتج تنمية بل تنتج خلاف ودماء في نفس الوقت ،لذا فان الديمقراطية في العراق هي ديمقراطية شوهاء تتحكم فيها الطائفية السياسية ليس لها اس ولا اساس تقوم عليه ، وما رايناه من تمزق في النسيج الاجتماعي العراقي والعربي بشكل عام الا دليل اكيد على ما نحن سائرون تجاهه من تعاظم دور التخلف بالضد من التنمية الحقيقية التي نحن بامس الحاجة اليها ،ان رؤى التنمية تنطلق من تجليات حقيقية من اهمها ايجاد تنمية سياسية حقيقية للتمهيد لايجاد تنمية اقتصادية رائعة وثقافية منسابة ضمن تطلعات المجتمع.

رابعا:/ التنمية الثقافية وجدل النهضة المعرفية

ولا يخفف من اهمية هذه الظاهرة كون النهضة الثقافية ظلت نخبوية من حيث نوعية المشاركين فيها وحجمهم في المجتمع ما دامت مفاعيلها طاولت كل الفئات من خلال انتشار التعليم والتكييف مع انماط حياة لم تكن مالوفة وشيوع المفردات المشتقة حديثا وخصوصا عبر تقبل المجتمع الاطار الفكري للسياسات الجديدة والدور الذي ادته فيها النخب الثقافية والملفت هنا انه وبنتيجة اسبقية النهضة الثقافية على البناء الاقتصادي كانت النخبة الثقافية العربية اكثر حضورا في السياسة من النخب الاقتصادية وذلك بخلاف ما حصل في معظم الدول.
ولنا في مال احد الانشطة التي تجمع البعد الثقافي بالبعد الاقتصادي وهو الصحافة والاعلام خير مثال على مفاعيل هذا التفاوت فقد نشات الصحافة في عصر النهضة كصحافة كفاحية سجالية يغلب عليها الراي والهم الثقافي ولم تخضع في بدايتها للمنطق الصناعي الذي طبع عصر الصحافة في منشأها الاوربي في الاونة نفسها وهذا ما يفسر تاخر الاعلام العربي عن التحول اقتصاديا الى قطاع فاعل ومهيمن كما حصل في اقتصادات البلدان الصناعية .
ويشير مهدي الحافظ الى ان حقل الثقافة العربية المتسقة تمفصله حول حركية مثلث البعد :حركية المنتوج الثقافي ،حركية الافكار على تنوعها بل تعارضها وحركية الفاعلين فيه من مبدعين ومتعهدين للنشاط الثقافي اذا كانت هذه الحركية استفادت من تسهيلات الثورة في وسائل النقل والاتصالات فانها ايضا نتيجة ظاهرة سلبية في حد ذاتها كمنت في الغياب المتزامن لعاصمتي الثقافة العربية حتى السبعينات القاهرة وبيروت كل لظرفها القاهر الذي حصل في فترة كانت دول المغرب قد استكملت بناءها المؤسساتي وعوضت بسرعة عن تاخرها عن دول المشرق في بلوغ الاستقلال فيما بدات دول الجزيرة العربية تقطف ثمار الطفرة النفطية واذا كانت كل من بيروت والقاهرة قد استعادت مكانتيهما على الخريطة العربية بل استرجعتا شيئا من ارجحيتهما الا انهما لا تختزلان كما سبق الصناعات الثقافية بل اتضحتا كنقطتين بين نقاط عدة في جغرافيا الثقافة العربية .
اماعن التنمية في مجال التعليم في العالم العربي:/

1- تحقيق محو الامية وليس فقط معنى تعميم قابلية فهم الحروف على كامل المجتمعات العربية دون تميز بين الجنسين وانما ايضا في معنى تعميم قابلية القراءة الوظيفية التي لا تزال تعوق ولوج الملايين من المواطنين العرب باب المعرفة المقروءة علما بان الاحصاءات لا تعد هؤلاء بين الاميين .
2- توسع قاعدة التعليم الابتدائي والتكميلي بحيث يتأمن لكل فئات المجتمع في كل الاقطار العربية .

3- تنويع التاهيل الثانوي بما يضمن في ان واحد وصول اكبر عدد ممكن من افراد الفئات العمرية المعنية الى مستوى شهادة الدروس الثانوية وتجنب الازدحام في بعض قنوات التاهيل الضخمة .
4- تصحيح الاثار السلبية التي نجمت الى جانب اثار ايجابية عديدة عن توسع في التعليم الجامعي في الخمسينات والستينات في اتجاه تكييف التحصيل الجامعي مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبحثية لكل بلد والتخفيف من وطأة عقلية القطاع العام مع تمزيها عن مفهوم الخدمة العامة من خلال تامين استقلالية الجامعات وفتح قنوات اتصال بينها وبين عالمي الاعمال والبحث العلمي.

اما في مجال العلوم:-

1- استعادة المبادرة المعرفية واعادة توطين البحث العلمي مهما تكن هاتان المهمتان صعبتين في عالم اليوم وبالنسبة لجميع الشعوب حتى المتقدمة منها بازاء هيمنة الولايات المتحدة على البحث العلمي ويمر ذلك بارساء شبكة من المؤسسات المرتبطة مع مراكز البحث في الخارج بحيث لا يكون اجتذاب الطاقة العربية المهاجرة سببا لضمورها بعد عودتها.
2- تعزيز التداول العلمي باللغة العربية وليس بوهم احلالها مكان الانكليزية وانما وسيلة لتواصل المجموعات العلمية العربية في اقل درجة ممكنة من الاستلاب الثقافي .
3- التحفيز الضريبي حيث توجد ضرائب على الشركات من اجل تمويل مراكز بحث تتمتع بقدر من الاستقلالية حيال التمويل الحكومي او الخارجي وصولا الى استبطان مفهوم البحث والتطوير في النسيج الصناعي العربي.

اما في الاقتصاد:/

1- التأقلم مع التحولات الجارية في البنية الاقتصادية العالمية اي ما يسمى الاقتصاد الجديد وخصوصا لجهة تفعيل قطاع الخدمات المنطوي في هذه المرحلة التاريخية على بعد ثقافي واضح يتمظهر في استخدام الانترنت بل في ثقافة الانترنت.
2- الانخراط في مجال الاعلام المتعدد القنوات وقد بات مجالا وفيرا لفرص العمل.
3- تحديث الصناعات الثقافية التقليدية (النشر ،الانتاج السينمائي والتلفزيوني) بربطها بقطاع الاتصال المتجه الى النجاح وان يكن ثمن هذا الربط تهميش الحرفية التي كانت دعامة الابداع الثقافي ولاسيما انها اصلا مهددة بالتهميش من دون مقابل.
4- اقلمة التراث العربي المادي اي المعماري والاثري والبيئي مع متطلبات السياحة الثقافية العالمية واذا كان لبعض الدول العربية تجارب ناجحة في هذا المجال كمصر وتونس والمغرب وفي درجة اقل من سورية ، فانه يجب التنبه الى ان هذه الاقلمة لا تنحصر في الحفاظ الجامد على البيئة والاثار- وانما تفترض احياء قيم ثقافية حديثة ومنفتحة على الاخر وتقاليد من اجل توسيع الحركة السياحية كما يحصل في تونس والى حد ما المغرب والاستفادة منه لتحديث التعبير الثقافي العربي واكسابه طابعا كونيا.

وهنالك مجموعة من الاشكاليات الفكرية والمجتمعية والاقتصادية والمؤسساتية التي تقف عائقا بوجه التنمية في البلاد العربية :/

ففي الاشكاليات الفكرية نجد ان المدرستين الاصلاح الاسلامية والقومية او محصلتيهما لم تستطيعا ان تقدما شيئا لقضية الاصلاح الحقيقية للعالم العربي بل على العكس تماما فان كلا من المدرستين شهدتا انقلابات تضافرت مفاعيلها لتكرس منحى انحداريا يستشعره من يتابع النقاش الفكري الراهن وتعاني منه المجتمعات العربية برمتها.
ففي ما يتعلق بالمدرسة العروبية يبدو جليا ان المسار القومي فقد في غضون عقود بعدي استيعاب التعدد السياسي والتحديث المجتمعي ومع احتدام الصراع ضد الاستعمار غلبت اتجاهات فكرية سياسية كيانية ما لبثت ان نقضت ما كانت تحمله العروبة وما حملته هي من قيم تحررية واذا كان لا يمكن انكار الحيثيات التاريخية لانقلاب الفكر هذا ولا حتى قدرة هذه الاتجاهات على انجاز جزء من برامجها وهو المتعلق بتعبئة القوى في وجه الاستعمار ثم في وجه اسرائيل فان المحصلة كانت في تحول العروبة التحديثية الى جهاز انفصل عن حياة المجتمع الذي نشأ في كنفه وما فتئ يبعد عنه شيئا فشيئا وصولا احيانا الى معاداته . اما مدرسة الاصلاح الاسلامي فمن السهل رصد ابتعادها المطرد عن اولويات شيوخ المصلحين من خلال معاينة التبدل في معنى كلمة السلفية فبعدما كانت هذه الكلمة تعني عند الامام محمد عبدة الاقتداء بالسلف الصالح اجتهادا في سبيل اقلمة الاسلام مع العصر صارت اليوم تفيد معنى العودة الى ماض محنط ولا علاقة له اصلا بما كان يزخر به الماضي الحقيقي من انفتاح وثراء في الفكر الثقافي كما يمكن قياس هذا الابتعاد بمجرد مراجعة التحول عند كل جيل من المفكرين الاسلاميين المنضوين داخل السلسلة المنبثقة من جمال الدين الافغاني ومحمد عبدة والتي فقدت جيلا بعد جيل رهاناتها الاجتهادية اولا مع رشيد رضا وحسن البنا فيما بعد وسيد قطب وقد بلغت هذه الحركة ذروتها مع الرجحان الراهن لمرجعية اسلامية تقفز فوق شيوخ الاصلاح في عصر النهضة لتفترض صحة فكر ابن تيمية في كل الازمنة وتفترضه.

خامسا:/
الاشكاليات المجتمعية :
لعل اسطع دليل كما يعبر مهدي الحافظ على ثقافة الرقابة الاجتماعية المستقوية بايديلوجيات الاسلام السياسي هو ما شهدته السينما المصرية من تحول بمعزل عن ازمتها الاقتصادية المستديمة فالمحاولات المتكررة لاخضاع المادة السينمائية فضلا عنه الحريات الفردية للفاعلين في هذا القطاع الى منطق التحريم تكسب دلالة اعمق من كونها تجيء على نقيض تراث ثقافي تشكل في غضون سبعة عقود فقد تميزت السينما المصرية طوال تاريخها ببثها نماذج السينما الامريكية او في مجال اخر سينما الواقعية الجديدة الايطالية والسينما السوفياتية واذا كان تمصير هذه النماذج واضفاء طابع بلدي عليها قد ساهم في اعطائها صدى جماهيري فان محصلة المخيلة السينمائية المصرية كانت تفيد معاني التحديث والفردية ، فضلا عن اللذة حتى عندما كانت تنحاز الى القيم التقليدية فانها كانت تسعى الى اثبات قدرة هذه القيم على ايفاء المعاني نفسها.
اما في الاشكاليات المؤسسية :/ فان ما يزيد القدرة التعطيلية للمحافظة الاجتماعية من جهة والتناحر الفكري من جهة اخرى ، هو هشاشة الاطر المنظمة للنشاط الثقافي فبينما تتعمق ازمة المؤسسات الحكومية المولجة في ادارة القطاع الثقافي او سوى ذلك، اخر مثال على ذلك ازمة مؤسسة السينما في سوريا يبقى القطاع الخاص في حال وجوده محكوما بمنطق ما قبل الصناعي حيث لا مؤسسة مستديمة ولا حركات دمج واستيعاب بين الشركات العاملة في المجالات الثقافية بعكس ما يحصل في دول العالم المتقدم او في امريكا اللاتينية وليس من قبيل الصدف ان المؤسسات الثقافية العربية العابرة للحدود التي نجحت واستمرت كمؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز دراسات الوحدة العربية

هي في منزلة بين منزلتين فهي خاصة من حيث التمويل وان يكن خاضعا لمنطق الدعم والهبات وليس الى المردودية ولكنها تعمل وفق مفهوم الخدمة العامة.
على الجميع ان يؤكد مدى فا علية التنمية الثقافية في نسق العملية التنموية في العالم العربي وتاكيد التوجه نحو ثقافة عربية متسقة تتفاعل باستمرار وبالحركية نفسها في مختلف انحاء العالم العربي وذلك من اجل المحافظة على ما هو جامع للعرب وضمان امكان الاستمرار في السعي الى تنمية شاملة عابرة للحدود فضلا عن صون هوية عربية منسجمة مع التحديات التي تواجهها شانها شأن ثقافات اخرى .
كما يجب استيعاب فكرة اخرى في الفكر العربي تقوم على التاسيس لعلاقة انفتاح مع الثقافات الاخرى ونبذ نزعة انكار تعبيرات ثقافية مغايرة واقلوية في الفضاء العربي وهي ليست فكرة الاخر تسليما امام ايديولوجيا مستوردة كما قد يحلو للبعض وصفها وانما وسيلة تفعيل للديموقراطية العربية الباحثة عن نفسها ودرعا تحمي الهوية العربية من مفاعيل اقتحام الاخر للجغرافيا الذهنية العربية من دون ان يكون الذهن العربي قادرا على فقد مرجعياته.
واستعادة روح المغامرة والابتكار وهو الشرط الاصعب صياغة وتحقيقا ففي ازاء الصورة الشائخة والبالية احيانا التي تلازم المشهد الفكري العربي تحتاج الثقافة العربية الى استعادة نفس البدايات فلا تخشى التساؤل عن نفسها ولا المغامرة خارج اليقين فبذلك وحده تستطيع بث روح الشباب في جسدها واقحام الشباب في حركتها.
وفيما يخص بعض الرؤى حول التنمية المستدامة رأيت انه من الضروري استعارة ما ذهب اليه الدكتور العالم العراقي مهدي الحافظ حول الربط بين التكنولوجيا والتنمية المستدامة حيث يشكل مثلث التكنولوجيا ضرورة للتطور الاقتصادي والتكنولوجي للدول ولكي يكون الاخذ به فعالا يستتبع الاساس المؤسساتي لمثلث التكنولوجيا لعب دور تشغيلي من جانب العناصر الثلاثة في المثلث :الدولة ،قطاع مؤسسات الاعمال ومؤسسات توليد المعرفة وهنا تلعب الدولة دورا خاصا في دعم علوم ونظام التكنولوجيا في البلد وهي مصدر مهم للدعم المالي الذي تقدمه للبحوث العلمية . اما القطاع الخاص فان دافعه كسب الارباح وليس في الاعتبارات الامنية كما هو معروف ولذلك فان النشاطات الاقتصادية والصناعية التي يقوم بها تعتبر جوهرية بالنسبة لمثلث تكنولوجيا فعال كما بالنسبة للدولة ، اذ ان مؤسساتها هي صاحبة العمل بالنسبة الى نظام التعليم والمؤسسات البحثية .
وترتبط مؤسسات العلوم والتكنولوجيا بالدولة وبالقطاع الخاص في ان معا اذ تضغط الدولة على تلك المؤسسات بهدف الحصول على اداء افضل مقابل الدعم المالي الذي تعطيه كما يضغط عليها القطاع الخاص للهدف نفسه، واذا لبت الفرق الثلاث في مثلث التكنولوجيا حاجات ومتطلبات بعضها البعض يصبح مثلث التكنولوجيا الية فعالة لدعم قدرات التكنولوجيا في مجتمع ما.
سادسا:/
الدعائم المؤسساتيه لمثلث التكنولوجيا:/
ينبغي لكي تكون الدعائم المؤسساتية لمثلث التكنولوجيا فعالة ،من قبل عناصر المثلث جميعها :الدولة ومؤسسات الاعمال ومؤسسات توليد المعرفة ، وفيما يلي الحد الادنى من المستلزمات لكل منها :
أ- الدولة .
ب- الصناعة وقطاع الاعمال.
ت- مؤسسات العلوم والتكنولوجيا.

كما يجب التاكيد على دور القطاع الخاص في مثلث التكنولوجيا فهو بمقدار ما يستفيد من الحوافز الحكومية ومن نواتج المؤسسات التعليمية . افكار ومهارات . ومن الضروري ان تدرك البلدان العربية اهمية البنى التحتية للمعلومات والاتصالات بالنسبة لتطورها الاقتصادي والتكنولوجي .
اما ما يخص بعض النتائج والمعلومات حول المؤسسات المالية في العالم العربي:

1- **ليس هناك في كل قطاع الا عددا محدودا جدا من المؤسسات المالية اعتمد مدونات قانونية حول مدونات قواعد السلوك البيئي.**
2- **ليس هناك الا عددا قليلا من المنظمات طور سياسات بيئية مشتركة.**
3- **ليس هناك اطلاقا ادارة مختصة بالبيئة في بعض القطاعات المختلفة.**
4- **ليس هناك الا عددا قليلا من المنظمات يستعرض ويقوم الاداء البيئي في نشاطاته.**
5- **ليس هناك الا عددا قليلا من المنظمات وضع خططا لأغراض حماية البيئة .**
6- **ليس هناك قوانين بيئية من شأنها ان تنظم عمليات الخدمات المالية .**
7- **ليس هناك الا عددا قليلا من المنظمات قام بتطوير نشاطات داخلية صممها خصيصا لاهداف بيئية .**
8- **اكثرية المنظمات لا تعد ولا تقدم تقارير بيئية في شتى القطاعات باستثناء بعض الشركات .**
9- **هناك مشاركة ضعيفة من المؤسسات المالية لحماية البيئة والتنمية المستدامة.**
10- **ليس هناك الا عددا قليلا من المؤسسات المالية يسعى الى تشجيع المنظمات الاخرى للمشاركة في مشاريع التنمية المستدامة.**
11- **ليس هناك اي اتصال وتبادل معلومات فعلي بشأن المسائل البيئية داخل المؤسسات وفي القطاع الواحد.**
12- **اهم مصدر معلومات حول البيئة يتمثل في وسائل الاعلام .**
13- **يكاد لا يكون هناك اي مؤسسة تطلب من زبائنها القيام بممارسات بيئية سليمة .** [1]

لقد فرضت العولمة على معظم دول العالم اجراء تغييرات جذرية في سياساتها الاقتصادية ،وتمثلت في ظهور عصر المعرفة والمعلوماتية وتراجع عصر الصناعة والزراعة وهذا لا يعني اهمال هذين القطاعين في خطط النمو والتنمية وما على الدول العربية الا ان تغير استراتيجياتها الانمائية لتأخذ بعين الاعتبار هذه التطورات وخصوصا على صعيد البنية التحتية للمعلوماتية ومؤسسات العلوم والتكنولوجيا ومنها البحث والتطوير . ففي مجال البنية التحتية ينبغي تقليص الفرق الرقمي او الهوة بين الدول العربية والبلدان المتقدمة النمو ،زيادة الاستثمار في البنى التحتية المعلوماتية ،التي تشمل الهاتف العادي والخلوي وشبكات الانترنت.
توخيا لتشجيع كل القطاعات على استعمال تكنولوجيا المعلوماتية من اجل تحسين الاداء بما في ذلك قطاع موردي الانترنت الذي هو اساس وصل القطاعات ببعضها داخليا وخارجيا.
بناء شبكات المعرفة باللغة العربية لتسهيل نقل المعرفة بين الدول العربية ، ومع الدول المتقدمة النمو في كل المجالات بما فيها الزراعة والصناعة والتجارة .

[1] - مهدي الحافظ ، كتاب في جريدة ، مصدر سابق، ص 25

تطوير وسائل ارتباط بالمراكز الدولية لقطاع الاعمال والتجارة فضلا عن انشاء انظمة اتصال داخل البلد لتساعد في عملية توزيع ودورانت المعلومات الاساسية لخدمة حاجات الاسواق المحلية .
اما المسألة الاهم فتتمثل اليوم في بناء شبكة اقليمية تربط كل الدول العربية بما في ذلك بناء محور معلومات محلي واقليمي يخفف من الاعتماد على محاور اخرى في اوربا والولايات المتحدة وغيرها ويسهل نقل المعلومات والمعرفة فيما بين الدول العربية.
تطوير قطاع صناعة الكومبيوتر كجزء اساس في استراتيجية التنمية .
كما ينبغي لكل الدول العربية بناء مؤسسات علوم وتكنولوجيا متطورة لتكون المصدر الرئيسي للابتكار والتغيير التكنولوجي وتزودها بالطاقات البشرية ذات الخبرة العالية وباحدث المعدات.
ايلاء الاعتبار لتحديات العولمة ومؤثراتها وتداعياتها المختلفة وذلك برسم سياسات ملائمة وفعالة .
الاستفادة من شبكات الانترنت لنقل المعرفة وافضل الممارسات من الدول المتطورة واستعمال هذه الشبكات لوصلها ببعضها في القطاعين العام والخاص.
استعمال الانترنت لربط مؤسسات العلوم والتكنولوجيا ببعضها في كل الدول العربية .
اعتماد مثلث التكنولوجيا ،مع كل ما يتضمنه كقاعدة اساسية لسياسات العلوم والتكنولوجيا بما فيها البحث والتطوير في الدول العربية وتعزيز شراكات استراتيجية لمثلث التكنولوجيا بين مختلف البلدان ويركز مثلث التكنولوجيا على تنمية راسمال البشري وتطوير البنى التحتية والقدرة على توليد الثروة والمنافسة والتنمية المستدامة للبلدان العربية .
ويبرز هنا بشكل خاص الاهتمام بتطوير قطاعي الطاقة النفط والغاز والمياه من خلال الاستخدام الامثل للانظمة والاساليب والمبتكرات التكنولوجية الحديثة والنظيفة اي الكفيلة بحماية البيئة وتقليص حجم ودرجة التلوث الى حدود دنيا او اعاقة تولدها بالكامل وان الجمع بين هذه العناصر الاربعة في توليفة متماسكة في نظام انتاجي واداري ومعلوماتي منسجم الطاقة والمياه والتكنولوجيا وحماية البيئة من شأنه ان يفضي الى نتائج طيبة ويضمن الاستثمار الناجح وذي الكفاءة الفضلى والكلفة الاقل وهنا يتجلى الدور البارز والمنشود للتكنولوجيا في تطوير النسق المادي الطبيعي (الموارد الطبيعية –النفط والمياه) الذي يمثل ركنا اساسيا في النظرة الانمائية المستقبلية .
ان تحديد رؤية انمائية متقدمة للعالم العربي هو تحد فكري كبير امام جميع ال معنيين ببناء مستقبل امن ورغيد للشعوب العربية سواء اكانوا خبراء ومختصين و وناشطين في القضايا العامة او راسمي سياسة وصناع قرار ولعل الاهم في صياغة هذه الرؤية هو اعتماد منهج موضوعي صحيح لبلورة معالم هذه الرؤية واقتراح البرامج والسياسات العملية المطلوبة لتجسيدها على ارض الواقع.
ان الرؤية المنشودة هي تلك التي تدور في سياق واضح محدد سياق السعي لتحقيق تنمية بشرية مستدامة ويشكل بناء الانسان عمادها ومبتغاها اما اركانها تقوم على ايلاء اهتمام كبير لتطوير انساق التطور المادي بالافادة التامة من الثروات الطبيعية في البلاد العربية والهايروكاربونات (النفط والغاز) بوجه خاص فضلا عن معالجة شح المياه ووضع استراتيجية مدروسة واسسها لادارة الموارد المائية وكيفية استثمارها ويقترن تطوير الانساق المادية بتطوير النسق الثقافي –القيمي .بغية احداث نهضة ثقافية شاملة تستهدف وعي الانسان وتطوير نظام قيمه وانماط سلوكه على نحو يكفل جعله مواكبا لروح العصر ومتطلباته وانجازاته.

هذا هو الطريق المأمون لصنع نهضة تقدمية حقيقية ولايمكن تصورها من غير بناء دولة المؤسسات والحكم الصالح كشرط لابد منه لنجاح اي مشروع تحديثي وطموح[1] .

يجب ان يسعى الجميع في البلاد العربية لايجاد رؤية تنموية حضارية وضمن خطط استراتيجية اساسية ويجب ان يتطور النسق المادي بالتزامن مع الانساق الثقافية والقيمية والمجتمعية .

وضمن هذه الرؤى التي تناول قسم منها الدكتور مهدي الحافظ لنصنع نهضة تقدمية حضارية .

سابعا : عوامل اخرى لتفاقم الفقر :/

من العوامل الاخرى المتسببة في قضية تفاقم الفقر هي / العوامل البيئية والمتمثلة بالعوامل التالية/

1- **الخلل الايكولوجي : وهو انعدام التوازن بين مكونات النظام البيئي[2] والتوازن الايكولوجي هو ((استمرار او بقاء عناصر البيئة الطبيعية على حالتها دون تغير جوهري يذكر في خصائصها سواء الكمية او النوعية)) [3]**

ويتناول تقرير يحمل عنوان ((الكوكب الميت ،الكوكب الحي: التنوع البايولوجي واصلاح النظم الايكولوجية من اجل التنمية المستدامة))[4] عشية يوم البيئة العالمي وجاءت مادة التقرير نتاجا لتقييم الاف المشاريع الخاصة باصلاح النظم الايكولوجية في مختلف انحاء العالم ودراسات حالة تبرز نجاح اكثر من 30 مبادرة احدثت ولاتزال تحدث تحولات كبيرة ويبين التقرير على سبيل المثال دراسة عن اصلاح واستعادة مراعي الكلأ والاراضي الخصبة حول الانهار في جبال دراكسنبرج في جنوب افريقيا ،وان يقلل من فاقد الترسبات ويعمل على استعادة الكاربون.

كما ينبغي الاشارة الى نقطة اساسية مهمة تؤكد ان التقرير يساند موضوع استعادة النظام الايكولوجي مشروع المياه النظيفة الذي اطلقته سفيرة النوايا الحسنة لبرنامج البيئة ،السيدة جيزيل بوندشن ووالدها في العام 2008 في مدينتها /هورايزنتينا ويهدف المشروع الى استعادة عافية موارد المياه علاوة على تعزيز التنوع البايولوجي ،عن طريق اصلاح الغابات وضفاف الانهار والزراعات على طول احواض الانهار.

ويعرض التقرير انف الذكر عددا من التوصيات ،منها:

1- **حث وكالات التنمية فيما وراء البحار ووكلات التمويل الدولية والجهات الممولة ووكالات التمويل الدولية والجهات الممولة وصناديق التمويل الاخرى ،بما فيها المصارف الانمائية الاقليمية والوكالات الثنائية على ان تدرج اصلاح النظام**

---

[1] -د.مهدي الحافظ، نحو رؤية انمائية للعالم العربي ،كتاب في جريدة ، مصدر سابق، ص27

[2] -المصدر السابق نفسه ،ص51.

[3] -زين الدين عبد المقصود، البيئة والانسان دراسة في مشكلات الانسان مع بيئته، ط1،الكويت،دار البحوث العلمية ، 1990.ص69

[4] -ذكر التقرير احمد الشربيني في ،كوكب حي ...ام كوكب يحتضر؟ ، مجلة العربي ،العدد622،الكويت،سبتمبر،2010، ص149

الايكولوجي في برامج توفير التمويل لدعم التنمية وخلق فرص العمل والتخفيف من وطأة الفقر.

2- تخصيص نسبة 1 في المائة سنويا من الناتج المحلي الاجمالي للاستثمار في حفظ واصلاح الموارد البيئية والطبيعية وادارتها ،مع الربط الوثيق بالظروف المحلية .

3- ان تسترشد نظم الاصلاح الايكولوجي بالتجارب والخبرات المستفادة حتى الان.

4- اعطاء الاولوية في البداية الى مشاريع التنوع البايولوجي والنظام الايكولوجي في المناطق الساخنة.

5- ان تدرج في مشاريع البنية التحتية التي تؤثر في النظم الايكولوجية اموال لاستعادة واصلاح النظام الايكولوجي المتدهور في اماكن اخرى من البلد او في مجتمعات اخرى .

اما ابرز نقاط التقرير الانف الذكر فهي:

أ- يقدر ان التنوع البايولوجي والنظم الايكولوجية تقدم خدمات حيوية حاسمة الاهمية للجنس البشري.

ب- توفر الاراضي الرطبة التي تم تجفيف نصفها تقريبا على مدى القرن الماضي ،غالبا لاغراض الزراعة ،خدمات سنوية تقدر بمبلغ 7تريليونات دولار كل سنة.

ت- تعالج الاراضي الرطبة المزروعة بالغابات اكثر مما تعالجه معامل التكرير من مياه الصرف لكل وحدة من الطاقة .

ث- تقدر قيمة الاراضي الرطبة الساحلية في الولايات المتحدة الامريكية التي توفر حاليا خدمات الحماية من العواصف بما يعادل 23 بليون دولار سنويا.

ج- وفي الهند حيث غابات المنجروف تقوم بمهمة مانعة العواصف .

ح- وتقدر الخدمات التي تقدمها حبوب اللقاح من النحل وغيره من الحشرات والتي تتمثل في زيادة الانتاج الزراعي بما لايقل عن 153 بليون دولار سنويا.

خ- تفيد بعض التقديرات بان خسارة خدمات النظام الايكولوجي يمكن ان تؤدي الى خسارة بمقدار 25% من انتاج الغذاء في العالم حتى عام 2050 مما يضاعف من مخاطر الجوع.

د- تقدر الخدمات التي يتيحها مجمع غابات ماو في كينيا، مثل الطاقة الهيدرولوجية ومياه الشرب والرطوبة لصناعة الشاي وتدفقات النهر الى المناطق السياحية بما فيها ماساي مارا وبحيرة ناكورو،بنحو 320 مليون دولار سنويا.

ذ- ياتي 75% من امدادات المياه العذبة القابلة للاستعمال حاليا على مستوى العالم من الغابات ،وتعتمد كثير من البلدان مثل ريودي جانيرو وجهانسبرغ وطوكيو ومولبورن ونيويورك وجاكرتا على المناطق المحمية لتزويد السكان بمياه الشرب.

ر- وعلى مستوى العالم نجد ان ثلث اكبر 100 مدينة في العالم تاخذ جزءا كبيرا من مياه الشرب فيها من مناطق تحميها الغابات.

ز- اكثر من 80% من سكان العالم النامي يعتمدون على ادوية تقليدية تقوم على اساس الاعشاب في الرعاية الصحية الاولية.

س-ثلاثة ارباع اهم الادوية التي تصرف بالروشتات في العالم تحتوي على عناصر مستقاة من خلاصة النباتات.

ش- يؤدي تدهور البيئة ،بما في ذلك خسارة النظام الايكولوجي الى زيادة اثر الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف والسيول .

ص- تؤدي غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن جفاف اراضي في جنوب شرق اسيا الى اطلاق ما يعادل 1,3 الى 3,1 من مجموع انبعاثات ثاني اكسيد

الكاربون الحالي على مستوى العالم الناتجة عن احتراق الوقود الاحفوري، كما انها تهدد حياة الاورانغ اوتان المهددة بالانقراض.

وينبغي ان نعرف نتيجة ما مر من التقرير انه ينبغي استعادة النظم الايكولوجية المفقودة لانه باستعادتها يتم اطلاق رؤية حتمية لوضع الارض القادم والتنمية التي تحصل نتيجة ذلك حيث تشير الدراسات الاولية التي قام بتجميعها برنامج دراسات اقتصاديات النظم الايكولوجية والتنوع البايولوجي ان اصلاح اراضي المستنقعات وغابات الاشجار والاخشاب توفر عائدات تعتبر من اعلى عوائد الاستثمار والتنمية .وهذه الحالة لها الكثير من تطبيقاتها في العالم العربي عموما والعراق خصوصا فالكثير من عناصر بيئتنا الطبيعية في العراق تغيرت بسببب الحروب التي وقعت وسببت اختفاء بعض انواع الحيوانات في الاهوار مثلا او بعض انواع النباتات في العراق مما اسهمت اسهاما فظيعا في تغير المناخ في العراق وتاثيرات بيئية عديدة بسبب فقدان التوازن الايكولوجي في الاهوار العراقية مما احدث ازمات عديدة ،حيث عمدت السلطة انذاك الى عدة اجراءات افسدت من خلالها ما قدمته الطبيعة من ميزات لاهل الاهوار، من هذه الاجراءات هي تلويث البيئة بالسموم سواء بتسميم المياه او باستخدام الاسلحة الكيمياوية او تلغيم بعض المناطق او قتل المزروعات او الحيوانات ،غير ان اوسع تلك الاجراءات اثارا ولا شك هي عملية التجفيف لمياه الاهوار وفيما يلي عرض لخطة التجفيف التي اعتمدها النظام وبيان مخاطرها على التوازن الايكولوجي .

خطة التجفيف كانت على مراحل هي /

اولا: مرحلة تكثيف الانهار وتتضمن انشاء سدود ترابية على جانبي الانهار الرئيسية التي تغذي اهوار العمارة جنوب العراق فضلا عن سقيها للاراضي الواقعة على جنباتها عن طريق العشرات من الجداول الصغيرة وكانت سلطات النظام قبل هذا قد مهدت بقطع نسبة كبيرة من مياه تلك الانهار بنواظم خاصة عند المصدر .

ثانيا: مرحلة تهذيب ضفاف الانهار والتي تتلخص بانشاء سدتين ترابيتين تقطعان نهايات جميع الانهار والروافد المتجهة نحو اهوار العمارة لتوجه المياه المتجمعه نتيجة لذلك نحو نهر الفرات غرب القرنة .

ثالثا: مرحلة تحويل الفرات الى المصب العام من شرق الناصرية جنوب العراق الى مجرى المصب العام الذ ي يمر في منطقة جنوب هور الحمار وفي منطقة اخفض منه مما يجعله مبزلا يسحب مياه الهور المذكور .

رابعا: مرحلة تكثيف نهر الفرات بانشاء سدة بمحاذاة ضفته اليمنى الممتدة بين قضاء المديّنة شمال البصرة والناصرية مرورا بالجبايش وذلك لمنع مياه نهر الفرات من التسرب جنوبا نحو هور الحمار .

خامسا: مرحلة تقطيع اهوار العمارة والناصرية المتبقية بعد تلك العمليات وذلك بعدة سدود من أجل تجفيفها بسهولة .

وهنا القارئ قد يتسائل عن اثار التجفيف على التوازن الطبيعي الايكولوجي: والتي بدأت هذه الاثار بـــــــــــ:

أ- نظام الري: فنتيجة عملية التجفيف افتقرت مساحات من المزارع الى كميات مناسبة من المياه بينما تغرق مساحات أخرى بمياه حجبتها السدود الجديدة عن مجاريها المعتادة وان مشروع تجفيف الاهوار ادى الى اجتثاث الحياة من مناطق كانت تزهو بها وتحويلها الى اراضٍ جرداء حيث اصبحت الاخيرة تغطيها طبقة سميكة من الاملاح لا تصلح لزرع.ولقد اكد الكثير من الدارسين لهذه المسالة والمختصين فيها ان عملية الاصلاح للاراضي الزراعية غير محتملة النجاح اذ ان خطر نسبة الملوحة في الارض اصبحت عالية جدا مما اثر

سلبا على العمليات الزراعية والتي كان هدف النظام المعلن هو الارتقاء بها نحو الاحسن .

ب- التصحر ومخزون المياه الجوفية والنفط / وفي هذه النقطة بالذات يتبين لنا كيف ان انعدام التوازن الايكولوجي يؤثر تاثير مباشر في تفاقم الفقر في المجتمع وهنا فان التوسع في رقعة الاراضي الجافة فيمنع او يجعل من العسير الزراعة وتربية الحيوانات وبالتالي يمنع استقرار السكان كما يقلص من فرص تنمية الحركة السياحية في المنطقة .غير ان تقليص المياه المكشوفة ليس هو الخطر الوحيد فيما يبدو اذ ان عملية التجفيف يمكن ان تقلل من فرص تكوين المياه الجوفية ايضا وبقدر ما هنالك من امكانات امتداد تلك المياه الجوفية عبر او قريبا من الحدود الشرقية والجنوبية فانه سيكون هنالك تاثير واضح على مخزونها ومن الضروري توضيح المخاطر الاقليمية ايضا لعملية التجفيف حيث انها تتجاوز حدود العراق الى دول الجوار سواء بتاثير التصحر على المناخ الاقليمي او على المياه الجوفية بالاستنزاف او التلويث او الملوحة وفي الوقت نفسه فان خزين النفط في المناطق المعنية ،وباتجاه الحدود الدولية لايران والكويت والسعودية قد يتعرض بسبب التجويف الى حالة ضعف في كفاءة ابار النفط الموجودة على جانبي الحدود باعتبار ان المياه الجوفية تشكل ضغطا على النفط مما يدفعه الى الخروج بقوة وهذا ما يزيد من كفاءة الابار النفطية واما اذا تقلص حجم المياه الجوفية فان كفاءة الابار النفطية ستكون ضعيفة وقد يحتاج اصلاحها اموالا طائلة من اجل اعادة توازن الضغط السابق

ت- البيئة الاجتماعية : ادت عملية التجفيف وبالدرجة الاولى الى هجرة واسعة وشاملة للسكان الى المدن القريبة طلبا لمصادر الرزق والعيش كما ادى ذلك بالكثير من مربي الجاموس والابقار الى بيع حيواناتهم وذلك لشحة الاعلاف وانعدامها مع انحسار المياه وجفاف الاهوار وتدهورت حياة السكان بصورة كبيرة نتيجة للمعاناة التي عاشوها بسبب تدور بيئتهم التي كانوا يعيشون فيها .

ث- الثروة الحيوانية والزراعية والسياحية : / عندما جففت الاهوار تعرض نبات القصب والبردي والذي يعتمده اهل الاهوار في بناء بيوتهم وتغذية قطعان الماشية الى الموت السريع عندما تكون الحرارة عالية في شهري تموز واب حيث تصل الى 50م في بعض الاحيان عند ذلك يصبح الصيد وزراعة الرز والمحاصيل الاخرى امرا مستحيلا كما ان مناطق الاهوار ذات اهمية عالية للحيوانات وتنوع الاحياء المختلفة وهي مصادر طبيعية مهمة للعراق وللناس كما ان تهديد هذه المناطق يمثل تهديدا حاسما وشديدا للمشاهد الجذابة لمناطق المياه بامتداد التصحر اليها [1]

كذلك فان للتجفيف خطورة بالغة على الحالة المناخية على أساس ان المناطق المائية المائية ولاسيما الاهوار التي يبلغ سطحها الفيضاني (93 الف كم2) اي ما يعادل 21% من مساحة العراق تعمل على تلطيف المناخ في العراق وتزيد من امطاره ،كذلك فأن اعدادا كبيرة من الطيور هجرت مواطنها في الاهوار بسبب دمار الطبيعة ولجأت الى المناطق المحيطة بالاهوار.

ج- البيئة الدولية / يمكن ان نستخلص بعض الاثار التي تتجاوز حدود العراق لتمتد الى الاقاليم المجاورة بما يلي :

1- نضوب او شحة او تلوث وزيادة ملوحة المياه الجوفية الممتدة تحت الحدود المشتركة الشرقية والجنوبية.

---

[1] مرتضى فرج الحلو، اهوار العراق بين الواقع واعادة التاهيل،رسالة الرافدين(مجلة)، ايلول2004، العدد1،البصرة ، ص62.

2- انخفاض كفاءة ابار النفط الموجودة على جانبي الحدود
3- الغاء المحطات الشتوية للطيور المهاجرة بين اسيا واوربا وافريقيا.
4- الاثار المناخية المتمثلة في ارتفاع درجة الحرارة وخفض الرطوبة ومنسوب الامطار
5- التاثير على المساحات المائية الدولية والتي تكون الاهوار جزءا مهما منه
6- انقراض انواع من الحيوانات المهمة النادرة والتي يمكن اعتبارها ثروة عالمية .

الخلل الايكولوجي يقود الى:

2- تازم العلاقة بين الانسان وبيئته: الخلل الايكولوجي يقود الى تازم بيئي للبيئة المحيطة بالانسان نفسه ثم الى تازم بين الانسان وبيئته لان التنمية لا يمكن ان تتحقق في ظل بيئة غير جيدة ،غير نظيفة ،غير مناسبة لعيش الانسان والكائنات التي يعيش على وجودها، من هنا فان تنمية مجتمع قادر على احداث تنمية بيئية قابلة للاستمرار هو الذي سيمنح للمجتمع وحدته وتنوعه وطبيعته الانسانية التي ستمكنه من التفاعل الرشيد مع البيئة الطبيعية المختلفة والمتوحدة في الوقت ذاته .ولاشك ان من اهم عناصر التنمية البيئية المستمرة هي الحفاظ على توازن النظم البيئية الزراعية فالزراعة التي اسست الحضارة البشرية واتاحت للانسان تعلم المعرفة والحكمة طيلة نحو عشرة الاف سنة تعود اليوم من جديد لتفتح طريقا جديدا للمستقبل ، وتتعدد الفروع العلمية للدراسات البيئية لكن اهمها على الاطلاق هو عملية الرصد وتتم بالمراقبة المنظمة والمستمرة لكل ما يحدث في البيئة من تغيرات نتيجة لتفاعلات طبيعية وكذلك وبدرجة اهم نتيجة لمختلف نشاطات الانسانية وخاصة النشاطات الانتاجية وستمكن هذه المعلومات بدورها من تحديد التغيرات البيئية الحادثة والمتوقعه كما ستمكن من تطوير وسائل التنبؤ بمسار تطورها وبحالتها المستقبلية ، والتغيرات البيئية الحادثة نتيجة الخلل الايكولوجي الذي جعل من الانسان بوضع متازم مع بيئته حاول العلماء في العصر الحديث البحث عن كيفية معالجة هذه التغيرات السلبية في البيئة ومن ضمنها تاثيرها على المناخ الذي يعد جزء اساسي من البيئة المحيطة بالانسان فعلى سبيل المثال فان المشكلات البيئية للصين تتزايد فتلوث المياه وندرتها يفرضان قيودا على الاقتصاد، والمستويات المتصاعدة لتلوث الهواء تشكل خطورة على الملايين من الصينيين والكثير من اراضي البلاد تتحول بسرعة الى صحراء ،وقد أصبحت الصين رائدة على مستوى العالم في تلوث الهواء [1] والمياه وتاكل الارض ومساهما رئيسا في بعض من اكثر المشكلات البيئية العالمية ازعاجا ،مثل الاتجار غير المشروع في الخشب وتلوث مياه البحار وتغير المناخ وحيث تتزايد منغصات التلوث في الصين كمثال تتزايد ايضا المخاطر على اقتصادها وعلى الصحة العامة والاستقرار الاجتماعي وعلى سمعتها الدولية وهذا ما ذكرته مديرة الدراسات الاسيوية في مجلس العلاقات الخارجية الامريكي وسنناقش موضوع البيئة وعلاقته بالتنمية بشكل من التفصيل في فصل (التنمية المستدامة).
3- استنزاف الموارد/ يعني تقليل قيمة المورد او اختفائه عن اداء دوره العادي المحدد له في منظومة الحياة ويعد هذا الامر من اكثر المشاكل حدة تواجه

---

[1] Elizabeth C. Economy, The Great Leap Backward? , Foreign Affairs ,September\October,2007

البشرية والتي تمارسها ومن اكثر عوامل تكوين وشيوع الفقر وتختلف اسباب الاستنزاف تبعا لنوعية المورد وهنا يحددها الدكتور محمد العجيلي بانها اما موارد متجددة تتعرض للاستنزاف ا ذا ما استغلت بدرجة اكثر من قدرتها التجديدية او التعويضية اما الموارد غير المتجددة فهي تتعرض للاستنزاف اذا ما افرطنا في استغلالها بما يعجل بسرعة استنزاف الموارد[1] فيما يحدثه هذا الاستنزاف من خلل واضح في النظام الايكولوجي وما يصاحب هذا الخلل من مشكلات وعلى راس هذه المشكلات المشكلة التي سنعرض لها بشيء من التفصيل في المبحث التالي:

ثامنا :/

استنزاف الدول العربية ضمن عملية انتاج النفط :/

حيث تقوم الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة بالسيطرة شبه الكاملة على موارد انتاج هذه المادة وعلى التحكم باسعارها في السوق حيث بقى خبراء امن الطاقة مستيقظين طوال الليل ويتسائلون حول اذا ما قام نظام معاد بالاستيلاء على حقول النفط في الشرق الاوسط ،فاما ان يرفع الاسعار بصورة جنونية او يقطع امدادات النفط كليا وقبل الحادي عشر من سبتمبر كان الباحثون يطمئنون انفسهم بان ذلك اذا حدث في اي وقت فما على امريكا سوى ان ترسل قواتها لسحق مثيري المتاعب وضمان طريق امن للامدادات النفطية وهذا يعني القدرة الفائقة التي يستخدمها الغرب لاستنزاف النفط من منطقة الشرق الاوسط وضمان دوامه لهموعلى اي حال كانت النتيجة الرئيسية لحرب الخليج عندما قام التحالف الذي قاده جورج بوش بطرد صدام حسين خارج حقول النفط الكويتية وعندما بدا جورج دبليو بوش في الاعداد لحرب العراق فلم يكن الغرض الرئيسي هو خلع نظام الدكتاتورية المتمثل بصدام بقدر ما كان الغرض الرئيسي هو الحقيقة التي تقول ان العراق يمتلك ثاني اكبر مخزون نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية. اذن ادركت القوى الغربية ان معظم النفط الذي من الممكن استخلاصه بتكلفة زهيدة يقع تحت الرمال الصحراوية لعدد قليل من الدول في الخليج العربي واليوم تمتلك السعودية وجيرانها نحو ثلثي مخزون النفط في العالم وان هذه الدول لا تنتج النفط باقصى طاقتها ومع استمرار العالم في استنزاف النفط العالمي التكلفة من دول غير اعضاء في منظمة اوبك في اماكن مثل المياه الجوفية العميقة في خليج المكسيك والاصقاع المتجمدة في سيبيريا خلال السنوات المقبلة فمن المقرر ان تزداد حصة السوق لاعضاء الاوبك بصورة هائلة ومعها ستزداد قوة انظمة الحكم القائمة في الشرق الاوسط وعليه فان امكان حدوث توقف للامدادات النفطية بواسطة جماعة ارهابية مضادة للغرب مثل القاعدة لا يمكنه الا ان يزداد وهذا التهديد حاسم بصفة خاصة للولايات المتحدة التي هي اكبر دولة مستهلكة للنفط والضامن الفعلي لامدادات النفط لحلفائها . وبالتالي فالغرب بكل حكوماته يكاد يكون متفقا على ان الريع النفطي يجب ان يستمر وان يُستنزف من الدول المستخرجة له باي طريقة والا يسيطر نظام اصولي على موارد النفط لكي لا يمنعها عن الغرب وهنا يصرح اللورد براون رئيس ال((بريتش بتروليوم)) مقاوما هذه المخاوف: ((مهما كان النظام اصوليا ،فسيظل بحاجة الى اموال للعناية بشعبه)) .

وكثير من الاقتصاديين يوافقونه الراي بالاصرار على ان النفط يعتبر سلعة قيمتها في استهلاكها ولاقيمة لها اذا لم تصل الى السوق وعلى المدى الطويل فان هذا

---

[1] -محمد العجيلي ،مصدر سابق،ص55.

حقيقي من دون شك ولكن حتى حالات التوقف القصيرة يمكنها تدمير الاقتصاد العالمي وعلى سبيل المثال عندما اندلعت الثورة الايرانية في عهد الشاه انهارت صادرات النفط الايرانية لبعض الوقت مما سبب اشكالية كبيرة على المستوى العالمي ، ويبقى النفط هو الوقود المختار في القرن الواحد والعشرين كما صرح بذلك وزير النفط بالمملكة العربية السعودية علي النعيمي عندما قال: ((انني لست بصدد التنبوء او الاستغراق في الاحلام لكنني متاكد من شيء واحد ،وهو ان الهيدروكربونات ستبقى الوقود المختار خلال القرن الواحد والعشرين)) [1] .

وعلى الرغم من اهمية النفط كعامل مساعد كبير على التنمية الا انه لم يحقق التمويل المطلوب لعملية تنمية حقيقية فقد ادى ارتفاع العائدات النفطية الى نتائج سلبية هامة منها[2] :

1- **زيادة حدة الفروق الداخلية بين البلدان العربية وعمق انقسام العرب الى بلدان غنية واخرى فقيرة كما ادت النظرة الضيقة الى اعادة توزيع الموارد وتوطين الانشطة الاقتصادية في العالم العربي لا على اساس مدى الافضلية الاقتصادية بل على اساس مدى توافر مصادر التمويل وبمعنى اخر فان النمو الاقتصادي تسارع بدرجة اكبر في البلاد والمناطق التي تمتلك الموارد المالية الامر الذي زاد في حدة الفوارق.كما صاحب تدفق المال النفطي تغيرات اساسية في الانماط الاستهلاكية بدأت اولا بانتشار الاستهلاك الترفي في البلاد الاكبر ثروة ،ثم ما لبثت ان انتقلت تلك الانماط الى البلاد العربية الاخرى من خلال حركة العمالة والمثقفين العرب.**
2- **احتفظت البلدان النفطية ذات الفوائض المالية بما زاد على استخداماتها من امال في ارصدة مالية او في شكل استثمارات في الدول الرأسمالية المتقدمة واستخدمت عملية اعادة الاستثمار للفوائض العربية من خلال استخدامها بالنشاط الاستثماري في الغرب ،في احكام القبضة على الدول المصدرة للنفط ،وتطوير بدائل للطاقة تساعد الغرب في تدعيم مركزه في مواجهة هذه الدول ورغم ان قدرا مهما من المال النفطي وجد طريقه الى دول من العالم الثالث بما فيها الدول العربية غير النفطية الا ان ذلك بقي محدودا بالنسبة الى الاحتياجات التنموية واستمر المحرك الاساسي لتوجهات الفوائض العربية هو المصالح الراسمالية العالمية والربحية في الاجل القصير .**
3- **برز من خلال توافر المال النفطي وزيادة السيولة لدى النظام المصرفي الدولي ،اتجاه لدى البلدان العربية ذات الموارد المالية المحدودة الى تبني توجهات الانماء الاقتصادي التي تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي وتطلب هذا في العديد من الحالات اجراء تغييرات في السياسات الاقتصادية في اتجاه التخفيف من ادوات الضبط الاقتصادي والرقابة الاقتصادية بواسطة الدولة .**
4- **تولدت خلال المرحلة انماط توسعية مختلفة للعلاقات العربية ومورست مناهج متعددة ومتباينة لما يمكن ادراجه تحت عنوان التعاون الاقتصادي او التكامل الاقتصادي او العمل العربي المشترك، فظهر نوع مما يمكن تسميته "القطاع المشترك" باقامة عدد من الشركات المشتركة (مالية واقتصادية) وعقدت اتفاقيات تجارية بينية . لقد دخلت الدول العربية كذلك في نزاعات وصراعات**

---

[1] ـ الطاقة للجميع، فيجاي ف. فيتيسواران، ت: د. ايهاب عبد الرحيم، مراجعة: د.عاطف احمد، سلسلة عالم المعرفة،الكويت، 321، نوفمبر 2005 ، ص109.

[2]ـ منير الحمش ،مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار،بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 353،تموز/2008 ،ص23

رافقها نزيف داخلي نتيجة النزاعات الحدودية (التي زرعها الاستعمار قبل رحيله المادي) والتباين في الانظمة السياسية هذا فضلا عن الاستنزاف الخارجي المتمثل في صيغة وتشكل العلاقة مع المراكز الراسمالية الاساسية حيث نجم عن هذه العلاقة ارتفاع المديونية الخارجية والخلل في هيكل الصادرات والواردات وتصاعد نفوذ المؤسسات المالية الدولية والشركات متعدية الجنسية .

وفي ضوء هذه العلاقة غير المتكافئة ومع فشل العمل العربي المشترك ،زادت درجة اندماج البلدان العربية منفردة في الاسواق العالمية واستبدلت الاشكال القديمة للتبعية التي كانت تعتمد على السيطرة المباشرة على الموارد الاولية باشكال جديدة من التبعية وبرزت بصورة واضحة فيما ياتي:

1- تزايد الاعتماد على تصدير النفط الى الدول الصناعية المتقدمة ،وباقي الدول المستهلكة فازداد بذلك ارتباط اقتصادات الدول النفطية وغير النفطية ايضا بتطورات اوضاع السوق العالمية للنفط.

2- تزايد الاعتماد على الاستيراد من الخارج لمواجهة تزايد الطلب على وسائل ومعدات الانتاج ومستلزماته وعلى سلع الاستهلاك ،وبالتالي الخضوع للتاثير الكبير لفنون الاعلان والتسويق الحديثة ذات التاثير في الانماط الاستهلاكية ،واستخدام قسم هام من المال النفطي في استيراد انواع مختلفة من الاسلحة وتكدسها في البلاد النفطية .

3- سيطرة الدوائر الراسمالية العالمية على الفوائض المالية للبلدان النفطية واستخدام هذه الفوائض المالية للبلاد النفطية واستخدام هذه الفوائض في دورة راس المال العالمي ولخدمة اغراضه دون ان يكون لهذه البلاد راي او قرار في كيفية استخدام اموالها التي طالما تعرضت للمخاطر المختلفة ،وفي مقدمتها تبخيس قيمتها وفقا لتطورات اسعار صرف الدولار .

4- تزايد المديونية الخارجية للبلاد غير النفطية ،واعتمادها الكبير على الاسواق المالية العالمية وخضوعها لدى محاولة جدولة ديونها لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ،بشأن التحول التحول نحو اقتصاد السوق واجراء اصلاحات اقتصادية وفق الوصفة المعروفة.

5- تزايد التبعية التكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة سواء في مجال الانتاج ام التسويق وسواء لمواجهة احتياجات التحديث والتنمية ام احتياجات تزايد الطلب الاستهلاكي.

6- التبعية الثقافية في فحوى الثقافة والاعلام وتوجهات الحياة وبروز الازدواجية الثقافية .

7- التبعية الغذائية الناتجة من الفجوة الغذائية المتزايدة من جهة ومن التغير في انماط الاستهلاك من جهة ثانية .

8- ويضاف الى انماط التبعية المذكورة اليات اخرى للتبعية تتجلى في الخيارات السياسية وتحالفات البلدان العربية الخارجية واهمالها المتعمد للعمل العربي المشترك وعدم تنفيذ الاتفاقات والمعاهدات العربية وبخاصة معاهدة الدفاع المشترك واتفاقية السوق العربية المشتركة .

وسنعرض لاثر النفط في عملية التنمية بشيء من التفصيل في الفصول القادمة .

كما ان هناك عوامل اقتصادية مكملة للعوامل البيئية التي عرضنا لها في قضية اسباب الفقر في العالم العربي: ومنها اتصاف الاقتصاد العربي بالتبعية للدول الراسمالية الكبرى وعدم تحقيق الامن الغذائي الذي يصبو اليه المواطن العربي كما ان عدم وجود

توازن وتنسيق في الانشطة الاقتصادية يعني بصورة اخرى ان النظام الاقتصادي العربي يعاني من ضعف التخطيط وعدم توجيه رؤوس الاموال العربية نحو الاستثمار في مشاريع اقتصادية عربية رغم انها مخصصة للاستثمار[1] وفيما يخص النشاط الصناعي في العالم العربي فانه يعاني من ضعف الاداء بشكل عام ويعود ذلك الى عدم استغلال النفط في التصنيع اذ ان العوائد النفطية تشكل نسبة عالية من القيمة المضافة في الصناعات الاستخراجية الى جانب تخفيض الدول العربية لانتاجها من هذه المادة [2].

كما وتعتبر مسالة الدين المترتبة على الدول العربية عامل اساسي ومهم في قضية تثبيط العملية التنموية للدول العربية حيث شهد حجم الدين الخارجي المترتب على الدول العربية ارتفاعا[3]. مما يعني ان غالبية دول العرب تابعة اقتصاديا للدول المدينة وهنا ينبغي فتح موضوع مهم في هذا المجال وهو ان مشروعات التنمية العربية انتكست فلم تستطع ان تواكب العالم مما جعل الدول العربية ان تكون دول مستهلكة مدانة للدول العظمى وانتكست هذه المشاريع في في السبعينات من القرن الماضي لعدم قناعة الدول الصناعية بها ،وهنا انقل ما حصل من تعاون ثقافي بين الدول العربية والجانب الاوربي حيث تم عقد ندوة في هامبورغ بشأن العلاقة بين الحضارتين العربية والاوربية في عام 1983 واما قضية تحسين ظروف العمل ومعيشة العمال العرب المهاجرين في اوربا فظلت مثار جدل ونقاش فيتبين من هذا الكلام اهمية الحوار العربي مع الدول الاوربية من اجل تشييد تنمية عربية اصيلة لذا ابتدات اجتماعات الجانب العربي للحوار بتاريخ 1975/11/15 للتهيئة للاجتماع المشترك مع الجانب الاوربي وتم في تلك الاجتماعات بحث الدراسات واوراق العمل التي اعدتها بعض الدول العربية والمنظمات الاختصاصية التابعة للجامعة العربية ومن بينها اوراق العمل التي اعدتها دولة الامارات والتي دخلت كجزء في ورقة العمل العربية التي تم عرضها على الجانب الاوربي ،وقد استعرض المجتمعون في اللجان السبع المنبثقة عن الاجتماع العام الموضوعات والقرارات المشتركة . وفي ابو ظبي عقد اجتماع لجنة التعاون الاقتصادي والفني العربي- الاوربي المشتركة في المدة ما بين 22-27 تشرين الثاني 1975 وتقرر دراسة الاحتياجات والطاقات الانتاجية في الاسواق العربية والاوربية والعالمية وتحديد المجالات الرئيسة للتكامل وتحديد المشاريع الرئيسة الجديرة بالتنفيذ في اطار التعاون العربي –الاوربي بالسرعة المستطاعة وارتات اللجنة ضرورة تشكيل مجموعات متخصصة لدراسة مواضيع محددة مثل صناعة تكرير وتصفية البترول والصناعات البتروكيمياوية وتصنيع الاسمدة الازوتية والفوسفاتية المركبة وصناعة الحديد والصلب [4] يتضح من هذا الكلام اهمية الحوار في ادارة مشاريع التنمية وفي ابراز حاجاتنا الى الغيير لغرض الاسراع في التنفيذ وفي العالم العربي نستطيع ان نقول اننا نفتقد للحوار في قضايا التنمية ،كما ان اهمال دور الانسان العربي في عملية التنمية يرادف اهمال الابعاد الشمولية لعملية التنمية وتلك الحقيقة لم تغب عن اذهان البعض عندما اكدوا ضرورة الخروج من قيود المفهوم الاقتصادي الضيق للتنمية فيقول فاليري جيسكار ديستانج ((ان النماء الاقتصادي كهدف وحيد ليس فكرة مقبولة البتة ،وعلينا من الان فصاعدا ان نجمع معه المكونتين الاجتماعية والسياسية))[5] اما بيير اوري فيقول: ان الدواعي الانسانية هي هنا حاسمة اكثر من الضواغط الاقتصادية والتكنولوجية المنازع فيها [6]عندها فان تهميش الانسان مع الاهتمام بالنماء الاقتصادي الوحيد البعد يجعل اهداف التنمية –كما

---

[1] التقرير السنوي للتنمية الزراعية، لعام 1996 ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، كانون الثاني/ديسمبر، ص8

[2] -محمد العجيلي ،مصدر سابق،ص61

[3] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2003 ،ص346

[4] - نجم الدين عبد الله حمودي، اوراق دبلوماسي ، صحيفة الزمان، العدد 2854، 24،تشرين الثاني 2007،ص14

[5] -عن عامر حسن فياض ،مصدر سابق،ص10

[6] المصدر نفسه،ص10

ترى انديرا غاندي متمثلة ب(تزايد الرغبات وليس في تزايد السعادة)[1] بالتالي فان التخلف والفقر اتخذا اشكال اخرى تتعلق بالانسان وحاجاته ليست فقط الاقتصادية مثل التنمية التي لا تشمل فقط الجانب الاقتصادي فنرى ان دول الاتحاد الاوربي بدات تتخذ اظهار جوانب اخرى من صورة الانسان لديهم فالفقر ليس هو العوز المالي فقط بل هناك تاكيد متزايد على تعددية ابعاد الفقر والعزل الاجتماعي وعلى الحاجة الى ادخال المؤشرات المتصلة بابعاد اخرى غير الدخل وهكذا فان مجموعة المؤشرات التي استخدمها الاتحاد الاوربي لمراقبة الدمج الاجتماعي في مجلس (لايكن) العام 2001 لا تتضمن قياسات لفقر الدخل والتفاوت في الدخل فقط بل تشمل كذلك الحرمان من التعليم في مجال الصحة والبطالة والعجز عن العمل وكل هذه المؤشرات تجعل من التنمية تصاب بالاحباط وينتقل المجتمع من حالة التنمية الى حالة التخلف والعوز.وتتبنى كثير من الدول الاعضاء بالاتحاد الاوربي وغيرها من البلاد المتقدمة مثل هذا النهج المتعدد الابعاد. كما ان هناك دور اساسي لتعددية الابعاد في قياس التقدم في التخفيف من حدة الفقر في البلاد النامية ،كما تحدده اهداف تنمية الالفية التي تهيمن الان على جدول اعمال التنمية.بالنتيجة فان السقوط في ركب التخلف الذي يعني التاخر الزمني اي التخلف عن الحضارة ويرى فيه اسماعيل صبري عبد الله: هو ليس نقيض التنمية فحسب ،بل هو نوع خبيث من التنمية يؤكد خضوع مجتمعات العالم الثالث بدرجات متفاوتة للتبعية والاستغلال [2] واذا اردنا ان نتكلم عن واقع التخلف في المنطقة العربية ومظاهره واشكاله ويمكن تلمس هذا الشيء من خلال الواقع المجتمعي للتعليم للفرد العربي حيث تدل الاحصاءات ان نسبة الامية في العالم العربي عام 1980 تقارب 57% [3] وهذا نسوقه على سبيل المثال والا فان مثل هذه النسب متغيرة بتغير الازمان ، وهنا فان هذه الارقام لا تعكس الواقع التخلفي لسكان العالم العربي فحسب بل تعكس نوعية التعلم السيء ومدى تاثيره في تغيير الذهنية.

تاسعا:/

التربية والتنمية

ان الدور الذي يمكن للتربية ان تقوم به في تحقيق التنمية يمكن تلخيصه بالنقاط التالية :

1. **ايجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد ادنى من التعليم لكل مواطن ،يمكنه من العيش في مجتمع يعتمد على القراءة والكتابة ووسائل الاتصال على مختلف انواعها .**
2. **المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع ومن ذلك تعزيز قيمة العمل والانتاج ودعم الاستقلالية في التفكير الموضوعية في التصرف ،ونبذ الاتكالية والنزعة الاستهلاكية واطلاق الطاقة الابداعية للفرد بتنمية قدرته على الملاحظة والتجريب ،والتحليل والتطبيق وتأكيد دور الفرد في المساهمة في بناء مجتمعه وضرورة تمتعه بممارسة هذا الدور والمشاركة الفكرية والاجتماعية والسياسية ضمن اطار حق تمتع الاخرين بهذا الدور، ولا يفوتنا بهذا الصدد الاشارة الى الى ان دور التعليم النظامي في تعديل نظام القيم والاتجاهات دور محدود كما تدل عليه الشواهد والبحوث التي تعطي للعوامل البيئية والاجتماعية ومنها الاعلام دورا اكبر في هذا الصدد**

---

[1] المصدر نفسه،ص10

[2] -اسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهل ،مجلة المستقبل العربي، بيروت،العدد90، 1986

[3] -وميض عمر نظمي، قضية التخلف والتقدم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص15

وعليه فان هذه المسؤولية تبقى مسؤولية مشتركة لجميع المؤسسات التربوية المباشرة وغير المباشرة في المجتمع.

3- تأهيل القوى البشرية واعدادها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى المستويات وذلك ب:

أ- التزويد بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل المستهدف.

ب- التهيئة للتعايش مع العصر التقني وتطوير وسائله وطنيا ،ويتطلب هذا التركيز على العلوم الطبيعية النظرية والتطبيقية ،وتمكين التعليم منها في اطار انساني شمولي يدرك قيمة العلوم والمعارف الاخرى .

ت- التوازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة ويتطلب ذلك التركيز على القاعدة العريضة في التأهيل اولا وتفريعه حسب الاحتياجات .[1]

ان التربية هي العامل الفاعل (المتغير المستقل) في علاقتها مع التنمية او هكذا يجب ان تكون في البلاد النامية ، فالتربية اذا احسن استخدامها وتوجيهها تساهم في فعالية بتحقيق التنمية واستمراريتها فان تطوير التربية وتمكينها من اداء دورها المأمول يتحقق بيسر بقدر ما يتوفر للمجتمع من تحقيق متوازن للتنمية في جوانبها المختلفة ، فالوعي السياسي والتنظيم السياسي المعتمد على الديمقراطية يسهم في توجيه التربية ومراقبة تطورها والنمو الاقتصادي فوق توفيره للاموال اللازمة للعمل التربوي يفرض ايضا متطلباته بتوجيه التربية وتحديد نوعية مخرجاتها والتطور الاجتماعي في العلاقات ونظام القيم يمكن التربية من ان تحارب على جبهات واضحة في التوجيه والتنشئة المرغوبة بدلا من التنازع بين ما يعلم وما يمارس في المجتمع ووضوح التوجه الثقافي وايجابية الاعلام تعزز دور التربية ولكن في تحقيق اهدافها التنموية هذه امثلة فقط للعلاقة التي لا تخفى على ذوي الاختصاص .

وهنا ففي هذا المجال يتطرق الدكتور عبد العزيز عبد الله الجلال معتبرا ان بلدان العالم الثالث عاشت فترة من الزمن تنظر للتعليم على انه المنقذ والامل الوحيد لاحداث التنمية وتسريعها وقد كان هناك فعلا ارتباط وثيق بين التعليم والنمو الاقتصادي ولكن هذه العلاقة ليست سببية لان النمو الاقتصادي يزيد من فرص التعليم ايضا ،وتحت سيطرة تلك النظرة الخاطئة كانت الجهود الكبيرة والاموال النادرة تصرف على التعليم على حساب مشاريع اخرى ويعتبر الجلال انه قد مضى زمن طويل لاكتشاف ان التعليم قد يكون ذا اثر سلبي على طموحات المجتمع وبخاصة اذا كان غير مرتبط بواقع المجتمع واحتياجاته.[2] وكانت نتائج التعليم في نمو العالم الثالث هامشية بل وسلبية في بعض الاحيان كما ابرزها احد الباحثين في هذا الموضوع بقوله:/

ففي قطاع الزراعة حيث يتركز الانتاج القومي لهذه المجتمعات ،وحيث يعيش غالبية السكان لا يكاد التعليم يؤثر في عمليات الانتاج ،فالعمل الزراعي لا يزال بصفة عامة تقليديا،يقوم به اميون بينما تحول التعليم الى قوة طاردة من الزراعة ومن الريف وفي الصناعة حيث يزيد استهلاك التعليم والمتعلمين وحيث تركزت محاولات التنمية والتحديث ،لا تزال انتاجية العمل اقل منها في البلاد المتقدمة مما يطرح تساؤلا عن العنصر البشري ومستوى تعليمه وتدريبه ، وفي قطاع الخدمات حيث تتركز نسبة

---

[1] - عبد العزيز عبد الله الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية ، سلسلة عالم المعرفة الكويتية ، 91، يوليو 1985، ص15 .

[2] - المصدر السابق ،ص 17

كبيرة من المتعلمين وحيث يوجد عجز وتدهور واضحان يثور من جديد هذا التساؤل عن مدى كفاءة التعليم ودوره في التنمية [1]

ان الادوار والاولويات للعمل المطلوبة في النظام التربوي لتعزيز عملية التنمية يمكن تلخيصها بالتالي:

1- **خلق انسان واعي وقادر على اعطاء النقد وتقبله ومواجهة المشكلات.**
2- **غرس حب العمل والاعتماد على النفس وتشجيع المبادرة والابداع والقيم الانتاجية والمواقف الايجابية نحو الصناعة والمهن الفنية مع اخذ التوازن في الاعتبار.**
3- **توفير المهارات والمعارف التي تتطلبها التنمية وبخاصة القدرات الادارية.**
4- **تطوير التعليم الفني المتخصص ودمجه مع مسارات التعليم بدون فقدان التركيز وجودة النوع.**
5- **اختصار المنهج والتركيز على اللغتين العربية والانكليزية ومواد التخصص العلمية والانتاجية .**
6- **التوازن في التوجيه للتعليم وضبط سياسات التخرج والقبول لكل مرحلة حسب الحاجة بسلطة القرار الاداري والسياسي.**
7- **تكوين الاتجاه نحو المواطنة والانتماء للارض والتراث التنويري والحث على العالمية ضمن استفادات التنوير .**
8- **تكوين ملكة التفكير والتأمل بدلا من الحفظ والاستدعاء الالي للمعلومات .**
9- **اعادة تاهيل المعلمين وتحسين اختيار واعداد المرشحين منهم مستقبلا.**
10- **ديمقراطية الادارة واتساع مفهومها من التسيير والتسلط الى التسيير والتطوير .**
11- **قيادة المجتمع في المسائل الخلافية مثل التقاليد والعادات وضرب البالي منها والذي يبعد الانسان عن مناهج التنوير .**
12- **دفع الطالب وتوجيهه للتعلم الذاتي مع منهح حريات كافية للبحث وتبادل الفكر لخلق الانسان الواعي والمدرك والديمقراطي.**
13- **دعم ثقة الطالب بنفسه وتمكينه من الموضوعية ومعرفة قضايا عصره، ومشكلات مجتمعه.**
14- **تشجيع التسامح مع الافكار المخالفة وتعزيز القدرة على التكيف.**
15- **تعميم التعليم ومحو الامية والتركيز على الاناث وعلى القاطنين خارج المدن.**
16- **تقريب المناهج وايجاد اجزاء مشتركة بينها في المواد الاجتماعية والانسانية وقد تكلمنا في القادم من كتابنا عن وضعية المناهج والمشكلات التي تعتريها وسبل حل تلك المشكلات.**
17- **اعتماد مبدأ التكامل في مؤسسات التعليم وبخاصة المكلف منها مثل التعليم العالي والفني.**
18- **تطوير اساليب التقويم وجعلها ملائمة لاهداف التربية بانواعها ومستوياتها المختلفة.**

---

[1] - محمد نبيل نوفل ،التعليم والتنمية الاقتصادية ،مكتبة الانجلو المصرية ، 1979-ص244

19- التركيز على اعداد القيادات في كل المجالات لصغر القاعدة السكانية في بعض الدول.
20- توجيه الخريجات للتدريس في الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية لحل مشكلة العمالة .
21- تفريع التعليم الثانوي وادخال التعليم الفني من خلاله.
22- التركيز على تطوير المرحلة الابتدائية لضمان تيسير التحسين والتطوير للمراحل اللاحقة.
23- التركيز على البحوث التربوية العملية وتحويل نتائجها للمناهج وطرائق التدريس مباشرة .
24- تشجيع الاساتذة للتخصص في التعليم الابتدائي وتاهيلهم على مستوى الجامعة ودفعهم للاستمرار في مهنتهم عن طريق احترامهم واعطائهم حقهم مساواة بغيرهم.
25- تقدير العمل اليدوي واحترامه والتعويد على ممارسته في المدارس.
26- كسر الخوف من التكنولوجيا والالة لدى المواطن.
27- الرفع من سوية التعليم العالي وتفريعه وضبط التوجيه لفروعه المختلفة حسب الحاجة.

وهنالك ادوار واولويات للعمل مطلوبة خارج النظام التربوي لتعزيز عملية التنمية ومنها :

1- تغيير موازين التنمية والتشديد على القيم والاتجاهات الاجتماعية الانتاجية
2- التوازن في الاحترام الاجتماعي والابراز الاعلامي لمختلف انواع المهن واعطاء المهن الفنية والوظائف التنفيذية دون القيادية حقها من التقدير .
3- تعديل نظام الحوافز والرواتب لاحداث التوازن بين المهن.
4- ربط المكافأة بالجهد والانتاج بعيدا عن الواسطة والمحسوبية والشكليات الاخرى.
5- عدم ضمان الوظائف للخريجين وتركهم لمتطلبات السوق.
6- الحد من الطموح في برامج التنمية لتنسجم مع الوضع السكاني للمنطقة.
7- استيعاب الاناث في مجالات العمل المختلفة وحل مشكلة الخريجات .
8- تنسيق دور الاعلام مع التربية لضمان التناغم بينهما في دعم الاتجاهات والقيم المقرة اجتماعيا .
9- محاربة القيمة الاجتماعية للشهادات واعتبارها شرطا لتولي المناصب القيادية والحصول على المراتب والرواتب العليا .
10- تصحيح مبدأ المشاركة في الثروة ليكون دافعا للانتاج وتكوين قيمة مضافة ومصدر مستمر للاقتصاد الوطني بدلا من سيطرة النزعة الاستهلاكية المدمرة .

نحن بعبارة اخرى بحاجة الى ربط التعليم الثانوي والعالي باحتياجات التنمية وسوق العمل حيث لا بد ان يؤخذ في الحسبان مبدأ التكامل في التخطيط للاحتياجات البشرية محققا بذلك ((مبدأ التكامل في التأهيل والتكامل في التشغيل)).

فالتعليم لدينا في العالم العربي يعاني من الفشل وذلك للاساليب البدائية المستخدمة في قضية التعليم ومن هنا جاءت رؤى نوري جعفر النهضوية لتبعث الامل بالنفوس في حال تطبيقها علما اننا بحثنا هذا الموضوع بالتفصيل في كتابنا ((نوري جعفر رجل النهضة والاصلاح الصادر عن دار رند السورية))وسوف اشير الى بعض المقتضبات مما جاء فيه في الفصل السابع بالتحديد فهو يتكلم مثلا عن مزايا المدرس الناجح ويوجزها بالتالي :

- **قدرته على اجتذاب التلاميذ نحوه ونحو الدراسة .**
- **قدرته على تكوين ثقة للطالب بنفسه وبامكانياته على تخطي العراقيل التي تعترض سبيل تقدمه.**
- **سعيه لتلافي جوانب الضعف عنده وعلى اتصافه بالمثابرة.**
- **الا يقتصر موقفه على مجرد اثارة مشاعر الطالب الايجابية نحو الدراسة وانما يتعداها نحو حثه على تحقيق النجاح الباهر فيها.**
- **ان يسعى الى الاهتمام بمواطن التفوق عند كل طالب مع ضمان الحد الادنى المقبول من النجاح في المواضيع الاخرى،وهذا يعني ان كل طالب بمستطاعه ان يتخطى اقرانه في ناحية معينة اذا احسن المدرس التوجيه.**
- **ان يشيد المدرس بجهود الطلاب وابراز نقاط القوة فيهم .**
- **ان يتقن المدرس علم التربية وفن التدريس والعمل الدائب على جعل الطالب يسعى دائما وابدا ليصبح افضل واكمل مما كان عليه في كل لحظة من لحظات وجوده الدراسي وفي الحياة.**
- **المدرس الناجح هو الذي يستشير دائما ويجسد وينمي كل ما هو ايجابي لدى الطالب ويغرس فيه الرغبة في التعلم والقدرة على التغلب على الصعاب.**
- **ان يهيئ للطلا ب جميعا فرص تعليمية متكافئة وان يحيط كلا منهم بالرعاية والعطف والتشجيع والتوجيه.**
- **ان يقدم المعلم الى التلاميذ المعرفة المدرسي [1] على هيئة مشكلات تستدعي الحل شريطة ان لا تكون بالعويصة التي تخيفهم ولا بالسهلة التي لا تتطلب المبادرة والتفكير.اي ان تكون سهلة وصعبة في ان واحد بالنسبة للتلميذ :صعبة بحيث تتحدى التفكير وسهلة بحيث يجد الطالب بخبرته السابقة ما يعينه على حلها.**
- **ان يتركز اهتمام المدرس عند تصحيح الاجابات لا في النتائج وحدها وانما ايضا في الاسلوب المتبع في التوصل اليها**
- **لا بد من المدرس ان يميز بين انواع الاخطاء التي يرتكبها التلاميذ في حياتهم الدراسية :فبعض الاغلاط معقول ومقبول ومتوقع الحدوث وبعض اخر غير مقبول.**
- **ان يكون المدرس مشجعا للطلاب الذين تتسم اجاباتهم بالابتكار وان يحث التلاميذ الاخرين على الاتيان بمثله.**
- **ضرورة تعويد التلاميذ على التقيد بالنظام المدرسي والاصغاء الى التوجيه وتقبل الشدة المشروعة بما فيها العقاب المدرسي ذلك لان**

[1] -مصطلح استخدمه نوري جعفر لاول مرة ولم نجد احد استخدمه غيره في حدود معرفتنا واطلاعنا علما انه يقصد فيه العلوم المتداولة والمكتسبة داخل المدرسة فقط.

للعقاب حتى البدني احيانا اثرا تربويا ايجابيا اذا تعذر ردع الطالب عن مواقفه السلبية بالاساليب التربوية الاخرى .اي ان يكون العقاب اخر شيء يفكر فيه المدرس وقديما قيل ((اخر الدواء الكي)).

- ان يحترم المعلم منزلة الطالب ،فلكي يكون فعالا لا بد ان يرتكز على تقدير وتجسيد الجوانب الايجابية في شخصية الطالب والوقوف بحزم وحذاقة ازاء النواحي السلبية لغرض التخلص منها.ومن هذه الزاوية فان الدرجات الامتحانية مثلا ينبغي ان يتمتع بها الطالب باعتبارها مكافأة له على نقاط القوة عنده لا عقوبة (صارمة احيانا وغير مشروعة) ازاء مالا يحسنه في تلك اللحظة.
- ان يغرس المدرس في الطالب الرغبة الصادقة في التعلم وتكوين الشعور باللذة في الاجتهاد والمثابرة في بذل الجهد الفكري المطلوب وفي السعي المتواصل نحو احتلال الموقع الافضل في الدراسة مع تكوين الثقة بالنفس وبالقدرة على تخطي العقبات ونقاط الضعف.
- ان يبتعد المعلم ابتعادا تاما ومطلقا عن جعل الطالب يشعر بالصراحة او التلميح بانه طالب ردئ غير قادر على تحقيق التقدم في الدراسة مهما بذل من الجهد وان ليس بمستطاعه تحسين حاله، وذلك لكي لا يجرح كبرياءه ويصده في اخر المطاف عن بذل الجهد الفكري المطلوب ولانتشاله من الكئآبة والتشاؤم.
- على المعلم ايضا ان يفتش في الوقت نفسه عن عوامل تخلف الطالب في بعض النواحي الدراسية تمهيدا لازالتها بالتعاون معه ومن هذه الزاوية فان مهنة التعليم بامس الحاجة الى رحابة الصدر والحنو الايجابي والمساعدة والتوجيه تماما كما هي الحال في مهنة الطب وعلى هذا الاساس فان مهنة الطب والتعليم يحتلان مركز الصدارة بين المهن الانسانية.
- على المعلم ان يكون مدركا مدى الغبن السايكولوجي والاثر السلبي العميق الذي يتركه شعور الطالب بان المحيطين به يحتقرون كفاءته العلمية ويضعونه دون الموقع الذي ينبغي ان يحتله.
- على المعلم ان يحترم نفسه ومهنته لان من لا يحترم نفسه يهون عليه احتقار الاخرين .

كذلك فان نوري جعفر يشير فيما يشير إليه من نواحي سلبية يعاني منها قطاع التنمية في العالم العربي وتأثيراته على مجال التربية والتعليم ومنها [1]:

1- إن الانجازات في مجال العلوم الطبيعية النظرية والتكنولوجية ما زالت دون مستوى الطموح.
2- إن البلاد العربية مازالت تستورد الأدوات والأجهزة في حقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة لتطبيقها أو استخدامها في أقصى حد من السرعة في مجتمع لم يتهيأ ثقافيا لتقبلها وذلك لغرض رفعه إلى مستوى أعلى من الناحيتين المادية والثقافية.
3- إن البلاد العربية ما زالت في حقل التكنولوجيا تعمل بإمكانيات بشرية غير مهيأة من حيث الكمية والنوع .

[1] ـد.نوري جعفر، دور المؤسسات التربوية في مجال التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، 1983

وبعد ذكر هذه الأمور السلبية المؤثرة على التنمية وبالتالي على التعليم. يضع نوري جعفر مجموعة من المعالجات الهدف منها إنقاذ قطاع التنمية من خلال ابراز دور المؤسسات التربوية في خطط التنمية الاقتصادية ومنها:

أ- القيام بعمل مزدوج يرمي إلى استئصال مظاهر التخلف الاقتصادي ولثقافي من جهة وبناء اقتصاد وطني متطور وثقافة علمية نظرية وتكنولوجية من جهة ثانية.
ب- إيجاد عملية توازن دقيقة وفعالة تشمل جميع أوجه الحياة العامة الاقتصادية والثقافية بالنسبة لعموم السكان وبمختلف مراتبه الاجتماعية .
ت- إن تقوم المؤسسات التربوية بعملية تحديث العقلية السائدة بين المواطنين وتطويرها .
ث- استئصال الراسي الشائع المغلوط الذي يعتبر ثقافة الفرد ملكا خاصا به كملكية الأثاث والأدوات المنزلية الشخصية والذي ينظر للثقافة كأداة للبهرجة وللحصول على الربح المادي الفردي دون اكتراث كبير بقضايا المجتمع وبخطط التنمية الاقتصادية فيه.
ج- ضرورة إعادة النظر في قضية العلاقة بين الفرد والمجتمع ،حيث اعتبرها نوري جعفر من أكثر القضايا الاجتماعية الكبرى إلحاحا وتجددا والفرد حسب النظرة للعلامة هو ملك نفسه وملك المجتمع أيضا شريطة ألا يتعسف المجتمع به وشريطة ألا يعزل الفرد نفسه عن قضايا مجتمعه الملحة .
ح- أن تكون علاقة الفرد بمجتمعه ،انصهار الفرد في المجتمع مع احتفاظه بمقوماته الايجابية من ناحية والتي يتجسد فيها المجتمع بالفرد من حيث مطامحه وتطلعاته نحو المستقبل الأفضل من جهة أخرى .
خ- العمل الدائب لتحسين الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمعاشية لجميع المواطنين وبث الوعي الاجتماعي المعقول والمسؤول بينهم فيما يتصل بحقوقهم والتزاماتهم .
د- استخدام العلوم الطبيعية النظرية والتكنولوجية بكفاية وعلى وجه أفضل .وإدراج العلم بجانبيه النظري والتكنولوجي في خطط التنمية الاقتصادية نفسها.
ذ- إن تخصص مؤسسات البحث العلمي ومراكز البحوث مكافئات تقديرية مادية ومعنوية لإغراض البحث .
ر- أن يساهم طلاب الدراسات العليا مساهمة فعالة في الأبحاث العلمية النظرية والميدانية،وان يتبينوا إن الانهماك في البحث العلمي النظري والتكنولوجي لا يمكن تحديده أو قياسه بعدد الساعات اليومية المخصصة له رسميا وذلك لان الباحث يواصل الانهماك بعمله الذهني وحتى ألمختبري أحيانا أثناء تناول الطعام وحتى في النوم ومن طريف ما يشير اليه نوري جعفر قصة يرويها عن عالم الكيمياء الالماني ككولي الذي عاش في القرن التاسع عشر فقد كتب ما نصه((كنت جالسا في احد ايام الشتاء قرب الموقد عام 1867م وقد اعياني حل مسالة معقدة في الكيمياء العضوية .وقد اخذتني سنة نوم فرايت اثناءها معادلات كيمياوية تتراقص امام عيني الحالمة النائمة بهيئات متعددة وصفوف لامتناهية فاستيقضت وفي ذهني حل صحيح لواحدة من اعوص قضايا الكيمياء العضوية))[1]

---

[1] ـ الدكتور نوري جعفر ،الفكر طبيعته وتطوره،مرجع سابق، ص171 كذلك ورد في الدكتور نوري جعفر ،دور المؤسسات التربوية في مجال التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ،مرجع سابق ، ص40-41

ز- الا يكرس التدريسي في الجامعة جل وقته للتدريس بل ان يضع موازنة بين التخصص الضيق والمعرفة العلمية الواسعة من جهة وبين الابحاث العلمية النظرية او الاساسية والتطبيقية من الجهة الثانية.

س-ان تجرى تحسينات مستمرة على وظائف مؤسسات التعليم العالي تستلزم دائما وابدا اجراء تحسينات متواصلة في مناهج الدراسة واساليب التدريس وعلاقات

ش-الطلاب باعضاء الهيئات التدريسية وفي توفير الادوات والاجهزة المختبرية الحديثة وفي انتقاء الطلاب الصالحين لاغراض التخصص وتلك امور لا بد من مراعاتها في خطط التنمية الاقتصادية التي عليها ان تاخذ بعين الاعتبار اتجاهات التطور الاجتماعي وتستند ايضا الى التنبوء في تطور المجتمع .

ص- ان يسير البحث في العلوم الطبيعية النظرية والتطبيقية في جبهة عريضة متماسكة ذات ثلاثة جوانب متلاحمة متكاملة ومتبادلة الاثر هي:

1- الجانب النظري الاكاديمي في الرياضيات العالية وفي العلوم الطبيعية النظرية.

2- الجانب التطبيقي الذي تستخدم فيه العلوم الطبيعية التطبيقية بالاستناد بالطبع الى العلوم الطبيعية النظرية استخداما مباشرا في اطار خطط التنمية الاقتصادية في حقل الانتاج الزراعي والصناعي بالدرجة الاولى وفي مجال الخدمات كالطب والتعليم والمواصلات.

3- الجانب السايكولوجي المتعلق بتهيئة العنصر البشري الكفوء والمدرب والمخلص في اداء عمله .واهمية هذا الجانب تتضح اذا تذكرنا ان عملية الانتاج المتطورة تستلزم استخدام ادوات واجهزة تكنولوجية متطورة بقدر ما تستلزم ادوات بشرية متطورة ايضا من الناحية الثقافية ومن ناحية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ،تستخدم تلك الادوات بكفاية ودراية وتحافظ عليها وتعمل على ادامتها وتطويرها [1]

ض- كما ويناقش نوري جعفر المردود الاقتصادي لبعض الابحاث العلمية ومنها الفلكية من جانب استهدافه للبحث العلمي والتنمية حيث يقول ما نصه: ((ان من المحتمل ان يحصل في المستقبل المنظور ان يستفيد الانسان من الثروة المعدنية الضخمة الموجودة في الاجرام السماوية الاخرى اعتبارا من القمر وصعودا الى الكواكب المسماة (الكواكب النابضة) (الاجرام النيترونية) التي اكتشفها علماء الفلك قبل سنوات والتي تتركز فيها المادة بشكل مكثف بحيث ان السنتمتر المكعب الواحد يحتوي على زهاء 100 مليون طن بمقاييس الارض.وهذا سوف يؤدي حتما في المستقبل غير البعيد الى التعويض عن النقص الحاصل في الثروة المعدنية في الارض بفعل كثرة الاستهلاك))[2]مما يبين لنا نظرة نوري جعفر الثاقبة للمستقبل ففعلا العالم اليوم يفكر في الثروة المعدنية الموجودة في الكواكب وما الابحاث الاخيرة التي يقوم بها الغرب تجاه المريخ الا تأييد لما ذهب اليه نوري جعفر ولما نتلمسه في المدى القريب.

ط- يجب ان تجد الابحاث النظرية العلمية سبيلها للتطبيق بشكل او باخر حتى وان طالت مدة اكتشافها .

ظ- اهمية حصول توازن معقول بين الابحاث العلمية ذات الطبيعة النظرية وبين الابحاث التطبيقية من جهة وبين خطط التنمية الاقتصادية من جهة اخرى .

---

[1] المرجع السابق،ص45

[2] -المرجع السابق،ص46

ع- مراعاة التوازن والتنسيق بين التخصص الدقيق الضيق في الابحاث العلمية بجانبيها النظري والتطبيقي لدى بعض اعضاء مؤسسات التعليم العالي وبين الاشخاص الذين يقومون بمساعدة اولئك المتخصصين.
غ- التوزيع المتناسق للكوادر العلمية على مختلف فروع العلم والتكنولوجيا مع اخذ حاجات البلد الملحة والاساسية بنظر الاعتبار دائما.
ف- انتقاء العناصر الكفوءة اداريا وعلميا للاشراف على الابحاث العلمية النظرية والتطبيقية وتوجيهها بكفاية وتوفير الجو السايكولوجي الملائم وايجاد المحفزات المادية والمعنوية لحث العناصر القائمة بها على بذل الجهد المطلوب وتشجيع مبادراتهم الفردية والجماعية وابتكاراتهم وهنا تبرز اهمية اختيار العناصر الكفوءة اداريا للاشراف على مراكز البحث العلمي ومؤسساته.

وهكذا نرى انه وفي حالة تطبيق هذه المفاهيم فسوف يكون هنالك انقاذ للعملية التنموية من خلال بناء الانسان والاستفادة من قدراته الخلاقة في التعليم والتعلم ،ففي سياق التنمية فان فهرس التنمية الانسانية لبرنامج التنمية للامم المتحدة المستمد من مؤشرات توقعات العمر والتعليم ومستوى المعيشة يحظى باهتمام كبير وينقل (ستيفن بي جنكينز وجون مايكلرايت) عن اتكينسون واخرين(2002) انه من المهم على الاتجاه الاساسي للاجندة الاجتماعية الاوربية بان يركز على تعددية ابعاد الحرمان الاجتماعي [1]
.
نستطيع الخروج بنتيجة مهمة للغاية الا وهي ان الانسان هو محور التنمية التي يطمح اليها اي مجتمع. الحديث عن المستقبل، يضعنا أمام أنفسنا، أمام واقعنا المعاش، والحديث عن الغد هو حديث عن أطفال يولدون اليوم، والحديث عن الطفولة هو حديث عن التنمية والتي تعني تنمية الظروف المادية للحياة وتنمية الجوانب الروحية والثقافية سـواء بـسواء.
وهكذا لايمكن الحديث عن تنمية دون الحديث عن التربية. فهي أساس التنمية وركيزتها، فالمفهومان لابد أن يتقاطعا في نقطة واحدة وأن تتحد مسيرتهما علي خط تصاعدي في حركة التطور. وإذا لم يحصل التفاعل والانسجام بين التنمية والتكوين الدراسي للطفل فلن يمكن الحديث عن المستقبل. لأن الطفل لازال نسبيا في نظرة مجتمعنا مجرد مخلوق بريء يدخل السرور ويثري الحياة الزوجية بنكهة خاصة، الطفل في مجتمعنا الحالي لم يرق في وجداننا إلى ذلك المستوي المطلوب ليصبح قضية وهاجسا.لقد كان أكبر دليل على العلاقة القائمة بين تنمية المجتمعات والتربية أو الثقافة ماجاءت به التوصية رقم 27 من إعلان مكسيكو أثر المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية الذي عقد بإشراف اليونسكو في المكسيك سنة 1982 : ؛ إن الثقافة تشكل جزءا جوهريا من حياة كل فرد وحياة كل جماعة وأن التنمية التي يجب أن يكون هدفها الأول منصبا على الإنسان، يجب أن يكون لها بعد ثقافي ؛. فبدون تربية لايمكن الحديث عن الغد، والأطفال في كل أمة يشكلون نصف الحاضر وكل المستقبل، وكل الجهود يجب أن تنصب على عملية التنشئة الاجتماعية. والتنشئة تعني العمل للمستقبل. والوقفة المستقبلية تلائم التربية كل الملاءمة. وسيسولوجيا التربية كما يعرفها الباحث عبد الله العبادي هو ذلك العلم الذي يطبق مبادئ علم الاجتماع على التربية ويعتبر ان التربية تمارس تاثيراتها لا في المدرسة وحدها ولكن من خلال مؤسسات اجتماعية اخرى متعددة مثل الاسرة والبيئة المحلية والمجتمع القومي وما يوجد فيه من وسائط ثقافية اخرى .وميدان سوسيولوجيا التربية يتميز بالانفتاح والنقد والتساؤل المنظم حول

---

[1] ـ منظور جديد للفقر والتفاوت، تحرير: ستيفن بي جنكينز وجون مايكلرايت ،ت: بدر الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة363، الكويت ،مايو 2009، ص188

الشروط السوسيوثقافية العلمية لاكتساب المعرفة[1] كما اننا لا يمكن ان نتعدى العالم دوركهايم ودوره في تعرفة الية التطبيع الاجتماعي التي يبينها على انها تلك الالية التي يتم من خلالها دمج الناشئة ضمن نسيج نمط حياة سائد في المجتمع وفق متطلبات كل نمط وتوافقاته العلائقية والمعرفية والتطبيع الاجتماعي عملية ثنائية الجانب تهدف الى:

1-استيعاب الناشئة للتجربة الاجتماعية بالدخول في البيئة الاجتماعية في نظام العلاقات الاجتماعية.

2- عملية تجديد انتاج نظام العلاقات الاجتماعية من طرف الناشئة.[2]

كما يؤكد دوركهايم على دور الدولة في الاشراف على التربية باعتبارها الساهرة على تسيير المؤسسات التربوية لخلق ذلك الانسان المطلوب والمرغوب فيه اجتماعيا ،بعبارة اخرى تنمية انسان الى درجة ان يكون مرغوب فيه اجتماعيا .ولذا يرى دوركهايم ان هدف التربية تحقيق الانسان لا كما خلقته الطبيعة وانما هو الانسان كما يريد المجتمع ان يكون ولذلك فهو يقول: في كل منا يوجد كائنان لا يمكن الفصل بينهما الا على نحو تجريدي احدهما نتاج كل الحالات الذهنية الخاصة بنا وبحياتنا الشخصية وهو ما نطلق عليه الكائن الفردي اما الكائن الاخر فهو نظام من الافكار والمشاعر والعادات التي لا تعبر عن شخصيتنا بل عن شخصية الجماعة والمجتمع الذي ننتمي اليه كالعقائد الدينية والممارسات الاخلاقية والتقاليد القومية والمشاعر الجمعية من اي نوع وهي تشكل في مجموعها الكائن الاجتماعي الاخر وبناء مثل هذا الكائن الاجتماعي يمثل في نهاية المطاف هدف التربية وغايتها[3].

بالنتيجة فان بناء الانسان ينطلق من الرؤى المعرفية للتربية والتي بدورها تعمل على تنمية الانسان من الداخل وتجعله مترعرعا في مباهجها العامة والخاصة ،بناء الانسان ينطلق من اسس التربية واسسها تنطلق من الرؤى المعرفية والرؤى المعرفية تؤدي الى التنمية .

في إحدى افتتاحيات مجلة العربي الكويتية يتكلم الدكتور سليمان إبراهيم العسكري رئيس التحرير في مقال افتتاحي ملفت للنظر تحت عنوان ((تنمية البشر قبل الحجر))حيث يعتبر ان التنمية لا تتوقف في شيوع العديد من مظاهر الحداثة الشكلية التي تتجلى في أساليب وطرز العمارة الأجنبية وشبكات الطرق الحديثة وفي التسابق في تشييد الأبراج الشاهقة والمباني الضخمة التي تقام على مساحات شاسعة تضم المجمعات التجارية المنقولة عن النمط الأمريكي والتي أصبحت معلما من معالم الاستهلاك الشره معتبرا ان التنمية التي شهدتها منطقة الخليج العربي منذ استعاد اغلب دولها الاستقلال وحتى اليوم تحيزت للحجر وخلق ظاهرة جنون الاستهلاك والرفاهية الاقتصادية على حساب المعمار البشري او تحيزت لثقافة الحجارة على حساب ثقافة البشر .

ويرى العسكري ايضا ان التسابق اليوم في الدول العربية لانشاء الجامعات والمعاهد الخاصة قبل ان نسعى لتطوير المستوى الاكاديمي بالجامعات الوطني المهملة التي تحول اغلبها الى الاهتمام فقط بمنح الشهادات واقامة المهرجانات لتوزيع تلك الشهادات او انشاء مهرجانات سينمائية دولية وغيرها من الشواهد المثيلة بدلا من انشاء اكاديميات متخصصة لتعليم ابناء الوطن فنون السينما لخلق جيل من السينمائيين يسهمون في مسيرة هذا الفن في العالم العربي والعالم ويعتبر العسكري ان أي تنمية يمكن ان تتحقق وتتاسس يجب ان تعتمد على عنصرين اساسيين هما:

---

[1] - عبد الله العبادي،الوصل والفصل ببين التربية والتنمية، صحيفة الزمان الدولية،العدد2644، 2007/3/15، ص15

[2] - المصدر السابق نفسه.

[3] -المصدر السابق نفسه.

1- بناء الانسان الحر الذي يتمتع بكامل حقوقه في دولة مؤسسات .
2- اقامة التوازن بين الاصالة والمعاصرة من جهة والانخراط الكامل في منتوج الحداثة المنفتحة على علوم العصر الحديثة ومخرجات التكنولوجيا.

وفي قضية الانسان الحر فقد شوه خلفاء المسلمين هذا المضمون بتسييدهم لمفاهيم الجبر وعدم جواز الاختيار فهذا معاوية ابن ابي سفيان يقول في احدى خطبه: "فاقبلونا بما فينا فان ما وراءنا شر لكم وان معروف زماننا هذا منكر زمان قد مضى ومنكر زماننا معروف زمان لم يأت" ولما قدم زياد ابن ابيه البصرة عاملا لمعاوية عليها القى خطبته المعروفة البتراء قال: ايها الناس انا أصبحنا لكم ساسة وعنكم ذادة سنسوسكم بسلطان الله الذي اعطانا ونذود عنكم بفيء الله الذي خولنا. ولما ولي يزيد بن معاوية قاتل الحسين بن علي بن ابي طالب الخلافة خطب فقال:/ (الحمد لله الذي ماشاء صنع ،من شاء اعطى ،ومن شاء منع ومن شاء خفض،ومن شاء رفع..) وحاولت الايدولوجيا الجبرية الاموية توظيف النص الديني توظيفا سياسيا مكشوفا لتجريد الانسان من قدرته على الاختيار وعلى التمييز بين القبيح والحسن العقليين وفرض الطاعة لاصحاب السلطان وجندت لهذه الاغراض خطباء المساجد والشعراء والقصاص ووضعت الاحاديث على لسان ابي هريرة وعائشة وابن عمر لفرض الطاعة واعفاء الخلفاء من العقاب يوم القيامة فقد جاء في احدى الروايات ان جبريل اتى الى الرسول فقال :/ يا محمد اقرئ معاوية السلام واستوص به خيرا فانه امين الله على كتابه ووصيه ونعم الامين.

وجاء في نص اخر ان النبي قال:/ الامناء ثلاثة جبريل وأنا ومعاوية . كما روجوا احاديث تعفي الخلفاء من العقاب يوم الحساب مثل((ان الله تعالى اذا استرعى عبدا رعية كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات)) .ويقول نص اخر ((ان من قام بالخلاف ثلاثة أيام لم يدخل النار))ووضعت احاديث اخرى هدفها سياسي ايضا لاشعال حرب سياسية وظف فيها النص الديني الى حد بعيد كما يقول الحبيب الجنحاني فقد روي عن عبد الله بن مسعود انه قال :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا رايتم معاوية على منبري فاقتلوه.

وفي رواية اخرى ((اذا رايتم معاوية يطلب الامارة فاضربوه بالسيف)) وغيرها من الاحاديث التي وضعت من اجل اهداف سياسي علاقتها واضحة بالمحتوى السياسي للحرية وفي خضم هذا الصراع التاريخي التي قيد الحريات برزت مدرسة جديدة أسسها الحسن البصري تقول: ان الناس مخيرون وهم بالتالي مسؤولون عن افعالهم ،ان الله لا يرضى الظلم فكيف يجبر الانسان على فعله وكيف يامر الله الناس بعبادته ثم يجبرهم على فعل المعاصي واعتمد الحسن البصري في تأسيس خطاب تنويري جديد على النص القرآني بالدرجة الأولى كما ورد ذلك في جوابه على رسالة عبد الملك بن مروان (لمن شاء منكم ان يتقدم او يتاخر،كل نفس بما كسبت رهينة) (المدثر اية 37،38) (انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا)(الانسان اية 3)

كما وبرز هذا الموقف في المجال السياسي فيما اشارت اليه المصادر قائلة((ان معبد بن خالد الجهني وعطاء بن يسار دخلا على الحسن البصري ،وهو يحدث الناس في مسجد البصرة فسألاه((يا أبا سعيد ان هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ويأخذون الاموال ويفعلون ويقولون انما تجري اعمالنا على قدر الله)) فأجابهما الحسن قائلا((كذب أعداء الله)).[1]

---

[1]نقلا عن د. الحبيب الجنحاني ، كاتب من تونس،مفهوم الحرية في الفكر العربي،مجلة العربي، العدد 603، فبراير ،2009،ص22

كما أعطى المعتزلة هامشا كبيرا من الحرية الفكرية الأساسية التي استخدمت في تحليلات النص الديني ولكن المسلمين عطلوا كل هذه الامور وجعلوها غير واردة ضمن اشاراتهم التاريخية وما زال الاستبداد ومصادرة الحريات هي التي تتحكم بهم لذلك وعودا على بدء ما قلناه في بداية هذه الفقرة فأن تنمية البشر تبتدأ اولا بتنمية الحرية لدى الانسان ثم تنمية الحجر.

لذلك ظهر في العصر الحديث نماذج مشرفة قامت ودعت لتنمية البشر قبل الحجر ومنها المصلح جمال الدين الافغاني(1838-1897)حيث سخر كل حياته مدافعا عن استقلال البلدان العربية الاسلامية وذائدا عن مبادئ الحرية. كتب عنه المصلح المصري الشيخ مصطفى عبد الرازق((حسب جمال الدين من عظمة ومجد انه في تاريخ الشرق الحديث اول داع الى الحرية واول شهيد في سبيل الحرية))

اذن وبناء على هذه المعطيات يجب ان تراعى الحرية كمبدأ اساسي تقف عنده كل المبادئ لكي تستقي منه فبدونها لن ولم تتحقق التنمية التي يصبو اليها أي مجتمع انساني . وتراثنا التنويري زاخر بهذه الرؤى التي تحمل بين طياتها مبادئ الحرية فعلينا استلهامها ومزجها مع المعاصرة التي نحن اليوم بصددها لكي لا ينتج لدينا مفهوم مشوه للحرية او منغلق على ذاته .فالتنمية الثقافية تاتي من وجود الحرية فبوجودها تزدهر الثقافة بكل مسمياتها السينما والمسرح والقصة والشعر ومناقشة الفكر وهنا كم بودي ان اشير الى ازدهار بعض الفنون الثقافية في بعض الدول ومنها السينما الايرانية حيث ازدهرت الى ابعد حد وذلك نتيجة وجود هامش كبير من الحرية

حيث اهتم بها سياسي إيراني عمل على إعادة الثقة الى نفوس المخرجين الإيرانيين الذين حرموا ان ينهضوا بوطنهم في عهد الشاه وكون جيلا جديدا وعددا كبيرا من الجنسين يتعامل مع الاخراج السينمائي من منطق الثقة والقدرة وقد أشار المخرج والناقد السينمائي المغربي حسن بنشليخة الى ان في إيران أكثر من 500 مخرج ويتخرج في معاهدها 20 امرأة مخرجة سنويا وبذلك تتفوق حتى على الدول الغربية الا ان رؤى محمد خاتمي وزخمه الثقافي اظهرا ثمارهما في غضون ثلاث سنوات فقط ففي سنة 1985 فاز اول فيلم إيراني (العداء) لمخرجه أمير نادري باول جائزة دولية كبرى لأفضل فيلم في مهرجان القارات الثلاث في كانت بفرنسا محمد خاتمي الذي أصبح رئيسا للجمهورية سنة 1997 كان على قناعة ان حرية التعبير هي الطريق الوحيد للنهوض بالمهمة الثقافية السينمائية وهذه الحرية تتمثل في استقلالية الإنتاج السينمائي فأنشأت وزارة الثقافة الإيرانية ((مدينة سينمائية)) جندت لها كل الطاقات ورؤوس الأموال واخر المكتشفات التقنية والتكنولوجية المتطورة كما هي الحال في استوديوهات هوليوود بذلك تكون وزارة الثقافة أعدت الأرضية اللازمة للسينما الإيرانية خلال السنوات التالية كما أنها أتاحت الجو اللائق للمخرجين حتى يبدعوا في انتاجاتهم .

ومن هنا يتبين لك كيف ان التنمية الثقافية تمتد حتى تصل الى تفصيلات الرؤى المعرفية والفنية ومنها السينما وغيرها من المعارف .اننا اذن بحاجة الى اقامة مجتمع معرفة قائم على استغلال المعرفة كأهم مورد للتنمية وان اقامة هذا المجتمع يتطلب من المؤسسات العربية ضرورة تغطية الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة التي هي المورد الوحيد الذي يبقى وينمو مع زيادة استهلاكه فالهدف الرئيسي للتنمية الثقافية هو رأب الفجوة المعرفية من منظور ثقافي وهو ما يعني تربويا :اتاحة فرص التعليم امام الجميع ولغويا التصدي لتهميش اللغة العربية بفعل العولمة وابداعيا /اقامة بيئة مواتية لتنمية الابداع. واجتماعيا /التصدي لمظاهر الاستبعاد الاجتماعي بفعل طيف الطبقيات وليدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك

التصدي لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية التي باتت تشمل حق النفاذ الى مصادر المعرفة وهذه الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة كما اشرنا اليها تشمل بجانب مهمة النفاذ الى مصادر المعلومات ،ولديها مهام أخرى تشمل استيعاب المعرفة وتنظيماتها وإدارتها وإنتاجها وأرشفتها ،وتوفير قنوات التواصل التي تضمن الانسياب الحر للمعرفة من مستويات التشغيل إلى الإدارة العليا وفق مفهوم المنظمة لان التنظيم هو الأساس في إنشاء مجتمع معرفي وتنمية هذا المجتمع فأهمية إنشاء المنظمة في حياة المجتمع تكمن في أنها تنظم أساليب معينة تستخدم في عمليات بنائية متميزة .

عاشرا :/

رأب الفجوة المعرفية تمهيدا لإطلاق التنمية الثقافية

فالفجوة المعرفية لها مفاهيم عدة تكلم عنها الكثير من المفكرين ومنهم الأستاذ نبيل علي مدير مؤسسة النظم المتقدمة متعددة اللغات في مصر حيث أشار إن الفجوة المعرفية تتمحور حول المفاهيم التالية :/

1- من وجهة نظر التربويين /يرون ان الفجوة المعرفية هي قضية تعليمية في المقام الأول ومظهرا لعدم المساواة في النفاذ الى فرص التعليم والحل في رأيهم لراب الفجوة المعرفية هو اكساب المتعلم القدر على التعلم ذاتيا مدى الحياة .باستغلال الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مقدمتها الانترنت وتنمية القدرات الذاتية للجامعات ومراكز البحوث.
2- وجهة نظر الاجتماعيين :/يرون الفجوة المعرفية ضربا من عدم المساواة الاجتماعية عبر الفواصل الاجتماعية المختلفة كالدخل والسن والنوع (ذكر/أنثى) مستوى التعليم وسكن المدينة والريف ويرون ضرورة بلورة نظرة اجتماعية جديدة لمجتمع المعرفة .
3- وجهة نظر حقوق الإنسان:/ يرون الفجوة المعرفية انتهاكا لحق الإنسان في تنمية ذاته بحرمانه من حرية النفاذ الى المعلومات في صيغتها الأمريكية وحقه في مواصلة تعليمه وتعلمه.
4- وجهة نظر مناهضي العولمة/ يرون ان العولمة الحالية تعمل على اتساع الفجوة المعرفية بسبب نزعتها الاستقطابية الاحتكارية وهم يؤكدون ان تحرير التجارة والأسواق سيقلل من فرص الدول النامية للحاق بركب اقتصاد المعرفة.
5- وجهة نظر الفلاسفة /يرون الفجوة المعرفية قضية أخلاقية في المقام الأول إلى حد اعتبار البعض منهم أمور التنمية التكنولوجية فرعا من فلسفة الأخلاق.

وكل هذه الوجهات بخصوص الفجوة المعرفية تصب في المقام الاول في شأن التنمية الثقافية والمجتمعية وذلك لان رأب هذه الفجوة من كل وجهات النظر التي استعرضناها سينهض بجزء مهم من اجزاء المجتمع سواء كان الجزء التعليمي او الاجتماعي او حقوق الانسان او غيرها.

وبالانتقال لموضوع لا يقل اهمية عن سابقه يتعلق بالهوية الثقافية والحفاظ عليها كجزء من عملية تنمية أي مجتمع ولكن علينا ان نعي ان الهوية ترتكز على مفهوم عدم الانغلاق على الذات وانما الانطلاق الى العالم عبر هويتنا والاعلان عنها بشكلها الحضاري.والتي تتطلب مدخل معلوماتي ثقافي يرتكز على عاملين هما اللغة والتاريخ وتوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل عدة لامكانية ترجمته لواقع عملي، وارادة سياسية لرفع شأن الهوية. وهذا المدخل المعلوماتي يتطلب عدة امور اساسية تكلم عنها الدكتور نبيل علي :

1- زيادة التواصلية البينية Inter-confectivity بين البلدان العربية حيث يشكو العالم العربي من غياب الترابط بين شبكات الاتصالات .
2- زيادة معدل تدفق المعلومات بين البلدان العربية من خلال تبادل الانتاج الاعلامي والمحتوى التعليمي .
3- تنمية توجه المشاركة في الموارد الخاصة فيما يخص التعليم عن بعد واقامة الجامعات الخائلية(Virtual).

وعلينا ان نعرف ان غايات التنمية الثقافية من منظور معلوماتي هي:/

أ- صون الهوية الحضارية لغويا واعلاميا وتربويا والتصدي للتشرذم الثقافي.
ب- اقامة البنى التحتية فكريا التي تكفل الانسياب الحر وزيادة التواصل بين الدول وزيادة التدفق الاعلامي وزيادة التعاون الاكاديمي والتنسيق من خلال الانترنت ما بين المؤسسات الثقافية المختلفة .
ت- الحث على المشاركة في الموارد وحشد جهود التنمية المعلوماتية والمعرفية .
ث- ايلاء اقصى اهتمام بامور اللغة العربية بالنسبة لنا نحن العرب تنظيرا وتعجيما.
ج- تجديد الوسائل لتنمية الثقافة العلمية – التكنولوجية وربطها بالمشكلات الواقعية التي تعاني منها المجتمعات العربية .
ح- خلق بيئة مواتية لتنمية الابداع الثقافي وتذوقه.

كما ان هنالك علاقة واضحة بين منظومة ثقافة المعلومات كوسيلة اساسية من وسائل التنمية الثقافية لتطوير الفكر فقد خلص تقرير لليونسكو : من ان الخيال السياسي قد أصيب بالخمول وقد تخلف عن الطفرات التي حققها ويحققها الخيال العلمي والتكنولوجي وهو الامر الذي ادى بدوره الى فجوة بين السياسات وبين العلم والتكنولوجيا ومن ثقافة العصر التي ترتكز علها بصفة اساسية ،ولا شك ان وضع سياسة للتنمية الثقافية في عصر المعلومات تحتاج الى درجة عالية من الخيال والابداع الاجتماعي وقدر عال من الجسارة لمساءلة الاوضاع القائمة وتجاوز ما هو سائد ومألوف.

من ابرز ملامح العلاقة المعلوماتية –السياسية الخاصة بتنمية ثقافية رصينة هو اعادة طرح مفاهيم :العدالة الاجتماعية وحماية الخصوصية الفردية والملكية الفكرية ،وما يتعلق بالديموقراطية،مفهوما وممارسة حيث يرى الكثيرون ان الانترنت ستفضي الى اعادة النظر في مسألة الديموقراطية بعد ان وفرت هذه الشبكة التواصلية الفريدة ساحة جديدة للراي العام تسمح بظهور اشكال جديدة للمارسات الديمقراطية .ومن المنظور العربي يعتبر الدكتور علي : ان عالمنا العربي يشكو من نقص وعي ثقافة المعلومات لدى عدد كبير من اصحاب القرار وقادة الراي وعدم ادراكهم ان ثقافة المعلومات لا يمكن التعامل معها على مستوى عموميات المنظومة المجتمعية الكلية فحسب ،بل يجب تناولها بصورة اكثر تعمقا على المستوى القطاعي ايضا، ويلح على الذهن هنا ما صرح به مهاتير محمد عن اهمية دور الثقاف في جميع مجالات التنمية المستدامة (في لقاء مع قناة دريم المصرية) حيث يؤكد رائد النهضة الماليزية على ضرورة ان تتفرع نهضتنا لثقافة هذا العصر الى : ثقافة التعليم،وثقافة الصناعة ،وثقافة الاعلام وثقافة السياسة وثقافة الاقتصاد. وهنالك علاقة بين منظومة ثقافة المعلومات بالمنظومة الاقتصادية وكيفية قدرتها على تنمية الاقتصاد.فهنالك نوعين رئيسيين من الاقتصاد :الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة او ما يطلق عليه((الاقتصاد الجديد)) وهي ازدواجية ملتبسة لم يعهد مثلها الفكر الاقتصادي من قبل واقتصاد المعرفة ينقسم بدوره الى فرعين: اقتصاد قائم على المعرفة knowledge-based لكون المعرفة موردا

حيويا لا غنى عنه في كافة قطاعات الانتاج والخدمات واقتصاد للمعرفة ذاتهاeconomy of knowledge بصفتها ،أي المعرفة قطاعا اقتصاديا قائما بذاته ،له اصوله وخصومه وسلعه وخدماته وتكنولوجياته المحورية وصناعاته المغذية ويندرج اقتصاد منظومة الثقافة بصورة شبه كلية تحت هذا الفرع من الاقتصاد الجديد.

لقد طرأت بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغيرات جذرية على المقومات الاساسية للمنظومة الاقتصادية نوجزها في التالي:/

- القيمة :من ثنائية قيمة المنفعة وقيمة التبادل في الاقتصاد التقليدي الى رباعية القيمة في الاقتصاد الجديد التي تشمل بجانب الثنائية المذكورة قيمة المعلومات كما في نظم خدمات المعلومات وسلعها والقيمة المركزية مثل تلك المتعلقة بالهوية الثقافية .
- الملكية : من الملكية المادية للاقتصاد التقليدي التي يمكن تحديدها وحمايتها الى الملكية الفكرية التي يصعب تحديدها وحمايتها في الاقتصاد الجديد.
- العرض والطلب:وقد ناقشه الدكتور علي من ناحية تركيز الاقتصاد التقليدي على جانب العرض في ظل تكنولوجيات تقليدية تنتج ما تقدر على صنعه على النقيض من ذلك يركز الاقتصاد الجديد على جانب الطلب في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات القدرة العالية على انتاج نطاق واسع من السلع والخدمات يتوقف طرحها في الاسواق على توفر الطلب المجتمعي عليها وينطبق هذا اكثر ما ينطبق على المنتجات الثقافية.
- يركز الاقتصاد التقليدي على جانب العرض في ظل تكنولوجيات تقليدية تنتج ما تقدر على صنعه على النقيض من ذلك يركز الاقتصاد الجديد على جانب الطلب في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات القدرة العالية على انتاج نطاق واسع من السلع والخدمات يتوقف طرحها في الاسواق على توفر الطلب المجتمعي عليها وينطبق هذا اكثر ما ينطبق على المنتجات الثقافية
- نظام التوزيع:/ يعتمد الاقتصاد التقليدي على نظم التجارة التقليدية بصفة اساسية ،ونقل البضائع برا وبحرا وجوا في المقابل يقوم الاقتصاد الجديد على نظم التجارة الالكترونية عبر الانترنت خاصة فيما يتعلق بمنتجات التصنيع الثقافي من تسجيلات واصدارات وبرامج وماشابه.

والسؤال الان ما أثر كل هذه التغيرات الجذرية على نظام الدولة اقتصاديا ؟ لقد نجح هذا النظام في عصور ثروات الاراضي وثروات الاموال، فهل سيكتب له النجاح في عصر الملكية الفكرية والثروات المعرفية والعمالة الذهنية ، وهنا يكمن التحدي الحقيقي الذي يواجهه الفكر السياسي –الاقتصادي حاليا. ويزعم البعض انه لن يكلل بالنجاح دون مشاركة فعالة من طرف ثالث الا وهو الفكر الثقافي الذي يصبو للارتقاء الى مصاف العلوم الدقيقة ومن المنظور العربي نقول كيف ينهض الاقتصاد العربي ليسير على ساقين :تقليدية وجديدة مثلما فعلت الاقتصادات الناهضة البازغة وفي مقدمتها الصين والهند والبرازيا وماليزيا.

وبالرجوع الى العرب والتنمية فقد كانت لبعض القمم العربية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية دور بسيط جدا في استكمال العملية التنموية ومن هذه القمم القمة العربية الاقتصادية في الكويت التي عقدت في 19-20/يناير /2009 والتي ناقشت العديد من القضايا ومنها توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم المشاريع العربية الصغيرة والمتوسطة ،كما تطرقت القمة ايضا الى الازمة المالية العالمية التي اصابت العالم في سنة 2008 وتداعياتها لاسيما على الاقتصاد العربي الا ان ذلك كان في عجالات غير متخصصة وكان لانخفاض اسعار النفط نقاش اساسي في القمة لان ايرادات النفط مورد مهم واساس للتنمية العربية ،وتلك الايرادات تشكل رافعة اساسية من رافعات المشاريع الاستثمارية والتنمية العربية البينية .

الحادي عشر:/
المسلمون والتنمية

السؤال الذي يطرح نفسه اين العرب والمسلمون من واقع التنمية؟ تفاوت المصطلح يقع في بلاد المسلمين ولكن بشكل اخر حيث يقع بين ضخامة القدرات لدى المسلمين وهول اهدارها ، وهنا نستطيع القول ان المسلمين البالغ عددهم ستة مليارات نسمة يستحوذون على 40% من الصادرات العالمية. ومع ذلك لا يشغلون الا الحد الادنى من المراتب على سلم التطور العالمي ،فهل السبب في الاسلام نفسه ام في المسلمين انفسهم؟ يجيب عن هذا السؤال الدكتور سليمان العسكري حيث يعتبر ما يزعمه ماكس فيبر من ان الاسلام عقبة امام التنمية بانه زعم غير صحيح لان ماكس فايبر يقول ((ان المسلمين لا يمتلكون القيم البروتستانتية التي مكنت الدول الغربية من السير قدما في طريق الحضارة)) 1

ونحن هنا نختلف مع العسكري وفايبر لان كل منهما يريد ان يقود واقع التنمية ضمن رؤيته العقيدية واحد نحو القيم البروتستانتية والاخر نحو الاسلام . وكلا الطرفين لو استخدما الايدولوجية الدينية لواقع التنمية سوف يسهم في ارتدادها فعلا. فالاسلام قيم ثابتة لا يمكن ان تتغير او تتطور فهو دين والدين ثوابت وليست متغيرات بالنتيجة ان نتخذ من الثوابت سلما للتطور والتنمية هذا محال فلذلك استخدام الاسلام في قضايانا التنموية وحشره فيها يسهم اسهامة كبيرة في ارتدادها .واستخدام القيم البروتستانتية سيكون وفق أي قياس نعم هو يقصد بالقيم البروتستانتية :الاحتجاجية والجدلية ونبذ القيم الخرافية ولكن ليست كل القيم البروتستانتية تتماشى مع افكارنا نحن الشرقيين فينبغي ان تكون لنا هويتنا الخاصة المعتمدة على واقعنا وبنفس الوقت ان نفعل حركة الاحتجاج الفكرية لكي ننتج واقعا نهضويا بارزا.

فالكثير من دول العالم ليست لديها القيم البروتستانتية ولكن لديها كل القدرة في التطور والازدهار مع بقاء اديانها دون نقاش فيها كونها ثوابت ولكنها تبعد عن الساحة التنموية ومنها الهند التي تعد من الدول العشر الاكثر تقدما علميا في العالم .

فالمزج بين الاسلام والمسلمين مزجا مطلقا لاحداث تنمية شاملة وان الاسلام قدم نظرية شاملة في التنمية ووضع القيم النهضوية لمسيرة الحياة في كل جوانبها

[1] - سليمان العسكري، المسلمون والتنمية عقيدة عالية وواقع هابط ،مجلة العربي، اكتوبر،2004، العدد551

،فكأن قائليها يؤكدون ان حال المسلمين هي افضل ما يكون، وبذلك يظلمون الاسلام من واقع ما هو عليه حال المسلمين ، فالاسلام لم يقدم هكذا نظرية شاملة للتنمية الاسلام رؤية نحو حياة اجتماعية افضل ،واتجاه فايبر مرفوض كونه يريد ان يسلخ المسلمين والعرب من هويتهم التي تؤكد انتمائهم الحضاري.

ومابين الاتجاهين الفايبري والاسلامي هنالك اتجاه وسط تكلمنا عنه في الاسطر اعلاه - وكنا قد تكلمنا عن اثر العقل الايماني المستغرق بالايدولوجية الدينية على تاخر التنمية -يمثله احد مفكري التنمية وهو بسكاتوري الذي يعتبر انه ليس من الضروري ان يتناقض الاسلام مع التنمية خاصة وقد قدم عدد من الدول الاسلامية في اسيا نماذج خاصة في التنمية مثل اندونيسيا وماليزيا وميزة هذا الاتجاه انه يسوق برهانا واضحا على ما يذهب اليه، ولانه كذلك فهو لا يقطع الطريق على الباحث عن الحقيقة ،بل يفتح دروبا لاختبار تلك النماذج ،والكشف عن الجذور التي تنتمي اليها ،وهنا نورد مقاربات مفكرين مسلمين في مسالة التنمية جمعها د.سيف الدين عبد الفتاح كما نقلها عنه العسكري .

والمقاربات هي :

/1- مقاربة الماوردي: في كتابه ((ادب الدنيا والدين)) وهي ترتكز على حس عمراني من الاعمار لمفهوم الاتمام الشامل ،يستند الى اطار ديني يتحرك فيه الانسان صوب مصلحته ،مستعينا بقدرات السلطة الملتزمة وهيبتها ،في حضور العدل كحالة شاملة للكيان الفرد ،وللجماعة مع توافر عنصر الامن ونبذ الفوضى والتهارج ،كل هذا بفهم ان صلاح الدنيا موصول بصلاح الانسان واعماره.

2- مقاربة ابن خلدون في كتابه((المقدمة)) وهي مقاربة تعتبر بالتاريخ في عمقه ،وتوصل بين العمران البشري والمقدمات المتصلة به كالجغرافيا ،وتحذر من الترف او الانغماس في التمدن (ولعله يقصد البذخ) كسببين من اسباب انهيار الحضارة .

3- مقاربة الشاطبي في كتابه ((الموافقات في اصول الشريعة)) :التنمية بمفهوم الحفظ أي اعمار الواقع وانماؤه بدفع المضار وجلب المنافع.

4- مقاربة محمد بن خليل الاسدي :في كتابه ((التيسير والاعتبار)) مركزا على نبذ الفساد النقدي(سوق المال) كمؤشر للفساد العمراني (التنموي وابنيته وهياكله).

5- مقاربة المفكر الاسلامي (مالك بن نبي):/ الذي يتبع العملية التنموية والعمرانية ضمن عناصر متسلسلة تبدأ بعوالم الوجود البشري وما يحيط به من افكار واشياء واشخاص تنتظم في شبكة علاقات اجتماعية، ويتوقف بن نبي امام فكرة الظاهرة والقابلية لحدوثها ويطبقها على الاستمرار الذي ما كان له ان يحقق اهدافه لولا عناصر القابلية له داخل المجتمعات ويقول اخر:/ ما كان للاعمار او التنمية ان تخفق لولا وجود قابلية للاخفاق في المجتمع.

6- وهنالك مقاربات اخرى ولمفكرين مسلمين اخرين ومنها مقاربة علي شريعتي في كتابه(العودة الى الذات)التي يحذر فيها من استهلاك الحضارة بدلا من انتاجها وينبه الى الحفاظ على الشخصية ضمن اطار عقيدي وهنا تتوضح الصورة لدينا ان الاشكالية ليست في الاسلام كدين بل في المسلمين انفسهم وهنا نرى ان بلدا اسلاميا كاندونيسيا او ماليزيا فيه تقدم حضاري وتنمية بارزة بسبب عدم وجود الانغلاق الفكري والتعصب والتحجر لدى الحاكمين في حين ان بلدا كافغانستان والعراق غابت عنه التنمية بصورة شبه مطلقة بسبب الانغلاق الكبير الذي حكمت فيه البلاد لفترات طويلة وتم ممارسة الاستبداد فيه على الناس الى اقصى غاية حتى تراجعت التنمية في البلدين اعلاه الى ما دون الصفر.

ولكن بشيء مؤكد ان المسلمين عند نبذهم العنف والتعصب ستكون لديهم الرؤية الشاملة والواضحة لعملية تنموية بارزة وهذا ما سنراه في موضوع التنمية والثقافة

،لان للثقافة دور اساسي بارز في عملية التنمية وكلما غاب الانفتاح الحضاري في المجتمعات غابت عنه التنمية ،وكلما وجد الانفتاح الحضاري وجدت التنمية فماليزيا عندما وجد فيها الانفتاح الحضاري وجدت التنمية فيها وبشكل اساسي وكبير.
وفي باب التنمية العلمية والثقافية التي وصل اليها المسلمون في عصورهم الغابرة نرى الكثير من الرؤى التنموية التي لا حصر لها حيث كانوا يعجون برؤاهم المعرفية في حين تعج امم كاوربا في الظلام ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر نذكر كيف استطاع الحسن ابن الهيثم ان يكتشف كيفية عمل العين وتشريحها الفيزائي او جابر بن حيان ورؤاه العلمية في الكيمياء وغيرهم كثير جدا
وفي سؤال وجه الى العالم محمد أركون (لماذا تأخر المسلمون وتقدم سواهم)؟[1] اعتبر اركون ضمن اجاباته ان هذا السؤال لا يزال يطرح في جميع مجتمعاتنا العربية منذ القرن التاسع عشر وهو يتكرر وقد قُدِّمت حوله اجوبة كثيرة ولكن الاسباب عميقة جدا لانها تاريخية وبعيدة المدى . وهو ألح على ان الفكر العربي والمجتمعات العربية قد انقطعت عن التفكير والبحث منذ القرن الثالث عشر والمؤرخون يعرضون عن دراسة تلك الفترة الطويلة التي تمتد من القرن الثالث عشر الى القرن التاسع عشر حيث مضت قرون ولا يوجد من انتج فكرا جديدا يشخص ما الذي يحدث في جميع المجتمعات العربية وفي الفكر العربي بصفة خاصة منذ موت ابن خلدون سنة 1406م.
كما يعتبر ان ابن خلدون هو المفكر العربي الاخير الذي انتج كتابا يمكننا ان نصفه بانه كتاب فكري يشخص فيه بعض الاسباب المتصلة بموضوعنا وكان قد ادركها بتحليلاته في المقدمة ،مثلا عندما تكلم عن العصبية حلل المجتمعات تحليلا يكاد يكون في ذلك الوقت انثروبولوجيا تحليل العصبية هو تحليل القوة العاملة المرتبطة بالنسب اي بما ينتج جميع العلاقات الاجتماعية التي تكيف المسيرة الى السلطة وتكيف ايضا ما نسميه المشروعية للسلطة .
هذا تحليل مهم جدا يسوقه اركون فالى يومنا هذا لم ننتبه الى هذا البعد الانثروبولوجي لتحليل القوة العاملة والعاملة من داخل ومن تحت البنية التي نراها (تحت) ما نصفه عندما نقول تحالفت هذه القبيلة مع تلك القبيلة .
وكذلك علم الانثروبولوجيا ألح على وضع المراة في المجتمع وهو وضع الى يومنا هذا لا يزال غير معترف بالمراة كأنسان وهذا امر بشع ونشاهد اليوم مواقف شرعية فيما يخص وضع المراة هذا في المجتمع هذه المواقف تقول ان الشرع قضي بان تبقى المراة على وضعها الحالي.
ونحن لا نحتاج الى ان نلح على ان دور المراة هو الذي يكوّن مستقبل المجتمع .أليست هي التي تعتني باولادها منذ ولادتهم حتى يشبوا عن الطوق ويستقلوا لاحقا؟ تربية الاولاد تقع على المراة اكثر مما تقع على سواها ولكن الى اليوم لم تعترف مجتمعاتنا بحقوقها وبالتالي حرمت هذه المجتمعات من قدراتها ومؤهلاتها الكثيرة هذه الامور التي تبدو بسيطة ،لها شأن كبير في ابقاء مجتمعاتنا متخلفة عن مستوى التقدم التاريخي (بعبارة اخرى مجتمعات غير تنموية فكريا) ان الذهنية الثقافية التي لا نزال نعتمد عليها ونورثها لابنائنا ذهنية خاطئة من قديم الزمان ولكن بدلا من ان نتفاعل مع التغيرات التي حصلت في المجتمعات الاوربية ابتداء من القرون التي عرفت فيها الحداثة بقينا نحن بعيدين عن مثل هذا التطور وكأن هذه الاحداث الفكرية لم تحدث أصلا في الارض نحن نعيش بقرب هذه المجتمعات

---

[1] - د.محمد اركون وجهاد فاضل ، حوار ورد في مجلة العربي الكويتية ،العدد 550،سبتمبر/2004 وورد ايضا في كتاب العربي العدد 83 الصادر ب يناير /2011 ،ط1، منشورات وزارة الاعلام ،ص267

الاوربية ويفترض ان نتفاعل معها ،نحن العرب ننتمي مع الاوربيين الى فضاء واحد هو فضاء البحر الابيض المتوسط.
مثل هذه المعطيات التاريخية والانثروبولوجية التي عرفتها اوربا يعتبرها اركون يجب ان تدرس ويمعن النظر فيها من اجل تغيير بنياتنا الاجتماعية وتغيير القوى العاملة من الداخل التي تكون البنية التحتية ،ان البنية السطحية كما يقولون في التحليل البنيوي لا يمكنها ان تغير ما يحدث في السطح. ويعتبر اركون ان هنالك جرثومة لم نكتشفها بعد كعرب او مسلمين وهي المسؤولة عن تكوين ذهنياتنا او اننا قد اكتشفناها ولكننا لا نريد ان نعترف بانها هي الاصل في الاوضاع التي نعيشها ونعاني منها . لقد الح اركون في بحوثه على ضرورة نقد طريقة تفكير العقل الديني من اجل اكتشاف هذه الجراثيم العاملة في الادمغة الاسلامية وفي منظومتنا العصبية ،المعرفة تنسخ باللغة عن طريق اللغة وفي النظام العصبي هذا امر قرره العلماء الذين يدرسون الدماغ اليوم كما يدرسون منظومته العصبية على الخصوص يكتشفون انه عن طريق اللغة تترسخ المعلومات والقيم الثقافية والاخلاقية وبعدما تترسخ هذه المعلومات والقيم يفترض بنا ان نغير تلك اللغة حتى نكتب في ادمغتنا اذا صح التعبير كتابة اخرى مختلفة .لذلك الح اركون على ضرورة التحليل النقدي لاستعمالنا العقل ومنه تحقيق التنمية حسب رأينا لانك ان استخدمت التحليل النقدي استطعت ان تواكب التنمية الحقيقية .
ان العقل واحد لجميع البشر وهو موهبة موزعة على الجميع المهم كيف يستعمل العقل طرق الاستنباطات والتحليلات لانتاج المعرفة ولمراقبة تلك المعرفة التي ينتجها العقل ،من اجل ان نصحح وان نتيقن من انها معرفة صالحة مطابقة للواقع او غير مطابقة فاذا لم تكن مطابقة للواقع فعلينا ان نبتعد عنها وان نغير كيفية استعمال العقل ولكن علينا باستمرار ان نسلط العقل على جميع ما يجب ان نسلطه عليه كي نتعرف على الواقع وكي نلتزم به في مسيرتنا وفيما ننتجه في مجتمعاتنا ويذكر اركون مجموعة من الامثلة الدالة على التخلف الفكري في مجتمعاتنا العربية والاسلامية ضمن منظومة النقد التي افتقدناها وكان سبب الافتقاد ان افتقدنا رؤيتنا النهضوية والتنموية .ومنها كانت عبارة (نقد العقل الاسلامي) بالعربية عبارة صعبة ولكن قول مثل هذه العبارة بالاجنبية لا يثير حساسية احد وعندما ترجم كتاب اركون الاول الى العربية نوقش انذا كة وأُخبِرَ انه من غير الممكن استعمال مثل هذه العبارة باللغة العربية للاسباب التي تعلمها .اذن الجرثومة التي تكلم عنها اركون والتي تعيقنا عن التقدم ما زالت تعيش في وجداننا وقد قويت في مرحلة تاريخية معينة هي مرحلة الخمسينيات من القرن الماضي فالدعوة من قبل اركون وغيره من المفكرين تتركز على الاهتمام بالتنمية الثقافية بواسطة البحث العلمي بالدرجة الاولى وعلى السلطة السياسية العربية ان تعترف بضرورة حصول هذه العملية التشخيصية التي على المؤرخ ان يضطلع بها بداية ،من التاريخ وعلى علماء اللسانيات ان يتدخلوا ايضا لان اللسانيات مهمة جدا في تحليل النفسية وفي تحليل الثقافة وفي تحليل كل شيء ما ننطق به وما نعيشه ان الوسائل الفكرية والثقافية التي نعيشها متعلقة بالبحوث ثم سياسة تتعلق باللغة ولكن هذه السياسة يجب ان تكون مبنية على علم لا على تلك الديماجوجية التي عرفناها في بلادنا العربية على مدى خمسين عاما فالان العرب يشكون من فقر اللغة ومن عدم توافر الاصطلاحات التي لا بد من استعمالها لتدريس العلوم المعاصرة كما ينتجها الباحثون .
ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل اللغة العربية لغة مانعة من ذلك ؟ الجواب كلا طبعا ما يمنع هو الايدولوجيا السياسية القائلة ان علينا ان نعرب جميع العلوم الدقيقة وعلوم الانسان والمجتمع دون الانتباه الى ان هذه العلوم لها تاريخ وقد

تكونت بالغرب باللغات الغربية وهذا ما نسميه الحداثة الحداثة هي الصيرورة التاريخية للفكر ،للثقافات والعلوم جميعا العلوم الدقيقة وغيرها ان تدريس البحوث وتدريس علوم الانسان والمجتمع في جامعاتنا والى يومنا هذا ضعيف جدا لم يبلغ هذا التدريس ذلك المستوى من تدريس العلم الانثربولوجي ،علم اللسانيات الى حد يمكننا من ان نعيد النظر والتقييم لما نسميه التراث العربي والاسلامي بشكل عام.

كثيرا ما نسمع او نقرأ اشياء عن التراث ينكرها العقل ومع ذلك يقال هذا في جلسات علمية مع مثقفين ،وفي مؤتمرات تعقد لتحديث الفكر الفكر العربي .

وتبقى منهجية الصراع واضحة في المجتمعات العربية بشكل خاص بين قيم البداوة والحضارة هي احدى صور تصدع التنمية في عالمنا العربية وبشكل عام يمكن ان تكون في المجتمعات الاسلامية الاخرى القريبة من المجتمعات العربية لاسيما تركيا وايران وافغانستان وباكستان وغيرها كثير ،وكانت هذه وجهة نظر الوردي عالم الاجتماع العراقي المعروف في المجتمع العربي من انه يتميز عن الكثير من المجتمعات الاخرى في العالم بانه كان وما زال موضوع الصراع بين البداوة والحضارة وللوردي راي يقول فيه((يجب ان لا ننسى قبل كل شيء ان الوطن العربي كان مهد اول حضارة ظهرت على وجه الارض قبل ستة الاف سنة ثم صار مركزا للحضارة العالمية في القرون الوسطى ولكننا يجب ان لا ننسى في الوقت نفسه ان الوطن العربي يضم اكبر امتداد صحراوي في العالم بمعنى ذلك انه اكبر منبع للبداوة في العالم.حين ندرس تاريخ اي قطر من الاقطار العربية نجد انه تسيطر عليه القيم الحضرية تارة والقيم البدوية تارة أخرى وهذا هو ما رايناه واضحا في تاريخ العراق فهو كان في العهد العباسي مركزا للحضارة العالمية ثم سيطرت عليه القيم البدوية عقب سقوط تلك الدولة وظل كذلك طوال ستة قرون حتى جاءت الحضارة الحديثة اخيرا في القرن العشرين وحدث الصراع عند ذاك بين القيم الجديدة والقيم القديمة وهو الصراع الذي ما زال المجتمع العراقي يعاني منه)) [1]

وتشخيص الواقع الاسلامي والعربي في قضية التطور والتقدم الفكري الذي من الممكن ان يقود الى نهضة فكرية وتنمية معرفية لا يكمن كما يظن البعض بقضية فصل الدين عن الدولة القضية تتعلق بالقراءة العلمية للنصوص الدينية ، والحداثة هي التي من الممكن ان تتحقق في المجتمعات العربية والاسلامية لتحقيق رؤى نهضوية وتنموية والحداثة هي صيرورة تاريخية تُنتج من الداخل من داخل المجتمع فليست القضية هي استيراد ،وهنا اسوق مثالا لاركون حيث يعتبر عندما نترجم احد المصطلحات من الفرنسية الى العربية يبقى هذا المصطلح معلقا في فراغ مفهومي ،هذا المفهوم يجب ان يُنتج من داخل ،ولكن هذا الداخل اصبح فقيرا جدا ولا بد من ان يبحث عما أتى به العقل البشري في اماكن اخرى والاماكن الاخرى هي اوربا ،اوربا فيما يتعلق بتسيير التاريخ ،انتاج التاريخ اوربا سبقت جميع الثقافات الموجودة في ارضنا ،طبعا هناك ثقافات اخرى هناك ثقافات صينية مهمة جدا وهناك ثقافة هندية بل ثقافات هندية مهمة جدا من حيث قيمها الثقافية والاخلاقية والفنية وكل شيء ،لكن هذه الثقافات يعوزها الموقف العلمي المنتج للعلم ،وهذا هو ما نسميه التحديث ،التحديث يعني ان نخرج من التصورات القديمة لما نسميه الثقافة[2] ومن التصورات القديمة ما نسميه الاخلاق ،القيم الاخلاقية ، لان القيم الاخلاقية خاضعة للتاريخ،خاضعة للتطور التاريخي ولتغيير موقف العقل ازاء ما نسميه في كل ثقافة هذه شخصيتنا ،هذه خصوصيتنا ،هذه قيمنا.

---

[1] - اخر لقاء مع الدكتور علي الوردي ،حاوره سلام الشماع، مجلة اسفار ،مجلة تصدر عن اتحاد الادباء في العراق، العددان 19-20/بغداد، صيف 1995 ص42

[2] - د.محمد اركون وجهاد فاضل ،العربي،العدد 550، سبتمبر ،2004م.

في الغرب انتبه الفيلسوف نيتشة الى هذا الموضوع الكبير : القيم ،وخصص كتبه جميعا لما سماه علم النسب مطبقا على تاريخ القيم ،رجع الى العهد اليوناني الفلسفي والى بداية المسيحية ليؤرخ و لتكوين ما يسمى في المجتمعات الاوربية القيم.وتبقى الانسنة من انتاج الحضارة ومن انتاج العمران بالاصطلاح الخلدوني ومن انتاج العقل الذي يتثقف لا بثقافته فقط بل بثقافة سواه ايضا، فالانسنة وجدت عند المسلمين وبرزت وانتشرت في القرن الرابع الهجري وكونت كمفهوم تنمية عقلية كبيرة لان المسلمين وغيرهم الذين كانوا يعيشون في المدينة الاسلامية في الحضارة الاسلامية العربية قبلوا ان يقتبسوا من التراث اليوناني ،لقد رحبوا بهذا التراث اليوناني ،ودرسوه ودرّسوه واستفادوا منه، وقد اشار الكثير من المفكرين الى مفهومي اللوغوس والميثوس في بعض كتاباتهم ومنهم أركون حيث اشار الى مصادر التفكير الفلسفي ،لان التفكير الفلسفي مخصص لتربية العقل البشري على التساؤل عما يفعل العقل بالعقل.

قال عبد القادر الجيلاني المتصوف الشهير جملة رائعة : نازعتُ الحق بالحق للحق، هذا جميل جدا جملة صوفية .الفكر الصوفي يتعمق في تحليل الذات متصلا بالاله ،بالله .ولكن ليس بالمعنى الذي يقدمه الفقهاء والمتكلمون عادة ،انها طريقة مختلفة تماما لان الفقهاء والمتكلمين يربطون الله بامور سياسية ،اما الخبرة الصوفية فتعتني بالنفس التي تنبسط وتنقبض كما يقولون ويقول اركون مماشيا لكلمة الكيلاني : العقل ينازع العقل بالعقل لافادة العقل ! هذه المطابقة التي يسوقها اركون هي المطابقة التاسيسية للموقف الانسني الذي يعتني بالانسان، وكثيرا ما غاب مبحث الانسان في تراثنا ،لقد اغفلنا الانسان وانقطعنا عن الاهتمام به ،لاحظ ابو حيان التوحيدي ذلك فقال :الانسان أشكل عليه الانسان، فلا بد للانسان ان يحل هذا المشكل ،هذا المشكل لن يُحل الا اذا اعتنينا بالعقل وعدما نعتني بالعقل ندافع عن حقوقه وهي حقوق تختلف عن حقوق الانسان كمواطن ،لان حقوق العقل بمنزلة حقوق النفس عند الصوفي وحقوق النفس هي حقوق الانسان .وعندما نعتني بالعقل بمعنى اخر نعتني بالمعرفة ونعتني بالتنمية التي تصدر عن العقل اولا واخيرا ولكي نعتني بالعقل علينا ان نعتني بمنظومة التحليل الفكرية التي نحلل من خلالها التراث والحاضر وكلاهما اي التراث والحاضر يبرهنان على وجودنا الحضاري فبغير الوجود الحضاري لنا لن نكون امة قادرة على النهضة فاساس وجود اي امة ان تشعر بوجودها الحقيقي من خلال هويتها وتراثها وحاضرها وصنع مستقبلها ان التنمية كمفهوم معرفي تنطلق من اليات التحليل فبغير التحليل لن نستطيع ان نغير واقعنا الحقيقي الانساني .

ان اسهام العالم الاسلامي في التجارة العالمية على سبيل المثال هو اسهام ضعيف وسيقل اكثر اذا تم إقصاء مدخولات صادرات النفط وان انواع الصادرات الرئيسة للبلاد الاسلامية ومواردها الاساس التي تحقق المدخولات بمبادلات تجارتها الخارجية تصور السجل البائس لمدى تخلف البلاد الاسلامية عن روح العصر اذا اخذنا مقياسا للمدى الذي بلغته في التصنيع.

ان الغالبية العظمى للبلاد العربية تعتمد على تصدير عدد قليل من البضائع ، الهايدروكاربونات والمعادن الاخرى والمنتجات الزراعية لتمثل معظم مبادلاتها الخارجية وان عددا قليلا جدا من البلاد الاسلامية فقط مثل ماليزيا وتركيا لها حجم كبير من المبادلات الخارجية اذ تصدر بضائعها المصنعة كما تكتسب من صناعاتها الخدمية كالسياحة .

وتحقق كل من مصر وتونس نجاحا كبيرا في السياحة وكثير من البلاد العربية تعيش على المساعدات الخارجية وعلى الرغم من ان السكان في العالم الإسلامي قد زادوا في المدن الا ان نسبة السكان في الأرياف بقيت عالية جدا.
فضلا عن ذلك فان ازدياد السكان في مدن الغالبية العظمى من البلاد الإسلامية ، لم يكن بسبب توسع الصناعة بنطاق كبير وإنما بالأحرى بسبب هجرة سكان القرى الفقراء الى المدن ونتيجة لهذه الظاهرة فان أقساما واسعة من مراكز المدن في العالم الإسلامي تمثل مناطق ريفية في مفهوم المستويات التعليمية والقيم الثقافية ومواقع تواجدها وباختصار فان معظم مراكز المدن في العالم الإسلامي لاتمثل ظاهرة عصرية بل تمثل حالة استبدال المجتمعات التقليدية بخليط من البشر يعيشون في المدن.
وفي الواقع ان الخمسين عاما الاخيرة عاشت خلالها الغالبية العظمى من بلدان العالم الإسلامي في ظل اشكال من الحكومات الفاشية او شبه دكتاتورية ، وأحيانا في بعض الحالات جرى تثبيت هذه الانماط من الحكومات بطريقة يمكن تسميتها بالديمقراطية الانتخابية وحتى في تركيا التي عملت بالنظام الديمقراطي منذ مدة طويلة في العالم الاسلامي غالبا ما كانت العمليات الديموقراطية تنتهك بالانقلابات العسكرية وتمثل ماليزيا اليوم بلدا اكثر ثباتا وتواصلا من الناحية الديموقراطية ولو ان عملية ترسيخ الديموقراطية فيها لم تكن بعيدة عن التشويش والاضطراب وباختصار وعلى الرغم من ظهور عدد من المناطق المشجعة مثل السنغال ومالي وبنغلادش ومحاولات اندونيسيا لإدخال الديمقراطية فان الغالبية العظمى من البلاد الاسلامية تحت الحكم الفاشي ومنها سوريا واذربيجان وايران وفي الدول الكائنة في وسط اسيا فان النظام الجمهوري مدى الحياة قد أصبح نمط نظام الحياة اليومية .
ان عجز العالم الإسلامي في التحديث والديموقراطية تمهيدا للتنمية على كافة الأصعدة قد اثر عكسيا في نمط حياة الشعوب الإسلامية ولكن هذا العجز هو ايضا محفوف بمخاطر كامنة كبيرة جدية كعدم الاستقرار السياسي ومحاولات إضفاء التطرف على كل ما يتمحور حول قضايا الإسلام السياسية والاجتماعية وقد أسفر ذلك عن ظهور اشكال مختلفة من التطرف بل وحتى الى انهيار دول وكانت بعض هذه الاحتمالات قد فهمت في حينه بصيغة انتشار اطياف مختلفة من الإسلام المتطرف وظهور شبكات الإرهاب التي تثيرها بعض النصوص الإسلامية والحروب الأهلية التي لا تخلف وراءها غير الدمار كما حصل في الجزائر وأفغانستان والصومال ، ومن خلال تأمل الأهمية الإستراتيجية لمناطق مهمة في العالم الإسلامي اذا تحقق فيها نظام اقتصادي عالمي مزدهر وتمخض عنه استقرار سياسي عالمي، بضمنه المنطقة الممتدة من بحر قزوين الى الخليج حيث الاحتياطات العالمية الهائلة من النفط والغاز. نرى ان تراجعات العالم الإسلامي في مجالي التحديث والديموقراطية ليست مسالة تهم المسلمين وحدهم فحسب بل ان لها تاثيراتها في الدول المتقدمة في العالم على حد سواء وقبل اربعين عاما قال "اسكندر كيرشنكرون" في محضر حديثه عن العالم النامي عموما :ان اعظم درس من دروس القرن العشرين هو ان معضلات الدول المتخلفة لا تعود اليها حصرا بل لها التاثير ذاته على الدول المتقدمة ان ما اشار اليه كيرشنكرون بالامس هو اقرب الى المصداقية اليوم لذا فان المازق الحالية للعالم الاسلامي هي ابعد بكثير من نطاق الدول الاسلامية ولها عواقب وتشعبات عالمية ، وفي الواقع ان احداث الربع الاخير من القرن الماضي ابتداء من الثورة الايرانية 1979 والحرب العراقية الايرانية (1980-1988) والحرب الاهلية الافغانية وحرب الخليج عام 1991 وانتهاء بالهجمات الارهابية في 11/ايلول/2001 والتدخل العسكري الغربي في افغانستان والعراق لهي شواهد على العواقب الدولية السلبية نتيجة الفشل في تحديث العالم الاسلامي وادخال الديموقراطية فيه.
البحث عن الاسباب :/

اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار جدية وخطورة تحديث العالم الاسلامي وادخال الديموقراطية اليه، ومضامين ذلك على الاستقرار الاقليمي والعالمي فليس من المدهش ان تناقش ،خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة مسألة الانجاز الهزيل للعالم الاسلامي من قبل الاكاديميين وشريحة واسعة من المحللين السياسيين والاجتماعيين وغيرهم من الغرب وفي العالم الاسلامي ذاته على نحو ساخن.

فضلا عن ذلك فمنذ 11/ايلول/ 2001 فان مسالة كيفية معالجة الموقف قد اصبحت موضع انشغال واهتمام كبير لصناع القرار في الغرب ولاسيما في الولايات المتحدة، وقد نالت هذه المسألة ايضا اهتماما ملحا من لدن الشعوب الاسلامية وقادتها ونتيجة لذلك قدمت تحليلات وتوضيحات مختلفة بشأنها والى حد بعيد، فان اكثر الفرضيات والاراء العلمية المؤثرة التي برزت في الغرب لتعليل فشل تحديث وديموقراطية العالم الاسلامي، استندت على الخصوصيات الدينية –الثقافية للعالم الاسلامي، وعلى مميزات الاسلام بوصفه دينا ونظاما اجتماعيا وسياسيا وبتعبير اخر على طروحاته الثقافية ولعل اشهر شخصين كتبا في هذه الطروحات كما يشير تقرير شيرين هنتر [1] لاسيما تلك المتعلقة بالتحديث والديمقراطية صامويل هنتغتون وبرنارد لويس ومع ذلك من المهم ان نشير الى انهما سارا على طريقة التفكير الثقافي الغربي التي تناولت هذه المسائل.ومن المؤكد ان الطروحات الثقافية كانت مصدر صراع من ان قدمها هنتغتون لاول مرة عام 1993 وقد اوضح بعض الغربيين المتصدين ومنهم جورج دبليو بوش تحديدا ان الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية ،وهذا كلام سياسي لا معنى منه سوى استمالة قلوب المسلمين لان الإسلام بنصه لا يعرف شيئا اسمه ديمقراطية وانما اسلوب الخلافة الذي ابتدعه المسلمون سواء بالنص او بالشورى هو مخالف تماما لحكم الديموقراطية وحكم الاغلبية بالنتيجة لم ينتج الإسلام أي نظام حكم ممكن الاستناد اليه.فالنص على اشخاص بحد ذاتهم كنص الهي هذا امر لا يقبله العقل السليم والمنطق وهو فرض على الناس بغير حق والشورى هو امر يجعل من الدولة منساقة خلف خلافة ظالمة تمثلت بانتخاب المسلمين للبعض وجعل هؤلاء يركبوا فوق ظهورهم دون ضمانات تذكر من قبل ما يعرف بالشورى .

وهنا يجب ان نستخلص اسباب فشل العالم الإسلامي في الاخذ بالتحديث والديمقراطية من بين عدد من المميزات الاساسية للإسلام والأبرز منها، هو الكره الشديد نحو أي تفكير عقلاني، وهو الشرط الضروري للنظر في أي شكل من اشكال التحديث واولوية الدين على العقل ، وعلى ماهو صحيح، واسبقية الجماعة على الفرد واندماج الملكيات الخاصة والعامة والدنيوية والروحية في سبيل المثال استنادا الى ما يقوله ارنست كيلر فان المجتمعات الاسلامية في العالم الحديث تقدم صورة هي من الناحية الفعلية مراة للصور الماركسية انها مشربة بالدين او في الواقع انها تعاني من دمويته.اما التهم الاخرى التي توجه الى الاسلام، فهي انه يولد روحا خاصة جوهرها الاذعان والطاعة لارادة الله وتتوجه ميوله الاجتماعية الى كبت مبادرات الفرد، وابداعاته ،وهو نظام انطوائي يرى العالم بانه مقسم بين المسلمين وغير المسلمين، لذا فهو غير مستعد لتقبل الافكار الجديدة، بيد ان الفرضية الثقافية تستند على فهم غير نزيه وتاريخي للتحديث والديموقراطية وعند اخذ انماط من الثقافة الغربية لحقبة اواخر القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين، معيارا نحكم بموجبه على الثقافات الاخرى ووجدنا بانها

---

[1] التحديث والديمقراطية ،في العالم الإسلامي، المعوقات والمعالجات، تقرير اعدته شيرين ط. هنتر ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) واشنطن

،تقديم، السفير احميدو ولد عبد الله، المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة الى غرب إفريقيابيد ان الفرضية الثقافية تستند الى فهم غير نزيه وتاريخي للتحديث والديموقراطية ،ت: محمود احمد عزت البياتي، مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد، مراجعة انيس عبد الخالق محمود، كلية الآداب، جامعة بغداد.

مطلوبة فان المثقفين على وجه التحديد يتجاهلون النطاق الذي انتعشت فيه، عوامل التقليد، بضمنها الدين في المجتمعات الغربية ، الحديثة التي اصبحت ،في بعض الحالات، كما في الولايات المتحدة اكثر قوة. وهؤلاء لا ياخذون العبرة بما يكفي ابدا من حقيقة ان الاديان وتقاليدها تتجدد وتقدم باستمرار طروحات مختلفة تلائم جميع الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتغيرة ، على اية حال فان تحديث اوربا قد كلف ثمنا باهظا بالنسبة لشرائح واسعة من سكان اوربا اذ عانوا من الحرمان الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي وهذا الثمن يتجاهله المعنيون بالحضارات.

ان النظرية المعنية بالحضارات تتجاهل ايضا تاثير المحيط الخارجي في عملية التحديث بينما يرتبط تحديث اوربا عن كثب ولحد الان بامتدادات الدول الاوربية التي تشكلت حديثا او الدول التي اوجدتها اوربا خارج اوربا اواخر القرن 15 واوائل القرن 16 وقد خلق هذا الامتداد الاطار الاساس للعلاقات بين دول العالم وحدد ابعاد القوة الاقتصادية والسياسية التي يمكن ان يعمل الآخرون في إطارها.لقد ظهر التحديث في العالم الإسلامي مع بدايات الاستعمار لدول العالم الاسلامي ومع البدايات المبكرة للقرن التاسع عشر ،بدأت القوى الاوربية الكبرى ولاسيما بريطانيا وروسيا وفرنسا توسع نفوذها في المناطق الاسلامية لغرض دمجها في النهاية بهيمنتها الامبراطورية او تحويلها الى مستعمرات او شبه مستعمرات تابعة لها، ونتيجة لهذا التوسع اصبحت قضية تخلف العالم الاسلامي فيما يتعلق بالاندماج بروح العصر الشغل الشاغل الرئيس للمفكرين المسلمين والحكومات الاسلامية ، لان الفجوة بينها وبين التحديث تحولت الى فجوة قوة اقتصادية وعسكرية تسعى الى فرض هيمنة القوى الاوربية عليها لذلك اصبحت عملية التحديث بالنسبة للدول الاسلامية قضية ملحة ضمن اجراءات الدفاع عن نفسها.

ان ظاهرة التحديث وعلى وجه التحديد دورها الدفاعي في التصدي للتحديات الخارجية بدأت تؤثر تاثيرا شاملا في عملية التحديث ذاتها في الاقطار الاسلامية بل في الاقطار غير الاوربية كافة وبدأت توضح شكل الجدل بشأن مساوئ او مزايا التحديث.

وخلال تفحص اسباب تداعيهم والبحث عن طرائق لايقاف ورد هذا التداعي وضع المفكرون المسلمون التفسيرات الثقافية الحضارية الخاصة بهم من خلال التاكيد على العوامل الثقافية بوصفها السبب الرئيس في تداعيهم ويرى بعض المفكرين المسلمين ان الاسلام في الاقل كما عرضته المؤسسة الدينية ، بعيد عن مظاهر الديناميكية الفكرية لعصره الذهبي وان المعوقات الرئيسة والسبب الاساس لتداعي العالم الاسلامي بدأت تتكشف وتتوضح بالنسبة لهذه المجموعة من المفكرين المسلمين، وان الحل يكمن في اعتناق شامل لنموذج التحديث الاوربي وبضمنه علمة البيئتين الاجتماعية والسياسية،او كما يسميها ماكس ويبر "تحريره من السحر والوهم"وفي الاقل ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر اجريت الاصلاحات التي استندت على هذه الرؤية في بضعة اقطار اسلامية كما حصل في مصر والدولة العثمانية وايران ولو بدرجة اقل نجاحا وفي غضون ذلك اجريت دراسة للقوة الدافعة للتحديث والمحفزة لها ووجد انها كانت نتيجة افرزها التصدي للاستعمار الذي مثل مصالح وسياسات القوى الاستعمارية التي غالبا ما رات الجهود المبذولة لتحديث المسلمين تسير في الاتجاه المعاكس لمصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية، وبتعبير اخر فقد خلف الوجود الاستعماري من جانب توترا عندما جعل من نفسه قوة دافعة للتحديث بل خلف هذه القوة في بعض الاحيان ، ومن جانب اخر اوجد المعوقات على طريق تحقيقها .

لقد عزا مسلمون اخرون تداعي العالم الاسلامي الى انحراف المسلمون انفسهم عن الطريق السوي للاسلام وبالنسبة لهؤلاء كان العلاج هو التطبيق السليم لمبادئ الاسلام وفي ايران فان اؤلئك الذين كانوا في نهاية القرن التاسع عشر والبدايات الاولى للقرن

العشرين، يطالبون بانشاء حكومة تستند على الشريعة كانوا يمثلون مفكري هذه الطريقة ويتنبأون بعودة حركات الاسلام، التي حدثت فعلا في العقود الثلاثة الاخيرة، ولجأ اخرون الى طرائق توفيق دينية عندما كانوا يحاولون ادخال التحديث وذلك بالابقاء على بعض القيم الثقافية والدينية الاساسية.وباختصار ظهرت هنالك ثلاث نزعات فكرية في العالم الاسلامي كرد فعل على تحدي التحديث وهي لاتزال تشكل ملامح تلك الافكار وهي المحاكاة والرفض والتكيف الانتقائي مع الخبرة الغربية في الحياة العصرية وقد شخص(اي سي بلاك) بشكل صحيح المناقشات بشأن الاقطار التي اندمجت في الحياة العصرية مؤخرا مثل روسيا والصين واليابان وعدد من البلاد الاسلامية منذ لحظة المواجهات الاولى لتحديات التحديث كونها ذات صلة وثيقة بالانماط الاجنبية ومطبقة من قبلها واليوم كما كان عليه الحال قبل قرنين فان الاراء تميل نحو تحقيق استقطاب حول قضايا مثل قبول النموذج الغربي بالجملة مقابل الرفض الكامل له ،والاعتقاد بشمولية وعالمية المؤسسات الاجتماعية التي انشاتها المجتمعات التي تحضرت مبكرا مقابل التكيف الانتقائي للمؤسسات المحلية مع نشاطات التحديث.

على اية حال فان هذا النوع من المعالجة للموضوع هو رد فعل لمواجهة التحديث والى حد ما هو عملية محاكاة للتحديث الاوربي ولم يك محددا بالعالم الاسلامي وقد ظهر الى حد ما في كل من روسيا واليابان والصين وفي مجتمعات عصرية اخرى غير اوربية .

لقد اصبحت هنالك اربعة انواع من الاستجابات للتحديث من خلال الثقافات:/

1- الابتكار الثوري:/ان اولئك الذين ينتقدون بعمق كلا من الحضارات الخاصة بهم وبالغرب فانهم ينجذبون الى هذا الشكل من الاستجابة وفي القرن العشرين كانت الفوضوية والشيوعية الادوات الرئيسة للابداع الثوري وفي البلاد غير الاوربية كانت واجهات مختلفة للماركسية مقبولة لانها قدمت التبريرات الايديولوجية لمهاجمة الموقف الديموقراطي والغرب، وهذه الصيغ القديمة المستندة على الماركسية كانت مرفوضة ولا تصدق وكلها كان من الممكن تخيلها وتصورها بان الافكار الجديدة التي تنتقد كلا من الثقافات الفطرية الطبيعية والتحديث الغربي يمكن ان يظهر الى الوجود.

2- التضامنية : Integralism ويستند هذا النوع من الاستجابة على الشعور والحس بالتفوق الثقافي التقليدي للافكار ذات المناشيء الخارجية والاكثر ملاءمة لمعالجة الامراض السائدة في الوقت الحاضر.

ان التضامنية بالوقت الذي يشار فيه اليها بانها عملية استعادة وتجديد كما يشير تقرير "شيرين هنتر" للتقاليد الفطرية الطبيعية فانها في الحقيقة عبارة عن نسخة معدلة وانتقائية للمساهمة المشربة بالعقيدة وضمن هذا المفهوم فانها عملية ابداعية وابتكارية كالتحديث تهدف الى المعادلة والتجديد وتتضمن امثلة التضامنية كلا من السلافية في روسيا والميانيتجي الشنتوية والايديولوجيات الاسلامية المتنوعة والحركة الهندوسية الوطنية التي تحاول تطوير الهندوسية الى بنية اكثر ايديولوجية ، وان رد فعل التضامنية يعرف العالم بمفاهيم الاقطاب المتضادة في صيغة تقليد حقيقي اصيل وجملة خارجية على الحقائق العصرية الطبيعية وتظهر الاستجابات التضامنية المتنوعة من السلافية الى الاسلامية من مرحلة معارضة الغرب ومن القراءة المثالية للثقافة الطبيعية وتاريخها ومع ذلك فعلى الرغم من ان للتضامنية جذورا في الماضي فان منهجيتها وبشكل ملحوظ الاسلامية تعد عصرية اذ تضع ايديولوجية الدين بطريقة لا تظهر في التوضيحات والتفسيرات التقليدية لذلك فهي تجسد العناصر العصرية وتبين ايضا بان عملية التحديث حتى وان كانت غير منتظمة ومتواصلة فان لها تاثيرا

تراكميا لا يمكن تجاهله الذي يؤثر في تفكير اولئك الذين يريدون العودة الى التقاليد القديمة.

3- الاخذ بالنمط الغربي: ان هذه الاستجابة مستندة على الاعتقاد بتفوق عملية التحديث الغربية ونمط الحياة الغربية طالما تقدم الاجابة على المشاكل المعاصرة، وعليه، فان غير الغربيين الذين انجذبوا الى التحديث الغربي يعملون بنسخة معدلة انتقائية للتحديث الذي يحدده نمط الحياة الغربية، وان البعض لاسيما المثقفين العلمانيين يؤكدون على الابعاد الاجتماعية في الاخذ بنمط الحياة الغربية املين في تحرير المجتمع ونيل الحرية من الوصاية الحكومية وان النخب السياسية بالمقابل منجذبة الى مظاهر خاصة بالتحديث الغربي مثل مركزة السلطة وخلق البيروقراطيات المؤثرة والجيوش العصرية والاقتصاديات الفاعلة القابلة للتطبيق.

4- الاستجابة الجمعية (synthesis) : ان هذه الاستجابة تستند على فكرة جمع ماهو افضل واحسن في المجتمع التقليدي واضافته الى اكثر الخصائص العصرية الايجابية ، ويمكن رؤية امثلة الاستجابة الجمعية في الصين قبل الاشتراكية وفي اليابان وفي العالم الاسلامي.

لقد مارست البلاد غير الغربية كافة معظم انواع الاستجابات للتحديث وان الميول الى التحديث في العالم الاسلامي والى التضامن بالوقت الحاضر والانخراط في النمط الغربي والاستجابة الجمعية قد جرت ملاحظتها. ومهما يكن فان قوة كل ميل تختلف من بلد الى اخر . اعتمادا على عدد من المتغيرات، بضمنها الوزن الاجتماعي والسياسي للعاملين فيه او سعة عناصر كل ميل في المجتمع.

وان ما يعنيه هذا هو ان جوهر الميكانيكية التي تميز مجتمعا معينا وباستجابة ثقافية منفصلة وموحدة للتحديث تعد اداة غير كافية لتحليل مسألة التحديث والاستجابة لها. وبالاحرى ان التغير التاريخي المستمر يجب ان يكون الشرط الاساس للتحليل، وان اشكال وانماط التحديث ،ضمن مجتمعات خاصة ، يجب ان تكون منفصلة عن القضايا التي تتخطى الحدود القومية ،مثل الضرورات العامة للتحديث وانتشار الانماط الثقافية من مجتمع الى اخر.

وهنا يجب اثارة سؤال: هل ينسجم الاسلام والتحديث؟

ان النقطة الاولى التي جرى التأكيد عليها في هذا المضمون هي اهمية توافر درجة من الوضوح للتعريف الذي استخدم في وصف عدد من الافكار مثل الحداثة modernity والاخذ بمظاهر التحديث modernization فقد لوحظ ان الحداثة تطبق على المسلك الفلسفي الذي يحاول التاكد بالاعتماد على السبب بدلا عن الكشف والاظهار . اما الاخذ بمظاهر التحديث ،فهو تعبير يفهم منه عموما بانه يعني التحول الاقتصادي والسياسي الاجتماعي لاوربا بعد التطورات العلمية والتقنية التي بدأت تنساب من الطريقة العقلانية للتفكير والمنهجية المتبعة في ذلك، ويتضمن هذا في الواقع الانتقال من الاعتماد على الدين اساسا للشرعية السياسية الى مراجع اخرى غير دينية، ليؤدي ذلك في النهاية الى الديموقراطية ، وخلال التطبيق العملي واثناء الاستخدام اليومي استعملت هذه المصطلحات بحيث يحل الواحد منها محل الاخر ، في المعنى وادى هذا الى درجة من الارباك فيما تعنيه هذه المصطلحات اسفرت عن حمل بعض المسلمين على رفض التحديث لانه يستند على المذهب العقلي لانهم يرون في هذه العملية ، وكانها التخلي عن الدين، ولحد الان فان الاتجاه السائد، للمذهب العقلي الغربي لم يجر بناؤه ليقف ضد الدين، ومع ذلك سعى المذهب العقلي الى مضادة

الافكار الخاطئة التي تدفع بها الى الامام السلطات الدينية، وبالنظر الى المسالة في اطار هذا المضمون نجد ان هنالك تقليدا عقلانيا قويا في الاسلام اذ يعد العقل مهما ان لم يكن قيمة مهيمنه في حياة الانسان.

لقد تم التوضيح بانه في الوقت الذي يرفض فيه الراديكاليون الاسلاميون المذهب العقلي لانهم يقولون عنه بانه يرقى الى مستوى رفض الدين، يتقبل قادة اسلاميون اخرون ، المذهب الكلي والتحديث ويعتقدون بانهما متساوقان مع الاسلام تماما.

ويدعو هؤلاء الى احياء التقليد الاسلامي العقلاني المنطقي .ويذهب البعض الى ابعد عن هذا بالادعاء ان المسلمين حتى قبل الاوربيين مارسوا الحداثة والاخذ بمظاهر التحديث الخاصة بهم. وفي شواهد افرزها البحث المنهجي والعقلاني لعلماء مسلمين وفلاسفتهم مثل البيروني وابن سينا وابن رشد لكن المسلمين الذين جاؤوا بعدهم نسوا بدرجة كبيرة هذا التقليد على الرغم من تاكيدنا ان هؤلاء المسلمين لم يمارسوا الحداثة بالمعنى الذي عرفته فيه اوربا كمذهب فلسفي بل مارسوا استعمال العقل في تنمية حاضرهم وتنوير مستقبلهم وانتجوا رؤى التحديث وكما مر بنا في بعض انجازاتهم التي عرفوها قبل الغرب.

وبذلك اصبح بامكان الاسلاميين المتزمتين بان يفكروا بان المذهب العقلي هو ضد الدين ولهذا السبب فهو غير اسلامي ، ولحد الان حتى الاسلاميين المتشددين لايرفضون العلم والتكنولوجيا والفوائد المادية التي تظهر منهما بل على العكس تماما انهم يعتقدون بان الاسلام يجب ان يكسب البراعة العلمية والتقنية من اجل حماية الاسلام والمسلمين، وعلى الاغلب في العصور الاجتماعية والثقافية والسياسية كانوا ينفرون عن استخدام،طرائق العمل العقلية ، وقد لوحظ ايضا انه على الرغم من ان عددا كبيرا من المسلمين رفضوا العلمانية كنظام شامل للتفكير ، والتوجيه ، لتنظيم المجتمع لاعتقادهم بانه يعارض الدين ويساندون التعددية التي تفتح الطريق الى الحكم الديموقراطي فان عددا من المحللين اوضحوا بان جذور الاعتراض على التحديث بين البعض من المسلمين يجب البحث عنها في تجربة المسلمين الاولى مع التحديث في عهود الاستعمار.

لذلك فان التحديث في اعين العديد من المسلمين قد اصبح التحديث مساويا لوجود الاستعمار تقريبا وبدء الهيمنة الغربية على العالم الاسلامي ، وقد ادت هذه الظاهرة الى رفض التحديث من قبل شريحة من المسلمين كرد فعل عاطفي ودفاعي بازاء الاستعمار والهيمنة الغربية .

وبالتالي فان احاديث كاعتبار ان المسلمين تبنوا المنهج الحداثي قبل غيرهم من الامم فهذه احاديث خالية من الصحة ، فالحداثة كمنهج فلسفي واسلوب حياتي فكري يختلف جذريا عما تبنوه المسلمون فيما سبق ، فزج هذه الامور كما يروج لها البعض في الاسلام هومنهج غير صحيح وغير واضح المعالم .فالحداثة منهج فكري تبنته اوربا فيما سبق واليوم تؤمن هي في ما بعد الحداثة في حين ان المسلمين وليس كل بلادهم طبعا ما زالوا يقبعوا في ما قبل الحداثةولاسيما في العراق اليوم اي اننا في مجتمع ما قبل حداثي . وهذا ما حذرت منه المثقفين في اكثر من موضع من كتاباتي لضرورة التنبه الا يسقطوا الحداثة وما بعدها على مجتمع ما قبل حداثي ومحاولة ادخال النهج الحداثي في النقد والتطبيق كجرعات لهذا المجتمع .

ويظهر طرح رئيس في الجدل بشأن الاسلام والديموقراطية ،فضلا عن نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين الاثنين فانه كان ينصب على ضرورة ان يكون هذا

النقاش اقل انعزالية واقل مثالية ،ونعني ان النقاش عن الاسلام والديموقراطية يجب ان يدار في البيئة الاوسع من التجربة الديموقراطية للثقافات الاخرى ، وبدرجة اقل من المثالية اي ان الافكار المختلفة الاسلامية والديموقراطية يجب الا تنفصل عن بعضها في بيئتها التاريخية ونشير بذلك مرة اخرى الى اهمية الرجوع الى التاريخ.

ويشير تقرير "شيرين هنتر" الى ان هنالك طرح اخر مهم هو ان مقارنة الاسلام والديموقراطية وادراك درجة التوافق بينهما تفرض اولا اهمية التحديد وبوضوح اي اسلام واية ديموقراطية ينبغي المقارنة بينهما. عندها فقط يمكن اعطاء الراي بصدد درجة التساوق بينهما مع ظهور اراء متعارضة بشأنها وفي الحقيقة لحد الان لا يمكن بسهولة اعتماد تعريف محدد للاسلام والديموقراطية كمصطلح واحد. فلقد نشأت الديموقراطية مع بداية القرن الثامن عشر ،وللديموقراطية الليبرالية الغربية الحالية قليل من الشبه بصيغ الديموقراطية المبكرة التي كانت لها بعض مستلزمات الديموقراطية وتفتقر الى البعض الاخر منها. لذلك كان هنالك تاكيد على ان الديموقراطية عبارة عن فكرة ناشئة وذات وجوه متعددة، وعند مقارنتها بالاسلام، فعلى المرء ان يكون واضحا اي شكل من الديموقراطية يدور في ذهنه كما ان للاسلام رؤية واسعة للمبادئ والشعارات التي يمكن ان تكون عاملا في بناء اما سلطة فاشية او نظام ديموقراطي، فضلا عن ذلك جرى تفسير الاسلام بشكل مختلف من قبل المسلمين انفسهم.

ويبدو ان الاسلام الراديكالي يرى الاسلام غير متساوق مع الديموقراطية ويرى البعض انه غير متساوق نهائيا ،كما يعتقد البعض بان الديموقراطية لابد منها لمجتمع اسلامي حقيقي وعلى اية حال نجد تأريخيا بان المجتمعات الاسلامية مثل نظيراتها قبل التحديث الاوربي كان يتم حكمها وفق نمط فاشي ،وان هذه المشروعية الفاشية التي كانت مفروضة على الاسلام مقرونة بقراءة رجعية للاسلام، من قبل بعض المسلمين بدلا عن فهم الاسلام كدين اسهم في تاخير نمو الديموقراطية في العالم الاسلامي.

هل التحديث يعارض الديموقراطية؟

لقد اثار الاختلاف في مستويات التحديث والديمقراطية في العالم الإسلامي السؤال فيما إذا كان التحديث الذي يتعامل معه اليوم العالم الإسلامي يعوق تأسيس وتعزيز الديمقراطية ؟لقد لوحظ ان التجربة الإسلامية للتحديث يمكن فهمها عن طريق تمييز التوتر الذي يعانيه التحديث بين التركيز على محاربة الفاشية والدعوة الى التحرير والمساواة.

ولأسباب تاريخية وغيرها في العالم الإسلامي جرى التركيز على بناء الدولة بإيجاد المزيد من المؤسسات الفاعلة المركزية البيروقراطية والعسكرية وتولت الدولة ايضا تحديث الاقتصاد وقيادته وتوجيهه .وينبغي ان نتامل حقيقة موجودة وهي ان بعد الحرية والاستقلال اللذين حصلت عليهما الدول الإسلامية استمر معهما تحديث الإسلام الذي بدا في الحقيقة مع عهد الاستعمار، من موقع وجوده القوي بين الدول الإسلامية .الا ان العملية مالت بكاملها الى تحديد المساهمة الشعبية في السياسة بدلا من توسيع رقعة المشاركة كعملية ديمقراطية ،وان المدى الذي اسهم به التحديث في تقوية موقف الدولة على حساب موقفها من المجتمع، هو ان التحديث قد عرقل تطور الديمقراطية وكذلك لوحظ بان التوتر بين عملية بناء الدولة والتحديث والديمقراطية حاد، في الدول كافة التي دخلت مجال التحديث متأخرة بضمنها عدد من البلاد الأوربية الرئيسة مثل ألمانيا وايطاليا حيث كان ظهور الدولة القومية حالة متأخرة .

الثالث عشر:/
الثقافة والتنمية
لقد تم الاتفاق عموما على ان البنيات الثقافية وقيمها ومواقفها تلقى درجة من التأثير على عملية التنمية فعلى سبيل المثال ان الهيمنة العائلية التي تأخذ بالاتساع وسيادة النظم الابوية (المسيطرة) تضعف وتكبح المبادرة الفردية وتعرقل الاندماج الكامل للنساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد الإسلامية ويميل تأثير هذه التقاليد، الى الازدياد حيثما تبرز الأهمية الدينية حتى لو ان هذه التقاليد لم تكن مستمدة من الدين.
ان مواقف ثقافية أخرى مثل تلك التي تتعلق بجوانب التوفير والناتج والتوزيع في الاقتصاد تؤثر أيضا في عملية وطبيعة التنمية .ومع ذلك جرى الإصرار على انها ليست العوامل التي تؤثر في التنمية وليست مانعة ومقاومة للتغيير .الا ان خبرة اقطار جنوب اوربا لاسيما ايطاليا واسبانيا واليونان فضلا عن خبرة بعض البلاد الأسيوية الاقتصادية توضح كيف ان المتغيرات الاقتصادية ادت الى حصول تحول في القيم الثقافية والى تغيير مواقفها وكان من المتفق عليه عموما بان الخيارات الاقتصادية وممارسات الحكومات الإسلامية وطبيعة اقتصادها ونظمها السياسية لعبت دورا اكثر اهمية من العوامل الثقافية ولوحظ ايضا بان المستويات المختلفة من التنمية التي حققتها اقطار اسلامية معينة تؤيد هذا القول.

الرابع عشر:/
العوائق الداخلية للتحديث والديمقراطية في البلاد الإسلامية :

1- **النظام الاقتصادي: ان الميزة الرئيسة للنظم الاقتصادية للغالبية العظمى للبلدان الإسلامية هي الدور المكثف للدولة وضعف القطاع الخاص وهذه الحالة هي نتيجة لتبني التنمية الاقتصادية عن طريق التدخل المباشر للدولة، وفي بعض الأحوال تبني النمط الاشتراكي للتنمية الاقتصادية التي كان إصلاح بنيانها عملية صعبة على الرغم من محاولات الخصخصة وتحرير الاقتصاديات، وتحرك هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية للمجتمع ميزان القوى لصالح الدولة وفي غير صالح المجتمع، وفي حالات اخرى تكون الدولة صاحبة الدخل أي انتقال الاعتماد من المجتمع الى الاعتماد على الدولة وان الدول الاسلامية في الشرق الاوسط وشمالي افريقيا غنية بالطاقة امثلة رئيسة على التنمية الاقتصادية التي يعود دخلها الى الدولة .وفي هذه الحال كما يشير تقرير "هنتر" أصبحت الاشغال الاخرى للحصول على الريع من مصادر مختلفة بضمنها المصادر غير المشروعة .**
2- **القوة العسكرية المفرطة.هنالك ميزة رئيسة لدى غالبية الدول الاسلامية وهي احتفاظها بمؤسسات عسكرية واسعة النطاق لها تاثير مكثف في نواحي حياة شعوبهم كافة ، وان جميع البلدان الاسلامية تقريبا مثل نظيراتها الدول غير الاسلامية في العالم الثالث هي تحت الحكم العسكري طوال فترات التغيير وفي معظم الدول الاسلامية اليوم تفرض القوات العسكرية تاثيرها الكبير على الحياة**

السياسية والاقتصادية في بلدانها، ويتم فرض التاثير السياسي اما مباشرة عن طريق قائد عسكري او قائد عسكري سابق هو رئيس الدولة او يتم فرضه بطريقة غير مباشرة اذ يعمل الرئيس العسكري للدولة من خلف الكواليس كما هو الحال في الجزائر وتركيا.

ان للهيمنة السائدة للجيش في العالم الاسلامي جذورا عديدة لاسيما من خلال دوره في الحركات ضد الاستعمار وحركات الاستقلال واحساسه الذاتي بانه طليعة التحديث والوطن وبناء الدولة وفي بعض الحالات يجب ان يضاف الى هذه الامور وجود المنازعات الاقليمية مع الدول المجاورة زائدا القوى المحركة للنظم الاقليمية والدولية وهي التي عززت الدور السياسي للجيش وقوته وان التكامل المتنامي بين قوات الامن والجيش ونمو النشاطات الاستخبارية في احوال عديدة ضمن الجيش قد عزز طاقات الاكراه والسيطرة لدى هذه الدول على شعوبها ليكون عملها هذا حاجزا بازاء النظم السياسية التي يمكن ان تكون الاكثر انفتاحا واسهاما.

ان القوة الزائدة عن الحاجة للجيش تعرقل ايضا عملية التحديث عندما يتم تحويل الموارد المالية من برامج التنمية الى الانفاق العسكري فضلا عن ذلك كان العسكريون في العالم الاسلامي قادرين دائما على التكيف جيدا مع الاجواء الاقتصادية الجديدة فزاولوا الاعمال التجارية وشاركوا فيها واقعيا وهذا التعايش غير المتكافئ بين العوامل العهسكرية والاقتصادية يمنع تطور ونضوج الاقتصاديين المستقلين عن الدولة ، مما يساعد على بقاء وجود حالة عدم توازن في العلاقات بين الدولة والمجتمع ويبقى الجيش يتمتع بامتيازاته التي غالبا ما تمنح على اساس الروابط العرقية او الطائفية بدلا عن تفعيل احساس قوي لديه بالهوية الوطنية ليخلق بذلك شقاقات جديدة في المجتمعات كما حصل عندنا في العراق اليوم وان الاسس العرقية او الطائفية للجيش في عدد من البلدان الاسلامية تجعل المستفيدين حذرين من الديموقراطية.

لقد لوحظ كما يشير تقرير هنتر بان تجربة بلدان دول امريكا اللاتينية تبين بان زمرة واحدة في ظروف ميعنة لاسيما عند ظهور الزمر المنشقة بعمق ضمن الجيش قد تقرر ضرب الاتفاق الديموقراطي المعقود مع السلطات المدنية لذلك فان هذا الاتفاق يكون ذا افق ضيق في الغالب وتحتفظ الزمرة العسكرية الخاصة بنفوذها ولوحظ في حالة البلاد الافريقية بان القادة العسكريين غالبا ما يتخلون ببساطة عن رتبهم العسكرية ليصبحوا رؤساء جمهوريات ويحافظوا في الوقت نفسه مع روابطهم مع الجيش ونتيجة لذلك لا يطرا أي تغيير حقيقي على ميزان القوى بين الجيش وبقية المجتمع.

3- العوامل الاجتماعية والاقتصادية .ان ظهور نطاق واسع من الفقر والامية والظروف الصحية السيئة والتفاوت الكبير في الدخل عبارة عن عوامل تعيق عملية التحديث والاهم من ذلك انها تمنع العالم الاسلامي من التحول نحو الديموقراطية ،وان كانت هنالك استثناءات كما صورتها دولتا مالي وبنغلاديش اذ ان كلتا الدولتين فقيرتان لكنهما مسلمتان وديموقراطيتان على الرغم من الاشكاليات الديموقراطية الكبيرة التي وقعت في مالي في سنة 2012 حيث سيطرت مجموعة اسلامية متطرفة على اقليم في احدى مقاطعات البلاد.وهذه الظروف ايضا توفر الفرص للافكار المتطرفة بضمنها افكار الاسلاميين الراديكاليين بان تكون اكثر جاذبية وهذا الموقف بدوره يقضي على الجهود المبذولة للديموقراطية بسبب الخوف من ان المتطرفين يمكن ان يفوزوا ضمن عملية ديموقراطية ثم يدمروها ويؤسسوا نوعا من الفاشية الدينية كما حصل

عندنا في العراق عندما سيطر الاسلاميون المتشددون الشيعة واسسوا لفاشية دينية بدعم مما يسمى بالمرجعيات الشيعية التي تعيش في النجف وفي بعض الحالات تستخدم الحكومات هذا العامل لمجرد تجنب وصول اية نظم سياسية الى الساحة وابعاد حتى المسلمين المعتدلين الليبراليين من المشاركة في العملية السياسية.

4- **عدم المساواة بين الجنسين.بصرف النظر عن بعض المكتسبات التي حققتها المراة المسلمة خلال الخمسين عاما الاخيرة فان معظم البلاد الاسلامية لاتزال تتميز بفجوة كبيرة من عدم المساواة بين الجنسين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وان هذه الثغرة في عدم المساواة عائق خطير امام التنمية لانها تسهم في المعدلات العالية للنمو السكاني وتوقف نصف السكان عن الانتاج ويضيف استثناء النساء من العملية السياسية مجال السعي نحو اية عملية ديموقراطية ممكنة وعلى الرغم من ان هذا الامر عرضة للكثير من التوضيحات والتفسيرات الليبرالية التقدمية الا ان هنالك عددا من القوانين الاسلامية التي تخص اوضاع النساء وتنظيم العائلة تعيق محاولات غلق ثغرة التفرقة بين الجنسين لذلك فان تصرف الانماط التقليدية لنظم السيطرة الابوية بحق النساء ودورهن في المجتمع هو من اكثر العقبات خطورة لان من دونها يمكن ان تسير قوانين اسلامية ذات قراءات اكثر ليبرالية.**

5- **العوامل الخارجية ان المتفق عليه عموما هو ان العوامل الخارجية خلال القرنين الاخيرين لعبت دورا معوقا في رسم شكل وطبيعة النظم الدولية والسياسية والاقتصادية وسياسات وافعال القوى الكبرى على نطاق واسع في ما يتعلق بتحديث العالم الاسلامي وتحوله نحو الديموقراطية مع وجود بضعة استثناءات لهذه القاعدة. وفي حالة تركيا فان العوامل الخارجية المتمثلة في كون تركيا عضوا في الناتو واحتمال قبولها عضوا في الاتحاد الاوربي قد ساعدت تركيا خلال خمسين عاما الاخيرة على التحديث والتطور وكذلك لوحظ بان هذا لا يحتاج ان تكون حالة يؤخذ بها في المستقبل وبالاحرى يمكن للتاثيرات الخارجية ان تفرض نفسها ايجابيا وبشكل محبط على هذه النواحي.**

6- **شرعية الاستعمار:/ لقد شدد عدد من المتحدثين على نقطة وهي ان البلاد الاسلامية لا تستطيع ان تلوم الاستعمار بسبب فشلها في التحديث والديموقراطية ويجب الا تستمر في ذلك فقد اظهرت عدة دراسات خاصة بهذه الحالة تاثير نظم استعمارية مختلفة في ظروف متباينة في تحريك عمليتي التحديث والديموقراطية فالحكم البريطاني في ماليزيا ساعدها عموما في التحديث بعد حصولها عل استقلالها وضمن النظام الديموقراطي السائد في حين لم يساعد الاستعمار الهولندي اندونيسيا على التحديث بعد ان حصلت على استقلالها.وبالمقابل فان نواحي معينة من الحكم الهولندي مثل الحكم المباشر في جاوا والحكم غير المباشر في اماكن اخرى قوضت تلاحم اندونيسيا وكان قيام الحكم الهولندي يمنح الافضلية لمسيحيي اندونيسيا لنثر بذور الفرقة بين المسلمين والمسيحيين لذلك كان هنالك اجماع كبير على ان التجربة الاستعمارية شوهت النمو والتطور الطبيعي للمجتمعات الاسلامية وعقدت مهمتها في بناء الدولة والوطن في الفترة التي تلت استقلال اندونيسيا ومن بين المشروعات الاستعمارية السلبية الرئيسة والمشوهة كانت الامور التالية اكثر ضررا:/**

1- الحدود الاعتباطية والمجتمعات المقسمة: لقد لوحظ بان طريقة القوى العظمى في تقسيم الاراضي تركت معظم البلاد الاسلامية امام حدود لا تتطابق مع الارض مع الواقع العرقي والطائفي وفي بعض الحالات كما في اسيا الوسطى ابان الحقبة السوفيتية تركت اقليات اثنية كبيرة في اقطار مختلفة كأداة بيد موسكو .
2- الفساد الاقتصادي:/ لقد شوه الوجود الاستعماري النظام الاقتصادي للبلاد الاسلامية التي استعمرها وعرقل تقدمها الطبيعي لان اية تنمية اقتصادية حدثت في عهد الاستعمار كانت لها علاقة بحاجة ومتطلبات المستعمر وبصورة خاصة الاهتمام باغراق اسواق الدولة المستعمرة او شبه المستعمرة بالبضائع المصنعة في الدول الاستعمارية .
وقوضت هذه الصناعات الحرفية المحلية في البلدان المستعمرة ومنعت تراكم الاموال الداخلية والاستثمارات طالما لم تستطع المصانع المحلية منافسة البضائع الرخيصة المستوردة..
3- التاثير في التطور الفكري:/ شوهت التجرب الاستعمارية كما يشير "هنتر" النشاة الفكرية للبلاد الاسلامية عن طريق تغيير او تشويه الافكار الطبيعية والتعريفات الخاصة بالدين والعرق والهوية الموحدة العامة للبلاد لتبذر بذلك فيما بعد بذور الشقاق بين تلك المجتمعات فضلا عن ذلك تميز التحديث الذي تقبلته الدول الاسلامية بطبيعة دفاعية ،لان التوسع الاستعماري سبب لها خسائر اجمالية كبيرة وشتت سيادتها وسعى المسلمون في حقيقة الامر الى التحديث ليس لان التحديث كان بحد ذاته جيدا، بل لانه في الحقيقة كان ضروريا بالنسبة اليهم ليحافظوا على استقلالهم او احيائه، وتمثلت ناحية اخرى من رد فعل المسلمين الدفاعي في الجهود التي بذلوها لحماية تقاليدهم الثقافية التي نشات على التعاليم الدينية الرافضة للتدخل الاجنبي وادت هذه الناحية في تسييس اقوى للدين والى استقلالية المؤسسات الدينية في العديد من المستعمرات بدرجة اكبر مما كانت عليها في السابق. وهنا وفي هذا السياق علينا الا نلق باللوم اكبره على الاستعمار لمساهمته في النشاة الفكرية للبلاد الاسلامية فالاشكاليات الفكرية موجودة اصلا في تاريخ المسلمين وفي حضارتهم وفكرهم والا فما التكفير الذي تشهده المجتمعات الاسلامية اليوم الا امتداد لما كان يحصل في زمن الدولتين الاموية والعباسية من فتن تقع بين السنة والشيعة وتكفير بعضهم البعض واستمرت هذه الحالة نعم لقد ساعد الاستعمار في اثارتها من وقت لاخر ولكنها متاصلة اصلا في الوجود والعقل الاسلامي الذي هو بطبيعته غير متسامح مع الاخر المختلف عنه. الا ما ندر وبالتالي فالاستعمار ساهم في ضرب مفاهيم كالهوية نعم هذا صحيح ولكنه ليس السبب الرئيسي في تخلف المسلمين الفكري الذي نشهده اليوم ، بل السبب الرئيس هو المسلمين انفسهم بتكفير بعضهم البعض والاذكاء الذي تقوم به المرجعيات الشيعية والسنية على حد سواء في توتر العلاقات بين المسلمين وبالتالي فنهضة الاسلام الفكرية التي ستنعكس على المسلمين انفسهم سوف لن يكتب لها النجاح ما لم يتخل المسلمون عن تكفير الاخر ،ويعملوا بمنهجية قبول الاخر.

الفصل الرابع

التنمية و الدول النامية

اولا:/
مراجعة فكرية حول القضايا التنموية للدول النامية

والدول الاسلامية بشكل عام هي من الدول النامية وبعضها من دول العالم الثالث، التي تعتبر التنمية فيها من التحديات الكبيرة حتى ان التنمية في الدول النامية اثارت القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي ووضع الدول النامية اهتمام العالم بسرعة فائقة ،ويتفق الجميع على ان التعجيل بالنمو الاقتصادي في الدول النامية حاليا هو شرط اساسي لضمان سلام دائم وامن مستقر ومن ثم فان قضية النمو الاقتصادي هي القضية الاساسية في هذا القرن ولا يمكن ان يتحقق سلام دائم في عالم يتصف بالتفاوت في توزيع السلع ،الدخول، الطاقات الانتاجية ، والتقدم العلمي بين الدول والقارات مثل ما هو عليه في عالمنا المعاصر.

ولا يعتبر بالطبع هذا التفاوت بين الدول الصناعية والدول النامية ،ظاهرة حديثة فترجع بدايته الى فترة الثورة الصناعية ، حيث نجد على سبيل المثال ونقلا عن جوزيف بوجنار:/انه لم يكن مستوى معيشة الشعب الانجليزي ليختلف كثيرا عن مستوى معيشة الشعب الصيني بيد ان النظام الاستعماري حتى خمسينيات القرن العشرين قد عمل على اتساع الهوة وزيادة التفاوت بين المستعمرات والدول الاستعمارية ،وبانهيار النظام الاستعماري ومولد الدول الجديدة اصبح ضرورة اعادة تجميع القوى من العوامل الهامة في السياسة العالمية وفي اتجاهات القوى نحو معالجة القضايا الدولية[1] .

بالتالي فان النمو الاقتصادي للدول النامية يمثل قضية عالمية وليس مشكلة خاصة واصبح الحل الناجح لها امرا لا بد منه للبشرية والحضارة الانسانية وهذا يعني اذا ما استخدمنا مدخلا مختلفا ضرورة خلق ظروف ملائمة لتطورها الاقتصادي ،وهي ظروف يجب توافرها ليس فقط في اقتصاديات كل دولة على حدة بل ايضا في الاقتصاد العالمي ككل.

ويعني بدء النمو الاقتصادي ،ان العمليات الاقتصادية التي تتكرر بشكل ثابت او متغير قليلا تحل محلها التنمية التوسع التي تحكمها قوى دافعة جديدة ويعلمنا التاريخ ان تحول النمو الى عملية تراكمية تغذي نفسها ،يتطلب تركيز قدر كبير من الطاقات المادية والفكرية ويفترض مقدما العديد من التغيرات الاجتماعية مما يترتب عليه خلق احتكاكات خطيرة داخل الدول المعنية ، كما ويعتمد نجاح النمو الاقتصادي على ماهية الطاقات الكامنة التي يمكن اطلاقها عن طريق استخدام الموارد المادية والبشرية لصالح الدورة الاقتصادية التي ستنشأ على اساس جديد، وهنا يشير جوزيف بوجنار الى ان جميع الطاقات اللازمة للعملية باكملها سوف لا تكون متاحة عند بداية التنمية (بداية فترة خطة متوسطة الاجل على سبيل المثال) ،باستثناء تلك اللازمة للبدء في التنمية ،واذا امكننا بمساعدة هذه الموارد ان نغير الطاقات الكامنة الى طاقات متحركة ،فسوف يعتمد النشاط الاقتصادي على اساس جديد ،ويصبح النمو عملية تراكمية تغذي نفسها بنفسها ،ومن ناحية أخرى ،اذا فشل تحويل الطاقة ،فسوف يختل النشاط الاقتصادي القائم على أسس جديدة ويترتب على ذلك ازمة نمو [2] ومن الطبيعي ان عملية تحويل الطاقات وتنظيم النشاط الاقتصادي على أسس جديدة ،تتطلب متسعا من الوقت ،حيث ان العلاقة بين الطاقات المطلوبة وتلك التي يتم انتاجها عن طريق عملية النمو ،لا تصبح مواتية الا بعد فترة طويلة من الوقت ،وحتى تتم تلك العملية يجب ضمان الطاقات التي تتطلبها عملية النمو عن طريق تقييد الاستهلاك(السكان) اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة ،ومن ثم فان عملية

---

[1] - جوزيف بوجنار، الدول النامية ومستقبل دورها في الاقتصاد العالمي، ت:محمد صبحي الاتربي، دار المعارف ،مصر ، 1969، ص163

[2] -المصدر السابق ،ص169

التنميـة تتخذ مـسارا صـحيحا فـي حالـة اقتـصاد قـومي مقفل ،اذا تحققت المتطلبـات الاتية :/

1- الفعالية المطلوبة للاستثمارات التي تغذي النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة .
2- عـدم حرمـان الجمـاهير مـن الاحتياجـات الماديـة الـى الحـد الـذي يثيـر المتاعب الاقتصادية او السياسية .

ولكن التنمية في الدول النامية لا تتمثل في نموذج اقتصاد قـومي مقفل ،بـل علـى العكـس مـن ذلـك، لـم يـشهد تـاريخ العـالم مثـل هـذا العـدد مـن الاقتصاديات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الدولي.

وعلينا معرفة ان اقتصاد اغلب البلدان الناميـة موجـه نحـو التـصدير ويرجـع ذلـك اساسـا الـى التخصص فـي محصول واحد لا تـستهلك منتجاتـه داخليـا ولا تجـرى عليهـا عمليـات تـصنيع محليـة ،كمـا انـه اقتـصاد بـالغ الحـساسية للاستيراد ،بمعنـى ان الـواردات تـزداد بالضرورة بمعدل اسرع من معدل الزيادة في الدخل القومي.

وعلينــا ان نركــز علــى قـضية أساسـية وهـي غيـاب اهتمـام الامـم المتحـدة والوكـالات المتخصـصة المرتبطـة بهـا بمـشكلات التخلـف فـي دول العـالم الثالـث والـسبب هـو لـيس بسبب عدم وجود هذه المشكلات في الواقع او فقدان الـوعي بهـا علـى الـصعيد العـالمي فمنذ المؤتمرات التاسيسية للامم المتحدة والوكـالات المتخصـصة ارتفعت اصـوات بعض الدول وعلى راسها مصر والهند تلفت النظر الـى تـدهور البنيـة الاساسية فـي العديد مـن بلدان العالم وافتقارهـا الـى الاحتياجـات الاساسية مـن شبكات الطرق والسكك الحديديـة ووسـائل الاتـصال والطاقـة الكهربائيـة وميـاه الـشرب بـل والمـدارس والمستـشفيات والمعامل اللازمة لها للحاق بركب التقدم وطالبت هذه الدول مختلف المنظمـات الدوليـة وفـي مقدمتها الامـم المتحـدة بـان تخـصص جانبـا مـن جهـدها ومواردهـا لمعالجـة هـذه المشكلات لكن هيكل علاقات القوى في ذلك الوقت المبكر لم يسمح لمثل هذه الـصرخات بان تسمع بوضوح وان تحرك وجدان الـدول الاسـتعمارية التـي تـسببت فـي هـذه المأسـاة الانسانية فقد كان العالم الثالث في معظمه ما زال حبيس الجدران الاستعمارية مـن ناحيـة اخرى لم تكن مجموعة الدول الاشتراكية قبل تفككها تؤمن بجدوى قيام المنظمـات الدويـة باي دور في هذا الصدد خصوصا انهـا رفضت اصلا الانظمـام الـى الوكـالات الاقتصادية المتخصصة التي اعتبرتها اداة من ادوات الامبريالية العالمية واكثر ما كانـت تـسعى اليـه هو ان تتحول الامم المتحدة الـى سـاحة لمناقـشة مـشكلات التخلـف فـي دول العـالم الثالـث لاسباب ايدولوجية ودعائيـة لتحديد المـسؤول عنهـا ولكـن هـذا الوضـع بـدأ يتغيـر ، تحـت ضغط عاملين همـا:

1- حصول المستعمرات على استقلالها تدريجيا وانضمامها الى الامم المتحـدة ،ممـا ساهم في تعديل هيكل علاقات القوى العددية داخل الجمعية العامة وفـي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2- تزايد الوعي بعلاقات التبعية الاقتصادية باعتبارها عائقا امـام قدرة المـستعمرات القديمـة علـى تحقيـق الانطـلاق الاقتـصادي وكانـت محاولـة مـصدق الفاشـلة فـي ايران لتاميم النفط عام 1951 ثم محاولة عبد الناصر الناجحـة فـي مصر لتـاميم قنـاة السويس علامـات بـارزة فـي هـذا الطريـق ولاشك ان بـروز حركـة التـضامن الأفريقي- الآسيوي ثم حركـة عدم الانحيـاز وانفتـاح هـذه الحركـة علـى المعسكر الاشتراكي ساهم في دعم الاتجاه الراديكالي لدول العالم الثالث.

والواقع انـه يتعين التمييـز بـين ثـلاث مراحل اختلفت فيهـا مطالب دول العـالم الثالـث ورؤيتهـا للدور الذي يتعين على الأمم المتحـدة ان تقـوم بـه فـي المجـالات الاقتصادية

والاجتماعية كما اختلفت فيه طريقة استجابة الامم المتحدة لهذه المطالب وهذه المراحل هي :

1- مرحلة البحث عن المعونة :وتمتد هذه المرحلة منذ نشاة الامم المتحدة وحتى منتصف الستينيات تقريبا وقد تركزت مطالب دول العالم الثالث خلالها على ضرورة قيام الامم المتحدة بتوجيه جانب من برامجها ومواردها للمساعدة في دفع جهود التنمية في دول العالم الثالث.

2- البحث عن نظام اقتصادي وعالمي جديد (1964-1980) :مع نهاية الخمسينيات لوحظ ان دول العالم الثالث بدات تحارب بالتوازي على جهة اخرى فقد ساعدت بعض المدارس الاقتصادية التي ظهرت في امريكا اللاتينية وخاصة دراسات راؤل بريبتش حول تدهور شروط التبادل الدولي لصالح المنتجات المصنعة على حساب المواد الاولية ومن ثم لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية على زيادة الوعي بطبيعة الخلل القائم في هيكل النظام الاقتصادي العالمي وكانت هذه الدراسات وغيرها بداية لالقاء الضوء على حقيقة علاقات التبعية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة والتي لم يكن التبادل التجاري غير المتكافئ سوى احد مظاهرها مما ولد اقتناعا لدى العديد من دول العالم الثالث بان تغيير علاقات التبعية هو الشرط الضروري لتمكن الدول النامية من الانطلاق الاقتصادي وان المعونة لن تجد شيئا ما دامت علاقات التبعية كما هي بل على العكس قد تؤدي الى تعميقها .وهكذا بدات الدول النامية تضغط في اتجاه بحث مشكلات التجارة الدولية بهدف وضعه حلول للتغلب عل العقبات التي تحول دون تحقيق عائد معقول من حصيلة بيع صادراتها وخاصة منتجاتها الاولية يكفي لتمويل مستلزمات التنمية التي يتعين استيرادها من الخارج .ولان منظمة الجات لم تكن هي المنبر الدولي الملائم لطرح مثل هذه القضايا من وجهة نظر العالم الثالث لان المطالبة بتعديل شروط التبادل الدولي كانت لا بد ان تصطدم بالاسس التي تقوم عليها هذه المنظمة فقد يتعين انشاء منبر دولي جديد واسفرت هذه الضغوط على قرار للجمعية العامة للامم المتحدة في 19/ديسمبر/1961 حول التجارة اداة اساسية من ادوات التنمية الاقتصادية عبرت فيه عن رغبتها في عقد مؤتمر دولي حكومي لبحث مشكلات التجارة الدولية وقد عقد هذا المؤتمر بالفعل في جنيف 1964 وسمي مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD وتحول الى جهاز دائم يجتمع بانتظام كل اربع سنوات ثم كل ثلاث سنوات وشهد المؤتمر الاول ولادة مجموعة دول ال77 لاول مرة وهي المجموعة التي ترمز الى تكتل دول العالم الثالث على اساس اقتصادي وليس سياسي في مواجهة الدول المتقدمة واصبح هذا المؤتمر هو المنبر الرئيسي لمناقشة كل ما يهم العلاقة بين الشمال والجنوب.

ومن اهم تاكيدات المؤتمر ان التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي يجب ان يكونا مسؤولية تضامنية تقع على عاتق المجتمع الدولي ككل.

ثانيا:/

تراجع دول العالم الثالث:1980

توقفت قدرة العالم الثالث على استخدام اغلبيته العددية في الجمعية العامة للامم المتحدة لاحداث تغير جوهري في هيكل النظام الاقتصادي العالمي على مدى اقتناع دول الشمال المتقدم بان التكلفة المترتبة على تقديم التنازلات اللازمة لاحداث مثل هذا التغيير اقل من التكلفة التي يمكن ان تترتب على رفضه لها وما كان لدول الشمال ان تقتنع بنظرية الاعتماد المتبادل مالم يثبت العالم الثالث قدرته على

التماسك والوحدة وهو مالم يحدث فبعد فترة قصيرة بدت فيها الدول المنتجة للنفط وكانها تتحدث من موقع القوة باسم العالم الثالث كله ما لبث تماسك العالم الثالث ان انهار ولان منطقة الشرق الاوسط كانت هي المنطقة التي اندلعت منها شرارة التغيير فقد توقف مصير العالم الثالث وتماسكه في الواقع على ما يجري فيها .
وعلينا معرفة شيء مهم واساسي اصبح من المسلمات اليوم الاقرار باهمية الاصلاح المؤسسي لضمان استراتيجيات التنمية الاقتصادية بما في ذلك معدل النمو ورفع مستوى الانتاج فالمؤسسات الجيدة امر جوهري لتحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية من خلال دورها في التاثير على الحافز نحو الادخار والاستثمار والانتاج والتوزيع. ولعل ذلك ما ادركته اخيرا المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين التي باتت بعد عقود من الاهمال والتجاهل تكرس جانبا من جهودها لدراسة وتحليل الاصلاح والتطوير المؤسسي من حيث اهميته واساليبه ، وعوائقه وانعكاساته ونتائجه وعلى وجه الخصوص بدأ الاقتصاديون يدرسون مدى تاثير كفاءة المؤسسات السياسية والنظم القانونية ومنظمات المجتمع المدني والقواعد الحاكمة للاسواق على الوضع الاقتصادي لدولة من الدول.
ويشير الدكتور احمد جمال الدين موسى موضوعا مهما جدا في هذا المجال حين يعتبر ان تبني بعض المسؤولين في الدول النامية ومنها العربية زيادة معدل النمو الاقتصادي كهدف اسمى لسياساتهم الحكومية تساؤلا عن مدى واقعيته في النهوض بمجتمعاتهم ومستوى الرفاه العام فيها ومدى قابليته للاستمرار وتحقيق تنمية متواصلة خاصة اذا لم يقر في الوقت ذاته برنامج طموح وجاد للاصلاح المؤسسي الواقع ان هؤلاء المسؤولين يواجهون عادة خيارا صعبا ، فاما ان تنحاز السياسات التي يتبنونها لمصلحة نمو اقتصادي سريع ومضمون في الاجل القصير ، واما ان تكون تلك السياسات اكثر شجاعة واخلاصا فتتبنى اصلاحا مؤسسيا جادا قد تتاخر لبعض الوقت نتائجه الايجابية ولكنها ستكون اكيدة المفعول ومفيدة على المدى الطويل.
ويبين موسى ان التحدي الحقيقي الذي يواجه البلدان النامية هو انشاء مؤسسات ذات كفاءة عالية ليس فقط على المستوى الاقتصادي ولكن ايضا على المستوى السياسي فيجب الا نتغافل عن حقيقة ان المؤسسات السياسية هي التي تضع القواعد الحاكمة للمؤسسات الاخرى ،وتقوم على تنفيذها فاذا افتقد المجتمع النظام السياسي النزيه والكفء غاب امله في تحقيق التنمية والتقدم[1] ان معظم كبار المفكرين والاقتصاديين الغربيين انفسهم يعترفون بفشل سياسات التنمية في الدول النامية لانها تقوم على افتراض وجود مؤسسات سياسية واقتصادية على قدر مقبول من الكفاءة على حين ان الخطوة الاولى التي كان يجب القيام بها هي اقامة او اصلاح هذه المؤسسات ان وجدت فضلا عن تحقيق الشفافية وانسياب المعلومات ليتمكن المواطنون من اتخاذ خياراتهم الرشيدة .
والحقيقة ان الاصلاح المؤسسي ليس مهمة سهلة فتحويل الافكار الجيدة الى سياسات ملائمة ومتميزة يعد دائما تحديا صعبا خاصة اذا كانت له انعكاساته على حياة البشر ومستقبلهم وكان من الصعب توقع نصيب هذه السياسات من النجاح الواقعي فالعلاقة بين السبب والنتيجة هنا معقدة وتمتد لعقود عدة وليست مضمونة فضلا عن طبيعة الاصلاح كعملية مستمرة طويلة الامد وارتباطها الوثيق بالرؤية والارادة السياسية ومع ذلك لا مخرج من هذا المأزق سوى اقامة مؤسسات ذات

[1] ـ احمد جمال الدين موسى اكاديمي ووزير التعليم الاسبق في مصر، اقتصاد المستقبل والاصلاح المؤسسي،مقال منشور في مجلة العربي ، العدد 602، يناير ، 2009، ص 26

كفاءة عالية ومهام محددة وواضحة او اصلاح المؤسسات القائمة والتي تكاثرت في البلاد النامية .
واذا كان الاصلاح جديا فلا بد ان يتم في اطار رؤية تعزز اللامركزية وتقلل تركيز السلطات في ايد قليلة وتفصل بين انتاج الخدمات والرقابة عليها وتسعى لرفاهة المواطن البسيط دون اعتداد بالمصالح الذاتية المستقرة لطوائف البيروقراطيين والمتنفذين والمنتفعين من وراء الدور التقليدي المتوارث للدولة بوضعها الحالي، وكذلك يتعين التحلي بالمرونة والقدرة على التأقلم والاستفادة من المتغيرات الوقتية التي تمر بها اوضاع الدولة محليا ودوليا حتى لا تنكسر او تتوقف العملية الاصلاحية بسبب طارئ قد يحدث هنا او هناك ويتخذ ذريعة لاجهاض خطا الاصلاح او التراجع عنها.
ولتحقيق كل ذلك على ارض الواقع يتعين توافر ارادة سياسية جدية ذات رؤية واسعة مؤمنة بحتمية التطور وساعية لدعم عملية الاصلاح ومتابعته وتقييم متطلباته اولا باولا وتقبل نتائجه والالتزام باحترام البشر نساء ورجالا الذين يستهدفهم الاصلاح ويؤثر عليهم واعطائهم التقدير والاعتبار الذي ييستحقونه وتحفيزهم على تفهم دواعي الاصلاح والسعي لجذبهم للمشاركة فيه والاستفادة من المزايا الناجمة عنه.

ثالثا:
الثقافة العربية(الآفاق والاتجاهات)وعوائق تنمية هذا الواقع لهذا العدد الكبير من الدول النامية الذي تمثله الدول العربية

لا يبعث الواقع العربي الراهن على التفاؤل,فلا جبهته الداخلية متماسكة ولا يوجد في الأفق ما يوحي بأن هذه الجبهة قادرة-من خلال الصورة المطروحة الآن للأنظمة العربية- على الخروج من وضعها المتردي. كما أن الظروف الخارجية لا تمنح الفرصة الكافية للخروج من شرنقة التبعية والتخلف والتصارع والتخبط والتكالب على فتات موائد ما يسمى بدول المركز التي تشكل أحد طرفي المعادلة على حد تعبير بعض الكتاب والطرف الآخر هو دول الأطراف أي تلك الدول المسماة بالدول النامية وإضافة لما ذكر لعل أصعب ما تواجهه الدول العربية في معركتها لإنشاء مشروعها الثقافي يتمثل في ذلك الصراع بين دعاة التمسك بالبنى التقليدية على المستوى الثقافي التي لا تنتج إلا التخلف , ودعاة اللحاق بالمشروع الغربي والاستسلام له والذي لا ينتج سوى التبعية. فكأن المشروع الثقافي العربي في كلتا الحالتين لا ينتج سوى تخلفه أو تبعيته. وفيما يلي أهم سمات الحالة الثقافية العربية الراهنة:
1-تخلف النظم التعليمية وقلقها: فسواء نظرنا إلى هذه النظم من جهة المحتوى أم من جهة الطرائق والأساليب والوسائل وأدوات التقويم فلا نكاد نلمح في الصورة ما يبعث التفاؤل في النفس . ولعل أوضح ما تشير إليه هذه الحالة هو غياب الفلسفة التربوية العربية الموحدة, ففي الوطن العربي فلسفات تربوية لا فلسفة واحدة حتى داخل القطر الواحد. داخل النظام التربوي الواحد تداخل لفلسفات متباينة.
أما من حيث الأسس التي يقوم عليها التعليم والطرائق المتبعة فإنها لا توحي بخروج النظم التربوية العربية عن نمط التلقين وهو النمط السائد في الحياة العربية حتى خارج نطاق التعليم.وليس غريباً على أحد الممارسات التي تتبعها وسائل

الإعلام المختلفة في سائر الدول العربية من محاولة زج العقول كافة في بوتقة النظام السائد وما يتبع ذلك من تعطيل للفكر واستهانة بالعقل والعواطف وأبسط الحقوق القانونية والقيم الأخلاقية .وليس ذلك فحسب فالتلقين هو النمط السائد حتى داخل الأسرة وداخل المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية الإنتاجية منها وغير الإنتاجية.

أما التعاون بين المؤسسات التعليمية العربية فيكاد يكون معدوماً رغماً عن ظهور بعض الاتفاقيات الثقافية والتربوية بين بعض الأقطار العربية.

كما أن الصلات داخل القطر الواحد تكاد تكون مقطوعة تماماً بين المؤسسات التثقيفية كل في واديه يعمل.. فإذ يفترض التكامل بين جهود المعلمين والإعلاميين مثلاً.. يكاد هذا الأمر يكون لا وجود له بل أن أحدها يمحو ما يفعله الآخر أو يشوشه وإلا فأين دور الخبراء والفنيين التربويين في عمل المؤسسات الإعلامية؟

2-تغييب دور الفرد وفاعليته وطمس القدرات الفردية والجماعية: رغم الدعاية الرعناء وشآبيب الإعلان التي تطمرها المنظمات الرسمية وأجهزة التسلط عن العناية بالمواطن وأخذ دوره في معركة البناء والتحرير وما أشبه من شعارات , فإن المواطن غائب تماماً لأن الأنظمة القهرية لم تستطع إلا أن تطمس شخصيته وهو مصاب بالإحباط لأن سياسة إطلاق الشعارات بنبرات عالية لم تفعل شيئاً سوى خذلان هذا المواطن الذي دفع دفعاً للهرب من طاحونة الكلام وتعمية المفاهيم ليرتد نحو القيم العتيقة المخالفة لروح العصر والتي لم تعد مناسبة لطبيعة التحولات التي توصل لها العالم ,ولكنه يجد فيها مأوى أكثر طمأنينة له لأن المناخ السائد صارت أهم أسباب التكيف معه أساليب الرياء والمداهنة والخداع.فإذ لا يجد المرء أمام كل الهزائم التي مني بها والتي تتالى وفق وتيرة متسارعة سوى تسويغات وتسميات (تخرج الفكر من عقاله) . لقد حشي قاموسنا الثقافي بمفاهيم لا يقبل تعريفاتها ولا تفسيراتها . إنها مفاهيم (النصر) التي تسوغ الهزائم ..وحيث لا يجد المواطن في كل ما وعد به من أمن وفي كل ما صور له على أنه سبيل النصر والتقدم ما يشعره بالاطمئنان والأمان فإنه ارتد باحثاً عنهما في كنف القبيلة أو الطائفة,وارتد الناس إلى تداول الخرافات وكأنها البديل لكل ما وعدوا به من إنجاز العلم والتقنية وشعارات التقدم والحياة الأفضل...

عاد الناس يحنون إلى الثقافات الغيبية المغرقة في مجافاتها للعقل والمنطق. فالتحول عن الموضوعية والتفكير العلمي والمنطق وغياب الفكر النقدي لم يكن سوى بعض نتاجات الأزمة في الثقافة العربية التي تلعب خيبة الأمل من أجهزة التثقيف العربية دوراً هاماً في تشكيلها.. وليس التحول إلى الغيبيات مجرد نكوص أو ردة فعل طبيعية, بل إن الأنظمة المفلسة تروج لمثل هذه الثقافة في عملية منظمة للإجهاز على عوامل القوة في حركة المجتمع التاريخية بتشجيع كل ما هو معاد للعقل, وتسهم في ترويج الإشاعات والخزعبلات لتستفيق الجوانب المختلفة من الثقافة حيث تصبح ظواهر السحر والشعوذة والإيمان بالغيبيات وانتظار المفاجآت للتخلص من الأزمات هي أهم ما يبرز من ثقافة المجتمع, وهكذا تستفيق مع هذه الردة المتسارعة كل العلل الاجتماعية من عشائرية ومذهبية ويرتد الناس من حالة الولاء للأمة إلى الولاء للطائفة أو العشيرة.

"الأمة التي ليس لها في شؤونها حل ولا عقد-كما يقول جمال الدين الأفغاني في العروة الوثقى- هذه الأمة التي لا تستشار في مصالحها , ولا أثر إرادتها في منافعها العمومية , وإنما هي خاضعة لحكم واحد إرادته قانون ومشيئته نظام, بحكم ما يشاء

ويفعل ما يريد تلك أمة لا تثبت على حال واحد, ولا ينضبط لها سير فيعتورها الشقاء .. ويتناولها العزل والذل"

بعد عرض هذه الصورة القاتمة لما يعتور الساحة الثقافية العربية التي هي بطبيعة الحال الجانب المقروء من حياة الأمة في ترديها وانهزامها .. أما من مخرج من الأزمة؟؟ وكيف للأمة أن تنفض غبار تخلفها وتبعيتها وتبني قوتها الذاتية الفاعلة من أجل مستقبل أكثر إشراقاً وأوضح سبيلاً؟ وسنجد في القادم من المبحث اجابة عن هذا السؤال المطروح....

1- أن المراهنة على وجود الأمة(أو الأمم بعامة) أو زوال الأمم من الوجود الإنساني ليست واردة فلا يمكن لأي تلفيق ميتافيزيقي -كما قال أراغون- أن يحملنا على قبول التنازل عن هذا الواقع الحي الذي هو الأمة .. (لا يمكن أن يقوم أي تفاهم علمي على غير افتراض وجود الأمم واحترامها)[1]

يعني هذا أن بناء ثقافة عربية تسهم في تدعيم الشخصية للعالم العربي من ملامحها أن تكون قادرة على التعامل مع ظروف الحياة الراهنة وهي ثقافة ينبغي لها أن تكون ثقافة الأمة لا ثقافة النخبة بخاصة وأن انتشار التعليم قد عم طبقات الأمة كافة. هذه الثقافة لا تكون خارج نطاق اللغة العربية -والمقصود بذلك بطبيعة الحال الفصحى-حيث أن المعطيات كافة تدل على قابليتها للحياة والتجدد. وحيث أن التطورات الكمية والكيفية الناتجة عن انتشار التعليم تدل على أن الفصحى ليست عسيرة على التداول بين الأقطار العربية وأن كل المراهنات السابقة -أيام الأمية شبه الكاملة- لا تجد لها مرتكزاً ذا بال ودليلنا على ذلك سقوط كل الدعوات التي انتشرت وناضلت من أجل تعميم الأدب باللغة المحكية أو الكتابة بغير الحروف العربية وغير ذلك..ثم إن الدعوة إلى ثقافة الأمة التي تتعدى حلقات النخب المثقفة إلى الساحة الواسعة للجماهير لا تعني صياغة نظريات اجتماعية أو سياسية, بقدر ما يكون هدفها هو مخاطبة عقول الجماهير وإلهاب عواطفها بلغتها, والمقصود باللغة هنا ليس اللهجات العامية طبعاً, بل الانطلاق من مفاهيم الجماهير لتنميتها وتصحيحها. ومما ييسرها اتصافها بالمرونة بحيث يكون لها فسحة كافية من الحرية تسمح بالحوار وبعمليات الاكتشاف وتنمية الإبداع والفكر المبدع. وهذا لا يتحقق عن طريق مجابهة معتقدات الجماهير بصلافة تتجاهل قوة الأفكار الراسخة والتقاليد الشعبية والعادات التي يمتد عمرها طويلاً في التاريخ ولكن الأسلوب المطلوب هو في الاقتراب من ذلك بالتدريج وباستخدام وسائل مناسبة وأساليب للإقناع.

2- والمشروع الثقافي المطلوب لا ينهض به فرد أو جماعة محددة بل ينبغي له أن يكون مشروعاً جماعياً يبنيه العرب الذين إن أرادوا أن يكونوا قادرين على تمثل حركة التاريخ فلا بد لهم من التآزر والتعاون واحترام الرأي الآخر وسلوك الحوار الديمقراطي بعيداً عن أي تسلط أو عسف من فئة على أخرى. ويقتضي ذلك من الأطراف كافة وعياً بعناصر الاتفاق وتدعيمها, وتحليل عوامل الخلاف ودراستها عاملاً عاملاً بدون تشنج أو تعصب أو ادعاء الوصاية أو التزمت, ويقودنا هذا إلى ضرورة الكشف عن عورات أدبياتنا السياسية والإيديولوجية التي تراكمت في ثقافتنا القومية خلال عدد من العقود في النصف الثاني من هذا القرن بخاصة حيث سادت الخدعة ببعض الأدلجات وصار المثقف لا يجد قبولاً لأفكاره إلا إذا رصعها باستشهادات من هذا الصنم أو ذاك من أصنام الإيديولوجيا التي رسمتها السلطة الرسمية في بعض البلدان وموهت قوة

---

[1] عزت قرني:العدالة في النهضة العربية،سلسلة عالم المعرفة-الكويت-1980،-ص7

الأفكار بمنجزات مادية هائلة من حيث الصورة وكما تصورها أجهزة الإعلام. وكثيراً ما استخدمت بعض النصوص كطلاء لعمليات الانتهاز والتسلق , ووسيلة للإيقاع بالآخرين بل لاتهامهم في وطنيتهم وإخلاصهم لأمتهم.

3- كما أن الوعي بخصوصية الثقافة وقدرتها على تدعيم شخصية الأمة وتحصينها. ولكن ذلك لا يعني اتهام ثقافات الآخرين وإظهار العداء لكل ثقافة أخرى . فأي ثقافة تطمح للنمو وتعمل للعيش في هذا العصر لا يمكن لها أن تتنكر للآخرين وترفضهم رفضاً قاطعاً. وقد كان للثقافة العربية تجربتها مع الثقافات الأخرى , ودللت فيما مضى على مرونتها وحيويتها بأن أقبلت على الآخر -حينئذ-وتمثلت ثقافات الأمم الأخرى, دون أن تضيع خصوصيتها بل دعمت هذه الخصوصية.

وفي العصر الراهن لا يصعب على الأمة أن تجد في خبرتها الماضية الدروس التي تستفيد منها للتفاعل مع ثقافات الأمم الأخرى واستيعابها ليكون إسهامها في حضارة العصر ممكناً.ولكن هذه العلاقة مع الآخر لا يتيسر لها أن تصون الخصوصية الثقافية إن لم يكن هدفها توظيف ما تستوعبه من ثقافة العصر لخدمة الأغراض النهضوية. فالاستفادة من تفوق الحضارة المعاصرة تكنولوجياً وعلمياً وعقيدياً لا يكون بالنسج على منوال مثال (أوروبا في العصر الحاضر وأمريكا) وإنما بنسج ثقافة تحفظ تمايزها وتستوعب التجارب, والبداية في ذلك والمنطلق يكون في فهم طبيعة العصر وفهم البيئة التي ترعرعت فيها الحضارة المعاصرة والوعي بأهم ملامح المستقبل.

الثقافة القومية في حفاظها على تمايزها وعنايتها بخصوصيتها تنطلق من مبدأ نهضوي يشدد على أن النهضة لا يمكن أن تبدأ من فراغ بل "لا بد لها من الانتظام في تراث , والشعوب لا تنتظم في تراث غيرها بل في تراثها هي"[1]

ولكن هذا لا يعني الاعتقاد بصحة كل ما في التراث وصوابيته. بل لا بد من أن يقرأ التراث من جديد ليكون دليلاً وشاهداً على نزوع الأمة نحو الوحدة, وعاملاً من عوامل الأمن والاطمئنان على مستقبل الأمة حيث تجد نفسها في تاريخها. والأمة العربية في هذا المجال لا تفتقر إلى ما يحفظ لها هويتها ويؤكد على تواصل وجودها, ويوفر لها هذا كثيراً من الجهود التي تبذلها شعوب وأمم أخرى وهي تبحث عن جذور لها تحدد هويتها وتطمئنها على مستقبلها, فالهوية القومية والملامح الشخصية لا تبنيهما القرارات والإرادات الفوقية. ويدرك العالم المتحضر اليوم أهمية الماضي في توازن الحاضر وضمان المستقبل . ويحث المهتمون بقضايا شعوبهم ومصيرها على الاهتمام بالتاريخ ووعيه وتكوين الإحساس به لدى الأجيال لما لذلك من أهمية في الحفاظ على وحدة الشخصية القومية للأمة. فقد اعتبر الرئيس الفرنسي(ميتران) أن نقائض التاريخ تقود إلى فقدان الذاكرة الجماعية لدى الأجيال الجديدة. ففي التراث تتحصن الأمة من الذوبان في الآخر, وبوعيها له وقدرتها على الإبداع تستطيع أن تستفيد من تجارب الآخرين وتتمكن من تجديد هويتها فيصبح حاضرها استمراراً طبيعياً لماضيها وأساساً لانطلاقتها. فالتراث جزء من تاريخ الأمة وحين تفقد أمة ما ارتباطها بتراثها ستجد نفسها وقد أضاعت شخصيتها مع تاريخها وصارت لا تجارب لها تستفيد منها ولا خبرات تبني عليها خبرات جديدة..

[1] محمد عابد الجابري: إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي- المستقبل العربي- ع 69-ص 61

يشرح (جاك بيرك) أهمية التراث في حياة الأمة بقوله:
" إن الهوية لا تنفصل عن التاريخ. ولكن لكي نحافظ على الهوية عبر تتابع الأطوار التاريخية لا بد من وجود ثوابت بدونها سيكون الأمر تغييراً في الكينونة. هل ثمة من يقول بوجود كائن يحل محل كائن آخر في مراحل حياة الإنسان طفلاً ومراهقاً وراشداً؟؟ أليس هو نفس الكائن الذي يتطور؟ إن ذلك ينطبق على الشعوب" [1]

هذا يعني إيلاء الثقافة التاريخية وتنمية الوعي بالتاريخ والحس التاريخي ما تستحق من اهتمام بحيث تسهم في تربية الناشئة وتفتيح ذهنها على وعي مفهوم الزمان, ومساعدتها على معرفة طرائق البحث التي تنير أفكارها في فهم نشأة الحضارة الإنسانية والتنبؤ بمستقبلها.وبالنسبة للإنسان العربي يكون للثقافة التاريخية دورها الذي يمكنه من إدراك أبعاد مفهوم العروبة وطبيعته المتجددة. على ألا تكون مادة هذه الثقافة التغني بأمجاد الأجداد ,بل تكون قادرة على مساعدة الشباب العربي على وعي التاريخ كونه أحد أهم عوامل تكوين الشخصية العربية والمسهم في تجديد هويتها واتجاهاتها .كما يجب الانتباه الى ان هذه العروبة لا تعني الانغلاق على الذات في سبيل الحفاظ على الهوية مطلقا بل يعني الانفتاح على الاخر قدر الامكان مع الحفاظ على شيء اسمه الهوية المنفتحة ، وليس من أهداف هذه الثقافة –مرة أخرى- إذكاء الحنين للماضي بل وعي حركة التاريخ وصلة الماضي بالراهن والمستقبل. فمثل هذه الثقافة لا يمكن لمخرجاتها أن تسهم في تحصين الشخصية القومية إن هي استمدت مادتها من مصادر تتعصب لهذه المرحلة التاريخية دون غيرها, أو لبعض المصادر المعينة بسبب من تعصبها لمذهب دون آخر. فالثقافة القادرة على الإيفاء بأهداف التربية القومية المطلوبة هي التي يكون من سماتها نقد المصادر والتعامل معها بروح نقدية موضوعية.

4- كما يجب مراجعة شاملة لتراثنا الثقافي القريب, بخاصة ما أنتج منه خلال العقود الأخيرة والتعامل معه بنظرة نقدية متحررة من سلطان الدعاية والتهويش والتطرف.حدث في ميدان الفعل الثقافي ما يمكن أن نصفه بأية صفات لا تنتمي إلى الاتزان والتعقل. فقد تسابق المتبارون-من مفكرين وأحزاب- على التركيز على دور الأفكار في الفعل القومي العربي وفي الفعل السياسي بعامة من منطلقات إيديولوجية فيها الكثير من التسرع والمغالاة, وبتنا نرى ظاهرة اللعب على حبال مختلفة في الدعاية لهذه الفئة أو تلك, ولتسويغ هذا السلوك أو ذاك . وتضاربت على الساحة الثقافية الاتجاهات الماركسية(تروتكسية,ستالينية, خروتشوفية,غيفارية,غورباتشوفية......) بالاتجاهات القومية المغالية منها والمعتدلة..., بالاتجاهات الدينية المغرقة في رجعيتها والمنفتحة على العصر بهذه الدرجة أو تلك...

وغدت الساحة الثقافية ميدان مزاودات, كل فريق يسارع من خطواته للتطرف في هذا الاتجاه أو ذاك, وقد نتج عن ذلك تشرذم الفئات والأحزاب والجماعات... وغدا المجال واسعاً لبروز ثقافة طفيلية(بل ثقافات طفيلية) على حساب ثقافتنا, مما أعطى لقوى التخريب الفرص الكافية لنشر أفكارها التي لم يكن لديها هدف إلا في تخريب المقوم الثقافي للشخصية العربية. حتى أن مثل هذه الدعوات التي أبعدت نفسها خارج إطارها الحقيقي بتنا نجدها تتردد على ألسنة وفي كتابات أعلام ثقافية, تكرس

[1] - جاك بيرك: مقابلة أجراها بدر الدين عردوكي-الفكر العربي-ع 2- ص 281

جهوداً لا يستهان بها في تنمية نزعات (لا عروبية). فها هو ذا عميد الأدب العربي الحديث (طه حسين) في كتابه(مستقبل الثقافة المصرية) ينطلق من مبدأ أن مصر لا تدين للعرب بشيء لأنها بنت أوروبا والغرب. وهذه النزعة التي يمكن إدراجها داخل ما يسمى (النزعة المتوسطية) عمت قطاعاً واسعاً من المفكرين والأدباء.. مما حدا ببعضهم إلى المناداة بهجر الحرف العربي والفصحى ونعتهما بالعقم وعدم ملاءمتهما لطبيعة العصر..

5- النهوض بالمشروع الثقافي العربي لا يكون ممكناً إلا بوسائل عصرية تفسح المجال واسعاً للفكر المبدع الذي لا يتيسر بدون تربية تنطلق من فلسفة تؤمن بالمستقبل والتطور وتهدف إلى بناء الشخصية التي لا تستهويها في المجال الثقافي الأسماء اللامعة ذات البريق, وهذا يعني أن صورة المثقف الذي يتعصب لكل ما يقرؤه ليست هي الصورة المطلوبة, بل إنها تلك التي تعنى بالإنسان ذي الفكر النقدي. وهذا يعني تربية الناشئة على ما يمكنها التحرر من سلطة الأفكار المسبقة.

والصورة السائدة للثقافة إلى حد كبير بين مثقفينا تتمثل بحفظة النصوص الذين ما يقرؤون بعمليات استعراضية.. ثقافة النصوص مع أهميتها وما يمكن أن يمتلك صاحبها من معارف ومعلومات لا يمكن الاستغناء عنها ولا إنكار وظيفتها في فهم العصر والآخر إلا أنها في حالة المغالاة لا تفسح المجال للمثقف للإسهام بإضافة وإبداع ما من شأنه أن ينهض بثقافته على المستوى الفردي على الأقل. وجل ما يستطيعه اجترار نصوص محفوظة في عصر لم يعد بحاجة لأشخاص يختزنون الأفكار والمعلومات حيث تقوم الوسائل التكنولوجية المعاصرة بهذه الوظيفة بكفاءة أكبر , ثم إن إغلاق الذهن وتعويده على الحفظ الأصم والاستذكار ببراعة ليس أكثر ,لا يخرج صاحبه من دائرة التقليد.

وقد أدركت قوى الهيمنة والاستغلال والاستعباد منذ أمد ما لهذا النمط من المثقفين من دور في لجم القدرات الإبداعية. وفي المثال التالي توضيح لما أشرنا إليه وهو ما لخصه (أنور عبد الملك) لواقع التعليم في مصر أيام الاحتلال البريطاني :

" رأى دنلوب مستشار التربية أيام اللورد (كرومر) أن الضمان الوحيد لاستعباد مصر لا يكمن في الاحتلال العسكري والاستعمار الاقتصادي , وإنما في ضرب الفكر عند المصريين في الصميم بحيث يصبح عاجزاً عن التطور والإبداع ويظل معتمداً على غيره, ورأى أن هدفه لا يتحقق إلا إذا اتجه التعليم في مراحله المختلفة نحو الحفظ دون الناقشة,والترتيل دون النقد,والمحاكاة للمرجع والأستاذ دون مناقشة وتكوين رأي مستقل فيها, واحترام الكلمة المكتوبة دون امتحانها والتصارع الفكري معها"[1]

لا تتلاءم ثقافة النصوص مع طبيعة العصر واتجاهاته. فلم تعد مخرجات النظم التعليمية المطلوبة(متعلمون يجيدون القراءة والكتابة فحسب), بل أن أحد أهم أهداف التربية المعاصرة يتمثل في إعداد متعلمين قادرين على الاستفادة من كونهم يقرؤون ويكتبون. لذا فإن غالبية نظم التربية والتعليم في العالم تضع اليوم في الرأس من أهدافها تنمية ثقافة المتعلمين من خلال امتلاكهم طرائق في التفكير والبحث ليكونوا قادرين على تجاوز النصوص الموجودة تحت أياديهم إلى دائرة الإبداع والتجديد , وإلى آفاق التحرر من الآراء الجاهزة والأفكار المعلبة والقيم

---

[1] - أنور عبد الملك"دراسات في الثقافة الوطنية،دار الطليعة-بيروت 1967، ص119

المحفوظة.ووسيلتها في ذلك تدريب العقل على التفكير بحيث يصبح حب العلم والبحث من اتجاهاته وتدريبه على الإبداع والابتكار.

6- المشروع الثقافي العربي بأهدافه النهضوية والإبداعية ,ثمة معوقات تحد من نموه تتمثل بوسائط الاتصال الحديثة حيث أنها باتت تستخدم تقنيات متطورة جداً في عمليات تسويقها وإعدادها ..ومن حيث قدرتها على الفعل في الثقافة إن في تعميق بعض جوانبها أم في تسطيح بعضها الآخر. وأخطر ما في وسائل الاتصال الحديثة التي تغلغلت في الحياة الثقافية للبشر في مختلف البلدان والمجتمعات أنها تمتلك من أدوات التوصيل وسرعتها ومن وسائل الجاذبية والتشويق ما يجعلها ذات آثار لا يمكن تجاهلها في ثقافات الناس المختلفة . والأدهى من ذلك والأكثر خطورة كون هذه الوسائط تقع في دائرة الهيمنة والتسلط التي تستغلها في غزوها الثقافي للشعوب الأقل تقدماً ونمواً من النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

ولعل ما تقاسيه البلاد العربية من تسلط وسائط الاتصال الحديثة من القوة بحيث لا تمكن مقارنته مع ما تقاسيه شعوب أخرى لاعتبارات كثيرة تتعلق بخطورة وأهمية البلاد العربية بالنسبة للنظام الإعلامي نظراً لغناه من حيث الثروات الطبيعية ولموقعه الجغرافي المتميز ولأنه-وهو أهم من كل ما سبق- ذو خصوصية ثقافية ذات جذور وتاريخ تتناقض إلى حد كبير مع اتجاهات ثقافة المركز المهيمن حالياً في العالم. وتتمثل مخاطر وسائط الاتصال الحديثة في تدفق المعلومات الذي لا رادع له يحمي هذه المنطقة من عمليات الاختراق الثقافي بخاصة في عصر الأقمار الصناعية وبسبب من وقوع المنطقة العربية تحت تأثير إعلاميات متباينة تتعرض لها يومياً عبر وسائل الإذاعة والتلفزة من البلدان المجاورة.(التلفزات الأوروبية المتاخمة لبلدان شمالي أفريقية, والتلفزة التركية والإيرانية المتاخمة لمناطق شمال سورية والعراق ومنطقة الخليج العربي). مما يسهم في شيوع فوضى ثقافية عربية. ومما يزيد من خطورة ذلك غياب سياسة إعلامية عربية موحدة ناهيك عن شعور عدم الثقة في أجهزة الإعلام العربية من قبل المواطن بخاصة بسبب من خضوعها لسياسات قطرية تفتقر لعناصر التنسيق فيما بينها إضافة لاستخدامها في الدعاية لأنظمة همها تزويق نفسها وشتم الأنظمة التي تعدها منافسة لها.

ما سبق يدعونا للتأكيد على أهمية العمل الجاد الهادف إلى تحقيق مناعة إعلامية تخدم الأمن الثقافي العربي وتحافظ على اللغة العربية.[1]

ويستلزم ذلك وجود استراتيجية عربية يتجند المثقفون للدعوة لها, تستند إلى أساس من التوجه إلى امتلاك تكنولوجيا تسمح لنا –كعرب- بدخول العصر وتوظف لإنجاز مهام ثقافية يعنى بها مختصون في مجالات الإعلام والتربية, وتستوعب الطاقات وأن تكون السياسات الإعلامية والسياسات التربوية متكاملة وتعمل في اتجاه واحد[2].

الإلحاح على أهمية الخصوصية الثقافية والحفاظ على تنميتها دون أن تذوب في الثقافة المهيمنة (ثقافة المركز الغربي) مهمة اساسية يتحمل مسؤوليتها المثقفون على مختلف انتماءاتهم الاجتماعية انطلاقاً من مبدأ (شخصيتنا هي كائن حي) ينطبق عليها ما ينطبق على الكائنات الحية من حيث خصائص النمو واتجاهاته.ولا

---

[1] - مصطفى المصمودي:النظام الإعلامي الجديد- ص 267- سلسلة عالم المعرفة-الكويت 1985

[2] - المصدر نفسه:ص 288

يمكن عزل هذا النمو عن ماضي الكائن كونه جزءاً منه. والبلاد العربية شأنها في ذلك شأن أية جماعة بشرية تستبطن ماضيها. وليست الثقافة الفاعلة والقادرة على الحياة إلا تلك التي يكون من خصائصها فهم طبيعة النمو بالنسبة للأمة من خلال حل رموز تراثها وإعادة تركيب نفسها من خلال ذلك ومن خلال تركيب العناصر التي عرفتها الجماعات الأخرى في أثناء تطورها التاريخي.ولا يكون التعامل مع الثقافات الأخرى انبهاراً بها أو انصهاراً فيها كما لا يكون نفوراً منها وانفصالاً عنها, بل توظيفها في خدمة وحدة الشخصية والحفاظ على مقومها الثقافي المتميز,

وأخيراً وليس آخراً,إن المشروع الثقافي العربي تعتوره الكثير من المخاطر والصعوبات ولكن البلاد العربية -مهما كان ليلها حالكاً- قادرة على تجاوز محنتها, ولن تعدم الوسائل الكفيلة لصد مخاطر الغزو والاختراق الثقافي الذي يستهدف وجودهم ذاته, وهي تستطيع عبر تبني الرؤى الديمقراطية والانسانية أن تصنع نموذجها وأن تحمي ثقافتها من الضياع وتنهض بها وتتخلص من كل مظاهر التخلف والتبعية مهما بعد الزمن..

ولعل تلمس أسباب الضعف ومواطن الخطر يقودنا للإلحاح على أهمية التفكير المبدع وتنميته في تجاوز ذلك ووضعنا على الطريق السليمة.

رابعا:/
أهمية الإبداع في المشروع الثقافي العربي

النزعة إلى التكرار والنقل والاتباع, ومجافاة التجديد والابتكار ظاهرة لا تخطئها العين في الحياة العربية المعاصرة. وقد تحدثت عن هذه الظاهرة ودرستها أبحاث كثيرة وأبرزت ما في حياتنا الاجتماعية والفكرية والسياسية من عدوات لدودة للإبداع والمبدعين.

وليس جديداً التأكيد اليوم على أهمية البحث عن الأساليب والطرائق والوسائل في معركة العرب وصراعهم من أجل البقاء وليمتلكوا القدرة على المبادرة , فالحياة المعاصرة ترذل السكون والتردد ولا ترحم أولئك الذين يديرون ظهورهم لحركة التطور ويسلمون زمام أمورهم للأقدار. فامتلاك الأمة زمام نفسها والقدرة على استخدام وامتلاك أسلحة مكافئة ومناسبة لما بلغته الحضارة المعاصرة من تطور وتقدم هي بعض وسائل مواجهة التحديات الراهنة وتراكمات العصور الماضية . ولعله من بديهيات الأمور التركيز على أهمية إنتاج الوسائل الضرورية لتثبيت الأقدام في الأجواء الدولية العاصفة, أو إعادة إنتاجها سواء كانت تلك الوسائل مما يتعلق بالمهارات أو بالمعارف أو بالقيم. ولا يعني هذا أن نرذل ما وصل إليه الآخرون من تقدم في المعارف والتقنيات , بل لا بد من العمل بهدف الوصول إلى تلك الدرجة التي يصير معها ممكناً "المشاركة في إنتاج المعرفة بوساطة استثمار النتائج العلمية الحالية والأدوات المنهجية السائدة أينما وجدت, ومحاولة التفكير فيها بما يسمح بإخصابها والمشاركة في تجارب بإعادة بنائها".[1] وإلا فلا أمل لنا في اختراق السدود وأدوات الحصار التي أحيطت بها البلدان النامية من سيادة نمط

[1] - كمال عبد اللطيف: صعوبات الاستعمال المنهجي للمفاهيم-الفكر العربي المعاصر-ع 47 ص 32.

الحياة الاستهلاكية, بحيث تكتوي هذه المجتمعات بنار ذلك الأتون الرهيب الذي يصهر كل شيء ليعود ويشكله على نمط يخدم مراكز الهيمنة والاستغلال فيغدو تشييء الناس وهندسة تفكيرهم وسلوكهم واتجاهاتهم بعضاً من نتاج ضبط السلوك البشري الذي تبرمجه مخابر التسلط والاستغلال والاستهتار بقيم الشعب ومعاملة الناس كسلع في سوق الاستهلاك العالمي..

وسنذكر –فيما بعد-وسائل وأساليب وتقنيات تنتجها مراكز الأبحاث والمخابر الغربية من مركز تسلطها الجديد في القارة الجديدة تهدف إلى هندسة السلوك الإنساني دون أخذ في الاعتبار لما تنطوي الشخصية الإنسانية عليه من تفرد وقيم روحية وأخلاقية. وإلا فبماذا تفسر صرعات المجتمع الرأسمالي التي يصدرها عبر وسائله التكنولوجية المتطورة وموديلاته ونماذجه؟ تأتينا على حين غرة محدثة الانبهار وهي التي لا ينقصها شيء من معرفة أساليب التشوق والإثارة, ثم ما تلبث أن تغدو زوابع بل عواصف هوجاء تلف كل شيء بتيارها الجارف فلا تدع مجالاً لتحليل أو تفكير أو نقاش فنفقد القدرة على أن نملك من أمورنا ولو النزر اليسير.. حتى العلم ومناهجه وقواعد البحث فيه تصدر جاهزة تتعامل معها مجتمعاتنا تعاملها مع المأكولات المعلبة والألبسة الجاهزة, نكررها ونمعن في تكرارها مشدوهين بما تحفل به من مزايا لم نكتشفها دون إعمال لتفكير ودونما حاجة إلى السعي لإعادة إنتاجها,فنتيه في ممارسة النقل معطلين تفكيرنا.

فمن أين لنا أن ننشد حريتنا ونحن لسنا بقادرين على "إعادة إنتاج المعايير التي يتميز بها الإبداع عن التكرار والخلق عن الاستبدال والتغيير عن التخريب"؟[1] من هنا يستمد تعلم الإبداع مشروعيته, فالقدرة على الفعل الحضاري وتجاوز حالة التبعية التي تتمثل بالتكرار واللهاث وراء تجارب الآخرين والانبهار بكل عناصر حضارتهم , ليسا ممكنين بدون ولادة عصر الإبداع العربي. وبلوغ أدنى درجات النجاح في صنع المشروع الحضاري الجديد ليس ممكناً إلا بامتلاك قدرات إبداعية بعيداً عن انتظار المخلص الذي يأتي من وراء الحدود, أو من عالم الغيب ليأخذ بيدنا من مستنقع الدوران حول النفس وبنفس المكان.

والمشروع الثقافي العربي بخاصة والمشروع النهضوي العربي بعامة لا يتكونان خارج إطار الاتصال والتواصل اجتماعياً وثقافياً وتاريخياً. فلم تكن عمليات التراجع والتردي التي ميزت الحياة العربية في القرون القريبة الماضية عمليات انفصام عن تاريخ الأمة وحضارتها فحسب, بل كانت انقطاعاً في عمليات الإبداع.فما أن خبا الفعل المبدع حتى سكنت الحياة العربية. واليوم فلا سبيل إلى تخطي حواجز وموانع وسدود التخلف والتبعية إلا بتنمية القدرات الإبداعية على المستويين الفردي والاجتماعي. وهذا يعني النهوض بالعلوم والسلوكية اعتماداً على دراسات حقيقية تنطلق من رؤية شاملة للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, لا الأخذ بمقاربات هذه العلوم واتجاهاتها جاهزة, لأنها في واقع الأمر نتاج استقراءات لبيئات ومجتمعات مغايرة. فلا بد من جهود جماعية متعاظمة تعمل على إعادة إنتاج هذه المقاربات ونقدها, كيما نبلغ الطمأنينة اللازمة التي تعزز خطانا على أننا سائرون على طريق صحيحة وبخطوات متماسكة. وهذا لا يعني بطبيعة الحال

---

[1] - مطاع صفدي: عصر الاستشهاد الثقافي-الفكر العربي المعاصر-العدد 13-ص 10

الابتداء من الصفر, مواصلة الطريق تحتاج إلى المزيد من المعارف, ولكن عن طريق المزيد من النقد(للوصول إلى نماذجنا وموديلاتنا الخاصة بنا) فإذا ما التقى النقد والمعرفة "قامت سلطة العلم كأعلى السلطات"[1] وهذا هو الذي قصده شاعر المكسيك (كارلوس فونتيس) في مقابلة معه:

"لقد نجمت إخفاقاتنا السابقة عن حقيقة أننا لم نكن قادرين على العثور على موديلاتنا السابقة ونماذجنا الخاصة"[2]

ولكن المعرفة وإن كانت هي في الأساس لكل توجه,لكنها ليست الضالة التي ننشد لديها المداواة لبعض أدوائنا وعللنا. فهي وإن كانت شرطاً ضرورياً لدفع المشروع العربي إلى أمام, إلا أنها ليست بالشرط الكافي لذلك, فلا بد من الفعل الإبداعي ويكون ذلك بحفز القدرات الإبداعية كافة في الفرد والجماعة والطريق إلى ذلك هو الوعي لشخصيتنا القومية وتوفر الإرادة اللازمة للحفاظ على هويتها. فالشخص المقلد والأمة المقلدة إذ ينسخان ذاتهما عن الآخرين نسخاً فإنهما غنما يمسخان شخصيتهما مسخاً.

والخروج من دائرة التخلف والتبعية يدعونا لتعلم الإبداع الذي لا شيء يقوم مقامه لمغالبة حمى المجتمع الاستهلاكي وأتونه فقد " علمنا التاريخ دوماً ألا سبيل لمغالبة ندرة الموارد وشحها إلا عن طريق العقل المبدع المبتكر,عن طريق المادة الرمادية , عن طريق تلك القوة الفكرية التي تقوى على استبدال مورد جديد بمورد قديم, وأن تحل طاقة بديلة مكان طاقة زائلة فالعقل المبدع المبتكر هو سبيل تجديد التربية, وسبيل التغلب على أزمتها ومغالبة ما فيها من نقص الإمكانات والموارد شريطة أن تعنى التربية بتكوين ذلك العقل أجيال تنتظر, وأفواه جائعة تفغر فاها,وأزمات عاصفة تلوح في الأفق, ومن رؤاها ينبغي أن نستمد العزم على أن يكون التجديد في التربية بعض رسالتنا القومية والإنسانية"[3]

فالحاجة إلى تعلم الإبداع ماسة وهي ليست محصورة فيما ذكر آنفاً فحسب, بل هي تلح لأسباب أخرى أيضاً نتلمسها فيما بعد, بعد أن نحدد طبيعة الإبداع والفكر المبدع.

خامسا:/ العولمة والتنمية :/

والان سننتقل الى موضوع مهم جدا يتلخص حول التنمية والعولمة ودور الاخيرة في حكم اقتصاديات البلدان النامية وبلدان العالم الثالث لنرى مدى التقدم او التاخر الذي يحصل بحسب حكم مؤسسات العولمة للدول النامية ومنها صندوق النقد الدولي ...

- **العولمة ودورها في حكم اقتصاديات البلدان النامية :**

وبداية وقبل الخوض في هذا المجال سوف نؤشر النقاط التالية حول دور العولمة في التنمية :

1- فشلت العولمة في تقليل الفقر في نظر البعض وفي دفع عجلة التقدم والغنى في نظر البعض الاخر.
2- فشلت العولمة في ضمان الاستقرار العالمي وهذا مما لا يحتاج الى دليل بسبب النزاعات في الشرق الاوسط وعدم دفع عملية السلام للامام والحروب المتوالية في العراق وافغانستان وعديد من دول العالم .

---

[1] - المصدر السابق: ص 13

[2] - مجلة الكرمل ،عدد18،ص114

[3] - د.عبد الله عبد الدائم: من محاضرة له في المؤتمر الثاني لتطوير التعليم ما قبل الجامعي- دمشق 1986

3- لم تعط العولمة واعتماد نهج اقتصاد السوق النتائج الموعودة في روسيا ومعظم الاقتصادات الاخرى التي قامت بالتحول من الشيوعية الى نظام السوق.
4- دمرت البيئة وافسدت العمليات السياسية ولم تعط خطى التغيير السريعة للبدان الوقت الكافي لتتكيف ثقافيا.
5- اعداد الفقراء في تزايد.
6- الازمات المالية بسبب العولمة اصبحت شيئا مألوفا .
7- قيام المشروطية (الشروط التي يفرضها الدائنون الدوليون مقابل مساعدتهم) بزعزعة السيادة الوطنية .
8- كما علينا ان نعرف ان العولمة تحكمها ثلاث مؤسسات هي :/

أ-صندوق النقد الدولي.: لم يكن لصندوق النقد الدولي أي اهتمامات خاصة بقضايا التنمية في الدول المتخلفة ،ذلك إن الهدف من إنشائه تمثل في وضع نظام نقدي دولي جديد يقوم على تثبيت سعر الصرف والحيلولة دون لجوء الدول إلى سياسة تخفيض أسعار عملاتها كوسيلة لتنشيط الصادرات وتخفيض العجز في موازين مدفوعاتها وهي السياسة التي ترتب عليها في فترة ما بين الحربين كساد التجارة الدولية وظهور العديد من الازمات ووفقا للنظام الجديد لم يكن الصندوق يسمح بلجوء أي دولة الى اجراء تخفيض كبير في اسعار عملتها الوطنية الا في ظروف خاصة وبعد الحصول على موافقته ولتمكين الدول الاعضاء من تنفيذ هذه السياسة وضع نظاما للسحب تستطيع بمقتضاه أي دولة ان تواجه عجزا طارئا في ميزان مدفوعاتها ان تلجأ الى مقايضة عملتها الوطنية بعملات الدول الاخرى التي تحتاجها وفقا لنظام وشروطا خاصة. وقد كان الهدف من هذا النظام هو في الواقع مواجهة حالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات وتمكين الدول من تصحيح الخلل الذي ادى اليه دون اللجوء الى تخفيض قيمة العملة الوطنية تخفيضا كبيرا او فرض قيود على حركة رؤوس الاموال ويتعين على الدول المعنية اعادة ما سحبته من الصندوق خلال فترة تتراوح بين 3-5 سنوات.

ومن الواضح ان هذا النظام لم يكن يتناسب مع مشكلات الدول النامية لان العجز في موازين مدفوعاتها هو عجز شبه دائم يعكس خللا هيكليا في اقتصادياتها نتيجة حاجتها لاستيراد وسائل الانتاج وعدم كفاية حصيلة صادراتها لدفع ثمن الواردات خصوصا ان مشاريعها الانتاجية سوف تستغرق وقتا طويلا قبل ان تبدأ في الانتاج وسداد ما حصلت عليه من قروض ،وهذا النوع من العجز الدائم او المستمر لفترات طويلة لا يمكن علاجه الا بتسهيلات طويلة الاجل لم يكن يسمح بها الصندوق يضاف الى ذلك ان قدرة الدول النامية على السحب الاوتوماتيكي كانت محددة فقط بنسبة 25%من حصتها في راس مال الصندوق (وهي حصة ضعيفة بطبيعتها) اما السحب فيما يتجاوز هذه النسبة فيخضع لشروط يحددها الصندوق لتصحيح مسار اقتصادها وعادة ما تكون هذه الشروط قاسية وخاضعة لاعتبارات سياسية كما سنرى.

ب-البنك الدولي.: لم يكن موقفه من قضايا التنمية في دول العالم الثالث باحسن حالا ذلك ان هذا البنك القائم في صورة منظمة دولية كأن شأنه في ذلك شان أي بنك تجاري ،مجرد وسيط بين الحائزين لراس المال والراغبين في استخدامه ،ويقوم بالعمليات العادية للبنوك من اقراض واقتراض في سوق المال.

وبرغم ان احدى الوظائف الاساسية للبنك كما يستدل على ذلك من اسمه ((البنك الدولي للتعمير والتنمية))ومن المادة الاولى من دستوره ،هي تسهيل حصول الدول الاعضاء على الاستثمارات اللازمة لتمويل المشروعات الانتاجية ،فانه لم يوجه اهمية خاصة للدول النامية او يمنحها أي معاملة تفضيلية ،بل ظل اهتمامه في السنوات الاولى مركزا على الدول الاوربية التي تأثرت اقتصاديا بالحرب ،ولم تساعد طريقة عمل البنك على

اغراء الدول النامية بالتعامل معه لانه يتحرك وفقا لقوانين السوق واسعار الفائدة في سوق المال.

ويعتمد البنك على مركزه الدولي وسمعته الدولية في الاقتراض باسعار فائدة معقولة من سوق المال ،ثم يقوم باعادة الاقراض الى الدول تمكنها من اقامة المشروعات الانتاجية باسعار فائدة تكاد تماثل الاسعار السائدة في السوق او اقل قليلا ولان البنك كان حريصا على استعادة امواله بسرعة فانه لم يقدم قروضا في العادة الا للمشروعات الانتاجية التي تدر عائدا سريعا ولذلك لم يصبح البنك سندا كبيرا لدول العالم الثالث لانها كانت تحتاج اساسا الى قروض تستثمر في مجال البنية الاساسية وهي لا تدر عائدا اقتصاديا الا بعد مرور فترة طويلة نسبيا .

ولان هيكل صنع القرار في كل من البنك والصندوق صمم على اساس نظام التصويت المرجح Weighted Voting الذي يمنح كل دولة وزنا يتناسب مع حجم اسهامها في راسمالها ،فقد الت السيطرة على عملية صنع القرار فيهما الى الدول الغنية الراسمالية وقد ساعد هذا الوضع على تاثر هاتين المنظمتين اكثر من غيرهما بالشروط السياسية التي تفرضها الدول الراسمالية الكبرى وعلى سبيل المثال فقد كان قرار البنك بسحب المساهمة في تمويل السد العالي في مصر عام 1956 اثر اعلان الولايات المتحدة وبريطانيا سحب عرضهما بالمساهمة في التمويل دليلا واضحا على طبيعة علاقة هاتين المنظمتين بالدول الرأسمالية الكبرى .

سادسا:/ مبادرة البنك الدولي :الاطار الشامل للتنمية [1]

في كانون الثاني/يناير /1999 اعلن جيمس وليفنسون رئيس البنك الدولي الاطار الشامل للتنمية Comprehensive Development Framework الذي اكد اهمية الشراكة بين الحكومات والمانحين الدوليين والقطاع الخاص وباقي المهتمين بعملية التنمية وعلى راسها المجتمع الاهلي .

وقد لفت الاطار الشامل للتنمية الاهتمام نحو اهمية تمكين الفئات المحدودة الدخل خاصة الشديدة الفقر من المشاركة بفاعلية في رسم سياسة التنمية ووضعها موضع التطبيق ووجه البنك عنايته الى حالات معينة راى انها تشكل نموذجا ينبغي دراسته والاستفادة من دروسه. ومن تلك الامثلة اوضاع التنمية في بوليفيا فقد قدمت الحكومة البوليفية اجندتها للتنمية الى البنك الدولي عام 1997 واوضح البنك ان المنظمات غير الحكومية وباقي عناصر المجتمع المدني قد ابدت تحفظها بالنظر الى تهميشها خلال الحوار الوطني الذي انبثقت عنه الاجندة الوطنية للتنمية وقد خلص البنك الى ان استبعاد المجتمع الاهلي من الحوار الوطني في بوليفيا وما اعقبه من مشاورات وطنية لا يعني سوى امر واحد :ان الاجندة الوطنية للتنمية ماهي الا ورقة لتنسيق الجهود بين الحكومة والمانحين الدوليين .وان حدث وترتبت عليها امور ايجابية فانها لا تعنى بالضرورة بالتنمية الاجتماعية المستديمة الرامية الى تقليل الفقر حيث انها فشلت في دمج الفئات الفقيرة في مراحل رسم وتطبيق سياسات التنمية [2]

لذا فان البنك سعى الى بناء منظور متكامل للتنمية يرمي الى توازن افضل لسياسات التنمية ويمزج عناصر التنمية الاجتماعية والبشرية والبيئية والاقتصادية والمالية والمؤسساتية. وترمي مساعي البنك من خلال اطاره الشامل للتنمية الى تشجيع قوى التنمية في المجتمعات الوطنية على تنسيق جهودها باتباع المبادئ الاربعة التالية [3]:

---

[1]- نقلا عن ادهم احمد حشيش ،المجتمع الاهلي ومكافحة الفساد في ضوء مبادئ قانون التنمية ، مصدر سابق، ص88

[2]- المصدر نفسه،ص88

[3]- المصدر نفسه.

- **ان تتولى الدول ذاتها بدلا من البنك وضع اجندتها الخاصة بالتنمية سواء فيما يتعلق بالاهداف او بالاستراتيجيات والتوقيتات.**
- **ضرورة ان تكون التنمية متكاملة فتهتم بالمشكلات الاجتماعية كاهتمامها بالمشكلات الاقتصادية .**
- **انخراط كل قوى التنمية في رسم سياسة التنمية ووضعها موضع التطبيق.**
- **اهمية ان تنحو عملية التنمية منحى العمل الجماعي في ما يتعلق بسياسات التنمية البعيدة المدى وبالتالي ان تمر عبر مشاورات وطنية تخلق اجماعا وطنيا بشأنها.**

ج-منظمة التجارة العالمية .

وهنالك مؤسسات صغرى اخرى تحكم العولمة :

1- برنامج الامم المتحدة الانمائي(UNDP)[1]

2- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

ونحن لا نريد التكلم عن ماهية هذه المؤسسات المعروفة لدى ذوي الاختصاص بقدر ما نريد تسليط الضوء على دور بعضها في حكم العالم من خلال العولمة واثرها في عملية التنمية التي نحن بصددها .وسنفصل بالاضافة الى ما مر شرحه من تاثيرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشكل اكبر في المباحث التالية عن هاتين المؤسستين المهمتين.

واذا اردنا التكلم عن اثر صندوق النقد الدولي في التنمية في دول العالم الثالث لاصابنا الهلع حيث لم ينجح في مهمته التي هي تقديم الاموال للبلدان التي تواجه انكماشا في نشاطها الاقتصادي نتيجة بعض السياسات التي ارتكب الصندوق من خلالها اخطاء في جميع الميادين التي شارك فيها سواء في التنمية وادارة الازمة وفي البلدان المتحولة من الشيوعية الى الرأسمالية .

حيث لم تجلب برامج التكيف الهيكلي النمو المستدام حتى لتلك البلدان كبوليفيا التي التزمت بضوابطه ،وفي العديد من البلدان عرقل التقشف المفرط[2]النمو وتطلبت البرامج الاقتصادية الناجحة عناية بالغة في تسلسلها الزمني وفي خطاها –الترتيب الذي تحدث فيه الاصطلاحات ،ففي سبيل المثال اذا ما انفتحت الاسواق امام المنافسة بصورة أسرع مما ينبغي قبل ان تترسخ فيها مؤسسات مالية قوية فسيقضى على الوظائف الموجودة بصورة اسرع من الوظائف المستحدثة ،وفي العديد من البلدان ،أدت الاخطاء في

---

[1] - وقد تم انشاء هذا البرنامج عام 1965عن طريق دمج البرنامج الموسع للمعونة الفنية والصندوق الخاص الذين سنتكلم عنهما فيما ياتي من هذا المبحث حيث اتضح ان وجود برنامجين يمارسان انشطة متشابهة ومتداخلة يؤدي الى ازدواج الجهود وتبديد الموارد ومن ثم فقد اسفرت محاولات ترشيدهما عن دمجهما معا في اطار تنظيمي واحد هو برنامج الامم المتحدة للتنمية وقد خضع هذا البرنامج بدوره لعدة محاولات لتطويره وتحسين اداءه.ويعتبر هذا البرنامج منذ نشأته وحتى الان هو اضخم برنامج لتقديم المعونة متعددة الاطراف الى الدول النامية ،تشرف عليه الامم المتحدة وتقوم الوكالات المتخصصة بتنفيذ المشروعات الممولة من خلاله والاشراف الفني عليها ويعتبر البرنامج احد الفروع الثانوية المستقلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ويديره مجلس ادارة من 48 عضوا تختارهم الدول الاعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويقوم بالمساعدة في تقديم الخبرة الفنية والتجهيزات اللازمة لاقامة مشروعات تنموية في كل القطاعات الاقتصادية واالاجتماعية بدءا بانتاج المحاصيل وصيد الاسماك وانتهاء بالتخطيط الاقتصادي والادارة العامة .ويتشغل بالاساس على الدول النامية ويلاحظ ان البرنامج لا يمول المشروعات التي يشارك فيها بالكامل ،اذ يهدف الى حث الدول النامية نفسها على الاستثمار من اجل التنمية ،ولذلك يتعين على الدول المستفيدة ان ترصد اعتمادات محلية او مقابلا محليا للمعونة المقدمة من البرنامج (عادة ما تكون الاراضي والمباني والهياكل الادارية ...الخ.) .

[2] - التقشف المفرط احد السياسات الصعبة التي يستخدمها صندوق النقد الدولي.

الترتيب والخطى الى ارتفاع البطالة وزيادة الفقر[1] وعلى سبيل المثال والمعلومة التي بقيت راسخة في تاريخ البشرية على سياسات صندوق النقد الدولي البائسة في بعض الاحيان،حيث وبعد الازمة الاسيوية عام 1997 ،ادت سياسات صندوق النقد الدولي الى تفاقم الازمات في اندونيسيا وتايلاند ولم تحقق اصلاحات السوق الحر في امريكا اللاتينية سوى نجاح واحد او اثنين .

ان جوزيف ستيكلتز يعتبر ان خيبة الامل تنامت في النظام الدولي للعولمة الذي يرعاه صندوق النقد الدولي عندما اوقف الدعم المالي للوقود والمواد الغذائية الذي كان يتمتع به الفقراء في اندونيسيا والمغرب او بابوا غينيا الجديدة ، وحيث يرى اولئك الذين في تايلاند ازدياد الايدز نتيجة التقليصات التي فرضها صندوق النقد الدولي في النفقات الصحية ومع اضطرار العوائل في العديد من البلدان النامية الى دفع اجور الدراسة لاولادهم تحت ما يسمى ببرنامج التخفيف من التكاليف التي تضطرهم الى اتخاذ قرار مؤلم بعدم ارسال بناتهم للمدارس.

وجراء تركهم من دون بدائل ومن دون سبيل للتعبير عن قلقهم والضغط عليهم من اجل التغيير يندفع الناس الى احداث الشغب ومن المؤكد ان الشوارع ليست هي المكان لمناقشة القضايا وصياغة السياسات او التوصل الى اتفاق عام بيد ان الاحتجاجات جعلت مسؤولي الحكومات والاقتصاديين حول العالم يفكرون ببدائل ، وقد اصبح من الواضح تماما ليس للمواطنين العاديين بل لصناع السياسة كذلك وليس لاولئك الذين في البلدان النامية فحسب بل لاولئك الذين في البلدان المتقدمة كذلك، ان العولمة كما مورست لم تسر وفق ما وعد انصارها بانه سيتحقق –او ماذا بوسعها او ما ينبغي بها ان تفعله وفي بعض الحالات لم يتمخض عنها اي نمو ولكن ان حصل ذلك فلم يجلب المنافع للجميع فالمحصلة النهائية للسياسات التي وضعها اجماع واشنطن كانت في اغلب الاحيان تصب في مصلحة القلة على حساب الكثرة والاغنياء على حساب الفقراء وفي العديد من الحالات حلت المصالح والقيم التجارية محل الاهتمام بالبيئة والديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية .

ليست العولمة بحد ذاتها جيدة ولا رديئة لكنها تمتلك القوة على القيام بخير عميم ،ففي بلدان شرق اسيا التي احتضنت العولمة وفق شروطها وخطاها كانت مصدر نفع عظيم على الرغم من نكسة ازمة عام 1997 ولكنها في معظم العالم لم تجلب منافع نسبية بل بدت للعديد اقرب ما تكون الى كارثة شديدة . وبالنسبة لازمة جنوب شرق اسيا التاريخية والتي ستبقى على مر العصور ولنهاية العالم تذكر بمأساة الاسواق اذا فتحت على مصراعيها ولراس المال اذا اسيء استخدامه .

حيث بدأت الازمة في تايلاند حيث ان نمو الاقتراض الخارجي والاخفاق في فرض الضوابط الفعالة جاءا في اعقاب الليبرالية المزدوجة في النظام المالي المحلي والضوابط الخارجية على راس المال والحساب الجاري ،بدأت عملية الليبرالية الثنائية هذه في تايلاند عام 1990 –كما يشير بول هيرست وجراهام طومبسون- وذلك اساسا ب: ازالة الضوابط عن صرف العملة وتطوير اسواق المال غير المصرفية والغاء السقف على معدلات الفائدة ،والتخلي عن قواعد توزيع راس المال وتحرك الوسطاء

---

[1] - جوزيف ستكلتز ،العولمة ومساوؤها، ت:فالح عبد القادر حلمي،بيت الحكمة،بغداد، ط1، 2003، ص34

الماليون للافادة القصوى من هذه التخفيفات فاقترضوا بالعملات الصعبة بمعدلات فائدة اجنبية أوطأ ،وهكذا ارتفعت التدفقات الداخلة من رأس المال الى الذروة فبلغت 12,3 في المائة من اجمالي الناتج المحلي عام 1995 وكان 11,6% من هذه التدفقات يتألف من استثمارات اسهم وسندات مالية وتدفقات اسهم عادية بدلا عن استثمارات اجنبية مباشرة طويلة الامد وبذا لم تكن تدفقات الاستثمار الاجنبي تعزز الانتاج المحلي الفعلي او تقوم بتطوير الصناعة التحويلية بل تسهم في نفخ فقاعة اسعار الاصول زد على ذلك ان نسبة معتبرة من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كانت استثمارات لاغراض الاستيلاء والدمج مما جعل هذا الاستثمار تدفقات قصيرة الاجل اكثر منها اضافة الى اصول راس المال.المشكلة ان مثل هذه الديون الخاصة الكبيرة من شأنها ان تقوض سعر صرف العملة اذا ما سحب المقرضون مقدارا كبيرا من الارصدة قصيرة الاجل :فالاحتياطات التايلاندية كانت اصغر من ان تلبي الطلب المحتمل فقد بلغت نسبة ديون تايلاند قصيرة الاجل نحو 121 في المائة حيث كانت الديون المستحقة قصيرة الاجل تناهز 45,6 مليار دولار اما احتياطيات تايلاند فلم تزد عن 37,7 مليار دولار في حزيران /يونيو1997[1] .وعليه فان بمقدور الدين الخارجي ان يهدد بنشوب ازمة عملة شأنه شأن الدين العام فالاسواق الخاصة تخلو من أي كبح ذاتي متأصل ولعل الطريق الوحيد الذي كان يمكن التماسه لتجنب ذلك ،في ضوء اللبرلة المتحققة. هو الانتقال الى معدل صرف مرن للعملة فقد كان من شأن هذا التدبير ان يسمح للعملة بان تزيد قيمتها خلال تدفق الارصدة الاجنبية الى البلد، مما ينزع الى ردع المؤسسات المالية المحلية عن الاقتراض المفرط من الخارج .ويضيف بول هيرست وطومبسون بان المشكلة ان هذا الخيار لم يكن مطروحا :اذ كان من شأنه ان يزيد أعباء الصناعة التحويلية التي كانت تعاني ،أصلا ،من ارتفاع التكاليف كما تعاني من هبوط قيمة اليوان الصيني بعد عام 1994 وهبوط قيمة الين الياباني بعد عام 1995 وبهبوط قيمة الين بازاء الدولار بدات المصارف اليابانية وهي المقترض الرئيس لفترات قصيرة الاجل في جنوب شرق اسيا باسترجاع الديون كما لو ان اجالها قد استحقت ،ومنع اي اقراض جديد ، ،كانت المؤسسات اليابانية تواجه سوق اسهم هابطة كما اشار بول هيرست و ادت الى هبوط في قيمة الاصول المعادلة لديونها وكانت قيمة الين الياباني قد اخذت بالارتفاع ازاء الدولار ارتفاعا مطردا من عام 1975 .

والنتيجة ان السلطات التايلاندية انحشرت في مأزق صعب وادت الانخفاضات اللاحقة في اسواق الاسهم العادية الخاصة بكل بلد الى الامعان في تدهور المنظومات المالية المحلية :وبلغت الانخفاضات في سوق الاسهم خلال كانون الثاني 1998 قياسا الى اوضاع كانون الثاني/يناير 1997 بنسبة 59% في تايلاند و61% في ماليزيا و53%في اندونيسيا و53% في سنغافورة وكان الوضع في اندونيسيا قد تفاقم بدرجة اكبر بفعل تاثير اجراءات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي على الطلب المحلي الى حد ان الخبراء الاقتصاديين في الصندوق مثل جوزيف ستيجليتز شجب صندوق النقد الدولي صراحة على قيامه بفرض شروط مدمرة ذاتيا [2] وقد تكلم ستيكلتز صراحة على صندوق النقد الدولي قائلا بخصوص ازمة شرق اسيا((لقد سرني رؤية التوكيد خلال الازمة المالية العالمية في 1997-1998 على اهمية الشفافية ولكن احزنني نفاق هاتين المؤسستين صندوق النقد الدولي ووزارة المالية الامريكية ، فالذي تاكد في شرق اسيا اذ كانتا من اكثر المؤسسات التي واجهتها في حياتي العامة لا شفافية ولهذا السبب في مناقشة الاصلاح اوكد ضرورة زيادة الشفافية وتحسين المعلومات التي يعرفها

[1] - بول هيرستوجراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم، ت:د.فالح عبد الجبار ، معهد الدراسات العراقية، بيروت، ط1، 2009، ص244

[2] -المصدر السابق ،ص 246

المواطنون عما تفعله هاتان المؤسستان لتسمح لاؤلئك الذين تضرروا بهذه السياسات في ان تكون لهم فرصة اكبر للتعبير عن ارائهم في صياغتها))[1] علما ان ستيكلتز كان احد خبراء صناعة القرار في صندوق النقد الدولي ولكن كانت مواقفه تنطلق من نظرات اقتصادية حرة تجاه ما يمكن تسميته تنمية البشر ابدى من تنمية رؤوس الاموال .

ويشير بول هيرست وجراهام طومبسون اشارات هامة الى خيارات سياسة البلدان النامية من حيث ان الجمع بين اللبرلة المالية الشاملة الداخلية والخارجية ،من جانب والتثبيت المتحجر لسعر صرف العملة من جانب اخر هو كارثة بالنسبة للبلدان النامية ولكن في ضوء الضحالة النسبية لاسواقها المالية وصعوبة بناء انظمة اشراف مناسبة من جانب السلطات المحلية وارساء ممارسات الشفافية من جانب الشركات المحلية في ضوء ذلك يصعب منع الميول باتجاه الاقتراض الضخم المفرط والنمو الجامح للديون وحين يبدأ الراسمال بالفرار فان من العبث بمكان السعي الى احتوائه عن طريق الدفاع عن سعر صرف العملة باستخدام احتياطيات النقد الاجنبي ، فحين يدب الذعر يكون ارتفاع نسبة الدين قصير الاجل الى الاحتياطيات جليا امام انظار المستثمرين وان استخدام الاحتياطيات من شانه فقط ان يسمح للمستثمرين بالوجود من دون تعديل الخفض الضروري للعملة اخر المطاف كما يشير طومبسون الى ان الاحتياطيات انفع لمعالجة اوضاع ما بعد الازمة وبالمثل فان النجدات المالية من جانب صندوق النقد الدولي تحمي المقرضين الاجانب الذين استثمروا في الغالب دون احتراس ولم يجلبوا النفع للاقتصاد المحلي ومن الواضح الان ان صندوق النقد الدولي لا يستطيع ان يجند موارد كافية من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وبالتالي من دافعي الضرائب في هذه البلدان ليعالج سلسلة من الازمات وثيقة الترابط :فلقد فاق اجمالي المساعدات الى المكسيك (خلال عامي 1994-1995) وتايلاند واندونيسيا وروسيا المائة مليار دولار امريكي[2] .

وهنا وكما هو معروف فان صندوق النقد الدولي يرهن مساعداته للبلدان النامية بشروط قاسية للتسديد لذلك تحتاج البلدان النامية الى ان تنبذ الحتمية الاقتصادية التي يعظ بها انصار العولمة وان تقر بان هناك خيارات اخرى امام الحكومات القومية، ان لم تكن قد وقعت في قبضة اشراف صندوق النقد الدولي وان كانت تقبل بوجوب التحرك الحاسم والمتسق ، وهنا نسوق ماليزيا كمثال دولة تجنبت ضرورة استدعاء صندوق النقد الدولي لانها كانت تتمتع بنسبة متدنية من الدين قصير الاجل ، قياسا الى الاستثمار الاجنبي المباشر وقد فاقم الدكتور مهاتير محمد الازمة سوءا بالحديث عن الضوابط من دون ان يعمل على فرضها وابتداء من ايلول سبتمبر 1998 هبطت العملة المحلية الرينجيت بنسبة 48% من قيمتها في بداية الازمة وهبطت سوق الاسهم بنسبة 70% قياسا الى ذروته وتحرك مهاتير منذ الاول من ايلول سبتمبر 1998 تحركا حازما فادرج برنامجا لفرض الضوابط قصيرة الاجل على العملة : منع المصارف الاجنبية من المتاجرة باستثمارات الرينجيت وحظر المؤسسات الماليزية من عرض تسهيلات ائتمان على المصارف الاجنبية وسماسرة الاسهم الاجانب واسترجاع ارصدة الرينجيت المتداولة خارج البلاد خلال شهر والا فقدت قيمتها ،وحصر اجراء كل الصفقات التجارية بالعملة الاجنبية ،ومنع الاجانب الذين يبيعون اسهمهم من المغادرة قبل مرور عام واحد وفرض ضوابط صارمة على الاجانب والمقيمين من اخراج اية عملة محلية او اجنبية خارج البلاد[3] وهذه الضوابط علق على نجاحها جورج ستيكلتز قائلا((كانت ماليزيا فقط شجاعة بما فيه الكفاية لتخاطر بغضب الصندوق عليها ،وعلى الرغم من ان سياسات

---

[1] -جوزيف ستيكلتز ،مصدر سابق ،ص8

[2] - بول هيرست، مصدر سابق،ص259

[3] -الفايناشيال تايمز، 2/ايلول/1998، ص3

رئيس الوزراء مهاتير قد هوجمت من جميع الاوساط لانه حاول ابقاء معدلات الفائدة واطئة وحاول وقف الخروج السريع للمال المضارب من البلاد ،الا ان انخفاض النشاط الاقتصادي في ماليزيا لم يدم طويلا وكان اخف من جميع البلدان الاخرى))[1] ان الغرض من هذه الخطوات الاقتصادية المهاتيرية الناجحة هو فصل السياسة النقدية المحلية عن سياسة معدل سعر الصرف ، وينبغي لماليزيا ان تتمكن من خفض معدلات الفائدة ،واستعادة النشاط الاقتصادي ،وتسهيل سداد القروض المحلية ،ان هذه الاجراءات الناجحة في بلد يتميز بمعدل ادخار محلي عال جدا .هذه هي امكانات العولمة في حكم البلدان النامية وسوف نرى في الاسطر القليلة القادمة تحكمات صندوق النقد الدولي وارادته في فرض التنمية كما يريدها هو لا كما تريدها الدول النامية ضمن سياقات العولمة فالعولمة يمكن صياغتها ثانية ومتى ما حصل ذلك ومتى ما اديرت بشكل صحيح ومنصف وكان لجميع البلدان صوت في السياسات المؤثرة بهم ،ستكون هنالك امكانية في المساعدة على انشاء اقتصاد عالمي جديد حيث لا يكون النمو فيه مستداما وأقل تقلبا فحسب بل يجري تقاسم ثمار هذا النمو بشكل عادل.نحن نحتاج الى انماط مالوفة في التعامل مع الازمات وناجحة في تعاملاتها ومنها كوريا الجنوبية البلد المتميز في سجل المسار التنموي فبعد ان خرجت من دمار الحرب الكورية صاغت كوريا الجنوبية استراتيجية نمو زادت حصة دخلها الفردي الى ثمانية اضعاف في امد ثلاثين سنة وقللت الفقر بشكل مذهل وحققت مستوى تعلم عالمي وبرعت في رأب الفجوة في التكنولوجيا بينها وبين البلدان الاكثر تقدما ففي نهاية الحرب الكورية كانت افقر من الهند ولكنها بحلول التسعينيات انضمت الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (نادي البلدان الصناعية المتقدمة) واصبحت كوريا احد اكبر منتجي العالم لرقائق الحاسبات واصبحت مجموعة من شركاتها الكبيرة كسامسونغ ودايوو وهونداي تنتج سلعا معروفة في انحاء العالم .

مقومات التجربة التنموية الماليزية:

لقد تبنى مهاتير محمد المنهج التنموي ودفع بالمالايا والفئات السكانية الأخرى نحو النهضة التنموية من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا لهم، كما دفع بهم لتعلم اللغة الإنجليزية، وقام بإرسال البعثات التعليمية للخارج والتواصل مع الجامعات الأجنبية، و حاول بكل جهده في إطار سياسته الاقتصادية بتجهيز المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية والتكنولوجية لكي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم الدفع به بعد ذلك إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين أفراد الشعب، حيث كان مهاتير يهدف إلى تفعيل الجزء الأكبر من المجتمع، الأمر الذي يعود على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد في نهاية الأمر، و استطاع أن يحول ماليزيا من دولة زراعية يعتمد اقتصادها على تصدير السلع الزراعية والمواد الأولية البسيطة مثل المطاط والقصدير وغيرها إلى دولة صناعية متقدمة، كما شارك القطاع الصناعي والخدمي في اقتصادها بنسبة 90 %، وأصبحت معظم السيارات التي يرتادها الماليزيون من الصناعة الماليزية الخالصة، كما زاد نصيب دخل الفرد زيادة ملحوظة فأصبحت ماليزيا واحدة من أنجح الدول الصناعية في جنوب آسيا، و أدى هذا التحول إلى تقوية المركز المالي للدولة ككل، وأصبحت تجربة ماليزيا في النهضة الصناعية التي قامت بها تحت رعاية مهاتير مثلاً تحتذي به الدول، ومادة للدراسة من قبل الاقتصاديين..
وعليه فإن التجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية، فعلى

[1] - جورج ستيكلتز، العولمة ومساوؤها ،مصدر سابق،ص113

الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، وقد تبدلت الأمور في ماليزيا خلال عشرين سنة من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات. يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2001 إلى احتلال ماليزيا للمرتبة التاسعة من بين أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، متقدمة بذلك على كل من إيطاليا والسويد والصين. وكانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدها العام 1997، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، و استجلاب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل، فأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليان في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة، بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا، تلك الدولة التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية، في الوقت الذي ظلت بلدان أخرى مثل أندونيسيا وتايلاند تعانيان من أثر الأزمة، من خلال تعاطيهما تعليمات أجندة الصندوق والبنك الدوليين.

اعتزاله الحياة السياسية

قرر الزعيم الماليزي وهو في قمة مجده الانسحاب من السلطة عام 2003 بعد نقله البلاد إلى مرحلة جديدة متقدمة من النهضة الاقتصادية، وتوليه رئاسة الوزراء مدة 22سنة، وكان زعيم حزب الأغلبية في البرلمان الماليزي، وذلك بعد أن أثبت للعالم إمكانية قيام دولة إسلامية بالنهوض اقتصاديا اعتمادا على الوحدة والتآلف بين جميع أفراده بمختلف دياناتهم وأعراقهم. وسلم مهاتير مقاليد البلاد إلى خليفته عبد الله أحمد بدوي وهو في قمة نجاحه، وأصبح بعد ذلك الرجل الاقتصادي الحكيم الذي يعد منهجه السياسي والتنموي مرجعا للعديد من السياسيين والقادة في بلاده والعالم أجمع.

إن رجلاً مثل مهاتير استطاع أن ينقل بلاده من نمط الإقطاع المتخلف إلى النمط الإنتاجي وما تبع ذلك من بنية فوقيه ثقافيه هو دليل قاطع على إن البنى التحتية هي أساس تقدم أو تخلف أي مجتمع.

أسرار الوصفة الماليزية

أولاً : الإرادة السياسية ، وهى بيت القصيد في التجربة الماليزية، فما كان يمكن أن تتحقق هذه النهضة إلا بوجود رغبة وإرادة سياسية واضحة تحكم القيادة ويكتسبها الشعب، فمن يذهب إلى ماليزيا سيتردد أمام بصره وسمعه كثيراً رقم 2020 وهو يرمز إلى الخطة التي أعدها مهاتير منذ توليه الحكم عام 1981 وتقوم على فكرة أن تصبح ماليزيا في ذلك العام دولة مكتملة البنيان الصناعي، وهذا ماتحقق فعلاً، ويمكن تلخيص هذه الإرادة في جملة قالها مهاتير: أيها الماليزي ارفع رأسك ناظراً إلى المستقبل.

ثانياً : تطوير مفهوم التنمية. ظل مفهوم التنمية مرادفاً لمعنى النمو، وظل هذا المعنى محصوراً في البعد الاقتصادي طيلة الخمسينات والستينات وشطراً من السبعينات، ولكن خبرة تلك المرحلة التي تصل إلى ربع قرن كشفت عن أن التخلف لايرجع فقط إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار و إنما يرجع إلى عوامل أخرى مهمة تتلخص في جملة من العوائق الهيكلية والمؤسسية المحلية وعوامل خارجية تتعلق بنمط العلاقات الدولية التي تربط البلدان النامية بالبلدان المتقدمة، والأهم من ذلك هو أن خبرة تلك المرحلة كشفت عن أن هناك جوانب غير اقتصادية مهمة جداً في عمليتي التنمية والجانب السياسي، وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع وديمقراطية نظام الحكم، والجانب الثقافي ومنظومة القيم والمبادئ السائدة في المجتمع، هذا هو معنى التنمية

الذي جاءت في سياقه التجربة الماليزية ، ليس فقط أن تعمل في ظروف أزمة طاحنة للتنمية على مستوى العالم في الثمانينات وخاصة في الدول الصناعية التي أضحى فيها العالم المتقدم أقل رفقاً بالشعوب النامية و أكثر ظلماً لها، و إنما كان على مخططي هذا النموذج الماليزي أن يسعوا إلى تحقيق إنجازات ملموسة على أكثر من جبهة حتى يمكنهم من قهر الفقر وبناء الإنسان الماليزي الجديد من جهة، ومقاومة سلطوية العالم المتقدم على ماليزيا من جهة أخرى .

ثالثاً : سياسة النظر شرقاً. أعلنت ماليزيا سياسة النظر شرقاً في 1981 و امتد العمل بها إلى 1991، يتضمن عنوان السياسة إشارة ذات دلالة في الانتماء إلى أسراب الأوز الطائرة، وهدفت تلك السياسة على تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية مثل أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز، ولم تكن عملية الأخذ بالتجربة اليابانية تقليداً محضاً بل اختيارا و انتقاء لما يناسب ماليزيا ووضع ذلك في إطاره الصحيح، خاصة وإن ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان .

رابعاً : الاهتمام بالقطاع الخاص. انتهج مهاتير محمد سياسة الخصخصة والسوق الحر ودفع الديون الخارجية وأوقف الاستدانة وقرر تخصيص القطاع العام وأوقف التعيين في الدولة موضحاً أن الإنسان لن يصبح مليونيراً بالتحاقه بالقطاع العام إلا إذا كان يخلق المليونيرات، وهدف بذلك إلى حل إشكال توسط الدولة في إدارة الأعمال وعدم تحقيقها ربحية نقل الخدمات التي تقدمها، كما وضع الرجل قوانين تحدد تداخلات الدولة والقطاع الخاص وهدف بذلك إلى خلق تعاون بين الموظف العام والقطاع الخاص الذي يدفع الضرائب، والتي منها يتم دفع رواتب موظفي الدولة.

ان القيادة الماليزية استطاعت تكريس وتطبيق بعض المفاهيم والقناعات بنجاح ولعل من اهم التحديات التي واجهت التجربة الماليزية

قيام أمة موحدة يحكمها الشعور بالمصير الواحد المشترك، وشعب متحد إجتماعياً و أمنياً، قوي ومتطور، شديد الثقة بنفسه وفخور ببلده.

- بناء مجتمع ناضج ديمقراطي، ينهض بفعالية في تطوير بلده تسوده الأخلاق والقيم والإحترام المتبادل.
- بناء مجتمع متسامح مخلص لوطنه دون الإلتفات لعرق معين أو فئة.
- بناء مجتمع علمي تقدمي، غير مستهلك للتقنية فقط، بل منتج لها، وقادر على الإبتكار والإبداع والتصنيع في كافة المجالات.
- بناء مجتمع يهتم بالآخرين ويعترف بهم تسوده العدالة الإقتصادية والإجتماعية وتسوده روح الشراكة.
- حماية البيئة والحفاظ عليها ومنع ما يهددها من عوامل التلوث.
- تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية.
- إنتشال المجتمع من الفقر والجهل ومحدودية الدخل وقلة فرص العمل والإنتاج، الى مجتمع صناعي تقدمي ينعم أفراده بموارد مالية جيدة وإستثمارات ومشاريع ضخمة وفرص عمل كبيرة. [1]

---

[1] - وقار علي زين العابدين، قراءة في مقومات التجربة التنموية الماليزية(2-2) ،جريدة المدى، العدد2748، بغداد، 13/اذار/2013، ص 16

وكنتيجة لتمكن ماليزيا من التغلب على هذه التحديات تحقق لها في أقل من ربع قرن حزمة من النتائج الباهرة وقفزات كبيرة على أرض الواقع تمثل أهمها في البناء والتشييد في كافة المجالات ومن أهمها الصناعة (سيارات، تكنولوجيا، مصانع متنوعة ومشاريع حكومية وإستثمارية أخرى)، فضلاً عن الإستثمار الزراعي والتجاري وبناء المراكز التجارية الضخمة ووسائل النقل والطرق وصناعة السياحة .. إلخ مع توفر الأيدي العاملة المدربة التي تمتلك المهارات وأخلاقيات العمل، فضلاً عن توفر قياديين في كافة المستويات الإدارية وفي شركات القطاع الخاص والإستثمار.

كما يمكن تلخيص الفرص والعوامل التي ساعدت على نجاح التجربة بما يلي ..

1. يمثل المناخ السياسي لدولة ماليزيا حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الإقتصادية، وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لإستيلاء العسكريين على السلطة.
2. يتم إتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بتميزها الديمقراطي في جميع الأحوال.
3. تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشرة المتحدة في تجمع الآسيان في العام 1995على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.
4. رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، التي تمثل سبيل الإقتصاد الى نمو مستقر في السنوات المقبلة، لذا فقد إرتفع ترتيب ماليزيا لتصبح في مجال قوة إقتصادها المحلي ضمن إقتصاديات الدول الخمس الأولى في العالم.
5. إنتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الإعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
6. إهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الإجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
7. إعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الإستثمارات حيث إرتفاع الإدخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنة 1970 وسنة 1993، كما زاد الإستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها. ويرى د. محمود عبد الفضيل أستاذ الإقتصاد بجامعة القاهرة، أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثالوث آخر دفع بها الى التنمية منذ مطلع الثمانينيات وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، وإعتبار هذه الثلاثية من

الأولويات الإقتصادية على المستوى الوطني، كما تم التركيز على مفهوم (الشراكة الماليزية)، كما لو كانت ماليزيا حاضنة كبرى تجمع بين القطاعين العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الإجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى، ويضيف عبد الفضيل أن هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

- **أنها تعاملت مع الإستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الإقتصاد
الوطني منها ..**

- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.
- أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه.
- يُسمح للشركات الأجنبية التي يصل رأسمالها المدفوع نحو 2 مليون دولار بإستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

- **أيضاً إمتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الإقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الإستقلال وحتى الآن، بل إستعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحادي والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020 والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.**
- **وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الإستهلاكية - الوسيطة - الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر محصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا، كما يمكن إعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.**

الدروس المستفادة من التجربة الماليزية ..

بعد هذا السرد يمكننا أن نخلص الى مجموعة من الدروس يمكن لبلدان العالم النامي الإستفادة منها وهي:

1. **الإهتمام بجوهر الأخلاقيات الشفافة وتفعيل منظومة القيم التي تحض عليها مباديء العدالة وحقوق الإنسان في المجال الإقتصادي وغيره، مع عدم جدوى رفع لافتات وطنية بلا مضمون.**
2. **إعمال مبادئ الحوار البناء من خلال نظم ديموقراطية تحترم حقوق الأفراد.**
3. **في حال وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتوائم فيها مصالح الدوائر المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم.**
4. **الإستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الإقتصادات الوطنية.**
5. **الإعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية وسوف لن يتحقق هذا إلا في ظل إستقرار سياسي وإجتماعي.**

6. الإستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الإقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة وإستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.
7. التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري فبدون الإنسان لاتستقيم التنمية ولن يجني ثمارها.
8. أهمية تفعيل الأدوات الإقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها.
9. أن تتوزع التنمية على جميع مكونات البلد دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.
10. إعتبار البعد الزمني من حيث إستيعاب التقدم التكنولوجي، وأن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات مع الوقت سوف تزول في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة.
11. قد تكون هناك فترات إنتقالية بخصوص التطبيق لمبادئ وأسس الإقتصاد السليم لتهيئة المجتمع للتطبيق الكامل ولكن لا يعني ذلك التوقف عن البدء في التطبيق، فمالا يدرك جله لا يترك كله. ويفضل البدء بما تتوافر له الشروط والظروف الملائمة.

بيانات أساسية عن الإقتصاد الماليزي ..

- صادرات عالية ومتوسطة التقنية كنسبة من إجمالي صادرات السلع 67.4 %.
- معدل الأمية بين البالغين (النسبة المئوية لمن تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر) 13 % في العام 1999.
- ترتيب ماليزيا في دليل التنمية البشرية لعام 2001 هو الخامس والستين من بين 162 دولة.
- عدد السكان في العام 1999 هو 21.8 مليون نسمه.
- المساحة الكلية 329749 كم مربع.
- 98%من السكان يستخدمون إمكانيات ملائمة من الصرف الصحي في العام 1999.
- 95 % من السكان يستخدمون مصادر مياه محسّنة في العام 1999.
- الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي 4.9 % خلال الفترة 95 - 1997.
- الإنفاق على التعليم كنسبة من مجموع الإنفاق الحكومي 15.4 % خلال الفترة من 95-1997.
- الناتج المحلي الإجمالي في العام 1999 هو 79 مليار دولار.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1999 هو 8209 دولار.
- بلغت صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 122% في العام 1999.

- **بلغت واردات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي 97% في العام 1999.**
- **إنخفاض نسبة البطالة الى 3.5% في العام 2000.**
- **إنخفاض نسبة الواقعين تحت خط الفقر الى 6.8% في العام 2000.**

سادسا:/
اراء معتبرة حول دور صندوق النقد الدولي في حكم الاقتصاد العالمي:/
يقول ستيكلتز:/
لا تدعي المؤسسة (يقصد صندوق النقد الدولي) فعلا امتلاك الخبرة في التنمية – صلاحياتها الاصلية هي دعم الاستقرار الاقتصادي العالمي وليس تقليل الفقر في البلدان النامية – مع ذلك لا تتردد في اعطاء وزن لها ،وزن بالغ في قضايا التنمية ،الا ان قضايا التنمية معقدة وفي العديد من النواحي تمثل البلدان النامية مصاعب اكبر بكثير من البلدان المتقدمة .وهذا يرجع لان البلدان النامية غالبا ما تكون الاسواق فيها غائبة وعندما تكون حاضرة فانها غالبا ما لا تعمل بشكل تام :كما وان مشاكل المعلومات جمة ومن الممكن ان تؤثر العادات الثقافية في السلوك الاقتصادي بشكل مهم [1]
ان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هما اللذان يتوليان التعاطي مع المجتمعات الانتقالية التي خرجت من أسر انظمة الحكم التسلطية.
كما ان المؤسستين تتوليان الامور بصورة مركزية ،وبالتركيز على عمل صندوق النقد الدولي فقد ركز الصندوق عمله على تقديم العون قصير الاجل المتصل اساسا بالسيولة اللازمة لازمات ميزان المدفوعات وسياسات الاستقرار .كما دخلت مصطلحات جديدة خلال عمل المؤسستين المذكورتين الى نطاق العمل منها التنمية البشرية وتخفيف الفقر وانتاج المعرفة وتقديم العون التقني وحماية البيئة كلها دخلت الى عملهما الى جانب اهتمامهما التقليدي بتمويل المشاريع ونقل الموارد الخارجية ان الانتقال الى هذه المعايير الهينة قد زاد من صعوبة ادارة هاتين المؤسستين (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وادارة النشاط الذي وجدت هاتان المؤسستان لمراقبته ،لقد كانت اهداف السياسة محددة بوضوح ودقة ايام معايير الاشتراط الصارمة مهما كان تطبيق هذه الاهداف قاسيا في بعض الاحيان ،لكن معيار التحكم الجيد او معيار التنمية البشرية فضفاض وغير دقيق ،ومعناه يختلف من مؤسسة الى اخرى ،لذا يصعب بسط كوابح الرقابة عليه بصورة متسقة والحق ان هذه المعايير الفضفاضة قد تعطي للمنظمات العالمية صلاحيات مفتوحة وقد توغل في التجاوز على سيادة الدول الاعضاء بدرجة تفوق ما كان يحصل في الحالات القديمة (على راي طومبسون) من اعتماد اهداف نقدية ومالية صارمة[2].

فاقتصاديو الصندوق اذا قد يتجاهلون تاثيرات الاجل القصير التي يمكن ان تحدثها سياساتهم في البلاد ويرتضون لانفسهم الاعتقاد بان البلد في الامد الطويل سيكون في وضع مادي افضل واية تاثيرات عكسية ذات امد قصير ستكون مجرد الم لا بد منه كجزء من العملية ،فمعدلات الفائدة العالية ربما تؤدي اليوم الى مجاعة ،ولكن كفاءة السوق تتطلب اسواقا حرة –كما يقول ستيكلتز- وتؤدي الكفاءة في نهاية المطاف الى النمو ويعود النمو بالنفع على الجميع لقد اصبحت المعاناة والالم جزءا من عملية الاصلاح

---

[1] - المصدر السابق ،ص 51
[2] - بول هيرست وجورج طومبسون،مصدر سابق،ص370

والدليل على ان البلد يسير في مساره الصحيح كما يعتبر ستيكلتز ان الالم ضروري احيانا ولكنه ليس ميزة بحد ذاته فالسياسات المصممة بشكل سديد يمكن ان تجنب في اغلب الاحيان الكثير من الالم ولكن بعض اشكال الالم لها مردودات سلبية كالبؤس الذي يسببه التقليص المفاجئ في اسعار دعم المواد الغذائية في سبيل المثال يؤدي الى احداث شغب وعنف في المراكز الحضرية وتفكك عرى النسيج الاجتماعي،لقد قام صندوق النقد الدولي بعمل جيد اذ اقنع العديد بان سياساته الموجهة ايديولوجيا ضرورية اذا ما ارادت البلدان تحقيق نجاح في الامد الطويل ويركز الاقتصاديون دوما على اهمية الندرة وغالبا ما يقول الصندوق انه رسول الندرة فالبلدان ليس بمقدورها ان تعيش بشكل متواصل خارج حدود امكانياتها ،ولا يحتاج المرء بالتاكيد مؤسسة مالية محنكة يشغلها اقتصاديون حملة دكتوراه ليخبر بلدا ما بأن يقصر الانفاق ضمن حدود العوائد، ولكن برامج اصلاح الصندوق تذهب الى ابعد من ضمان عيش البلدان ضمن نطاق امكانياتها. وصندوق النقد الدولي يطلب التحول السريع جدا الى القطاع الخاص ولكن الخطر يكمن فيما تنشا مصالح خاصة فستمتلك الحافز والمال لادامة موقعها الاحتكاري وتجاوز الضوابط والمنافسة وافساد العملية السياسية على طول الخط والاحتكارات المباعة للقطاع الخاص اشد كفاءة في الانتاج من الحكومة الا انها غالبا ما تكون اشد كفاءة في استغلال موقعها الاحتكاري ليعاني المستهلكون بالنتيجة كما ان التحول للقطاع الخاص لم يات على حساب المستهلكين فحسب بل على حساب العمال كذلك ، ومن المهم اعادة هيكلة مشاريع الدولة وغالبا ما يكون ذلك التحول للقطاع الخاص هو الطريقة الفعالة للقيام بذلك، كما ان التحول للقطاع الخاص يحتاج لان يكون جزءا من برنامج شمولي يستلزم استحداث وظائف بصورة مترادفة مع القضاء الحتمي على الوظائف التي غالبا ما تنجم عن التحول للقطاع الخاص، كما اصبح يشار الى التحول الى القطاع الخاص بالتبرطل بسبب الفساد الذي حصل من عملية البيع المتلاعب بها للقطاع الخاص حيث كانت مصممة لتعظيم المبالغ التي يمكن ان يقتطعها وزراء الحكومة لانفسهم وليس المبالغ التي ستتراكم في خزينة الحكومة ، وقد شكلت روسيا حالة نموذج مأساوي للضرر الذي احدثه التحول للقطاع الخاص في كل التكاليف [1] ولو اخذنا تجربة الدول النامية في شرق اسياوكيف فتحت نفسها على العالم وحققت تنمية ناجحة حيث فعلت ذلك بشكل بطيء جدا وبطريقة متعاقبة واستفادت هذه البلدان من العولمة لتوسيع صادراتها والنمو سريعا بالنتيجة فهي لم تلغ الحواجز الحمائية الا بشكل متأن ومنتظم ولم تلغها الا بعد ما استحدثت وظائف جديدة وضمنت تيسر راس المال لاستحداث الوظائف الجديدة والمشاريع وحتى مارست دورا رياديا في تعزيز المشاريع الجديدة وبدات الصين قبل مدة ليست بالقليلة في الغاء حواجزها التجارية تدريجيا بعد مضي سنين عديدة من مطلع ثمانينيات القرن العشرين على بدء مسيرتها نحو السوق وهي فترة نمت فيها بصورة سريعة تماما .ان النمو يحصل من خلال التحرير اي اطلاق حرية الاسواق واستقرار الاقتصاد والتحول للقطاع الخاص حيث تمهد هذه العوامل لاجتذاب الاستثمار القادم من الخارج والاستثمار هو الذي يولد النمو .

ان عدم الاستقرار ليس سيئا للنمو الاقتصادي فحسب بل ان تكاليف عدم الاستقرار التي يتحملها الفقراء تكون غير متناسبة ، فالتحرير بسرعة نحو راس المال يؤدي الى عدم الاستقرار ولاسيما عندما يجري قبل اوانه وقبل ان توضع مؤسسات مالية قوية في مكانها المناسب .

وهنالك مسالة اساسية اخرى لتحقيق النمو ومنها الاستثمار الاجنبي الذي يعد احد الاعمدة الاساسية من العولمة الجديدة واستنادا الى اجماع واشنطن فالنمو يحصل من

---

[1] - جوزيف ستكلتز، العولمة ومساوؤها، مصدر سابق، ص77

خلال التحرير اي اطلاق حرية الاسواق ومن المفترض ان يمهد التحول للقطاع الخاص والتحرير واستقرار الاقتصاد الكلي الاجواء لاجتذاب الاستثمار بضمنها القادم من الخارج وهذا الاستثمار في نظر ستيكلتز هو الذي يولد النمو فقطاع الاعمال الاجنبي يجلب معه الخبرة الفنية والسبيل الى الاسواق الخارجية ويستحدث امكانيات استخدام جديدة وتمتلك الشركات الاجنبية السبل الى مصادر المال ولاسيما المهمة في تلك البلدان النامية حيث تكون المؤسسات المالية المحلية فيها ضعيفة فقد لعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا مهما في العديد ولكن ليس جميعها من قصص التنمية الناجحة في بلدان كسنغافورة وماليزيا وحتى الصين.
وهنالك بضعة نقاط سيئة حقيقية عند دخول الاجنبي للبلاد لغرض الاستثمار على البلاد المستفيدة من الاستثمار ان تنتبه لها خصوصا المقبلة عليه فنحن في العراق في هذه السنين مقبلين عليه فلنر ما هي هذه النقاط في ضوء ستيكلتز:

a. عندما يدخل الاجنبي قطاع الاعمال فانه غالبا ما يدمر المنافسين المحليين .
b. يسحق طموحات رجال الاعمال الصغار الذين يأملون في تطوير صناعاتهم النامية محليا.وهنالك امثلة عديدة على ذلك فمصنعو المشروبات المنعشة حول العالم غلبوا على امرهم عند دخول الكوكا كولا والبيبسي الى اسواق بلدانهم وصانعوا الايس كريم المحلي وجدوا انفسهم عاجزين عن منافسة منتجات شركة يونيليفر للايس كريم.

وبالرجوع الى وضع صندوق النقد الدولي ،هنالك بدائل للبرامج على طراز الصندوق ،برامج اخرى يمكن ان تتضمن مستوى معقولا من الندرة لا تستند الى اصولية السوق ،برامج ذات نتائج ايجابية ،والمثال الجيد الذي يذكره ستيجلتز هو بوتسوانا بلد صغير يبلغ عدد سكانه 1,5 مليون نسمة تمكن من ادارة ديمقراطية مستقرة من الاستقلال في الوقت الذي اصبحت فيه بوتسوانا مستقلة بشكل تام عام 1966، كانت بلدا فقيرا بشكل بائس حيث بلغت حصة الفرد من الدخل مائة دولار سنويا ، وكانت البلاد زراعية الى حد كبير وتفتقر الى المياه وذات بنية تحتية متخلفة ،ولكن بوتسوانا هي احدى القصص الناجحة للتنمية ،وعلى الرغم من ان البلد يعاني من ويلات الايدز الا انه حقق متوسط نسبة نمو بلغ اكثر من 3,5 بالمائة من 1961 الى 1997 (نذكره على سبيل التوضيح لعدم تركيزنا على الارقام في كتابنا هذا لعدم اهميتها بعد حلول السنين عليها) كان الذي ساعد بوتسوانا هو امتلاكها للماس ولكن بلدانا كجمهورية الكونغو (زائير سابقا)ونيجيريا وسيراليون غنية بالموارد كذلك، ففي تلك البلدان ،غذت هذه الوفرة الفساد وولدت نخب الامتيازات الذين انغمسوا في صراعات للسيطرة على الثروة في كل بلد منها ، ويرتكز نجاح بوتسوانا الى قابليتها في الحفاظ على اجماع سياسي مستند الى شعور واسع بالوحدة الوطنية وذلك الاجماع السياسي الضروري لاي عقد اجتماعي عملي بين الحاكم والمحكوم صاغته الحكومة بشكل دقيق بالتعاون مع مستشارين خارجيين من مختلف المؤسسات العامة والخاصة بما فيها مؤسسة فورد ،وساعد المستشارون بوتسوانا في رسم برنامج لمستقبل البلاد ،وعلى عكس صندوق النقد الدولي الذي يتعامل الى حد كبير مع وزارات المالية والبنوك المركزية ،شرح المستشارون سياساتهم بشكل علني وصريح اثناء عملهم مع الحكومة للحصول على تأييد شعبي للبرامج والسياسات وناقشوا البرامج مع كبار مسؤولي بوتسوانا بضمنهم

الوزراء واعضاء البرلمان وعقدت ندوات مفتوحة وكذلك لقاءات ضرورية وجها لوجه [1]

ان صندوق النقد الدولي بحاجة الى الاصلاح وان يكون جانب من صلاحياته واشتراطاته لتقديم المعونة في المستقبل قائما على تشجيع اتباع سياسات معينة على الصعيد القومي لكبح التقلب مثلا بقبول الضوابط على حسابات راس المال للبلدان النامية وفرض تقييدات على الاسواق المالية شديدة المجازفة (مثل المتاجرة بالاسهم خارج البورصات او الاسهم المتفرعة) في البلدان المتقدمة .وثانيا اذا توجهت سياسات صندوق النقد الدولي الى التركيز على توفير السيولة للتجارة وتعظيم الانتاج المحلي لكن الصندوق فعل نقيض هذا تماما في الازمة الاسيوية .

وهنا اسوق رايا مهما لطومبسون يركز فيه على اصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال دمج المؤسستين في مؤسسة عملاقة واحدة يعتبره طومبسون رايا حصيفا عقلانيا لكن مثل هذا الدمج يكثف السلطة في بؤرة واحدة ويدمج وظائف متباينة للغاية .وان خير سبيل لتعضيد التنمية العامة هو عن طرق عدد محدود من الوكالات المتنافسة التي تكفي لتجسيد مختلف استراتيجيات التنمية ، فتتيح بذلك سبلا بديلة الى المستقبل ،وان وجود مؤسسات اقتصادية متنافسة ضروري لتعزيز الارتقاء الاقتصادي ،اما صندوق النقد الدولي بالمقابل فعنده وظيفة واحدة ولكن ليس عنده ارصدة كافية الا بالكاد لاداء ادواره الحالية وعليه ثمة حاجة الى تعظيم ارصدته المتاحة[2] .

ولا احد يعلم فقد ينتهي صندوق النقد الدولي في حقبة من الحقب الانسانية العالمية وتحل محله مؤسسة اخرى او مؤسسات اخرى لا نعرف المستقبل سيحددها بشكل افضل من الحالي او لا ونرجو ان تكون المؤسسات القادمة افضل بكثير من سياسات هذه المؤسسة وارحم في شروطها واقدر على احداث تنمية حقيقية في البلاد التي تساعدها ضمن منح وقروض او قد يكون هنالك اصلاح عالمي في مؤسسة صندوق النقد الدولي محولة اياها الى مؤسسة غايتها انسانية وليست استعمارية تراعي مصالح الدول ادول المتقدمة ومنكرة مصالح الدول النامية ان النهضة والتنمية لا تتم بوجود مؤسسات احتكارية ترعى مصالح دولية وتنكر مصالح تنموية بل تتم النهضة ورديفتها التنمية عبر مؤسسات مساعدة عالمية تنهج النهج الانساني وليس المصالح المالية التي تسبب انهيارات للدول المطلوبة للصندوق وتبقى الرؤية النهضوية الانسانية التي نريد احداثها هي الاساس في رفع قيمة التنمية ضمن المؤسسات الاقتصادية النهضوية .

سابعا:/

امثلة عن عوائق التنمية في دول العالم الثالث:

هنالك عقبات وعراقيل تسبب اشكاليات كبيرة في عملية التنمية وتقدمها للامام ومن هذه العقبات ان النظام الدولي ما زال يستخدم المؤسسات الدولية ويتحكم بالعلاقات الاقتصادية الدولية وترتيب المصالح والنفوذ والقوة اي علاقات الهيمنة التي يعاني منها ملايين البشر وعدد كبير من الشعوب التي ترزح تحت نير التبعية والهيمنة وكما مر بنا في اطار تناولنا علاقات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في

---

[1] - ستيكلتز،مصدر سابق،ص 53

[2] -طومبسون،مصدر سابق ،ص372

تعاملهما مع دول العالم النامية ،وسنضرب مثالا على اهم معوقات التنمية على المستوى الافريقي كنموذج لدول العالم الثالث:
فالمعوقات للتنمية في هذه الدول هي:

1- **الفقر والفساد الاداري.**
2- **غياب الحريات الديمقراطية .**
3- **تهميش دور المراة**
4- **انخفاض مستوى التعليم والثقافة بما في ذلك استمرار تفشي ظاهرة الامية .**
5- **تجاهل حقوق الاقليات وعدم الاعتراف بها.**
6- **تاثير التغيرات المناخية خاصة ازدياد حدة موجات الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية وشح المياه.**
7- **تزايد عدد اللاجئين في افريقيا .**
8- **اخطار المجاعات والكوارث الطبيعية والاوبئة.**
9- **الديون الخارجية التي تثقل كاهل افريقيا.**
10- **صعوبة التفاوض السياسي بين القوى المتصارعة لاعادة توزيع الاستحقاقات الاجتماعية على وجه الخصوص والمكانة السياسية في المجتمع بوجه عام.**
11- **غياب النظم الديمقراطية وغياب نظم الحكم الرشيدة في العديد من الدول الافريقية والدول النامية في العالم.**
12- **عدم وجود فلسفة تربوية للعالم الثالث فالزائر الغريب لاي بلد من هذه البلدان على حد تعبير (بريثوس) يرى مدارس ،وجامعات، ،ومؤسسات حديثة وعصرية ، من حيث المباني والهياكل ،مما يوحي بثورة ثقافية ،ولكنه عندما يدرس ما يجري فيها يرى : ان التطور بطيئا ،كما يرى ان المظهر مناقضا للجوهر تماما[1] فلكل بلد من بلدان العالم الثالث فلسفات للتربية داخل النظام التعليمي الواحد تعكس كلها ما مر بهذا النظام من مشكلات وقلاقل سياسية ، اتى بهذا الوزير تارة ،وبذلك الوزير تارة أخرى ، ولكل وزير من هؤلاء الوزراء :الذين تولوا شؤون التربية والتعليم ،فلسفته التربوية ،المخالفة ، قليلا او كثيرا لفلسفات السابقين له او اللاحقين .**

وقد ترتب على ذلك :اننا لا نجد فلسفة قومية للتربية في اي بلد من هذه البلدان وانما نجد فلسفة التربية مسخا مشوها من فلسفات تربوية غريبة عن البلد وعن مقوماته الثقافية ليس لها نتيجة لذلك شكل محدد ،ولا رؤى واضحة .
اما الاسس والسمات العامة للتربية في بلدان العالم الثالث :/ من ابرزها:/

1- **أنتشار الامية بين أفراد الشعب.**
2- **الدولة مسؤولة عن التعليم.**
3- **لا توجد فلسفة تعليمية واضحة المعالم.**
4- **الازدواجية في التعليم.**
5- **غلبة الجانب النظري على التعليم.**
6- **فقدان التوازن بين انواع التعليم ومراحله.**
7- **عدم الاخذ بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.**
8- **غياب التخطيط للتعليم.**

كل هذه الاشكالات وغيرها سببت اخفاق التنمية مما ادى الى :

---

[1] - عبد الغني النوري ، د. عبد الغني عبود، نحو فلسفة عربية للتربية ، ط2، دار الفكر العربي، 1979م، حاشية واحد، ص251

1- **تفشي الفساد والقبلية.**
2- **النزاعات العرقية التي عبرت عن نفسها في سلسلة جهنمية من الصراعات العرقية والحروب الاهلية التي دمرت امكانات التقدم.**
3- **هجرة العقول الافريقية التي ادت الى تقلص عدد الكوادر المتعلمة القادرة على المشاركة في تنمية الدول الافريقية .**

ثامنا:/
والان بمكاننا ان نسأل سؤال ماهو مستقبل التنمية في افريقيا ؟

فافريقيا لديها من الموارد الطبيعية والمواد الخام والانهار الى جانب الاراضي الصالحة للزراعة ما يجعلها من اغنى القارات الا ان ما ينقصها هو التصنيع والاعتماد على الانتاج الزراعي للقارة وفي هذا السياق يبدو ان المطلوب مقاربة شاملة حيث يلتقي الدور الدولي بالدور الاقليمي بالدور الوطني لبلورة شراكة استراتيجية لانقاذ افريقيا .
ومن الضروري ان تعيد الدول الافريقية النظر في سياستها الزراعية ليس فقط لتكون قادرة على تغذية سكانها انما ايضا لتكون في وضع يسمح لها بالدخول فعليا في مجال التنافس في السوق الدولية مما يتطلب رفع الانتاجية الزراعية وضخ المزيد من الاستثمارات لتحسين التربة والحد من تدهورها وتنمية خصوبتها واستصلاح المزيد من الاراضي بالاضافة الى الاهتمام بتحسين ادارة الموارد المائية ، وفي عالم يقوم على المنافسة التنموية والانفتاح العالمي لا يمكن انجاز التنمية المستدامة والمتجددة الا بمشاركة جميع القوى في المجتمع خاصة الطبقات الفقيرة مما يتطلب [1] :
1- **محو امية افراد الطبقات الفقيرة ليس فقط ابجديا وحسابيا وانما من خلال تطعيم برامجها بمكون سلوكي تطبيقي وعملي يتصل بمتطلبات العمل والانتاج والحياة وتعاملاتها.**
2- **تحسين التعليم الفني والتدريب الحرفي وتضمين التعليم العام مهارات حرفية ومهنية ترتبط باحتياجات سوق العمل.**
3- **تحسين وتطوير نظم المشروعات الصغيرة بتوجيه السياسات الاقتصادية والاستثمارات للاخذ بيدها ودعم قدراتها ومساعدتها على الاندماج في القطاعات الانتاجية فهذه المشروعات الصغيرة هي الاكثر قدرة على امتصاص واستيعاب فائض العمالة الذي تئن منه اغلب الدول الافريقية.**
4- **تحسين الخدمات الصحية والتعليمية الموجهة للمناطق التي يقطنها الفقراء بما يؤهلها ويهيء لها ان تقوم بدورها الانتاجي والمشاركة في التنمية .**
5- **تشجيع وتحفيز المشروعات الكبيرة والمتوسطة على القيام بدورها الاجتماعي والتنموي لتحسين قدرات وفرص الاخذ بيد الطبقات الفقيرة من خلال الحوافز الضريبية والمؤسسية .**
6- **تنمية قيم الضبط الاجتماعي والمؤسسي وتوظيفها لتحقيق تضافر التجمعات الفقيرة فراس المال الاجتماعي الذي تملكه التجمعات الفقيرة يمكن ان يتم تنميته بالتوعية وبالحوافز الانتاجية والاقتصادية وبالمشاركة المجتمعية .**
7- **التمكين السياسي للفقراء من خلال تنمية وعيهم السياسي وتفعيل مشاركتهم وانخراطهم في الانتخابات وفي العمل السياسي وتنمية انتمائهم الى تيارات وتجمعات ومؤسسات اهلية واحزاب تتبنى قضاياهم وتدافع عن مصالحهم ومن خلال تنمية تضامنهم وتضافر جهودهم في مواقف واعمال ومشروعات جماعية**

---
[1] ـد.عبد الله تركماني، التنمية في افريقيا المعوّقات وافاق المستقبل ، مقال منشور في مجلة العربي، العدد 612، نوفمبر، 2009، ص26-27

ترفع من قوة تاثيرهم على واقعهم الفئوي والمحلي والقومي ان المطالب الموصوفة اعلاه تستند الى تقليص انشطة الانفاق غير المنتج والتضخم في الجهاز الحكومي وفي تحجيم الفساد ودور الانشطة غير المنتجة وفي توليد الدخل والى تعظيم دور الانشطة والعمليات المنتجة خاصة التحويلية.

وينبغي ان تكون هنالك ست قواعد مؤسساتية للحكم الجديد بالاحترام كي يكون هنالك اصلاح وتنمية ونهضة حقيقية في افريقيا هي

1- بنك مركزي مستقل لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي ولايقاف نزيف راس المال خارج افريقيا ،لذلك ينبغي للبنك الدولي عدم التعامل مع الدول الافريقية من دون وجود بنك مركزي مستقل واذا لم يحدث هذا فيمكن لحكام البنوك المركزية ان يتناوبوا في مراكزهم في منطقة معينة ليكونوا بعيدين عن الضغوط السياسية او التنفيذية غير الملائمة.

2- نظام قضائي مستقل لضمان حكم القانون ،فيمكن على سبيل المثال ان يتناوب قضاة المحاكم العليا الافريقية مراكزهم في احدى المناطق او في الدول الانغلوفونية والفرانكفونية واللوسوفونية (اي الدول التي تتحدث اللغة البرتغالية) التي تتبع قوانين متشابهة.

3- وسائل اعلام حرة ومستقلة لضمان التدفق الحر للمعلومات ،ويمكن للمساعدة الذكية ان تشجع خصخصة وسائل الاعلام التي تمتلكها الدولة وبخاصة الراديو الذي يعد الوسيلة الاعلامية الاكثر شعبية .

4- لجان انتخابية مستقلة لضمان تمثيل جميع الاحزاب السياسية وليس لجنة ممتلئة بموظفين تعينهم الحكومة.

5- خدمات مدنية فعالة ومهنية لتقديم الخدمات الاجتماعية الاساسية على اساس الحاجة وليس على اساس العرق او الانتماء السياسي.

6- تأسيس قوى مسلحة وقوى امن حيادية ومهنية لحماية الناس وليس اطلاق النار عليهم [1]

ويتطلب بشكل عام تغيير اتجاه الامور في افريقيا تحرير الاسواق والغاء المركزية او نشر السلطة وتبني تدابير المشاركة بالسلطة الديموقراطية المتعلقة بالواقع المحلي .

تاسعا:/

ضرورة الخطط التنموية

ما لم توضع السياسات التنموية الافريقية الجديدة لتسريع الحلول لمشاكل الجوع والفقر والبطالة التي فتحت الابواب للعديد من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية ومالم تعد العدالة لتسود وتقود في جميع المجالات بين الدول والجماعات والافراد ،فان افريقيا تسير نحو المجهول.

يقول الدكتور تركماني: ان الامر المشجع في افريقيا اليوم هو مشاهدة الكثير من الاشخاص الناشطين والموهوبين يتحملون مسئولياتهم في جميع انحاء القارة مستصحبين الذكاء والاستعداد للعمل الشاق ويذكر تركماني ثلاثة ميول تأريخية كبرى :أولها ان عدد الانظمة الديمقراطية في افريقيا في العام 1989 لم يكن يتجاوز

[1] -جورج بي.ان.أبيتي من سكان غانا ،اقتصادي بارز في الجامعة الامريكية ورئيس مؤسسة افريقيا الحرة ومؤلف كتاب((افريقيا دون قيود، تضليل افريقيا،مقال منشور في مجلة الثقافة العالمية ،ت: صفاء روماني، العدد 161، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، السنة التاسعة والعشرون، يوليو-اغسطس، 2011،ص 22-23

الاربعة ،اما اليوم فقد ارتفع ذلك الرقم الى ثمانية عشر ، وثانيها التحسن الذي طرأ على السياسة الاقتصادية فقد ولّت باستثناءات ضئيلة ايام اسعار الصرف المزدوجة ومعدلات التضخم الهائلة والحواجز التجارية المكثفة وثالثها التوصل اخيرا الى حل لازمة الديون في كثير من البلدان الافريقية والتي دامت ربع قرن من الزمان الامر الذي سمح لحكومات هذه البلدان بضخ قدر اعظم من الاستثمارات في الصحة والتعليم والبنية الاساسية .

وتتداخل هذه الميول الثلاثة في مجموعة تتألف من نحو خمسة عشر بلدا افريقيا تبدي التزاما قويا بالحكم المسؤول والسياسات الاقتصادية العقلانية وتحرص هذه الدول على التحاق المزيد من اطفالها بالمدارس ومكافحة الامراض وتوفير الفرص الاقتصادية الجديدة للفقراء.

ويعتبر تركماني انه من اجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر واقامة المؤسسات الديمقراطية المستقرة ،فان افريقيا بحاجة الى اصلاح نظام الحكم فيها وتحقيق الشفافية والاستقرار من اجل تشجيع الدول المانحة والاستثمارات الدولية ، ولا بد من تأكيد ان المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الافارقة انفسهم وذلك بالقضاء على الفساد الذي ينخر في جسد الكثير من الانظمة الحاكمة وتحقيق التنمية باستغلال الثروات الكامنة فيها والقضاء على الامراض وفض المنازعات الداخلية فيما بينها وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات الجادة نحو الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعبر عن طموحات وامال الشعوب الافريقية .

ان نجاح الخطط التنموية الافريقية ومواجهة تحديات العولمة واقتناص فرصها ،يتطلبان توفير شروط كثيرة ،تاتي في مقدمتها توفير مؤسسات ديمقراطية تمكن المواطنين الافارقة من المشاركة في صياغة مستقبل وطنهم والمفاضلة بحرية ووعي واستقلاله بين الخيارات التنموية المتاحة وطرق ووسائل بلوغها وبالتالي اجراء مفاضلة صحيحة بين الاعباء والمردودية المتوقعه لكل من هذه الخيارات .مما يتطلب ضرورة الانطلاق من :رفع مستوى الاداء الاقتصادي اي رفع مستوى الانتاجية وزيادة حجم الانتاج القومي ضمن نمط قطاعي متوازن قدر الامكان واتاحة المزيد من السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الاساسية للشعوب الافريقية مع توفير فرص العمالة المنتجة ومحاولة خفض البطالة المكشوفة والمقنعة وتعبئة المزيد من الموارد البشرية بما يؤدي الى تامين المزيد من القدرة الشرائية في يد العدد الاكبر من المواطنين اضافة الى اصلاح نمط توزيع الدخل داخل الاقطار الافريقية وتقليص الفجوة التنموية بين الاقطار الافريقية جنبا الى جنب مع تطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية بحيث تستطيع ان توفر للاقتصاد الافكار والمعارف والمواقف والمؤسسات الضرورية للتحرك الاقتصادي بكفاءة بحيث يكون نموه وتحسن ادائه متواصلا واخيرا وبمواكبة كل ذلك تحقيق مشاركة شعبية واسعة واتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتصلة باستراتيجيات وسياسات التنمية .

وهنا يقول تركماني :ان افريقيا لا تحتاج الى قواعد عسكرية انما الى تنمية حقيقية بشرية واقتصادية وثقافية واجتماعية تحتاج الى اموال لاستثمارها بوعي ومعرفة في ما يفيد الانسان الافريقي تحتاج الى ادوية لمكافحة الملاريا والايدز وعمى العيون تحتاج الى تعليم ينقلها من حال البؤس الى مرحلة الانطلاق[1]

[1] - المصدر السابق نفسه،ص29

الفصل الخامس
التنمية وعلاقتها بالتغيرات السكانية

في مقال عن المشكلات المزمنة :تنمية العالم الثالث تقول كارول جوي: ((جميعا نقف في صف واحد ،على حافة هاوية سحيقة ،وان لم يقتنع الكثيرون بذلك))[1] ولكن حقيقة المأساة التي نعيش فيها لن تتضح بكاملها الا لهؤلاء الذين يعرفون كيف يمكن التوحد مع الاخرين بالرغم من اختلافهم عنهم في كل شيئ ،وكذلك الذين يتمتعون بالقدرة على اكتشاف الجانب الانساني المشترك بين ابناء البشر بالرغم من كل الاختلافات والفوارق ،لان مثل هذا الاكتشاف هو الذي يحدد لنا اساليب وطرق توكيد ومؤازرة العلاقات داخل العائلة الانسانية العالمية ،وهذا ما سوف يتحقق في المستقبل [2] اذن هذه العلاقات داخل العائلة الانسانية الواحدة سوف تحدد بالنتيجة مستقبل التنمية وكذلك سوف تحدد اليات كفيلة للتنمية ،لاننا ان اصبح لدينا علاقات كبيرة بين المجتمع الانساني بالتالي سوف نصل الى ما وصل اليه العالم من تنمية كبيرة في هذا المجال ، وبالرجوع الى مسالة تركيب ودرجة نمو السكان واثرها في تشكل بعض المتغيرات الاساسية المؤثرة على طبيعة وعملية التنمية في جميع البلدان سواء كانت نامية او متقدمة ،هذا على الرغم من ان طبيعة المشكلة السكانية او علاقتها بالتنمية تختلف في بعض الاحوال ، وتستدعي وضع استراتيجيات مختلفة للتنمية ومهما يكن الامر فان العلاقات المتداخلة لسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة والتغيرات في النمو السكاني قد اكتسبت في الوقت الراهن اهمية اكبر من ذي قبل بالنسبة للبلدان النامية ،وذلك بعد ادراك ان هذه العلاقات والتغيرات هي المفتاح الاساسي لقياس النمو السكاني وربما ما زالت هناك بعض الاختلافات في الراي بين الخبراء حول كيفية تفعيل هذه العلاقات والتغيرات وعلى الاخص تحديد ماهية سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالذات التي تؤثر على المتغيرات السكانية ....وتظهر اهمية بعض هذه السياسات بشكل متزايد خلال التاريخ السكاني لتلك البلدان النامية التي انخفض فيها معدل المواليد في بعضها.

يرجع اهمال معرفة طبيعة العلاقات بين التغير السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الماضي بشكل رئيسي الى سببين :

اولا/ كانت التنمية تقاس بالزيادة في الدخل السنوي للفرد.

ثانيا/ كان النمو السكاني يعالج على اساس انه ياتي من خارج اطار التخطيط ،وكانت استراتيجيات التنمية غالبا ما تؤكد على التصنيع كوسيلة جوهرية لرفع درجة الزيادة في الدخل واما تهمل قضايا توزيع الدخل او سياسات التنمية الاجتماعية والثقافية التي سنتطرق اليها والاقتصادية التي يمكن ان تعجل بدرجة معقولة بتحقيق رفاهية غالبية السكان .وهذه النظريات الى التنمية نتج عنها توسيع الفروق في مستويات التنمية بين مختلف القطاعات والجماعات داخل البلد الواحد وبين البلدان .

---

[1] - كارول جوي، المشكلات المزمنة:تنمية العالم الثالث، مجلة Share International يوليو-اغسطس،1987.

[2] -د. احمد ابو زيد،مستقبل بلا فقر او جوع،هل يمكن ان يتحقق؟ ،مجلة العربي،ديسمبر ،2004

وبدرجة كبيرة ادى التاكيد على التصنيع وبناء وسائل القاعدة المادية في المدن الى التفاوت بين المدينة والريف في عدد من البلدان النامية ،وقاد الى زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل في كل من المناطق الريفية والمدنية كما زاد من الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين الذكور والاناث من السكان.

وفي ذات الوقت ، فان درجة النمو السكاني قد زادت في هذه البلدان بشكل كبير نظرا للانخفاض في معدل الوفيات الذي حققه التوسع في اجراءات الصحة العامة وبرامج السيطرة على الامراض.

وكذلك فان نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر الذي يقاس عموما على اساس مقادير وحدات السعر الحراري التي يتناولها الانسان. وهذه النسبة قد زادت . ولقد وجد ان البلدان النامية لم يكن في مقدورها ان توفر الحاجات الاساسية مثل التعليم الابتدائي والعناية الصحية وماء الشرب ووسائل النظافة والاسكان والتوظيف للاعداد المتزايدة من السكان في ظل استراتيجية التنمية المتبعة في الماضي .جميع هذه العوامل قد ساهمت في اعادة التفكير مجددا في الاتجاهات السكانية ومفهوم التنمية نفسه وكذلك في السياسات التي لا بد لها ان تطبق لتحقيق توزيع عادل لفوائد التنمية.وحتى عندما كانت التنمية تقاس على اساس الزيادة في الدخل السنوي للفرد ، فان اهداف التنمية قد تركزت في حقيقتها حول تحسين الاحوال المعيشية للسكان.

ولقد اعتبر في نفس الوقت ان الزيادات في الدخل السنوي للفرد سوف تمكن السكان من اقتناء السلع والخدمات الضرورية لتحقيق تلك الاهداف . ان تجربة التخطيط في العقود الاخيرة من القرن العشرين تشير الى انه حتى لو كان توزيع الدخل اكثر عدالة فان الدخول السنوية للافراد لم تزد بدرجة كافية بحيث تجعل ذلك امرا ممكنا .

ومن جهة اخرى فان تجربة قلة من البلدان النامية التي اتبعت استراتيجية اوسع للتنمية تشير الى امكانية تحقيق هذه الاهداف خلال وقت معقول.

اولا:/

مفهوم اشمل للتنمية

ولهذا الغرض فان مفهوم التنمية لا بد له ان يكون اكثر رحابة حتى يشمل –الى جوار مستوى الدخل السنوي للفرد- عددا من المتغيرات بحيث تمثل جوانب اخرى من نوعية الحياة التي يحياها السكان.مثل مستوى الوفيات بين الاطفال وعدل الاعمار ودرجة الامية بين الافراد... الخ. وتبين التجربة التاريخية للبلدان المتقدمة وكذلك ما اكتشف مؤخرا في بعض البلدان النامية انه حينما تسير عجلة التنمية .يحدث انخفاض في معدلات الميلاد والوفاة وتحول في دور المراة وزيادة في مستويات التغذية وارتفاع في المستوى العام للتعليم وانخفاض في نسب الاميين بين اجمالي السكان وتحول في هيكل الانتاج والتوظيف وفي تنوع التكنلوجيا وكذلك تحدث زيادة في تنوع وفي استخدام الموارد الطبيعية .ولقد وجد ان هذه التحولات تقود بشكل تام الى انخفاض درجة النمو السكاني ايضا. [1] **وفي عدد من البلدان النامية حيث انخفض النمو السكاني بشكل ملحوظ ،حدث ذلك على الرغم من الافتقار الى زيادات مقدرة في الدخل السنوي للفرد او مستويات التصنيع . ويصادف ايضا انه في مثل هذه البلدان ،يعيش غالبية السكان في المناطق الريفية وقد انخفض ايضا معدل المواليد في الريف بشكل ملموس،وفي كثير**

---

[1] ـ نحو مفهوم اشمل للتنمية ،دراسة في التنمية قدمت لمؤتمر البرلمانيين العالمي للسكان والتنمية الذي عقد في سريلانكا /اب/1979،وقد نشرت هذه الدراسة في العدد 3،مجلة سكانيات ،1982 التي تصدر عن صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية.

من هذه الاحوال يبدو ان سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر تاثيرا مباشرا على نوع الحياة وكذلك على السكان،انما كانت نتاج العناية الصحية وانتشار المعرفة وتوفر الوسائل المختلفة لمنع الحمل وضمان التعليم لاسيما التعليم الابتدائي وكذلك القضاء على الصور الحادة لسوء التغذية. لا بد من الاشارة هنا الى ان نتائج هذه السياسات يمكن ان تنتج الثمار المرجوة منها خلال النظرة الطويلة المدى للتنمية هذا مع العلم بان التغيرات السكانية هي ايضا من خلال النظرة الطويلة الامد.
ان التغيرات السكانية تعكس بالضرورة النقلات بين جيل واخر وهي نقلات ديموغرافية وعلى ذلك فان الافق الزمني لا بد وان يصل الى نقط تتمشى مع ذلك.
غير ان خطط التنمية لا ينظر اليها عادة الا من خلال افاق زمنية قصيرة تبدو اثناءها التغيرات السكانية وكانها غير متعاقبة ولكن عندما يصل الافق الزمني الى الرؤية البعيدة المدى فانه سيلاحظ ان سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لها تأثير على التغير السكاني فمثلا ان تحسين نوع الحياة السكاني لن يؤثر على نمو وتوزيع السكان فقط وانما سيتاثر ايضا بالتغيرات في درجة نمو السكان أنفسهم.

ثانيا:/
حقوق الإنسان/
هذه العناصر الخاصة بسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان فالحقوق التي تضمنها إعلان العاشر من ديسمبر /كانون الأول 1948 قد وضعت في العهد الدولي بشان الحقوق المدنية والسياسية وفي العهد الدولي بشان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وقد صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966م.
وعلى ذلك فان المسلم به ان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تتساوى من حيث الاهمية والضرورة لضمان الحريات الإنسانية الاساسية .ان مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الانسان ذاتها تنص بشكل واضح على ان الرجال والنساء يتمتعون بحقوق متساوية وتتضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الاعلان الحق في الحصول على المستوى المعيشي اللائق بما في ذلك المأكل والملبس والمسكن والعناية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الضرورية للحماية من البطالة والامراض والعجز والترمل.
ويذكر الاعلان ايضا انه يحق للام والطفل التمتع بالعناية الخاصة وبالمساعدة.
بالاضافة فان خطة العمل العالمية للسكان تنص على ان((جميع الازواج والافراد يتمتعون بالحق الاساسي في تقرير عدد اطفالهم والفروق بين اعمارهم بشكل حر ومسؤول وان تتوفر لديهم الحقائق الكافية والوسائل اللازمة للقيام بذلك))
والحقوق الاجتماعية والاقتصادية لها معنى واهمية بالنسبة لسكان امة من الامم واذا ما توفر لهم الحد الادنى من الحاجات الاساسية من قبل المجتمع او الحكومة . وهذه الحقوق تتضمن توفير العناية الصحية ووسائل منع الحمل والقضاء على سوء التغذية والتوسع في التعليم وخلق الفرص الكاملة للعمالة ان هذه العوامل نفسها تؤثر ايضا على درجة النمو السكاني وعلى التوزيع المكاني للسكان وهجرتهم ان الوضع الصحي للسكان ينعكس في نسبة الامراض المتفشية في المجتمع وانواعها وعلى معدل الوفيات لمختلف القطاعات من السكان وفي معظم البلدان النامية تغلب امراض مثل الاسهال والحمى والسعال ويعود الى بعضها ارتفاع نسبة الوفيات.
هذه الامراض غالبا ما تترافق مع احوال عدم النظافة وعلى ذلك فان امداد مياه الشرب والعناية الصحية واحوال النظافة يمكن ان تؤدي الى تحول كبير في صحة السكان على

ان التحولات المستديمة في معدلات المرض والوفاة لا يمكن ان تتحقق الا بعد تعميم العناية الصحية.
والان سنعرف كيف هو تاثير العناية الصحية على نظام التنمية وكيف يسهم في عملية تطوير التنمية.

ثالثا:/

تأثير العناية الصحية
ان قياس التأثير الذي يحدثه نظام تقديم العناية الصحية في بلد ما يمكن معرفته بعدد الاشخاص الذين يعالجهم النظام في كل مائة شخص من السكان . ولقد وجد انه في تلك البلدان النامية حيث انخفض معدل الوفيات بشكل ملحوظ كانت العناية الصحية لها تأثير ملموس.
وعند فحص نسبة عدد السكان الى عدد الاسرة في المستشفيات او نسبتهم الى الاطباء في الدول التي تقع ضمن موقع الهند او في مختلف البلدان النامية ، فتتبين انه على الرغم من التساوي في هذه النسب الا ان هناك فروقا واسعة ما زالت توجد بينها في مستوى الخدمات.
ولقد وجد ، ان الانتفاع يعتمد على امكانية وسهولة توفير نظام العناية الصحية بالنسبة لسكان البلد او المنطقة .
ومن الطبيعي انه لا يمكن دائما ضمان التساوي في الوصول الى نظام تقديم العناية الصحية عبر توفير نظام مجالس لخدمات العناية الصحية يمول بواسطة المصروفات العامة ، وبينما يكون من الضروري ضمان السهولة الاقتصادية لذلك فان جدول الانتفاع لن يرتفع الا اذا ضمت السهولة العضوية والاجتماعية الى ذلك.
هذه الامور يمكن ان تضمن فقط اذا ما حددت مواقع الوحدات الصحية بشكل مركزي وكانت في متناول السكان بشكل عملي وفي متناول جميع الطبقات من السكان بالتساوي بما في ذلك الرجال والنساء دون تمييز.
وهناك عدد من الاسباب التي تشرح لماذا تكون اللامركزية ضرورية لتحقيق الانتفاع الاكبر بالنظام .ففي البلدان الاكثر فقرا حتى عندما تقدم تسهيلات العناية الصحية بالمجان فان المرء الذي يريد ان ينتفع بالنظام يمكن ان يتحمل مع ذلك الاتعاب مباشرة وقد ينطوي ذلك على فقدان الاجور بالنسبة للعاملين بالاجر اليومي في تلك الايام التي يزورون فيها المصحة او المستشفى وكذلك ثمن المواصلات والمبيت اذا كان موقع التسهيلات الصحية بعيدا عن المسكن في المناطق الريفية القاصية .وفي مثل هذه الضروف فان فئات الدخل الاكثر فقرا من بين السكان من المحتمل جدا الا ينتفعوا بنظام تقديم العناية الصحية الا اذا انطوى ذلك على مرض خطير .
وكلما ارتفع الانتفاع بنظام تقديم العناية الصحية فان ذلك لا يؤثر فقط على نمط الامراض ومدتها بل على معدل واسباب الوفاة ويمكن توضيح التوزيع لنظام تقديم العناية الصحية وعلاقته بمعدل الوفيات والمواليد .
رابعا:/
حجم العائلة واثر التنمية فيه:

يعتمد مدى الانخفاض في معدل المواليد بشكل عام على درجة انتشار منع الحمل بين الأزواج فالقرار بتطبيق منع الحمل ينطوي عليه قرار الزوجين أو العائلة للحد من حجم الأسرة او المباعدة بين الحمل والحمل الآخر ، مثل هذا الإجراء الذي تتخذه العائلة سينطوي على بعض الإدراك من طرف الزوجين فيما يتعلق بحجم عائلتهم المطلوب

،ويمكن لحجم العائلة المطلوب أن يتأثر بالعوامل (السلوكية) والثقافية والدينية والاجتماعية والعوامل الاقتصادية ويمكن أيضا أن تقوم خلافات بين الذكور والإناث في الإدراك المتعلق بالحجم المطلوب للعائلة وفي مثل هذه الحالات فان انتشار منع الحمل محدود ومع توفر معلومات معدل الوفيات بين الأطفال فان التخطيط لحجم العائلة المطلوب ينطوي على التخطيط لبقاء العدد المطلوب من الأطفال وعندما ينخفض معدل الوفيات فان عدد الأطفال الأحياء سيتجاوز العدد المطلوب وسيزيد من الحاجة إلى إنقاص الخصوبة .والحقيقة الهامة التي يجب إن تؤخذ في الاعتبار هي إن مثل هذه التغيرات التي تحدثها سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ستعمل تراكميا نحو تخفيض معدل المواليد . إن الجهود التي تبذل لتنظيم الأسرة تنجح أيما نجاح عندما تكون هذه العوامل قد باتت في القيام بضغط تنازلي على الخصوبة.[1]

من خلال المناقشة السابقة يتضح إن العناية الصحية وتنظيم الأسرة لن يجعلا من الممكن تحقيق عدد من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي فقط وإنما أيضا يمكن أن يكون لها تأثير مفيد على درجة نمو السكان، وعلى كل حال فان مساهمة العناية الصحية في تحقيق هذه الأهداف تعتمد على إمكانية وصول النظام إلى كل فرد في المجتمع كما إن العناية الصحية تسهم والى حد كبير في مسألة تنمية المجتمعات وايصالها الى مراقي التنمية المهمة فاليوم التوزيع الجغرافي لنظام تقديم العناية الصحية بعيد عن المستوى المطلوب وليس سهل المنال لغالبية السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية.

ان الوضع السابق يمكن ان يغير بواسطة التوسع الكبير في وسائل العناية الصحية التي تاخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي للسكان وضمان امكانية الوصول العملية للسكان القاطنين في المناطق الريفية الى النظام .مثل هذا التوسع سيحتاج الى الاستثمارات الكبيرة لتدريب العمال الصحيين والمعاونين لبناء وسائل القاعدة المادية التحتية التي تتجاوز وسائل معظم البلدان النامية اذن يظهر ان التوسع في وسائل العناية الصحية ضمن الخطوط المتعارف عليها المجسدة في النمط الغربي.

لن يكون عمليا في هذه البلدان .ومن المهم وضع انظمة بديلة لتقديم العناية الصحية تنتفع بالمساعدين الصحيين وبالاطباء المتطوعين ...الخ. على ان تقوم هذه الانظمة على مساهمة الجماعة الاكبر مما كان ممكنا حتى الوقت الراهن وان تكون اقل اعتمادا على المبادرة الحكومية . وفي ذات الوقت فان على الانظمة الحاكمة ان تحاول الانتفاع بانظمة الطب الشعبية وتوحيدها ببرامج تقديم العناية الصحية .

وعندما تنخفض الوفيات بين الاطفال سيكون هنالك ميل ليس فقط نحو زيادة حجم العائلة ،بل ان الزيادة اللاحقة في متوسط العمر المتوقع ستمد من الافق الزمني للعائلة .

وهنا لا بد ان تنتبه العائلة للزيادة المتوقعه في زيادة الولادات وتاثيرها السلبي على نظام العائلة المالي وتوازنات العائلة الاقتصادية وبالنتيجة تاثيرها السلبي اي تاثير الزيادة على ان ينال الاطفال مستوى من المعيشة يكفل لهم معيشة جيدة تجعلهم في مستوى عالي او متوسط من الرفاهية ونيل التعليم الجيد ونظام صحي جيد ،

التحرر من الجوع:ان الانخفاض في وفيات الاطفال والامهات لا يمكن ان يبقى بدون القضاء على الاشكال المزمنة لسوء التغذية ففي بعض البلدان النامية حيث انخفض نمو السكان كان هناك تحسن في توفير الغذاء لاسيما بالنسبة الى القطاعات الفقيرة من السكان.

---

[1] ـ نحو التنمية ،الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير،مجلة ، تشرين أول/1980، العدد 22

ولقد تحقق هذا اما بواسطة نظام التوزيع العام لاهم انواع الغذاء باسعار الحكومة او بواسطة التغيرات في نمط الملكية للاراضي او نتيجة قلة الولادات التي ساهمت مساهمة مباشرة في اعادة توزيع النظام الغذائي للمجتمعات .

ولكن بعد سنوات طويلة من الاستقرار تعود المواد الغذائية لتسجل قفزة في الاسعار بنسبة 83% منذ العام 2005 منذرة بازمة غذائية طاحنة في معظم ارجاء العالم في وقت سابق من عام 2008 ولكن مع الفرق بين الدول النامية والمتقدمة من ناحية الازمات حيث نرى في البلدان المتقدمة اهتمامات اكثر الحاحا مثل ارتفاع اسعار الطاقة وهبوط اسعار البيوت لكن في العالم النامي تعد صدمة الغذاء هي المهمة فالغذاء لربة المنزل العادية كما يقول بول كلير في البلدان الفقيرة يعادل بالاهمية الطاقة في الولايات المتحدة. وبصرف النظر عما اذا كان القضاء على سوء التغذية يؤدي الى تغير في نمو السكان ام لا ... فان القضاء على الجوع يعد احد الحقوق الانسانية الاساسية وله ان يتلقى اهتماما خاصا لاسيما في حالة الاطفال وفي الوقت الراهن هناك نقص في الغذاء العالمي وهنالك ايضا سوء في انتاج واستهلاك الغذاء وكذلك فان الازمة العالمية الاخيرة ساهمت مساهمة كبيرة في رفع اسعار الغذاء في نحو 30 بلد: ففي هاييتي اسقط المشاغبون رئيس الوزراء وبالنسبة لبعض المستهلكين في اشد بلدان العالم فقرا فان الالم الحقيقي الناجم عن الغلاء ما زال في بدايته فقط واذا استمر ارتفاع اسعار المواد الغذائية عالميا فان العواقب ستكون قاتمة اخلاقيا وسياسيا على السواء .وهنا بدلا من ان يقوم صناع القرار بمعالجة الازمة الغذائية المتنامية فرضت قيود على الصادرات من قبل حكومات البلدان المصدرة للمواد الغذائية وادت هذه الاجراءات غير السليمة الى مزيد من ارتفاع الاسعار العالمية .

ان التحدي الحقيقي لا يتمثل في الصعوبات التقنية الخاصة باعادة العالم الى الغذاء الرخيص بل بالصعوبة السياسية المتعلقة بتكتلات المصالح والاوهام التي ترتكز عليها السياسات الحالية [1] واطعام العالم سيتضمن ثلاث خطوات سياسية صعبة ،الاولى :هي نقيض الرومانسية ان العالم يحتاج الى المزيد وليس الاقل من الزراعة التجارية. ويمكن للنموذج البرازيلي ان يكون نموذجا مشاعا في الكثير من دول العالم لانه يقوم على مبدأ الانتاجية الكبيرة والثانية ،وهي ايضا مناقضة للرومانسية ،ان العالم يحتاج الى مزيد من العلم:

الحظر الاوربي والحظر الافريقي الذي اعقبه على المحاصيل المعدلة وراثيا genetically modified crops يبطأن من وتيرة نمو الانتاجية الزراعية في مواجهة نمو متسارع في الطلب ،وانهاء مثل تلك القيود قد يكون جزءا من صفقة تهدف الى وقف تصعيد متبادل للاجراءات الحمقاء – مما سيحقق الخطوة الثالثة :فبمقابل رفع اوربا لحظرها (الذي يلحق بها ضررا ذاتيا) عن المنتجات المعدلة وراثيا يتعين على الولايات المتحدة ان ترفع اعاناتها (التي تلحق بها ضررا ذاتيا كذلك) المخصصة لدعم الوقود الحيوي المحلي.[2]

وهنا لا بد من الاشارة الى ان الخاسرين الواضحين عندما يتعلق الامر بارتفاع اسعار الغذاء هم فقراء المناطق الحضرية فمعظم المدن الكبيرة في العالم المتقدم موانئ وان اسعار الغذاء في تلك المدن مرتبطه بالاسواق العالمية وسكان المناطق الفقيرة المكتظة لا يستطيعون انتاج موادهم الغذائية بانفسهم، وليس لهم من خيار سوى شرائها، ونظرا لفقرهم فلا بد ان ترهقهم زيادة الاسعار .لكن وكنتيجة، قاسية لقوانين الضرورة ينفق الفقراء حصة اكبر بكثير من ميزانيتهم على الطعام –وهي عادة حوالي النصف –مقارنة

---

[1] -بول كلير، سياسة الجوع كيف فاقم الوهم واالجشع ازمة الغذاء ، ت: حسام حسني بدار،الثقافة العالمية، سبتمبر – اكتوبر،2009،العدد 156،ص7.

[2] -المصدر السابق ص7-8.

بنحو العشر فقط بالنسبة لذوي الدخول العالية . (من المحتمل الا يتقبل سكان الاحياء الفقيرة المكتظة مصيرهم بهدوء. ولقرون عديدة اثار الجوع في مثل تلك الاحياء نفس الرد:أعمال الشغب). المتضرر الاكبر في مسالة نقصان المواد الغذائية هم الاطفال الذين اذا استمرت مسالة نقصان المواد الغذائية سيصابوا بتوقف النمو وبالامكان ان يتدخل عامل المتغيرات السكانية كعنصر فعال في قضية منع انتشار سوء التغذية بسبب نقصان المواد الغذائية اذن هناك علاقات متداخلة بين نظم تقديم العناية الصحية والتغذية وانتشار منع الحمل والمتغيرات السكانية ،لا يجب ان تقود الى الافتراض ان العلاقات بسيطة ومستقيمة فاذا كانت كذلك فان تنمية العناية الصحية او انتشار منع الحمل وحده كان يمكن ان يؤدي الى انخفاض نمو السكان بصورة كاملة . ومن جهة اخرى فان تاثير سياسة معينة غالبا ما يعتمد على ما اذا كان يشكل جزء من كل سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ام لا ويكون هذا بشكل خاص في مجالات حقوق الانسان والتغير السكاني . اذن سيكون لمنع زيادة السكان عامل اساسي في الحد من الازمة الغذائية ومع ذلك فيتعين خفض الاسعار العالمية للغذاء وان يتم ذلك بسرعة والا فان اثارها السلبية ستستمر لمدة طويلة والسؤال هو كيف سيتم ذلك ؟ الجواب يجب ان يكون زيادة كبيرة في المعروض من الغذاء في السلة العالمية لكي يسد النقص الحاصل فيه .هذا فيما يخص الغذاء حيث ان زيادة فورية في العرض سيجري تخطيها من جانب الطلب. بالنتيجة فاننا نتكلم عن حاجات السكان بوصفها الشروط والظروف الواجب توفرها لكي يستمر الانسان او الجماعة في الوجود (الحاجات الموضوعية) وقد تتحدد من جانب اخر على ضوء وعيهم بهذه الشروط والظروف(الحاجات الذاتية) لكنها على تعددها واختلافها تسهم هذه الحاجات بتشكيل الوعي وتعميقه في مسالة التنمية فتصنيف هذه الحاجات بدا في ادبيات العلوم الاجتماعية ومثاله الشائع قسمة الانثربولوجي البريطاني مالينوفسكي لها الى ثلاث فئات ،لكل منها وسائلها الساعيةالى اشباعها:حاجات اساسية(الطعام ووسيلته الغذاء ،والتناسل وتربية الاطفال بالاسرة والمدرسة، والراحة بالمأوى والامان بالاسلحة والحركة بالرياضة والصحة بالعلاج) وحاجات متفرعة او مشتقة (الانتاج وتنظيم النشاط وتقنين السلوك ونقل التراث عن طريق النسق الاقتصادي والتنظيم السياسي والضبط الاجتماعي والنظام التربوي) وحاجات تكاملية او ثانوية (الاتصال وضبط الصراع والهدوء النفسي ووسائلها اللغة والمعايير المشتركة والدين)[1] اما عالم النفس الامريكي ابراهام ماسلو فافترض ان للبشر حاجات متدرجة يسعون فيها ابتداء الى اشباع الحاجات المادية لمعيشة مريحة امنة ثم يهتمون بالحاجات الاجتماعية التي يقبلها المجتمع ويقدرها ،بعدها يتوجهون نحو اشباع الحاجات الفردية تماشيا مع مثاليات الحب والصدق والعدالة والجمال لتحقيق غرض انساني اسمى ،وبالنتيجة فان كل هذه الحاجات وعلى اختلاف تصانيفها لو تحققت للسكان فهي دليل مؤشر تنموي قوي داخل البلاد والمجتمعات .وماسلو يصنف الحاجات وفق نظام هرمي بحسب اهميتها على مستويات خمسة:/

3- **الحاجات الجسمية الاكثر اهمية وتتمثل في الطعام والماء والهواء والدفء والاشباع الجنسي.**
4- **الحاجات المرتبطة بالامن الفيزيقي كتجنب الاخطار الخارجية .**
5- **الحاجات التي تتصل بالحصول على الحب والعطف والعناية والاهتمام والسند الانفعالي بواسطة الاخرين.**
6- **الحاجات المتعلقة باقامة علاقة مشبعة مع الذات والاخرين .كالتمتع بالتقبل والتقدير وتجنب الرفض او النبذ .**

---

[1] - نقلا عن محمد حافظ دياب، حاجات البشر جوع ام اشباع، مقال في مجلة العربي الكويتية،العدد558، مايو2005، ص133

7- الحاجات ذات العلاقة بالتحصيل والانجاز وتحقيق امكانات الابداع والانتاج.

اما الاقتصادي التشيلي ((مانفريد ماكس)) [1] فيصنف الحاجات تصنيفا مشابها لماسلو وان رفض ترتيبه التدريجي ،اعتقادا بان اشباع الحاجات المادية وغير المادية يجري معا ويعرف تسع حاجات انسانية جوهرية :

- **مورد الرزق**
- **العاطفة**
- **الحماية**
- **الفهم**
- **المشاركة**
- **وقت الفراغ**
- **الابداع**
- **الهوية**
- **الحرية**

وهي حاجات يتم السعي الى اشباعها باربعة من اساليب التجربة:

1. **تحقيق الذات**
2. **الحيازة**
3. **العمل**
4. **التفاعل**

والمستقرء لكل هذه الحاجات يفهم ان اليات التنمية لا تتم للسكان الا بتحقيق حاجاتهم ورغباتهم المشروعة والممكنة ،فالانسان عندما يحصل على حاجاته يهتم بتنمية قدراته ، اما اذا كان بالكاد يحصل على طعامه فكيف سيقوم بعملية تنموية شاملة . ولقد لخص المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون (1332-1406) التطور المستمر للحاجات بقوله ((الحضارة تخلق الحاجات))[2] كما قال المفكر الفرنسي (لامارتي)(1709-1751) ((ان الحاجة هي المحرك الاقوى اثرا في الحياة ، وان التقدم تتعين درجته بالقدرة على الحركة لسد الحاجة ،وان الانسان يحتل المقام الاول، بين الاحياء بسبب كثرة حاجاته وقدرته على اعداد ما يفي بها))[3] وفي راي كارل ماركس (1818-1883) ان (الحاجات التي يسعى الفرد للحصول عليها ليست في طبيعتها فرديه ،بل هي على العكس ذات طبيعة اجتماعية ،لانها من صنع عمل اجتماعي يفرض التعامل والتعارف والتعاون بين البشر))[4] وفي مقاله الذي عنونه بالموجز في الاقتصاد السياسي اوضح فردريك انجلز (1820-1895) تناقضات النظام الراسمالي وازماته مؤكدا بانه ((لا خلاص من هذه الفوضى المحفوفة بالمخاطر التي تعرض الناس الى المهالك وتسمم حياتهم بقلق دائم الا بتخطيط الانتاج الوطني بمجمله على اسس عقلانية ليحقق اقصى ما يمكن من التوازن بين العرض والطلب لكي تتوفر الحاجات وتستقر الاسعار [5] وفي تاريخنا المعاصر عرفت منظمة العمل الدولية محتوى هذا التوجه بانه يرمي الى : ((توفير الاحتياجات

---

[1] - المصدر السابق،ص134.

[2] - ابن عمار الصغير ، التفكير العلمي عند ابن خلدون ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر،1971

[3] -عبد الفتاح ابراهيم، الاجتماع، دار الطليعة،بيروت، 1980، ص130

[4] -نفس المصدر، ص176-177

[5] -نفس المصدر ،ص 254

الاساسية الانسانية التي تكفل حدا ادنى معينا لمستوى المعيشة ،وذلك عن طريق زيادة حجم وانتاجية العمالة بانتهاج السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل تحقيق هذا الهدف))[1] بالنتيجة فاعتماد الحاجات الاساسية للجماهير المجتمعية يعتبر محور اساسي لغرض التنمية والنهضة بالمجتمع وتحديد هذه الحاجات بمعنى تحديد مفهومها ومعرفة الجزء الذي يجري حاليا اشباعه وامكانية الاستمرار بهذا الاشباع ، وكذلك تحديد الجزء غير المشبع في الوقت الراهن .

خامسا:/
الموارد البشرية وقوة العمل التنموي:/

التعرف على الموارد البشرية وبشكل خاص القوى البشرية القادرة على العمل يمكن ان يحدد مسارات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ،حسب فيض او عجز هذه الموارد البشرية ونوعيتها .ان التقدير السليم للموارد البشرية يمكن ان يكون المدخل لضمان استخدامها بصورة رشيدة لصالح المجتمع بأسره، ولتامين مصادر الوفاء باحتياجاتها الاساسية اي معرفة وضع السكان المستهلكين مثلا لخدمات محو الامية وخدمات التعليم الالزامي والمهني لكل المحتاجين اليه مهما كانت مستويات دخولهم .
كما ويجري التعرف على الموارد البشرية من الاحصاء العام للسكان والدراسات المكملة له لمعرفة عددهم ومعدل نموهم السنوي وتركيبهم الجنسي (ذكور واناث) وتركيبهم العمري هل هم شباب ام كهول وتستخدم في هذا المجال معدل الولادات(عدد المواليد الاحياء خلال العام على عدد السكان في نفس العام والنتيجة مضروبة في مائة) ومعدل الخصوبة(عدد المواليد خلال العام على عدد النساء في عمر الخصوبة والنتيجة مضروبة في مائة) ومعدل الوفيات(عدد الوفيات خلال العام على عدد السكان في نفس العام والنتيجة مضروبة في مائة) ومعدل زيادة السكان (عدد المواليد ناقصا عدد الوفيات خلال العام على عدد السكان في نفس العام والنتيجة في مائة) ومعدل الكثافة السكانية (عدد السكان في البلاد على مساحة البلاد بالكيلومترات المربعة) والنتيجة هي عدد الافراد كمعدل وسطي بالنسبة للكيلو متر المربع الواحد.
ولمعرفة تركيب السكان العمري يجري تقسيم عمر الانسان الى ثلاثة مراحل رئيسية على النحو التالي[2]:/

المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
من الولادة حتى اكمال الدراسة الالزامية لجميع من في عمر الطفولة والتكوين الاولي	العمر الانتاجي المقتدر على ممارسة العمل	العمر التقاعدي ما بعد الشغل
مستهلكين/غير منتجين	مستهلكين /منتجين	مستهلكين/غير منتجين

ومن الممكن اذن وحسب ما مر ان يكون هنالك مجتمع يعيش حالة الشيخوخة .

---
[1] ـ منظمة العمل الدولية ،العمالة ،التنمية والحاجات الاساسية ،جنيف،1976
[2] -يورد هذا التقسيم الدكتور مجيد مسعود، مصدر سابق،ص164

وازدياد معدلات متوسط السن ستكون اكثر وضوحا وتسارعا في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة نتيجة لتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية في المجتمعات الفقيرة ،التي كانت محرومة منها لازمان طويلة جدا.

ويمكن الاستشهاد للتدليل على ذلك ما يسوقه الدكتور احمد ابو زيد العالم الانثربولوجي المصري على فرنسا التي احتاجت الى قرن كامل من الرعاية والعناية وتقديم مختلف الخدمات لمواطنيها كي ترتفع نسبة المسنين فيها من 7%-14% من مجموع سكانها [1]،بينما تشير بعض التوقعات الى ان عددا كبيرا من دول العالم الثالث سوف تفلح في تحقيق مثل هذه الزيادة في خمس وعشرين سنة فقط مع وجود فارق جوهري بين الحالتين وهو ان فرنسا الدولة المتقدمة كان امامها فسحة من الوقت (قرن كامل) لكي تستوعب هذه الزيادة ، وتعمل على تاهيل المسنين من ابنائها وتوجيههم واعدادهم للحياة الجديدة والتفاعل مع المتغيرات التي كانوا عليهم مواجهتها .

المسالة الاهم اننا نرى اليوم في العالم التزايد المضطرد في اعداد المسنين في العالم ففي الصين يبلغ عدد كبار السن حوالي 130 مليون نسمة وهو ضعف مجموع سكان بريطانيا.

ومن المتوقع ان يرتفع هذا العدد الى 230 مليون نسمة في عام 2020م ،وان هذا الشان ايضا في الولايات المتحدة الامريكية.حيث كان عدد الذين وصلوا عام 2000 الى سن الخامسة والستين وما فوقها حوالي 34,8 مليون نسمة ،وهو ما يمثل 12,7% من مجموع السكان ومن المتوقع انه بحلول عام 2030 سوف يرتفع العدد الى سبعين مليون نسمة .

اي اكثر من الضعف خلال ثلاثين سنة فقط.وهذا معناه ان شخصا واحدا من كل خمسة اشخاص تقريبا سيكون في هذه السن او ما بعدها ، ومن الطريف ان نذكر في هذا الصدد انه في القرن التاسع عشرارسلت الملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا برقيات تهنئة الى عشرين شخصا في الامبراطورية لبلوغهم سن المائة عام، ولكن منذ اعوام قليلة ارسلت حفيدتها الملكة اليزابيث الثانية اكثر من ثلاثة الاف برقية مماثلة. اي ما يعادل مائة وخمسين ضعفا [2] والسؤال الذي يطرح نفسه ما جدوى كل هؤلاء المسنين في عملية التنمية ؟والجواب واضح الا منفعة تذكر من وجود المسنين وكلامنا هذا هو ليس اعتراضا على وجودهم ولكن معرفة بان وجود الفئات العمرية غير الناشطة كالمسنين والاطفال وكثرتهم في المجتمعات يسهم والى حد ما الى تثبيط التنمية عن مسارها المنشود .من هنا ينبغي الافادة من المجتمعات الشابة فالتحليل الذي اوردناه فيما سبق حول السكان يكشف للمخططين والمهتمين في هذا المجال الفئات العمرية التالية:/

1- **فئة السكان دون سن العمل وهم من المستهلكين غير المنتجين ،ويشكلون الاحتياطي المقبل لمصدر قوة العمل في المستقبل .**
2- **فئة السكان ممن هم في سن العمل او العمر الانتاجي، ويشكلون المصدر الرئيسي لقوة العمل ومن الممكن ان يكونوا من المستهلكين والمنتجين ومعرفة تخصصهم المهني وتوزيعهم في الفروع والقطاعات الرئيسية هام جدا.**
3- **فئة السكان فوق سن العمل ،اي في العمر التقاعدي وهم من المستهلكين غير المنتجين كالفئة الاولى من السكان ،ومن الممكن ان يستمر بعضهم في العمل بعد ان يخفف عليهم.**

اذن يتبين من هذا التحليل بان ثمرة عمل فئة ممن هم في العمر الانتاجي ويعملون فعلا يغطي:

---

[1] -احمد ابو زيد، نحو غد اكثر شيخوخة، مقال منشور في مجلة العربي،الكويت،ابريل 2005،العدد 557،ص30

[2] -المصدر السابق،ص 31

احتياجات ممن هم في عمر الطفولة والتكوين الاولي وكذلك من هم في العمر التقاعدي (السكان في المرحلتين الاولى والثالثة)
واحتياجاتهم هما كمنتجين ومستهلكين في ذات الوقت.
وتوفير فائض اقتصادي للتراكم لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي
نتوصل من استخدام هذه المؤشرات لمعرفة قوة العمل البشري وهي القدرة على العمل عند السكان وتجمع قدراتهم البدنية وكفاءاتهم المهنية اي انها تعني ذلك القسم من السكان الذي يمارس الشغل في جميع المجالات لانتاج الخيرات المادية او لتقديم الخدمات الفعالة.ان معرفة معدلات النمو السكاني ومعدلات الخصوبة ومعدلات الهجرة ،تعتبر من العوامل المساعدة للتنبؤ العلمي بالنمو السكاني في المستقبل المنظور وهو مقدمة ضرورية لمعرفة حجم وتركيب السكان والقوة العاملة للفترة التي يجري التخطيط لها من اطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي .
ان حجم وتركيب ونوعية قوة العمل يتوقف على عوامل عديدة منها:/
عدد السكان وتركيبهم الجنسي ومدى مشاركة المراة بالعمل ،وتركيبهم العمري وعدد المتعطلين منهم جزئيا عن العمل للدراسة وغيرها من المجالات الاخرى وتاهيلهم المهني والعلمي وتاثير البيئة والكثافة السكانية ...الخ.

اما من ناحية التحكم في السكان فيعتبر عامل اساسي غير مباشر للتدخل في قضية الحد من مشاكل الغذاء في العالم وبهذا الصدد فان التعليم يعد من اكثر العوامل حسما لجعل الناس يعترفون ويطالبون بحقوقهم معا كما يفهمون ما تتضمنه مختلف سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالقدر الذي تتصل فيه هذه السياسات بتعزيز اهدافها في تحقيق الرفاهية ورفع المستوى الاقتصادي ولما كان الامر ليس مرغوبا به وليس عمليا لاحداث تغيير في المتغيرات السكانية عن طريق القسر فانه يمكن استخدام التعليم كأداة مؤثرة في تغيير مواقف الفرد او العائلة والمجتمع والجماعة من النمو السكاني المطرد واستخدام منع الحمل.
ويبدو ان التعليم هو العامل الاكثر اهمية للبدء في تغيير وضع المرأة في المجتمع ويقود هذا بشكل كامل الى انخفاض درجات النمو السكاني . ففي جميع تلك البلدان النامية حيث انخفض معدل المواليد بشكل ملحوظ كان ثمة ارتفاع حقيقي في معدل المعرفة بالقراءة والكتابة بين الاناث وتحقيق بعض النقلات في نمط توظيفهن . وذلك من المهن التقليدية الى مهن في القطاع الحديث هذه التحولات تمكن المراة من ان تكون مستقلة اقتصاديا وجميع هذه التحولات تؤثر على سن الزواج والموقف من منع الحمل واستخدام الموانع .

ان معدلات النمو الحالية للسكان لا يمكن ان تستمر .فقد اخذت هذه المعدلات تضعف فعلا من قدرة العديد من الحكومات على توفير التعليم والرعاية الصحية والامن الغذائي للناس وتضعف اكثر من قدراتها على رفع مستويات المعيشة .ويزداد تعاظم هذه الفجوة بين اعداد السكان والموارد لان معظم النمو السكاني يتركز في البلدان ضعيفة الدخل وفي المناطق المحرومة بيئيا ولدى الاسر الفقيرة .

ومع ذلك فان مسألة السكان ليست مجرد مسألة أعداد .فالفقر وتدهور الموارد الطبيعية يمكن ان يوجدا في الاراضي قليلة السكان ،كما يوجدان في الاراضي الجافة ومناطق الغابات الاستوائية ، فالناس هم المورد الطبيعي الاساسي في نهاية الامر .والتحسينات

في التربة والصحة والتغذية ليست سوى وسائل تتيح لهم استخداما افضل للموارد التي بين ايديهم وتوسيعها اكثر وبالاضافة الى ذلك فالمخاطر التي تهدد الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية تأتي أيضا من اللامساواة في حصة الناس من الموارد .وكذلك من طرائق استخدامهم اياها .مثل ما تاتي من الاعداد المطلقة للناس وهكذا فالاهتمام ب(مشكلة السكان) يقتضي بالتالي الاهتمام بمشكلة التقدم البشري وبالمساواة الانسانية .

ليست المعدلات المرتفعة لنمو السكان هي التحدي الذي يواجه الشعوب ذات المعدلات السكانية مرتفعة النمو لوحدها فحسب .

لذلك فعلى العديد من الحكومات العمل في جبهات متعددة لتحديد النمو السكاني والسيطرة على اثار هذا النمو على الموارد الطبيعية ،والافادة من زيادة المعارف في توسيع نطاق هذه الموارد وتحسين انتاجيتها ، وتحقيق القدرات البشرية ليستطيع الناس تسخير الموارد واستخدامها بشكل افضل ، وتوفير ضمانات اجتماعية للناس بأفضل من مجرد الاعداد الكبيرة من الاطفال ، وستختلف وسائل بلوغ هذه الاهداف من بلد لاخر ، ولكن على الجميع ان يتذكروا ان النمو الاقتصادي المستديم والمساواة في اتاحة الموارد الطبيعية هما سبيلان من انجع السبل لتحقيق انخفاض معدلات نمو السكان .

وليس توفير الوسائل للناس لاختيار حجم عائلاتهم مجرد طريقة للحفاظ على التوازن بين السكان والموارد ،بل هي اسلوب لتاكيد الحق الانساني الاساسي خصوصا للنساء في حرية تقرير المصير .

لا يسير التقدم في السياسات السكانية على وتيرة واحدة لدى جميع الدول فبعض البلدان التي تجابه مشاكل سكانية جدية لديها سياسات شاملة ،وبعضها لا يذهب الى ابعد من تشجيع التخطيط الاسري، وبعضها لا يقوم حتى بذلك، ان السياسة السكانية ينبغي ان تطرح وتتابع اهدافا سكانية قومية عريضة وثيقة الصلة بالاهداف الاجتماعية – الاقتصادية الاخرى ، فالعوامل الاجتماعية والثقافية تسيطر على جميع العوامل الاخرى في التاثير على الانجاب، واكثر هذه العوامل اهمية هو الدور الذي تلعبه النساء في العائلة والاقتصاد ، والمجتمع بصورة عامة وتهبط معدلات الانجاب بمقدار ما ترتفع فرص عمل المرأة خارج العائلة والحقل ، ومع اتساع فرصهن في التعليم، ومع اعمارهن عند الزواج لذلك لا يجدر بالسياسات المدعوة لخفض معدلات الانجاب ان تشتمل على حوافز ومثبطات اقتصادية فحسب بل عليها ان تهدف الى تحسين وضع المرأة في المجتمع كذلك ومثل هذه السياسات ينبغي ان تدعم حقوق المرأة بشكل اساسي .

أن الفقر يولد معدلات عالمية لنمو السكان :فالاسر التي تفتقر الى الدخل المناسب وفرص العمل والضمانات الاجتماعية تحتاج الى الاطفال ليعلموا اولا ، ثم لاعالة الابوين المسنين فيما بعد .لذلك فالاجراءات التي توفر الرزق الملائم للاسر الفقيرة وتضع القوانين التي تحدد الحد الادنى لعمر العمل بالنسبة للاطفال .وتؤمن ضمانا اجتماعيا عاما ستعمل جميعا على خفض معدلات الانجاب ويمكن ايضا لتحسين الصحة العامة وبرامج تغذية الاطفال ان تساعد على تقليل معدلات الانجاب وذلك بخفضه لمعدلات وفيات الاطفال فلا يحتاج الاباء ان ينجبوا كثيرا من الاطفال تحسبا لموت بعضهم .

ولا يمكن لهذه البرامج ان تكون مؤثرة في خفض معدلات المواليد مالم تنل اغلبية الناس نصيبها من فوائد هذه البرامج فالمجتمعات التي تحاول ان تنشر منافع النمو الاقتصادي في قطاع اوسع من السكان يمكن ان تعمل افضل على خفض معدلات المواليد من تلك المجتمعات التي تحقق مستويات اسرع واعلى من النمو الاقتصادي ولكنها توزع فوائد ذلك النمو بشكل اقل تساويا وهكذا ينبغي على الاستراتيجيات السكانية بحد ذاتها فحسب بل مع ما يتضمنه نقص التنمية من ظروف اجتماعية واقتصادية وينبغي

القيام بحملات متعددة الاوجه لتقوية الحوافز الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للازواج لتكوين اسر صغيرة .وللعمل عبر برامج التخطيط الاسري لتامين التعليم والوسائل التكنولوجية والخدمات لكل من يرغب في السيطرة على حجم الاسرة .
ان برامج التخطيط الاسري تعاني في العديد من البلدان النامية من عزلتها عن البرامج الاخرى العاملة في خفض الانجاب ،بل حتى عن تلك التي تعمل على زيادة الحوافز لهذه الخدمات فهي تظل بمعزل سواء في تصميمها ومحتواها عن برامج قريبة الصلة بالانجاب مثل التغذية والصحة العامة ورعاية الام والطفل وعن التعليم ما قبل المدرسي الذي يجري في المنطقة نفسها.
لذلك ينبغي ان تدمج مثل هذه الخدمات في الجهود الاخرى الموجهة نحو تعميم العناية الصحية والتعليم فالعناية التي تقدمها العيادات الطبية الضرورية لمعظم طرائق منع الحمل الحديثة تجعل خدمات التخطيط الاسري تابعة للنظام الصحي الى حد بعيد، وقد افلح بعض الحكومات في التوفيق بشكل ناجح بين البرامج السكانية ومشاريع الصحة والتعليم والتطوير الريفي واتخذها كجزء للبرامج الاجتماعية –الاقتصادية في القرى او الاقاليم، وهذا الدمج يعزز الحوافز ويسهل عملية الوصول الى الاستثمار في التخطيط الاسري ويرفع من فاعليته [1]

سابعا:/

السكان والتنمية المعرفية من خلال العلم والثقافة

ان التنمية تنطلق من أسس عقلية ثقافية واخرى علمية الثقافية سنعرض لها بالتحليل فيما ياتي من البحث والعلمية ستاتي في سياق البحث ورؤى تفكيرية.
هذه الرؤى والأسس تؤمن بخطاب النهضة والحداثة لان نهضة المجتمع وتنميته تنطلق من أساس الخطاب التنويري للعقل ومن ثم تبدأ عمارة الإنسان لذلك فان الخطاب الديني القديم والخطاب الأصولي الحالي كلاهما يتميز بإخفاء النوايا او المقاصد الأرضية او السلطوية تحت غطاء كثيف من المعجم الديني والآيات والأحاديث النبوية والتنزيه والتعالي وهكذا يستطيع الأصوليون كسب الأنصار والأتباع بسهولة لأنهم يبدون لا مبالين بهذه الحياة الدنيا ومتعها وشهواتها وأملاكها ولكن الواقع غير ذلك فتحت هذا الغطاء الديني والمعجم اللاهوتي تربض كل التصرفات للبشر وأطماعهم وشهواتهم ومن هنا فان هكذا خطابات تسبب تراجع بمفاهيم التنمية الثقافية فأساس التنمية الثقافية هو : تحديث الخطاب وإيجاد خطاب يهتم بالإنسان وليس بالاديان .
وتعود قوة الخطاب الاصولي الحالي الى ان يضرب بجذوره عميقا في التاريخ انه يعرف ايضا كيف يضرب على الوتر الحساس للوعي العربي –الإسلامي فهو يستخدم اساليب ومفردات التراث الديني القديم نفسها وبالتالي فيسهل عليه أن يستميل كل مسلم تربى منذ الصغر عل هذا الجو الطقسي الشعائري من الآيات والاحاديث والصلوات والادعية وهكذا يستطيع ان يموه كل أهدافه السلطوية تحت هذا الستار 2
ومن الامور التي تساهم في ضرب المفاهيم التنموية هو إساءة استخدام المعرفة :

[1] - المصرف الدولي،تقرير التنمية العالمية، 1984، نيويورك،مطبعة جامعة اكسفورد.
[2] - هامش ورد في ص122 من كتاب قضايا في نقد العقل الديني ،كيف نفهم الإسلام اليوم؟ ،محمد أركون، ت وتعليق:هاشم صالح،دار الطليعة ،بيروت،ط3-2004

حيث لا يفوق البشر في ابداعهم ونضالهم من اجل احداث النماء او الحرص على البقاء ،الا سوء استغلالهم لمواردهم الطبيعية والبشرية ،وكان لا بد ان يفضي ذلك بهم الى إساءة استغلال أهم مواردهم قاطبة الا وهو المعرفة وهو ما يمثل ابشع صور الممارسة اللاأخلاقية فما اكثر ما ضل البشر طريقهم في تحديد غايات استخدامهم لها ،وأطاحوا بأبسط مبادئ العدالة في توزيعها وتبلغ اساءة استخدام المعرفة منتهاها عندما تمارس القوة بطشها ضد المعرفة ذاتها، بالاعتداء المباشر على تراثها فما اكثر ما احرقت المكتبات واغرقت الكتب ونهبت ارشيفات التراث المعرفي وهل يمكن ان يغيب عن ذاكرتنا ذلك التاريخ الاسود قديمه وحديثه الحافل بوقائع مروعة لاغتيال المعرفة من اغراق كنوز مكتبة بغداد الى ما طال العراق اليوم من نهب لمقتنياته المعرفية وضرب لاليات المعرفة فيه من قبل الاسلام الاصولي.

وفي هذا المجال اود ان اضيف عامل مهم لدراسة أي فئة اجتماعية بالإضافة الى العوامل الاخرى المسببة لتطورها وهي العامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعرقي واللغوي ،يضيف الى كل هذه العوامل محمد أركون العامل الروحي ويعتبره مهم لدراسة أي فئة مجتمعية ،ودراستها بمعنى آخر توضيح صورتها واساليب النهضة والتنمية المجتمعية فيها يقول أركون: اذا أردنا ان ندرس القوى التي تلعب دورا ما في حسم حركة التاريخ او التأثير على وجهته فإننا لا نستطيع ان نهمل العامل الروحي صحيح انه ليس كل شيء ولكنه عامل مؤثر من جملة عوامل اخرى ويكفي ان نلقي نظرة على التاريخ لكي نتاكد من ذلك فالعامل الروحي يشحن التاريخ احيانا بالقدرة على اجتراح الممكنات او حتى على صنع المعجزات فالعامل الروحي يتحول الى عامل مادي حسب رأي أركون إذا ما كان منبثقا بشكل بريء وصادرا من الأعماق وكل الحركات التاريخية الكبرى ابتدأت بالروح أي بالفكر والقلب ثم انطلقت لكي تغير الواقع او التاريخ وأصبحت النظرية الحديثة لعلم الاجتماع وعلم التاريخ تولي اهمية كبيرة للعامل الروحي او الرمزي وليس فقط للعامل المادي ،بل ان بيير بورديو أصبح يتحدث عن الرأسمال الرمزي كما يتحدث عن الراسمال المادي واما جورج دبي مدشن تاريخ العقليات في فرنسا فيعتقد ان للاعتقاد الديني تاثيرا لا قل عن ضربة المحراث في الأرض قال ذلك وهو يتحدث عن أناس العصور الوسطى في اوربا.[1]
كما علينا ان نحذر من شعارات العولمة التي ترفعها الدول المتقدمة بحجة إحداث التنمية حيث ان الشعوب للعالم الثالث تشعر اليوم بضغط الهيمنة عليها أكثر من ذي قبل وهذا ما يعرقل جهودها الرامية الى التحرر والتوحيد الداخلي لم يعد احد يتحدث اليوم عن حق الشعوب المستضعفة في تقرير مصيرها هذا الحق الذي طالما تحدثوا عنه وطالما غذى الأحلام والأوهام أيام الحرب الباردة لقد أصبح يعتبر الآن بمثابة حماقة أيديولوجية وحلت محله سياسة المساعدة الإنسانية للشعوب التي تعاني من خطر المجازر والتصفية الداخلية ولكن القوى الاقتصادية والمصرفية للعولمة هي الآن في أيدي الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة اكثر من أي وقت مضى وهذه القوى الجبارة لا تهتم إطلاقا بمصير الشعوب المسحوقة والمهددة في مصيرها ولا تعنيها كثيرا سياسة المساعدة التي يدعو لها البعض لإيقاف آلام البشر ، وموقف هذه القوى الأنانية الباحثة عن التوسع والمنفعة باي شكل يشبه موقف أسلافها من البرجوازيين الرأسماليين الفاتحين في القرن التاسع عشر فهؤلاء لم يكونوا مهتمين أيضا بتحرر النساء والطبقات العاملة حتى داخل بلدانهم بالذات وبالطبع فقد كان اهتمامهم اقل بتحرر الشعوب المستعمرة وهكذا نجد ان سياسة المساعدة الإنسانية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحقوق

[1] - المصدر السابق،ص120

الإنسان قد تحولت الى مجرد شعارات مفرغة من مضمونها ومحتواها أنها تستخدم كتغطية إيديولوجية من قبل أولئك الذين يستخدمون عمليات العولمة لصالحهم او لتحقيق مآربهم (دائما البحث عن المزيد من المنافع والربح والتوسع والسيطرة عل أسواق جديدة)

لقد اعتقدت القوى الوطنية التي حكمت البلاد بعد الاستقلال بأنها تستطيع أن تخلع مضمونا حقيقيا على هذه الشعارات عندما ارتبطت مع الدول الغربية التي كانت تستعمرها سابقا بسياسة التعاون أو بسياسة المساعدة على التنمية كما كانوا يسمونها وكانت النتيجة كارثة فهذه السياسة –حسب رأي أركون- التي اتبعت في الستينات والسبعينات أدت إلى ردود فعل كبيرة ليس اقلها الثورة الإسلامية في إيران وغيرها ويفلسف أركون معنى الثورة الإسلامية ؟ أنها تعني رد فعل هذه الجماهير الفلاحية والبدوية الفقيرة بشكل مدقع على سياسات التنمية الفاشلة التي اتبعت بعد الاستقلال ولمدة ثلاثين سنة فقد سلبت هذه الجماهير من لغاتها وتقاليدها الموروثة وتوازناتها البيئية وعصبياتها الدموية بعد أن هاجرت إلى المدن واقتلعت من جذورها وشكلت حزام الفقر أو مدن الصفيح حولها وهذا ما حصل للطبقات الفلاحية الأوربية في بداية عصر التصنيع في القرن التاسع عشر ولكن هذه الأخيرة حظيت بأطر استيعابية فعالة وبمهلة انتقالية طويلة ساعدتها على الاندماج الطبيعي في المدن الأوربية الأساسية[1] وهذا الشيء لم يحصل للأسف في العالم العربي أو الإسلامي فكان أن شهدنا ما يدعى بالثورة الإسلامية أو بالحركات الأصولية المتفرقة هذا هو التفسير السوسيولوجي للانتشار الواسع لهذه الحركات ،إن ظاهرة العولمة تنشر على مستوى الأرض بأسرها استراتيجيات اكتساح الأسواق الاستهلاكية وتدجينها وإلحاقها بها ولا تبالي إطلاقا بالماسي الاجتماعية والفقر المدقع الناتج عن ذلك في دول الجنوب كما لا تبالي بالتراجعات الفكرية والقمع السياسي والبؤس الثقافي الناتج بالضرورة عن سياسة التبادل غير المتكافئ ثم يتهمونك بعد ذلك بالتعصب والتطرف فسياسة العولمة من جهة تقيم علاقات دبلوماسية مع دول الجنوب وتعقد صفقات تجاريه معها من اجل تصدير سلعها الاستهلاكية واستيراد المواد الأولية اللازمة لمصانعها وهي من جهة ثانية توعز لوسائل إعلامها بفتح أبواقها على سياسات هذه الدول بالذات متهمة إياها بالاستبداد والتعصب الديني والتخلف وعدم احترام حقوق الإنسان وكل ذلك في الوقت الذي تعترف به رسميا بهذه الأنظمة وتعتبرها بمثابة الشريك المحترم.

كل هذه الآراء تبرهن على أن للتنمية المعرفية خطورة على الجانب الصحيح للتطور فقوى العولمة تدخل لتنمية البلاد عبر وسائل خطيرة وتحت مسمى المساعدات الإنسانية وبالتالي تعمل على تمزيق الوحدة الداخلية وضرب كيانات الدول المستهدفة ولكن تبقى عملية التنمية المعرفية مقرونة بمدى قدرة واستيعاب المجتمع على تبني التغيير المطلوب والواجب توفره لكي يستطيع أي مجتمع من أن يحقق نهضة مجتمعية صحيحة .

ويبقى للحداثة التي تعني الانتقال من مرحلة العقل الدوغمائي إلى مرحلة العقل النقدي المتطور باستمرار الأثر الأكبر لتحقيق التنمية المجتمعية الهادفة ومعنى العقل الدوغمائي هو الذي يعتقد انه توصل للحقيقة المطلقة منذ البداية وانتهى الأمر أما العقل النقدي فيعرف بأنه مضطر في كل مرة إلى إجراء التعديلات على ذاته باستمرار.فهو يحقق تنمية كبيرة على مستوى الذات والجماعة كما انه مضطر إلى التخلي عن أشياء سابقة كان يعتقد أنها صحيحة ثم يثبت له فيما بعد إنها خاطئة وهذا شبيه لما ذهب إليه الوردي من التفرقة بين المتعلم والمثقف فالمثقف هو الشخص المتنور القادر على أن

---

[1] - المصدر السابق،ص157

يتنازل عن أفكار سابقة كان قد امن بها الشخص ثم تبين له فسادها فيما بعد والمتعلم هو الذي يملك الشهادة الأكاديمية دون أن يقدر على تغيير أفكاره إذا تبين له خطأها .
اذن يتبين ان وجود العقل النقدي يقدم اسهمة كبيرة لتطور المجتمعات .
كما ينبغي الاشارة من باب التنمية الثقافية للسكان لتحقيق التنميات الاخرى هو ضرورة عدم استبعاد الاخرين الذين يعتبرون كعقبة تقف في وجه التأسيس الذاتي للذات وهذا التأسيس يعتمد على الحكم السياسي وفرض الايدولوجيا للسلطة الحاكمة والاشكال التالية تبين هذه المعاني :
فئة اجتماعية معينة ـــ عبر ـــــ الالية الاجتماعية او مايسمى الميكانيك الاجتماعي ـــ تولد ـــ الايدولوجيا ـــ التي تؤدي الى ـــــ التاسيس الذاتي للذات ـــ الذي يؤدي الى ـــــ استبعاد الاخرين وفرض الايدولوجيا بشكل اساسي .
والميكانيك الاجتماعي او الالية الاجتماعية كما يسميها اركون تولد الايدولوجيا من قبل فئة اجتماعية مهما اختلف عددها . وبالبقاء في نظرية العقل النقدي والاسطوري الدوغمائي وتاثير كل منهما في عملية التطور والتنمية فيعتبر الفكر النقدي الناتج عن العقل النقدي اتسمت به المجتمعات المتطورة فقط ذات الاطر الاجتماعية الواسعة كالمجتمعات الاوربية مثلا ولهذا السبب فان المناقشات الديمقراطية او الاختلافية مزدهرة في هذه المجتمعات فهي غنية اقتصاديا ومرفهة ماديا وغير مكبوتة اجتماعيا وبالتالي تستطيع ان تسمح بالاختلاف في وجهات النظر اما المجتمعات الاسلامية او العربية فلا تمتلك الحد الادنى من التوازن الاجتماعي او الرفاه الاقتصادي فكيف يمكنها ان تسمح بتطبيق الفكر النقدي على تراثها الديني او انظمتها السياسية .

كما ان تدهور الاطر الاجتماعية للمعرفة بعد الاستقلال يعود ايضا الى الزيادة السكانية الهائلة للشعوب العربية والاسلامية فالمرحلة الليبرالية لم تزدهر سابقا الا لان عدد السكان كان لا يزال محدودا وتمكن السيطرة عليه من قبل الدولة واما بعد الاستقلال فقد زاد عدد السكان ضعفين او ثلاثة أضعاف وأصبح من المستحيل على الدولة تامين حاجات كل هذا العدد الغفير ولذلك انخفض مستوى التعليم وتراجع الفكر النقدي لكي يحل محله الفكر الأصولي الذي إحدى مسبباته تراجع التنمية الى ادنى مستوياتها.
وهنا لا بد من الإشارة الى ظهور ظاهرة الشعبوية كما يسميها أركون في مجتمعات العالم الثالث هذه الظاهرة نتجت من هجمة الحداثة عليها وهي بعبارة أخرى تمتلك أي المجتمعات نظام معرفي ثالث لا هو أسطوري ولا هو علمي نقدي انه نظام مختلط او هجين مرتبط بالمرحلة التاريخية الخاصة التي تعيشها مجتمعات العالم الثالث بشكل عام وليس فقط المجتمعات الاسلامية او العربية وقد نتج بتاثير من ضغوط الحداثة كما اسلفنا بعد عام 1945 وقد سمى هذا النظام المعرفي اركون ب((الشعبوي)) وهي من

معوقات التنمية في نظرنا واعتبر اركون ان الظاهرة الشعبوية تنتج في ان واحد من العوامل التالية[1] :

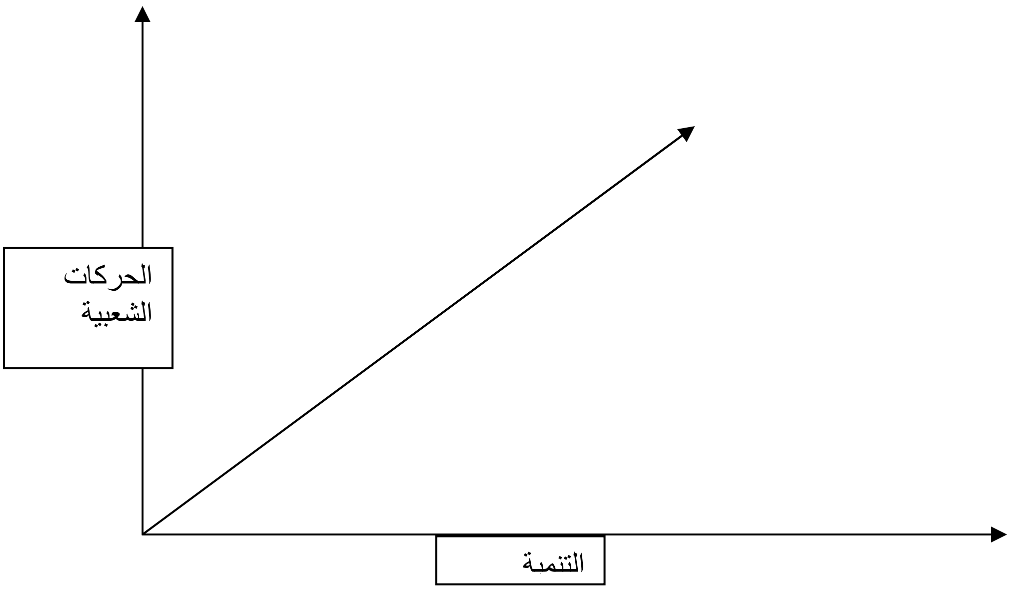
1- تنتج الظاهرة الشعبوية عن ((توصل الجماهير الشعبية الغفيرة الى المساهمة في الحياة السياسية لاول مرة ونقصد بالسياسة هنا الصراع من اجل الحصول على الموارد المادية للمجتمع ونيل الحصة منها ومن اجل ممارسة السلطة الاكراهية او القسرية ثم من اجل خلع المشروعية على ذلك كله ضمن اطار يتجاوز الطوائف الاجتماعية))والعصبيات والمراتبيات التقليدية فقبل ذلك لم تكن الجماهير الشعبية تحلم مجرد حلم بالوصول الى السلطة او باقتسام الموارد الاقتصادية للمجتمع كانت مقتنعة بواقعها المزري او راضية به.
2- وتنتج ايضا عن تضخم الدائرة الايدولوجية او اتساعها الزائد عن الحد وهذا التضخم متولد عن الخطاب الديماغوجي لدولة الحزب الواحد او لدولة النظام الملكي المطلق الصلاحيات ويحاول هذان النظامان تاسيس مشروعيتهما على المبدئين الرئيسيين الموجهين للظاهرة الشعبوية بصفتها صيغة ايدولوجية ،هذان المبدأن هما :أ- ان ارادة الشعب المعتبر انها متطابقة مع العدالة والقيم الاخلاقية ينبغي ان تتغلب على كل قانون مؤسساتي مبلور من قبل البشر أي من قبل النخبة .

ب- لا يمكن للحكام ان يكونوا صالحين الا اذا كانوا مرتبطين مباشرة بالشعب متجاوزين بذلك النخب المتوسطة او الوسيطة كالمثقفين والخبراء والتكنوقراط وكلا النقطتين 1و2 استقاهما اركون من جان لوكا من دراسته المعنونة (الدمقرطة في العالم العربي :عدم يقينيتها ،هشاشتها،مشروعيتها) المنشورة في كتاب جماعي باشراف غسان سلامة :ديمقراطية بدون ديمقراطيين .

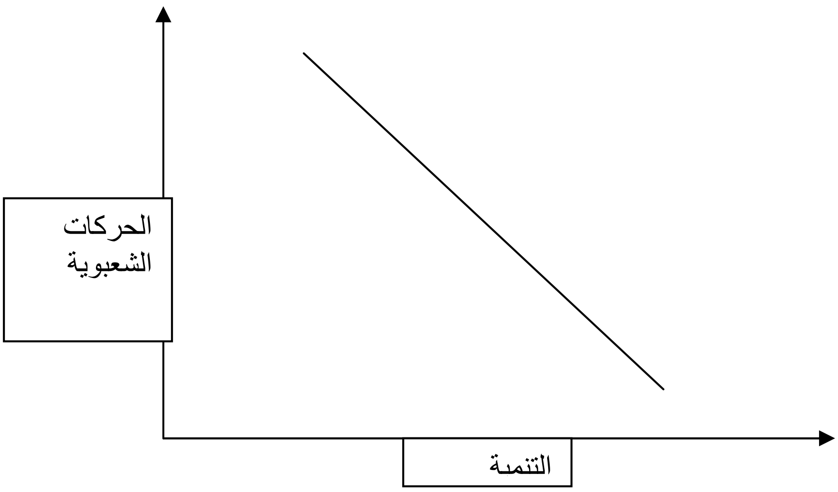
3- تنتج الظاهرة الشعبوية ايضا عن تفكك جميع الشبكات التضامنية الكائنة بين الناس وعن تفكك الشيفرات الثقافية او الاعراف والتقاليد الثقافية السائدة والموروثة ابا عن جد .

كما وتنتج عن تفكك وانحلال الطقوس الشعائرية والانظمة الرمزية للتصور والادراك وكل هذه الاشياء كانت قد امنت طيلة قرون عديدة التماسك الوجودي للبشر والشعور العميق بالهوية الجماعية والامل بالخلاص والنجاة لكل القطاعات الحضرية والريفية والبدوية من المجتمع ،فبعد ان يتفكك كل ذلك وينحل لا يعود امام البشر الضائعين من معتصم او ملاذ الا الانخراط في الحركات الايدولوجية او السياسية الشعبوية والمقصود بالحركات الشعبوية هنا الحركات الاصولية المنتشرة حاليا ومن الواضح ان اركون يحاول ان يقدم تفسيرا اجتماعيا لهذا الانتشار وهناك فرق بين الحركات الشعبوية والحركات الشعبية فالاولى دوغمائية متطرفة غرائزية في حين ان الثانية مستنيرة طيبة متسامحة ميالة الى التقدم . وهنا نستطيع ان نستخلص ايضا ان الحركات الشعبية قادرة على التنمية واحداثها داخل المجتمعات في حين ان الشعبوية تؤدي الى تهديم التنمية كمصطلح فالتنمية اذا تزداد بوجود وانتعاش الحركات الشعبية وتضمحل بوجود وتعزيز الحركات الشعبوية وكما في الشكلين التاليين :

---
[1] - ذكر اركون هذه العوامل في المصدر السابق ،ص135-136



شكل رقم -1-



شكل رقم -2-

4-تنتج الظاهرة الشعبوية أخيرا عن عمليات الاقتلاع من الجذور والهجرة الكثيفة للبشر من الارياف الى ضواحي المدن وانتشار بيوت الصفيح البائسة التي لا يتوافر فيها الحد الادنى من النظافة والخدمات الاساسية كالماء والكهرباء وغير ذلك انها تنتج عن تشتيت الناس الفقراء وتهميشهم ونبذهم واستبعادهم وهذا ما يؤدي بالجماهير الى اللجوء الى العنف الجذري واستخدامه كسلاح وحيد من اجل اسماع صوتها وفرض احترام المبدأين التوجيهيين السابقين المستبطنين في وعيها والمتجذرين كأفق وحيد للخلاص والنجاة .

فالتنمية اذن وحسب هذه العوامل المؤدية الى الظواهر الشعبوية لن تتقدم الا اذا حوربت الظاهرة الشعبوية وحلت محلها الظاهرة الشعبية في التحرر ومحبة الفكر وغيرها من الامور المؤدية الى النهضة والتنمية .

ثامنا:/
التنمية الثقافية والاساس المعرفي والفكري لاليات التنمية :

واما ما يخص المنظومة الفرعية للفكر في ثقافة عصر المعلومات نلخصها كجهود لتنمية الفكر والتسلسل في عملية تنميته وتطويره وقدرتنا عل التنمية افكارنا ستكون وفق أي فكر مطروح؟هذا ما يجب ان نفكر به مليا قبل أي عملية تطبيق فكري بغية التنمية الفكرية/
1- من البنيوية الى ما بعد البنيوية:
لقدقامت البنيوية على افتراض وجود علاقة عضوية ثابتة بين الرمز ومعناه ويفضي بنا هذا في نهاية المطاف الى تطابق اللغة مع الواقع ،اللغة بصفتها الاداة الرمزية للتعبير عن فيض المعاني التي يموج بها هذا الواقع.
وجاءت ما بعد البنيوية لتنسف هذا الافتراض الاساسي فلا اللغة مطابقة للواقع ولا الرمز اللغوي يحيل الى معنى بعينه بل يحيل الى رمز اخر، ليظل يدور في حلق مفرغة يستحيل معها الوصول الى معنى نهائي ،بناء على هذه الاستحالة ،اطلقت ما بعد البنيوية حرية قراءة النصوص حيث تختلف وتتعدد القراءات لذات النص مع اختلاف خلفية القارئ وهدفه وقدرته على التحليل والتفسير .
يسود التوتر موقف الفكر العربي ازاء ما بعد البنيوية حيث ما زال الكثيرون متشبثين بشفافية اللغة القائمة على مطابقة اللغة للواقع. ربما يكون الدافع الى ذلك هو تصور البعض ان النص القراني لن تكون له القدرة على النفاذ والتاثير ووضوح البيان ودقته الا بافتراض الشفافية التامة للغة في نقل المعاني .
ومن الحداثة الى ما بعد الحداثة حيث الحداثة هي تلك الموجة الحضارية التي اثرت على فكر الغرب ومن بعده فكر العالم باسره وفي اوج نجاحها ابان النهضة الصناعية ،تمادت الحداثة في ثقتها الزائدة في العقل وقدرته على التصدي لقدرة العالم فكان اليقين العلمي القاطع الذي جر وراءه سلسلة من الحتميات :الحتمية التاريخية والحتمية البيولوجية والحتمية اللغوية ،وجاءت العولمة لتضيف عليها الحتمية الاقتصادية وحتمية نظام القيم فيما يطلقون عليه((الخلق العالمي))،
ويرفض مفكرو ما بعد الحداثة كل الاسس التي قامت عليها الحداثة بل معظم الاسس التي اقمت عليها الحضارة الانسانية دينية وفلسفية وعلمية لهذا كان من الطبيعي ان يتسم موقف الفكر الثقافي العربي باقصى درجات الحذر من فكر ما بعد الحداثة بيد ان هذا الرفض التام يجب الا يغفل عن رؤية بعض الجوانب الايجابية لهذا الفكر من قبيل مناهضته للتمركزية الاوروبية ونخبوية الثقافة والتجنيس الثقافي البغيض الذي تفرضه العولمة الحالية .
ان المناحي المستقبلية المتوقعة لتطور الفكر الثقافي ستكون بالشكل التالي :حيث مر علم الاجتماع بما عرف ب((الثنائية الثقافية)) التي تفصل بين ثقافة علوم الطبيعيات وثقافة الاخلاق التي من المفترض ان تضطلع بها علوم الانسانيات ومن زاوية اخرى فقد فرض على علم الاجتماع في تناوله لعلاقة الشمال بالجنوب ان يتعامل مع ثقافة العالم النامي او الثالث والتي اطلق عليها ((الثقافة الثالثة)) ويمر علم الاجتماع حاليا بثقافة جديدة اطلق عليها ثقافة علم الاجتماع الرابعة وتركز هذه الثقافة البازغة على عدة اسس اهمها:

- تحالف الحركات والمنظمات غير الحكومية المناهضة للعولمة.
- استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطبيق تضييق الفجوة المعرفية.
- التعامل بشكل مغاير لما هو سائد مع ظاهرة الاحياء الديني.

من خلال ما مر يتبين اهمية تطوير الفكر بغية النهوض به وضمن تدرجات معينة والحذر من بعض الاطروحات التي لا تتناسب وشأن الهوية التي ننتمي اليها والاعتزاز بها كخطوة اولى على طريق التنمية ومن هنا ينبغي احضار الثقافة العربية الى المتلقي الاجنبي عبر الوسائط الحديثة:حسب الدكتور غسان مراد استاذ الالسنية المعلوماتية في الجامعة اللبنانية .فقد وجدت شبكة الانترنت اساسا كوسيط لتبادل المعلومات ،وكوسيلة للتواصل ولنشر كل ما هو قابل للتحول الى ملفات رقمية، والتواصل هو عملية اجتماعية دائمة تتضمن طرقا متعددة للتعامل وتستند الى وسائط كثيرة كالكلام والاشارات والنظرات والزمان والمكان كما ان هناك دورا مهما لثقافة المجتمع في استعمال وتطوير هذه العملية اذ لا فصل بين عملية التواصل الحديثة والثقافة بل بينهما شبكة من التجاذب ان هذه الحال الفكرية والثقافية كما يعتبرها الدكتور مراد تدفعنا للسؤال عن علاقتنا الاجتماعية بما فيها الدينية وتاثيرها على تطور التقنيات الحديثة للمعلومات والتواصل. وفلسفة التواصل ليست احادية الجانب بل هي متعددة الجوانب وتشمل النواحي العلمية والنظرية والتخصصية وتتازر علوم الاناسة (الانثروبولوجيا)واللغة والاجتماع والاقتصاد ،لترقى بعملية التواصل الى المستوى المطلوب كما انه يصعب اختزال التقنيات الى اشياء ميكانيكية بل انها تتطلب بنية تحتية لتربية المجتمع ومساعدته على تقبلها واستعمالها وجعلها جزءا من الحياة اليومية ويذكر ذلك بقول الروائي وعالم الكيمياء الشهير امبرتو ايكو: يجب ان تدرس الثقافة كظاهرة تواصل مرتكزة على نظام للمعاني وبقول اخر يتضمن التواصل انظمة يتداخل فيها التبادل العائلي والاداري والجماعي والثقافي ،تعمل هذه الانظمة بحسب منطق مكون من قواعد تشبه قواعد اللغة .

من ناحية ثانية ان دخول الانترنت على الحياة العامة ادى الى تغييرات ليس فقط في عمليات التواصل واقتصاديات المعلومات بل ايضا الى تغيرات اعمق في المبادئ الثقافية وكما تقول شاليني فنتوريللي ((النظريات التي توجه تفكيرنا في ثورة المعلومات وشبكة الانترنت العالمية يجب ان تتجاوز حسابات الاستخدام ووظائف المعلومات ،وتبدأ في دمج العناصر الاجتماعية والسياسية والثقافية وهو الاهم [1]

ان الانترنت وسيلة لنشر معلومات الى الملايين من الناس وحسب قول فنتوريللي /بالنسبة الى نظام المعلومات المشبك ففي الوقت الذي يزيد فيه من قيمة الافكار واشكال التعبير يزيد ايضا من الطلب على التعبير نفسه، ويحقق تصاعدا حلزونيا في نشر شكل معين.

واذا كنا نعتبر الثقافة اساس النجاح لاقتصاد المعلومات فهي العامل الاساس الذي يغذي المعلومات والذي ينشر افكار فئة من الناس كما ان استخدام الانترنت كوسيلة لنشر ثقافة للاخرين يؤدي الى تنافس ثقافي افتراضي ولكن ليس باحتكاري فلا احتكار في هذه

---

[1]- عالم المعرفة،عدد رقم 339،مايو ،2007م.

العملية ومن خلال الانترنت يمكن الترويج عن هويتنا الحضارية وبشكل حضاري نقدمها فيه الى العالم بشكل دقيق جدا وقادر على مواجهة ثقافة الاخر مواجهة فكرية وليست مواجهة حربية ان مواجهة ثقافة الاخر تعني بعبارة اخرى الصمود امامها والتفاعل معها بما يخدم الثقافتين وينميهما ويعمل على تطويرهما اذن فالانترنت هو وسيلة تقنية لتسويق وتنمية الثقافة والهوية لامة من الامم .
فالسؤال المطروح هو :/
هل يمكن للقيادات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية انجاز هذه النقلة النوعية الحاسمة في مسيرة التنمية المجتمعية ؟

بعد ان عرضنا للاسس الثقافية واساسها التنموي لاي مجتمع سنعرض فيما ياتي من البحث بالنقد والتحليل لاهمية الاسس العلمية لاحداث التنمية والنهضة .
سيبقى للعلم الذي يقدم الى السكان الدور الكبير في احداث التنمية والنهضة فهناك اليوم في العالم تجارب رائدة بلغت من النجاح انها استطاعت ان تتجاوز حدود الجغرافيا والاقليم الذي انتجت فيه الى افاق اوسع ووصلت للعالم كله لاحقا من مثل تجربة مهاتير محمد في ماليزيا التي نجحت في ان تحقق نتائج تنموية مثالية مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية للمكان وهناك تجربة الاقتصاد الصغير التي حققها البريطاني الهندي المولود في بنغلاديش الحاصل على نوبل في الاقتصاد أمارتيا صن اضف الى ذلك تجربة كوريا في ارساء نظام تعليمي شديد التقدم كان يكلف الحكومة الكورية 40% من ميزانيتها سنويا على مدى اكثر من ثلاثين عاما قفز بكوريا من موقع الدول المتاخرة المتخلفة الى مواقع سباقة في الاقتصاد العالمي والرفاهية الاجتماعية لسكانها في زمن قياسي لا يتعدى الثلاثين عاما وسنجد ان قضية الاهتمام بالتعليم كان لها دور مركزي كذلك في نهضة اليابان كما يشير الباحث الهندي البريطاني امارتيا صن قائلا انه بين العامين 1906-1911 كان التعليم يستهلك ما يصل 43% من ميزانية المدن والقرى اليابانية بشكل عام وبالوصول للعام 1906 وجد ضباط التجنيد بالجيش انه كان من الصعب ان تجد اي مجند جديد جاهلا بالقراءة والكتابة وفي عام 1913 على الرغم من ان اليابان كانت اقتصاديا لاتزال فقيرة جدا ومتاخرة فانها اصبحت واحدة من اكثر منتجي الكتب في العالم تنشر كتبا اكثر مما كانت بريطانيا تنتجه وضعف ما تنتجه الولايات المتحدة انذاك وهو ما يوضح كيف بدأت بشائر النهضة اليابانية عبر هذا الانتاج المعرفي مبكرا جدا .
والحق ان تجربة اليابان كلها في التطور الاقتصادي كانت مدفوعة الى حد كبير بتشكيل القدرات البشرية التي تشمل دور التعليم والتدريب وقد رقي الاثنان عن طريق السياسة العامة ومناخ ثقافي داعم ومؤيد.
كما تشير الكثير من الرؤى الى دور التجربة اليابانية ذاته في الهام جهود التنمية في بلدان اسيا جميعا للدرجة التي يمكن معها القول ان ما يسمى معجزة شرق اسيا كان الى حد ما انجازا الهمته التجربة اليابانية ومن بين التجارب التي تستحق التامل ايضا تجربة لي كوان يو رئيس وزراء سنغافورة الاسبق الذي يعد واحدا من اعظم مهندسي بعث شرق اسيا والذي قدم تجربة استثنائية في بناء اقتصاد بلاده من جهة واستطاع ان يجعل سنغافورة قادرة على منح الاقليات احساسا قويا بالامان والانتماء وبالاحساس بوجود هوية قومية مشتركة مع الاغلبية مما عزز من فرص تقدم سنغافورة اقتصاديا واجتماعيا بشكل غير مسبوق فقد كان واحدا من اهم من بعثوا فكرة قيم الشرق الاسيوي خاصة في المعرفة والديمقراطية وقدم الادلة على كون هذه القيم قد سبقت في وجودها تاريخ اوربا الحديث وتأسست في عمق نهضة فكرية كبيرة سبقت الحضارة الغربية كثيرا .

ومن بين اهم العلوم الاساسية في ارساء التنمية والتقدم هي الترجمة ودورها المركزي في انعاش الوضع التنموي لاي بلد ... وللترجمة وظائف ثلاثا في غاية الاهمية وهي :

1- تحقق التنمية الانسانية باعتبار ان الثقافة هي الحافز الاول لدفع عملية التنمية وتسريع ايقاع عمليات تطوير الوعي المجتمعي بتوسيع افق اطلاعه على تجارب الامم الاخرى واسباب تقدمها في الماضي والحاضر .
2- تفتح افق الحوار الصحي بين الحضارات في سياق تعميق عملية تبادل الخبرات بين الدول والخروج بهذه الامكانية من شرك الانغلاق على الذات الى الافق الرحب ويسمى هذا ب((التنوع الخلّاق)) وهو التنوع الذي يقوم على الايمان بوحدة التكافؤ والمساواة بين الاعراق واجناس الكوكب الارضي واحترام خصوصية ثقافة كل امة وتفرد حضارة كل عرق وازالة الحواجز الفاصلة بين الاديان والثقافات ومدى تقبل الاخر وقبوله .
3- الوصل بين معنى التنوع الخلاق وعبور الانقسام في مدى مقاومة وعي التخلف الذي يمكن ان تصيب فيروساته عقل الامة وتتيح الترجمة معنى التعارف الانساني .يقول الكندي الفيلسوف الاسلامي في الترجمة ((انه ينبغي لنا الا نستحي من استحسان الحق واقتناء الحق من اين اتى وان اتى من الاجناس القاصية عنا والامم المباينة فانه لا شيء اولى بطلب الحق من الحق وليس يبخس الحق ولا يصغر بقائله ولا بالاتي به)) ويقول ابن رشد ((على المسلم ان يستعين على ما هو بسبيله بما قاله من تقدمه سواء كان مشاركا او غير مشارك في الملة ،فان الالة التي تصح بها التزكية ليس في كونها لمشارك في الملة او غير مشارك اذا كانت فيها شروط الصحة)) ويقول ايضا ((الافضل ينسخ بما هو افضل منه ،وان علينا ان نقبل هذا الافضل من اي جانب كان ،وفي اي مصدر يكون))[1] وهنالك جملة مبادئ لنجاح الترجمة وتحقيق التنمية يذكرها جابر عصفور[2] :

1- قومية المشروع بما يضمن اكتماله بامرين: أولهما الاعتماد على المترجمين الاكفاء على امتداد العالم العربي دون تحيز قطري وثانيهما الاعتماد المتبادل بين الدول العربية سواء في توزيع الادوار او التمويل او تحقيق اكثر من نوع للمشاركة والتعاون المتكافئ الذي يزيد النجاح نجاحا بدل التقوقع في اهداف ضيقة ايا كانت صفتها .
2- عالمية المشروع بما يجاوز به الانحياز الى ركن جغرافي سياسي واحد فذلك امر يؤدي الى التبعية .
3- مأسسة المشروع وذلك بايجاد نظام لكوادر متكاملة تشمل هيئة استشارية لاختيار المترجم من المجموعات اللغوية المختلفة في العالم ومكتبا فنيا يتولى عملية التحرير وتدقيق الترجمة بعد المراجعة وقسما لحقوق الملكية الفكرية وقسما لتجهيز الكتب للطباعة واختيار الاغلفة الجذابة وادارة لتدريب المترجمين وادارة للجوائز وتشجيع الترجمة وقاعدة معلومات وبيانات متصلة بغيرها من المؤسسات .
4- الترجمة عن الاصل ونبذ الترجمة عن لغة وسيطة فضرر الترجمة عن لغة وسيطة اكثر من نفعها.
5- مراعاة الدقة والامانة في العلاقة بالاصل واستبدال التعليق او التعقيب او التذييل بالحذف وأسوؤه عدم الاشارة اليه.

---

[1] نقلا عن د.جابر عصفور ، الترجمة والتقدم ، مقال منشور في مجلة العربي الكويتية ، العدد 626 ، يناير /2011، ص80

[2] - المصدر السابق،ص81

6- افساح مجال الحرية الى اقصى درجة سياسيا واجتماعيا ودينيا وذلك بما لا ينافي او يلغي مبدأ المواءمة في اختيار الكتاب قبل الترجمة فمشروع الترجمة القومي الناجح يختار ما يترجم على اسس محددة في النهاية ويعني ذلك ان له اولوياته التي تحدد المهم وغير المهم في عملية اختيار الكتاب المراد ترجمته .

7- ضمان الدقة والامانة بالمراجعة على الاصل الاجنبي وتحرير اللغة المترجم اليها التزاما باقصى درجات الدقة وضمان مقروئية الكتاب المترجم وتحوله الى لسان عربي سليم ولا يستثنى من ذلك الا المترجمون الافذاذ.

8- استكمال الدقة باقامة حوار مع المؤلف الاصلي عن طريق التعليق او التعقيب او التذييل في موازاة امكان دعوته للنقاش مع القائمين بترجمة كتابه والمختصين على السواء كما فعل المجلس الاعلى للثقافة في دعوة مارتن برنال صاحب كتاب ((أثينا السوداء)) وجاك دريدا صاحب كتاب((الجراماطولوجيا)) وروبرت يونج صاحب كتاب ((اساطير بيضاء)) والان روب جرييه صاحب كتاب ((الرواية الجديدة)) وباتريك بارندر صاحب كتاب ((الامة والرواية)) وهي كتب صدرت ترجماتها عن المشروع القومي للترجمة الذي تحول اسمه الى المركز القومي للترجمة فضلا عن دعوة ماريا بارجاس يوسا الحاصل على جائزة نوبل العام 2010

9- التوازن في نقل جوانب المعرفة الانسانية علوم طبيعية وعلوم انسانية واجتماعية ،الاداب والفنون والخروج من اسر المركزية الادبية المرتبطة بالمركزية الاوربية –الامريكية الى بقية قارات العالم واقطاره التي نتجاهل تجاربها الناجحة خصوصا في اسيا فضلا عن افريقيا وامريكا اللاتينية وغيرها ويعني ذلك بداهة توسيع دوائر اللغات التي نترجم عنها وعدم الاقتصار على عدسة اللغة الانجليزية بالدرجة الاولى او الفرنسية بالدرجة الثانية ويعني ذلك ضرورة الخروج من المركزية الادبية بوجه عام ومركزية الرواية بوجه خاص.

10- رد الاعتبار الى المترجم الذي طال غبنه ومراعاة حقوقه القانونية في ملكية ترجمته ومنحه مكافأة عادلة على جهده تقترب الم تتساوَ مع المعايير العالمية وتشجيعه بالجوائز وغيرها من اشكال التكريم وتوسيع أفق خبراته باقامة المؤتمرات وحلقات البحث التي تؤدي الى تبادل الخبرات والمعلومات.

11- تكوين اجيال جديدة من المترجمين سواء بالتوسع في اعداد معاهد وكليات للترجمة او الاشراف على دورات تدريب نوعية في الفروع المختلفة للمعارف الانسانية بكل ابداعاتها .

12- دور الحكومات في الدعم المالي لاكتمال مؤسسات مستقلة بسياساتها التي يضعها خبراؤها ،تكون حرة في اتخاذ قراراتها علمية في مخططاتها عالمية في اتصالاتها وعلاقاتها بدور النشر الكبرى على امتداد العالم كله.

13- العمل على خلق صيغ مرنة للتعاون مع ناشري القطاع الخاص على اختلاف اقطارهم ومؤسسات الترجمة المملوكة للحكومات وذلك بما يفتح امكانات التعاون بين الطرفين ودعم الاقوى للاضعف.

14- توسيع أفق التعاون الدولي والافادة من الخبرات ومراكز الترجمة المتقدمة في العالم.

15- الانفاق السخي ،وعدم التردد في طلب العون المحلي والدولي في سبيل تطوير مشروعات الترجمة الالية ،والتعاون مع كل العاملين في مجالها ،في دائرة النقل من اللغات الاجنبية الى اللغة العربية والعكس صحيح بالقدر نفسه.

كل هذه الخطوات يتم اتخاذها من قبل الحكومات لكي يستطيع المجتمع من ان يحقق تنمية بالاطلاع على علوم الامم الاخرى .

كما تتطلب تنمية الموارد البشرية المعرفة والمهارات اللازمة لمساعدة الناس على تحسين ادائهم الاقتصادي. وتستدعي التنمية المستديمة تغييرات في القيم والاتجاهات ازاء البيئة والتنمية وبالتأكيد ازاء الموقف من المجتمع والعمل في البيت والمزارع والمصانع تؤكد على المسؤولية الفردية والجماعية تجاه البيئة وتجاه اقامة الانسجام بين البشرية والبيئة .

وينبغي ان يتوجه التعليم ايضا نحو جعل الناس اكثر قدرة على معالجة مشاكل الازدحام والكثافة السكانية الشديدة وجعلهم في وضع افضل لتحسين ما يمكن ان يسمى (القدرات الاستيعابية الاجتماعية) وهذا امر ضروري للحيلولة دون التمزقات في النسيج الاجتماعي وينبغي على التعليم، ان يعزز التسامح والتعاطف الضروريين للعيش في عالم مزدحم وستتوقف الصحة الحسنى والنسل الاقل والتغذية الفضلى على تعليم اكبر وعلى الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية والمدنية ، ويستطيع التعليم ان يستحث كذلك وان يعزز قدرة المجتمع في التغلب على الفقر وزيادة الموارد وتحسين الصحة والتغذية وتقليل حجم العائلة .

وقد كان الاستثمار في التعليم وزيادة الالتحاق في المدارس خلال العقود القليلة الماضية علامات على التقدم وتتسع الان فرص التعليم وتواصل المضي في هذا الاتجاه واليوم يحصل جميع الاولاد تقريبا في العالم على نوع من التعليم الابتدائي ولكن معدلات التحاق البنات في المدارس في افريقيا واسيا اقل مما هو متاح للاولاد على جميع المستويات وهناك فجوة كبيرة ايضا بين البلدان المتطورة والنامية في معدلات الالتحاق في المدارس ما بعد الابتدائية.اذا ينبغي ان تكون المهمة الرئيسة لسياسات التعليم جعل تعلم القراءة والكتابة تعلما شاملا وسد الفجوات بين معدلات التحاق الفتيات والاولاد بالمدارس مع ادراك ان هذه الاهداف يمكن ان تحسن الانتاجية والموارد الفردية وكذلك المواقف الشخصية من الصحة والتغذية وتنشئة الاطفال كما يمكن لهذه السياسات ان تغرس ادراكا اعظم بالحقائق اليومية للبيئة وينبغي توسيع مستلزمات التعليم لما بعد المدرسة الابتدائية لتحسين مهارات ضرورية لمتابعة التنمية المستديمة في هذا المجال الحيوي .والمشكلة الرئيسة في راينا تتمثل في البطالة واسعة الانتشار وما تؤدي اليه من عدم استقرار ولم يكن التعليم في الغالب قادرا على تقديم المهارات الضرورية لتحقيق عمالة ملائمة ،وينبغي ان يتوجه التعليم والتدريب ايضا نحو اكتساب مهارات عملية وحرفية وخصوصا جعل الناس اكثر اعتمادا على النفس وينبغي دعم كل هذا بجهود التعزيز القطاع غير الرسمي وتشجيع التنظيمات المحلية .

ومن اليات التنمية الثقافية لاي مجتمع هو مبدأ التفكير الخلاق الذي سنعرض له في القادم من المبحث التالي:

تاسعا:/

التفكير الخلاق وأثره في التنمية الإنسانية :

التفكير الخلاق هو ملكة عقلية موزعة على البشر بصور مختلفة تتمثل في القدرة على الدفع بالتفكير ليولد أفكارا جديدة تسهم في تغيير أفعالنا وسلوكنا وهو يقوم على مقومات متعددة منها مساءلة الفروض الراسخة وتحدي الأوضاع القائمة والتخلص من قبضة القواعد المستقرة إلى حد انتهاكها إن لزم الأمر ، .

والتفكير الخلاق هو زعزعة المستقر وتجاوز الواقع وعدم الإذعان للسائد والاستسلام للشائع بيد انه مع كل هذا ليس مجرد تمرد نفسي او مروق عقلي فمثلما تتطلب العملية

الإبداعية كما ذكر محمد صابر عبيد قدرا عاليا من الحرية والتلقائية تتطلب في الوقت ذاته قدرا مكافئا من الانضباط والمنهجية والحرص والتخطيط [1]

وسنتكلم في القادم من السطور اهمية التفكير الخلاق في تنمية الفرد فالتفكير الخلاق حسب د.نبيل علي كاد يصبح شعار عصر المعلومات ومجتمع المعرفة

ان العالم يزداد تعقيدا يوما بعد يوم واصبحت المهمة الاساسية لتربية عصر المعلومات هي اعداد الفرد لمواجهة تعقد الحياة ومن الغايات الاساسية لهذه التربية تحقيق الذات ، وهو ذروة ما يتمناه الانسان وفقا لهرم ماسلو الشهير لتحديد مستويات حاجات الانسان من ادناها الى اسماها وليس هناك من سبيل افضل من الابداع لتحقيق هذه الغاية السامية ومن هنا فان التفكير الخلاق مهم كذلك في تنمية مؤسسات الاعمال في ظل اقتصاد قائم على المعرفة يتعاظم بصورة مطردة اهمية هكذا نوع من التفكير بالنسبة الى مؤسسات الاعمال وذلك نتيجة عدة عوامل اساسية من ابرزها :

1- **المنافسة الشديدة التي تتسم بها سوق اقتصاد المعرفة خصوصا في ظل الوضع السائد للعولمة المتمركزة اقتصاديا .**
2- **القصر النسبي لعمر منتجات اقتصاد المعرفة ،وكونها عرضة لان تلفظها الاسواق في أي وقت بسبب تسارع ظهور انواع افضل للمنتجات المنافسة بتصميمات اكثر ابتكارية او باستخدام تكنولوجيا اكثر تطور وارخص في الاغلب او اتباع اساليب تصنيع اكثر انتاجية وجميعها يعتمد بصورة اساسية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**
3- **زيادة ثقل البعد الثقافي والاجتماعي لمنتجات اقتصاد المعرفة ما يتطلب ابداعا اجتماعيا لتسويقها خارج موطن نشأتها الاصلي.**

وقد دفعت هذه العوامل مؤسسات الاعمال الى اعادة بناء هياكلها التنظيمية وتغيير نمط ادارتها وذلك بهدف التحول الى مؤسسات ذكية قادرة على التعلم من خلال حشد الطاقات الابداعية لعمالتها .

وتقاس قدرة المجتمعات برأس مالها البشري وقدرتها على حشد ذكاء افرادها وجماعاتها ومؤسساتها في ذكاء جمعي قادر على التفكير الخلاق بتضافر العقول تحالفا وتخالفا .

وهنالك مصادر في العالم بحاجة الى ابداع ضمن تفكير خلاق وذلك لتنميتها وبالتالي تنمية المجتمعات ومنها :

- **نضوب النفط: يستهلك العالم نفطا اكثر مما يكتشف ما يتطلب ضرورة البحث عن مصادر طاقة بديلة ومتجددة وتصميمات مبتكرة لتقليل معدلات الاستهلاك والفقد واعادة تدويره ان امكن .**
- **توجه المصادر المفتوحة : يشهد العالم بزوغ طور جديد للانتاج يتيح النفاذ الى اسرار التصميمات التكنولوجية وتفاصيل البرمجيات وذلك منعا لاحتكار المعرفة وسعيا الى دعوة الجميع الى الاسهام في انتاجها فالابتكار يزدهر بالمشاركة والتفاعل .**
- **تغير المناخ :تزداد درجة حرارة الارض نتيجة الاحتباس الحراري بمعدلات فاقت كل ما شاهدناه في الالف عام الماضية فبينما زادت درجة الحرارة نصف درجة في المائة عام الاخيرة من المتوقع ان تزداد من 1,6-5,5 درجة مئوية**

[1]- محمد صابر عبيد ،فن التفكير واشكالية العملية الابداعية ،مجلة العربي، عدد566، يناير /2006

في نهاية القرن الحالي وهو ما يهدد بكارثة انسانية تنذر في راي البعض بنهاية العالم.ان لم يتم تداركها على وجه السرعة بوساطة حلول مبتكرة لمواجهة ارتفاع منسوب سطح البحر ، بفعل ذوبان الجليد وغيره من الكوارث الطبيعية المتوقعة .

- اقتصاد عالمي اكثر تسطيحا :ويقصد بذلك ان اقتصاد العولمة يمكنه عبور الحواجز الجغرافية والثقافية ويمكنه كما يتصور البعض ان يتيح فرصا اكثر للمشاركة امام الجميع، ويعني ذلك اشتداد وطيس المنافسة ، ولا عاصم منها الا الابداع.
- الاعمال الجيدة هي ايضا الاعمال الخيرة: ويقصد بذلك ضرورة ان تتخذ المؤسسات الاقتصادية من المسؤولية الاجتماعية توجها رئيسيا لها وهو ما يتطلب انماطا مبتكرة لادارة الاعمال وترشيد استخدام التكنولوجيا لمراعاة الاعتبارات البيئية والاخلاقية والاجتماعية .
- اضفاء الطابع الشخصي على المنتجات والخدمات : فلم يعد كافيا اسلوب عرض قوائم لخيارات ينتقي منها المشتري او المستخدم ،بل اصبحت عملية الانتاج باكملها متمحورة حوله وهو ما يتطلب مزيدا من الابتكار في تصميم المنتجات والخدمات ،واستحداث وسائل عملية طيعة لتكييفها للظروف المحلية وتلبية المتطلبات الشخصية .
- زيادة عدد سكان الارض:/ تضاعف عدد سكان الارض منذ 1960 ومن المتوقع ان يزيد 40% بحلول العام 2050 ،وهو ما يعني ضرورة استحداث اساليب مبتكرة لانتاج الغذاء وتوفير مصادر المياه وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتوفير المأوى والخدمات الصحية والتعليمية .
- الطلب المتزايد على مصادر الترفيه :صار الترفيه تثقيفا وترويحا عاملا اساسيا مع زيادة اوقات الفراغ ،وقد ضاعف منه ذلك الدمج الاخذ في النمو ما بين التلفزيون والهاتف النقال والانترنت وهو ما يحتاج بدوره الى تطوير دائم لمحتوى مبتكر يتلاءم مع طبيعة الهاتف النقال من جانب واستحداث اساليب غير معهودة لتفاعله مع الانترنت من جانب اخر.
- الجينوميات او البيولوجيا الجديدة : لقد حققت البيولوجيا الجزيئية والهندسة الوراثية ثورة انسانية عارمة ولا مبالغة في القول بان الجنس البشري يمر حاليا بنقطة فارقة في مسيرة تطوره تفتح افاقا غير محدودة لابتكار ادوية جديدة وغذاء جديد بل وتخصيب العقول والابدان بقدرات اضافية او تعويضية وجميعها امور طال انتظارها بيد انها تفرض في الوقت ذاته استحداث وسائل مبتكرة لتجنب اثارها الجانبية وسوء استخدامها بما يمكن ان يهدد الجنس البشري بأسره.
- السمنة :اصبحت السمنة وباء عالميا يجتاح مناطق كثيرة من العالم وهو ما يتطلب وسائل كثيرة مبتكرة لمواجهته وقائيا وعلاجيا ويمثل الحل الجيني تشخيصا وعلاجا ،توجها واعدا في هذا الصدد.
- اتساع الفجوة بين من يملكون وبين من لا يملكون : تزداد الفجوة بين اغنياء العالم وفقرائه ان المفارقة الموجعة تؤكد ان التقدم التكنولوجي الذي يتباهى به عالمنا يعمل لمصلحة الأغنياء على حساب الفقراء في كثير من الأحيان وهو ما يتطلب طرقا مبتكرة لتناول ظاهرة الفقر بصورة اشمل وأكثر إنصافا لاتقتصر على الجانب المادي فقط ،بل تراعي كذلك الجوانب الكثيرة الأخرى للفقر المعرفي ،أس الداء بلا جدال.

- **تنامي التصميم من اجل الجميع :حيث يشهد العالم صعودا مستمرا للطبقة الجماهيرية ،ولم يعد الطابع الجماهيري مقصورا على الإعلام فقط ،بل امتد ليشمل كل شيء من بيوت الأزياء إلى إنتاج الفنون وتطوير البرمجيات لقد توارت النخب لتصبح الكتل الجماهيرية هي الأساس وهو ما يتطلب مزيدا من الابتكار للتعامل مع تنوع الأذواق والخلفيات والتباين الشديد في الاحتياجات وقبل هذا وذاك ابتكار وسائل إنتاج وتسويق اقل تكلفة وأكثر قدرة على الانصهار في الكيان المجتمعي وخير مثال على ذلك هو الهاتف النقال وكيف أصبح متاحا لجميع الفئات الاجتماعية .**
- **نمو القرية الرقمية :يقترب عدد مستخدمي الانترنت من رقم المليار ونصف يعيشون في ظل هذا الفضاء ألمعلوماتي الرحيب والمثير ولم يعد الأمر محدودا بعالمنا الواقعي بعد أن تعددت عوالم الفضاء ألمعلوماتي والتقى فيها الواقعي مع الخيالي بصورة تستدعي أقوى صور الابتكار حيث سيغير هذا بصورة جذرية كيفية ممارستنا لكثير من أنشطتنا الحياتية .**

ويعلق الدكتور نبيل علي قائلا عن هذه القوى :/ إن هذه القوى لا تعمل منفردة بل يتفاعل بعضها مع بعض بصورة مباشرة وغير مباشرة ومن ابرز محاور التأثير والتأثر لها هو ذلك الذي يربط بين رباعية نضوب النفط وتغير المناخ وتزايد سكان الأرض واتساع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون التحدي الأساسي هنا إن هذه القوى الأربع التي يجب السيطرة عليها يقبض على زمامها أباطرة اقتصاد العولمة الحالية الذين لا هم لهم إلا المحافظة على ما هو قائم[1]

ويعتبر الدكتور نبيل إن الإنسان العربي مثله مثل باقي مواطني الدول النامية في حاجة أكثر إلى التفكير الخلاق ويرجع ذلك إلى عدة أسباب رئيسة من أهمها :/

1- **تخلي الحكومات عنه بعد إن فشلت في توفير الحد الأدنى من سبل المعيشة من خدمات التعليم والصحة وتوفير فرص العمل، وهو الوضع الذي يتطلب من الإنسان العربي قدرا اكبر من الاعتماد على الذات .**
2- **الطابع الخاص الذي تفرضه الأوضاع الاجتماعية والثقافية والبيئية أحيانا ما يتعذر معه استيراد الحلول وقد اتضح ذلك بشدة في لقاءات الشباب العربي بنظرائهم في المجتمعات الأوروبية والأمريكية التي أظهرت تباينا شديدا في طبيعة المشكلات وطرق حلها .**
3- **سوق عمل شديدة التنافس في ظل عولمة سوق العمل وعولمة التعليم وعولمة الخدمات وما يتطلب إبداعا من الإنسان العربي يقيه من شر البطالة التي باتت تحاصره محليا بضمور الطلب وعالميا بعمالة وافدة أحسن تأهيلها وتنمية قدراتها على التعامل مع أدوات العصر .**

وللتفكير الخلاق أهمية اجتماعية على مجتمعات الدول النامية يذكرها الدكتور نبيل علي ويعلل سبب حاجتها إلى التفكير الخلاق إلى عدة أسباب رئيسة من أهمها :/

1- **التغلب على طيف الفجوات المعرفية والمعلوماتية والتربوية واللغوية التي ستظل تحيق بها انتظارا لحلول غير تقليدية .**
2- **ضرورة توازي جهود تعويض التخلف مع السعي للحاق بالركب: من أمثلة ذلك توازي التعليم العلاجي مع التعليم المستمر وتوازي الاقتصاد التقليدي مع الاقتصاد الجديد.**

---

[1]- د.نبيل علي،العقل العربي ومجتمع المعرفة ،مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول (الجزء الثاني)،عالم المعرفة 370،الكويت، ديسمبر/2009، ص82

3- مواجهة مشكلة نزف العقول ، وتكالب الدول المتقدمة على نهب عمالة المهارات العالية في الدول النامية ، وهو ما يتطلب حلولا مغايرة تتجاوز العمل على عودة الطيور المهاجرة فهي بما عليه الان لا تخرج عن كونها أضغاث أحلام والأجدى من ذلك هو استغلال ما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خصوصا الانترنت من قنوات تواصل عن بعد مع العلماء والخبراء العرب في الخارج.

4- كيفية الخروج من فلك الدوائر الخبيثة ومزيج تعقدها خصوصا مع نقص الشفافية وقصور اليات التغذية المرتدة على مستوى المجتمع وهنا يأتي دور المبدع ذي البصيرة النافذة القادرة على اختراق حجب هذه العتمة المعلوماتية .

وهنالك تقنيات لتوليد الافكار يوردها الباحث الدكتور نبيل علي وهي :

أ- استنهاض العقل: ان تقنيات استنهاض العقل تحثه على ان يفكر خارج الصناديق لكي يستعيد حيويته ويزيل عنه صدأه وتدعوه الى مساءلة عالم هو أعادة النظر في الاوضاع القائمة والى البحث عن حلول غير معهودة لما فشلت هذه الاوضاع في تلبيته من غايات وحاجات.

ولا حدود للطرق والوسائل التي يمكن استخدامها لاستنهاض العقل وسنورد فيما يلي اهمها:

- تعريض العقل لمواقف وقضايا غير معتادة من اجل دفعه الى اعادة التفكير في مشكلات الواقع او الاطاحة بواحد او اكثر من الفروض التي يقوم عليها هذا الواقع وحضه على تحدي الاوضاع القائمة او كسر القواعد الحاكمة املا في ان تكشف له عن الاسباب العميقة لمشكلة ما او استظهار مداخل جديدة لحلها.
- تعريض العقل للقضايا الخلافية لحثه على تفكيك المشكلات الى عناصرها الأولية وعقد المقارنات بحثا عن اوجه الوفاق والخلاف ويزخر فكر عصر المعلومات بالقضايا الخلافية وليدة شدة التنوع والتداخل وكثرة البدائل والاحتمالات سواء في توصيف المشكلات او اقتراح الحلول لها اضافة الى صعوبة التنبؤ وزيادة درجة عدم اليقين من اكثر القضايا الخلافية تلك التي تمس الجوانب الاخلاقية للتكنولوجيات المعلوماتية والبيولوجية والنانوية .
- مواجهة التحديات لايجاد حلول مبتكرة لمشكلات تستعصي على الحل او حل الغاز تستفز العقل او الخروج من مازق صعبة مفتعلة وتمثل برامج العاب المغامرات مثالا شائعا في هذا المضمار.
- عكس الأمور وقلب الاوضاع والحقائق وغالبا ما يتم هذا من خلال السؤال الذهني الذي ينأى بنا عن الواقع سؤال ((ماذا لو؟)) من قبيل :ماذا لو لم يكتشف البنسلين ؟او ماذا لو لم يخترع الكومبيوتر ؟ويزخر تاريخ البشرية بكثير من الانجازات التي تحققت من خلال عكس ما استقر من امور ،من امثلة ذلك :استخدام السير المتحرك بدلا من تحرك المشاة على الممرات يقول روكفللر في مقام ترسيخه لاحد مبادئ الاستثمار الرأسمالي :لا تعمل من اجل المال بل دع مالك يعمل من اجلك . ومن اشهر الادوات انتاجية في هذا الصدد عكس الحكمة السائدة فبدلا من ان نقول على سبيل المثال ((الحاجة ام الاختراع)) نقول ((الاختراع ابو الحاجة))وهذا ما نشهده حاليا في كثير من الاختراعات الحديثة مثل الهاتف النقال والانترنت اللذين ولدا كثيرا من الحاجات التي لم تكن في الحسبان .

وقد مارس التفكير الانعكاسي دورا حاسما في تطور الفكر الانساني .فكانت معكوسة جون كيتس الشهير ((الجمال صدق والصدق جمال)) مدخلا اساسيا في تدشين حركة النقد الجديد (النيوكلاسيكي)وقد مثلت معكوسة (المعرفة قوة والقوة

معرفة)مدخلا اساسيا في تأسيس نظرية الخطاب على يد ميشيل فوكو وكانت معكوسته التاريخية الشهيرة (ليس الماضي هو الذي يؤدي الى الحاضر بل الحاضر هو الذي يؤدي الى الماضي)مدخلا اساسيا لتأسيس مفهوم (أركيولوجيا المعرفة)وضرورة النظر الى تاريخ الفكر الانساني بصورة غير خطية تعاقبية وعندما شاعت في القرن السابع عشر مقولة ((ان السلطة تفلت من الناس لانها مقدسة))جاء بودلير في القرن التاسع عشر ليضع الامور في نصابها بقوله ((بل هي مقدسة لانها تفلت منهم))أي الناس واخيرا وليس اخرا يمثل المفهوم الانعكاسي ((البيولوجيا لغة واللغة بيولوجيا))نهجا محوريا سواء للكشف عن خبايا السرد الجينومي باستخدام وسائل التحليل اللغوي او سبر اغوار السر اللغوي على اسس بيولوجية .

- الاطاحة بالفروض والقواعد المستقرة: وما اكثر انجازات الابداع البشري التي تحققت من خلال الاطاحة بالفروض ومن ابرز امثلتها الاطاح بفرضية ثبوت الزمن في نسبية انيشتاين وبفرضية استحالة تفتت الذرة وما كان للادب الحديث ان يحقق ما حققه من ثورة لولا كسره القواعد والانماط والقوالب المستقرة للادب بنية ومحتوى واسلوبا.
- اطلاق التداعيات : ويمثل التداعي الطليق جانبا مهما في جميع اطوار التفكير وذلك لان عقل الانسان يعمل اساسا باسلوب التداعي وبالنسبة الى التفكير الخلاق تحديدا فهو أي التداعي الطليق يحرر العقل من عقاله ليمارس التفكير العرضي الانفراجي من اجل اكتشاف الجوانب الخفية للامور في سباقات متعدد ومتباينة .ومن اهم تقنيات التداعي ما يعرف ب((خرائط الذهن))ويقصد بها رصد مسارات الذهن وهو يجوب فضاء ذاكرته يلملم معارفه وخبراته ومعتقداته وبغرض التوضيح ناخذ أي كلمة من المعجم ولتكن كلمة ثقافة على سبيل المثال والتي يمكن ان تثير تداعيات من قبيل الرؤية الكونية والحضارات الانسانية والمعرفة والفنون وحوار الثقافات ونظرية الثقافة وما شابه ويمكن لاي من هذه المفاهيم ان يتشعب في مسارات متنوعة تربطه باللغة والبيئة والتاريخ ومنظومة القيم وخلافه.

ب- تفاعل العقول: الابداع هو عمل جماعي ،تصدق هذه المقولة اكثر ما تصدق على ابداع عصر المعلومات سواء في تشخيصه للمشكلات او استحداث حلول لها ومعظم المشكلات ذات جوانب متعددة تعتمل فيها مؤثرات مختلفة وتتعدد وجهات النظر في شأنها وتتداخل فيها التخصصات اما على صعيد الحلول فتتعدد البدائل لها كما تتعدد استراتيجيات تنفيذها واساليب هذا التنفيذ.

ومن اشهر تقنيات تفاعل العقول ما يعرف ب((العصف الذهني)) ويمكن تعريفه بانه عملية لتوليد الافكار وبلورتها من خلال حوار فعال بين فريق متنوع الخلفيات والتوجهات بقيادة مايسترو بارع في ادارة الحوار ،يطرح المشكلة رهن النقاش في تعريف محكم وربما في عدة تعريفات ويطالب المشاركين في ابداء ارائهم بشأن جوانبها المختلفة ونجاح العصف الذهني رهن بالالتزام بعدة مبادئ اهمها الاقرار بداية بان جميع الافكار ذات قيمة مهما كان جموحها وغرابتها حيث يجب ارجاء الحكم عليها الى مرحلة متاخرة فالمهم هو التشجيع على المشاركة وحصد اكبر قدر من الافكار المتنوعة واحماء وطيس الحوار بهدف تفجير الطاقات الابداعية ، ومن مهمات مايسترو العصف الذهني ان يعدل وينقح ويربط بين ما يثار من افكار ويمكنه في ذلك استخدام كل التقنيات السابق سردها في استنهاض العقول فيمكنه على سبيل المثال اللجوء الى اسلوب عكس الواقع عن طريق ما يعرف بالعصف الذهني السلبي بسؤال المشاركين :كيف يمكن ان نفاقم من حدة المشكلة بدلا من كيف يمكن ان

نحلها؟وهو اسلوب اثبت فاعليته في النفاذ الى جوهر المشكلة وتفسير مظاهر سلوكها.

عاشرا:/

طبيعة الإبداع والفكر المبدع:/

خلقت الحضارة المعاصرة كثيراً من النتاجات التي أدت إلى تواكل المجتمعات المتخلفة على الفتات الذي تلقيه إليها المجتمعات المتقدمة, فباتت الأولى تنتظر حلولاً جاهزة لمشاكلها تستعيرها أو تنقلها, وتطلبها من البلدان المتقدمة على شكل هبات تقدم لها أو قروض أو ما شابه ذلك.. وهي في ذلك تمعن في ابتعادها عن الإبداع وتتخذ من الاتباع والنقل والتقليد سبيلاً لها, وفي هذا ما فيه من تعميق الأسباب التي تؤدي إلى مزيد من التبعية والتخلف. ولعل المرء لا تخطئ عينه هذه النتيجة عند ملاحظة ما آلت إليه صناعات العالم النامي واقتصادياته, بخاصة عندما بنت مشاريعها التنموية على أساس من البعد الاقتصادي مهملة الجوانب الأخرى للتنمية وعلى الأخص ما يتعلق منها بنمو الكائن البشري الذي توليه البلدان المتقدمة عنايتها بحيث أن تربية الناشئة تهدف بالدرجة الأولى إلى استنهاض سائر قدراتهم الجسدية والعقلية بهدف الإسهام في عمليات البناء والنهوض الاجتماعي والاقتصادي, باحثة باستمرار عن أنسب الطرائق وأكثرها فاعلية في تعلم الإبداع وتنمية القدرات الإبداعية.

وقبل أن يلج البحث إلى الطرائق والأساليب والمبادئ التي تستند إليها التربية بالإبداع. نرى من المستحسن أن نلقي نظرة سريعة محاولين إيجاد أجوبة لبعض الأسئلة في هذا الصدد. من هو المبدع؟؟ وهل القدرة على الإبداع وقف على عدد محدود من البشر؟؟ وهل يظهر الإبداع ويتجلى الفعل المبدع بتلقائية عند صاحبه؟؟ أم أنه وليد ظروف ذاتية وأخرى موضوعية؟؟وبالنتيجة اجاباتنا عن هذه الاسئلة تجيب ضمنيا عن موضوعية اثر الابداع في التنمية .

يترتب على علاقة الإنسان بالبيئة العديد من المشكلات التي تتطلب منه البحث عن حلول لها. ونميز في الحلول التي يتعامل بها الناس مع هذه المشكلات حلولاً فيها الكثير من مظاهر الجدة والمخالفة للمألوف, وأخرى أقل حظاً من ذلك أو أنها تتوافق مع ما ألفه الناس أو أكثريتهم. ويتجلى الإبداع بصورة بديهية في تلك التي تتصف أساليبها بالجدة والابتكار.

ويكون تكيف الإنسان مع البيئة عادة في مستوى أعلى مما هو عليه عند الحيوان. أي أن تكيف الإنسان وقدرته على إيجاد حلول للمشكلات التي تعترضه هو في مستوى أعلى مما نجده عند الحيوان. بخاصة وان الإنسان لا يوظف قدرات أولية ذات طبيعة غريزية بحتة في عملية التكيف, بل إنه يوظف تفكيره. والتفكير من حيث هو نشاط إنساني هو نشاط عقلي عالي المستوى لأنه يكون موجهاً نحو كشف العلاقات بين الظواهر أو الأشياء في كليتها, فلا يعنى بما هو فردي إلا بهدف توظيفه في عملية أو عمليات عقلية تنطوي على الفهم والتفسير والتحليل والتركيب وقد تتجاوز ذلك إلى النقد والتقويم في إطار من البحث عن القوانين والمبادئ التي تنظم هذه العلاقات. وهذا النشاط يكون مركباً لأن الإنسان يحشد فيه فعاليات إرادية متعددة معتمداً على نتائج تصل إليها قدراته الإدراكية وفعالياته العقلية الأخرى من انتباه وتذكر وتخيل.

ويستخدم التفكير من حيث أنه نشاط عقلي المفاهيم والمبادئ ثم يطورها ويكتشف مفاهيم جديدة ويدخل في صميم الفعاليات والأنشطة العقلية المختلفة.

وفعالية التفكير دوماً هي ذات محتوى, فحيث يكون المرء في حالة تفكير فإنه يوجه طاقاته الذهنية ومهاراته العملية والعقلية نحو موقف محدد أو مشكلة

أو شيء, والحلول التي يصلها عن هذه الطريق تتميز بكونها حلولاً ذات كفاية عالية المستوى إذا ما قيست بالحلول العفوية أو بردود الفعل الانعكاسية التي تصدر في بعض الحالات. وكونها أكثر رقمياً من غيرها فإنها على الأغلب تؤدي إلى نتاجات توفر الوقت والجهد في إعادة استعمالها. ولأنها تتصف بالتعقيد فلا تقتصر حلولها عادة على ما هو آني ومؤقت بل تتجاوز ذلك نحو تحقيق غايات ذات طبيعة مستقبلية لأنها ذات قدرة على استبصار المستقبل والتنبؤ ببعض جوانبه والمعرفة بعواقب الأفعال, وإن اختلف الأمر من شخص لآخر. وهذا لا يعني أن المقاربات التي تحققها فعالية التفكير تكون دائماً صائبة, فهي قد تكون في بعض الأحيان مجانبه للصواب وفي أحيان أخرى قد تتراوح مقارباتها بين الصواب والخطأ.

والنشاط الفكري يمثل اليوم محط الآمال البشرية في المحافظة على وجود النوع الإنساني وفي زيادة قدرته على التكيف الإيجابي والاستمرار في تحسين ظروف الحياة, وفي أن يكون البشر أكثر قدرة على تفهمهم لمسألة استيعاب كل ما يصل الدماغ من معلومات ومعارف. فليس باستطاعة الذاكرة مهما بلغت طاقتها على الحفظ واختزان المعلومات والخبرات أن تلبي الحاجة إلى التلاؤم المتوازن مع عصر التفجر المعلوماتي والتقني..

كما أن تنشيط الفكر البشري تفرضه إضافة لما ذكر الضرورات التي ترتبت على تجاوز التفكير العلمي لتلك الأنماط التقليدية من التفكير التي سادت إلى وقت قريب وكانت غاية ما تطمح إليه موضوعية البحث, وهي أنماط ترسم التجربة حدودها وتقوم على طرائق في التفكير اعتاد الناس عليها في تطبيق بعض الأنشطة المتعلقة بالمعرفة. وقد بلغت الثقة بتلك الطرائق حداً جعل الناس يعتقدون أنها البلسم الشافي الكافي لحل كل مشكلة تعترض الطريق البشري. وكأن المرء يكفيه أن يمتلك طريقة ما أو مجموعة من الطرائق ليمتلك آلة التفكير(أورغانون أرسطو أو الأورغانون الجديد بحسب بيكون), وليحيط بكل ما يجري حوله.وما تزال كتب المنطق المدرسية تشير بنوع من القداسة إلى مثل هذه الطرائق. وهي كما نعلم تعتمد حدوداً في الاستدلال يجري تسلسلها وفق قواعد ثابتة تكون معياراً لعملية التفكير ذاتها وتقاس نتائجها من خلال قاعدة الانتقال عبر الحدود المتوسطة من مقدمات لها تسميتها وشروطها. ولكن الاستدلال بأنواعه المختلفة يتعرض اليوم للنقد بعد تلك النقلات النوعية في المعارف مما أدى إلى ما يشبه الانقلابات الجذرية في عملية حيازة المعرفة مما يعلن عن عقم الطرائق التقليدية وعدم ملاءمتها للإحاطة بآفاق المعارف والتطور العلمي سواء في علوم الرياضيات و وعلوم الطبيعة والعلوم الإنسانية،أعمق وأوسع وأعقد نوع من أنواعها,وهو ما يسوغ الاختلاف في تحديد طبيعته. فقد عده بعض الباحثين شكلاً من أشكال الذكاء العالي , أو أنه الذكاء في أعلى مستوياته, ولكنه يجاوز الذكاء. فإذا كان الذكاء يمثل القدرة على حل المشكلات , فإن الإبداع يتجاوز ذلك إلى شق دروب جديدة وخلق عوامل مبتكرة مباينة للمألوف . لذلك, وتمييزاً له عن الذكاء .

يصطلح البعض أن يسميه بالذكاء المباعد أو المخالف, بينما يطلق على الذكاء في مستواه المألوف الذكاء المقارب الذي يعتمد في مواجهته للمشكلات على أساليب مألوفة, أما الإبداع فهو أقل التزاماً بالمألوف ولا ينحصر عادة بالاستجابة الجيدة وإنما باستجابات مفتوحة . وبذلك يكون الإبداع بحاجة إلى نوع من التفكير – إن صحت العبارة – منطلقاً متشعباً يبحث عن استجابات وحلول ليست مما تألفه أو تعتمد عليه أسئلة اختبارات

الذكاء المألوفة. مما تقدم يكون الإبداع قفزة فوق الروابط المنطقية المتعرف عليها لأنه يتجلى باستجابات جديدة, أو أنه كما يقول (اينشتاين): <<لعبة المزج بين عناصر وصيغ جديدة >>. أو كما عبر عنه ويلسون على أنه:<<شيء مبتكر نحكم عليه في ضوء محك اجتماعي, بمعنى أنه جديد بالنسبة للمجتمع, وفي محك نفسي, بمعنى أنه جديد بالنسبة للشخص نفسه[1]

وليس الإبداع وقفاً على مجال واحد من مجالات السلوك والتفكير, لذلك فوصفه على أنه مهارة عقلية ليس دقيقاً لأنه يتضمن إضافة إلى ذلك تجليات ذات طبيعة وجدانيه كالقدرة على الإحساس بالمشكلات. وأنه لمن المعروف لدى الناس أن المبدع يمتاز بحساسية مرهفة وقدرة على الإدراك الدقيق للثغرات والإحساس بالمشكلات وإثارتها.
ويكشف الباحثون في التحليل العاملي للإبداع عن عدد من الصفات يمتاز بها المبدعون منها :

□—القدرة على إنتاج أكبر عدد من الأفكار المبتكرة ويوصف المبدع بسيولة الأفكار وسهولة توليدها.
◘--- القدرة على تغيير الحالة الذهبية وفقاً لتغيير المواقف, وذلك على عكس ما نجده عند أولئك الذين تتصف استجاباتهم بالتصلب والعناد والتشبث بحلول معينة لا يبارحونها.
◂ --- يكتشف المبدع في الموقف مالا يستطيعه الآخرون. ويمتاز تفكيره بالانفتاح على البيئة والقدرة على رؤية المشكلات ورهافة الحساسية بها.
▸ --- الابتعاد عن المألوف والحلول التقليدية وعدم تكرار أفكار الآخرين.
▴---- الربط بين جوانب الخبرة وإعادة بنائها بناء جديداً يثير في معظم الأحيان معارضة الناس وعداواتهم. ويحدث تاريخ العلوم والآداب والفنون عن العديد من الحالات التي كان يناصب بها الناس المبدعين, ويعرضونهم للخطر.
▾ --- يمتاز المبدعون بالقدرة على مواصلة الاتجاه الذي يسهم في تشكيل أدائهم الإبداعي, ولا يتفق ذلك إلا لمن يكون بذل الجهد ومواصلة العمل بعضاً من الصفات التي يتمتع بها.

ج- اندماج الافكار:تنفجر الافكار ما ان تطأ اقدامنا مناطق التقاطعات ،عندما تتصارع الاراء وتتداخل المفاهيم وتتحاور الثقافات وتتهاجن الفنون ومن اكثر حالات اندماج

(□)[1] - من أجل تعريف الإبداع راجع مصطفى حجازي: التفكير الابتكاري – الفكر العربي – العدد □◘ – ص ◂◂◘◂.

الافكار درامية واثارة تلك القائمة على المتناقضات وقد اسقطت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كثيرا من حواجز التناقض الفاصلة ليتآلف على سبيل المثال لا الحصر المادي مع اللامادي والواقعي مع الخائلي والعضوي مع اللاعضوي.
ان الحضارة الانسانية بأسرها تدين لاندماج الافكار والتجارب والخبرات وتفاعلها وهو ما يعرف بالتاثير الانتشاري ripple effect ويقصد به ان أي فكرة اصيلة تتداخل مع افكار اخرى مولدة مجموعة من الابتكارات التي تؤدي بدورها الى مزيد من التاثير المتبادل وهكذا دواليك مما يسهم في احداث عملية تنمية مجتمعية غاية في الروعة .

د- اعادة تدوير الافكار السابقة: معظم منجزات الفكر الخلاق تقوم في نهاية الامر على افكار قديمة حتى قيل ان التفكير الخلاق ما هو في جوهره الا نوع من سرقة الافكار التي لم يكتشف وتعد اعادة تدوير الافكار السابقة احد المنطلقات الاساسية لابداع عصر المعلومات الذي يتميز بطابع الليونة فكثير من ابتكارات هذا العصر تتم من خلال اعادة تنظيم معلومات قائمة بالفعل او معالجتها بصورة غير مألوفة .ومن اكثر التقنيات في هذا الصدد ما يعرف ب ((البرمجة اللغوية العصبية))وهو فرع من هندسة المعرفة يقوم على تفريع ما في ادمغة الخبراء من افكار وخبرات واستراتيجيات لحل المشكلات وكيفية التعامل مع حالاتها المختلفة وتسجيل هذه المعرفة الكامنة فيما يعرف بقواعد المعارف التي يلجأ اليها اخرون للاستهداء بحكمة من سبقوهم من الخبراء .

الفصل السادس:
بعض ادوات التنمية

لكي تحدث حالة تنموية داخل المجتمعات علينا ان نعرف كيف نستلهم التنمية كي تقع داخل المجتمع وهنا سوف اضع خطوط عريضه يمكن استخدامها كادوات للتنمية في اي مجتمع من المجتمعات مع مراعاة خصوصية المجتمعات كلا حسب

رؤاه الحاضرة والادوات بالتحديد ستكون لدول العالم الثالث اي الدول النامية وليس الدول المتطورة التي حققت تنمية ونهضة بارزة ضمن ادوات اساسية والادوات هي :/

1- الاغناء المتبادل بين التراث والمعاصرة له دوره في التطبيقات الحية للتنمية الثقافية التي تقود بدورها الى تنمية اقتصادية واجتماعية وان الدرب العريض الممتد بين التراث والمعاصرة يستوعب التطور الديمقراطي للمجتمع والفرد.
2- الاستغراق في النزعة الاستهلاكية يعرقل بناء التنمية في المجتمع ،ونحن نحتاج بالنتيجة الى طرق ترسي دليل عمل لمجتمع منتج.
3- التصدي الحازم للافكار الارهابية واشاعة ثقافة التسامح والمودة للنهوض بثقافة تنموية ومعالجة حالة النقص الثقافية التي يعانيها بعضهم ممن يشهر اسلحة الاتهام والتكفير للمجتمع بدلا من دعوته للتفاعل الثقافي من اجل بناء فكري منفتح بجدارة وامانة.
4- وهذه النقطة بالتحديد خاصة بالمجتمعات الاسلامية : التخلص من النظرات والممارسات الخرافية التي تتعارض وحقيقة الدين الاسلامي وانفتاحه على الاديان الاخرى عند قراءته بوجهات نظر مخالفة لما موجود.
5- التعامل مع الفكر والثقافة في البلدان المختلفة للتخلص من فارق التفاوت.
6- الاعتناء بالمعرفة باعتبارها اداة تنموية ومصدر ثروة ومؤشر قوة ،ليس فقط عبر تحويل بعض معطياتها الى منتجات متطورة عالية المردود الاقتصادي.والاستراتيجي بل ايضا بكينونة المعرفة ذاتها ،كعنصر تنمية انسانية لابناء اي امة تطمح الى مكان لائق تحت شمس القرن الواحد والعشرين ولافراد اي مجتمع ينشد الانسجام مع شروط العصر .
7- التاكيد على سياسة بناء وتمتين وحدة الشعب بمغزاها العميق ضمن سياق ديمقراطي يشكل ركيزة كبرى للتنمية الثقافية ،والاهتمام بحقوق الانسان كعنصر اساسي واعتباره الاس الحضاري في العملية التنموية من خلال الحفاظ على حقوقه.
8- مكافحة الامية التي هي علة العلل وسلاح التنمية الثقافية الاساسي.ووضع تشريع قانوني لمحو الامية الالزامي.
9- تدريس مادة جديدة في المدارس الابتدائية والثانوية تعنى بالتنمية واهميتها واهمية التعامل مع دلالاتها في المسيرة الوطنية.
10- تاسيس قاعدة لتثقيف ثقافي من خلال نوافذ الاعلام لاكتشاف دوافع التقدم في تنمية وتمكين المجتمع بمختلف جوانبه.
11- الابتعاد عن التقاطعات الحادة التي تصل الى حد الاحتراب في تاسيس نظام مؤسساتي فعلي يضع مفهوم التنمية بعين الاعتبار وبكافة جوانبها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .
12- ان بعضهم يتعامل مع التنمية من خلال مشكلات مرحلية تعبر عن تعاطفه مع دلالاتها بما يظهر الهنات والاخطاء والمساوئ
13- يجب التركيز على مفهوم التنمية الثقافية لكي ينبني انسانا تنمويا على صلة بحقوقه وواجباته في ظل واقع ديمقراطي يمكنه من استخدام عقله في مجال التنمية وسنركز في هذا الكتاب على مفهوم الديمقراطية والتنمية .
14- ان الهوة بين الثقافة التنموية والثقافات المفرقة الطائفية هوة كبيرة تساعد على انقسامات اجتماعية ليست في صالح تنمية ثقافية ذات جدوى .
15- ان الاهتمام بالعلوم والفنون والاداب هي ليست سلطة التنمية الثقافية بقدر ما هي اذرعها المحركة .

16- تشكيل مجلس من مختلف الطوائف والاقليات في البلاد التي يعيش على اراضيها تعددات عرقية وطائفية كما هو الحال لدينا في العراق او في لبنان ،لاعداد كتاب بعنوان(سلوك المواطن المطلوب) يطبع طبعة شعبية ،يعالج مفاهيم تنموية من خلال السلوك الذي يجب ان يتبع في البلاد لكي يحقق المفاهيم التنموية ويكون هذا الكتاب بمتناول كل من يقرا ويكتب .

اولا:/

اسس ومبادئ اقتصاد السوق الحر:

اما اهم الاسس والمبادئ التي يفترض ان يتضمنها مفهوم اقتصاد السوق الحر الاجتماعي لتحقيق تنمية واعدة ومجتمع نهضوي متحضر اقتصاديا[1] :

أ- حرية النشاط الاقتصادي وحماية الملكية الخاصة وتشجيع اصحاب الاعمال على استثمار رؤوس اموالهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ،أي في جميع فروع الانتاج والخدمات.

ب- تمتع القطاع الخاص بالدور الاساسي في الحياة الاقتصادية ومنحه حرية الحركة وتحقيق الارباح، فضلا عن تشجيع اصحاب رؤوس الاموال على زيادة توظيفاتهم الراسمالية الموجهة لزيادة انتاج تلك السلع التي تسهم في تقليص الواردات وتتوجه نحو اشباع حاجات السوق الداخلي والخارجي وهذا يعني تحويل الاقتصاد من حالة الاستهلاك الى حالة الانتاج لاغراض السوق واغناء الدخل القومي بدلا من استهلاكه.

ت- ابتعاد الدولة عن التدخل في شؤون وقرارات ونشاطات القطاع الخاص ما دام ملتزما بالقوانين الديمقراطية المرعية ودستور البلاد.

ث- دعم قيام منشات اقتصادية منتجة وفعالة وقادرة على المنافسة الحرة .ويتطلب هذا وجود اسواق حرة للعمل والقروض وسعر الفائدة والعملات الصعبة.

ج- تمتع المنشات الاقتصادية بحرية تامة في مجال القروض وتشغيل الايدي العاملة وتحديد الاسعار والاجور.

ح- ترك سياسة تكوين الاسعار لقوانين واليات العرض والطلب في السوق .

خ- السعي لتعويم العملة او تثبيتها بسعر صرف واقعي.

د- عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي يمكن للقطاع الخاص النهوض بها ،وايلاء اهتمام خاص من جانب قطاع الدولة لتلك القطاعات التي يبتعد عنها القطاع الخاص لاي سبب كان.

ذ- فتح الاسواق المحلية وازالة القيود امام التبادل التجاري الدولي.

ر- الموافقة على تحديد الدعم من جانب الدولة لتحديد اسعار السلع ذات الاستهلاك الجماهيري الواسع ولكن بحدود ضيقة جدا.

ز- السعي لايجاد توازن معين في توزيع الدخول في المجتمع لضمان السلم وتامين جملة من الخدمات الاجتماعية والاتفاقيات بين اتحادات اصحاب العمل والنقابات لضمان توازن معقول بين الاسعار والاجور في ضوء نسب التضخم السنوية ...الخ. دون تدخل الدولة .

س-الاتفاق على قواعد واسس واليات معينة لما يسمى ب((قواعد اللعبة الديمقراطية)) في الدول الراسمالية المتقدمة من اجل معالجة المشكلات والاختلافات او حتى النزاعات فيما بين النقابات العمالية واتحادات الصناعيين والشركات الراسمالية واصحاب الاعمال حول قضايا الاجور وساعات العمل او التشغيل والبطالة او قضايا التقاعد والضمان الصحي والاجتماعي ومسائل

---

[1] - ذكر هذه النقاط الدكتور كاظم حبيب ،العولمة من منظور مختلف ،ج2، دار الشؤون الثقافية،بغداد، ط1 ،2005،ص114

الانتاجية وزيادة الاجور.وفق اساليب التفاوض الديمقراطي السلمي والتحكيم من اطراف تمثل الطرفين قبل اعلان الاضراب ايا كان نوعه. مع ضمان حق العمال في الاضراب عن العمل للوصول الى الاهداف التي تسعى عليها النقابات العمالية .

ش-اقتراح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان النامية ممارسة سياسة ((التثبيت والتصحيح الهيكلي)) التي تعني الاتجاهات والمضامين التالية:/

1- **تخلي الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية وترك المجال واسعا ومفتوحا للدور القيادي والرئيس للقطاع الخاص ،علما انها كانت في البداية تدعو الى زيادة دور القطاع الخاص مع عدم معارضها لمشاركة نسبية للقطاع العام الا انها في الاونة الاخيرة لم تعد تقبل باية مشاركة للدولة في العملية الاقتصادية وتدعو الى تصفية قطاع الدولة تصفية نهائية وتامة تحت شعار ((الخصخصة))الكاملة . ولكن براينا ان هذه عملية ليست صحيحة تماما فضرورة وجود قطاع اقتصادي للدولة يضمن وبشكل جيد عدم انهيار السياسة الاقتصادية للدولة ووجود القطاع الخاص فقط يجعل من المواطن سلعة يتحكم فيها دون اية ضمانات تذكر .**
2- **التخلي عن التخطيط الاقتصادي الحكومي والذي يعني في الوقت نفسه تخلي الدولة عن رسم سياسة التوظيف والتشغيل والاجور والاسعار وترك ذلك لاليات السوق ان تنظمها دون تدخل الدولة .**
3- **ممارسة سياسة الانفتاح الاقتصادي على السوق الدولية التي تعني بدورها الكف عن وضع قيود على حركة رؤوس الاموال الاجنبية وعلى التجارة الخارجية وتصدير الارباح، وكذلك التخلي عن التزامها بتنفيذ بنود قوانين العمل المحلية .**
4- **اجراء تغيير واسع في السياسات المالية والنقدية والضريبية التي انتهجتها حتى تلك المرحلة حكومات هذه البلدان من اجل مساعدة الفئات الكادحة والاكثر فقرا في الحصول على السلع الاساسية باسعار مناسبة ،وهذا يعني قيام تلك الحكومات بالغاء الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع والخدمات المنتجة محليا .وهذه هي من اكبر سياسات البنك الدولي المستخدمة .**
5- **اصلاح النظام المالي والمصرفي والنقدي وتعويم صرف العملية المحلية وتامين استقرارها في ضوء العلاقة مع الدولار الامريكي ولمصلحة الدولار الامريكي، وكانت الاهداف المعلنة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من وراء هذه السياسات تتلخص في الوصول الى تقليص الديون الخارجية ةتحقيق معدلات استثمار ونمو اقتصادي اكثر ارتفاعا وتقليص البطالة وتامين دور قيادي للقطاع الخاص في عملية البناء الاقتصادي والغاء قطاع الدولة ودوره في الاقتصاديات الوطنية وزيادة قدرة اقتصاديات البلدان النامية على الاندماج في الدول الراسمالية المتقدمة وفي التقسيم الدولي الراسمالي للعمل .**

كما ويفترض ان ينصب الاهتمام في اقتصاد السوق على عدد من الحقائق الاساسية نشير الى اهمها فيما ياتي وحسب ما فصلها الاستاذ الدكتور كاظم حبيب[1] :

- **الانتباه لقوانين السوق او اليات العرض والطلب في سياسات التنمية والتطوير اللاحقة من جهة وممارسة التاثير ولتوجيه الايجابي لحركة السوق سواء اكان سوق السلع ام سوق قوة العمل ام سوق التقنيات والقروض ...الخ.**

[1] -المصدر السابق،ص120

- ضمان الاخذ بسبل البرمجة الاقتصادية التي تساعد على تقليص الاثار السلبية لقوى السوق العفوية التي يمكن ان ترمي باعباء ثقيلة على كاهل المنتجين وبقية الكادحين من ذوي الدخل المحدود من جهة ، وتتسبب في وقوع هدر اقتصادي واسع النطاق من جهة ثانية فضلا عن اسهامها في تعبئة الموارد والطاقات المتوفرة وزجها في عملية التنمية الموجهة التي هي بامس الحاجة اليها ، في المرحلة الراهنة وفي المستقبل ايضا من جهة ثالثة.
- ايلاء عناية خاصة بالانسان وظروف حياته ومعيشته وعمله والخدمات التي يمكن توفيرها له وتقليص درجة الاستغلال التي يتعرض لها المنتج في ظل العلاقات الراسمالية.
- تامين ممارسة تاثير ايجابي وفعال من جانب الدولة على عمليات توزيع واعادة توزيع الدخل القومي في المجتمع بما لا يقود الى اختلالات كبيرة في العلاقة بين التراكم والاستهلاك او في اطار كل منهما تزيد من تاثير اعباء الازمات الدورية في النظام الراسمالي .
- منح القطاع الخاص امكانيات مفتوحة لنشاطه الاقتصادي والاجتماعي ليلعب دوره الرئيسي في عملية التنمية الوطنية والتقدم الاجتماعي ،مع ايلاء الاهتمام بدور قطاع الدولة للنهوض باعباء معينة في عملية التنمية وفي السياسة المالية ،وخاصة في مجال البنوك والتامين والصناعات الاستخراجية المرتبطة بتوفر الموارد الاولية في البلاد والتي تدخل ضمن ملكية الدولة والتي يصعب على القطاع الخاص القيام بها .
- عدم التخلي الكلي عن التاثير في الاسعار ،وخاصة بالنسبة الى تلك السلع التي ترتبط مباشرة باستهلاك اوسع الجماهير الكادحة وذات الاهمية الكبيرة في تغذية الناس.
- تامين سياسة عدم التمييز بين مواطني البلد المعني في مجال النشاط الاقتصادي ،أي رفض أي تمييز بحق الاقليات القومية والدينية في مجال التوظيفات ومجمل النشاط الاقتصادي.
- التخلص من السياسات التي ساعدت على اهمال مناطق شاسعة من البلاد وكثيفة السكان لاسباب كثيرة ،منها سياسية او اقتصادية او قومية شوفينية او دينية متعصبة .وايلاء عناية اكبر بالتخطيط وتامين الموارد المالية والوظيفات الضرورية لضمان تطور المناطق او الاقاليم المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بشكل متناغم قدر الامكان وعلى مدى غير قصير .
- توفر البرمجة الاقتصادية او التخطيط الاقتصادي ،والتخطيط كنا قد اشرنا اليه كثيرا فيما سبق من هذا الكتاب.
- كما تعد العلاقات الاقتصادية الاقليمية والدولية من بين اهم الادوات القادرة على المشاركة والتاثير بصورة سلبية او ايجابية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان والامر يخضع بالاساس الى اربعة عوامل هي:/

1- طبيعة الدولة ومضمون سياستها الاقتصادية والاجتماعية واجواء الديمقراطية في المجتمع.
2- مستوى تطور البلاد الاقتصادي وتقدمها الاجتماعي وقدراتها المالية والمادية ومهاراتها الفنية والمهنية.
3- دور الحياة المدنية والاحزاب السياسية والمؤسسات الديمقراطية والمنظمات الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية التي تساهم في الحياة السياسية والحياة العامة، ومنها الحياة الاقتصادية والعلاقات الدولية.

4- الاجـواء التـي تـسود العلاقـات الدولليـة ودور الامـم المتحـدة ومؤسـساتها الاختصاصية في الحياة الدولية المتعددة الجوانب[1].

ثانيا:/ اشاعة ثقافة حقوق الانسان والمجتمع المدني احدى اهم وسائل التنمية :/

وهنا لا بد ان اشير الى مسالة مهمة جدا لا تقل اهمية عما ذكر وتعتبر احدى اهم الم نقل الاهم فـي مسالة ادوات واغراض التنميـة الا وهـي ضرورة ان تلعب اشاعة الحريـات الديمقراطيـة وممارسـة حقـوق الانـسان واقامـة مؤسـسات المجتمـع المـدني ،بمـا فيهـا النقابات والاتحادات والمنظمات الاجتماعية غير الحكومية دورها السياسي والاقتصادي والثقافي الايجابي في العقد الاجتماعي الذي يفترض ابرامه بين المنتجين ومالكي وسائل الانتـاج ،ويتطلـب ان يتجلى ذلـك اثنـاء التفـاوض وفـي عقد اتفاقيـات العمـل مـع اتحـادات الـصناعيين حـول سـاعات العمـل والاجـور والاجـازات الـسنوية .ان الاعتـراف بحقـوق الانسان وممارستها فعلا على الـصعيدين الـداخلي والـدولي يتيحـان فرصـة ذهبيـة لجميـع شعوب العالم للتعاون من اجل ايجاد حلـول عمليـة وسريعة نـسبيا للمشكلات التـي كانـت وما تزال تواجهها فـي المجالات الاقتـصادية والاجتماعيـة والـسياسية والقوميـة والاثنيـة والدينيـة والطائفيـة والحدوديـة ،الا ان المـشكلة تكمـن بالاسـاس فـي الموقـف الـسلبي لحكومات الغالبية العظمى من البلدان النامية، أن لم نقل كلها من الاعتراف الفعلي ببنـود الاعلام العـالمي لحقـوق الانـسان الـذي اقر فـي كـانون الاول/ديـسمبر عـام 1948 بـرغم مصادقة العدد الاكبر منها على ذلك الاعلان.
والشيء الذي يجب ان نقره ان حقوق الانسان والديمقراطيـة تسهم اسـهامة كبيـرة فـي حال تحقيقها بعملية التنمية وابرازها داخل المجتمـع ،فالـذي ينشئ التنميـة هـو الانـسان فكيف يقيم تنميـة وهو لا يحصل علـى حقوقـه ويفتقد ابسطها .من هنـا فـان الاجـراءات الكفيلة البارزة في اقرار حقوق الانـسان قولا وفعلا داخل المجتمعات تـسهم فـي تنميتهـا ونـهضتها .
وهنا ينبغي الاشارة كذلك الى الشركات متعددة الجنسيات التي تشتغل داخل البلاد الناميـة والتي في اغلبها لا تراعي حقوق الانسان .
فالعلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والشغيلة فـي هذا البلـد النـامي او ذاك خاضـعة لجهات ثلاث اساسية هي:/
الدولـة التـي يجـري العمـل والتـشغيل فيهـا ومواقفهـا مـن التـشريعات الـضرورية ،ومنهـا قـانون العمـل وشـروط اسـتقبال ونـشاط الـشركات المتعـددة الجنـسيةاولا، والـشركات المتعددة الجنـسية التـي تقوم بالنـشاط فـي هذه البلدان ومـدى التزامهـا بالمعـايير والقيم الدولية الخاصة بحقوق الانسان وعدم خرقهـا لهـا بـاي صورة مـن الـصور ثانيـا، ودور المنظمـات النقابيـة وغيـر الحكوميـة التـي يفتـرض فيهـا ان تـدافع عـن حقـوق الانـسان ومصالح العمال في المؤسسات الاقتصادية التابعة للشركات المتعددة الجنسيات [2]وهنـاك خلافات حادة على الـصعيد الـدولي والمحلـي حـول مسؤولية الـشركات المتعددة الجنـسية لما يحصل من تجاوز على حقوق الانسان في المشاريع التابعة لها.
وهنا يعتبر كاظم حبيب ان هنالك العديد من التبريـرات التـي تؤكـد بـان الـشركات لا تعـرف ما يجري من تجاوز على حقوق الانـسان فـي الممارسـة العمليـة ،ولـهذا لا تـستطيع عمـل

---

[1] - المصدر السابق،ص133
[2] - موكلينسكي، بيتر،ت. حقوق الانسان والشركات متعددة الجنسية:هل هناك مشكلة؟ مجلة الثقافة العالمية، العدد112، مايو- يونيو2002، ص114-135

شيء في هذا الصدد او ان القوانين الدولية لاتلزمها بشيء من هذا القبيل ،وان على الدول فيها ان تضع التشريعات اللازمة في هذا الصدد ،عندها يمكن القبول بها ،او رفض العمل في تلك الدولة التي تضع معايير لا تقبل بها الشركات المتعددة الجنسيات ولكن هذه الحجج لا تصمد امام الواقع المعاش في البلدان النامية ،وبخاصة ان عددا كبيرا من حكومات تلك البلدان جاء الى السلطة بطريقة غير دستورية او يمارس تغييب الديمقراطية وحقوق الانسان عن المجتمع .

ان تشغيل الاطفال او النساء وخاصة الحوامل الى حد الاغماء من الجهد المضني في العمل لا يمكن قبوله من جانب الشركات المتعددة الجنسيات ،بغض النظر عن طبيعة الحكومات القائمة في تلك البلدان، بل يفترض ان ترفض ذلك وان تسعى الى تغيير هذا الوضع، وهي قادرة على الضغط على حكومات تلك البلدان أن شاءت ذلك ولا يمكن قبول حججها بانها عاجزة عن تحقيق ذلك ويمكن هنا ايراد حالة الاطفال الذين يعملون في صنع الكرات في باكستان مثلا التي يتم تشغيل الاطفال فيها على نطاق واسع وفي ظروف عمل قاسية واجور واطئة وساعات طويلة ،فاي تنمية تصدر من هؤلاء واي نهضة يحقق المجتمع من خلالهم في ضوء غياب حقوقهم .

ومن هنا ياتي الموقف الذي يفترض ان يتخذ في هذا المجال ،فالمسؤولية هنا يفترض ان تقع على عاتق الامم المتحدة والدول النامية والشركات المتعددة الجنسية والنقابات في ان تتفق على تشريعات تحفظ حقوق الانسان وتحاسب على اي تجاوز لها امام المحاكم في الدول المعنية ،ان الطابع العولمي للشركات المتعددة الجنسية يفترض ان يجعلها تلتزم بالمعايير والقيم العولمية لحقوق الانسان في مختلف مجالاتها وتتعامل معها على انها سلة متكاملة ومتلازمة وغير مجزأة .

وبدأ نشاط الشركات متعددة الجنسية يلفت انظار الامم المتحدة وخاصة الدول النامية فيها ، وعندما بدأت هذه الدول تتحدث عن ضرورة وضع (نظام اقتصادي عالمي جديد) كان لا بد ان تحتل هذه الظاهرة البازغة والمتزايدة الاهمية والخطورة في الاقتصاد الدولي موقعا بارزا في ظل المقترحات الرامية الى اصلاح الخلل القائم او الذي سياتي في النظام الاقتصادي العالمي ، وعلى الرغم من ان الدول النامية كانت على وعي تام بالدور الايجابي الذي يمكن ان تقوم به هذه الشركات في خدمة التنمية وخصوصا في مجال زيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا، ...الخ.

فان الشركات ركزت في منتصف السبعينيات كما قرأنا على الجوانب السلبية الظاهرة وخاصة ما يتعلق منها بقدرتها على التدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدول الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها باجهزة المخابرات في الدول الكبرى ، ونزعتها الاحتكارية الضارة بقواعد المنافسة، وكان هذا هو الجانب الذي حاولت الدول النامية ان تضع له ضوابط دولية من خلال الامم المتحدة ،ولذلك لم يكن غريبا ان يتضمن ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية الصادر عن الجمعية العامة عام 1974 نصا الفقرة(2/م2) يشير صراحة الى حق الدول في : ((وضع القواعد الخاصة بتنظيم الاستثمارات الاجنبية ووضع القواعد الخاصة بالتنظيم والرقابة على انشطة الشركات متعددة الجنسية ، وتاميم الممتلكات الاجنبية))اما برنامج العمل فقد اوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بانشاء لجنة الشركات متعددة الجنسية وحدد مهمتها الاساسية في ((وضع ميثاق شرف دولي خاص بسلوك هذه الشركات)) وقد تم انشاء هذه اللجنة بالفعل كاحدى لجان المجلس الدائمة .

ومنذ ذلك الوقت تصاعد اهتمام الامم المتحدة بدراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها وتعددت الانشطة المتعلقة بها وخصوصا بعد انشاء (مركز الشركات متعددة الجنسية)

Center on Transnatinal Corporationsويتمحور هذا النشاط حول اربعة انماط من الانشطة [1] :

1- انشطة معيارية normative تركز على بلورة القواعد التي يتعين ان تحكم طبيعة العلاقة بين هذه الشركات والدولة المضيفة وحقوق وواجبات كل منهما.
2- انشطة بحثية :تتابع تطور ودور هذه الشركات في مجالات الاستثمار والانتاج والعمالة ونقل التكنولوجيا...الخ. واهم ما ينشر في هذا السياق التقرير الشامل حول تطور هذه الشركات وأنشطتها في العالم Surveys والذي ينشر كل خمس سنوات والتقرير السنوي المعنون World Investment Report بالإضافة إلى ما ينشر دوريا حول الموضوعات المختلفة.
3- انشطة تتعلق بالتعاون الفني :لتقديم خدمة استشارية بهدف معاونة الدول النامية على تطوير اسليب التعامل مع هذه الشركات ،وتقديم منح وتنظيم دورات تدريبية.
4- انشطة اعلامية :/هدفها جمع وتصنيف وتحليل ونشر كافة البيانات المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسية واتاحتها لكل الحكومات والمنظمات غير الحكومية .

يتبين مما ورد إن هذه الشركات تمثل ثقلا كبيرا على مستوى العالم اليوم وإنها ذات نفوذ قوي في الدول النامية وباستطاعتها الدخول إلى أية دولة مستقرة وإنشاء أنظمتها الاقتصادية والتنموية حسب رغباتها وليس حسب رغبات الدول لان الجانب الاقتصادي هو الأساس في حكم هذه الشركات للعالم اليوم...

والشركات متعددة الجنسية لم يفعل العديد منها سوى القليل لتحسين ظروف العمل في البلدان النامية ولم تدرك هذه الشركات الدروس التي تعلمتها بشكل بطيء تماما من بلدانها الا تدريجيا اذ ان تامين ظروف عمل افضل يمكن ان يعزز انتاجية العامل ويخفض التكاليف الاجمالية او في الاقل يحول دون ارتفاعها الحاد ، كما ويعد الميدان المصرفي ميدانا اخر حيث غالبا ما تقوم الشركات هذه باكتساح المحلية منها ،وبامكان المصارف الامريكية تقديم ضمانات اكبر للمودعين في المصارف الصغيرة المحلية (مالم تقدم الحكومة المحلية تامينا على الودائع) وتضغط الحكومة الامريكية كما يقول ستيكلتز على فتح الاسواق المالية في البلدان النامية والمزايا واضحة وهي ان المنافسة المتزايدة يمكن ان تؤدي الى تحسين الخدمات ويمكن ان تعزز القوة المالية الكبيرة للمصارف الاجنبية الاستقرار المالي ومع ذلك يبقى التهديد الذي تشكله المصارف الاجنبية لقطاع الصيرفة المحلي حقيقيا وفي الحقيقة هناك نقاش واسع في الولايات المتحدة في القضية ذاتها فالصيرفة الوطنية لاقت مقاومة حتى عهد كلنتون وبتاثير من وول ستريت تغير الموقف التقليدي للحزب الديمقراطي خشية تدفق الاموال الى مراكز المال الرئيسة كنيويورك مما يجرد المناطق الاخرى من الاموال الضرورية .وما حدث في الارجنتين يؤكد مثل هذه المخاوف فقبل الانهيار الذي حدث هناك في عام 2001 اصبحت المصارف التي يملكها الاجانب هي التي تهيمن على الصناعة المصرفية المحلية وبينما كانت المصارف تقدم الاموال الى الشركات المتعددة الجنسية بشكل سهل فقد اشتكت حتى الشركات المحلية الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة من عدم الحصول على راس المال ،وكانت خبرة المصارف الدولية وقاعدة معلوماتها تكمن في اقراض زبائنها التقليديين وفي نهاية المطاف ربما تتوسع لتصل الى هذه البيئات الاخرى الملائمة او ظهور مؤسسات مالية جديدة لمعالجة هذه الثغرات وانعدام النمو الذي

[1] -حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ 1945، مصدر سابق، ص249.

اسهم فيه انعدام الاموال كان محوريا في انهيار ذلك البلد وكانت هذه المشكلة مشخصة على نطاق واسع داخل الارجنتين واتخذت الحكومة بضعة خطوات محدودة لملء ثغرة الائتمان بيد ان اقراض الحكومة لم يعوض عن اخفاق السوق.

ولعل من اشد المخاوف في قضية الشركات المتعددة الجنسية هو دور الحكومات بما في ذلك الحكومة الامريكية في الضغط على الدول للالتزام بالاتفاقيات التي كانت غير منصفة الى حد كبير للبلدان النامية كما يقول ستيكلتز والتي غالبا ما وقعتها حكومات فاسدة في تلك البلدان ففي اندونيسيا في اجتماع زعماء منظمة ابيك APEC التعاون الاقتصادي لاسيا والباسفيك عام 1994 الذي عقد في جاكرتا شجع الرئيس كلنتون الشركات الامريكية على القدوم لاندونيسيا وفعل العديد منها ذلك وغالبا ما كان بشروط مفضلة مع مقترحات فاسدة بتقديم الرشاوي على حساب شعب اندونيسيا وشجع البنك الدولي على حد سواء صفقات الطاقة الخاصة هناك وفي بلدان اخرى كالباكستان ونصت شروط العقد التزام الحكومة بشراء كميات كبيرة من الكهرباء باسعار عالية جدا فيما يسمى بفقرات خذ او ادفع وحصل القطاع الخاص على الارباح فيما تحملت الحكومة المخاطر كما يذكر ستيكلتز كان ذلك امرا سيئا تماما ولكن عندما اطيح بالحكومات الفاسدة (محمد سوهارتو في اندونيسيا عام 1988 ونواز شريف في الباكستان عام 1999)مارست الحكومة الامريكية ضغطا على الحكومتين لتنفيذ العقد بدلا من النكول او في الاقل اعادة التفاوض على شروط العقد غير المنصفة التي استخدمت فيها الحكومات الغربية قوة عضلاتها لغرض تنفيذها[1] وهنالك المزيد في قائمة الشكاوي المشروعة ضد الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تمثله هذه الشركات وغالبا ما تزدهر مثل هذه الاستثمارات بسبب انتزاع امتيازات خاصة من الحكومة وبينما يركز الاقتصاد على وفق سياقاته القياسية على انحرافات الحوافز الناجمة من هذه الامتيازات الا ان هناك ناحية غير مأمونة تماما اذ ان هذه الامتيازات غالبا ما تكون نتيجة الفساد وارتشاء مسؤولي الحكومة ولا يأتي الاستثمار الاجنبي المباشر الا على حساب زعزعة العمليات الديمقراطية ويصح هذا لاسيما في استثمار استخراج المعادن والنفط والموارد الطبيعية الاخرى حيث يجد الاجانب حافزا حقيقيا للحصول على امتيازات باسعار واطئة .
علاوة على ذلك هنالك تاثيرات عكسية لمثل هذه الاستثمارات غالبا لا تعزز النمو فالدخل الذي تجلبه امتيازات التعدين قد لا تكون له قيمة تذكر ولكن التنمية هي انتقال للمجتمع فالاستثمار في منجم لنقل في منطقة نائية من البلاد لا يفعل سوى القليل للمساعدة في تحويل التنمية الى اكثر من الموارد التي تولدها ويمكن ان تساعد في ايجاد اقتصاد مزدوج اقتصاد حيث توجد جيوب للثروة ولكن الاقتصاد المزدوج ليس اقتصادا متقدما وفي الحقيقة يمكن ان يعيق تدفق موارد التنمية احيانا فعلا من خلال الية تسمى ((المرض الهولندي)) اذ ان تدفق راس المال الى البلاد يؤدي الى رفع قيمة العملة ويجعل الواردات رخيصة والصادرات غالية لقد جاء هذا الاسم من التجربة الهولندية عقب اكتشاف الغاز في بحر الشمال اذ رفعت مبيعات غاز الشمال سعر العملة الهولندية واضرت بالصناعات التصديرية الاخرى للبلاد بشكل بالغ وسببت مشكلة عويصة ولكن يمكن حلها في ذلك البلد ولكنها يمكن ان تكون المشكلة صعبة بالذات بالنسبة للبلدان النامية .

---

[1] - ستيكلتز ،مصدر سابق، ص91

ثالثا:/

التنمية وحقوق الانسان

مما مر نستشف اهمية حقوق الانسان والمحافظة عليها لصياغة عملية تنموية نهضوية داخل المجتمع فالانسان الفاقد لحقوقه من الصعب ان يقوم بجهد تنموي لمجتمعه،فلذلك يقع على عاتق الجمعية العامة للامم المتحدة خلال الفترات القادمة العمل على اصدار القرارات والتوصيات او الاجراءات الاتية في ما يخص حقوق الانسان ،وهذه التوصيات ستسهم في بناء الانسان ووضع التنمية على سلم الاولويات والحاجات الاساسية :

1- **تنشيط اللجنة المختصة بحقوق الانسان التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ومنحها صلاحيات كافية لملاحقة القضايا الخاصة بانتهاك حقوق الانسان المدنية والسياسية وتقديم التقارير التفصيلية والاجراءات المقترح اتخاذها من جانب الامم المتحدة والمجتمع الدولي لمواجهة تلك التجاوزات ووضع حد لها ،.**
2- **رفض قبول اية دولة في عضوية الجمعية العامة للامم المتحدة مالم تقر وتوقع على لائحة حقوق الانسان المواثيق والعهود الدولية الصادرة عن الامم المتحدة وتصادق عليها المؤسسات الدستورية الشرعية فيها، كما توافق على اجراء الرقابة الدولية على مدى تنفيذها لبنود تلك اللوائح وبخلاف ذلك حرمانها من اية مساعدات دولية او تعاون مع مؤسسات الامم المتحدة.**
3- **رفع الدعاوى الخاصة بانتهاك حقوق الانسان والتي ترتكب من قبل حكام مسؤولين او حكومات وهيئات مسؤولة ومؤسسات في هذا البلد او ذاك الى المحكمة الدولية لحقوق الانسان التي شكلت في نهاية القرن العشرين وتقديمهم الى المحاكمة واصدار الاحكام المناسبة بحق من تثبت ادانته وتنفيذها فعلا وينبغي ان يوضع لهذا الغرض اليات دولية مناسبة قابلة للتنفيذ تقر من جانب الامم المتحدة وتصادق عليها جميع الدول صغيرها وكبيرها.**
4- **فتح مكاتب خاصة تابعة للجنة حقوق الانسان الدولية في جميع عواصم العالم للرقابة على مدى تنفيذ حكومات الدول المختلفة لبنود حقوق الانسان الاساسية وتامين الشروط والضمانات المناسبة في عدم تعرض الافراد والهيئات التي تقدم الشكاوى عن انتهاك حقوق الانسان الى المزيد من المضايقات او التعذيب او السجن او حتى الموت من جانب اجهزة الامن والاستخبارات في تلك البلدان.**
5- **مساندة الجهود التي تبذلها المنظمات الانسانية الخيرية ومؤسسات حقوق الانسان غير الحكومية وابداء الاستعداد للتعاون الوثيق معها واشراكها في لجان الرقابة الدولية والتحقيق في الجرائم التي ترتكب في هذا الصدد والكشف عن الانتهاكات التي تقع يوميا على حقوق الانسان وايقافها الفوري.**
6- **عقد المؤتمرات والندوات الفكرية المحلية والاقليمية والدولية بصورة دورية واستثنائية وعلى نطاق واسع للتبشير والتوعية بحقوق الانسان ورفع مستوى المسؤولية الشخصية والعامة بالدفاع عن حقوق الانسان ورفض التجاوز عليها وادانتها وفضح مرتكبيها ،سواء اكانت تلك الحقوق المنتهكة سياسية ام**

اقتصادية ام اجتماعية وثقافية ام قومية واثنية ام دينية وطائفية ام جنسية وهي في الوقت نفسه تحمل مهمة فضح الحكومات والاجهزة والاحزاب والقوى او الجماعات التي تمارس انتهاك حقوق الانسان وحرياته.

7- الدعوة العاجلة الى اطلاق سراح كل سجناء الفكر والعقيدة والسياسة وضحايا التعصب القومي والاثني والديني والطائفي واعادة جميع المبعدين عنوة الى ديارهم وحفظ حقوقهم وكرامتهم ومعاقبة المتسببين في كل ذلك اضافة الى تنشيط الدعوة لالغاء احكام الموت ،مهما كانت الاسباب ،من قوانين جميع البلدان ،اذ لا يحق لاحد ان يسلب حق انسان اخر في الحياة.

8- الاعتراف المتبادل من جانب شعوب ودول العالم بحق الشعوب صغيرها وكبيرها في تقرير مصيرها بنفسها بحرية تامة ودون وصاية ،وضمان هذا الحق من جانب الاسرة الدولية ،فضلا عن احترام قرار الامم المتحدة القاضي بحق كل شعب ، في الدفاع عن حريته واستقلاله وسيادته بكل السبل التي اقرتها له وثائق الامم المتحدة.

9- الاعتراف المتبادل من جانب شعوب ودول العالم بحق الشعوب صغيرها وكبيرها في تقرير مصيرها بنفسها بحرية تامة ودون وصاية ،وضمان هذا الحق من جانب الاسرة الدولية ،فضلا عن احترام قرار الامم المتحدة القاضي بحق كل شعب بالدفاع عن حريته واستقلاله وسيادته بكل السبل التي اقرتها له وثائق الامم المتحدة.

10- ومن بين الحقوق الاساسية للانسان التي تستوجب الرعاية التامة من جانب حكومات جميع بلدان العالم حقه في العمل والعيش الادمي اللائق وحقه في تنمية قدراته وكفاءاته ومواهبه الذاتية ،سواء العقلية منها ام الجسديه ،ووضعها في خدمة المجتمع بالصورة التي يراها الفرد مناسبة، وفي الوقت الذي تتحمل حكومات جميع البلدان مسؤولية تحقيق ذلك، فان الامم المتحدة والمجتمع الدولي يتحملان مسؤولية دعم تلك الجهود، والمساهمة فيها ايضا ومن هنا تنشا الاهمية البالغة لتحرك مبرمج ومنظم من جانب الهيئات الدولية التابعة للامم المتحدة لتنمية القوى البشرية وتوفير الاليات المناسبة لذلك بوصفها جزء عضويا من مهمات الامم المتحدة على النطاق الدولي.

11- وتقع على عاتق الامم المتحدة ولجان الاختصاص التابعة لها ،وبخاصة لجنة حقوق الانسان واللجنة العليا المسؤولة عن اللاجئين ،مهمة ومتابعة ومراقبة مدى تنفيذ حكومات البلدان المختلفة لبنود الاتفاقيات الدولية ولائحة حقوق الانسان حول اللجوء السياسي واللجوء الانساني والاقتصادي ،والعمل على تامين العمل والعيش الكريم وحرية الحركة لهم بغض النظر عن الجنس والانحدار القومي والاثني والعقيدة الدينية والطائفية او الاتجاه الفلسفي والراي السياسي.

12- ويتحمل المجتمع الدولي ،وخاصة الامم المتحدة مسؤولية رفع مستوى التضامن والتكافل بين الشعوب في مواجهة النظم الديكتاتورية والمستبدة التي تصادر ارادة الانسان ،كفرد والمجتمع ككل في ان واحد وتحرمهما من حريتهما وحقوقهما المشروعة وتمنع عنهما ممارسة الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية والحياة الدستورية وتنوب عنهما ظلما وبهتانا في وضع وتنفيذ سياسات البلاد وعلاقاتها الداخلية والخارجية ،بحيث يمكن عزل مثل هذه النظم دوليا وفرض التراجع عليها ونزولها عند ارادة شعبها
.

13- ادانة كل القوى والاحزاب السياسية التي تمارس العنف والارهاب لفرض فلسفتها وعقيدتها وسياستها على بقية القوى والاحزاب في المجتمع، او التي تمارس الارهاب للوصول الى السلطة واحتكارها ومنع التعددية السياسية في البلاد او التي ترفض اساسا الاعتراف بالاعلان الدولي لحقوق الانسان وبقية المواثيق والعهود الدولية والاقليمية، كما يفترض في الامم المتحدة ان تدين كل الاتجاهات والنزاعات اليمينية المتطرفة

والفاشية العنفية واي ترويج للكراهية بين الشعوب واي ممارسة للتمييز العنصري ومعاداة للسامية والتمييز الفكري والسياسي والديني والطائفي بما فيها النزاعات السلفية والدينية المتعصبة التي ترفض الاعتراف المتبادل والتسامح والتعايش مع الاديان الاخرى.

14- كما يفترض ان تدعو الامم المتحدة الى تضمين دساتير الدول وقوانينها مادة تؤكد حيادية الدولة ازاء الاديان في البلدان ،فالدولة للجميع والدين مسالة تمس الفرد وحده ،ومن حق الافراد والجماعات التمتع بحرية العبادة واداء الطقوس الدينية وعدم تدخل الدولة في شؤون الاديان المختلفة واحترامها.

15- مقايضة الشركات المتعددة الجنسية امام المحاكم الدولية المختصة عند تجاوزها على حقوق الانسان الاقتصادية والسياسية والثقافية او الامنية ،وضمان تطور التشريعات في الدول المختلفة الخاصة بعلاقتها مع الشركات المتعددة الجنسية بما يحفظ كرامة الانسان وحقوقه المشروعة.

كما توجد مجموعة اخرى من المسائل التي تخص حقوق الانسان والتي ينبغي توافرها لغرض تحقيق تنمية فاعلة في البلاد النامية ونستطيع اعتبار هذه الحقوق اداة اساسية من ادوات التنمية :/

1- يجب ان تتواجد داخل مجتمعات البلدان النامية حركة نضالية جماهيرية واسعة ودؤوبة تطالب بالحياة الدستورية الديمقراطية القائمة على وضع او تكريس العمل بدستور دائم وديمقراطي قائم على وجود وعمل المؤسسات الدستورية في البلاد التي تضمن حرية وكرامة الانسان اولا وقبل كل شيء ،ايا كانت اثنيته او قوميته او لون بشرته او دينه او طائفته او جنسه ،اي سواء كانت امراة ام كان رجلا، او عقيدته الفكرية ومواقفه السياسية .

2- ان تفرض المنظمات والهيئات النقابية والمهنية والاجتماعية غير الحكومية العاملة في هذه البلدان على حكومات بلدانها احترام ارادة شعوبها والاستجابة لمصالحها ،اذ ان الشرور الراهنة في العدد الاكبر من البلدان النامية ناجم في قسم كبير واساسي منه بسبب غياب الحياة الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان فضلا عن مشكلات الفقر والحرمان والاستغلال . فبسبب السياسات الشائنة والقمعية التي مارستها حكومات بلدان العالم الثالث طوال عقود ضد شعوبها يلاحظ الانسان بروز العنصرية والشوفينية وضيق الافق القومي ،وكذلك التعصب الديني والطائفي او القبلي والعشائري او الاقليمي والمحلي او تنامي الاصولية الدينية والفكرية والتعصب السياسي ضد القوى السياسية المعارضة لها .وتم ذلك بدعم مباشر او غير مباشر في مرحلة الحرب الباردة من قبل حكومات الدول الراسمالية المتقدمة . ونشأت بسبب ذلك حالة غير طبيعية في اغلب هذه البلدان اذ لم يعد الوصول الى اقرار فعلي وممارسة عملية لحقوق الانسان في هذه البلدان عملية سهلة او مسالة طبيعية ،ومن هنا تنشأ الحاجة الماسة الى تامين رقابة دولية صارمة تشرف على تطبيق الدساتير المقرة في هذه البلدان وممارسة الشرعية الدستورية ،بما فيها اجراء انتخابات عامة بصورة ديمقراطية وحرة فيها، وتنفيذ برنامج للتوعية والتثقيف بين سكان البلاد بمبادئ اللوائح الدولية الخاصة بشرعية حقوق الانسان ،والى خوض نضال شاق وطويل ضد الاساليب اللاديمقراطية واللاانسانية التي تتضمنها برامج الدولة والاحزاب والقوى السياسية والدينية المختلفة، وفي هذا الاطار تزداد اهمية اقرار حكومات جميع البلدان ادخال مادة حقوق الانسان، على وفق اللوائح والمواثيق الدولية في البرامج التعليمية لجميع مراحل الدراسة وتدريسها فعلا وتنظيم البرامج التثقيفية ذات المستويات المختلفة التي

بمقدورها الوصول الى مختلف فئات المجتمع وبثها عبر وسائط الاعلام السمعية والبصرية ونشرها في الصحف المحلية وتبادل التجارب مع الدول الاخرى في هذا الصدد ومشاركة المنظمات غير الحكومية ومنها منظمات حقوق الانسان المحلية والاقليمية والدولية بمجهود منظم ومشترك فيها ، ومن المهم جدا ان تنص برامج جميع الاحزاب والجماعات السياسية على التزامها بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين وميثاق حقوق الانسان الافريقي وحقوق المراة وحقوق الطفل ....الخ، وان تحاسب ،في حال وصولها الى السلطة ،عن مدى التزامها وممارستها الفعلية لمضمون تلك اللوائح الدولية ،ولا يمكن ان تنشأ او تتطور مثل هذه الحركة دون مساهمة واسعة من جانب الاحزاب السياسية ذات الاتجاهات والمضامين الديمقراطية والتقدمية ،اذ يصعب تصور نشوء حركة من هذا النوع من خلال المنظمات غير الحكومية والخيرية ومنظمات حقوق الانسان وحدها.

3- تنمية حركة تضامن فعالة ومؤثرة بين شعوب البلدان النامية دفاعا عن قضاياها العادلة ضد تجاوزات حكامها المثبطة للعملية التنموية بتجاوزهم على شرعية حقوق الانسان والشرعية الديمقراطية في العلاقات الدولية ،ويمكن ان تتخذ هذه الحركة صيغا عديدة دون ان تتدخل بشكل مباشر او غير مباشر بالشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، واكثر تلك الصيغ تاثيرا يمكن ان تتجلى في قيام حركة جماهيرية احتجاجية واعتصامية ضد ممارسة القمع والارهاب في البلدان المجاورة او في اي بلد من بلدان العالم الثالث ،والضغط على حكوماتها لشجب تلك الاعمال في الامم المتحدة وفي المحافل الدولية الاخرى ، واصدار البيانات والقرارات الدولية بهذا الصدد ، اضافة الى تامين فرض العزلة السياسية على تلك النظم المعادية لحقوق الانسان والسعي لتنظيم ارسال وفود شعبية لزيارة البلدان التي تتعرض شعوبها وقواها السياسية المعارضة للارهاب والتنكيل السياسي والاجتماعي من اجل تقديم الاحتجاجات والتضامن مع المضطهدين فيها، وجمع التبرعات المالية والعينية لمساعدة عوائل السجناء والمعتقلين وضحايا الارهاب وتنظيم المسيرات التضامنية السلمية ،ولكي تنمو وتتطور هذه الحركة التضامنية العالمية لا بد من تحسين مستوى التفاهم والثقة والعلاقات الثقافية المتبادلة والاحترام المتبادل بين شعوب البلدان النامية وخاصة الشعوب المتجاورة.وتبادل الخبرات النضالية في سبيل حقوق الانسان وعقد الندوات المشتركة والدورات التثقيفية بصددها ،اذ كلنا يدرك تماما ان الارهاب والتنكيل المديدين اللذين مارستهما حكومات القسم الاكبر من البلدان النامية واجهزة الدولة فيها ضد شعوبها عموما وضد القوميات والاقليات القومية والاثنية والسياسية والدينية والطائفية فيها بشكل خاص قد اديا الى نشوء اوضاع وعلاقات شاذة ومتوترة بين القوميات والاديان والطوائف والقوى الفكرية والسياسية في كل منها قادت الى وقوع صراعات ونزاعات دموية والى سقوط ضحايا بشرية وخسائر اقتصادية لا حصر لها ،ومثل هذه السياسات ما تزال تمارسها اغلب حكومات البلدان النامية حتى يومنا هذا، وهي ذات عواقب وخيمة حاليا وفي المستقبل، وان تغيير مثل هذا الواقع التعيس سيستغرق ،كما يبدو لنا وقتا طويلا ويتطلب اجراءات كثيرة واستثنائية بضمنها مشاركة الامم المتحدة الجادة في معالجتها بعيدا عن سياسات العولمة التي تمارسها الدول الراسمالية المتقدمة وترفضها شعوب البلدان النامية ويمكن لمنظمات حقوق الانسان والمنظمات الخيرية غير الحكومية ان تلعب دورا مهما في السعي لمعالجة جملة من المشكلات والنزاعات القومية او بين الاحزاب السياسية من

خلال تدخلها وعرض استعدادها للتوسط لحل مثل تلك المعضلات في سبيل المثال لا الحصر ،المشاكل التي ما تزال معلقة بين الاحزاب الكردية في كردستان العراق برغم حالة الهدوء والتعاون النسبي القائم حاليا ،او النزاع بين المعارضة السودانية وقوى الجنوب والحكومة السودانية من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان، او المشكلة الحادة والمستمرة منذ اكثر من نصف قرن بين اسرائيل وفلسطين او بين الهند وباكستان حول كشمير ....الخ. اذ يمكن استثمار تقديم مساعداتها الانسانية لتحقيق مثل هذه الغاية، وهي تتطلب بطبيعة الحال وضع الية ديمقراطية لهذا الغرض تسمح باتخاذ الخطوات المناسبة من اجل الوصول الى معالجة ناجحة لهذه المشكلة او تلك، اي تنشيط دور المنظمات غير الحكومية، في معالجة الاشكاليات الداخلية والاقليمية للبلدان النامية.

4- زيادة دور الامم المتحدة في المساعي التي تبذلها للرقابة على مدى ممارسة حقوق الانسان في هذا البلد او ذاك وعدها اساسا لاغنى عنه للعضوية في المنظمة الدولية وفي تطوير العلاقات الدولية والحصول على المساعدات من جانب المجتمع الدولي والاسرة الدولية ، وليس من شك بضرورة التمييز الواضح بين التدخل لصالح حقوق الانسان والتدخل لصالح الوصول الى اهداف سياسية معينة خارجة عن اطار ومهمات حركات حقوق الانسان، ويفترض ان تلعب الامم المتحدة دورها في ضمان هذا التمييز وابعاد الدول الكبرى عن الخلط بينهما، وبالتالي فقدان مصداقية النضال في سبيل القضايا العادلة ، ويفترض ان تقبل الامم المتحدة بمشاركة واسعة من جانب المنظمات غير الحكومية المحلية والاقليمية في الرقابة على سبل ممارسة الديمقراطية وحقوق الانسان في البلدان، النامية اذ ان النظرة الفوقية من جانب الامم المتحدة دون الاحتكاك والتعامل مع المنظمات التي تاخذ على عاتقها الدفاع عن حقوق الانسان في بلدانها ،سواء كانت في داخل بلدانها ام في المهجر ،يصعب الكشف عن الكثير من الانتهاكات الفظة حقا من جانب حكومات تلك البلدان ازاء مواطنيها .

5- زيادة دور ورقابة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان وفي المجالات الانسانية الاخرى على مدى ممارسة الحكومات المختلفة لبنود لائحة حقوق الانسان الدولية والعهدين الدوليين وتحتاج هذه المنظمات غير الحكومية تعاونا رفيع المستوى فيما بينها لضمان تبادل المعلومات والمعارف والخبرة ووضعها في خدمة قضيتها المشتركة.ويتطلب مثل هذا الامر نشوء تعاون دولي بين الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بصورة ملزمة في مجال حقوق الانسان للاتفاق على اجراءات مشتركة تفرضها الامم المتحدة على تلك الدول التي لا تحترم تلك الحقوق وتتجاوز عليها ومن الظواهر السلبية في مجال حقوق الانسان على صعيد المؤتمرات الدولية ما تعرض له المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا في صيف عام 1993 لمعالجة العديد من القضايا الاساسية في هذا الصدد من مصاعب واختلافات في الراي. وابرز نقاط الاختلاف ،كانت:

أ- رفض العديد من البلدان العربية والاسلامية او غيرها عد الاعلان الدولي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين وميثاق حقوق الانسان الافريقي ...الخ. وثائق دولية مشتركة. بوصفها تتضمن مبادئ تتعارض مع الخصائص القومية والدينية ومع تقاليد وعادات الشعوب في بلدانها .في حين يعرف الجميع في ان تلك المواثيق الدولية تتضمن مبادئ عامة وشاملة وذات طبيعة عالمية نشأت وتطورت في مجرى

تطور الحضارة البشرية وساهمت في بنائها جميع شعوب العالم .برغم انها قد تمت بلورتها واقرارها من جانب الثورات البرجوازية في اوربا وبخاصة الثورة الفرنسية وقد نشأ هذا الموقف بسبب من اصرار مجموعة من حكومات الدول العربية والاسلامية وغيرها على وجود خصوصية اسلامية وهندوسية ...الخ. في مجال حقوق الانسان تتعارض مع مبادئ حقوق الانسان التي جاءت في تلك الوثائق الدولية ، ومعلوم للجميع في ان جميع تلك الحكومات بدون استثناء ارتكبت وما تزال ترتكب منذ عقود اسوء التجاوزات واكثرها شراسة بحق الانسان وحقوقه في بلدانها، ولقد تحفظت ثماني دول على هذه المسالة من مجموع 171 دولة شاركت في هذا المؤتمر العالمي الكبير [1]

ب- لم يستطع المؤتمر ازالة الاختلاف بين حكومات الدول الكبرى والكثير من حكومات بلدان العالم الثالث حول قضايا حقوق الانسان وكيفية ضمان الرقابة عليها واليات تلك الرقابة[2]

ت- لم يتوصل المؤتمر الدولي الى ضمان دور اكثر فاعلية وتاثير للمنظمات غير الحكومية في مجال المتابعة والرقابة على مستوى ممارسة حقوق الانسان في البلدان المختلفة بسبب مواقف الكثير من الحكومات الرافضة لمثل هذا الدور وعد ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية.

ث- مشكلات تمويل عمليات المراقبة وتامين مستلزمات ممارسة حقوق الانسان.

8- ويتطلب الامر عدا عن ذلك الاقرار بحاجة بلدان العالم الثالث في ان تصبح جزءا من نظام عام وشامل للامن الدولي يصون الدول المختلفة وخاصة الصغيرة منها من احتمال الاعتداءات الخارجية وخاصة من الدول الكبرى ،كما يحمي الشعوب من اعتداءات حكوماتها عليها ولا بد ان يتضمن مثل هذا النظام الدولي للامن نصوص واضحة لا لبس فيها تحمي حقوق الانسان الفرد والمجتمع من اعتداءات الدولة عليها وضمان تمتع الفرد والمجتمع بها لكي يكون الفرد والمجتمع قادر على احداث تنمية حقيقية داخل المجتمعات .ولا يكفي هنا موافقة تلك الدول على هذه اللوائح الدولية بل يجب ان تجعلها في موضع التنفيذ بل يفترض ضمان ممارستها من جانب الحكام في تلك البلدان والاحتكام للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للاطلاع على مدى تطبيق

---

[1] - كاظم حبيب،مصدر سابق،ص159

[2] -ا- التقرير الصادر عن مؤتمر فيينا في 1993/6/25 تحت عنوان:/
Vienna Delecration and Programme of Action 25/6/1993
ب- التقرير الصادر عن الممنظمة العربية لحقوق الانسان حول نتائج الاجتماع التحضيري للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في تونس عام 1993 دار المستقبل العربي، القاهرة ،1993.
ج- تقرير مكثف تقدم به السيد علي زيدان ،عضو الامانة العامة لمنظمة حقوق الانسان في الدول العربية،المانيا، الى المؤتمر الثاني للمنظمة الذي عقد في برلين،1993/12/11 .
د- المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ،منظمة العفو الدولية ،تقرير صادر عن المنظمة يبحث في التصدي لاوجه القصور في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ومقترحات لتحسين حماية حقوق الانسان عن طريق الامم المتحدة ،(ملخص) رقم الوثيقة IOR41/16/92 صادرة في ديسمبر /كانون الاول/1992

الحكومات لها ومدى تمتع الشعوب بها فعليا ،ومن هنا تنشأ الحاجة الماسة الى استكمال وتطوير الاليات الراهنة وغير الكافية لضمان عملية متابعة ورقابة فعالة على هذا الحقل الاساسي من حقول نشاط الامم المتحدة والمجتمع الدولي.

9- العمل الجاد من اجل الغاء كل قوانين التمييز العنصري والقومي والديني والطائفي والفكري والسياسي والتمييز بين المراة والرجل وبين مواطني هذه الدولة او تلك والمواطنين الاجانب الذين يقيمون فيها ،سواء اخذوا جنسية ذلك البلد ام احتفظوا بجنسيتهم الاصلية ،التي ما تزال تعمل بها او ببعضها العديد من بلدان العالم ،بما فيها الدول الاوربية المتقدمة فضلا عن حماية الطفولة والامومة من مخاوف المجاعة والحرب والمرض ،وحماية البنات والاولاد في سن التلمذة من العمل المبكر المحرم دوليا ومن تعريضهم الى التعذيب النفسي والجسدي او الاختطاف كرهائن او ممارسة الختان بحق البنات ، ان المدنية الحديثة ترفض القبول بالجنسيات التي تستند الى رابطة الدم والقبيلة والعشيرة بل تعتمد على رابطة الوجود او الولادة على ارض وفي بلد معينيين ،والقبول في ان يكون الانسان مواطنا في هذا البلد او ذاك، مع حقه الكامل بتغيير ذلك متى شاء- ان العنصرية المنتعشة والعداء للسامية ومناهضة وجود الاجانب بشكل عام والغجر بشكل خاص في اوربا تثير قلق الشعوب في كل مكان ،اذ انها كانت من بين ابرز الاسباب لنشوب حروب غير قليلة على كوكبنا الارضي منذ مئات السنين .وانتعاشها الجديد في اوربا يشكل خطرا على المواطنين الاجانب الذين يعيشون في بلدان الاتحاد الاوربي او في اوربا عموما.

10- ويفترض ان نشير بوضوح لنقطة هامة ركز عليها الدكتور كاظم حبيب الى ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اي من البلدان النامية تتطلب وجود حياة سياسية مستقرة ومتطورة ،حياة ديمقراطية لكي تسمح باستخدام فعال للموارد الداخلية لصالح تلك العملية من جهة وتشجع رؤوس الاموال الاجنبية والقروض والمساعدات الخارجية ان تاتي او تقدم الى هذه البلدان وتوظف لصالحها من جهة اخرى[1] .

بالنتيجة يستحيل تصور استمرار امكانية تعبئة الموارد والجماهير الواسعة وتحقيق التنمية الوطنية وضمان تحسين مستوى معيشة الناس في ظل غياب الممارسة الفعلية لحقوق الانسان وانعدام الحياة الدستورية الديمقراطية او في ظل الصراعات المتفاقمة في البلاد ووقوع النزاعات والحروب الاهلية والاقليمية اذ ان مثل هذه الاوضاع ستلتهم المزيد من الموارد البشرية والمادية ،ويمكن ان يورد الانسان نموذجا صارخا على ذلك ، ومنها الحرب التي نشات بين ارتيريا واثيوبيا ،فهما بلدان فقيران جدا وينتظران المساعدة من الخارج لاشباع بطون شعبيهما الجائعين بسبب سياسات حكومتيهما على امتداد الفترات السابقة ،وسواء قبل الاستقلال ام بعده بالنسبة الى ارتيريا ولكنهما مع ذلك يخوضان بين مدة واخرى حربا تكلف يوميا ما يزيد على مليون دولار امريكي لكل منهما ،اضافة الى هدر

---

[1] -كاظم حبيب، مصدر سابق،ص162

عشرات الالوف من ارواح الناس البريئة وكانهما غير قادرين على الجلوس الى طاولة المفاوضات وحل مشكلاتهما الحدودية بالطرق السلمية التفاوضية وبمساعدة مجلس الامن الدولي ومحكمة العدل الدولية وهما بذلك يقدمان نموذجا صارخا للذهنية الاستبدادية التي لا ترى غير الحرب سبيلا لحل المعضلات بين الدول وازاء شعوبها ايضا.

11- لا يقتصر موضوع حقوق الانسان على القضايا المدنية والسياسية بل يمتد ليشمل قضايا العدالة الاجتماعية على مستويين ،مستوى العلاقات في البلد الواحد ومستوى العلاقات بين الدول ،والمشكلات الاجتماعية والسياسية التي تنشأعنهما والتي يمكن ان تؤثر بشكل مباشر على حالة الامن والاستقرار في البلد والاقليم المعنيين وفي العالم.

12- في المرحلة الراهنة من عصر الثورة العلمية –التقنية والاتصالاتية الحديثة التي تتمتع بها شعوب العالم ،وحيث تلعب المراة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والفنية والادارية دورا اكثر بروزا واهمية ،برغم انه لم يصل الى المستوى الطبيعي المطلوب الذي تمثله المراة وتسعى اليه نجد ان الغالبية العظمى من البلدان النامية حكومات واحزاب وجماعات ومجتمعات وبشكل خاص الذكور ما تزال تضطهد المراة وتقمعها وتقلل من اهميتها ودورها وتغتصب مكانتها وتهين كرامتها باشكال وصيغ شتى ،وتحرم نسبة عالية جدا منهن من الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فما تزال نسبة عالية من الاناث من مختلف الاعمار يعانون من امية القراءة والكتابة تفوق النسبة بين الرجال كثيرا ،كنا قد تناولنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب مفاهيم حول ما تعانيه المراة من اشكاليات عديدة تعوق عملية تنميتها والتنمية التي من الممكن ان تحصل على يديها ولكننا هنا سنناقش هذا الموضوع بشيء من التفصيل ...

رابعا:/
المراة والتنمية

ان من اهم الامور التي وقف المسلمون حائرين تجاهها هي قضية تعليم المرأة اولا ثم تحريرها من التقاليد البالية المنهكة التي اثرت عليها وجعلت منها انسانة قابعه في البيت ليس لها وجودا اجتماعيا مؤثرا بل تاثيرها في البيت يكاد يكون موجودا نتيجة الصيغة الذكورية التي يحيطها المجتمع بها وهاتين القضيتين تعليم المرأة وتحريرها هما اول قضيتين استلهما النهضويون العرب في مشروعهم الفكري نحو النهضة بالمجتمعات العربية ، حيث اعجب رفاعة الطهطاوي اشد الاعجاب بالمراة الفرنسية

وطالب ان تاخذ المراة العربية ولو بشئ قليل مما وصلت اليه المراة في اوربا من ناحية تعليمها وتحريرها من التقاليد البالية . والشيئ العجيب في هذا نحن اليوم في الألفية الثانية وما زالت المراة في مجتمعاتنا تعاني من منعها من التعليم حيث تصل الى مرحلة الجامعة وتمنع من اكمال دراستها في الجامعة بحجة انها عورة ولا يجوز ان يُسمع صوتها او يُرى وجهها واذا سمح لها بالدوام في الجامعة فانها تحاط باسوار من التابوات التي لا تسمح لها حتى بالتنفس من قبيل التشدد في مسالة الحجاب بالتالي فالمراة ضمن هذا السياق تعاني الامرين من عدم التعليم من جهة وعدم الحصول على حريتها من جهة اخرى .

لذلك فان قضية تحريرها وتعليمها هما متلازمتان يتطلب تحقيقهما سوية وليس بانفصال مسالة عن اخرى .
وبسبب الاستبداد الذي عاشه مجتمعنا من قبيل تسلط الدكتاتورية والحروب التي خاضها المجتمع خلفت بمجملها خطابا سلطويا قاهرا عاجزا عن الانصات ورافضا للحوار يدعي امتلاك الحقيقة المطلقة والحقيقة ليست مطلقة في كل الاحوال كما يقول بيرون الاغريقي في القول المنسوب اليه /ان كل حقيقة احتمالية كما ان هذا الخطاب يزعم لنفسه مرجعية عليا يستمدها من السماء والمستمد من السماء لا يناقش فهو مقدس .
وهذا الخطاب نراه صادرا من مؤسستين تتحكمان اليوم في مجتمعنا اشد التحكم اولاهما الدينية والثانية العشائرية والمحصلة لهذا الخطاب هو استبعاد المراة وقهر لها واستضعافها اشد الضعف .
والمشكلة الكبرى في هذا المجال هي تخلفنا عن الركب العالمي في قضية تحرير المراة في العالم العربي الاسلامي والعراق بشكل خاص بكثير فنحن ما زلنا منشغلين في قضايا تخص المراة كتعليمها وحريتها في حين ان الاخر قد سبقنا بالكثير وتجاوز مناقشة هذه المسائل فهو اليوم يناقش مسائل اهم من المساواة بين الرجل والمراة وقضية تعليمها وتحريرها فهذه القضايا اصبحت لديه من البديهيات فهو اليوم يناقش مسالة هوية المراة المستقلة .فالمراة تحاول التعبير عن هويتها المستقلة عن هوية الرجل ،صحيح اننا نرى المراة اليوم وزيرة في العراق وفي بعض البلاد العربية وقاضية في بعضها كما في تونس واليمن وبرلمانية كما في العراق والكويت مؤخرا ولكن ما زالت المراة تابعة ضمن هذه المناصب تتصرف كما يريد لها الرجال ولا يوجد لها هوية مستقلة بذاتها كأمراة في المجال السياسي فالبرلمانية العراقية اليوم نراها منفذة لارادة سياسية فُرضت عليها ضمن واقعا مستعبدا لها ومستضعفا فوجودها ضمن هذه المستويات وجودا ليس حقيقيا معبرا عن هوية مستقلة بل هو وجود اعتباري تنفيذي ظاهري لذلك وجب على الحركة النسوية ان تحقق هوية مستقلة بذاتها مستغلة الوضع الديمقراطي في العراق الذي يسمح لها بالتحرك في حرية ولكن للاسف لم تتمكن الحركة النسوية في العراق اليوم من تحقيق هوية قائمة بحد ذاتها للمراة داخل الوزارات العراقية او داخل البرلمان العراقي فهي سائرة ضمن التقسيمات الطائفية وضمن الارادة السياسية والسبب في ذلك عدم وجود خطاب نسوي قائم بعيدا عن ارادة الرجال لتحقيق حلم حريتها بهوية مستقلة .
وكلامنا هذا لا يقلل من شان الحركة النسوية في العراق التي كانت رائدة في مجال حرية المراة وتحقيق احلامها في عيش كريم لها واستطاعت ان تحقق الكثير ولكن الطريق ما زال امامها طويلا لتحقيق هويتها ضمن خطاب نسوي نهضوي يعترف به الجميع .
اما الدور الريادي لخطاب المرأة وكيف يمكن أن يكون ممهدا لتحريرها وكيف ان المؤسستين الدينية والعشائرية تمارسان دورا سلبيا في منهجية هذا الخطاب هو محور حديثنا التالي حيث تبقى المشكلة الأكبر هي النظرة النمطية من قبل المجتمع للمرأة فهذه النظرة تنطلق حتى من الخطاب الموجه إليها من الرجل أو المرأة نفسها وسنضرب المثال التالي على الصورة النمطية...
في الإعلانات التلفزيونية المصورة التي تبثها القنوات الفضائية المختلفة نرى على سبيل المثال كيف يتم الإعلان عن مساحيق التنظيف وعن النظافة في المنزل حيث تخرج ألينا امرأة تقوم بعملية مسح المنزل والأب والأبناء يقومون بالمناداة عليها لجلب الغداء ونرى المرأة كيف تتحكم فيها الحيرة فهي بين أمرين مسالة التنظيف ومسالة جلب الغداء وبالتالي مثل هكذا إعلانات تعطي صورة للمتلقي عن الدور النمطي الذي تمارسه المرأة والذي يمارس عليها تحت ضغوط المجتمع.

هذه قد تكون مسالة بسيطة ولكن الأهم من هذه يبقى هو كيف ان هذه التغطيات الإعلامية الإعلانية تكرس الدور النمطي عن المرأة .
هذا من جانب ومن جانب آخر إن المرأة اليوم أصبحت هي نفسها تكرس هذا الدور على جنسها وذلك لتشبعها بقيم المجتمع وبالثقافة النمطية التي ابتلي بها علما ان هذه الثقافة النمطية راينا ما يخالفها حتى في قصص التراث فالذي يطالع التراث العربي بقسمه المستنير طبعا يجد ان للنساء ادوار كبيرة جدا في مجالات عديدة لاسيما الثقافية منها والأدبية بل وحتى دور المرأة في السياسة وقد ورد عند الجاحظ في التراث الاسلامي كيف ان دور المراة كان مغيبا في المجال الفكري عند العرب والمسلمين ومنها قول شاعرهم:/

وكيف يرجى الرأي والعقل عند من يروح على انثى ويغدو على طفل[1]

فيتضح كيف ان العرب تستصغر من شأن وفكر المراة وتمنع استشارتها فينبغي ان ننتبه الى هذا التراث الظلامي ونمنع من تداوله لدى الناشئة، وغيره من الأفكار التي كانت تشجع على ان يكون للمرأة صورة نمطية فينبغي العمل على ان نصير المراة خارج الصورة النمطية الاستهلاكية .
يبقى السؤال الذي طرح قبل قليل حول خطاب المرأة هو كيفية ضمان استقلال خطاب المرأة بظل هذه الصورة النمطية التي تعيشها اليوم؟ ولاستقلالية الخطاب شان كبير في أن يكون للمرأة دور ريادي في بناء المجتمع ولكن هذه الاستقلالية تبدأ مما يسمى ب((تفكيك النصوص)) التي جاءت تصور المرأة بصورتها النمطية هذه النصوص سواء كانت دينية أو تراثية أو حتى عرفية يتم تفكيكها وفق نظرية الإصلاح المجتمعي والدور المجتمعي الذي من الممكن أن تختطه المرأة فمثلا هنالك نص ديني ورد في القران الكريم ((فاضربوهن)) علينا أن نعي كيف نتصرف مع هكذا نص ديني لان هذا النص أصبح اليوم فضفاضا بل إن بعض الرجال يستند عليه في عملية ضربه وأهانته لزوجته وهذا مما يكرس الصورة النمطية فعملية الضرب وحتى لو فسرها المشرع الإسلامي بأنها تكون خفيفة جدا والغرض منها التأديب ،تبقى مسالة الضرب مسالة مهينة جدا ولا ترقى لشان أنساني في قضايا التعامل الإنسانية ولم هذه الوصاية من قبل الرجل على المرأة فقد يكون الرجل نفسه بحاجة إلى تأديب بالنتيجة نحتاج لنص من نوع آخر وهو فاضربوهم لأنه قد تكون المرأة أفضل من زوجها بكثير بالنتيجة فالزوج قد يحتاج إلى هذا النص ،إذن يتبين إن هذه النصوص جاءت لتعالج قضايا في حينها وهي من غير الممكن أن يكون لها اليوم في ظل الأسس المجتمعية الحديثة تلك الرؤية الأساسية التي من الممكن الاعتماد عليها[2] .
كذلك مسالة تعدد الزوجات تقع ضمن إطار تكريس الصورة النمطية للمرأة وصورتها المهزوزة أمام الرجل.
وتبقى المسالة الأهم دور التربية في عملية تكريس الصورة النمطية للمرأة حيث إن عملية التنشئة الاجتماعية والتربوية تكون منذ السنوات الأولى للطفل ويقوم المجتمع بدوره السلبي في تكريس هذه الصورة النمطية التي نراها اليوم كيف متشكلة وسوف نعرض لها الآن بشيء من الإيجاز:/
حيث يبدأ المجتمع بتعليم الولد الذكر كيفية المحافظة على أخته وكيف انه وصي عليها منذ السنين الأولى وكيف إنها لا تفقه شيء ولا تستطيع أن تسير أمورها إلا بوجود أخيها معها ،وتستمر هذه التغذية العكسية كما بالإمكان تسميتها إلى أن تجعل المرأة في سنيها القادمة تابعه إلى أخيها وخائفة منه لأنه يمثل لها سلطة داخل سلطة باعتبار إن

[1] - الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الاول، دار الاعلمي، بيروت، ط1، 2003، ص215

المـرأة تبـدأ عليهـا وصـاية الأب وسـلطة الأخ إلـى أن تنتقـل مـن هـاتين الـسلطتين الاستبداديتين في كثير من الأحيان إلى السلطة الاستبدادية الأكبر المتمثلة بسلطة الزوج إلى نهاية حياة المرأة ، يساهم المجتمع بصنع هذا الدور اللاتربوي في عملية تربية المرأة كما يظن أبناء المجتمع حيث نرى ان المجتمع في حالة من التصدع العظيم نتيجة تهديم كيان مؤسس كبير وذو دور فعال في المجتمع ألا وهو المرأة، لان مسالة التصدع العظيم التي تكلم عنها المفكر الأمريكي ذو الأصل الياباني فرنسيس فوكوياما تشمل كل الأخلاق غير المرغوبة والتي تسبب تهديم المجتمع وتصدعه، وغياب رأس مال اجتماعي يعمل على بناء المجتمع ويعمل غيابه على تهديم البناء المجتمعي وان عملية تنشئة المرأة ضمن هذه الأخلاقيات المجتمعية التي عرضنا لها تسهم والى حد كبير في عملية تكوين رأس مال مجتمعي ولكنه مستخدم للتهديم وليس للبناء لان رأس المال المجتمعي يستخدم للبناء أو يستخدم بصورة سلبية للتهديم وعملية بناء المرأة وإعدادها كعنصر فعال في المجتمع يعطي لرأس المال المجتمعي قوة كبيرة ويجعل منه عامل بناء وليس هدم ،إن تغيير النمط التربوي داخل الأسر في كيان المجتمع تجاه المرأة سيسهم اسهامة واضحة وكبيرة في عملية التنشئة الصحيحة للمرأة حتى تكون عنصرا فاعلا وأساسيا في هذه التنشئة بحيث تكون المرأة عنصرا فعالا في البناء وليس عالة في المجتمع تعيش تحت وطأة وجبروت المجتمع بكياناته المختلفة المؤسسة له وبالنتيجة عند مراعاتنا للجانب التربوي في التنشئة للمرأة والرجل على حد سواء بحيث نفرز شخصية نسوية فاعلة وشخصية رجالية فاعلة في نظرتها الإنسانية للمرأة سيكون لدينا بالنتيجة خطابا نسويا فاعلا في عملية البناء المجتمعية والنهضة الإنسانية .تبقى مسالة مهمة وأساسية هي دور المدرسة في عملية التنشئة والنظرة للمرأة حيث يجب أن تضمن المناهج التربوية الابتدائية والمتوسطة وحتى الإعدادية مواضيع ودروسا منهجية تتضمن إبعاد الرؤية النمطية للمرأة وتكريس الدور الريادي لها ووضع الأساليب الكفيلة بصيانتها إنسانيا ابتداء من الأدب والشعر والحض على النصوص التي تبين الدور الريادي لها وهي زاخرة في أدبنا العربي ولدى مفكرينا وشعراؤنا والعمل على هضم هذه النصوص وليس فقط مجرد حفظها كالببغاوات وهنا أسوقُ رأيا سديدا للعلامة نوري جعفر حول تفعيل الدور الريادي للمدرسة والأثر في بناء المجتمع حين يطالب الهيئة التدريسية بالابتعاد عن أسلوب التلقين وابتداع أساليب جديدة تعمل على جعل الطالب منغمسا مع القصيدة ومتفاعلا معها وليس بالضرورة أن يحفظها دون أن يهضم أفكارها وعلى سبيل المثال زخر شعرنا العراقي المعاصر بالكثير من النصوص التي أنصف المرأة ولاسيما لدى الشاعر العراقي الكبير جميل صدقي الزهاوي الذي يعد رائدا في عملية الدعوة إلى تحرير المرأة هذا المثال وغيره من الأمثلة لنساء عراقيات أو وجدت على ارض العراق أمثال قرة العين المرأة الفارسية وغيرها التي امتازت بوجود خطاب نسوي بارز لديها منذ مطلع القرن التاسع عشر بل قبله حتى وظل صوتها مدويا إلى اليوم يدعو لتحرير المرأة ،

ان المشاكل التي تعاني منها المراة في الوقت الحاضر منها كحريتها او تعليمها او مساواتها بالرجل ،فضلا عن زيها ومكانتها الانسانية ،في المجتمع التي يجب ان تتبوءها وتحصل عليها، طبعا الاطار الذي يتناول المراة دائما هو اطار الحلال والحرام ،وهو اطار يمتاز بانه لا يسمح بالتداول الحر للافكار فضلا عن انه اطار يحصرنا في دائرة تكرار الاسئلة القديمة المعروفة، الامر الذي يفضي بنا الى الاكتفاء بالوقوف عند حدود بعض الاجابات الجاهزة، المعروفة سلفا في هذا التيار او ذاك من تيارات الفكر الديني القديم او الوسيط او الحديث وهذه التقسيمات للتيار الديني كان قد ركز عليها ((المفكر

نصر حامد او زيد)) وهنا نود اثارة سؤال مهم مفاده هل ان التاويلات النفعية الايدولوجية للنصوص الدينية سوف تؤدي الى تغيير وضع المراة والوضع الانساني عموما؟ الجواب كلا طبعا اذ ليس بتاويل النصوص الدينية يحيا الانسان واذا كان الخطاب الديني ينطلق دائما في مناقشة أي قضية من ثابت فكري لا يقبل النقاش وهو يمثل مرجعية النصوص الدينية وشمولها لكل جوانب الوجود الطبيعي والاجتماعي وهو المبدأ المعروف باسم ((الحاكمية)) وعلينا ان نكون على وعي دائم بان تحرر المراة المتمثل في ممارستها لحقوقها الطبيعية الانسانية لا يفارق تحرر الرجل المتمثل باستيعاب عملية تحرر المراةوالتحرر هذا يقود الى التنمية المجتمعية الحقيقية من خلال الدور التنموي الذي تقوم به المراة .

وان هذا التحرر الانساني مرتهن بسياق تحرر اجتماعي وفكري عام في مرحلة تاريخية محددة وذلك حين تكون حركة المجتمع صاعدة في اتجاه التقدم ،وفي هذه الحركة تنفتح كل العقول لاستيعاب التحولات الجديدة ضمن مبدأ يمكن تسميته ((النضال الثقافي)) هذا المبدا الذي استخدم خير استخدام لدى بعض المناضلات النسويات في التاريخ واللواتي حققن من خلاله وجود المراة في الاماكن العامة وسماع صوتها بشكل واسع وكبير بعد ان كان يعتبر صوت المراة عورة. وعلى راس هذه النسوة في نظرنا : ((قرة العين)) هذه المراة التي حررت نفسها بانطلاقات دينية جعلت منها متحدثة باسم الحركة الدينية التي قادتها وكانت احد اركانها في بداياتها الا وهي الحركة البابية او التي سميت فيما بعد ب((البهائية)) ،نحن الان لسنا بصدد ان نسرد حكايات هذه الحركة ومؤسسيها ولكننا بصدد رصد النضال الثقافي وكيف تجسد بحركة قرة العين المناضلة في سبيل حريتها وحرية الانسانية والتي وظفت النص الديني توظيفا سليما جعل منها متحدثة وكاتبة وخطيبة ومرشدة وقائدة حيث تحدثنا السيرة انها عندما سافرت من كربلاء وحتى ايران تبعتها اربعون امراة كلهن تبعنها دون علم اولياء امورهن من ازواج واباء واخوة وهذا يدلل كيف ان قرة العين استطاعت ومن خلال خطابها ان تكسر مبدأ الوصاية والقيمومة على المراة والذي ما زالت بعض النسوة وللاسف الشديد تريد من زوجها او اخيها او ابيها ان يمارس دور الوصاية عليها لاغية بذلك شخصيتها ورؤاها ومختزلة اياها في شخص الاخ او الاب ولا تعلم هذه المراة انها عندما تريد من الوصي ان يمارس مبدأ الوصاية انما تقوم بالغاء عقلها وتكون عبارة عن تابعة لا تملك عقلا مفكرا في هذا المجال ولاسيما في المشاكل التي تعترض المراة في حياتها الزوجية فينبغي ان تقوم هي بحلها حلا يعتمد على ذكائها وشخصيتها ورؤاها ،اما اذا جعلت من اخيها او ابيها ، والزوج يعتبر نفسه وصيا من نوع اخر انما تعتبر هذه المراة بصفات يمكن اجمالها كما يلي:/

1- تتقاسمها وصايتان الاب او الاخ من جهة والزوج من جهة اخرى ،بالتالي هي عبدة للجهتين وتابعة لهما كليا.

2- تلغي عقلها وتفكيرها وتكون عبارة عن ببغاء يردد ما يردده الاخرون وتلغي شخصيتها حتى بشكل كبير ومباشر.
3- مبدأ الوصاية هذا يعتبر من اخطر المبادئ الذي تمارسه المراة ضد نفسها، وتكرسه عليها، بل وتطالب بان يمارس عليها من قبل من هو يعتبر اخيها او ابيها.

فعلى المراة ان تقتبس من الحركات النسوية العالمية رؤى الفكرية والخطاب المؤسس لمنهجية تحررها وتبوءها مكانتها المرموقة المطلوبة في المجتمع الحديث وتحقيق النهضة المرجوة [1].

كما و تشكل البطالة المنتشرة بين النساء بما يزيد على ثلاثة اضعاف البطالة بين الرجال واحيانا اكثر من ذلك بكثير عائقا كبيرا للتنمية وبرغم الحديث عن المساواة بين الرجل والمراة فهي غائبة حقا في الواقع العملي وفي الدول الاسلامية تفتقد المراة لحقها في المساواة ،وغالبا ما يسعى المحافظون من علماء الدين المتزمتين القاء اللوم على شماعة الدين ،والمراة في البلدان النامية تعاني من التمييز المتعدد الجوانب في البيت والشارع والمجتمع والعمل والمدرسة والوظيفة وفي كل المجالات ،وهو ما ينبغي مقاومته والتغلب عليه، ان المرحلة الراهنة من العولمة يمكن ان تزيد من عذابات المراة بسبب تطور التقنيات التي تلفظ المزيد من الايدي العاملة على قارعة الطريق ،وقد اصاب ذلك منذ الان البلدان المتقدمة، ولكنه سيزداد تاثيرا في المراة في بلدان الجنوب ايضا، ولهذا يفترض تصعيد النضال من جانب المراة وبالتعاون مع الرجل لخلق حركة نضالية تطالب بمساواة المراة بالرجل دون قيد او شرط وفي كل المجالات والمستويات ،انها الضمانة الاكيدة لالغاء التمييز بينهما، ولكن وضع التشريعات والقوانين والقرارات غير كاف لتحقيق هذا الهدف العادل ،بل يفترض النضال العملي والتثقيف الدؤوب في البيت والمدرسة والشارع والجامعة والمعمل ،وفي الريف والمدينة بهذه القضية وتقديم النموذج الطيب المشجع على هذه المسالة من جانب القوى الديمقراطية والتقدمية .

خامسا:/

المرجعيات القانونية التي تركز على بناء المراة واشاعة روح التنمية فيها:

- **انطلاقا من مبدأ المساواة الذي نص عليه "ميثاق منظمة الأمم المتحدة" في العام 1945، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948، كثفت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الإجراءات لتحسين أوضاع المرأة في العالم وإقرار حقوقها الإنسانية.**
- **اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (دخل حيز التنفيذ عام 1954)**
  - **تطبيق مبدأ المساواة**
  - **الحق في المشاركة في الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر**
  - **حق النساء في التصويت في جميع الانتخابات، وبشروط متساوية بينهن وبين الرجال دون أي تمييز.**

---

[1] ـ مبحث المراة والتنمية عبارة عن دراسة نشرت على ثلاث حلقات للباحث ياسر جاسم قاسم في صحيفة الجنوبية ،الاعداد 9-10-12- الصادرة على التوالي في 30-نيسان-2010و29-ايار-2010 و10-تموز-2010 –جمعية البصرة لبحوث الاعلام والمراة ، البصرة ، وهذه المباحث هي جزء من كتاب " المنطلق العملي لتجسيد الرؤية والمبدأ وتخليص المرأة من العنف"، كتاب مخطوط عن المرأة للباحث ياسر جاسم ،سيصدر قريبا.

- أهلية النساء في أن تنتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، والمنشأة بمقتضى التشريع الوطني.
- الأهلية لتقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط متساوية بينهن وبين الرجال، دون أي تمييز
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) عام 1979
- تضيف المادة 7 – بند (أ) في هذه الاتفاقية إلى ما جاء اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة: "يحق للمرأة المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي تأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية"
- البند (ج)، فينص على "المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد".
- نشير هنا إلى أن أحكام المواثيق الدولية تعلو على أحكام القوانين الداخلية

ومفهوم العدالة الاجتماعية يعتبر من اهم المفاهيم التنموية :

يتعدى مفهوم العدالة هذا التعريف نطاق المعاملة المتساوية ليركز على المساواة في النتائج. وهي تتطلب تعاملاً مختلفاً لمجموعات النوع الاجتماعي المختلفة للتخلص من اللامساواة القائمة ولتعزيز الاستقلالية.

ادماج النوع الاجتماعي ماهيته ونتائجه.

- استراتيجية سياسية للوصول إلى العدالة في التمثيل والوصول إلى والتحكم بالموارد في ظل الثقافة والواقع السائدين.
- الاستراتيجية السياسية هي أداة لتنفيذ القانون أو السياسات
- العوامل لتفعيل هذه الاستراتيجية هي الإدارة والمعرفة والمنهجيات

اما نتائجه فهي :

- ترويج حقوق اقتصادية متساوية
- العدالة الاجتماعية
- الفعالية الاقتصادية
- التنمية المستدامة

اهم التحديات والعقبات:

- غياب الوعي حول النوع الاجتماعي
- التقاليد والعادات
- تعدد الأدوار للنساء
- الانحياز المبني على أساس النوع الاجتماعي

فغياب الوعي يمثل:

- غياب عام للوعي بين النساء والرجال حول العلاقة بين النوع الاجتماعي واستدامة التنمية
- هنالك حاجة لمعلومات ضرورية من أجل تقييم وضعية النساء مقارنة مع الرجال فيما يتعلق باعتبارات التنمية المختلفة

والعادات والتقاليد تمثل:

- تعتبر من أهم العوائق التي تحول دون انخراط المرأة في العمل العام
- رغم اختلاف التقاليد من بلد إلى آخر إلا أن دور المرأة مرتبط أصلاً بالمجال المنزلي stereotyping

- **تواجه النساء عوائقاً عديدة عند محاولتهن دخول المجال العام على جميع المستويات**

وتعدد ادوار النساء يمثل:/

- **تعدد المسؤوليات هو القاسم المشترك الذي يجمع النساء اللائي انخرطن في عمليات المشاركة التنموية والمجتمعية سواء في البلدان النامية أو المتحضرة**
- **يأخذن دور المدبرات للمنزل ويعتنون بالعائلة ويعملن في وظائف مدفوعة الأجر بالإضافة إلى الأعمال التطوعية في مجتمعهن**

والانحياز يمثل:/

- **حتى في الحالات التي يتم فيها قبول مشاركة النساء -على الأقل نظرياً- نجد أننا نحتاج إلى جهود كبيرة لأيجاد التوازن في علاقات القوى**
- **يلعب الانحياز دوراً هاماً في التأثير على توزيع المنافع والموارد بين فئات النوع الاجتماعي**
- **هذا الانحياز ناشئ عن العادات المترسخة التي تعتبر الرجل أعلى قدراً من المرأة**

والسؤال المطروح ما الذي نسعى اليه وسيوصلنا بالنتيجة الى التنمية؟

- **على المستوى المجتمعي: خلق البيئة الملائمة لتقبل مبادىء النوع الاجتماعي وتأمن مشاركة النساء وادماجهن في عملية اتخاذ القرار.**

- **على المستوى الرسمي: تأمين البيئة الملائمة عبر السياسات والقوانين والآلة التنفيذية التي تُمأسس المشاركة المتساوية والمنصفة للرجل والمرأة وتوفير الموارد الدائمة والثابتة لدعم البنى والبرامج الضرورية لذلك.**

وعلينا ان نستنتج مما تقدم ان الدافع لتحسين اوضاع المراة له علاقة وثيقة بقدرة اي مجتمع على التنمية على اعتبار ان الاستثمار في تنمية المرأة يضاعف من الانتاجية والفعالية والتنمية الاقتصادية المستدامة وتحصل المراة المتعلمة على قسط أوفر من الفرص الاقتصادية وتشارك بشمولية أكبر في الحياة الاجتماعية ((أذ ان دخول المرأة في مجال العمل والمشاركة فيه على قدر المساواة مع الرجل من شأنه الاسهام في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية وحصول المرأة على فرص التعليم والوصول الى الموارد والمشاركة في العملية السياسية لاتحسن نوعية حياتها فحسب ،ولكن تقوي ايضا اقتصادات مجتمعها))[1] كما تعتبر المرأة المتعلمة التي تتمتع بصحة جيدة اكثر قدرة على مباشرة نشاطات انتاجية وكسب دخل اعلى ،ويوفر الاستثمار في المرأة وهي الراعية الاساسية للاجيال القادمة عائدات تدوم لعقود بالاضافة الى ان للمرأة الاكثر تعلما قدرة اكبر على الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والفرص التي تتيحها التغيرات الاقتصادية ويزيد اعطاء فرصة اكبر للمراة في الحصول على الاراضي والقروض وموارد اخرى ، في زيادة رفاهها ورفاه اسرتها ومجتمعاتها ويحد من مخاطر الفقر وتفكك الاسر ومن بين ما يشير اليهه التقرير انف الذكر ان المرأة تشكل اغلبية العاملين في الوظائف المنخفضة الدخل والمناصب الدنيا والوظائف ذات الدوام الجزئي والاعمال التعاقدية التي توفر فرصا محدودة لتغطية متطلبات الضمان الاجتماعي ويعتبر خلق فرص العمل والتدريب والاستهداف الائتماني خاصة بالنسبة للشركات الصغرى والمتوسطة التي تعتمد كثيرا على العمل اليدوي عوامل اساسية لتسهيل توظيف المرأة في حين تساهم المراة بثلثي عدد ساعات العمل في العالم ،هذه المؤشرات تكشف عن حقيقتين جوهريتين اولاهما ان المرأة بوصفها نصف المجتمع تمثل عاملا جوهريا في

---

[1] ـ بان كي مون ،الامين العام للامم المتحدة ،2008، وهو تقرير صادر عن الامم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ،نقلا عن د.سليمان ابراهيم العسكري،المراة في العالم العربي، مجلة العربية الكويتية، العدد 605، ابريل/2009،ص 10

تنمية المجتمع وهي مساهم رئيسي في هذه العملية ولذلك لا بد ان تتمتع بكامل الحقوق اللازمة لاي مواطن بغض النظر عن التمييز الجنسي وان تاخر حصولها على تلك الحقوق يتسبب في تحقيق خسائر لا يستهان بها في اقتصادات المجتمعات المختلفة والنامية منها على وجه خاص ، كما ان قضية الحجاب التي اثارت ولا تزال جدلا واسعا اصبحت قضية تكشف هذا الميل لتحجيم المرأة لدى الرجل ولدى النساء ممن يهدرن حقوقهن في المساواة واتخذت اشكالا مبالغا بها تبدو كقضية شكلية تعكس رغبة دفينة في تنحية نصف المجتمع وتعويقه عن اداء دوره كما تكشف عن تناقض في مفهوم الحشمة في المجتمع العربي المعاصر ومنحه طابعا شكليا ظاهريا بدلا من التأكيد على ان الاحتشام سلوك اولا واخيرا وان المرأة حين تفرض الاحترام على المجتمع لن ينظر اليها كأداة جنسية لا هم لها سوى أثارة الغرائز، والحقيقة ان هذه الذهنية تلعب دورا كبيرا في سيادة مفاهيم متخلفة عن المراة من جهة كما تؤدي الى تعطيل وصول المراة الى المناصب القيادية في المجتمعات العربية بسهولة .

سادسا:/

الاثار الاقتصادية للعنف ضد المراة على المراة والطفل:

ان النتائج الصحية السلبية للعنف ضد المرأة تقودنا-في حالات كثيرة- الى نتائج اقتصادية سيئة بالنسبة للمراة والطفل وهذا ما يظهر لنا انخفاض انتاجية المرأة ومن النتائج الاقتصادية السلبية بالنسبة للمرأة ذلك العنف الاسري –على سبيل المثال- الذي ربما يجبر المرأة على ترك المنزل والذهاب الى الاعمال رخيصة الاجر ،وذلك للعيش وقد أشارت روث فيني هيورد الى قصة امراة في ولاية غوجارات الهندية تركت بيت الزوجية واصبحت من العمال المهاجرين بعد ان اغتصبها والد زوجها واعتدى عليها زوجها لاحقا.

من ناحية أخرى فان العنف الممارس ضد المرأة يمكن ان يمنع المرأة من العمل خارج المنزل ،وهذا يمكن ان يأخذ شكل التحرش الجنسي بالمرأة في الاسواق والشوارع او حتى في اماكن العمل وطبقا لمنظمة العمل الدولية فان كثيرا من النساء اكتشفن انه لا يوجد أمان للعمل في المزارع او في مجال البيع في الاسواق او ممارسة اي نشاط اقتصادي خارج المنزل خوفا من ممارسة العنف ضدهن(منظمة العمل الدولية،1999) فالعنف ضد المرأة يعزز من استبعادها وعزلتها عن مجتمعها وابرز مثال على ذلك الدراسة التي أجريت في مدن بنغلاديش الريفية وفيها تحصل المرأة على عمل في مطاحن الارز خارج قريتها لمساعدة ومساندة أسرتها بعد مرض زوجها وذلك خوفا من تعرضها للعنف ،ما دفع ابناء عمومتها على اتهامها بتلطيخ شرف العائلة ، الامر الذي جعلها تتعرض للضرب من قبل زوجها [1]، وفي أحوال أخرى فأن العنف ضد المراة قد يمنعها من التحكم في حقوقها وحاجاتها الشخصية ففي جنوب اسيا تمنع المرأة من الاحتفاظ بحقوقها المادية الموروثة مثل الارض او يتم اجبارها على التنازل عنها للرجل خوفا من تعرضها للتهديد من جانب اعضاء الاسرة من الذكور والاخوة او الازواج وطبقا لتقرير أوكسفام (في الهند) فان هناك امثلة عديدة على طرد السيدات من منازلهن بعد وفاة أزواجهن وقتلهن خوفا من مطالبتهن بارث ازواجهن وممتلكاتهن في حال بقين احياء ،وبالنظر الى جوانب أخرى من العنف ضد المرأة فان له نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية تتمثل في انتشار الامية وارتفاع نسبة تسرب الفتيات من التعليم وفقدان المراة لمكانتها الاجتماعية واحترامها لذاتها وبالتالي ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع.

---

[1] جيرالد تيري،Development in Practice ، مصدر سابق،ص164

سابعا:/
العنف ضد المرأة كعامل اساسي في الفقر داخل المجتمع:

يحاول بعض الباحثين تقدير تكاليف العنف ضد المرأة على المجتمعات من خلال الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية بصورة ضيقة في حين ان هناك البعض الاخر يحاول ان يلقي صورة اكثر وضوحا واتساعا من خلال التعرف على اثر العنف ضد المراة في تقويض التنمية والنظر اليه على انه عائق في طريق التغيير الاجتماعي الايجابيPositive Social Change

- التكاليف الاجتماعية والاقتصادية:

على الرغم من انه يبدو من غير الاهمية بمكان حساب التكلفة الاقتصادية لمعاناة المرأة نتيجة للعنف الذي يمارس ضدها بيد ان هذا يعد استراتيجية لها فائدة لما تقدمه من مساعدة لصناع السياسة ليكونوا اكثر ادراكا لبيان تأثير العنف الاسري ومحاولة التصدي له،فالتفكير في العنف ضد المرأة في ضوء الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية يظهر لنا تأثيره على كل قطاعات المجتمع، وليس فقط على المرأة التي تعد الضحية الاولى لهذه الظاهرة فالكثير من الدراسات التي أجريت لتقدير هذه التكاليف تساعدنا في تغيير رؤيتنا وتؤكد ان هذه القضية ذات اهتمام خاص ،فالتكاليف العامة المباشرة تشمل نفقات مرتبطة مباشرة بالعنف مثل العلاج الطبيعي والاستشارة النفسية وخدمات الشرطة والعدالة الجنائية وتوفير مسكن للمرأة وأطفالها وهكذا، وتظهر مثل هذه التكاليف في الدول التي توجد فيها هذه الخدمات وهناك تكاليف اخرى غير مباشرة اجتماعية واقتصادية نتيجة للعنف ضد المراة ومنها: انخفاض مشاركة المراة في سوق العمل، وانخفاض الدخل وتغيب المراة عن العمل، ..الخ. ان انخفاض دخل المراة يعني انخفاضا في الانفاق وانخفاضا في الطلب على السلع الاقتصادية وهناك ايضا تاثيرات بين الاجيال مثل تاثير العنف الاسري على مستقبل الاطفال.
والتكاليف الاجتماعي والاقتصادية غير المباشرة من الصعب قياسها لكن الاصعب من ذلك هو معرفة تكاليف الفرص الضائعة التي تساهم في التنمية البشرية والناجمة عن العنف ضد المراة فالرجل الذي يؤذي المراة يضعف من راس المال البشري لدى الامم التي تعتمد عليه وبالتالي يعرض التنمية البشرية للخطر ، وطبقا لنوفيب Novib عندما يعجز الافراد عن اشباع امكاناتهم فان الدول تنهار اجتماعيا واقتصاديا وهذه قضية تنموية.
وسنوضح كيف ان العنف ضد المراة يضعف او يقوض التنمية والتغير الاجتماعي الايجابي طبقا لجيرالد تيري:
طبقا لمركز جنوب افريقيا لدراسة العنف والاصلاح فان العنف ضد المرأة ومرض الايدز من الاوبئة التي تتداخل مع بعضها في حياة المرأة فالمراة التي تعيش داخل علاقات اجتماعية تتسم بالعنف وتخضع ايضا للتهديد المستمر بالعنف تكون اقل قدرة على رفض الجنس غير المرغوب حتى لو كانت في حالة شك من ان الشخص الذي يريد ممارسة الجنس معها لديه مرض معد ان ظهور مرض الايدز اصبح ذاته قوة محركة جديدة للعنف ضد المراة وبالاخص الايذاء الجنسي للفتيات ،وهناك العديد من الشواهد التي تؤكد ان الاولاد الذين يشاهدون امهاتهم يتعرضن للعنف او يمارسون العنف ضد امهاتهم ربما يكونوا معرضين لاستخدامهم العنف وممارسة القوة على الاخرين سواء داخل المنزل ام خارجه وبعبارة اخرى فان العنف الاسري يصبح دائما مرتبطا بالعنف الاجتماعي.

وبالنسبة للبنات اللاتي يتعرضن للعنف الاسري او يشاهدن امهاتهن يتعرضن له في مرحلة من الطفولة ، فان هذا يعني انهن سوف يكن اكثر قابلية لتقبل العنف من ازواجهن عندما يكبرن وفي كلتا الحالتين فان الدائرة متصلة ومستمرة ، طبقا ل (امارتيا صن) ليس هناك شيء اهم في الاقتصاد السياسي للتنمية من التقدير الملائم لمشاركة المراة وريادتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في التنمية ،وهو يذهب الى ان المرأة بمنزلة وسيلة للتغير ودعم للتحولات الاجتماعية وتعزيزها وهي تستطيع ان تغير حياة كل شخص وليس حياتها فقط على سبيل المثال فانه يشير الى اتجاهين ايجابيين في اسيا وهما انخفاض معدلات الخصوبة وتحسين معدلات الحفاظ على الاطفال ويرجع هذين الاتجاهين الى نمو سلطة المراة ودورها القيادي في المجتمع ومشاركتها في عمليات التنمية ويمكن القول ان العنف ضد المراة يقف عائقا امام التغير الاجتماعي الايجابي لكل المجتمع وللمراة واسرتها ايضا.

وهناك عدد من الطرق التي توضح ان العنف ضد المراة يقيد من سلطة المراة ومكانتها ويعيق التقدم الاجتماعي وحصول الفتاة على التعليم فعلى سبيل المثال ان هناك بعضا من اهم الدوافع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل تحسين مستوى التغذية ورفع مستوى الرعاية الصحية لكل أفراد الأسرة والعمل على خفض معدلات الولادة ونقص معدلات الفقر وفي بعض البلدان فان العنف الذي يمارس ضد الفتيات قد يمنعهن من الذهاب الى المدارس ويعيق من أدائهن الجيد في الدراسة وهذا ربما يرجع الى خوف الوالدين المبرر على بناتهم أثناء ذهابهن إلى المدرسة.

أشار الكثير من الباحثين إلى أن العنف ضد المرأة يقيد من قدرة المرأة ومشاركتها في عملية التنمية ويعيق المراة في ان تأخذ أدوارا قيادية في المجتمع وأثناء اجتماع في أتر برادش في الهند تقول النساء ان العنف لا ينتهك حقوق الانسان بل يحرم المرأة أيضا من مشاركتها في عملية التنمية من خلال تاثير العنف في ثقة المراة واحترامها لذاتها[1] .

ان القضايا العالمية مثل الفقر والتصحر ونقص الرعاية الصحية لا يمكن مواجهتها من دون المشاركة الكاملة والفعالة للمراة ،ونتيجة لكبر وتعاظم حجم مشكلة العنف ضد المرأة والنظر اليها على انها بمنزلة قضية من قضايا حقوق الانسان وذات علاقة بالتنمية البشرية ،فان هناك العديد من الهيئات الدولية والقومية تعمل على مواجهة هذه المشكلة .

كما انه من الضروري ان نحصل على معلومات حقيقية وجادة حول أشكال وصور العنف ضد المرأة وذلك لأسباب أساسية منها:

1- ان الحصول على بيانات أساسية حول قضية العنف ضد المرأة ربما يساعدنا لرفع درجة الوعي حول العنف ضد المرأة ووضع القضية أمام أجندة صناع السياسة .
2- نحن في حاجة إلى توخي الدقة في تقييم الأثر فمن المهم ان نحدد ما يعمل وما لا يعمل من سياسات مختلفة مع التعرف الى أفضل الممارسات في مجال العنف ضد المرأة وهذا يتضمن جمع بيانات أساسية من اجل مقارنة ما قبل وبعد التدخل[2]
3- وهنالك إشكاليات عديدة تقف بوجه معرفة الإحصاءات الدقيقة حول العنف ضد المرأة ومنها المرأة ترفض ان تناقش هذا الموضوع خوفا من انتقام الرجل والشعور بالارتباك والخجل والخوف من تشويه السمعة كلها عوامل تقف حاجزا ضد مناقشة قضايا العنف ضد المرأة ومن ناحية أخرى وفي مجتمعات أخرى فان أشكال العنف ضد المراة مثل ضرب الزوجات والتحرش الجنسي في الشارع

[1] - تقرير أوكسفام2001
[2] - جيرالد تيري، مجلة الثقافة العالمية،مصدر سابق،ص168

يمكن ان يكون سلوكا عاديا فمن الممكن ان يكون من السهل الحصول على المعلومات من مرتكبي هذا السلوك احيانا كان الباحثون في حالة استغراب من عدد الرجال الراغبين في التصريح عن سلوكهم المتمثل في إيذاء زوجاتهم ومن الصعوبات الأخرى التي تواجهها برامج العنف ضد المراة هو انه لا يتم تزويد هذه البرامج بنموذج مبسط حول الاسباب والتاثيرات التي قد تفيد في دراسة هذه الظاهرة والاكثر من هذا فانه عند القيام بتقييم الاثار يجب دراسة هذه الظاهرة في ضوء اطار اوسع من التغيرات التي تحدث في حجم تلك الظاهرة الناتجة عن مبادرات مناهضة العنف ضد المراة يجب ان تاخذ في الحسبان ان خفض العنف ضد المراة هو عملية طويلة وتخضع للتغيرات الاساسية في اتجاهات الذكور والاناث وايضا المعتقدات والسلوكيات.

ان اختيار المناهج والادوات التي تستخدم في القيام بعملية تقييم الاثار تعتمد على موارد المنظمات وقدرتها وعلى نوع التدخل الذي يتم استخدامه من جانب الباحثين فالانواع التالية تم تحديدها من سجلات مشروع اوكسفام الدولي Oxfam International Project مثل تقديم الخدمات الاجتماعية كما في مراكز النصح والارشاد او الملاجئ للمراة ورفع الوعي العام وتغيير الاتجاهات وتغيير ممارسة المؤسسات الرسمية مثل الشرطة والمحاكم بالاضافة العمل على خفض العنف ضد المراة من خلال تمكينها عبر برامج التنمية الاساسية .

ان رؤى التنمية الحقيقية يجب ان تسير بواقع صحيح بعيد عن كل المماطلات التي تتسبب بها بعض المؤسسات لاحداث شرخ في التنمية ولاسيما المؤسسة الدينية التي تجعل من نفسها مؤازرة وناهضة بالتنمية ولكنها في حقيقة الامر تعمل على محاربة التنمية بكل ما أوتيت من قوة وكما مر شرح الكثير من خروقات المؤسسة الدينية في هذا الكتاب.

ان قضايا الفروقات الجنسية كانت الى عهد قريب جدا غائبة بشكل واضح عن سوسيولوجيا التنمية ،في اي نوع من العوامل ينبغي ان نبحث لغرض تقويم مكانة المرأة في المجتمعات المختلفة ؟لقد وضع بلومبرغ قائمة بسبعة اختيارات حياتية ،هل تتزوج المرأة ام لا؟ وممن تتزوج ،انهاء هذا الارتباط ،الحرية الجنسية قبل العلاقات الزوجية وخارجها ،حرية الحركة ،حرية فرص التعليم ،السلطة داخل العائلة والسيطرة على عملية الانتاج وحجم العائلة ،وفي كل نقطة من هذه النقاط يستطيع المرء ان يقارن بين مكانة المرأة ومكانة الرجل داخل المجتمعات وخارجها وفيما بينها ،وهكذا فان الرياء والمعايير المزدوجة للحرية الجنسية هي تقريبا ظاهرة عالمية فمن النادر ان يتعرض الرجل (المتزوج او الاعزب) الذي يمارس الجنس لاي عقوبة بل انه قد يكتسب شهرة غير رسمية بكونه صبيا جريئا بينما تنال المراة التي تقوم تماما بالمجازفة نفسها الاهانة في الاقل وفي الحالات الاسوأ فقد تنال في بعض المجتمعات عقابا قاسيا يصل الى القتل.

اما غييل فيعد قائمة اكثر شمولا ذات ستة جوانب لمختلف الميادين ،الاول:هو التعبير السياسي .اية حقوق تمتلكها المراة رسميا وغير ذلك.هل تستطيع المرأة التصويت نظريا وتطبيقيا؟ هل تستطيع الامتلاك كحق من حقوقها ؟ هل تستطيع اظهار عدم الرضا كحق من حقوقها؟ والثاني هو العمل وقابلية التحرك والانتقال كيف تسافر المرأة في قوة العمل الرسمية ؟ كم هو مقدار حركتها ،كم يدفع لها وكيف تصنف وظائف النساء واي نوع من الترف او وقت الفراغ يمكن ان يصيبهن؟ وتأتي ثالثا العائلة :تكوينها واستمرارها وحجمها هل تختار المراة شريك حياتها هل يمكن ان تطلقه؟ ما هي مكانة المرأة العازبة والمطلقة ؟هل تمتلك المراة حرية الحركة ؟وياتي التعليم رابعا :اية حركة تمتلكها المرأة ،ما هو القدر الذي تستطيع تحصيله وخامسا تاتي الصحة والسيطرة

الجنسية :ما هو عدد وفيات النساء ولاية امراض خاصة وضغوط جسدية وعقلية تتعرض المراة واية سيطرة تمتلك للتحكم بموضوع خصوبتها ؟واخيرا ياتي الجانب المحير ولكنه مهم وهو ما يدعوه غيبل ((التعبير الثقافي)) ما هي الصور المناسبة للمراة ومكانتها والى اي مدى تعكس هذه الصور الواقع او تقرره ؟وماذا يمكن ان تعمل المراة في المجال الثقافي ،على الرغم من ان اللامساواة هي حقيقة كونية في حياة الانسان الاجتماعية في الوقت الحاضر كما قال لمفر وروزالدو فان اشكال تبعية المراة ودرجاتها تختلف بشكل كبير من مكان لاخر ومن زمان لاخر ، فعلى سبيل المثال المرأة في افريقيا امتلكت بشكل تقليدي مكانة وقوة اكبر مما كان عليه الحال في معظم مناطق اسيا الشرقية والجنوبية واوربا.
فقد تولت المراة ادوارا اجتماعية واقتصادية كبيرة كمزارعة ومنتجة للسلع اليدوية وتاجرة وقد بقي هذا الدور الاخير مهما الى هذا اليوم كما هو الامر مع نساء السوق في العديد من مجتمعات افريقيا الغربية، وتشارك النساء ايضا في صنع القرار السياسي من خلال منظماتهن الخاصة ولبعض المجتمعات رؤساء من النساء ، وبالمقابل ففي معظم المجتمعات الاسلامية في جنوب اسيا وغربها وفي شمال افريقيا يكون الدور الانعزالي والثانوي للمرأة جديرا بالملاحظة ففي الحالات المتطرفة نجد عودة استخدام البردة حاجزا بين الرجال والنساء والتي ترتبط بمستويات المشاركة في الحياة العامة والتي تتدرج من وجود دور محدود الى عدم وجود هذا الدور على الاطلاق ،واحيانا يتطلب مجرد الدخول الى الميادين العامة (مثل المشي في الشارع) درجات مختلفة من الحجاب وعلى الرغم من وجود الكثير من الاختلافات فقد يكون من المفيد لاي شخص يفكر في التطور كحالة الية وخطية وتقدمية ان يلاحظ انه مع الموجة الجارية من الانبعاث المتعصب داخل الاسلام وحتى في المجتمعات التي ما تزال حتى اليوم منفتحة اكثر مثل ماليزيا، فان النسوة هناك ما زلن تحت ضغط متزايد لارتداء الحجاب.
وفي مجتمعات شرق اسيا يؤكد التراث الثقافي للكونفوشيوسية على تبعية المرأة كواحد من العديد من البنى الهرمية الطبيعية المماثلة ، كخضوع الشباب للشيوخ ،والاطفال للاباء والمحكومين للحكام ،وعلى الرغم من انها الى حد ما قد تحولت بواسطة الثورة الاشتراكية في بعض البلدان وبواسطة الراسمالية الصناعية في بلدان اخرى مع ذلك فان مثل هذه الانماط لا تزال موجودة ففي سبيل المثال في كوريا الجنوبية وعلى الرغم من انتشار تعليم الاناث اكثر مما هو في معظم بلدان العالم الثالث فانه من الصعب على المراة المتخرجة ان تجد وظيفة وتترك لتبحث عن مهنة بنفسها، ويكون الضغط على الزواج كبيرا جدا وتشبه فكرة الطلاق فكرة العهد الفكتوري فعلى الرغم من انها قانونية الا انها نادرة الحدوث لانها تعد عارا اما ،الاب رب الاسرة فهو واثق من فوزه بحضانة الاطفال اذا اراد ذلك وهناك تواجه نساء الطبقة العاملة مشاكل مختلفة فبغض النظر عن كون المرأة مستبعدة عن قوة العمل الرسمي نجد ان الملايين من النساء يعملن عاملات في المصانع مع ذلك فان معدل اجر المرأة يكون أقل من نصف ما يدفع للرجل ، الذي هو ايضا غير عال وفضلا عن ساعات العمل الطويلة في المصنع على المرأة في كل مكان مسؤولية تربية الاطفال والعناية بالمنزل ايضا .
وتنظر البوذية للمرأة على اساس مختلف لنظرة الاسلام لها .تقول البوذية ((لا تمييز على اساس الجنس في سبيل النور فان التمس عقل المراة سبيل النور صارت بطلة سبيل الحق))[1] فعندما تقرا هذا النص كانما تقرا معاهدة سيداو او نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان فالديانة البوذية ترفض التمييز على اساس الجنس كما سنورد نصا مهما يعتبر قمة الحداثة بخصوص العلاقة الزوجية بين المراة والرجل يقول النص

---

[1] ـ المصدر السابق.

البوذي: وعلى الزوج معاملة زوجه باحترام ولطف وامانة وعليه ان يدع لها رعاية شؤون البيت وان يمدها بشيء مما تحتاجه من الكماليات احيانا –وهذا نص صريح بضرورة مساعدة الرجل للمراة بالقضايا المنزلية لا يشبهه نص ورد في القران- وعلى الزوجة في الوقت عينه بذل قصارى جهدها في رعاية شؤون البيت وادارة الخدم ادارة حكيمة والمحافظة على عفتها كما يجدر بالزوجة الصالحة ،وعليها الا تبذر مدخول زوجها وعليها ادارة البيت ادارة موفقة بكل اخلاص وتفان فان روعيت القواعد غمرت السعادة البيت ولم يحدث ما يكدر))[1] وهذه التفاصيل لم ترد بالقران بل على العكس من ذلك ورد ما يبرهن على قوامة الرجال على النساء كما تكلمنا فيما سبق من البحث في حين تضع البوذية الرجال والنساء في قالب التكامل لبعضهم البعض . ومن الايات القرآنية التي تبرهن على قوامة الرجال على النساء ما ورد :

{الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللّهُ وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيّاً كَبِيراً }النساء34

وقد فصلنا هذه الاية فيما سبق.

وهنا تلقي التعاليم البوذية بالمسؤولية الكبيرة على عاتق المراة بادارة البيت وهذا شان كبير في هذا المجال وامر مهم تلقيه الديانة البوذية على عاتق المرأة وهذا ان دل على شيء انما يدل على اهمية المراة في الديانة البوذية حيث لولا الشان الكبير للمراة في هذه الديانة لما تلقي عليها كل هذه المسؤوليات التي تجعل منها قائدة في بيتها ومجتمعها ....

وبالتالي فالذي ينظر لهذه التعاليم التي تخص المراة يشعر بالانصاف الذي تتلقاه من هذا الدين ويشعر بالحالة الانسانية الوجدانية في هذا المجال ولكن يبقى السؤال الاهم ان الدين انصفها فهل انصفها الاتباع؟ والجواب:نعم فاتباع بوذا كرموها اشد التكريم وهذا يدل على اقتفاءهم للنهج الديني الخاص بهم في حين يدعي الاسلاميون ان الاسلام انصف المراة ومع ادعائهم هذا الا انهم لا ينفذون منه شيئا بتاتا بل يحرفون في تفسير النصوص في سبيل اهوائهم فبالنتيجة لا الاسلام ولا اتباعه انصف المراة انصاف مهما واساسيا على الرغم من عدم انكارنا ان الاسلام عتق المراة من تبعية الرجل في عهد الجاهلية وادخلها الى تبعية دينية من نوع اخر ،والاسلام في بداياته الاولى قدم اسهامة لا ترقى لمستوى تحرير المراة كما فعلت البوذية وكما نرى اليوم المراة الا ان هذه الاسهامة على ضعفها لم تتطور بل انتكست في العصور القادمة من عهد الاسلام .والسؤال الذي يطرح نفسه مع كل هذا الاختلاف في قضية المراة هل انصف الغرب المراة حسب الوجهات العالمية المنادية بحقوقها وحريتها ومساواتها مع الرجل؟ والجواب:كلا لم ينصفها بالمطلق كما يدعي بل جعل منها سلعة رخيصة مبتذلة تحت مسمى واسع هو الجنس sex فالغرب اعطى للمراة شيء وسلب منها اشياء ، نعم اعطاها الحرية ان تستطيع المبيت خارج منزلها ولكن ضمن لها السماح بان تكون في احضان الرجال يفعلون بها ما يشاؤون وان تكون فاقدة لعذريتها تحت مسمى الحب وليس ادنى شك انه الابتذال الذي يجعل منها سلعة رخيصة ومعنى حديثنا لا نطالب بالوقوف ضد الحب بتاتا فالحب اسمى غايات الوجود ولكن علينا ان نعرف الصادق من الكاذب ،وهنا فقد الرجل في الغرب طعم الشوق للزواج وللمراة ومفاتنها مما يجعلها امام الرجل حاجة انتقائية يقتنيها حسب متطلبات وقته وعصره وحاجته الانية وتبقى

[1] -المصدر السابق،ص214

المراة في الغرب على الرغم من هذه المساوئ افضل حضا من المراة الشرقية والعربية المسلمة خصوصا نتيجة الحرية غير المنكرة التي يتيحها الغرب لها.
والسؤال الاخر الذي يجب ان يسال هل حصلت المرأة في الشرق على حقوقها ؟الجواب كلا فالمراة تعاني في الشرق من عبودية الرجل لها تحت مسمى الحفاظ على زوجته او اخته حتى غدت المراة سلعة محتفظ بها من سلع المنزل فالمراة اذا ارادت العمل منعت منه واذا ارادت الخروج لقضاء حاجتها منعت فالمراة تقبع تحت الوصاية الابوية التي يمارسها ضدها الزوج او الاخ او الاب وفي كل الاحوال تعاني من فقدها لحقوقها الانسانية الاساسية اذن يتبين مما ورد ان هذه الاشكاليات التي تعاني منها المراة في الشرق او التي في الغرب والتي لا تشعر المراة بها في كثير من الاحيان انما هي ارهاصات السلطة الذكورية على المراة والمنطلقة في اغلب الاحوال من رؤى دينية مغلقة مدعاة لان يراجع الرجل نفسه في طريقة التعامل مع الزوجة وليست الخادمة ومع الام والاخت وهكذا.
وبالرجوع الى البوذية نتوقف عند بعض الحقائق فيها والتي تنال من المراة : وتجعل منها خادمة تقول البوذية ((حين تتزوج شابة عليها التعهد بالاتي: علي اكرام والدي زوجي وخدمتهما فقد وهبانا كل ما نحن فيه من نعمة وهما حاميانا الحكيمان ولذلك علي خدمتهما بسرور والتهيؤ لمساعدتهما متى استطعت))[1] وبالتالي هذا نص يجعل من المراة خادمة ليس فقط لزوجها بل حتى لوالدي زوجها في حين ان الاسلام مثلا لم يفرض هذه الفرضية على المراة بل فرض على الرجل من باب كرامة المراة ان المراة اذا قامت برضاعة اطفالها فعلى الرجل ان يعطيها اجر الرضاعة فكيف بوالدي زوجها فالإسلام لم يفرض عليها ان تخدم والدي زوجها بل خدمة والدي الزوج محصورة بالزوج نفسه وليس عليها وهذه نقطة تسجل للإسلام بريادته لبعض حقوق المرأة[2] .

اما في امريكا اللاتينية فان مكانة المراة متناقضة وقد اقترح سافيوني في كتاب روهر لتش-ليفت ان لايديلوجية الماكزمو تأثيرات في مجال المرأة والعمل فالمرأة تعد ويتم اعدادها اجتماعيا لتكون زوجة وام مكرسة نفسها للتضحية بالذات ويعد العمل باجر شيئا ثانويا ولا يحررها من هذه الالتزامات المنزلية الاساسية ولهذا السبب ومن وجهة نظر كل من المجتمع وازواجهن فان النساء عرضة لان يزج بهن في سوق العمل الرسمي او خارجه
كلما يكون ذلك ضروريا وهذه الوظائف التي تحصل عليها المراة مثلما يحصل في اي مكان اخر من العالم. تكون الاسوأ أجرا وتعرف بانها الاقل مهارة مثلا في المصانع وكبائعات وفي العمل المنزلي وينطوي الاخير على سخرية خاصة مضافا لها انها في امريكا اللاتينية تكون نسبة نساء الطبقة الوسطى اللائي يسعين وراء المهن الحرفية اعلى مما هو الحال في بقية مناطق العالم الثالث ومع ذلك فان هذا الامر يكون ممكنا فقط بسبب وفرة النساء الاخريات الذين يقمن بالخدمة المنزلية ورعاية الاطفال باجر منخفض .
وبشكل عام ان الملايين من النساء لا يرين ازواجهن او يرينهم مدة قصيرة جدا في غضون عدة اشهر او سنوات متواصلة وبأية حال فانهن يتسلمن الكثير من النقود عن طريق التحويلات النقدية من اموال رجالهن وفي اثناء ذلك الوقت عليهن الاهتمام بالزراعة وتربية الاطفال بمفردهن او بمساعدة كبار السن وفي جنوب

---

[1] ـ المصدر السابق،ص222
[2] ـ ياسر جاسم قاسم، البوذية مقاربة حية مع الاسلام، بحث منشور على حلقات في صحيفة الاخبار الصادرة عن شبكة الاعلام العراقي ،البصرة ،2011

افريقيا نجد ان مثل هذه الترتيبات قد اصبحت رسمية الى حد كبير بواسطة قوانين العبور Pass Laws .
ان ظهور الحياة الحضرية وزيادة حرية التعليم والفرص المتاحة للعمل في المصانع وغيرها من الاعمال الرسمية كلها ادت الى تغييرات كبيرة ومع ذلك فان القاء نظرة فاحصة يؤكد على التناقضات واللامساواة التي رافقت هذه العمليات وللحصول على هذه الفوائد ينبغي على المرأة الا تقاتل ضد مفاهيم دورها التقليدي فحسب ،بل عليها حتى ان نجحت في ذلك ان تستمر ايضا بالقيام بحصة الاسد من العمل المنزلي وان العمل في المصنع مجال غامض بشكل خاص حيث يكون ثمن الحصول على قدر من الاستقلال ومن الدخل الفردي الخاص هو الخضوع في الغالب لاشكال جديدة من الاستغلال :ساعات لعمل الطويلة ،والاجر المنخفض وتقدم الرؤساء الذكور الذين يحملون نظرة عدائية.
في الهند مثلا تعمل النساء القرويات جنبا الى جنب مع الرجال في الحقول وان واحدا من اول التبعات الاجتماعية للرخاء الزراعي في سبيل المثال في البنجاب تحت تاثير الثورة الخضراء هو انسحاب نساء المزارعين الاكثر ثراء من العمل في الزراعة وبقاؤهن في المنزل لاظهارمكانتهن الاجتماعية الجديدة فهل هذا التقدم لصالح المرأة .يتعلق احد الامثلة العصرية اللافتة للنظر بازدياد عدد النساء الشابات بشكل بارز في جنوب وشرق اسيا وفي امريكا اللاتينية اللائي يعملن في المصانع المنتجة للسلع (النسيجية والالكترونية بشكل خاص) التي تصدر الى الاسواق العالمية وهذا يشمل ايضا الشركات المتنقلة العابرة للقوميات والمصانع المحلية والسؤال المطروح ما مدى تاثير هذه القضية في مكانة المرأة ؟
قام كل من ديان ايلسن وروث بيرسن باجراء دراسة خاصة بهذه القضايا ان راس المال يبحث عن الايدي العاملة الرخيصة والمرنة والطيعة وقد تتوفر هذه المواصفات في عمال العالم الثالث خصوصا في البلدان التي تقدم الترغيب للشركات العابرة للقوميات وبشكل عام فان تبعية المرأة المادية وبسبب الجنس كما يقول ايلسن وبيرسن فان النساء قد يتحملن الاجور المنخفضة ويصبرن عليها ويتقبلن نسبة عالية من تحولات العمل لعلمهن بانهن في جميع الاحوال سيتركن العمل ويتزوجن.
ان قضية المهارة ذات اهمية اجتماعية خاصة ففي هذا المجال كما في غيره ، يصنف عمل المراة عادة بانه غير ماهر ويتم الدفع لها على هذا الاساس وعندما تؤخذ المهارة بنظر الاعتبار فان ذلك يعزى الى طبيعة المرأة وقد اقتبس ايلسن وبيرسن قولا من دراسة ماليزية رسمية تحث على الاستثمارات الاجنبية ،وقد كانت دراسة تتسم بالعنصرية والتمييز على اساس الجنس بادعائها بان البراعة اليدوية للاناث الشرقيات مشهورة في كل العالم. وفي الحقيقة فان العديد من النساء يمتلكن مثل هذه البراعة والمهارة ولكنها ليست طبيعية بل ان معظمهن قد تعلمن من النساء الاخريات في العائلة ولذلك فهي كمهارات لا يمكن ان تعزى الى السلطة الابوية الموجودة .
ما نتائج ذلك؟ يرى كل من ايرسن وبيرسن ثلاث نتائج محتملة ،وان العمل في المصنع قد يؤدي اما الى زيادة واما الى افساد ، او اعادة ترتيب الاشكال التي كانت موجودة من التبعية الجنسية انها مسألة عملية حيث توجد امثلة على هذه الاشكال الثلاثة فضلا عن حالات تكون فيها هذه الاشكال مختلطة فعملية تركيز التبعية تكون في الاماكن التي لا تدفع فيها الاجور للنساء مباشرة بل تعطى لابائهن وبالمقابل فان المرأة في الحالة الثانية قد تستخدم النقود التي تحصل عليها من العمل في المصنع لزيادة استقلالها الذاتي مثلا باستغنائها عن الزواج المنظم اما في الحالة الثالثة فان

اعادة ترتيب التبعية عبارة عن تغير في الشكل الخارجي فقط فلا يتغير اي شيء فعليا وتظهر سلطة الذكور باشكال جديدة مثلا العاملات من النساء والرؤساء من الذكور ولكن مع ذلك فان هذا يعد تغييرا وقد اكد ايلسن وبيرسن على جوانبه السلبية فالاوقات الطويلة من العمل المتناوب تستنفذ قوى النساء .

ثامنا:/
المنتجين من الجماهير احد اهم ادوات التنمية

وتعد الجماهير الشعبية والمنتجين منهم على نحو خاص ،اكثر الادوات اهمية ووعيا وحرصا وحسما على تحقيق التنمية الوطنية المنفردة والمشتركة ،ولكنها تبقى في المحصلة النهائية مرتبطة بثلاث مسائل جوهرية ،هي:/

1- من المستفيد اساسا من عملية التنمية وهل هي موجهة لصالح المجتمع ام لصالح حفنة صغيرة من كبار الراسماليين وكبار موظفي الدولة والادارة الاقتصادية البيروقراطية؟ وهل يمكن ايجاد توازن في المصالح بين المجموعتين الرئيسيتين بين المنتجين واصحاب رؤوس الاموال.
2- كيف تجري عملية التنظيم والادارة الاقتصادية في مجمل عملية التنمية ؟وهل تستند الى ادارة علمية واعية وحديثة وديمقراطية ،اما تزال تمارس الاساليب القديمة والفردية التي عفا عليها الدهر ؟وما هو دور الانسان الفرد في كل ذلك؟
3- وفي اية ظروف يعيش ويعمل المجتمع باسره؟هل في ظروف الديكتاتورية؟ والقمع والارهاب ؟ ام في ظل الديمقراطية والحياة الدستورية والتنظيمات المستقلة.
4- ان احساس الناس العاملين وبقية افراد المجتمع بانهم يعيشون ويعملون لصالح تطورهم المباشر ولصالح الاجيال القادمة وانهم يتمتعون بالحرية والعدالة،الاجتماعية والاستقرار السياسي يقطفون ثمار التطور فعلا عبر تلمسهم للتغيرات الفعلية التي تطرا على مستوى معيشتهم وحياتهم وظروف عملهم ،يساعد الى ابعد الحدود على دفع عملية التنمية وعلى تحقيق افضل النتائج ،والعكس صحيح ايضا.

تاسعا:/المنظمات غير الحكومية اداة اساسية من ادوات التنمية

تعرف المنظمات غير الحكومية او الجمعيات الاهلية كما ترجح تسميتها في بعض البلدان العربية او منظمات المجتمع المدني بكونها منظمات تطوعية تنشط من اجل قضايا ومصالح قلما تخص اعضاءها وموظفيها وتتفرع هذه القضايا والمصالح لتشمل على سبيل المثال دعم حقوق مساجين الاستبداد السياسي او دعم النساء المعنفات في اسرهن او حماية البيئة او دعم تمكيني للاسر المعوزة من تحسين مداخيلهاعبر التدريب والاقراض الصغير او حماية حقوق المعوقين سواء بالدعم المادي او الخ... . ولا ننسى ان هناك منظمات تقدم نفسها على انها غير حكومية

ولكنها في الواقع تتبع للاحزاب الحاكمة او لافراد من العائلات والاسر الحاكمة كما يلاحظ في بعض المنظمات المصنفة غير حكومية في لبنان وسوريا والاردن العراق وغيرها .واذا كانت المنظمات غير الحكومية قادرة على اطلاق المبادرات الفردية المحلية وعلى التخفيف من الفقر او التهميش المباشر للقلة من الناس ،هذا الحرمان الناشئ عن سياسات واليات الاستثمار والتوزيع في البلاد الا ان تلك المنظمات او الجمعيات ليس بمقدورها ان تمنع هذه السياسات والاليات من تجديد وتوسيع التهميش للكثرة من الناس ،وذلك لان الشروط المطلوبة لتأدية دورها الضروري والكبير في مواجهة التهميش والافقار لا تتوفر في ظروف السياسة والادارة المفسدة في البلدان النامية ،هذه البلدان حيث يعوق نمو ودور المنظمات الشعبية المعارضة كالاحزاب والنقابات والتعاونيات وجماعات الضغط **Lobbies** والروابط التي تبقى هي الاقدر مبدئيا على معرفة المصالح الفعلية لمنتسبيها في السياسات الحكومية المعتمدة وتبقى هي الاقدر كذلك على متابعة اليات تنفيذ سياسات الاستثمار وتقييم اثارها على مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية ولهذا تعتبر المنظمات غير الحكومية او الجمعيات الاهلية اطراف مكملة للمنظمات الشعبية في عمليات التنمية ولا يصح اعتبار دور المنظمات الاولى بديلا عن دور المنظمات الثانية .

ويجب الا تقيد التشريعات حرية تكوين الجمعيات وتخضعها عندما تنشأ لاشكال مختلفة من الاشراف والرقابة وتظهر اخطر صور تدخل الدولة في عمل الجمعيات في امكان تعليق نشاطها او حلها بواسطة قرار اداري ، وقد انتهكت حرية تكوين الجمعيات في العديد من حكومات بلدان الاستبداد ،مثل مصر وتونس قبل التغيير والجزائر وموريتانيا والاردن برفض تاسيس جمعيات او حلها .كما ان مفهوم التنمية المحلية يرتبط ارتباطا كبيرا بالمشاركة الشعبية في صنع التنمية حيث تبدأ التنمية الحقيقية على المستوى القاعدي الذي تشغله الغالبية العريضة من الجماهير ،على انه من المهم التاكيد ان المقصود بالتنمية المحلية ليس ما يحدث الان في كثير من دول العالم الثالث بقيادة وكالات ومؤسسات دولية في اطار ما يسمى بمشروعات تنمية المجتمع **Community development projects** والتي ترتكز على اقامة مشروعات محلية بشكل مجزأ لرفع مستوى معيشة بعض فئات السكان المحليين ان مثل هذه المشروعات تتحدد ،في غالب الاحيان، في اطار رؤى تنموية تمت صياغتها خارج المجتمعات المحلية لتحقيق اهداف ربما لا تلائم ولا تحقق المصالح الاستراتيجية لهذه المجتمعات وقد يؤدي نجاح بعض هذه المشروعات الى وجود جزر منعزلة عن بقية المجتمع ،وان اصابها بعض التحسن في مستوى المعيشة الا انها تكرس مفهوم التنمية الجزئية التي لا تحقق التنمية الشاملة التي تهدف الى تغيير المجتمع ودفعه متكاملا للامام.

وجدير بالتاكيد في هذا السياق بان قيام المنظمات الاهلية بهذا الدور لا يمكن ان يعني اعفاء الحكومة من مسؤولياتها نحو المجتمع ولكنه يعني ضرورة العمل على تعظيم قدرة هذه المنظمات بالقدر الذي يمكنها من مواجهة احتكار الحكومة للسلطة السياسية ،واحتكار القطاع الخاص للسلطة الاقتصادية ،ويمكن ان يكون نشاط المنظمات الاهلية مكملا لوظائف الدولة احيانا شريطة ان يتم ذلك في اطار مناخ ديموقراطي ،تؤمن فيه الدول بمصالح وحقوق القوى الاجتماعية المختلفة التي تمثلها هذه المنظمات التي يجب ان تتمتع بقدر كبير من الاستقلال عن الدولة ،ومن ناحية اخرى ، فان المنظمات الاهلية ذاتها يمكن ان تكون احد المداخل لتعليم الممارسة الديموقراطية ،حيث ينتج عن انخراط الافراد في منظمات ذات هياكل وأطر مستقرة ،لها اهداف محددة ومعتمدة على مبدأ التسيير الذاتي ،ايجاد المواطن

العضوي الملتزم بقضايا الوطن كما انها تنمي القدرة على النقد والمساءلة لصانعي القرار ،اي انها تخلق الظروف الدافعة للسلوك الديموقراطي .
ان فاعلية الدور الذي يمكن ان تقوم به المنظمات الاهلية في تحقيق التنمية المحلية القائمة على المشاركة الشعبية الواعية ،ترتبط بالمنظور Paradigm الذي يُنظر من خلاله الى هذه المنظمات ،والمهم هنا الاشارة ، الى منظورين من حيث الدور الذي تلعبه المنظمات الاهلية ،وهما المنظور الوظيفي the functional paradigm والمنظور البنيوي the structural paradigm ،ان المنظور الوظيفي هو الذي ياخذ في الاعتبار وظيفة المنظمات الاهلية في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين ، واشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة او للمجتمع بشكل عام ولذلك فهي عادة ما تقوم لمعالجة المشكلات بعد ظهورها وتعرف هذه الوظيفة بالرعائية او الخدمية Welfare service delivery وفي هذا الاطار تتسم المنظمات بانها تحمل جزء من العبء عن الدولة ،كما ان نشاطها يؤدي الى تقليل حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الاجتماعية الحادة بالاضافة الى انها قد تلعب دورا اقتصاديا في اطار زيادة الدخل والعمالة والانتاج على انها في هذا الاطار لا تهدف عادة الى احداث تغيير جذري في نظام المجتمع بل ان معظمها يعمل ضمن سياق الحفاظ على الوضع القائم كما انها بطبيعتها الرعائية الخدمية لا تساهم في تعظيم مشاركة المواطنين لذلك فقد اعتبر البعض هذا الدور الى جانب الدور الخيري التقليدي هو بمثابة اعادة لانتاج علاقات التبعية والسيطرة السلبية التي سادت القطاع الاهلي تأريخيا في كثير من المجتمعات.
اما المنظور البنيوي فيرتبط بدور المنظمات الاهلية في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها احد العوامل الاساسية في البناء الاجتماعي ،ويتسم دور المنظمات الاهلية في هذه الحالة بعلاقته بمؤسسات المجتمع الاخرى (الدولة والسوق) بكونه يؤدي الى التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة وليس دورا تابعا ملحقا بالعناصر الاخرى كما يتسم هذا الدور بالديمومة وبأنه ليس طارئا ولذلك يكون نشاطه مخططا وليس طرفيا واخيرا يعتبر العمل الاهلي بهذا المنظور مؤسسة Institution وليس مجرد تنظيم وتعرف المؤسسة هنا بانها مجموعة من القواعد والقوانين الراسخة التي يتم الاعتراف به وتثمينه من قبل المجتمع والمنظمات الاهلية بهذا المعنى تتجاوز الدور الرعائي الخدمي الى الدور التنموي الذي يعني تعزيز القدرات والدفاع عن الحقوق وتمكين الجماعات المستهدفة وحتى لو قدمت هذه المنظمات الرعاية والخدمات فهي تقدمها كمؤسسة قامت أساسا للدفاع عن مصالح الجماعات وحمايتها مما يعطيها شرعية ويضع تطويرها في اطار التغيرات والسياسات في البنية الاجتماعية.
وقد برز هذا المنظور للمنظمات الاهلية في امريكا اللاتينية وبعض الدول الاسيوية ولم يكن اهتمامها موجها الى التنمية الاقتصادية بشكل محدود ولكن الى تغيير الواقع هيكليا فبدلا من التركيز على مشروعات تحقق نتائج مادية محددة للفئات المستفيدة كان هدف هذه المنظمات هو خلق المواطن القادر على التغيير عن طريق تطبيق منهج التعليم السياسي الذي وضعه باولو فيريري والذي يمحو الامية الابجدية والسياسية في نفس الوقت بهدف توعية وتعبئة الجماهير وفي هذا الاطار ترتبط المنظمات الاهلية بنيويا بالتنمية بحيث تكون في هذه العملية طرفا في شبكة علاقات مع الدولة والقطاع الخاص على اساس الشراكة القائمة على التوازن في علاقات القوى بين الاطراف ولذلك يكون مفهوم التنمية المتبني في هذه الحالة هو التنمية بالمشاركة Participatory Development ويعني ذلك بالتالي ان دور هذه المنظمات هو دور تعبوي يرتبط بالتمكين وتعظيم القدرات في اطار تنموي حيث تعمل هذه المنظمات على خلق العقلية

الناقدة لما يحدث في المجتمع والمبدعة لاشكال التغيير والتقدم وتأخذ المنظمات الاهلية بهذا المفهوم البنيوي معنى الفاعل او الوسيط الاجتماعيSocial agent أي انها تمثل القوة القصدية الفاعلة في التغيير الاجتماعي عن طريق قدرة التاثير على العلاقات بين الافراد والجماعات باتجاه رفع مستوى الوعي وزيادة المهارات السياسية والقدرات التفاوضية في مجال الحق العام.

ويوسع ذلك من سلطات المنظمات الاهلية بحيث تصبح فاعلا جماعيا في التنمية Collective agent for development ويعني ربط المنظمات الاهلية بالتنمية بنيويا بالمعنى السابق ذكره ضرورة وجود رؤية تنموية واضحة ومترابطة على المستوى القومي وعلى المستوى الفردي والمحلي وهي الرؤية التي تقوم اساسا على احترام البشر ومن ثم على ديموقراطية المشاركة وعدالة التوزيع ،وهنا يظهر مفهوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كمحرك للمنظمات الاهلية بدلا من فكرة الخدمة الاجتماعية المرتبطة بالرعاية والخير والاحسان وتقديم الخدمات.

عاشرا:/

وفيما يلي نسوق تعريف المنظمات الاهلية ما بين العولمة والملائمة [1]:

حيث يلاحظ ان التعامل مع القطاع الاهلي بشكل عام ما زال يسوده المعيار الوظيفي .فالبنك الدولي يعرف المنظمات غير الحكومية بانها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات مستقلة كليا او جزئيا عن الحكومات وتتسم بالعمل الانساني والتعاون وليس لديها اهداف تجارية على ان الامم المتحدة تاخذ بالتعريف الانمائي الاوسع وتتجه الى عدم الاخذ بتعريف صارم لعمل المنظمات غير الحكومية مع اقتراح وضع قواسم مشتركة يمكن ان تحدد عملها من قبيل التضامن والتكافل Solidarity والعدل الاجتماعي Social justice ومن خلال هذا المنظور تعتبر المنظمات غير الحكومية بانها :

1- منظمات متمحورة حول خدمة الجماعات Community-based
2- تتمتع برؤية انمائية محددة
3- اهتمامها يتناول تحسين اوضاع الفئات التي تتجاوزها او تضرها التوجهات الإنمائية
4- كما يتحدد عملها في حقول :المشروعات الانمائية ،الطوارئ،إعادة التأهيل،وكذلك ثقافة التنمية والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ويلاحظ انه رغم اهتمام الامم المتحدة بالبعد الانمائي في تعريفها الواسع للمنظمات غير الحكومية الا انها لم تتخط المنظور الوظيفي لدور هذه المنظمات ،حيث تبقي الرؤية التنموية في اطار تحسين وتطوير اوضاع الفئات المهمشة دون تجاوز ذلك الى دورها كوسيط اجتماعي في عمليات التغيير الاجتماعي بنيويا بما يقضي على اليات التهميش.

وتواجه اشكالية تعريف المنظمات الأهلية بصعوبات كثيرة بسبب اختلاف الرؤية والمنظور وكذلك بسبب تعدد الوظائف التي تقوم بها فعلا المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المختلفة، ولذلك فقد لجأت بعض البحوث الدولية المقارنة الى الاعتماد على عدة معايير لتعريف المنظمات الاهلية وهي:/

1- ان يكون للمنظمة الاهلية شكل مؤسسي محدد يميزها عن مجرد التجمع المؤقت لمجموعة من الافراد.

---

[1] - عن مطبوعة نشرتها الاسكوا بعنوان ((دور المنظمات الاهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية)) 1998، ص4-9

2- ان تكون منفصلة مؤسسيا عن الحكومة ،حتى لو حصلت منها على بعض الدعم.
3- ان تكون غير ربحية بمعنى ان ما تحققه من ارباح لا يذهب لمجلس ادارتها او اعضائها وانما لتحقيق الهدف الذي قامت من اجله.
4- ان تحكم وتدار ذاتيا وليس من قبل قوة خارجية
5- الا تعمل في السياسة بالمعنى الحزبي وان كان من الممكن ان تقوم بانشطة عامة ذات طبيعة سياسية مثل حقوق الانسان او التوعية السياسية
6- يجب ان تشتمل على قدر من المساهمة التطوعية .

ويمكننا ان نلاحظ هنا ان هذه المعايير ايضا قد ركزت على الاسس البنائية والوظيفية للمنظمات الاهلية ذاتها وليس على دورها البنيوي في عملية التغيير الاجتماعي بالمعنى المذكور انفا وربما تعود سيادة المنظور الوظيفي بهذا القطاع على مستوى العالم فيما عدا بعض الاستثناءات في بعض مناطق العالم الثالث الى ان محاولات التنظير او التعريف لهذا القطاع ما زالت تاتي من دول الغرب الصناعية حيث تطور هذا القطاع بحيث اصبح يمثل قطاعا ثالثا بين الدول والسوق ،يقوم بوظائف محددة في اطار النظام الاجتماعي القائم.

ورغم ان نشأة المنظمات الاهلية في معظم انحاء العالم قد ارتبطت بفعل الخير ورعاية الفئات المحرومة ،الا انها تطورت لتصبح قطاعا يكاد يكون متميزا في الغرب يلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وقد يعمل هذا الدور احيانا للضغط على الحكومة من اجل اتخاذ قرارات معينة او الرجوع عنها ،لكنه ما زال في الغالب قائما على التناغم مع النظام الاقتصادي والسياسي السائد الذي حقق درجة كبيرة من التقدم والاستقرار،اما في دول العالم الثالث التي ما زالت تكافح من اجل تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحيث تعمل المنظمات الاهلية في اطار نظم لا تسمح بالديمقراطية بمعنى المشاركة الحقيقية للمواطنين فان بعض هذه المنظمات الاهلية تلعب دورا تحريريا بهدف تحقيق الاستقلال الوطني وبهدف تغيير وتطوير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بحيث يصبح المجتمع اكثر ديموقراطية وعدالة، هذا الى جانب الدور التنموي التعبوي النضالي الذي تقوم به المنظمات الاهلية في بعض هذه المجتمعات والذي يقوم على تمكين المواطنين وتعبئة قدراتهم من اجل المشاركة الفعالة في عمليات التغيير الاجتماعي.

ونتيجة لهذا الاختلاف فان التعريف الوظيفي للمنظمات الاهلية يكون اكثر ملاءمة للدور الذي يقوم به هذا القطاع في الغرب ،باعتباره الية من اليات تسيير المجتمع في اطار النظام القائم اما سيادة هذا التعريف فكريا على مستوى العالم فهو تعبير عن هيمنة هذه الدول فكريا وثقافيا كانعكاس للهيمنة الاقتصادية والسياسية على اليات النظام العالمي الجديد وتزايد هذه الهيمنة في اطار التصاعد في عمليات العولمة ويكتسب ذلك اهمية خاصة بعد التطورات العالمية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي التي ادت الى ظهور اليات جديدة اعادة تشكيل العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا في اطار نظام عالمي جديد يقوم على قطبية واحدة متمثلة في النظام الراسمالي العالمي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية وتهدف سياسات العولمة التي حددتها هذه القوى المهيمنة الى اخضاع العالم بكل كياناته لاليات تدفعه الى الترابط والتفاعل اقتصاديا وسياسيا وثقافيا باعتباره كيانا واحدا يرتبط بسوق عالمية واحدة وتبرز اليات العولمة في تيارين اساسيين:

1- ينزع التيار الاول الى تخطي الكيانات القومية عن طريق اضعاف الدولة القومية المركزية ،سياسيا لصالح فئات المجتمع المحلي في اطار تشجيع ما يسمى بالمجتمع المدني ،واقتصاديا عن طريق دمج الاقتصاديات الوطنية دمجا كاملا

في الاقتصاد الرأسمالي العالمي مع تأمين حرية انتقال رأس المال والانتاج ،وهذا ما يحدث لدول الجنوب واقتصادياته.

2- اما التيار الثاني ،فيتمثَّل في الاتجاهِ الى انشاء تكتلات وكيانات سياسية واقتصادية غير قومية تتخطى قدراتها وامكاناتها قدرات الدول القومية بهدف تعظيم قوة الدول والكيانات الكبرى في اطار النظام العالمي الجديد ويبرز هذا الاتجاه في حركة تطور دول الغرب الرأسمالي.

3- المنظمات الاهلية العربية:

تختلف المُنظمّات الاهلية العربية من حيث مدى تطورها وفاعليتها في كل بلد من البلدان العربية ويعود ذلك الى ارتباط نشأة كل منها بطبيعة وظروف البلد الذي نشأت فيه، اضافة لحداثة او قدم تأريخ هذه النشاة ومع ذلك فهناك بعض السمات العامة التي يمكن ان تشترك فيها التنظيمات الاهلية العربية منها على سبيل المثال لا الحصر ان نشأتها التاريخية قد ارتبطت بالدين وبفعل الخير والاحسان ثم تدرجت بعد ذلك الى انشطة الرعاية الاجتماعية الى جانب المشاركة في حركات التحرر العربي ثم بدأت في مرحلة حديثة نسبيا تعي دورها الانتاجي والتنموي ،ولكن مفهوم التنمية السائد في هذا المجال ما زال مفهوما جزئيا وبعيدا عن التنمية الشاملة بمعناها البنيوي،وقد ظهرت في الاونة الاخيرة منظمات دفاعية Advocacy تعمل من أجل دعم الحريات وحقوق الانسان وقضايا التحرر الوطني والديموقراطي ويحاول الكثير من هذه المنظمات التحرك بحرية في مواجهة السلطات ،وبعيدا عن هيمنتها للدفاع عن مبادئ العمل الاهلي واستقلاليته ،وقد يُظهرذلك مدى التداخل بين العمل الاهلي من جهة والعمل السياسي والوطني من جهة أخرى .

ويلاحظ بالنسبة للتنظيمات الاهلية العربية بشكل عام انها تنمو في تناسب طردي مع المستوى الثقافي والاجتماعي فيكثر تواجدها في العواصم والمدن الكبرى اكثر من الريف الذي قد يكون اكثر حاجة للمساعدة الى جانب ان استيعاب الريف في العملية التنموية يمثل اهمية قصوى وخاصة ان القطاع الريفي هو الغالب في الاقطار العربية وهكذا قد يساهم العمل الاهلي العربي بهذا الشكل في تكريس التمايز وعدم التكافؤ الموجود بين الريف والمدينة .ومن المهم في هذا الاطار الاشارة الى تصنيف المنظمات الاهلية على اساس ملاءمتها التنموية بمعيار التنمية الشاملة ذات المضمون البنيوي وتنقسم المنظمات الاهلية وفقا لهذا المعيار الى التنظيمات الاهلية القاعدية وهي التنظيمات التي تنتظم فيها بالمبادرة الذاتية الفئات المستفيدة مباشرة وتستخدمها كأطار لتحقيق الاهداف التي تحددها هذه الفئات وكذلك الوسائل التي تراها ملائمة لواقعها وتضم هذه التنظيمات في الغالب الاعم الجماهير التي انعزلت بمضي الوقت وعوامل القهر والاستغلال عن المشاركة الايجابية في تسيير حياتها ومجتمعها وينتشر هذا النوع من المنظمات اكثر في المناطق الريفية من العالم الثالث على انه لا يوجد حتى الان بهذا المعنى التنظيمي في الاقطار العربية وان كان هناك خلط بينه وبين مشروعات العون الذاتي الذي تعتمد اساسا على التمويل الذاتي للمشروعات دون اطار تنظيمي واضح وهناك التنظيمات الاهلية المعاونة والتي تقوم على عمل مجموعة من المتطوعين لمساعدة الفئات المحتاجة وقد تكون منظمات اهلية وطنية او اجنبية وتقوم هذه المنظمات بتشجيع ورعاية الفئات المستهدفة من نشاط المنظمة عن طريق توجيهها وتدريبها للقيام بالانشطة الكفيلة بتحسين ظروفهم المعيشية كما انها تقوم بمساعدة المنظمات القاعدية عبر التوجه والتدريب والتمويل وغالبا ما يمتد تواجد هذه المنظمات الى جميع المستويات المحلية والقطرية والاقليمية والدولية . ورغم اهمية الدور الذي تقوم به المنظمات المعاونة الا ان جوهر التنمية الشاملة لا يتحقق بشكل حقيقي وفعال الا اذا اتسع نطاق المنظمات القاعدية وفعاليتها بحيث تشمل كل الجماهير الفقيرة

المعزولة عن العملية التنموية ، ففي هذا الاطار وحده سوف تتعلم هذه الجماهير كيف تشارك بوعي ناقد، وكيف تقود نفسها بنفسها ومن خلال هذه العملية ذات الوعي التراكمي سوف تتحول هذه الجماهير من متلقية سلبية للمساعدات والتوجيه الى فاعل ايجابي مبادر ووسيط في عملية التغيير الاجتماعي.
وقد تقوم المنظمات الاهلية بادوار ذات اثار هيكلية متميزة على المجتمع مثل ما قامت به في لبنان خلال فترة الحرب الاهلية من تسيير لشؤون الحياة اليومية للمجتمع وتوفير لاحتياجاته فكثيرا ما حلت محل الدولة حيث توقفت مؤسساتها الرعائية عن العمل، وفي نفس الاطار قامت المنظمات الاهلية الفلسطينية في الارض المحتلة خاصة بعد الانتفاضة بدور اساسي في ارساء مرتكزات بناء الدولة الفلسطينية، حيث كانت قنوات فعالة للتدريب على المشاركة السياسية والحكم الذاتي وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر بعض الدارسين ان المنظمات الاهلية هي اداة مناسبة للاعداد لبناء الدولة شريطة ان تقوم في مجتمع متجانس يسعى الى الاستقلال والتحرر من حكم اجنبي يمنعه من الاقتراب من السلطة السياسية ومراكز صنع القرار وبشرط ان يكون لغالبية افراد المجتمع خبرة بالعمل في هذه المنظمات ومع وجود قيادة محركة وفعالة تستطيع اتخاذ قرارات عملية وواقعية دون ان تفقد رؤيتها الإستراتيجية وهو ما توافر بشكل واضح في المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة قبل معاهدة أوسلو [1]
اما واقع المنظمات الاهلية في العراق فقد ساهمت الكثير منها في إرساء القواعد الديمقراطية في هذا البلد بعد تخلصه من حكم الدكتاتوريات بعد عام 2003 من القرن الحادي والعشرين وساهمت هذه المنظمات ايضا في ارساء قواعد لحقوق الإنسان وإرساء ثقافة الجندر في بلد يعاني الامرين من تسلط المؤسستين العشائرية والدينية القاعدة له في كل شيء بالنتيجة فان منظمات المجتمع المدني في العراق ساهمت كثيرا في ارساء هذه الثقافات وتثبيت ركائز مهمة لها على الرغم من الشوائب التي عاقت عملها كثيرا فبعض هذه الشوائب كانت مجتمعية وبعضها كانت من داخل المنظمات نفسها من ناحية عدم وجود حريات للتحرك لافرادها بسبب عمليات القتل والخطف والاستهداف لكوادر هذه المنظمات ومن ناحية عدم صدقية وشفافية بعض هذه المنظمات أي عوامل فساد مالية وإدارية داخلها مما شكل عدم استمرارية الكثير منها بل وابتعادها عنه الشأن الذي أسست من اجله .
ان رؤى الحاضر في عراق اليوم بخصوص التنمية المستحدثة من خلال هذه المنظمات تكاد تكون قاتمة جدا بسبب ما تعرضت له هذه المنظمات من خطر من داخلها وخارجها لذلك ينبغي ان تقاد عملية اصلاح لهذه المنظمات في العراق لاحداث التنمية المنشودة من خلالها سواء كانت هذه التنمية ضمن رؤى ثقافية او اجتماعية ومعنوية.
ويعد ظهور مجتمع مدني عالمي قوي من التغيرات المهمة التي وقعت ، واجمالا لما مر فان حركات المواطنين والمنظمات غير الحكومية تقدم اسهامات مهمة في ميادين كثيرة ، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء فقد وفرت المعارف والمهارات والحماسة والنهج غير البيروقراطي والمنظور الشعبي وهي صفات تكمل موارد الادارات الحكومية كما يجمع العديد من المنظمات غير الحكومية اموالا كبيرة من اجل التنمية والاعمال الانسانية والتي يعتبر تفانيها فيها وكفاءتها الادارية ومرونتها اصولا اضافية قيمة كذلك كانت المنظمات غير الحكومية رائدة في تشجيع احترام حقوق الانسان كما اضطلعت بنشاط متزايد في تعزيز تسوية المنازعات وغيرها من الاعمال المرتبطة بالامن.

[1] - المرجع السابق،ص15-17

ولقد اسهم الوعي المتنامي بالحاجة الى المشاركة الشعبية في ادارة شؤون المجتمع مقترنا بعدم الرضا عن اداء الحكومات وإدراك قدراتها المحدودة في نمو المنظمات غير الحكومية ويوسع انتشار هذه الجماعات نطاق التمثيل الفعال للإرادة الشعبية كما أن بوسعها تعزيز التعددية وأداء الديموقراطية .وقد حظيت منظمات المجتمع المدني بشرعية مثيرة للإعجاب في بلدان كثيرة .ولكن لا تزال بعض الحكومات وجماعات المصالح القوية متشككة في المنظمة المستقلة وستظل مسألتا الشرعية والخضوع للمساءلة مثارة ;في كل مكان كلما أصبح تقييم قطاع المنظمات غير الحكومية أكثر حرصا ودقة .فهذا القطاع يضم نطاقا واسعا من الهيئات ليست جميعها ديموقراطية في هيكلها أو تمثيلية بصورة واسعة من حيث طبيعة المشاركة فيها.

ويخدم بعض المنظمات .غير الحكومية مصالح ضيقة وقد يتزايد هذا النمط بعد ان اصبحت لهذا القطاع اهمية سياسية اكبر ويغطي نشاط المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد المجال الكامل للمصالح والمواقف السياسية بشأن مسائل معينة والواقع ان منظمات المجتمع المدني تسهم اسهامات هائلة في تعبئة طاقات الناس والتزامهم ولكن التركيز على مسائل بعينها والذي يكسب بعضها الخبرة والقوة قد يغلق الطريق امام الانشغال باهتمامات اكثر اتساعا ومع تزايد اضفاء الطابع المؤسسي على تلك المنظمات تصبح اكثر اعتمادا على التكتيك لزيادة عضويتها او للحصول على التمويل .
وفي البلدان النامية غالبا ما تواجه منظمات المجتمع المدني معضلات صعبة بوجه خاص في مجال تأمين التمويل والوصول الى المعلومات الجارية مع الحفاظ في الوقت ذاته على استقلالها وتجنب اعطاء انطباع بانها خاضعة لتاثير الاجانب على انه يمكن القول اجمالا ان منظمات المجتمع المدني وقطاع المنظمات غير الحكومية تعد بصفة عامة جهات اسهام حيوي ومزدهر فيما يتعلق بتعزيز امكانات قيام ادارة فعالة لشؤون المجتمع العالمي وينبغي لها ان تحتل مكانة اكثر محورية في هياكل ادارة الشؤون العالمية مما كان عليه الوضع قبل ذلك.
وعلى الصعيد الوطني اتسم موقف موظفي الخدمة المدنية في المنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالاعتراف بان المنظمات غير الحكومية يمكن ان تمثل شركاء مفيدين على ان العلاقة بين الامبراطورية والمنظمات غير الحكومية اخذة في التحسن.
والواقع ان النطاق المتنامي للقوى الفاعلة المشاركة في هذا المجال يجعل التحدي الذي تطرحه قضية ادارة شؤون المجتمع الانساني اكثر تعقيدا ،اذ يتعين على صانعي السياسة ان يخدموا مجموعة متنوعة واكثر اتساعا من المؤسسات وان يشركوها ويعبئوا طاقاتها وذلك لمسايرة نطاق اكثر اتساعا من المؤسسات وان يشركوها ويعبئوا طاقاتها ،وذلك لمسايرة نطاق اكثر اتساعا من المصالح والقيم واساليب التشغيل وعلى الرغم من ان التنوع المؤسسي قد يعمل على تعقيد العملية فانه قد يؤدي ايضا الى زيادة قدرة نظام ادارة الشؤون بصورة هائلة على تلبية المطالب المعقدة المفروضة عليه، فالمشكلات التي قد تستمر في طريقها دون ان تلحظها مجموعة من المؤسسات قد تكتشفها مجموعة اخرى ، كما ان تلك المشكلات التي تتجاوز قدرة منظمات معينة قد يتسنى التصدي لها بسهولة من جانب منظمات اخرى ، ويصدق هذا بصفة خاصة في مجال التنمية المستديمة فقد وقع كثير من اخطاء التنمية نتيجة لان البيروقراطيين ،الوطنيين والدوليين ،اخفقوا في التنبؤ بالاثار المحتملة لمشروعات جديدة او تجاهلوها وتلعب منظمات المجتمع المدني ادوارا مهمة في تحديد الاحتياجات الانمائية الاصيلة ، واستهلال المشروعات وفي تنفيذ المشروعات في بعض الحالات بوصفها وكالات ممولة او مشاركة في التمويل وبالنسبة للمشروعات التي تمولها الحكومات والهيئات

الحكومية الدولية ،فان اشراك المنظمات غير الحكومية في الاعداد لتلك المشروعات وفي تقييمها يعزز احتمالات النجاح.
وعلى الرغم من ان توفير السبل الكفيلة واللازمة لمشاركة منظمات كثيرة ومختلفة مشاركة بناءة في الانشطة الدولية تعد مهمة تنطوي على التحدي .
وتُعد مسألة تمكين الشعوب مسالة حيوية تعكس الحيوية الجديدة للمجتمع المدني زيادة كبيرة في قدرة الشعوب ورغبتها في السيطرة على حياتها وتحسينها او تغييرها ،وقد ساعد على تحقيق هذا المرافق التعليمية الاكثر اتساعا والفرص الافضل للمرأة والوصول الاكبر الى المعلومات وكذلك التقدم السياسي كما بذل عدد من الحكومات والحركات السياسية والمؤسسات الاخرى جهودا واعية ايضا لتمكين الشعوب من التعبير عن ارادتها.
ويعتمد ذلك التمكين على قدرة الشعب على أن يوفر سبل العيشة لنفسه لأن الفقر يترجم إلى افتقار الفرد للخيارات .ويعتبر الأمن الاقتصادي قضية جوهرية إذا أردنا أن يحظى الشعب بالاستقلال الذاتي وأن يمارس السلطة .وفي حين تضاعف عدد الوظائف المنتجة في مختلف أرجاء العالم وبصفة خاصة من خلال نمو القطاع الخاص الصغير فإن جميع المجتمعات عمليا قد ابتليت ببطالة توهن قواها .ويبدو أن الموقف اخذ في التدهور حيث يعمل التهميش على تقويض أركان المجتمعات .ولن تتحقق الاستمرارية للتمكين ;إذا ما كانت الشعوب تفتقر إلى الدخل المستقر.
وتتصل صور الإخفاق الأكثر فظاعة في عملية تمكين ; الشعوب منممارسة إرادتها بوضع المرأة .فعلى الرغم من الحملات الواسعة من أجل تحريرها وتحقيق كثير من أوجه التقدم فلا تزال نسبة كبيرة من نساء العالم لا رأي ولا حول لهن .ويتواصل النضال من أجل تحقيق فرص عمل وأجر متساوي ; للمرأة في المجال الاقتصادي وينبغي أن يقترن به نضال مماثل من أجل تحقيق مشاركة وصوت متساوي ; للمرأة في المجال السياسي.
على أن عدد ونسبة السكان الذين يمكنهم جعل صوتهم مسموعا هما الان أكبر كثيرا في مختلف أجزاء العالم عما كان عليه الحال في عام ١٩٤٥ .
وقد تحقق هذا بصفة رئيسية نتيجة لتصفية الاستعمار والتحسن الاقتصادي وانتشار الد يمقراطية .بيد أن جماهير الناس بدأت الان ومن خلال أطر تتعدى عملية الانتخابات في تأكيد حقها في المشاركة في إدارة شؤون مجتمعاتها ومن بين هؤلاء السكان الأصليون الذين حرمهم المستوطنون طويلا من السيطرة على أراضيهم التقليدية والأقليات الإثنية التي تسعى إلى القيام بدور في الحكومة والمجموعات الإقليمية والمحلية التي تشعر بأن مصالحها قد أهملها القادة الوطنيون .وقد أصبحت هذه المجموعات أكثر فعالية في تأكيد حقوقها.
وبصورة أكثر عمومية فإن الاتجاهات إزاء الحكومات اخذة في التغير.
فالتوتر بين حكومة اليوم وجماعات المعارضة تمثل جزءا حيويا من أية ديموقراطية .
ولكن يسود الان شعور أكبر بالاستياء من العملية السياسية نفسها وفقدت كل من الحكومات وأحزاب المعارضة والساسة من جميع الأشكال والألوان مصداقيتهم .وربما يكون هذا ناجما في جزء منه عن مطالب الناخبين المتزايدة وعجز الساسة المتنامي عن تحقيق نتائج حيث إنه في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل تجد الدول نفسها مقيدة فيما يتعلق بما يمكنها .تحقيقه .وهناك أيضا أسباب أكثر عمقا مثل الفساد واتسام السياسة بالطابع الإجرامي.
وينتظر العديد من الشعوب المزيد من الديموقراطية .إذ لا تشبع دقيقتان في حجيرة الاقتراع كل بضع سنوات رغبتهم في المشاركة .والكثير منهم غير راض عن الساسة الذين يهملون بعد فوزهم في الانتخابات في نظام د يموقراطي قطاعات كبيرة بالمجتمع

بل وفي بعض الأحيان أغلبية من الناخبين ; الذين صوتوا من أجل« الخاسرين .»
وتتطلب العلامات الاخذة في الاتساع على الاغتراب عن العملية السياسية، إصلاح إدارة الشؤون داخل المجتمعات وتحقيق اللامركزية والأخذ بأشكال جديدة للمشاركة و .مشاركة أوسع للشعوب مما كانت تسمح به النظم الديموقراطية التقليدية..

لقد اعلنت ديباجة ميثاق الامم المتحدة تصميم شعوب العالم على "ان نأخذ انفسنا بالتسامح وان نعيش معا في سلام وحسن جوار " ولم يكن الذين صاغوا هذه الكلمات اول من وضعوا رؤية لعالم واحد يكون كل الناس فيه جيرانا فلقد استلهمت عصبة الامم مثلا اعلى مشابها لهذا في مطلع القرن العشرين وقبل ذلك بزمن طويل تحدث الفلاسفة والمفكرون الدينيون والسياسيون عن الاسرة الانسانية . ان الالتزام برعاية الاخرين وتوخي ارفع صفات السلوك بين البشر ،يتجسد بالنسبة لكثير من الثقافات في مدلول العبارة القائلة بان يكون الانسان جارا طيبا . ومع تطور التنظيم الاجتماعي الانساني ليشمل معرفة جماعات انسانية اوسع نطاقا والولاء لها ،اتسع نطاق الواجبات التي يفرضها الجوار .

على ان قلة محدودة من الناس هي التي استطاعت ان ترى العالم حتى في عام 1945 بوصفه جوارا واحدا ،الا ان التغييرات التي واكبت القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين اخذت في تحويل الجوار العالمي البادئ في البزوغ الى حقيقة واقعة. لم يحدث من قبل على الاطلاق ان كان لمثل هذا العدد الكبير من الناس مثل هذا القدر من الامور المشتركة فيما بينهم كما لم يحدث من قبل ان كانت الاشياء التي تفرق بينهم بهذا الوضوح .لقد جذب مصطلح القرية العالمية الانتباه الى الاثار المترتبة على الغزو الالكتروني للفضاء ذلك ان التكنولوجيا جعلت العالم اصغر مساحة من خلال اختصار المسافات والزمن .من هنا ومن خلال ما ذكرناه من كوننا جيران نعيش في عالم واحد وجب على الجميع احترام الاخر مهما يكن الاخر ومهما تكن توجهاته لان الاخر هو الذي يعمل على ادامة الصلة بين المشتركات ومن هنا فان على منظمات المجتمع المدني التواصل في هذا المجال استكمالا للصلة والموضوعية بين افراد العالم الذي نعيش فيه.

فالواقع انه في اطار الجوار العالمي يتعين على المواطنين ان يتعاونوا لخدمة اغراض كثيرة من خلال منظمات المجتمع المدني :ومن هذه الاغراض : المحافظة على السلم والنظام وتوسيع النشاط الاقتصادي،والتصدي للتلوث ،ووقف التغير المناخي او الحد منه ومكافحة الامراض الوبائية، وكبح جماح انتشار الاسلحة ومنع التصحر والحفاظ على التنوع الوراثي وتنوع الانواع وردع الارهابيين وتفادي المجاعات والتغلب على الركود الاقتصادي واقتسام الموارد الشحيحة واعتقال المتاجرين في المخدرات وما الى ذلك، ان المسائل التي تتطلب من الدول القومية توحيد جهودها وبعبارة اخرى تدعو الى اتخاذ اجراءات فعالة على مستوى الجوار العالمي في تزايد مستمر .

وتمثل الحركات التي يحفزها الاحساس بوحدة الانسانية المتجاوز لاعتبارات الانقسامات القومية ،علامة اخرى على تصور العالم الى جوار واحد ،ولقد اكدت هذه الحركات عبر الوطنية من خلال جهودها من اجل تحرير المراة او حماية حقوق الانسان او وقاية الصحة على سطح الكوكب او من اجل خلق عالم يخلو من الاسلحة النووية السمات الانسانية المشتركة لسكان العالم غير ان هذه التطورات لا تكفي لجعل فكرة الجوار العالمي امرا مقبولا لجميع من يعيشون على هذه الارض.

ان مجتمعنا العالمي القائم اليوم شانه في ذلك شأن معظم المجتمعات الحالية بعيد عن ان يكون مثاليا ففيه كثير من اوجه النقص فالمقيمون فيه لا يلقون جميعا المعاملة العادلة ،ولا تتوافر لهم فرص متكافئة ويعاني الملايين من الحرمان لدرجة انهم لا يشعرون بكونهم ينتمون الى هذا الجوار العالمي الواحد بعد ان اغفلتهم موجات التقدم التي حدثت

خلال العقود الاخيرة ،واذا كانت ثورة الاتصالات قد اثرت فيهم فانها قد اكدت احساسهم في العزلة ولا يعتبر رد الفعل هذا دليلا على عدم نشوء جوار او مجتمع عالمي ،ولكنه يمثل تحديا لادارة شؤون هذا المجتمع العالمي فيما يتعلق بالحد من الاحساس بالغربة بين الجيران.
وعلى صعيد اخر ،لا يعني تحول العالم الى جوار واحد لكل البشر ،ان الدول القومية لم تعد ذات اهمية ،لكن الدول وكذلك الشعوب تواجه تحديا يتمثل في ابتكار اساليب لادارة شؤونها او لاستحداث نهج جديد لادارة شؤون المجتمع العالمي لصالح الجميع ويدور جانب كبير من عمل منظمات المجتمع المدني حول الكيفية التي مكن للعالم بها ان يجعل من الجوار المشترك وطنا ملائما لجميع مواطنيه .

الحادي عشر:
المنظمات غير الحكومية كجهات لتوريد الخدمات الانمائية:

تتعاون المؤسسات الحكومية الوطنية والجهات المانحة الخارجية مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الاخرى منذ عهد بعيد باعتبارها جهات لتوريد الخدمات في سياق المشروعات والبرامج الانمائية ففي العديد من بلدان امريكا اللاتينية فان مسؤولية توفير عدد من الخدمات الاجتماعية والانمائية فوضت الى المنظمات غير الحكومية وفي بعض الحالات فان الدولة قد انسحبت من خدمات التمويل وكذلك التسليم مثل الاقراض الريفي والارشاد الزراعي في بيرو وفي حالات اخرى فان الدولة قد فوضت امر التسليم والادارة الى المنظمات غير الحكومية وحافظت على مسؤولياتها المالية في انشطة مثل ادارة المدارس والمراتع الوطنية والارشاد الزراعي في كولومبيا وتشيلي والرعاية الصحية الاولية في السلفادور وتضطلع المنظمات غير الحكومة بدور مماثل في بعض البلدان الاسيوية والافريقية حيث تتولى تسليم جزء كبير من الخدمات الصحية بل انها تشكل وكالات الخدمة الوحيدة العاملة في المناطق الريفية النائية في غالب الاحيان.
وقد تبين غالبا ان انخراط المنظمات غير الحكومية يعزز من افاق التنفيذ الناجح للمشروعات ومثل هذه المنظمات تتمتع بمزايا نسبية في الوصول الى الفقراء ففي كثير من الاحيان تمتلك معلومات افضل عن الفقراء بفضل صلاتها المحلية كما انها تقلل من التسرب اثناء تسليم المنافع الذي ينجم عن الفساد في البيروقراطيات الحكومية .
في نص موجود في مطبوعة نشرتها الاسكوا اشار النص الى ان البلدان الاعضاء في الاسكوا طبقوا خلال العقود الاخيرة سياسات اجتماعية ترتكز على المسائل القطاعية المرتبطة مباشرة بمختلف الوزارات التنفيذية، وركزت معظم الاولويات على المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة بينما اهملت المناطق الاخرى الاقل نموا او النائية ،والتي تشكل التنمية فيها ضرورة ملحة .
وبينما تطبق بعض بلدان الاسكوا نهج تنمية المجتمع المدني (اي المنظمات غير الحكومية) لتطوير المناطق المهمشة باسناد تلك المهام الى لجان مؤقتة لا يجري توثيق الممارسات الجيدة التي يمكن تطبيقها في اماكن اخرى على النحو الملائم ،كذلك لا تتمتع النظم التقليدية لتوفير الخدمات سواء اكانت قطاعية ام محلية ،بالقدر الكافي من السرعة او المرونة او الابتكار او المساءلة .وهناك حالات اثبت فيها القطاع العام عدم كفاءته في توفير الخدمات الاساسية بسبب انهيار المؤسسات او عدم استجابة نظام الحكم العام ،او عدم المساءلة بشأن استخدام الموارد ،او عدم

كفاءة الادارة وفي ظل هذه الاوضاع المضطربة ،قد يوفر الدعم المباشر للمجتمع المحلي اساسا لاعادة اتخاذ الترتيبات اللازمة في القطاع العام بغية توفير الخدمات ،استنادا الى مبادئ الحكم السليم والادارة السليمة .
وتعرف تنمية المجتمع المحلي بشكل عام بانها نهج يعطي مجموعات المجتمع المحلي والحكومات المحلية القدرة على التحكم في قرارات التخطيط لاستثمار الموارد ،وتتحقق التنمية وفقا لمبادئ التمكين المحلي والحكم المرتكز على المشاركة ،والاستجابة للطلب والاستقلالية الادارية وتحسين المساءلة من القمة الى القاعدة وتعزيز القدرات المحلية [1]
ويعني مفهوم تنمية المجتمع المحلي انها عملية يمكن فيها للمجتمعات المحلية ان تحسن قدراتها على استخدام راسمالها الاجتماعي وتعزيز مستوى مشاركتها في العملية الانمائية من خلال العمل الجماعي .وتؤدي تلك العملية في نهاية المطاف الى تمكين المجتمعات المحلية الفقيرة ،اي الى تفويض المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار وبعد ذلك احالتها الى السلطات المركزية بغرض تخصيص الميزانية ووفقا لذلك تعالج تنمية المجتمع المحلي الديناميات الوطنية للتنمية الاجتماعية على الصعيد المحلي.ويهدف اطار تنمية المجتمع المحلي الى مساعدة صانعي القرار ومديري البرامج على تحليل النهج المستخدمة لدعم التنمية المحلية في مناطقهم وتحديد انماط واشكال المساعدة المقدمة للجهات الفاعلة المحلية المرتبطة بهذه النهج ،ومواجهة التحديات الناجمة عن كل منها ،غير ان النهج المذكور لا يستطيع تقديم خطة توجيهية لتعزيز التنمية المحلية في اي مجتمع محلي محدد ،نظرا الى اختلاف الهياكل الاجتماعية والسياسية ،غير انه يمكن استخدام ذلك التحليل لتحديد الاستراتيجيات والاساليب الرامية الى سد الفجوات وحل مشاكل التنسيق ،وتحسين اداء العناصر الضعيفة التي تخفف من كفاءة التنمية المحلية في اي منطقة كانت ومن خلال توفير مجموعة مشتركة من المفاهيم والادوات التحليلية ،يرشد اطار التنمية المحلية الى اختيار الاستراتيجيات والاساليب الاكثر ملاءمة لسياق محدد وتكاملها المنظم والايجابي.
ويتضمن ذلك النهج المتكامل تنظيم انشطة حول وحدات اقليمية محلية مثل المحافظات او البلديات او الادارات المحلية،ويقوم هذا النهج على تعزيز التنظيمات والقدرات القائمة داخل المجال المحلي الذي تحدده الحكومات المحلية من اجل تطوير ترتيبات وعمليات مؤسسية اكثر تكاملا [2] وتصبح المنظمات المرتكزة على المجتمعات المحلية والحكومات المحلية والوكالات القطاعية اللامركزية ،فضلا عن المنظمات الخاصة مثل المنظمات غير الحكومية والشركات ،مرتبطة بعضها ببعض على نحو اكثر تماسكا في دعم التمكين ونظام الحكم وتوفير الخدمات ،ويعد ذلك النهج الذي يصل المنظمات المحلية بعضها ببعض من خلال ادوارها وعلاقاتها المتتالية على صعيدي الحكومة المحاية والمجتمع المحلي بتحسين التنسيق والتلاحم والكفاءة والاستجابة في العمليات الانمائية المحلية .
اما السياسة الاجتماعية فتعرف بشكل عام على انها منظومة اليات واجراءات تستخدمها الحكومات العاملة مع جهات فاعلة اخرى بهدف تغيير نتائج النشاط الاقتصادي-الاجتماعي والمتصلة بالتوزيع ،وتتضمن السياسة الاجتماعية داخل بلد ما تدابير تتصل بما يلي :

[1] -الاسكوا،دليل تنمية المجتمع المحلي،1999

[2] - S.de Silva,"communities taking the lead :Ahandbook on direct financing of community subprojects "(the Word Bank 2005)".

أ- اعادة توزيع الناتج الاجتماعي والدخل الوطني بشكل اكثر انصافا بين المواطنين.
ب- للحد من ميول الشركات وغيرها من الجهات الاقتصادية الفاعلة الخاصة لاخذ النتائج الاجتماعية لانشطتها في الاعتبار.
ت- الحقوق الاجتماعية الرامية الى التاكد من ان المواطنين يحصلون على حقوقهم بصورة مناسبة.

وتتضمن هذه الالية الموسعة التي يمكن تسميتها السياسة الاجتماعية ،وتسترشد السياسات بالمعايير والاجراءات التي تقترحها المنظمات الدولية لتوجيه وارشاد السياسة الاجتماعية على المستوى الوطني[1]

وفي نص من تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ص84-99 ننقل التالي منه وهو يعبر عن اهمية الناس في المنظمات المجتمعية ودورها في التنمية : كثيرا ما تثبط الحكومات في البلدان النامية المشاركة ،فهي تبدأ بفلسفة التنمية "من اعلى الى اسفل" ،وتركز جهودها عموما على توفير الغذاء او الخدمات او الاصول –بدلا من ان تركز على تمكين الناس من ان يفعلوا لانفسهم المزيد ،فالحكومات ترى التنمية كشيء ينفذه الناس – مما يخنق الكثير من المبادرات الشعبية ،ويكبحها بدلا من ان يغذيها ويوسعها ولكن الامور تتغير فهناك تجمعات محلية كثيرة تحظى الان باهتمام واحترام الحكومات في كثير من البلدان النامية ،فطاقة الناس الذين يشكلونها ،والحلول الخلاقة التي تدلل عليها ،ساعدت على اقناع الحكومات بقيمة اشراك التجمعات المحلية القائمة على المشاركة ،كما ان المانحين الذين خابت امالهم في اداء معونة رسمية كبيرة – يوجهون المزيد من اموالهم عن طريق القنوات غير الحكومية ،ونتيجة لذلك حدث انفجار في الحركات القائمة على المشاركة في معظم البلدان النامية .والمنظمات المجتمعية التي تدفع هذه الحركات من الصعب بحكم طبيعتها تصنيفها وتحليلها ويشير هذا التقرير (اي التقرير الدولي حول التنمية البشرية لعام 1993 الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي) الى نوعين عامين :المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية.

والمنظمات الشعبية يمكن تعريفها بانها منظمات ديمقراطية تمثل مصالح اعضائها وتخضع للمساءلة منهم وهي يشكلها اناس يعرف كل منهم الاخر او يتقاسمون تجربة مشتركة ،ولا يعتمد استمرار بقاءها على مبادرة خارجية او على تمويل خارجي ،وفي البلدان النامية كثير من هذه المنظمات صغير الحجم ومحلي القاعدة وفضفاض التكوين، ولكن لا يلزم ان تقتصر تلك المنظمات على القاعدة الشعبية –فمن الممكن ان تنتشر الى اعلى والى الخارج ،من المستوى المحلي الى المستوى الاقليمي والوطني ،بحيث تمثل شبكات من التجمعات المحلية او التجمعات المهنية او النقابات العمالية .اما المنظمات غير الحكومية فمن الممكن ان نعرفها بانها منظمات تطوعية تعمل مع اخرين وكثيرا جدا ما تعمل لصالح الاخرين وتنصب اعمالها وانشطتها على قضايا واناس خارج نطاق موظفيها وعضويتها، وكثيرا ما تكون للمنظمات غير الحكومية صلات وثيقة بالمنظمات الشعبية بحيث توجه المشورة التقنية او الدعم المالي كمنظمات وسيطة للخدمات ولكن

---

[1] - B.Deacon,"Global social policy :From neo-liberalism to social democracy " in "international cooperation in social security:How to cope with globalization?"International studies on social security,vol.11,B.Cantillon and I. Marx eds(2005)

المنظمات غير الحكومية يمكن ان تكون مختلفة تماما من الناحية التنظيمية عن المنظمات الشعبية ،حيث كثيرا ما يكون بها تسلسل هرمي بيروقراطي بدون ما يتوافر في التنظيمات الشعبية من خصائص ديمقراطية او من خضوع للمساءلة .

الثاني عشر :/

المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية

تغطي المنظمات غير الحكومية نطاقا واسعا للغاية يبدأ من المنظمات المحلية الفضفاضة التكوين ويصل الى الاتحادات الوطنية والشبكات الدولية والقضايا التي تعالجها هذه المنظمات قد تكون اي شيء ،بدءا من حقوق الانسان لجماعة عرقية ووصولا الى كامل مجموعة الاهتمامات الانمائية.

والمنظمات غير الحكومية تنشأ احيانا من عباءة منظمة شعبية واحدة ، وقد تكون منظمات انبثقت عن منظمات اكبر ،وكثيرا ما تكون تلك كنائس تنشئ منظمات غير حكومية او فرق عمل لمعالجة مشاكل معينة ،ففي شيلي انشأت الكنيسة الكاثوليكية لتفضح الفظائع وتقدم الدعم للضحايا اثناء عهد الجنرال بينوشيه ،ولقد لعبت لجنة العدالة والسلم في روديسيا دورا مماثلا اثناء عهد سميث[1] .

وقد اولت منظمات غير حكومية كثيرة قدرا كبيرا من اهتمامها لمسالة التمكين، فالغرض الرسمي لبرنامج قد يتمثل في تحسين الصحة او محو الامية او في الزراعة ولكن المنظمات غير الحكومية كانت معنية ايضا بمدى تعزيز كل مشروع لقوة الناس ،وكانت مصممة بوجه خاص على تمكين الفقراء والمهمشين وتقول منظمات كثيرة منها ان الجمهور الذي تستهدفه هو افقر الفقراء.

وهناك منظمات غير حكومية اخرى تحصر نفسها في نشاط الدعوة او المناصرة حيث تعبئ الجمهور ليمارس ضغطا على الحكومة كي تتخذ اجراء بشان قضية معينة وحقوق الانسان تمثل محورا شائعا .

وتتولى منظمات ارخى كثيرة كلا الدورين فتقدم المساعدة المادية وتقوم بنشاط في مجال الدعوة وتمنحها صلاتها بالمنظمات الشعبية مصادر فريدة للمعلومات والسلطة .

كما توجد لدى جميع البلدان الصناعية مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية التي تشتغل بالقضايا الانمائية وهو ما يهمنا في محور البحث ،وتتزايد اعدادها ومنظمات الدول الصناعية هذه ترسل مبالغ كبيرة الى البلدان النامية وهي تفعل ذلك علاوة على تقديم العون في بلدان موطنها مثلما تفعل منظمات انقاذ الطفولة (Save the Children) الوطنية المختلفة او تنفق اموالها في البلدان النامية فقط لا غير مثلما تفعل منظمات Oxfam .

وكثير من اموال هذه المنظمات يتاتى من التبرعات الخاصة .

وتعتمد معظم المنظمات غير الحكومية الكبيرة في الجنوب اعتمادا شديدا على المنظمات غير الحكومية الموجودة في الشمال فيما يتعلق بالتمويل وتشير عادة على ذلك على انه علاقة شراكة ولكن هذه العلاقة من زاوية الكثير من البلدان النامية كثيرا ما تكون بعيدة كل البعد عن المساواة التي يوحي بها هذا اللفظ.

فمن الواضح ان علاقة الشراكة تحقق اضفل النتائج عندما تكون الوكالة المانحة والوكالة المتلقية تتقاسمان منظورا مشتركا بشان التنمية ،وتكون العلاقات اكثر سلاسة

---

[1] - نصوص حول المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية، اعداد:احمد بعلبكي، معهد الدراسات الاستراتيجية ،بيروت، ط1 2009، ص18

اذا وفرت وكالات الشمال تدفقا منتظما من الاموال وكانت وكالات الجنوب ان صح التعبير راغبة في تلبية معايير الابلاغ والادارة والمحاسبة التي تتطلبها الوكالات والمنظمات المانحة ،وقادرة على تلبية هذه المعايير .
ولكن هذه الشروط لا تتحقق دائما على الصعيد العملي وكثيرا ما يكون من الاسئلة الرئيسية التي تظل بدون اجابة هو من الذي يحدد البرنامج الانمائي على الصعيد الشعبي ،فنادرا ما تكون وكالات الدول المانحة قادرة على ضمان التمويل الطويل الاجل وكثيرا ما تستاء الوكالات القابضة للتمويل من المطالب الادارية التي تطلب منها ،فالوكالات التي تتلقى أموالا من منظمات رعاية الطفل مثلا عليها ان تنفق قدرا كبيرا من وقتها في جمع كميات غزيرة من المعلومات الشخصية عن الأطفال الذين ترعاهم وان تستخدم فرق كبيرة من الاخصائيين الاجتماعيين لهذا الغرض.
كما ان هنالك مسالة مهمة تقع على عاتق منظمات الشمال المانحة فعليها ان تقنع منظمات الجنوب غير الحكومية بتوليد مشاريع اقتصادية ذات نتائج سريعة مما يضيف إلى التوترات بين الوكالات المانحة والمتلقية واستجابة لذلك نشأ كما حدث مع المنظمات غير الحكومية الكندية في الفلبين وتايلند حوار جماعي بين مجموعات المنظمات غير الحكومية وأقيمت اتحادات ،كما حدث مع لجنة بنغلادش للنهوض بالريف.
اما في العراق فوجدنا المنظمات غير الحكومية بعضها يستلم مبالغ طائلة من منظمات مانحة ولكن للأسف نشخص الأمور التالية على واقع المنظمات الحكومية في العراق اليوم :

1- عدم استخدام الأموال الممنوحة للمنظمات العراقية غير الحكومية بشكل امثل فلكي تقوم منظمة بمشروع خيري استلمت أمواله لا تنشئه وفق المعايير الصحيحة والتي يستفيد من خلالها الهدف أفضل استفادة .مما يشكل وجود هدرا ماليا كبيرا للاموال الممنوحة .
2- غياب الشفافية المالية بالتعامل مع الناس وعدم الشرح الجيد للفئة المستهدفة المبلغ المستخدم لتمويل المشروع الذي يشرك به الاهداف ،على الرغم من ان هذه المسالة غير ذات اهمية اساسية ولكنها مهمة لتوضيح مقدار الاموال المصروفة على المشروع وتناسبها مع وضعه الحقيقي.
3- عدم الاستهداف الامثل للفئات التي تشملها اغلب المشاريع ،فمثلا نرى مشروعا يجب ان يستهدف الارامل ولكن نرى اغلب الحاضرين ممن هن ليسوا من هذه الشريحة .
4- عدم وجود تخطيط تنموي واستراتيجية واضحة لدى المنظمات غير الحكومية العراقية لتحقيق تنمية حقيقية ضمن المشاريع المنفذة وان كانت على المدى البعيد وذات نتائج بطيئة في التحقيق.
5- وجود المحسوبية الكبيرة في العمل في هذه المنظمات فنرى صاحب المنظمة ونائبيه واعضاؤها قد تكون من عائلة واحدة وحتى الفئات المستهدفة تكون حسب المعارف والاتصالات بينهم .
6- عدم وجود تشاور حقيقي بين المنظمات العاملة في نفس الحقل ،فان منظمة استلمت تمويل يخص مشروع حول الطفولة فهي لا تستعين بمنظمات اخرى تعمل في نفس المجال لغياب مبدأ الشفافية الذي تكلمنا عنه.ولا يخفى اهمية مبدأ التشاور للمنظمات المنظمة للمشاريع لتحقيق افضل نتيجة عمل.
7- عدم وجود المشاركة التي هي عقيدة اساسية بالنسبة لجميع المنظمات غير الحكومية تقريبا ،والمشاركة المقصود بها اشراك الناس بقدرات المنظمة على التغيير صحيح ان الكثير من المنظمات تعتمد الناس كمشاركين فاعلين في صنع

القرار ولكن بنفس الوقت لا توجد مشاركة حقيقية لهم على ارض الواقع سوى في الاعلام المنظماتي.

8- كما ينبغي ان تتواجد المشاركة ليس فقط على صعيد التحركات الشعبية بل على صعيد ادارة المنظمات من امناء وموظفين ومتبرعين ومستفيدين ولكن حسب الاولويات وحسب تنظيم هذه المشاركة في الادارة بحيث لا تكون فوضوية .

9- عدم وجود تنسيق حقيقي بين المنظمات غير الحكومية والحكومات في العراق فالتنسيق مهم للتحرك وبدونه تكون المنظمة ناقصة بعض الشيء فللمنظمات غير الحكومية علاقات معقدة مع الحكومات ،تكون تعاونية في بعض الاحيان وتنطوي على تضارب في احيان اخرى وكثيرا ما تكون هذا او ذاك في ان واحد بشأن قضايا مختلفة.

فقدرة المنظمات غير الحكومية على المشاركة تتأثر تأثرا شديدا بطبيعة الحكومة فحيثما كانت الحكومات قوية وشمولية كان من المساهمات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية ابقاء الديمقراطية القائمة على المشاركة حية وفي كثير من بلدان امريكا اللاتينية وفي الفلبين تحت حكم ماركوس تولت المنظمات غير الحكومية بالرعاية والدعم مجموعة واسعة من الحركات الشعبية لمعارضة تجاوزات اجهزة الامن القومي ولمعالجة قضايا الفقر على الصعيد المحلي.

وقد تبدو الحكومات القومية التي ترحب بالمنظمات غير الحكومية مثالية ،ولكن ليس بالضرورة فالحكومات القوية تكون لديها اراء قوية بشأن ما ينبغي للمنظمات غير الحكومية ان تفعله ،وهي في العادة ترى المنظمات غير الحكومية على انها تسد فجوات فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية غير الكافية بدلا من ان تراها على انها مناصرة لنوع مختلف من التنمية ،ولكن المنظمات غير الحكومية التي أظهرت نجاحا مع المنظمات الشعبية قد تكون مع ذلك قادرة على التأثير في النهج التي تتبعها الحكومة فيما يتعلق بسياسات الحكومات في مجالات التنمية كما هو الحال في تايلند وزامبيا[1] .

وفي قضية تعاملات المنظمات غير الحكومية والحكومات ينبغي أن تتفاعل على ثلاثة أصعدة :الوزارات التنفيذية وأجهزة الحكم المحلي والمحافل الوطنية .... اذ يلزم أن تعرف الوزارات ما تفعله المنظمات غير الحكومية وان تستنبط آليات لاستخدام الأفكار المستبصرة التي تنبع من تدخلات المنظمات غير الحكومية وان تدرج أنشطة المنظمات غير الحكومية في التخطيط للمستقبل.

ويلزم من جانب المنظمات ان تجري تقييما أقوى لمشاريعها وان تتعاون وتنسق بصورة اوثق فيما بينها وان تزود الحكومات بمزيد من المعلومات عن أنشطتها وتوفر تحاليل نقدية ومقترحات بشأن السياسات والتشريع.

اما أجهزة الحكم المحلي فسيكون التعاون بالشكل التالي:اذا كان هيكل السلطة المحلية قائما على الصفوة المتنفذة ويضطهد الفقراء،فهذا شيء ستسعى المنظمات غير الحكومية إلى تغييره ،ولكن هذا الموقف قد يتحول إلى خصومة تجاه للساسة والإداريين المحليين ،ومن ثم يلزم ان تكون المنظمات غير الحكومية أكثر تعاطفا مع المشاكل الحقيقية التي تواجه الساسة والإداريين .

أما المحافل الوطنية فينبغي أن تتواجد فيها المنظمات بشكل أكثر واقعية وان يكون لها إدراك للقضايا التي تعتري الوطن وتحل عليه كقضايا التنمية ودورها فيها

[1] - المصدر السابق ،ص25

وقضايا الانتخابات في العراق وكيف كان للمنظمات غير الحكومية دور أساسي فيها في التعريف بشان الانتخابات وكيفيتها ولتشجيع على الانخراط فيها .
اذن يتبين مما ورد انه على المنظمات غير الحكومية عمل أساسي في قضايا مهمة تخص تنمية المجتمعات ومنها :

1- معالجة الفقر :وتعتبر هده المسالة من اهم المسائل التي تخص التنمية للمجتمعات فاذا تمت معالجة الفقر تمت بالنتيجة معالجة القضايا المحورية التي هي في صلب التنمية والتي تقود المجتمع الى نهضة حقيقية فكثير من الناس يحكمون على المنظمات غير الحكومية اساسا من خلال نجاحها في تحسين مستويات معيشة الفقراء ،وهناك الكثير من قصص النجاح الفردية. وسأسوق المثال التالي الذي حصل في بوركينا فاسو – مجموعة نأم :

بدأت مجموعات نام في عام 1967 ،في مقاطعة ياتنغا ببوركينا فاسو ،كإحياء لمجموعات العمل التقليدية والفكرة الأساسية فيها هي ان يعمل المجتمع المحلي على تراكم فائض انتاجي لديه وان يستثمره في التنمية المجتمعية ، وخلال موسم الامطار تشمل انشطة المجموعة زراعة قطع من الارض بالخضروات والفاكهة من اجل تسويقها وزراعة الدخن والقطن والسمسم والفول السوداني في الحقول العامة اما في موسم الجفاف فان التركيز ينتقل الى صنع الصابون وانتاج المنسوجات وتربية الحيوانات وبناء افران ذات كفاءة في استخدام الوقود وبعد رصد اعتماد من اجل الاستهلاك وراس المال اللازم لتوظيف استثمارات جديدة يجري تقاسم العائدات فيما بين اعضاء المجموعة .
وتضطلع مجموعة نام ايضا باشغال مجتمعية شتى حيث تقوم بحفر قنوات للري وبناء خزانات لمياه الأمطار وسدود صغيرة والاعتناء بالغابات المجتمعية وتشجع المجموعات أيضا الرياضة والأنشطة الثقافية وتدير برامج لمحو الامية وكل هذه القضايا تعطي التنمية زخما كبيرا وأساسيا ومهما ، وتضطلع مجموعة نام ايضا بإشغال مجتمعية شتى حيث تقوم بحفر قنوات للري وبناء خزانات لمياه الأمطار وسدود صغيرة والاعتناء بالغابات وتشجع المجموعات أيضا الرياضة والأنشطة الثقافية وتدير برامج لمحو الأمية .
وفي عام 1989 كان هناك حوالي 2800 مجموعة ،تضم أكثر 160000 عضو وشعار المجموعات هو"التنمية بدون ضرر"[1]
الملاحظ للمباحث التي قمنا بها في هذا الموضوع إننا نركز على تنمية المنظمات من دواخلها كي نستطيع أن ننتج منظمة قادرة على التنمية لان فاقد الشيء لا يعطيه كما يعبر فالمنظمة إذا كانت غير تنموية لنفسها فكيف ستكون تنموية للمجتمع فينبغي ان تكون التنمية من داخل المنظمة كي تنطلق إلى المجتمع والتنمية للمنظمات تشمل القدرة على التخطيط وإتباع استراتيجيات عمل نشطة تعمل على إصلاح الوضع المجتمعي والاهم من ذلك عدم وجود رؤية واضحة لدى المنظمة لإتباع إستراتيجية عمل حقيقية .وسنرى في هذا المبحث من الفصل الرؤى الاستراتيجية والتخطيطة التي من الممكن ان تتبعها المنظمة لانهاض وتنمية نفسها من الداخل .

الثالث عشر:/

دور المجتمع المدني في احداث التنمية:

ليس هناك من مبالغة في التأكيد على اهمية دور منظمات المجتمع المدني في تصميم السياسة الاجتماعية ورصدها والتأكد من نجاح تنفيذها ففي المجتمع المدني

---

[1] - المصدر السابق،ص31

الحي تعدل تلك المنظمات قوة الحكومة ويمكن ان تصبح جزءا من نظام الرقابة والتوازن ومن ناحية اخرى فان المنظمات المدنية غير الخاضعة للضوابط بامكانها الحاق الاذى بالمجتمع ككل، وتشكل القيم والمعايير والمؤسسات والقدرات المجتمعية ايضا عناصر مهمة تفضي الى البيئة المؤاتية المحلية والتمكين ميسر جدا في المجتمعات التي تقبل بمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية فيها على نطاق واسع وتتوقف التنمية المحلية على استيعاب المجتمع الاوسع نطاقا لواقع ان نظام الحكم والتنمية ليسا مجرد مسؤولية تقع على الحكومة ،بل هما يتطلبان المشاركة النشطة للافراد والمجتمعات المحلية والجمعيات التطوعية وتستلزم التنمية المحلية المنصفة اشراك المجموعات الاجتماعية المهمشة كمساهمة في الحكم وتوفير الخدمات [1]

ويستعان عموما بخدمات المنظمات غير الحكومية لتقديم خدمات بناء القدرات للمجتمعات المحلية في غالبية الحالات وللحكومات المحلية ايضا وينطوي بناء القدرات على صعيد المجتمعات المحلية على مساعدتها لاجراء تقييمات للاحتياجات على اساس تشاركي وتحديد المشاريع وتحديد اولوياتها والتخطيط لها وتنظيم لجان منتخبة ديمقراطيا ومعنية بالمجتمعات المحلية وادارة المشاريع الفرعية الممولة وفي المشاريع التي تحول فيها الاموال بشكل مباشر وتنازلي الى مستوى المجتمعات الداخلية تساعد المنظمات غير الحكومية المجتمعات المحلية ايضا على تعلم ادارة اموال المشاريع وتحمل مسؤولياتها وشن حملات تعبئة اجتماعية في المجتمعات المحلية المستهدفة وقد لعبت المنظمات غير الحكومية دورا مهما في مشاريع تخدم مجتمعات المعوقين وجاليات الاقليات العرقية بالعمل كروافد لنشر الخدمات للمستفيدين المستهدفين وفي بعض الحالات تمت الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية لتوفير خدمات الرصد والاشراف بغية التاكد من ان المشاريع الفرعية الممولة تحصل على اشراف مستمر .

وتحتاج جميع هذه الكفاءات الى التدريب لزيادة قدرات المشاركين في تنمية المجتمع المحلي ويتجاوز تعزيز القدرات بكثير مستوى التدريب الفني والمهني فالنتيجة المحلية تتطلب تعاونا اكثر فاعلية بين القطاع العام والمنظمات غير الحكومية وراس مال اجتماعي اكثر استجابة وشرعية ومنظمات ذات اداء افضل وافراد يتحلون بقدرة اكبر على العمل سويا لحل المشاكل.

الرابع عشر:/

تنمية المجتمع المحلي في ماليزيا:

يدل الحكم المحلي على كيفية تنظيم السلطة واعطائها صفة الشرعية واستعمالها داخل المجال المحلي ويتضمن كيفية صياغة الخطط والسياسات وكيفية اتخاذ القرارات وكيفية مساءلة اولئك الذين يصنعون القرارات ، وينفذونها فيما يتعلق باعمالهم ونتائجها من خلال الاشكال الحكومية وغير الحكومية للقرار والعمل العام

[1] -يحتاج الافراد الذين يعملون كأدوات لتحقيق التنمية المحلية ومنهم اعضاء المجتمعات المحلية وقادتها وموظفو الجمعيات وموظفو المنظمات غير الحكومية وموظفو الحكومات المحلية والموظفون الحكوميون واصحاب المشاريع الحرة الى تحسين معارفهم ومهاراتهم ليتمتعوا بكفاءة كاملة فالمنظمات المحلية تحتاج الى الاشخاص القادرين على التخطيط للمبادرات العامة وادارتها ورصدها والقادرين على تصميم التحسينات التي تطلبها المجتمعات والاسر المعيشية وادخالها على البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة والانشطة الانتاجية والتجارة.

او الجماعي وتساهم جميع مؤسسات القرار والعمل داخل المجال المحلي منها الجمعيات التطوعية والحكومات المحلية .
كانت ماليزيا بلدا رائدا في تطبيق السياسة المجتمعية بصفتها الحجر الاساسي للتنمية وقد مكن هذا النهج البلد من التحول من مجموعة اقل البلدان نموا قبل عام 1970م.الى امة متقدمة بحلول نهاية القرن ويعتبر تحويل المجتمعات المحلية الريفية اساسيا لتحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية وتضمنت استراتيجيات محددة جملة امور منها تحديث المناطق الريفية لتشجيع السكان المحيين على البقاء في تلك المناطق وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية من خلال توفير المرافق الحديثة وزيادة الانتاجية الريفية بتطوير الصناعات الريفية الصغيرة وترتكز انشطة التنمية المحلية بشكل اساسي على توفير اسكان افضل وتحسين البنى التحتية والمرافق المادية وتعزيز تنمية السياحة الريفية وزيادة فرص الشباب في التدريب والفرص المدرة للدخل وقد نفذت برامج متنوعة لتشجيع المجتمعات المحلية الريفية وارشادها للمغامرة في الانشطة الصناعية الريفية مع الانتباه بشكل خاص الى رفع مستوى مهارات المراة الريفية .
وفيما يتعلق بالمستقبل يمثل تشكيل مجتمع محلي ريفي يتمتع بالمرونة والاستباقية والمعرفة والقيم الاخلاقية الهدف الرئيسي لمشروع (رؤية ماليزيا 2020) واضافة الى البعد الاداري والاقتصادي للمناطق الريفية يتم ايضا التشديد على تنمية الموارد البشرية للمجتمعات المحلية الريفية من خلال تنفيذ برامج متنوعة لتنمية المجتمع المحلي منها برنامج (جيراكان دايا وواسان)الذي يرمي الى تمكين السكان المحليين للتحلي بالمرونة والاستقلالية والمعرفة[1]

الخامس عشر :/
تنمية العمل الأهلي في البلاد العربية وتعزيز الحكم المحلي [2]

الحكم المحلي الحق وليس مجرد لا مركزية الجهاز الحكومي ،أو ما يسمى في البلدان العربية ،الإدارة المحلية ،هو ركن جوهري للحكم الصالح عامة فهو يضمن مشاركة أكثر فعالية للناس خاصة الفقراء في الحرب على الفقر وفي الدفع باتجاه تفعيل الخدمات العامة مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية وتوجيهها نحو الفقراء ، والحكم المحلي الفعال يكمل أيضا الحكم الصالح في المركز من خلال تقوية مؤسسات المجتمع المحلي وتعزيز العلاقات الجيدة بينها ،والحكم المحلي الحيوي مهم بشكل خاص في البلدان الكبيرة حيث يحتمل أن تتعرض المناطق البعيدة عن

---

[1] The Ministry of Rural an Regional Development In Malaysia,"Rural Development In Malaysia:Achievement and challenges" &ESCWA;Which was presented to the Seminar on Rural Development Policies strategicand -Institutions(Beirut20-22 December 2000

[2] - نص مأخوذ من تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 ص112-113 ننقله هنا تعميما للفائدة .

المركز فيها إلى الإهمال نظرا لسيطرة المركز على المجتمع ككل ، وهذا نقص يعتري الحكم في البلدان النامية أما في البلدان الصغيرة فمن حيث المبدأ يعزز صغر الحجم الجغرافي وقلة التعداد السكاني إمكانية المشاركة الشعبية الفعالة أخيرا يمكن لمؤسسات النظم الديمقراطية التي تشجع الحكم المحلي تحفيز مشاركة فعالة على هذا المستوى وان ترعى أيضا أفرادا ومجموعات قادرين على المشاركة في الحكم في المركز ......

للإصلاح مطلبان اساسيان يتعلقان بتنشيط المجتمع المدني في البلدان العربية .فأولا يتعين إزالة العقبات القانونية والإدارية التي تعوق إنشاء المجتمع المدني وعملها بفعالية .وثانيا يتعين أن تتحول منظمات المجتمع المدني نفسها إلى حركة جماهيرية واسعة الانتشار ،تقوم على العمل الاجتماعي الجماعي والقابل للاستمرار بالموارد الذاتية .

ويمكن اعتبار العقبات التي تعوق تطور الجمعيات المدنية العربية عقبات مؤقتة يمكن علاجها من خلال الإصلاحات ألتي من شانها تعزز أداء هذه الجمعيات وإسهامها في بناء التنمية الإنسانية ، تبدأ عملية الإصلاح من نقطة تخفيف عبء سيطرة الدولة وينبغي أن يلغى نظام ترخيص منظمات المجتمع المدني وان يتم تبني نظام الترخيص والإشهار بحيث يكون كل ما هو مطلوب من مؤسسي أي جمعية إخطار السلطات العامة بنيتهم والأهداف التي يرمون إليها ومن وراء إنشاء جمعيتهم ، وعنوانها الرسمي ومصادر تمويلها والشؤون العملية الأخرى ،لمتابعة مدى احترمها وتطبيقها للقواعد والتوجيهات الحكومية من خلال مسيرة العمل الطبيعية للنظام القانوني الذي يشكل عمله حماية من الممارسات المالية اللاقانونية.

وسيكون لهذا الإصلاح عدد من الفوائد فهو ينسجم مع رغبات المجتمع المدني العربي الذي يتطلع الى التخلص من التدخل الإداري المتحيز والمقيد ويساعد على وضع نهاية لعلاقة التبعية التي تربط عددا من الجمعيات المدنية العربية بالحكومات ، مما أعطى هذه الجمعيات طابعا شبه حكومي وقد تشجع الجمعيات المدنية العربية على التوجه الى مؤيديها ليزودوها بالموارد البشرية والمالية التي تحتاج اليها ،وعلى تطوير قاعدة اجتماعية صلبة من شأنها ان تساعد في إضفاء طابع ديمقراطي عليها وتنظمها دون تدخل حكومي، وسيكون من المهم بشكل خاص ان يشتمل هذا الاصلاح على عمليات تنقيح للقوانين والاجراءات المتعلقة بانشاء منظمات المجتمع المدني وانشطتها من شانها ان تشجع الشباب والنساء على انشاء جمعيات والقيام بدور فعال في حكمهم .

ويتعلق الاصلاح الثاني بالتمويل وسيكون المهم توسيع التمويل المحلي لمنظمات المجتمع المدني العربية وبالتالي كسر نمط الاعتماد على الموارد الاجنبية او على موارد السلطة العامة وفي نفس الوقت سيكون من الضروري مساءلة الجمعيات المدنية ماليا وإداريا ربما بانشاء منظمات مستقلة غير حكومية على المستوى القطري وعلى المستوى القطري وعلى مستوى العالم العربي لرصد جميع اشكال الفسد واساءة الاستغلال وكبحها.

كما يضيف التقرير [1] ان الجمعيات الاهلية العربية في السنوات الاخيرة عرفت باعادة تنشيط وتجديد عام سواء في اهدافها او ادوارها او حتى اشكال نشاطها وتمويلها ويمكن الاشارة الى طفرات ايجابية في مولد ونمو اطوار جديدة تحاول ليس فقط مساعدة الناس ولكن تعبئتهم حول قضايا ومشاكل مهمة واقتراح حلول بشانها فعلى

---

[1] -ص105-106 من نفس التقرير .

سبيل المثال تتعدد الجمعيات الاهلية التي تحاول النهوض بوضع المراة ومع ذلك فان العقبات التي تواجه الجمعيات الاهلية هي الاخرى متعددة ومنها الخارجي مثل القيود البيروقراطية وتلك المتعلقة بالنظام العام ولكن بعضها ياتي من داخل تلك المؤسسات ذاتها مثل قلة الديمقراطية الداخلية ومحدودية العمل التطوعي وتقلص القاعدة الاجتماعية والتبعية المالية للخارج وبخلاف بعض الدول النامية فان لدى البلدان العربية تقاليد عريقة في العمل الاهلي وبخاصة نظام الوقف بالاضافة لى جمعيات ثقافية وخيرية كان نشاطها الرئيسي تعليميا وصحيا واجتماعيا ودينيا بل وسياسيا ايضا وقد شهدت هذه الجمعيات عودة لنشاطها في السنوات الاخيرة بعد ان حوربت ثم الغيت في عهد بعض الحكومات السلطوية في الخمسينات والستينات ويتارجح الان موقف السلطات العربية من الجمعيات الاهلية بين الرفض والتوظيف والحرية المقيدة،بينما لا زالت شكوى هذه الجمعيات تنصب على رقابة السلطات العامة على اعمالها.ولهذا بات قانون الجمعيات موضوع تعبئة هام حتى لو كانت الجمعيات الاهلية لا تدخل في منطقة المواجهة او المعارضة مع السلطات وحتى لو لم تتجاوب هذه السلطات كثيرا لمطالب الجمعيات بالتفويض او التنسيق او اللامركزية وتخشى السلطات من انبثاق قواعد اجتماعية تتبناها الجمعيات الاهلية الكبيرة والتي تلقي الضوء على نواقص السلطة ويمكنها ان تكون حافزا لتعبئة عناصر اتجاهات مرفوضة من السلطة .

وتعاني الجمعيات الاهلية العربية اوجه متعددة من الخلل الداخلي فهي تتسم اولا بنقص واضح في الديمقراطية الداخلية وتنعكس هذه الظاهرة في البطئ في تداول الادارة وانخفاض التمثيل النسائي والشبابي في مجالس ادارتها وتركزها في يد شخص واحد غالبا ما يكون الزعيم التاريخي او مؤسس الجمعية مما يؤدي الى ان تجري مسألة تحديد القيادات (التي غالبا ما تتم عند وفاة الرئيس) في جو من الصراعات الذي كثيرا ما يولد انفصالا.

ويمكن كذلك ذكر نقص الشفافية فيما يخص اتخاذ القرار ،حتى ان المناقشات النادرة تتم غالبا في جو مشحون اذ ان المنظمات غير الحكومية العربية لم تعتمد بعد الاساليب المؤسسية التي تسمح لها بحل صراعات الراي والاشخاص بشكل سلمي وعلى المستوى الاداري ،يمكن القول ان بعض المنظمات غير الحكومية العربية تجد صعوبة في احترام قواعد واضحة للادارة والمحاسبة وقد اسهمت هذه العيوب في المشاكل التي تواجهها جمعيات عديدة في تمويل انشطتها .

وفي مجال التمويل نجحت منظمات المساعدة الاجتماعية نسبيا في تحقيق استقلالها المالي لانها لا تعاني مثل المنظمات التعبوية المناصرة للحقوق من مشكلة مصداقية وشرعية امام مجتمعاتها فدورها واضح وتاثيرها الاجتماعي ملموس لانها تلبي حاجات مباشرة وحساسة للناس كما ان تلك التي لها مرجعية دينية تنجح في الحصول على هبات من القطاع الخاص ومن الخارج زكاة اموال وصدقة كما انها تنجح في تمويل نفسها ذاتيا من خلال بعض الخدمات غير المجانية اضافة الى ان دورها يتمثل نظام العمل الاهلي العربي التقليدي سواء المسيحي او الاسلامي الذي غالبا ما يربط العمل الاهلي بالاعمال الخيرية.

السادس عشر :/
تنمية منظمات المجتمع المدني داخليا لاحداث التنمية المجتمعية :

نعم فاحداث تنمية حقيقية داخل المنظمة نفسها او المؤسسة التي تتبنى المنظمة وتدعمها سيسهم بالنتيجة ان تكون المنظمة نامية من دواخلها لكي تستطيع ان

تنمي المجتمع والسؤال الذي يطرح نفسه كيف ممكن ان تتم هذه التنمية الداخلية ؟والجواب يتم عبر التخطيط واتباع الاستراتيجيات التنموية .
فالاستراتيجية تعني فن اختيار المسار او المسلك الاساسي للمنظمة من بين المسارات البديلة المختلفة والمتاحة لها لتحقيق اهدافها العامة في ظل ظروف عدم التاكد والمخاطرة ،وعلى ضوء مخططات المؤسسة ومسار كل من تتعامل معهم او تؤثر على مصالحهم من المؤسسات والنظم والافراد[1].فالاستراتيجية تشمل :
أ- قرار بتحديد المسار الاستراتيجي للمنظمة.
ب- القرار يخطط للمستقبل الطويل
ت- تصور ردود فعل الاخرين وتوقعها والتخطيط لمواجهتها.
والتخطيط هو : التفكير قبل التنفيذ لمعرفة ما يجب القيام به لتنفيذ المشروع تنفيذا جيدا من ناحية الجودة والوقت والتكلفة ويشمل تحديد اهداف المشروع واعداد الخطط والبرامج ومدة التنفيذ لتحقيق هذه الاهداف[2]
فالتخطيط الاستراتيجي يمكن ان نستشفه مما ورد من تعريفات في اعلاه بانه عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد رسالة ورؤية المؤسسة او المنظمة وتقرير المسار الاساسي الذي تسلكه لتحقيق اهدافها العامة ويحدد اسلوبها وشخصيتها ويميزها عن غيرها من المنظمات.
وخصائص عملية التخطيط الاستراتيجي للمنظمة تنطلق من الرؤى التالية :
1. **ارتباط التخطيط الاستراتيجي بتحديد المسار الاساسي للمنظمة.**
2. **ارتباطه بالرؤية الكلية للمؤسسة من الداخل والخارج.**
3. **عملية تتم في اطار المخاطرة وعدم التاكد**
4. **ارتباطه بتوقعات المؤسسة بخصوص ردود افعال المستفيدين والجهات الاخرى المؤثرة على المؤسسة**
5. **يتمحور حول تحقيق اسلوب وشخصية المنظمة .**
6. **يتعامل مع الاثر المستقبلي للقرارات الحالية**
7. **يتطلب نمطا مختلفا من التفكير هو التفكير الاستراتيجي (قبول المخاطرة والابتكارية والتغيير)**

يتبين لنا اهمية التخطيط الاستراتيجي في صياغة العملية التنموية وادراجها في مدارج النهضة وابتغائها سلما حقيقيا للبناء.
اما مزايا التخطيط الاستراتيجي فيمكن ان نختصرها بالتالي:
1. **توضيح وتوجيه الجهود في المنظمة.**
2. **ادخال عنصر التفكير لاجل طويل.**
3. **زيادة الوعي بالبيئة المحيطة بالمنظمة او حتى المؤسسة .**
4. **اذكاء الحوار بين المديرين عن الاستراتيجية.**
5. **تحسين تنظيم المؤسسة للتلاؤم مع الاستراتيجية .**
6. **تزويد المديرين بالقدرة على التفكير الاستراتيجي.**

اذا التخطيط الاستراتيجي للمنظمات يعتبر مسالة اساسية ومهمة لنهضتها وتنميتها من الداخل لاحداث تنمية مجتمعية حقيقية يقوم بموجب التخطيط الاستراتيجي افراد في المؤسسة باعداد رؤية واضحة عن مستقبل المؤسسة والخطوات العملية لتحقيق تلك الرؤية ويتضمن تطويرا لفلسفة المؤسسة وانظمة الادارة وخصائص التخطيط الاستراتيجي تنطلق من صياغة المستقبل والقيادة الاستباقية وليس الادارة بردات الفعل والبحث عن

[1] مشروع التحديث الاداري وبناء القدرات في عدن ،برنامج تطوير مدن الموانئ ،الجمهورية اليمنية ،ص14
[2] - المصدر السابق نفسه،ص15

الظروف المرتجاة عوض العمل على الاهداف اليومية التي يسهل تحقيقها والتفاؤل والابتكار والمشاركة والتواصل بالاتجاهين بين القيادة والعاملين وخطط عمل مبنية على الاهداف القابلة للقياس .
ولا ننسى ان من بين الامور المثبطة لتنمية المنظمات من الداخل حالات الصراع التي من الممكن ان تنشئ فيها وهذه الحالات تنطلق من انواع هذه الصراعات التي نستطيع ان نلخصها بالشكل التالي:

1. **الصراع الذاتي:: وهو الصراع الذي يحدث داخل الفرد بسبب احباط يلحق به او بسبب تعارض اهدافه وادواره او بسبب مشكلات تواجهه في العمل.**
2. **الصراع المنظمي او المؤسسي :ويشتمل هذا النمط على عدة مستويات من الصراع : ممكن ان يحدث بين المدير والموظفين وممكن ان يحدث بين اقسام المنظمة كقسم التخطيط وقسم التعليم مثلا .**
3. **الصراع بين المؤسسات :وهو الذي يدور بين مؤسسات متشابهه الاهداف اجمالا ولكنها تتزود من ذات المصدر .**

كل انواع الصراعات هذه ممكن ان تسبب ازمة كبيرة في مجالات التثبيط المنظم للمنظمة ان صح التعبير الذي اطلقناه عليه.
ولكن من الممكن ان يكون الصراع ايجابيا اذا لم يحدث اثرا سلبيا من خلاله على المنظمة واذا استمر عملها اي اذا كان صراعا من اجل التغيير لا من اجل المصالح الذاتية واذا كان صراعا لا يتسبب بايقاف العمل فمن الممكن ان نعتبره صراعا ايجابيا .
ومن اسباب الصراع داخل الجمعيات الاهلية هو التالي:

1. **تعدد الاقسام والوحدات الاداريسة داخل المنظمة.**
2. **عدم توفر نظام فعال للاتصال بين العاملين داخل المؤسسة.**
3. **ضغوط البيئة الخارجية.**
4. **اختلاف الخلفية الثقافية.**
5. **محدودية الموارد والتنافس عليها.**
6. **تفاوت ادراك الافراد في المنظمة.**
7. **تفاوت المعايير المعتمدة لتقييم الاداء.**
8. **الرغبة في الاستئثار في السلطة.**
9. **اختلاف القيم والاعراف**
10. **صعوبة الحصول على المعلومات.**
11. **تدني مستوى الرضا**
12. **عدم توازن الموارد البشرية والمادية.**

اليات التعامل مع الصراع[1]:
يمكن التعامل مع الصراع من عدة اوجه ومنها :

1. **استراتيجية التجنب :وتعني هذه الاستراتيجية ببساطة التغاضي عن الصراع ويمكن ان يكون ذلك عن طريق:**

أ- **الاهمال : اي تجاهل الموقف على امل ان يتغير من تلقاء نفسه وبالطبع فان هناك احتمالا لان تزداد الامور سوءا.**

[1] - اعددتها من خلال دراستي لكورس في القيادة في معهد الدراسات الاستراتيجية في بيروت –لبنان-2009 .

ب- الفصل الجسدي بين الاطراف ذات العلاقة: وذلك للحد من التفاعل بين اطراف الصراع على ان هذا قد ينعكس سلبا على المنظمة التي تعتمد بطبيعة الحال على تفاعل بعض هذه الاطراف الانفة الذكر .

ت- التفاعل المحدود: اي اتاحة الفرصة لتفاعل اطراف الصراع تفاعلا محدودا او مضبوطا ضمن ظروف مدروسة وبرنامج صارم.

ث- استراتيجية التهدئة: وتقوم هذه الاستراتيجية على تمويت الموضوع لفترة معقولة ريثما تهدأ العواطف المتأججة وتصبح هناك امكانية لبحث عقلاني في مسببات الصراع والتعامل معها وهناك اسلوبان في اطار هذه الاستراتيجية:

1- التخفيف: اي التقليل من شأن التعارضات التي قد تتعلق بالاهداف او بالوسائل املا في ان تكتشف الاطراف ذات العلاقة بأن هناك ارضية مشتركة لا باس بها فيما بينها.

2- التوفيق: اي محاولة الوصول الى حلول وسط بحيث يشعر كل طرف بانه لم يخسر خسارة كاملة وبان نده لم يربح ربحا كاملا ومن الواضح ان هذا الاسلوب يفترض ان اطراف الصراع متعادلة نوعا ما اما اذا كان احدهما اقوى من الاخر بما لا يقاس فانه يميل الى ان يفرض الحل الذي يرتئيه وبالتالي لا يقبل الحلول بالوسط.

ج- استخدام القوة وهذه الاستراتيجية تعني ببساطة استخدام السلطة لفرض نوع من الحلول على الاطراف المتصارعة.

ح- استراتيجية المواجهة: وتعني في اطار هذه الاستراتيجية تحديد اسباب الصراع ومصادره وصولا الى المصالح المشتركة بين الاطراف المتصارعة وفي سياق هذه الاستراتيجية يمكن استخدام الاساليب التالية:

1- تبادل وجهات النظر :لتكريس الفهم المتبادل بين الاطراف المتصارعة .

2- التركيز على الاهداف الاستراتيجية : وذلك لتغليب هذه الاهداف الانية ومصالح الافراد ويفترض هذا الاسلوب وجود اعتماد متبادل بين الاطراف المتصارعة كما يفترض ان تكون الاهداف الاستراتيجية ذات قيمة كبيرة فضلا عن ان انجازها يقود الى نوع من المكافأة .

والملاحظ لكل هذه النقاط انها لا تستخدم لحل الصراع الناتج فقط في منظمات المجتمع المدني بل كذلك في حل الصراعات الناتجة في المؤسسات الرسمية والانتاجية لتنميتها بالتالي وادخالها ضمن الرؤى التنموية العادلة.

السابع عشر :/
حاضنة الاعمال اداة من ادوات التنمية /

حاضنة الاعمال مفهوم حديث نسبيا لرزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات التي تقدم الى الرياديين في طور تاسيس اعمالهم او بداياتها من اجل ضمان تخطيهم عقبات البداية الصعبة وضمان استمرارهم ونجاح مؤسساتهم .حاضنة الاعمال هي مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقاتها تقدم للرياديين الراغبين في انشاء مشاريع صغيرة حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات واليات المساندة والاستشارة مقابل رسوم بسيطة بهدف تخفيف اعباء الانطلاق واحتمالات الفشل وانعكاساته وحاضنة الاعمال اداة اثبتت فعاليتها بتحقيق اهداف الرياديين الخاصة كما حققت غايات عامة مثل تطوير وتجديد في التقنيات عبر تعاون وتفاعل بين الجامعات ومراكز الابحاث والاعمال المبتدئة وذلك لانتاج سلع وخدمات تلبي الحاجات المحلية والاسواق الخارجية واستفيد منها كأداة في تطوير مناطق معية بعيدا عن المدن كما استعملت لغرض توفير

عقود صناعية لتشبيك المشاريع الصغيرة مع المصانع الضخمة من اجل توفير خدمات خاصة وسلع متفرقة[1]

- **خصائص الحاضنة :**

فريق عمل مؤهل يقدم الدراسات الاولية ،والمعالجات والمراجعات لمخاطر الاستثمار وفرصه عن طريق تشبيك الخبرات والصداقات في المجتمع المحلي، فيحصل المشروع المختار للاحتضان في مكان الحاضنة على خدمات الاشراف على المخططات التاسيسية والتشبيك مع مصادر التمويل المناسبة فيما يدرب الريادي صاحب المشروع على ادارة مشروعه ويقدم له الارشاد حول التسويق والمحاسبة المالية والمعاملات القانونية، حتى ينطلق بنجاح ويتخطى مراحل التاسيس الحرجة حيئذ يتم تخريج المشروع من الحاضنة لتنتفع مشاريع اخرى ناشئة من خدماتها.

ومن المفترض أن تتم ادارة الحاضنة كمؤسسة تؤمن كفاية ذاتية لعملياتها ،بعد فترة من بداية التأسيس وذلك عبر التدرج في زيادة قيمة الرسوم مع تقدم عمل المؤسسة المحتضنة او عبر تقديم خدمات لمؤسسات خارج الاحتضان بتكاليف عادية .

- **اهداف الاحتضان:**

الاحتضان هو الية متكاملة من اليات الدعم للمشاريع الصغيرة من اجل انشائها على أسس ثابتة ومساعدتها على الانطلاق الناجحة ،ولكن الدعم هو قرار يصدر عن الفئات الداعمة ،اذ ان حاجات الضعيف تبقى في اطار الشكوى والتخبط خاصة في غياب فرص تفعيل المنظمات الشعبية (النقابات والتعاونيات) لتؤدي دورها كرافعة للتداولات والمطالبات نحو تأطير ضاغط ومحرك لعمليات التدخل الحكومي.

وهكذا يبقى قرار الدعم او الاحتضان في يد المتمكنين والية التحرك تستمد دوافعها من المقومات الفكرية والنظرية للفئات الداعمة والتي تعكس مقاربات مختلفة للدعم كما تنعكس على اختيار الفئة المستهدفة بالدعم وفي نهاية التحليل تنعكس –كما تقول الست سناء حسن- في معايير تقييم اليات الدعم ومؤشرات الاداء الناجح لادوات الدعم (مدى التحول في الاتجاهات والقيم المحلية ،حجم الاقراض ومدى انتشاره،الزيادة في القيمة المضافة للانتاج ونسبة النمو والتنمية المتحققة) المنطلقات النظرية لدعم المؤسسات الصغيرة الرائدة .:

1. **الطرح الاول في دعم المؤسسات الصغيرة ياتي من ضمن تحليلات المنظمات الدولية والبنك الدولي أي في تحليلات الانظمة الليبرالية للفشل الذي منيت به التجارب التنموية في معظم البلاد النامية التي اعتمدت الانظمة الاشتراكية وسيادة القطاع العام على الانشطة الاقتصادية .**

((فهذه البلدان التي تخلصت من الاستعمار او الانتداب تبعت تجربة الاتحاد السوفييتي الاشتراكية الناجحة وبروزه كقوة صناعية اقتصادية كبرى والتي اثبتت صدق نظرية الحجم الكبير في الانتاج ودور الدول الذي لا ينحصر فقط في توجيه التنمية والاقتصاد بل في زيادة القدرة الوطنية الانتاجية عبر الاستثمار والانتاج المباشر من خلال المؤسسات الكبيرة التي تقيمها الدولة في القطاع العام))[2]

وكان من نتيجة هذه السياسة المركزية ان اغرقت ميزانيات هذه الدول بالديون وتتابع التحليلات بان((لا علاج للمديونية الواسعة لهذه الانظمة الا في التحول نحو نظريات جديدة في العمل والانتاج لاعادة هيكلة اقتصاداتها وكي تتمكن من اللحاق بالتقدم التكنولوجي المطرد وانفتاح الاسواق يتطلب الامر مرونة تكنولوجية

---

[1] - سناء حسن، بحث جامعي،بيروت، 2000م.

[2] - د.حسن شريف،حاضنات الاعمال والتكنولوجيا،E\ESCWA\ID\1995\REVI ص1

وخدماتية ومعلوماتية من اجل متابعة وملاحقة المواصفات السلعية والخدماتية المطلوبة من السوق وتتهم بيروقراطية المؤسسات الكبيرة بالعجز عن توفير هذه المرونة في الانتاج والتسويق والابداع مما يفتح نوافذعبور المؤسسات الصغير لتلعب دورا نافذا في الاقتصاد العالمي الجديد كما ان المكننة المتواصلة للمصانع الكبرى تخفض فرص العمل فيها مما يجعل المؤسسات الصغيرة مجالا وحيدا يوفر زيادة صافية في فرص العمل [1]

وتعجز مثل هذه الطروحات عن تفسير نجاح تجربة الصين الاشتراكية المتميزة في الانفتاح الكبير على الاسواق العالمية وفي التحول الاقتصادي والمرونة في الانتاج والتسويق دون ان يترافق مع هذه السياسة الاقتصادية أي تحول عن النظام السياسي ولربما كان العامل المحدد لفشل التجارب الاخرى يكمن في تعويق تأريخي مرتبط بالاثار العميقة للكولونيالية في هذه البلدان والمؤسسات الصغيرة هي جزء هام من الاقتصاد الوطني ولكن لا يمكن ان تنمو وتثمر خارج اطار سياسة حكومية راعية ورقيبة وحامية للمؤسسات الناشئة.

2- الطرح الثاني:

في طروحات دعم المؤسسات الصغيرة يروج لظاهرة العولمة وديناميكيتها المتمثلة في الابتكارات التكنولوجية المتلاحقة وعمليات الدمج وتركيز رؤوس الاموال والنزعة المتنامية الى اندماج المناطق الاقتصادية وبنية هذا الطرح((ان العولمة التي تزخر بالامكانات والطاقات المتمحورة حول نمو القطب الراهن أي صانعي العولمة يواجهها خطر نمو قطب ثان في الطرف الاخر تتمثل في القطاعات الاقتصادية والشرائح الاقتصادية المهمشة وبما ان هذا الخطر اصبح وشيكا ومحتما فلا بد من حل يضمن تأقلم العالم المهمش واندماجه في سياق العولمة بكلفة معقولة على الصعيد البشري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحل الامثل لحل الخلافات والحد من التنافر الذي ولدته العولمة يكمن في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر برامج للقروض الصغرى اضافة الى تعهدات بنيوية يجب احداثها في دورات الانتاج المتبادل وتنظيم للبيئة القانونية والتربوية والثقافية لتؤدي سياسة القروض الصغيرة الى تحسين شروط العمل وظروف المعيشة[2]

فتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مبادرة مصالحة بين عالم العولمة والعالم المهمش الذي تشكل هذه المؤسسات جزء منه وذلك من اجل تأمين الاستقرار في مرحلة تمدد العولمة وظواهرها (مثل بيل غايتس والشركات الكبرى المتعددة الجنسية في مجال التكنولوجيا والمعلومات)

3- ويقع الطرح الثالث في اطار القضاء على الفقر ،ففي تقرير الامين العام للأمم المتحدة امام الجمعية العامة الخامسة والثلاثين والذي أتى بعنوان((دور الإقراض الصغير في الحد من الفقر))وفي الصفحتين الرابعة والخامسة جاء((ان نموا اقتصاديا متزايدا ومرتكزا على معدل عمالة مرتفع ومرفق بانفاق جماعي واسع موجه خاصة الى الفقراء تشكل التركيبة الناجحة للقضاء على الفقر)).

ويركز التقرير على ((الاعتراف بضرورة تمكين كل فئات الناس من الإفادة من كل عوامل الإنتاج وعلى رأسها القرض الصغيرة التي تشكل حوافز لتشجيع الفقراء على زيادة الأعمال الصغيرة ،وهذا ما يجعلهم مستقلين اقتصاديا ويخلق فرص عمل جديدة لفئات غير منتجة وعلى رأسها النساء ربات البيوت))ويمضي التقرير الى

---

[1] - المصدر السابق،ص1

[2] - د.كمال حمدان، مقال،نشرة جمعية التضامن المهني، عدد6،2000،الافتتاحية .

القول بان((برامج الاقراض الصغيرة أثبتت فعاليتها في بلدان كثيرة وخاصة باعتماد الاقراض لمجموعات صغيرة والتكافل والتضامن فيما بينها))

"ولكن يبدو الان اكثر وضوحا ان الاقراض ينجح حين يرفق بخدمات اخرى كالتدريب والمعلومات واستعمال الارض مع التقنيات المناسبة وهذه الخدمات تتطلب دعما قويا من القطاع العام وتلعب المنظمات غير الحكومية والراعين الاجانب دورا كبيرا في نمو المؤسسات المقرضة ولكن افضل النتائج تتحقق كما تشير الابحاث (ابحاث خبراء منظمة الأمم المتحدة)عندما تضم جهود كل من الحكومات في الدول النامية والمنظمات غير الحكومية فيما تلعب مساهمة الواهبين الدور الايجابي المحرك"[1]

وفي هذا الطرح يعاد الاعتبار الى دور القطاع العام في المساهمة في تحقيق اهداف سياسات تحسين الاوضاع المعيشية للفقراء فان تجاهل الحكومات والتدخل المباشر مع الفئات الفقيرة عبر منظمات غير حكومية وبتمويل من الواهبين لم يأت بالنتائج المرجوة اذ ان أي محاولة تنمية فئوية لا بد من ان يتأمن لها غطاء السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية لكي يتأمن لها الاستمرار والاستدامة .

4- **اما الطرح الاخير ،الذي يرد في السياق فمصدره دول الجنوب حيث رأى بعض الباحثين ان قطاع الأعمال الصغيرة يشكل جزء هاما من عملية النمو المتواصل والتنمية في التحدي الذي يواجه هذه الدول بظاهرة العولمة ويطرح" تنمية معتمدة على الذات وتكون من الناس واليهم وهذه التنمية لا تتحقق الا اذا كانت فئات الشعب جميعا من المزارعين والعمال واصحاب المصانع والتجار ورجال الاعمال ومنظمي الاعمال والموظفين العموميين قادرة على استخدام الطاقات استخداما خلاقا وعلى تأدية الوظائف على نحو فعال ويعتمد هذا بدوره اعتمادا حاسما على انشاء هيئات مؤسسية كفوءة خاصة وعامة معا تمكن الاطراف الاقتصادية كلها من قيامها بادوارها فيما تتولى الدولة مسؤولية ادارة الاقتصاد الكلي وتؤدي دورها بالتخطيط والتنظيم واخيرا الاضطلاع بدور منظم ومشجع للاعمال"[2]فالدولة في هذا الطرح هي المهندس والمخطط والمنظم والمحفز فدورها ليس ادارة الازمة ومراقبة النتائج بل دورا ايجابيا في تشبيك الموارد البشرية والطبيعية والتقنية في مخططات توجيهية عامة لكافة القطاعات كي تتكامل عمليات النمو القطاعي مع عمليات التنمية البشرية.**

ويربط هذا الطرح تعزيز قطاع الاعمال المتمتع عبر روح المبادرة بعدد من العوامل:

اولا: تشجيع روح المبادرة من قبل الدولة تشجيعا فعالا من خلال اجراءات متنوعة :

أ- تدريب الطامحين لان يصبحوا منظمي اعمال.

ب- تشجيع الاتصالات والتفاعل بين رجال الاعمال والسياسيين والموظفين العموميين.

ت- اجتذاب صناعات جديدة عبر تامين الخدمات الاساسية في المناطق الصناعية وتوفير رؤوس اموال بشروط مؤاتية.

ث- عرض حماية بواسطة حماية جمركية وتقديم معلومات عن امكانات السوق لغرض الاستثمار في مجالات عديدة واعدة .

ثانيا:يرتبط نجاح القطاع بوجود تشريعات وتنظيمات مطبقة باستمرار ومعدلة ومبسطة لتشجيع نمو القطاع ولا يجوز تجاهل الحكومات للدور الاقتصادي للاعمال

---

[1] -كوفي أنان الامين العام للامم المتحدة الاسبق ،تقرير قدمه امام الجمعية العامة الخامسة والثلاثين Role of Microcredit in the Eradiction of Poverty، نيويورك، 2000.

[2] -مجموعة مؤلفين،التحدي أمام الجنوب،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ص172-173

الجزئية من قبيل المشاريع الصغيرة في البيوت او خارجها بعمالة قليلة واعمال البيع والمتاجرة الملحقة بها اذ ان هذه المشاريع تنتج وتوزع وتبيع مجموعة كبيرة ومتنوعة من المواد الاستهلاكية وتقدم سلسلة من الخدمات لتلبية حاجات جماهير الناس.

وانطلاقا من هذه المقاربة العامة المختلفة تتفاوت نظريات الدعم واتجاهاتها واطر واليات التطبيق في مختلف البلاد الصناعية منها والمصنعة الفقيرة.

الثامن عشر :/
الحاكمية الصالحة احد اهم ادوات التنمية

1- الحاكمية الصالحة وأثرها في تنمية المجتمعات:

بحثنا في هذا المجال يعتمد على ما تمت دراسته من مفاهيم تلقيتها في معهد الدراسات الإستراتيجية في بيروت وفي اغلبها نابعة التعاريف والتعليلات من اجتهادات المؤلف لذلك ينبغي على القارئ الانتباه الى هذه النقطة الأساسية لقراءة هذه الدراسة :

فنحن نريد ان نناقش مفهوم الحاكمية والفرق بينها وبين الحكومة وماهية الحاكمية الصالحة ومواصفاتها المتميزة ومتطلبات الحث على إيجادها وماهي المقاربات والاستراتيجيات التي تمكن وتشجع على ممارسات الحاكمية الصالحة في الدول النامية:/

فالحكومة:هي الهيئة التي يتم استثمارها مع الصلاحية والشرعية الكافية لسن القوانين أو الأنظمة وتطبيقها وتشير عبارة الحكومة الى حكومة مدنية سواء أكانت محلية أو وطنية أو دولية.

اما الحاكمية فهي عملية صنع القرار والعملية التي يتم بموجبها تطبيق القرارات (أو عدم تطبيقها)وترتبط الحاكمية بالقرارات التي تحدد التوقعات أو تمنح السلطة أو تحقق الأداء.

ويمكن استخدام الحاكمية في أكثر من سياق مثل حاكميه الشركات والحاكمية الدولية والحاكمية الوطنية والحاكمية المحلية.

اما الحاكمية الصالحة والتي تفترض ان تكون عملية صناعة القرار وعملية تطبيق القرارات تشاركية وعادلة.

ويتوقع من المؤسسات العامة أن تدير الشؤون العامة بطريقة شفافة وفاعلة وان تخضع للمساءلة في إدارة الموارد العامة وان تضمن تحصيل حقوق الإنسان عبر المشاركة والشمولية في صناعة القرار.

وتتوصل الحاكمية الصالحة إلى هذا الأمر بطريقة خالية من الإساءة والفساد ومع مراعاة حكم القانون [1]

ان الحاكمية الصالحة هي عبارة مستخدمة في أدبيات التنمية وقد باتت مكونا أساسيا للمشاريع/الاستراتيجيات التنموية.

والحاكمية الصالحة هي من المثل العليا التي يصعب عادة التوصل إليها بالكامل ،قلة قليلة من البلدان والمجتمعات اقتربت من تحقيق حاكمية صالحة بالكامل.

اما أهم مبادئ ومميزات الحاكمية الصالحة فتتمثل بالتالي:

1- المشاركة.
2- التوجه نحو الإجماع.
3- المساءلة

---

[1] -معهد الحاكمية،www.unpan.un.org

4- الشفافية
5- التفاعلية
6- والفعالية والتفاعلية
7- الإنصاف والشمولية
8- إتباع حكم القانون.

والذي ينظر إلى كل هذه المبادئ والمميزات يتبين أنها كلها تصب في خدمة مشروع التنمية المجتمعية والتي يطمح لها الإنسان .فحكم القانون يتطلب إطارات العمل القانونية العادلة المطبقة بشكل غير متحيز وتتطلب أيضا حماية كاملة لحقوق الإنسان وخصوصا حقوق الأقليات ويتطلب التطبيق غير المتحيز للقوانين قضاء مستقلا وقوى أمنية غير متحيزة وغير فاسدة.

اما المشاركة فتشكل مشاركة كل من الرجال والنساء على حد سواء حجر أساس للحاكمية الصالحة ويمكن ان تكون المشاركة اما مباشرة أو عبر المؤسسات الشرعية الوسيطة ،ويجب ان تتسم المشاركة بالمعلومات والتنظيم وهذا ما يعني حرية التعبير والتجمع من جهة وتنظيم المجتمع المدني من جهة أخرى.

اما المساءلة فلا تتوقف عند المؤسسات الحكومية بل إن القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني يجب ان تخضع للمساءلة من الجمهور والجهات المعنية بها وبشكل عام فان المؤسسة او المنظمة تخضع للمساءلة من قبل الذين يتأثرون بقراراتها أو أعمالها ولا يمكن تطبيق المساءلة بدون الشفافية وحكم القانون.

اما الفعالية والفاعلية فتشير الحاكمية الصالحة إلى إن العمليات والمؤسسات تثمر نتائج تستوفي حاجات المجتمع مع أفضل استغلال للموارد المتوافرة ويغطي مفهوم الفعالية أيضا الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة .

كما تتطلب الحاكمية الصالحة سعي المؤسسات والعمليات إلى خدمة المعنيين كافة ضمن إطار زمني مقبول.

ويتم اتخاذ القرارات وتطبيقها بطريقة تتبع القواعد والأنظمة وتتوافر المعلومات بشكل حر ومباشر لأولئك الذين سيتأثرون بالقرارات وتطبيقها ويتم تامين ما يكفي من المعلومات وبإشكال ووسائل يسهل فهمها.اما أهم متطلبات الحث على الحاكمية الصالحة فتتمثل ب:

1- اعتماد شكل حاكميه يؤمن التمثيل والمساءلة.
2- حيادية وفعالية النظام القانوني الذي يتولى حكم القانون.
3- طرق عمل عامة وخاصة تتضمن درجة عالية من الشفافية والمساءلة.
4- ضمان حرية التعبير والتجمع ما يؤدي إلى مجتمع مدني قوي متعدد.
5- مقاربة تشاركيه لخدمة التسليم كونها مطلبا أساسيا لفعالية الخدمات العامة.
6- قطاع خاص ديناميكي وسياسات اجتماعية تؤدي إلى الحد من الفقر.
7- اقتصاد فعال ومفتوح ومعتمد على السوق يتضمن نموا اقتصاديا.
8- الاستثمار في الشعب عبر السياسات والمؤسسات التي تحسن النفاذ الى التعليم النوعي والصحة وغيرها من الخدمات التي تشكل ركيزة للموارد البشرية في أي دولة.
9- تبرز حاجة إلى حاكميه صالحة للشركات لدعم تنمية قطاع خاص تنافسي..

وهنالك مقاربات واستراتيجيات للتمكين وتشجيع ممارسات الحاكمية الصالحة في الدول النامية ومنها:

أ- تشجيع حكم القانون والذي يتضمن:

1- تحسين الأنظمة الإدارية والقانونية وتحسينها بما فيها الهيئات النظامية المركزية.
2- وضع نظام ضريبي فعال يمكن من تمويل الخدمات العامة وتأمين تحويل المداخيل إلى الفقراء (من دون تشكيل حاجز لتنمية القطاع الخاص).
3- تعزيز دور وصلاحية الوكالات الحكومية المسؤولة عن إدارة القطاع المالي العام وأعمال التخطيط والسياسة الاقتصادية.

ب- تعزيز تسليم الخدمة وتحسينه والذي يتضمن:
1- تحسين تسليم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والماء والصرف الصحي عبر القطاعين الخاص والعام.
2- تحسين الإدارة العامة بشكل عام ،من الضروري وجود قطاع عام كفوء وفعال من اجل تطبيق الإصلاحات بشكل فعال وتأمين التسليم الفعال للخدمات العامة.
3- احتضان عملية اللامركزية وتعزيز القدرات وكفاءات صنع القرارات لدى السلطات المحلية.

ت- تسهيل نمو القطاع الخاص .والذي يتضمن:
1- تعزيز السياسات والعمليات التجارية والمشاركة في الترتيبات التجارية الإقليمية والعالمية وتشجيع فرص التجارة والاستثمار.
2- تقوية القطاع الخاص وخصوصا الجناح المصرفي والأسواق المالية عبر تمكين إطارات العمل القانونية.
3- تحسين الحاكمية في الشركات عبر المساعدة على وضع إطارات عمل قانونية ومؤسسية ونظامية مناسبة وتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركاتCSR (Corporate Social Responsibility)

ث- تشجيع المشاركة :والتي تتضمن:
1- تشجيع احترام حقوق الإنسان وتعزيز طرق العمل الديمقراطية والتمثيل المدني والمشاركة (حرية التجمع وحرية التعبير)
2- إرساء بيئة قانونية وجماعية ممكنة للمنظمات غير الحكومية (NGOS) والمنظمات المرتكزة على المجتمع(CBOs) .
3- إرساء ممارسات شمولية في القطاع العام ومأسسة التفاعل بين الدوائر الحكومية وغير الحكومية.

التاسع عشر :

تحقيق التنمية المؤسسية (الحوكمة)كاحد اهم ادوات التنمية :

الحوكمة هي مفهوم يشابه مفهوم الحاكمية من ناحية البحث عن الصلاح والاصلاح والحكم الرشيد للمؤسسات ولكن الفرق بين المفهومين يتضمن ان الحاكمية مفهوم اشمل يشمل المؤسسات الدولية والوطنية والمحلية كما ورد فيما سبق ويشمل كذلك سن القوانين التي تحض على الحكم الرشيد .

اما الحوكمة فهي الحكم الرشيد او الادارة الرشيدة كمنهج لتنمية مؤسسات المجتمع سواء كانت من مؤسسات المجتمع الرسمي او الاهلي او الاقتصادي (مجتمع

الاعمال) والحوكمة هي ما تميز بين مؤسسة تملك سلطة ما(سواء كانت سلطة رسمية او اهلية او اقتصادية او مزيجا منها) ومؤسسة تحسن مباشرة او ادارة هذه السلطة وتدور فكرة الحوكمة حول حسن ادارة المؤسسة من ناحية عناصر ثلاثة ينبغي حوكمتها :الاول هو الافراد (القائمون عليها او المتعاملون معها) والثاني هو الاموال (ايراداتها او نفقاتها) والثالث هو المعلومات (حيثيات قراراتها او اثارها)[1] وهذه العناصر الثلاث هي من ضمن مكونات الحاكمية التي تشمل عناصر اكبر واوسع من هذه العناصر حيث تتدخل في سن قوانين لاجل حكم رشيد لمؤسسة ما فالحاكمية مفهوم اشمل من الحوكمة .والحاكمية هي مفهوم اقرب الى اليوتوبيا منه للتطبيق كما مر بنا لانه يتضمن مثل عليا كثيرة وصعبة التحقيق في كثير من المجتمعات على الرغم من وجودها في مجتمعات معينة اما الحوكمة فبالامكان تطبيقها وفق اليات حكم رشيدة .

وجوهر الحوكمة : هو الحرفية المهنية ،وان افضل قرار اقتصادي يتم اتخاذه هو ذلك الذي يراعي مصالح اكبر قدر من المهتمين بأمره كذلك الحال فيما يتعلق باي قرار يمس اجندة التنمية الوطنية ،اذ عليه ان يراعي مصالح اكبر قدر من الطبقات المجتمعية سواء تعلقت بالمجتمع الرسمي او بالمجتمع الاهلي او بمجتمع الاعمال.

ولان عملية صناعة القرار وجمع المعلومات وقياس الاراء وتحليلها ليست هينة ولان الجدوى منها بالغة الاهمية لارتباطها بطموحات التنمية لدى مجتمع باسره فان الاخذ بالاساليب العلمية واتباع القواعد التي تمليها الحرفية المهنية يصبحان ضرورة لا غنى عنهما وليست اجنحة المجتمع الوطني على قدر متساو فيما يتعلق بقدرتها المالية والتنظيمية والفنية على التزام معايير الحرفية المهنية لذا فهي بحاجة الى ان يدعم بعضها بعضها الاخر ويعتني به لكن الاهم من حاجتها الى دعم المجتمع لصقل مقومات الحرفية المهنية هو حاجتها الى دعم المجتمع اعترافا وصقلا لدورها في الشراكة الوطنية دون افراط ولا تفريط في حدود هذا الدور، وما سبق يسري على مؤسسات المجتمع الرسمي والمجتمع الاهلي ومجتمع الاعمال على حد سواء غير ان نطاق بحثنا هذا يقتصر على تناول حالة المجتمع الاهلي.

تظهر بين الحين والاخر ، اعراض ازمة بين مؤسسات المجتمع الرسمي ومؤسسات المجتمع الاهلي ولا يخفى وجود بعض المخاوف الرسمية ازاء اطلاق يد مؤسسات المجتمع الاهلي في التعاون الدولي ،خشية ان ينال ذلك الامر من استقلال قرارها بما يستتبعه من المساس باعتبارات السيادة الوطنية ورغم ان تلك المخاوف قد تكون في محلها فان علاجها لا يتاتى بالتشكيك في النزاهة الوطنية لتلك المؤسسات وانما بتعزيز حرفيتها المهنية ، ولعل من المهم التمييز بين صور التعاون الدولي المختلفة فمنها ما يتعلق بالدعم المالي وهو اكثرها حساسية ومنها ما يتعلق بالدعم الفني والتنظيمي وتعزيز الحرفية المهنية لدى تلك المؤسسات .

على الرغم من ان الشائع عن الحوكمة هو اعتبارها اداة من ادوات الاصلاح الاقتصادي فانه ينبغي عدم اختزال دور الحوكمة كمؤسسة قانونية مستقلة في اطار العمل الاقتصادي فدور الحوكمة كأداة هامة لمكافحة الفساد يتوزع استخدامها على مؤسسات المجتمع ومنها مؤسسات المجتمع الاهلي وفي امكان المجتمع الاهلي ان يعزز الادارة الحسنة لعناصر حوكمة المؤسسات الرسمية الثلاثة :الافراد والاموال والمعلومات فمن ناحية الافراد يمكن المؤسسات الاهلية مراقبة ادارة المؤسسات الرسمية لمواردها البشرية وتشمل تلك الموارد البشرية كلا من القائمين على المؤسسة الرسمية او

---

[1] - ادهم احمد حشيش،مصدر سابق،ص90

المتعاملين معها ومن ناحية الاموال يمكن للمؤسسات الاهلية مراقبة مدى التزام المؤسسات الرسمية بعدالة جباية الاموال وانفاقها وبدقة الالتزام بالمعايير المحاسبية وبالاستجابة لتوصيات جهات الرقابة المالية والمحاسبية ومن ناحية المعلومات يمكن للمؤسسات الاهلية مراقبة مدى التزام المؤسسات الرسمية بمبادئ الافصاح والشفافية وبقواعد حظر تضارب المصالح. وبمعايير نزاهة وكفاءة العمل الرسمي.

كذلك بامكان المجتمع الاهلي ايضا ان يعزز حوكمة العمل الاقتصادي عبر عنايته بعناصر الحوكمة الثلاثة: الافراد والاموال والمعلومات وفي هذا الصدد فان مصطلح حوكمة الشركات هو من ضمن المصطلحات الرائجة في وقتنا المعاصر للتعبير عن قواعد الادارة الرشيدة للشركات في ظل علاقة مرنة بين ملكية العامة وادارة النخبة ويمتد ذلك الى حماية حقوق حملة الاسهم وغيرهم من اصحاب المصالح كالمستهلكين والى الالتزام بالسياسات المثلى للتوظيف والالتزام بالمعايير المحاسبية الدقيقة وبمبادئ الشفافية والافصاح باخلاقيات العمل الاقتصادي على ان من الاهمية بمكان الاشارة الى ضرورة عدم اختزال مفهوم"حوكمة العمل الاقتصادي" في مفهوم"حوكمة الشركات" ذلك بان الشركات ليست الجهة الوحيدة التي تحمل عبء الاعمل الاقتصادي على عاتقها وان حملت الجانب الاكبر منه فالشركات بالنسبة الى العمل الاقتصادي ان هي الا اداة لتحقيق هدف وحوكمة اداة العمل الاقتصادي أي الشركات ما هي الا مدخل لحوكمة مصالح القائمين عليه، وهؤلاء لا يقتصرون بالضرورة على المساهمين فيه ماليا بل يشملون ايضا ذوي المصالح المتصلة به بصفة عامة كالعاملين فيه ومستهلكي ما يقدمه من سلع او خدمات ومقدمي ما يحتاج اليه من موارد مالية كالمواد الخام والحوافز الاستثمارية وغير مالية كالجوار البيئي ورغم شيوع الاهتمام بموضوعات حوكمة اداة العمل الاقتصادي فان الامر قد بدأ في التغير تدريجيا بتزايد الاهتمام بموضوعات حوكمة موضوع العمل الاقتصادي أي القائمين عليه ولعل هذا ما يفسر اقتران الأهتمام العلمي في اكاديميات القانون الامريكية بكل من حوكمة الشركات ومواطنة الشركات [1]

اما عن دور المجتمع الاهلي في حوكمة العمل الاهلي فيسري على حوكمة العمل الاهلي ما يسري على حوكمة العمل الرسمي والعمل الاقتصادي سواء من حيث الافراد او من حيث المعلومات او من حيث الاموال غير ان ما يجب الاشارة اليه هنا هو امتداد مفهوم الحوكمة ليعبر لا عن الحرفية المهنية للعمل الاهلي فحسب بل ايضا عن وطنية العمل الاهلي ففي كثير من الدول النامية ذات الاقتصاد قيد التحول يولي المجتمع الرسمي اهمية متزايدة لشراكته مع مجتمع الاعمال ويكون ذلك غالبا على حساب شراكته مع المجتمع الاهلي ويتوقف مستقبل العمل الاهلي في تلك الدول على حوكمته.

وعليه فان سعي العمل الاهلي الى تعزيز الامن القانوني وتحقيق الوفاق الوطني حول دوره في الشراكة الوطنية لا يقل اهمية عن سعيه الى صقل حرفيته المهنية .

خلاصة :/

من اجل تحقيق التنمية المستدامة فالحكم الرشيد يتطلب تدعيم دولة القانون في مجالات خمسة :/

- الحكم الديموقراطي :المبني على تفعيل البرلمان ،ودعم المؤسسات الديموقراطية ،والمجتمع المدني ،ورعاية حقوق الانسان، ودعم الاطر القانونية للاحزاب والجمعيات.
- الحكم الاداري/ تحسين وسائل عمل الادارات العامة،وتقوية التنسيق والتشاور والتعاون بين الوزارات المختلفة، ومحاربة الغش والفساد وضمان الشفافية واحترام الواجبات الادبية.

---

[1]- ادهم حشيش،مصدر سابق، ص93

- **الحكم المحلي/ دعم التنمية الريفية والمحلية، وتدعيم مسار اللامركزية.**
- **الحكم الاقتصادي: تقوية القدرات الوطنية في ادارة الاقتصاد والمال ودعم وتطوير القطاع الخاص.**
- **دعم تطوير برنامج وطني للحكم الرشيد: يتضمن اصلاح الوظيفة العامة، ووضع استراتيجيات لتحقيق لا مركزية التعليم والصحة ولخصخصة جزئية لبعض مرافق الخدمات العامة.**
- **والحكم الر شيد لدى القطاع الخاص يتطلب من الشركات الحوار ، مع الشركاء وايلاء الاهتمام والتفاعل مع محيطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي وكذلك التقليل من المخاطر وتوقع التزامات مستقبلية واختيار الاستراتيجيات الصحيحة .**

وهنالك اربعة انواع مختلفة للحكم وان كان لا بد من التنسيق والتفاعل والتكامل بينها لانها ذات اساليب مختلفة ولكنها تتحمل مسؤولية ادارة شؤونها المشتركة :

2- حكم الدولة :ويشمل المقاطعات والالوية والمحافظات ،والدولة هي المسؤولة عن تطوير الادارات العامة واجراء اصلاحات وتغيرات وتعديلات هيكلية ، وكذلك تطوير التعاون مع الدول الاخرى ،واقامة العلاقات ووضع البرامج الاقتصادية والسياسات، وسنعود لاحقا الى دور الدولة في الاصلاح المؤسساتي.

3- حكم البلديات والمجالس المحلية : هذا النوع من الحكم يتميز بمساره التنسيقي ببين الفاعلين والمجموعات الاجتماعية والمنشات بغية تحقيق اهداف محددة ،تم اقرارها في بيئات متفاوتة التطور ،ومتعارضة المصالح.
اما حكم المدن بالذات ،فهو ايضا، القدرة على تاسيس اطار جماعي للعمل التضامني والتفكير الاستراتيجي الجامع بين الفاعلين الاساسيين ،على مستوى القرار السياسي ،وفي الحكم المحلي يتم خلق الشروط لمشاركة المواطنين بالمشاريع منذ صياغتها الى مرحلة تقييمها.

4- الحكم العالمي: وهو خاص بموازين القوى المختلفة ،والعلاقات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ،والمنظمات الدولية والمالية ، والمنظمات الاقليمية ، وهدف هذا النوع من الحكم وهو خلق نظام عالمي جديد، والاهتمام بالبيئة ، واعادة توزيع الادوار على المستوى العالمي، وفق الجيوستراتيجيات الناشئة والجديدة.

5- حكم الشركات :/ المقصود بذلك الشركات المتعددة الجنسيات وعابرة القارات والشركات الكونية والاسواق المالية والشركات العامة ، والخاصة ومتوسطة الحجم والصغيرة ، والمنشات والقطاعات المهنية مثل الصحة والجامعات وقطاع التشغيل.

وقد اجرت بعض الحكومات اصلاحات مهمة في اطار تطوير حكم الشركات خاصة تلك المسجلة في الاسواق المالية (البورصة) فاعتمدت بلجيكا دليلا خاصا بحكم الشركات يحفز على الحكم الجيد عبر احترام المبادئ التالية :/

- **وضع مهمة او رؤية كأطار مرجعي لادارة الشركة .**
- **التوجه الى مستشارين قانونيين من خارج الشركة.**
- **وضع بنى مناسبة لارشاد الادارة.**
- **اختيار ادارة قادرة على الانجاز وتحقيق النتائج.**

- اشراك مساهمين ملتزمين.
- تحقيق التعاون والتفاعل السليم بين مجلس الادارة والادارة والمساهمين.
- ويعتمد حكم الشركات في بريطانيا على البحث عن نظام ادارة ورقابة يوفق بين الفاعلية في تسيير الشركة وضمان الامان للمستثمرين والامن للشركاء، وفي الاصلاح الذي اقرته الحكومة البريطانية في اواخر التسعينيات نجد تأكيدا قويا على تقوية دور لجان التعيين، وألحاحا على مسألة الاجر ومكافأة راس المال اما فرنسا فقد اجرت اصلاحاتها في بداية الالفية الثانية على النحو التالي:

1- على الشركات كافة سواء مسجلة في البورصة ام لا ،ان تختار بين ان يكون لها مجلس ادارة او مجلس تنفيذي رقابة وادارة .
2- الفصل بين مهام رئيس مجلس الادارة والمدير العام.
3- تزويد المساهمين بالمعلومات كاملة عن الشركة.
4- القيام بتفحص تنظيم وطرق عمل والعضوية في مجلس الادارة بشكل دوري.
5- ضمان وجود عضوين مستقلين على الاقل من بين اعضاء مجلس الادارة.
6- استحداث لجنة حسابات ولجنة جزاء او مكافأة راس المال.

اما الاجراءات الاصلاحية التي اقرها رئيس اللجنة الاميركية لعمليات البورصة فهي :

- منع مدراء الادارة من العضوية في مجلس الادارة في اكثر من شركتين مسجلتين في البورصة.
- الزام مجلس الادارة ان يجتمع في السنة ثماني مرات على الاقل.
- الزام مجلس الادارة بزيارة مواقع الشركات والمنشات.
- الزام مدراء الادارة بالحصول على تدريب جديد سنويا، بهدف ادراك افضل واطلاع اوسع على الشركة وعلى قطاع تخصصها.
- حرمان المدراء الاداريين من البقاء في وظائفهم لمدة تزيد عن عشر سنوات.
- منع دفع رواتب المدراء من ال[1] stock option

وفي مضمار اصلاح الوظيفة العمومية وهو ما يهمنا خصوصا في العراق لكثرة المنتمين للوظيفة العمومية فيجب توفر عدد من العوامل الخاصة باصلاح الوظيفة العمومية وتنميتها بالنتيجة ومنها :

- حب العمل المتقن.
- احترام المستفيدين من الخدمة العامة.
- الحيادية وعدم الانحياز.
- عدم تسييس الادارة.
- النزاهة والكرامة.
- التفاني في خدمة المصلحة العامة.
- الامانة والاخلاص
- الوفاء لمؤسسات الدولة.
- الكتمان والتحفظ.
- التمتع بحس الخدمة العامة.

[1] - محمد بن عيسى الجابر، نعم العرب ايضا قادرون، مرجع سابق، ص20

- **محاربة الفساد.**
- **الضمير المهني الحي.**
- **محاربة الاهمال والغياب عن العمل دون مبرر.**
- **احترام الترتيب الهرمي.**
- **الفاعلية والكفاءة والنزاهة .**
- **تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.**
- **تنمية الشعور بالمسؤولية والبحث عن الانصاف.**
- **اعلام الجمهور بالحقائق.**
- **واجب تنفيذ المهام الموكلة للموظف.**
- **تجنب الجمع بين وظيفتين.**
- **واجب رقابة الموظفين الذين ينتقلون من القطاع العام الى الخاص للتاكد من عدم وجود فساد او رشوة او غش.**
- **عدم استغلال السلطة لمارب شخصية.**

وقد اضافت الحكومة البريطانية في عهد توني بلير في حزيران/2006 اربع قيم جديدة لاصلاح الوظيفة العمومية اضافة الى ماتقدم وهي:/

1. **الافتخار**
2. **الحماس**
3. **السرعة**
4. **الخفة المهنية.**

وعلينا ان نقف عند الفساد في الوظيفة فان ما يعيق التنمية والديمقراطية هو ظاهرة الفساد بأحجامه وأشكاله المتعددة، لان اسبابه كثيرة ومعقدة، ونجد جذورها في تأريخ الشعوب وثقافاتها واسلوب حياتها والفساد يستشري عندما تكون مؤسسات الدولة ضعيفة، او فاقدة لشرعيتها او نتيجة الاختلال الناتج عن السياسة الاقتصادية للدولة .وتاثير الفساد على الاقتصاد كارثي ، اذ يتم اختلاس المساعدات المخصصة للتنمية وتحويلها لاهداف شخصية، كما ان الادارة الضعيفة لا تستطيع ان تلعب الدور المنوط بكوادر الدول، ويؤدي الفساد ايضا الى فقدان ثقة المستثمرين كما ان سعر الخدمات والممتلكات يزداد بسبب الفساد ،الذي يشجع تطوير دورة اقتصادية موازية لاقتصاد الدولة ، وهو الاقتصاد غير الرسمي او غير المنظم.

وكل ذلك يحول دون تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، الامر الذي جعل محاربة الفساد في بعض الدول على سلم اولوياتها .

ان الحجم الهائل والتعقيدات المميزة لهذه الظاهرة يتطلب وضع اهداف متواضعة ومحددة لمحاربتها وأول هذه الاهداف هو فهم ظاهرة الفساد فقبل علاج الظاهرة لا بد من معرفة كنهها، وتحديد ابعادها المتعددة وبعد عملية التشخيص يتم وضع العلاج المناسب والفاعل . ومن هذه العلاجات لمحاربة الفساد في الوظيفة العمومية :/

1. **احترام الشرعية والقانون كأمر مفروض على كل نشاط ،يتطلب تدخل الموظف العمومي فالادارة في دولة القانون وجدت لتنفيذ القوانين، التي يصوت عليها ممثلو الشعب.ومن هذا المنطلق فان الموظف العمومي هو الموكل والضامن لاحترام الشرعية من قبل رؤسائه ومرؤوسيه وامام المواطنين .**

2- الفاعلية : تتطلب هذه القيمة المهنية ان يكون الموظف ذا مهنية عالية وهذه المهنية تتطلب ان يقف عندها الموظف رائدا في المجال الاصلاحي، والا يغرق في البيروقراطية وان يساهم في تحسين جودة الخدمة ولسان حاله البحث عن الانجاز الفردي والجماعي.
3- اللامركزية في العمل كاسلوب لمنع الفساد الاداري .
4- المسؤولية :/ تتضمن القوانين الادارية في الدول كافة تقريبا نصا يحدد فيه هذه القيمة المهنية الاساسية التي تطالب الموظف ان يقوم بواجبه ويحترم التزاماته في خدمة المصلحة العامة، كما تتطلب المسؤولية ان يقدم الموظف تقارير عن عمله الى كل من السلطة السياسية والى المواطنين.
5- الجودة، وهي خير ضمان للفاعلية وتضاعف المهنية وتفيد المواطنين ومن الضروري تقييمها ايضا كخدمة للجمهور.
6- الشفافية / قيمة مهنية جديدة

عشرون:/
الديمقراطية ودورها في تحقيق التنمية كاحد اهم ادوات التنمية :

تمثل الديمقراطية حكومة الشعب التي تستند الى اكثرية عبرت عن رايها بحرية ،وهي تحترم ايضا حقوق الاقلية وينبغي علينا ان نفهم ان الديمقراطية لا ترتكز على المساواة فقط لإحداث التنمية .الحرية هي ركيزتها الاخرى هذه القيمة الاخرى تحتل محور اهتماماتها لانها تمثل الاستقلالية والسيادة وسلطة الذات على الذات على حد سواء فهل كون الفرد حرا يعني السماح له بالقيام بما يحلو له؟ من المؤكد ان حرية التصرف بإمكانها ان تفهم على انها عكس الاكراه او القمع او الاستعباد لكن بامكان دولة الحق فقط ضمانتها شرط ان تستطيع الحد منها فهذه الحرية بمعناها السياسي التي تتوقف عندما تبدأ حرية الاخرين يحميها القانون ويحدها وبالتالي على صعيد التفكير الاخلاقي والسياسي يشير أيريك كيسلاسي على ان الحرية تشير الى ضرورة : ايجاد شروط تحقيقها عندها وبعيدا عن الحرية يجدر الكلام على حريات لان الديمقراطية تبحث في اقامة الحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مدمجة في الوقت نفسه فكرة حق الفرد ان يفعل بدل من فكرة (يفعل او لا يفعل) والتأكيد على هذا الحق في الحرية .[1]
تقتضي استمرارية الديمقراطية ان تحترم المساواة في جميع ميادين الحياة الاجتماعية وبالتالي فان تجسيد الديمقراطية المثلى على المستوى السياسي يقتضي ان ياتي الحصول على المساواة بمقاربة المستويين الاقتصادي والاجتماعي ما يفسر المشيئة برؤية تحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية وقد ميز الفيلسوف اليوناني أرسطو(384-322ق.م) نوعين من العدالة الاجتماعية .:
1- العدالة الاصلاحية التي تهدف الى معاقبة كل الذين لا يحترمون القوانين والانظمة ،نصلح أي نجزي نحن جزائيا او عبر الشرطة كل من يرتكب جرائم او يخالف القواعد يجب عندئذ ان تكون العقوبة التي تلحق بالجاني متناسبة معالمخالفة التي ارتكبها .
2- العدالة التوزيعية وهي تكمن في تحديد نسبة الاعباء او المراسيم حسب ما يستحقه الفرد او حسب مجهوده فنسعى الى تسوية الاجر الاجتماعي ومساهمة المواطنين في المجتمع قياسا على ذلك تشير العدالة الاجتماعية الى كمال يترجم

[1] -أيريك كيسلاسي،الديمقراطية والمساواة، ت:جهيدة لاوند،معهد الدراسات الاستراتيجية،بيروت،ط1، 2006، ص62

بمبادئ تحدد ماهية التوزيع المنصف بمعنى العادل للموارد المادية او الرمزية (إيرادات ،اموال،خدمات،مراسيم) لمجتمع ما وفقا لنظام قيم معين ،العدالة الاجتماعية تكمن إذا في تحديد ما الذي سيوزع وكيف والى من...لقد اصبح الشعور بالعدالة الاجتماعية مع مرور الزمن عنصرا مهما للرابط الاجتماعي الذي يجب ان يوجد في الوضع الاجتماعي الديمقراطي ،لما يسمح به من كبح للصراعات الاجتماعية وتقليص لركائز الثورات السياسية المحتملة بالفعل وبعد الحرب العالمية الثانية ترجمت الديناميكية الديمقراطية في البلدان المتطورة كافة ذات اقتصاد السوق بظهور دولة الرفاهية التي تتدخل لتأمين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للافراد فهذه الدولة التي نشأت بهدف تقليص اللامساواة امام مخاطر الوجود الاساسية تبدو وكانها تنتج ايرادات متنازلة عندما لا تسمح الاقتطاعات الالزامية التي هي دائما اعلى بتخفيض اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية بالنسب نفسها ان الاعانات الاجتماعية التي تدفع حسب معيار تكافؤي حصرا لا تاخذ في الواقع في الاعتبار الاوضاع الخاصة اذا كانت الارادة الديمقراطية بتوفير المساواة تعتبر شرعية فتطبيق مبدأ المساواة بدون أي تمييز بامكانه ان يؤدي في بعض الحالات الى اثار عكسية عندها يصبح من الضروري اعادة التفكير بقواعد العقد الاجتماعي الذي يجب ان يربط المواطنين بعضهم ببعضهم الاخر هذا ما اثاره كيسلاسي في خصوص العدالة التوزيعية بالنتيجة فان العدالة بمفاهيمها نص اساسي لتكوين الرؤى الديمقراطية الحقيقية وبالديمقراطية الحقيقية ننتج التنمية الحقيقية .

كما ان للديموقراطية مبرراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكما سنشير اليها . والتعزيز للديموقراطية ينطلق من الشرعية التي يعرفها البعض على انها رضا المحكومين الرضى الايجابي الذي يتميز عن القبول بالامر الواقع انها موافقة عناصر المجتمع موافقة واعية ومدروسة [1]ولعل قول جان جاك روسو (ان الاتفاقات هي الاساس لكل سلطة شرعية بين البشر) [2]واستنادا الى ذلك ستكون الشرعية الديموقراطية الشرعية الحقيقية التي تعني رضا الناس وليس الفرض بالاكراه والقسر والقمع الذي لن يؤدي الى شرعية حقيقية .

والحاصل هنا هو ان الشرعية للنظام السياسي تعتمد على الاجراءات وعلى قدرة الناخبين على اختيار حكامهم عن طريق الانتخاب [3] وهنا يجدر فتح ابواب المشاركة السياسية للجماهير . من السلطة وفي الوقت نفسه ان تشارك السلطة هموم واحتياجات ومطالب المحكومين ولا داع للخوف من المشاركة السياسية لانها لا تعني بالضرورة حتمية تغيير النظام السياسي او القيم السائدة في الدولة وانما اعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع [4] ولا ننسى ان الديموقراطية يجب ان تسير الى جنب مفهوم المواطنة فالديموقراطية بدون المواطنة واعلائها على بقية المفاهيم العرقية والاثنية والدينية والطائفية سوف تكون ديموقراطية شوهاء ومن هنا ومن هذا المنطلق من واجب الدولة الا تكون ممثلة لطبقة او طائفة او عرق بل ينبغي ان تكون فوق الطبقات والاعراق. وهنا فان للتعددية اثر في مسيرة الديموقراطية والتعددية سلبية اذا كانت تركز في مفاهيمها على تعدد الاعراق والاثنيات للتكلم عن المجتمع وايجابية اذا كانت تتحدث عن احترام الجميع للجميع تحت عنوان التعددية . وتناولنا هذا

---

[1] - د.ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي :القوة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،ط1، 1983، ص164

[2] - جان جاك روسو ،في العقد الاجتماعي ،ت:ذوقان قرقوط،مكتبة النهضة، بغداد،ط1، 1983، ص154

[3] -صموئيل هنتغتون ،صدام الحضارات ،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت،1995، ص112

[4] - برهان غليون ، الديموقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ،مجلة المستقبل العربي ، بيروت ،العدد 135، 1990، ص24.

الموضوع اكثر في كتابنا "السلوكيات النهضوية للمجتمع النهضوي" ومن هنا نستطيع القول ان الديموقراطية تستطيع ان تخفف التقسيم الجامد للتعددية السلبية من خلال ايجاد تبادل وظيفي ما بين الشرائح والقبائل والطوائف والعشائر كافة واضعاف ولاءاتها ليس بمعنى النفي والتدمير ومن ثم تسهيل عملية الاندماج الوطني وخلق وحدة وطنية . ومن خلال المواطنة سيجري التقليل من فكرة الانعزال الاثني وايجاد ارضية مناسبة للعمليات الاندماجية فبدلا من التمحور حول الذات العشائرية والقبلية والاثنية سيكون التمحور حول ذات المواطنة بوصفها القيمة العليا الحافظة لمكانة وكرامة الجميع. وفي ظل هذه القيمة العليا لن تكون العلاقة السائدة في المجتمع مبنية على مفاهيم العداء المتبادل او الخوف المتبادل فالديموقراطية تستند الى الاعتراف المتبادل ليس ما بين الافراد والجماعات حسب بل فيما بينهم والدولة ايضا. هنا ستختفي مفاهيم الصراع المدمر المبني على معادلة اما نحن او انتم وليحل التنافس وحتى اذا ما وجد الصراع فهو نسبي في مواجهة النسبي اذ تنظر للاخرين على انهم خصوم وليسوا اعداء اذ ان الخصم هو برسم الابعاد المؤقت في حين ان العدو هو برسم التصفية الى الابد وهذا الاستبعاد المؤقت على الرغم من رفضنا له الا انه سيكون افضل بكثير من الاستبعاد الابدي.

وبازالة المخاوف المتبادلة وارساء قيم المواطنة وبوجود مؤسسات شرعية مقبولة من الاغلبية ان لم يكن من الجميع فان بوادر الثقة والاجماع ستتحقق ومن ثم ستعطي دفعا قويا للنشاط السياسي والياته لذا عرف بعضهم الديموقراطية بانها الية لانتاج مساواة اجتماعية اكثر على اساس ان الديموقراطية تسمح للناس المتضررين او العناصر المتضررة للتشكيل او الالتحاق في عمل جماعي ضمن القانون اننا يمكن ان نعتبر ان قيام ثقافة وطنية شاملة انما يتوقف على نشوء سلطة مستقلة ومتميزة سلطة معبرة عن الجماعة ككل لا لجزء منها ،التي ستسهل من عملية التفاعل الثقافي وبشكل تدريجي .
اما المبررات الاقتصادية والاجتماعية لفحوى الديمقراطية فهي تنطلق من فكرة اساسية مفادها ان طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو الطريق الكفيل للقضاء على النزعات المضادة للديموقراطية ومن ثم تهيئة تحقيق مبدأ سيادة الشعب بجميع مظاهره.
فاصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية من شأنه ان يقلل من التوترات والمنازعات الحاصلة بسببها ومن ثم دعم مسيرة التحول نحو الديموقراطية .
وبما ان التخلف الاقتصادي هو احد المعوقات الرئيسية والمعطلة لتحقيق الديموقراطية في العالم الثالث فان ما تفترضه الديموقراطية هو ان هذا التخلف سيتفاقم اكثر واكثر في حال غياب الديموقراطية وانه في حضورها فقط ستكون هناك امكانية تخفيف او الغاء اثار التخلف الاقتصادي وتمهيد الطريق لاوضاع اقتصادية ومادية افضل.
وبحديثنا عن الديموقراطية بهذا الشكل يتبين اننا نركز على مفاهيم التنمية الشاملة التي تشمل كل شيء ، حتى الجانب السياسي الذي تمثله الديموقراطية وتذهب الديموقراطية بالقول الى صعوبة الوصول للانجاز الاقتصادي الحقيقي وتلبية الاحتياجات الاساسية للشعب في حال افتقار السلطة والنظام السياسي للشرعية وهذا ما ركز عليه ايلي كيدوري في كتابه افاق السلوك الحضاري في العالم الثالث. واحيانا توجد الثروة لكنها لا توظف توظيفا عادلا وهذا ما اشار اليه الدكتور عبد الجبار احمد عبد الله في معرض حديثه عن البحرين بقوله" ان نسبة البطالة في البحرين تصل الى 18 الف من المواطنين في حين يصل عدد الاجانب الذين يشغلون مناصب وظيفية الى 58 الف شخص "[1]وبالتالي ستكون حقوق الاجنبي اكثر من حقوق المواطن .وقد تتمتع الدولة

[1] ـ عبد الجبار احمد عبد الله ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديموقراطية ،دار الشؤون الثقافية ،بغداد، ط1، 2010، ص126

بثروات غنية وموارد وفيرة ولكن وبسبب سوء ادارة واستغلال السلطة لها لا يتم توظيفها بالشكل المناسب الذي يعود بالفائدة على الجميع وفي هذه الحالة ستكون المشكلة اكبر من وجهة نظر المواطن فالمواطن قد يتجاوز الكثير من المطالب اذا ما ايقن ان هناك نقصا حقيقيا في الثروات والموارد او غيابها لكنه في مواجهة عدم التوظيف المناسب لها ولاسيما اذا كانت لصالح شريحة ضيقة وعلى حساب المجتمع سيطرح تساؤلات كثيرة قد لا تنتهي الا بلجوئه للعنف لتصحيح ذلك الامر الذي قد يؤدي الى ضياع حقوق المواطنة قبل الانجاز الاقتصادي.

ان اجتماع الثروة وادارة السلطة الناجعة من شانه ان يقلل من فرص اللجوء للعنف خاصة اذا ما كانت هنالك تلبية للاحتياجات الاساسية للمواطن فتلبية هذه الاحتياجات هي من بواعث منح تاييد المواطن وولائه للنظام السياسي ومن ثم ارساء اسس الشرعية .

ولغرض تحقيق غايات التنمية الاقتصادية دخل عال وصحة جيدة وتعليم جيد فانه من الضروري ان تواكبها التنمية السياسية التي ستعمل على تهيئة حكومة فعالة ورشيدة في مواجهة المشاكل ،الحكومة التي ستكفل للمواطن المشاركة في صنع القرارات السياسية بشكل مباشر حفاظا على مصالحه .

في العالم العربي يبدو الاخفاق واضحا اذ ان استراتيجيات التنمية التي اتبعتها الدول العربية قد ارتبطت بعدة مظاهر لعدم التوازن اسهمت في تكريس المشكلة التوزيعية من ابرزها الاختلال بين الريف والمدينة وفي توزيع الدخل في المرافق والخدمات وعدم التوازن بين الزراعة والصناعة وما بين الجوانب الاقتصادية والسياسية اذ تم التركيز على الابعاد الاقتصادية وذلك بدعوى تحقيق المتطلبات الاقتصادية للمواطن واهدرت في الكثير من الحالات حقوقهم السياسية ثم ان معدلات النمو لم توزع بصورة عادلة فعمليات النمو تجري على نحو تزيد فيه دخول الفقراء بمعدل ابطأ كثيرا ومن ثم فان مستوى معيشتهم لم يتحسن كثيرا لذا فما تطمح اليه الديمقراطية هو العدالة ليس في اقتسام السلطة فحسب بل في اقتسام الثروة ايضا ويعتمد الامر هنا في الدرجة الاساس على توجهات السلطة وطبيعتها فمن الممكن ان يكون توجهها ايجابيا او سلبيا وهي قد تطلق طاقات خلاقة وتصعد الحيوية بين افراد المجتمع او قد تدمر بواعث الحركة وتولد جوا من الانقباض او تحرك صراعا وتمردا وقد تنطوي على معنى الحرية كما قد تنطوي على معنى الطغيان. ووجود حكومة منتخبة من الجميع حسب المفهوم الديمقراطي هذا يعني انها ستعمل مع الجميع وفي صالح الجميع من دون ان تؤثر على اي فئة من الفئات بل ستكون في خدمة الجميع من فئات الشعب كما ان تبرير التنمية استنادا الى مفاهيم التعبئة قد لا تكفي لوحدها للقيام بالتنمية فادخال الشعب في مسار التنمية لا يعتمد التعبئة حسب بل على جعلهم يشعرون ان ثمار التنمية ستعود بالنفع عليهم .

لذا فمن غير الممكن ان نامل ان يعطي الافراد كل طاقاتهم لمهام التنمية اذا لم يشعروا بانهم محميون من تعسف اولئك الذين يملكون القوة واضطهادهم [1]

ولهذا فان الديمقراطية استنادا الى مبدأ المساواة فان سياسة ردم الفجوات وتقليص الانقسام والتباين في المجتمع سيساعد على تحقيق الاندماج فنحن اذا ما اردنا خلق ارضية صلبة للوحدة الوطنية فلا بد من تساوي الفرص الاقتصادية والاجتماعية وعدالتها وتحقيق الحريات العامة .

وستتفادى الديمقراطية على راي الباحث عبد الجبار عبد الله ظاهرة التنمية المشوهة اذ ان غالب مشروعات التنمية تتركز في السياقات الحضرية اساسا او ربما العواصم الاساسية . التي تعود لقصر نظر السلطة من الناحية التنموية او لاسباب تمييزية عرقية قبلية اثنية او سياسية بحتة ففي ظل هذه التنمية المشوهة لن يكون للمواطن الساكن في

---

[1] - بول بوريل، ثورات النمو الثلاث ترجمة اديب العاقل ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ،دمشق،ص350.

المناطق النائية والمعزولة حافز للمشاركة السياسية او انه حتما يكون ضدها ولكن حين يعمل النظام السياسي على وفق مبدأ غير تمييزي ما بين منطقة واخرى وأصل واخر فانه من الطبيعي ان تكون سياساته التنموية غير تمييزية ايضا وفي ظل هذا النظام سيدرك المواطن انه يلقى عليه واجب لا يقل اهمية عن ذلك الملقى على عاتق السلطة ومن ثم يتحقق التفاعل والتواصل ما بين القمة والقاعدة والمركز والاطراف.

وعلينا ان ننتبه الى انه في النظام الديمقراطي لا يوجد اقلية مسيطرة على ثروات البلاد وواجهتها مقابل اكثرية محرومة عندئذ لا يوجد هنالك ديمقراطية .

كذلك علينا ان ننتبه من المركزية التي يتذرع بها البعض لمواجهة ضعف الدولة وينتج سلطة قوية ديكتاتورية بامتياز لذلك علينا تنحيتها في الديمقراطية باعتماد التعددية كطريقة للحكم عادلة .كذلك علينا الحذر من ان نكون نظام مركزي شديد يهمل المناطق النائية مما يؤدي الى ان يحولها الى قنابل موقوتة ممكن ان تنفجر في اي لحظة .

اننا بحاجة الى ديمقراطية التنمية التي تكلمنا عنها في كتابنا هذا ونعود الان للحديث عنها فهكذا نوع من الديمقراطية ينطلق من اعتماد الحوار والمشاركة اكثر من اعتمادها على التبرير والتاجيل .يجب ان تكون عملية التنمية عملية مجتمعية وليست مجرد اقتصادية وضرورة التعاون الجميع في تنفيذ مشروع التنمية .

ومبادئ الديمقراطية في المواطنة والتعددية والمشاركة تتوافق مع هذه المبادئ الثلاثة .

وعلى حد تعبير جان جاك روسو اذ يقول :كلما كان تكوين الدولة افضل كلما كانت الشؤون العامة في اذهان المواطنين متغلبة على الشؤون الخاصة . [1]

الحادي والعشرون:/

جهود الامم المتحدة في التوجه نحو التنمية :

حيث لا يمكننا ان نغفل الدور الذي اضطلعت به الامم المتحدة في حل مشكلات الفقر والفقراء والتعليم وتمويل التنمية ومركز المراة والطاقة والموارد الطبيعية والتصنيع والبيئة والتنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي والعولمة والاعتماد المتبادل اذ تم ادراج هذه القضايا في جدول اعمال الجمعية العامة وهذا الادراج يؤكد الاتجاه الذي يعزز اضطلاع الجمعية العامة بدور عملي في الانشطة العالمية لاسيما انشطة التنمية بما تعتمده من اساس تمثيلي ويشمل بموجبه عدد الدول الاعضاء في الامم المتحدة وهي اعلى الية حكومية لاعداد وتقويم السياسات والمسائل المتصلة بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

ومن الواضح ان جهود الامم المتحدة لم تقتصر على الجوانب التنموية والاقتصادية فحسب بل اضطلعت الامم المتحدة بدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبل تعزيز الديمقراطيات الجديدة او المستعادة اذ تعترف بان حقوق الانسان وسيادة القانون ، والديمقراطية هي امور مترابطة فيما بينها ويعزز كل منها الاخر ولها صلة بصميم قيم ومبادئ الامم المتحدة العالمية والتي هي غير قابلة للتجزؤ.

كما ان التعددية السلبية التي تشمل تعدد الاعراق والاديان والطوائف وتقسيم المجتمع الى كيانات وايقونات وفق هذه التعددية اي استغلال التعددية للتقسيم وليس للجمع فالديمقراطية تقف بالضد من التعددية السلبية وتقترح تعددية ايجابية التي هي نوع من التنظيم الاجتماعي يقوم على الاعتقاد بوجود افكار وقيم واراء وتصورات ومؤسسات متعددة ينعكس هذا الاعتقاد على طبيعة النظام السياسي واليات عمله.

هذه الافكار والقيم والاراء والتصورات ينبغي ان يعترف بها وتحترم هذا الاحترام والاعتراف سنجده في صميم الديمقراطية كما يراها جوزيف مغيزل(الحرية لي ولغيري وحق غيري في ان يعارضني ويعمل في سبيل فوز التي يعارضني بها) [2]**.كما ان**

---

[1] - جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، ت: ذوقان قرقوط/ مكتبة النهضة ،بغداد، ط1، 1983، ص154

[2] - القول نقلا عن د. عبد الجبار احمد عبد الله ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ،بغداد،ص138

الاعتراف بالاخرين واعتماد الحوار معهم بتشكيل قاعدة للتعامل مع التحديات والمشاكل الداخلية والخارجية اما صيغة انكار الاخرين والتعامل معهم بطريقة عنيفة فانها لن تقود الا الى نتائج سلبية ،لان انكار المواطنة لفئة من الفئات يولد العنف ان اجلا او عاجلا. فما تحاول الديمقراطية ان تنتجه هو نظام عقلاني لا يرد على العنف بالعنف ولا على الانتقام بالانتقام والديمقراطية حسب هذا المفهوم لا تعني اسطورة الخلاص بقدر ما هي عاملة على تحقيق مستلزمات التعايش والسلام الاجتماعي والتطور والتراكم لاختيار اسلوب حكم يرتضيه الناس ويحظى بموافقتهم وهي محاولة لتطوير الواقع وقبول بالتدرجية والامتثال لقواعد ومبادئ التعددية والتداولية كشكل اساسي لعملية التغيير السلمي المدني وليس الانقلابات الطائفية والعشائرية .

ويبرز دور الديمقراطية التنموي في هذا التعايش من خلال غلق العنف المدمر وذلك بتطوير المشاركة السياسية الفعلية في المسؤولية الوطنية ومحاربة التفاوت الصارخ في مستويات المعيشة وانماط الاستغلال بحيث يمكن اعادة بناء روح التضامن الوطني والاجتماعي وتحقيق الاندماج الاجتماعي بحيث لا يبقى في المجتمع من يشعر بانه غريب في بلده او محروم كليا من ثمرات جهده الاقتصادية والسياسية [1] ومن هذا كله يتضح اثر الديمقراطية في تعزيز مفاهيم التنمية الاساسية التي من اهمها التعددية الذي سنناقشه باسهاب في كتابنا الماثل للطبع"سلوكيات المجتمع النهضوي" .

اذن الديمقراطية تعزز مفهوم التنمية السياسية الذي اشرنا اليه في بدايات الكتاب حيث ان هذا المفهوم هو اساس لتحقيق التنميات الاخرى فباستقرار السياسة يستقر الاقتصاد وباستقرار الاقتصاد يستقر البلد ككل وتنسحب رؤى التنمية على مفاهيم التنمية الثقافية والتنمية المجتمعية وغيرها من التنميات وعلى هذا الاساس نرى دول العالم الثالث والدول النامية ولاسيما الاسيوية والافريقية منها وايضا الاميركية الجنوبية كغويانا وسورينام وترينيداد انها تعاني من مشاكل سياسية ناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات من سكانها وغياب الاجماع الموحد لها وتتعامل الادبيات النظرية حول التنمية السياسية وبناء الامة والتحول الديمقراطي في الدول الجديدة مع هذا الواقع بطريقة ملتبسة لافتة فمن جهة يرفض كثير من الكتاب ضمنا الاعتراف بأهميتها ويذهب واكر كونور الى ان معظم المنظرين البارزين لبناء الامة قد ((مالوا الى التقليل من شأن المشاكل المتعلقة بالتنوع العرقي ،ان لم يتجاهلوا هذه المشاكل اصلا)) [2] ان مفهوم التنمية السياسية مفهوم عديم الشكل اجمالا وقد نسبت اليه تشكيلة من التعريفات ولكنه احتوى عادة على بعدي التحول الديمقراطي والاندماج الوطني او بناء الوطن بالاضافة الى تطوير وظائف متمايزة وهيكليات متخصصة فعالة ولا بد من ذكر ثلاثة اوجه هامة في مفهوم التنمية السياسية ،ففي المقام الاول يعتبر عادة ان التحول الديمقراطي وسواه من ابعاد التنمية تابعا للاندماج الوطني من ذلك على ما يذكر (ارنت ليبهارت) ان (باي) يذهب الى ان التنمية السياسية لا يمكن ان تتقدم كثيرا على وجه الاجمال من دون احساس بالتماهي مع النظام الكلي ،ان اهمية الاندماج الوطني في عملية التنمية تؤدي احيانا الى المعادلة التامة بين المفهومين :فالتنمية السياسية هي بناء الامة [3] ثانيا

---

[1] -برهان غليون،الديمقراطية العربية ،نقلاعن د.عبد الجبار احمد عبد الله ،مصدر سابق، ص 143

[2] - واكر كونور،بناء الامة ام تقويض الامة ،-Walker Connor,Nation-Building or Nation-Destroying?World politics24,no.3(April 1972):319.

[3] - لوسيان باي ،الهوية والثقافة السياسية ، LucianW.Pye,"Identity and the Political Culture,"in Leonard Binder et al.,Cities and Sequences in Political Development (Prenciton:Princiton University Press,1971),p.117: LucianW.Pye,Aspects of Political Development (Boston: Little,Brown,1966),p.38. نقلا عن الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،ارنت ليبهارت، ت:حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية ،بيروت ، ط1، 2006، ص38

،والنصيحة الخاصة بوضع السياسات المترتبة على هذه القضية هي ان بناء الامة ينبغي ان يولى الاهمية وان يكون المهمة الاولى المتوجبة على زعماء الدول النامية ،ثالثا،النظرة المعتادة هي ان بناء الامة يستتبع استئصال الولاءات الاولية الادنى من الامة والاستعاضة عنها بالولاء للامة ويذهب ليونارد بايندر الى ان ((الاندماج الوطني يستلزم خلق اجماع ثقافي –أيديولوجي على درجة من الشمول لم يشاهد مثلها في هذه البلدان النامية))[1] وهذا ما ينطوي عليه تضمينا قول صموئيل هنتيغتون بان التحديث السياسي يعني الاندماج الوطني وانه يستلزم ((الاستعاضة عن عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية ،والدينية،والعائلية،والعرقية بسلطة سياسية وطنية علمانية واحدة))[2] حيث نرى ان السلطة الجديدة تتميز بكونها سياسية وطنية تركز على مفهوم المواطنة وعلمانية كي تستطيع ان تختزل عملية احترام الاديان جميعها وتحد من الفرقة المتسببة بها الاديان واكبر من هذين المفهومين ان تكون السلطة واحدة وليست متعددة هذه السلطة ستكون بديلا استراتيجيا متميزا عن السياسات التقليدية والدينية والعائلية والعرقية وكل هذه الامور تجعل البلد ملتهيا باشكالات تُفرز من هذه الصفات المتمثلة بالسلطة اما اذا كانت السلطة وطنية فهي ستهتم بجميع المواطنين وعلى اختلاف مشاربهم واهوائهم ورقعهم الجغرافية داخل البلد الواحد وتحقق تنمية ذات ركيزة مهمة في البلد واذا كانت علمانية وهو المهم فسوف لن يكون للدين مجالا للتغلغل لداخل السلطة وفرض ايديولوجياته المعرقلة للتنمية بسبب سوء استخدامها من قبل المتدينين واجتهاداتهم المختلفة .ان الركيزة الاساسية لتحقيق التنمية السياسية في مجتمعاتنا تتمثل بقيام هكذا سلطة تكلم عنها صموئيل هنتكتون .

ومن المقاربات البديلة لدراسة التنمية السياسية اطار المركز-الاطراف غير ان هذه المقاربة لاتوفر تفسيرا بديلا لعملية بناء الامة والاسهام التجديدي الذي تقدمه هو تركيزها على الدور الجوهري للنخب ففي الصياغة المرجعية لمقاربة المركز-الاطراف التي طرحها أدوارد شيلز ،يعتبر المركز ذلك الجزء من المجتمع((الذي يمتلك السلطة)) والاطراف هي((الارياف التي تمارس عليها السلطة)) والمركز هو أيضا (ظاهرة من عالم القيم والمعتقدات)) ومنظومة القيم المركزية هذه انما هي مركزية وفقا لتعريف دائري لان السلطات الحاكمة في المجتمع تعتنقها منظومة القيم في المركز هي موضع اجماع ولكن التعلق بها يضعف في الاطراف التي ربما كانت غير متجانسة ومنقسمة من حيث قيمها وما يترتب على هذا النموذج بالنسبة الى المجتمعات التعددية هو وجوب بسط سيطرة مركز مؤلف من احد قطاعات المجتمع أو بدلا من ذلك خلق اجماع وطني بمعنى ((ادماج جماهير الشعب في المؤسسات ومنظومات القيم المركزية))[3]وهذه النتائج-في نظر (ارنت ليبهارت)تماهي نتائج نظريات اخرى في التنمية السياسية.

ان الخطأ الاساسي الذي يرتكب في الكثير من الادبيات النظرية حول التنمية السياسية هو المبالغة في درجة التجانس في الدول الديمقراطية الغربية ،فالتنمية ينظر اليها اجمالا باعتبارها التحرك من الوضع الحالي للدول غير الغربية او وضعها عند الاستقلال نحو هدف مرغوب او ممكن، وهذا الهدف هو النموذج المثالي لمجتمع غربي متجانس الى درجة عالية، كان فرنيفال قد التزم في تحليله

---

[1] - Leonard Binder ,”National Integration and Political Development ,”American Political Science Review 58,no. 3 (September 1964):630

[2] -صموئيل هنتنغتون، الانتظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، Samuel P. Huntington,Political Order in Changing Societies(New Haven:Yale University Press,1968)p.34

[3] -ادوارد شيلز ،المركز والاطراف،

للمجتمعات التعددية بمثل هذه القسمة الثنائية للمجتمعات الى غربية وغير غربية ففي دراسته المبكرة للمستعمرات الهولندية في امريكا الجنوبية ،صرح بأن التعددية في المجتمع لا تقتصر على المناطق المدارية وضرب امثلة من الانقسام العنصري في الولايات المتحدة والثقافي في كندا والديني في ايرلندا[1] ولكنه في اعماله المتاخرة رسم تقابلا -على ما يشير "ليبهارت"- ((حادا بين المجتمع التعددي في المستعمرات المدارية والمجتمع الموحد الذي يعتبره الغربيون أمرا مفروغا منه))[2] غير ان نموذج "فرنيفال" للدول الغربية السوية المتجانسة على حد تعبيره لا ينطبق على المجتمعات الغربية بعامة وهو يقارب نموذج ألموند الانكلو –اميركي أو وعلى وجه أخص صيغة مثالية للمجتمع البريطاني وينتقد "جايمس س كولمن" المنظور المعتاد للتنمية الذي يفترض مسبقا ان غاية ما تتوصل اليه التنمية سيكون تنظيما سياسيا حديثا وهو يرى ان هذا المنظور ينم عن انحياز معياري استعراقي غربي ضيق الافق[3] ان موطن الضعف الابلغ في هذا المنظور هو انه لا ينم فعليا عن انحياز غربي ضيق الافق فحسب بل عن انحياز بريطاني ضيق الافق ايضا. اما تصور "الموند" للتنمية السياسية ،المقرون بتصنيفه الثنائي للديمقراطيات الغربية فيمكنه من اجتناب هذا الخطأ فهو ينص على ان مستوى التنمية السياسية ينبغي ان يقاس بدرجة تمايز الادوار والاستقلال الذاتي للانظمة الفرعية والعلمنة [4] فهذه خصائص هيكلية الادوار والثقافة السياسية ،وهي فعليا المفاهيم ذاتها المستعملة في تعريف صنفي الديمقراطيات الغربية ،فالنموذج الاوربي القاري المتصف بالثقافة السياسية المفتتة اي غير المتجانسة والعلمانية وبالاستقلال الذاتي المتدني الذي تتمتع به الانظمة الفرعية فيه ينبغي ان يعد متخلفا نسبيا اذا ما قيس بالنموذج الانكلو اميركي .

ويتفق "فرنيفال" والكتاب اللاحقون على ما يذهب "ليبهارت" مع حجة "ألموند" المتعلقة بالعواقب السياسية للتجانس الثقافي او التعددية غير انهم يتجاهلون كون العديد من المجتمعات الغربية اي الانظمة الاوربية القارية عند ألموند تنتمي الى النمط التعددي وقد لفت مراقب واحد على الاقل بقوة الى هذا الخطأ ،اذ يعترض الفرد ديامانت على تقسيم باي للتنظيمات السياسية الى نمطين غربي وغير غربي فهناك عدة سمات من السمات التي يستعملها باي في وصف السياسات غير الغربية يمكن على ما يرى ديامنت ،((أن تستعمل من دون تغيير في وصف السياسات النمساوية في فترة ما بين الحربين)) ويرى ديامنت بصورة اعم ان النمط الغربي المثالي المستند اساسا الى السياسات البريطانية الاجماعية ينبغي ان يطرح : ((ففي وسع المرء ان يستمد هذا النمط المثالي بنجاح اكبر من المفهوم الذي أطلق عليه الموند اسم النظام السياسي القاري مع ثقافاته الفرعية المتعددة ،فالانظمة السياسية غير الغربية قد تصبح اقرب الى الفهم واقل بعدا اذا ما استعملنا هذا النمط القاري المستند الى مجتمع متعدد الاعراق (متعدد القوميات)، والمفتقر الى الاجماع القوي [5] غير ان تحذير ديامنت ذهب الى حد بعيد من دون ان يُلتفت اليه.

---

[1] - ج.س.فرنيفال(المستعمرات النيذر لندية)دراسة في الاقتصاد التعددي، J.S. Furnival,Netherlands India:A Study of Plural Economy Cambridge:Cambridge Universiy Press ,1939),p446.t

[2] - فرنيفال ،السياسة الاستعمارية وممارساتها ،نقلا عن :ارنت ليبهارت،مصدر سابق،ص42

[3] -جايمس كولمان،متلازمة التنمية :التمايز –المساواة –القدرة) James S. Colmen,"The Development Syndrome:Differentiation-Equality-Capacity,"in Binder et al.,Crises and Sequences in Political Development,p.74

[4] - الموند وباويل، ،علم السياسة المقارن، Almond &Powell,Comparative Politics,pp.105,306

[5]

الخطأ الخطير ،الشأن الثاني الذي استمر منظرو التنمية السياسية في ارتكابه هو تجاهل كون العديد من المجتمعات التعددية في أوروبا قد توصلت الى ديمقراطية مستقرة من خلال طرائق توافقية ،يذهب فرنيفال الى ان التجربة الغربية لا توفر نموذجا معياريا للمجتمعات التعددية التي تستدعي مشكلتها تقنية مناسبة خارج اطار العلم السياسي في الغرب ،فالمشكلة الاساسية لعلم السياسة التطبيقي في الغرب تكمن في معرفة افضل الطرق للتأكد من الارادة الاجتماعية العامة ومنحها مجال التنفيذ العملي وهو لا يعتقد بان اعتماد اشكال جديدة للحكم سوف يحقق الديمقراطية ويصونها ،ويرفض تحديدا امثال هذه الطريقة التوافقية كأداة للتمثيل الشعبي لانها تميل الى اضعاف الارادة الاجتماعية ولا تقويها وتعمل على خلق الانقسام الفئوي وليس الوحدة الاجتماعية وتقوده هذه النظرة المتشائمة بالضرورة الى الاستنتاج الذي ما زال سائدا في ادبيات التنمية السياسية ،بأن خلق الاجماع الوطني ليس شرطا مسبقا للديمقراطية فحسب بل هو المهمة الاولى التي يجب على الزعماء السياسيين غير الغربيين ان ينهضوا بها : ((لا يكفي الاقتصار على انشاء الية جديدة ،بل لا بد اولا من تغيير المجتمع، ان وظائف الحكم هي خلق الارادة الاجتماعية المشتركة كأساس للحكم الذي يمثل الشعب ككل ... ان تغيير المجتمع شرط مسبق للتغييرات في شكل الحكم))[1] وتشكل هذه النصيحة الخطأ الفادح الثالث في المقاربة السائدة لمسألة التنمية السياسية ،وهي الخطأ المفضي الى اخطر العواقب العملية، فمع ان الاستعاضة عن الولاءات القطاعية بالولاء للامة تبدو جوابا منطقيا للمشكلة التي يطرحها المجتمع التعددي ،فان محاولة تطبيقها امر في غاية الخطورة ، ذلك لان الولاءات الاولية لما كانت شديدة الصلابة فمن المستبعد ان تنجح اية محاولة لاستئصالها لا بل ان من شأن محاولة كهذه ان تؤدي الى نتائج عكسية وربما نشطت التماسك القطاعي الداخلي والعنف بين القطاعات بدلا من التماسك الوطني ،ان البديل التوافقي يتحاشى هذا الخطر ويقدم طريقة واعدة اكثر لتحقيق الديمقراطية المقرونة بقدر كبير من الوحدة السياسية .

ومن واجهات التنمية الناتجة عن الديمقراطية رؤى الحرية الحقيقة حيث انه وبواسطة الحرية سيكون هنالك تنمية حقيقة تخرج الى الواجهة المجتمعية ومن المعروف ان مجتمعاتنا العربية الاسلامية ما زالت تعاني من قضية الوصاية الابوية التي تنمع وجود حرية حقيقية من هنا فاننا لا نملك ملء الحرية في ما نفكر فيه ونريده ونسعى الى تحقيقه فنحن على حد تعبير -علي حرب- نتأرجح بين منطق الضرورة ولعبة الصدفة بين التخطيط الاستراتيجي والخيار الاعتباطي بين العمل المعقلن او المبرمج وبين الشيفرة السرية بهواماتها الاصلية واحداثها الدفينة ومحرماتها الاسطورية وصدماتها الكابوسية فلعل لهذه اللغة الاثر القوي في ما نصنعه ايجابا او سلبا مما يفاجئ الذات والغير بالمنجزات المدهشة والاعمال الخارقة او بالاخفاقات المحبطة والسقطات المدوية [2]

من هنا يتصح من كلام حرب ان رؤيتنا للحرية محصنة بالتابوات ومحاطة باسيجة يصعب اقتحامها ان منطق الحرية هو منطق صعب المراس وينبغي اقتحامه لتحقيق نهضة وتنمية مجتمعية حقيقية .

الثاني والعشرون:/

الاستثمار واجهة من واجهات التنمية :

---

[1] - فرنيفال،السياسة الاستعمارية وممارستها ،Furnival,Colonial Policy and Practice,pp.489-490,503,546

[2] - علي حرب، خطاب الهوية سيرة فكرية ، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2، بيروت،2008، ص183

يعد الاستثمار مبدءا أساسيا تتخذه الدول لإحداث عملية التنمية داخل المجتمعات، وانطلاقا من إن الاستثمار هو تيار على الإنفاق من الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات والطرق والمنازل أو الإضافات إلى المخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة وذلك خلال فترة زمنية معينة [1] كذلك يعرف الاستثمار بأنه عبارة عن حبس أرصدة حاضرة بغرض الحصول على عائد مستقبلي في صورة دخل أو على هيئة زيادة في رأس المال الذي يحبس ويعرف أيضا: بأنه التوظف المنتج لرأس المال وبعبارة أخرى توجيه رأس المال نحو استخدامات تؤدي إلى زيادة سلع الاستثمار الدائم أي سلع الإنتاج الرأسمالي وأبنية المشاريع أو الخزين السلعي[2] في حين يرى البعض ان الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاكي من اجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي اكبر كذلك يعرف الاستثمار بانه : التخلي عن استخدام اموال حالية ولفترة زمنية من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للاموال المستثمرة وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة[3]

على مستوى الاقتصاد القومي يتعلق الاستثمار بالأنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات تمديدات المياه وتمديدات الصرف الصحي وتهيأة المخططات العمرانية ومشروعات البناء والإسكان وتمديدات الكهرباء وتوليد الطاقة وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة

و يمكن تعريفه أيضا على أنه :إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة, أو إحلال أو تجديد مشروعات إنتهى عمرها الإفتراضي, وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة...

الثالث والعشرون:/

أهمية الاستثمار[4]

1. **زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالى تحسين مستوى معيشة المواطنين**
2. **توفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين**

---

[1] -د.صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات ،الكويت،ط2، 1983، ص228

[2] - عوني محمد الفخري،التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة ،إصدارات بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2002، ص83

[3] -توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003 (قراءة في الدستور والموازنة العامة)،د.ميثم لعيبي اسماعيل، مجلة مدارك،العددان9-10، السنة الرابعة ،ص30

[4] -
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1

3. **توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة**
4. **زيادة معدلات التكوين الرأسمالى للدولة**
5. **توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة**
6. **إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الالات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالى**

أنواع متعددة الاستثمار ومتنوعة طبقا للهدف والغرض والوسائل والعائد والمخاطر ومن أنواعها ما يلى

- **الاستثمار الوطني**
- **الاستثمار الأجنبى**
- **الاستثمار المباشر**
- **الاستثمار غير المباشر**
- **الاستثمار الحقيقي**
- **الاستثمار المالى : وهو شراء المشروعات القائمة**
- **الاستثمار البشرى : وهو تحسين خصائص العنصر البشرى**
- **الاستثمار القصير الأجل**
- **الاستثمار طويل الأجل**
- **الاستثمار ذو العائد السريع**
- **الاستثمار ذو العائد البطئ**

اما مجالاته:

تتنوع مجالات الاستثمار حسب أهدافها فمنها الاستثمارات العقارية والاستثمارات السياحية والاستثمارات الصناعية والاستثمارات الزراعية

العوامل التي تشجع المستثمرين على الاستثمار ومن أهمها

- **الرغبة في الربح**
- **التفاؤل والتشاؤم**
- **مواجهة احتمالات زيادة الطلب وأتساع الأسواق**
- **التقدم العلمى والتكنولوجى**
- **بناء رأس المال الإجتماعى**
- **الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية**
- **توفر الموارد البشرية المتخصصة**
- **الاستقرار السياسى والاقتصادى**
- **مواجهة إحتمالات زيادة الطلب**

محددات الاستثمار

- **الرغبة في الاستثمار**
- **التوقعات الاستثمارية**
- **الظروف المحيطة بالاستثمار**

- **السياسات الاقتصادية**
- **سعر الفائدة**
- **عدم الاستقرار**

الرابع والعشرون:/

كيف نصنع الاستثمار:

اولا:- السياسة الاقتصادية الملائمة، يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار، وأن تنسجم القوانين والتشريعات معها ويكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة. إن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية، ضمن إطار الأهداف العامة، للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة، ومحددة، وشاملة. وهذا يعني ان تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون، وان احتوى الكثير من المزايا والاعفاءات والاستثناءات، بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج باسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى. وهذا من الممكن ان يتوقف على:

- **اعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والاجور.**
- **تشجيع التصدير وازالة كافة العقبات من امامه.**
- **تطوير اجراءات التسليف وتنشيط المصرف الصناعي، وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية.**
- **ومن الجدير بالإشارة كذلك إلى ان الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الداخل مثل اسعار الفائدة العالمية، ومعدل الارباح،وظروف الاستثمار من حيث حرية خروج راس المال ونقل الملكية في الدول الأخرى.**

ثانياً ـ البنية التحتية اللازمة للاستثمار وخصوصاً المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات، بدرجة أفضل إن لم تكون مساوية لأغلب دول العالم. نظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين باسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة. ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصارف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية. ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار

ثالثاً ـ بنية إدارية مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء والصناعة والتموين والبلديات. إن هناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

رابعاً ـ ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض، وعدم تناقضها ووضوحها، وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة، وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والجمارك. وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الإجتهاد في تفسير نصوصها.

الخامس والعشرون:

الاستثمار في صناعة الشباب هو اعظم استثمار تنموي :/

بداية وقبل الخوض في هذا الموضوع المهم علينا ان نرصد المشكلة في تفاقم ازمات الشباب الراهنة قبل الخوض في اعطاء معالجات واقعية لهذه الازمات .

هذه الازمات سببت وبشكل مباشر بابتعاد الشباب عن اساليب التنمية الحضارية الكبيرة التي تجعل منهم داعمين وبقوة للتنمية في بلدان العالم.والشيء الاهم انه بطبيعة التربية ونوعية التعليم تتحدد طبيعة الحياة ونوعية التنمية وبدرجة اساسية التنمية البشرية التي يحتل الشباب قلبها وجوهرها ويحدد كثير من الكتاب والباحثين في شؤون التربية والتعليم في العالم العربي جملة من المعطيات التي تنسج الواقع التعليمي الجاري الذي يؤثر سلبا في الشباب وهي:

- غياب فلسفة للتربية:حيث يشكل حضور فلسفة التربية في اي مجتمع من المجتمعات اهمية قصوى في تحريك عجلة التنمية الشاملة عامة وعجلة التنمية البشرية خاصة كما انها تمثل العمود الفقري والاساس المحوري لعملية التغيير المتزن من ناحية والترسيخ المنهجي والموضوعي للاصالة وما يتصل بها من قيم ومثل لاي مجتمع من المجتمعات من ناحية اخرى ، ومن هنا نجد المجتمعات على مختلف مشاربها تعنى كثيرا بتحديد فلسفتها التربوية على قاعدة وارضية فلسفتها المجتمعية وطبيعة المجتمع ونوعية التحولات وطبيعة الطموحات التي تحقق حركة امنة للمجتمع وانجاز دقيق للاهداف المرجوةومن المثالب والعيوب الخطيرة المؤثرة في حركة بلادنا واستمرارية حالة التخلف في المجالات المادية التقنية والعلمية وشيوع الكثير من الظواهر السلبية في اوساط المجتمع العربي هي غياب فلسفة واضحة ومكتوبة للتربية في بلادنا فحضور مثل هذه الفلسفة من شأنه تجنب الامة التبعية التي وقعت بها والمخاطر المترتبة عليها وتمكنها من المواجهة االواعية والمدركة لرياح الغزو والهيمنة القادمة من وراء المحيطات تحت مسميات وعناوين ما انزل الله بها من سلطان ولا نريد بهذا القول ان غياب فلسفة التربية لم يلفت انتباه الانظمة العربية لها بل وجدت في كثير من البلاد على الورق فقط .

السادس والعشرون:

المناحي المستقبلية المتوقعة لتطور الفكر التربوي:/
1- منحى اجتماعي نقدي: ان علم اجتماع التربية يختص بوضع الاسس العادلة التي يتم بناء عليها انتقاء المعرفة وتنظيمها وتوزيعها داخل المدرسة وكيف يمكن ان تعمل اليات التفاعل الاجتماعي خارج المدرسة على تقويض هذه الاسس ،تسعى المدرسة النقدية لعلم اجتماع التربية الى استحداث اساليب بديلة للفكر واشكال جديدة للفهم وانماط مختلفة للسلوك وابعاد جديد للمعرفة مغايرة لتلك التي تساندها نظم التربية التقليدية.

والفكر التربوي العربي هو فكر غير نقدي ولم ينجح في تحويل المسألة التربوية الى مسألة سياسية واجتماعية وثقافية واعلامية على الرغم من كل الضغوط التي تمارسها عليه عولميا ومحليا.
2- باراديم تربوي جديد: يسعى الفكر التربوي لصياغة باراديم تربوي جديد يقوم على عدة ركائز اساسية منها:/
*** مراعاة الوحدة المركبة للطبيعة الانسانية :من حيث كون الانسان كائنا فيزيائيا وبايولوجيا ونفسيا وثقافيا واجتماعيا وتأريخيا.**
*** التصدي لظاهرة انفجار المعرفة ،ويقصد بذلك كيف نوائم بين تضخم المعرفة وقدرة الانسان على استيعابها.**
*** التمحور حول المتعلم :وذلك بعد ان اصبحت القدرة على مواصلة التعلم ذاتيا لا التعليم هي اساس تربية عصر المعلومات ويتطلب ذلك ي المقام الاول ضرورة تخليص التربية العربية من افة التلقي السلبي.**

***التخلص من نزعات التعصب والعنف ويتطلب ذلك من تربية عصر المعلومات الاهتمام بتدريس تاريخ الحضاررات ومواضع التقاء ثقافات الشعوب الانسانية المختلفة، وتنمية مهارات الحوار مع الاخرين عبر الانترنت .**

وبهذا يمكننا القول القول ان امتلاك بلاد العالم العربي لفلسفة تربوية مكتوبة ومحددة بوثيقة مسألة غاية في الاهمية لتحقيق نهضة منشودة فالتربية تمثل وكذا التعليم حجر الزاوية لهذه النهضة وتزداد اهمية هذه الفلسفة والحاجة اليها مع بروز العديد من التعقيدات.

- **غياب دور التخطيط المرن في الواقع او ضعفه رغم حضوره على الورق:**

يذكر اختصاصيون في الاقتصاد والتخطيط والاجتماع ان التخطيط التربوي- التعليمي في بلادنا العربية يعاني من عدم قدرة على مخاطبة الواقع واستنهاض قدراته وامكانياته ليجعل من العملية التربوية التعليمية وسيلة فاعلة في تحقيق التفاعل الايجابي مع الواقع العربي ومتطلبات النهوض به. ويشير بعض الباحثين ان الاتجاه الشائع في التخطيط التعليمي هو الاسقاطات الخطية الخالية قيميا والمبنية على التوقعات التقنية المأخوذة اساسا من نماذج البلدان المصنعة[1] ومن هنا يمكن القول :

ان معظم تأثر التجارب التخطيطية العربية بنماذج حسابات النظم التعليمية واسواق العمل المنظورة للبلدان المصنعة هو بالتأكيد غير مطابق بالنسبة الى المقطع التأريخي الذي تمر به البلدان العربية ومن قبيل وضع العربة في مكان الحصان وعلى النسق نفسه نجد التركيز بدلا من ان ينصرف الى بناء الشخصية وخلق مناخ الابداع والاستقلالية شرطا ابتدائيا وأساسيا لربط علاقة حقيقية بين المؤسسة التعليمية والمؤسسة الانتاجية ،فان التأكيد كان وما يزال مرتكزا على الضبط والسيطرة واعادة الانتاج السياسي في ظل قاعدة وعلاقات اقتصادية متخلفة .

---

[1] ـ دارم البصام، التنمية البشرية وانظمة التعليم والانماط الثقافية في الوطن العربي، ندوة، التنمية البشرية في الوطن العربي ،ص268

وفي سياق النقد لنماذج االتخطيط التعليمي المتبعة في العالم العربي نجد نقدا موجها الى موقف هذه النماذج من المؤهلات التعليمية وعلاقتها بالهيكل المهني في سوق العمل، فالتعليم من خلال توزيعه المؤهلات التعليمية يقسم ويمايز التعاليم ويرسي رسميا اضفاء الشرعية لتأهيلهم لوظائف معينة وعدم تأهيلهم لاخرى ولكنه لا يقوم بربطهم بتلك الوظائف اذ ان التوزيع المهني تراتبه وتمايزاته عملية يتم تقريرها خارج النظام التعليمي ولاسيما في تنظيم عملية الانتاج نفسها .

ومن هنا يظهر التخطيط قاصرا في قدرته على استيعاب الاحتياجات القائمة فعلا من ناحية واعادة تأهيل الطلاب والشباب مهنيا ليتمكنوا من الانخراط في السوق كلما اتضح ان اختصاصاتهم السابقة لم تعد بالقدر عينه من المواكبة ،ولا تحظى بطلب كما كانت عليه من قبل بسبب من المتغيرات المعرفية والتقنية والتقلبات الاقتصادية كان اخرها على سبيل المثال الازمة المالية العالمية التي اندلعت عام 2008 وما زالت اثارها على العالم والدول العربية هذه التقلبات كثيرا ما تظهر في عصر الاتصال والتكنولوجيا وسيادة الطغيان الدولي على اسواق الدول الاقل نموا .

معلوم ان الاقتصاد هو خليط من العلاقات الاجتماعية والعلاقات التقنية للانتاج ومعلوم ان االنماذج االتخطيطية لكي تكون مطابقة في حساباتها وتتعرف الى الاحتياجات بدقة يجب ان تاخذ كلا الجانبين بالحسبان ولا تقتصر على الجانب الثاني كما هو متبع في الوقت الحاضر اذ ان الفهم العميق للتشكيلات الاجتماعية التي تمتلك الديناميات الضرورية لتحوير قوة العمل هو متطلب مبني ومهم لاستيعاب التغيرات المطلوبة في قوة العمل ومن ثم في اعاددة انتاجها وبثقة عن طريق النظام التعليمي.[1]

كثيرا ما تتم عملية التخطيط من اعلى وتهمل الوحدات التعليممية الصغرى وان صياغة السياسات تتم عادة من خبراء وبمعايير فنية مكتبية للوسائل والطرق واذا ما كان هنالك تغير في الاصلاح التربوي المطلوب فانه غالبا ما يأتي نتيجة للتاثر بالتجارب الغربية وليس من فهم خيارات الراي العام وشرائحه الاجتماعية المختلفة التي قد لا تحدث مباشرة لتلك المعايير ولا تتطابق معها وحتى في حالة وجود استجوابات للراي العام وهي نادرة فانها لا تهتم باكثر من اخذ الانطباعات وردود الفعل للنشاطات المؤسسية والهياكل التعليمية ولكن اذا ما حاولنا بدلا عن ذلك السؤال عن الخيارات فسنجد حتما خلافات جوهرية بين خيارات خبراء التعليم وبين الخيارات التي يعبر عنها الناس في مواقفهم المادية الحاسمة للعلاقات الطبقية (موقع العمل ،الاسرة المعيشية، الجماعات المحلية ، سوق العمل،الدولة) وهي في الواقع مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا قويا وخصوصا في مجتمعاتنا.

- **ضعف الادارة التربوية التعليمية وهيمنة القرار السياسي عليها .:**

[1] - البصام،مرجع سابق، ص270

ينظر الى الادارة التربوية التعليمية المدرسية في كثير من بلاد العالم العربي نظرة لا تتناسب وطبيعة الدور المناط بها والمهمة الموكلة اليها والتي تتصل بادارة اهم مؤسسات التنمية البشرية وهي مهمة غير عادية وتتطلب كوادر من اصحاب القدرات والتأهيل المناسب علاوة على ضرورة توافر خبرة كافية في مجال التعليم مع التاكيد ان الخبرة وحدها في المجال التعليمي لا تشكل اساسا وحيدا لاختيار الادارة وتشكيلها كما ان التاهيل وحده دون خبرة لا يركن اليه، وعليه فان المطلوب اعادة النظر بطبيعة تشكيل الادارة التربوية –التعليمية بمستوياتها المتعددة ، ومعايير اختيارها واعتماد الاسس والمعايير التي تلبي متطلبات المهنة وتستجيب لطبيعة المهمة ذات الطابع التخصصي واللافت للانتباه ،ان تجديد البرامج التعليمية يتم ان تم بعيدا عن الادارة المدرسية وما ينتج عنها من خبرة ،وتتم في غرف مغلقة تسمى بجهود الخبراء الاختصاصيين وما شابه ذلك وهذا يمثل تهميشا واضحا لدور المدرسة والمعلم والمجتمع والمتلقي للبرامج والمستفيد من مخرجاتها ،ويتم ذلك تحت مبرر غياب ادارة ذات كفاءة يمكنها الاسهام على نحو مفيد ونافع هذا المبرر مضحك ومبك في الوقت نفسه،لانه يعكس حالة غير صحية في اهم حقل من حقول التربية واهم ميدان من ميادينها فكيف تعين عناصر غير كفوءة في مثل هذه المواقع والجميع يدرك دورها وتأثيرها فدور المدرسة يدخل تحت نطاق اسهام الادارة المدرسية وهيئاتها التدريسية في تقييم البرامج القائمة ونقدها واقتراح البدائل لاحداث التطوير الملبي للواقع وحاجات الميدان التعليمي ،وفي اطار نشاطات الادارة المدرسية يتم التواصل مع المجتمع ومن ثم التحاور معه والتعرف على رايه في البرامج ونظرته للكيفية التي يجب ان تكون عليها البرامج لتأتي ملبية لطموحات المجتمع وتطلعاته.

وفي هذا السياق يلاحظ الدارسون لواقع الادارة التعليمية المدرسية ندرة حضور ادارة التوجيه والتقويم التي ينبغي ان تكون حاضرة على نحو دائم ومستمر سواء في نطاق المدرسة من خلال ادارة مدير المدرسة او من خلال التوجيه والتفتيش والمعلمين الاوائل ،وغيرهم، على الرغم من ان طبيعة العملية التربوية –التعليمية تتطلب نقدا وتقويما وتوجيها مستمرا مما يجعل امر تمهين هذه المهمة مسألة غاية في الاهمية لكي تعود بالنفع على الناشئة والشباب والمجتمع والتنمية في وقت واحد من خلال تطوير البرامج وتجاوز جوانب القصور والخلل والعثرات اولا باول.

- ضعف برامج اعداد المعلم ،وعدم مواكبتها للمتغيرات العلمية والمعرفية .

يتضح من دراسة اوضاع المعلمين الحالية وجود حالات ضعف خطيرة تؤثر في اداءهم الوظيفي وكفاءة هذا الاداء وتؤثر من بعد في كفاءة النظام التعليمب وفي المجتمع ومن ثم تضعف التنمية كمفهوم واطار عمل لان اساس استثمار طاقات الشباب هو بتعليمهم التعليم الصحيح الرائد ومن ذلك الضعف الذي من الممكن تشخيصه هو :

1- وجود عجز كمي في اعداد المعلمين وخاصة في تخصصات معينة وفي بلدان معينة ،ويترتب على هذا ،الحاجة الى استيراد المعلمين وحركتهم

من بلد الى اخر لتبادل الخبرات من جهة وارسال المعلمين في بعثات للحصول على تخصصات مطلوبة او جلب معلمين لبلد معين للتدريب على اختصاصات معينة .

2- وجود نقص نوعي (ضعف مستوى الاعداد)لدى الذين حصلوا على تأهيل مهني للعمل ، ويشمل الضعف جوانب الدراسة العامة ، والتخصص والاعداد المهني التربوي.
3- وجود اعداد كبيرة من غير المؤهلين بين العاملين في مهنة التدريس .
4- هذا الوضع الذي تعيشه مؤسسات اعداد المعلم ،يظهر بجلاء ان اهم عنصر من عناصر التنشئة في المؤسسات التعليمية يفتقر الى مقومات العطاء الايجابي ،وفاقد الشيء لا يعطيه وذلك ما يدفعنا لوضع السؤال التالي: ما الوضع الذي نتصوره للناشئة والشباب اذا كان هذا هو وضع المعلم؟ لا شك ان الاجابة تتمثل في كلمات معدودات تنحصر في ان الوضع غير مطمئن وان مستوى التاهيل المعرفي للناشئة والشباب ، ومن ثم التأهيل المهني لا يشكلان مدخلات على درجة من الدقة والاتقان ، بحيث ننظر معهما الى الواقع نظرة اكثر تفاؤلا وهكذا فان اعادة النظر بواقع المعلمين يقدم حلولا موضوعية لواقع الشباب والسؤال كيف يمكن ذلك؟

- المناهج:

يقرأ الاختصاصيون واقع المناهج في بلاد العالم العربي والعراق بوجه الخصوص قراءة لا تبعث على التفاؤل حيث يصفها كثيرون بانها مناهج منقولة عن تجارب الدول الاكثر تقدما وبانها تنحصر في عدد من البلاد في التركيز على حشد المعارف وتلقينها وكثيرا ما يفضل القائمون على العملية التعليمية التركيز على الجوانب التطبيقية.وتحفيز التفكير وتنميته في اتجاهات الابداع والنقد والتحليل والابتكار.

علاوة على ذلك يغلق القائمون على المناهج ابوابهم ونوافذهم على انفسهم ويحملون انفسهم اعباء اعداد وثيقة المناهج وكذا تحديد المفردات ومن ثم القيام بالتاليف ووضع الخطط الدراسية وفي النادر ما يحدث لهذه الابواب ان تفتح وتتشهد دخول خبرات من خارجها ،هذا ولاشك جعل ويجعل المناهج في واقع غير مواكب لحركة المجتمع والمتغيرات مما يؤدي الى تخلفها وعدم قدرتها على تلبية متطلبات التنمية وكذا اشباع حاجات المتلقي "الناشئة والشباب" ولا يزوده بمهارات تمكنه من امتلاك قدرات تعبئة على مواجهة المتغيرات والتحديات هذه المناهج على هذا النحو لا يجد المتلقي لها والمتعامل معها لنفسه قاعدة يتخذها لطريقه تنقله بثقة الى المستقبل الذي يفرغ فيه طموحاته ويسكب فيه قدراته ويسبك من هذه وتلك نتيجة وثمرة جهده التعليمي في يوم ينعم بحياة هانئة وبمستقبل اكثر امنا واستقرارا في مستوياته الوظيفية والمكانة الاجتماعية والاقتصادية وفي مستوى رسوخ الهوية ومعانيها في الانتماء والمواطنة الصالحة ، كمان بعض المناهج تؤدي الى زرع الطائفية

واشاعة الامور المختلف بها ولاسيما في مجال الدراسة الاسلامية .وهكذا نرى من واقع المناهج ما رايناه من واقع التخطيط والمعلم فالمناهج:

1- تعد عبر محاكاة لتجارب الدول الاكثر تقدما دون توفير أدوات ووسائل وطرائق ///الترجمة والاستيعاب المناسبة مع واقع البلاد وامكانياتها .
2- تعد من أعلى ،وقليلا ما تلجأ الى الحلقات الادنى في الهيكل التعليمي، وعند اللجوء يكون ذلك في اطار استطلاع الرأي، وتسجيل الانطباعات ،ونادرا جدا جدا ما يتم الخروج بالاستطلاع الى خارج نطاق المؤسسات التعليمية ،بل ومن النادر ايضا ان ينزل الاستطلاع الى الطلاب الذين يشكلون الاساس الذي من اجلهم تعد المناهج وتنسج وتحاك.
3- تعد من خلال فئة محددة تسمى بالخبراء والاختصاصيين في المناهج .في حين تشير تجارب الشعوب ،ان الذين يشتركون في صياغة خطوط المناهج واتجاهاتها فئات كثيرة تشمل العديد من الرسميين والخبراء في مجالات العلم والمعرفة المتنوعة ،والخبراء في علوم التربية وعلم النفس والقانون والاقتصاد واولياء الامور والطلاب والمتقاعدين من ذوي الخبرة والقدرة على الاسهام والمشاركة.

فالاسس الرئيسية للمناهج يمكن حصرها في اربعة مجالات هي:

أ- الاسس المستمدة من طبيعة المتعلم.وتشمل :

1- السمات المشتركة لبني الانسان جسميا وعقليا ونفسيا .
2- السمات الخاصة بكل فرد جسميا وعقليا ونفسيا (الفروق الفردية).
3- طبيعة مراحل النمو في أبعاده الجسمية والعقلية والنفسية .
4- طبيعة احتياجات الفرد المتغيرة حسب مراحل نموه وما يفرضه محيطه المتغير حسب الوقت وحسب الفرد.
5- طبيعة الميول والقدرات والاستعدادات المتكونة والقابلة للتغير لكل فرد.

ب- الاسس المستمدة من المجتمع.وتشمل :

1- الفلسفة –النظرة النهائية الكلية – التي يتبناها المجتمع ويوجه اليها مساعيه ومن هذه المساعي "التربية " بمفهومها النظامي والعام.
2- احتياجات المجتمع الدائمة (الثوابت) في تكوين المهارات والقدرات العقلية العامة والقيم والاتجاهات المرغوبة .
3- احتياجات المجتمع المتغيرة مثل العمالة والمهارات المخصصة التي تخضع لمجال زمني محدد.
4- الاستمداد من طبيعة المجتمع والبيئة المباشرة للمتعلم.
5- الاستمداد من التراث الثقافي للمجتمع بما يعزز الثقة بالنفس والانتماء ويساعد على تطويع الحاضر والتأهب للمستقبل .
6- معالجة المشكلات التي يتعرض لها المجتمع على اوسع نطاق وبكل التفاصيل حسب مستوى المتعلم.

7- ارتبـاط الفـرد بمجتمعـه وتعزيـز التعـايش الجمعـي وأدراك امـاني المجتمـع وطموحاته والاخطار المرتقبة.

ت- الاسس المستمدة من طبيعة المعرفة.وتشمل/

1- الوحـدة الرابطـة لجميـع المعـارف مهمـا تـشعبت وهـي اسـتخدامها فـي مـساعدة الانسان في كفاحه الحياتي.
2- تشعب العلوم والمعارف وتعدد التخصصات ومـا يتطلبـه مـن أسس مشتركة مـن المهارات والمعلومات والقدرات العقلية .
3- سرعة تغير المعلومـات امـا بتغير الظروف الطبيعيـة الجغرافيـة او الـسياسية او بسبب الاكتشافات العلمية في كل مجال وما يتطلبه هذا من تنقيح مستمر.
4- غـزارة المعلومـات فـي كـل ميـدان ،فـوق الحـصر وفـوق الجهـد لاسـتيعابها ومـا يتطلبـه مـن حـسن اختيـار للاسـس الرئيـسية المـساعدة علـى الاسـتيعاب العميـق والاستمرار في التعلم الدائم.
5- الفـرق بـين الحقـائق الثابتـة نـسبيا والنظريـات المتغيـرة ومعالجـة المـادة المـراد تعلمها بالتركيز على الثوابت وعرض المتغيرات .
6- طبيعة المادة العلمية المبنية على التدرج في فهمها والتعمق فيهـا حسب نظامهـا التركيبي الذي يحدده المختصون .
7- ما تتطلبه بعض المفاهيم والمهارات من تحصيل سابق لمفاهيم ومهـارات اخـرى وما لا يتطلب مثل ذلك.

ث- ألأسس المستمدة من نظريات التعلم والخبرة التربوية .وتشمل:

1- أرتباط سهولة التعلم بمرحلة النضج والاستعداد مع امكانيتـه الـصعبة بـدون هـذا الارتباط .
2- تفـوق قـوة الـدوافع الذاتيـة للمـتعلم علـى قـوة الـدوافع الخارجيـة مثـل العقـاب والدرجات .
3- ارتباط تحقق افضل النتائج للتعلم بوضوح الاهداف والغرض من التعليم مـن قبل المتعلم.
4- تسارع درجة النسيان في غياب الارتباط بين التعلم النظري والمجالات التطبيقيـة .
5- أعتماد تبلور الخبرات وثبات التحصيل وعمق الفهم على التكرار المتـدرج القـائم على درجة بسيطة من التحدي للمتعلم[1]

ان عدم الالتزام بالاسس الضرورية لبنـاء المنـاهج وتقديمها للمـتعلم وتفاعلـه معهـا ومـع المحيط التعليمي هو الـسبب فـي قصور المنـاهج عن احداثها تنميـة حقيقيـة .ومـن ابـرز المشاكل التي شخصت من قبل الباحثين في المناهج والتي ادت الى قصورها عن احداث تنمية حقيقية هي :/

[11] - د.عبد العزيز الجلال ،مصدر سابق ،ص 59

- تكرار المعلومات وازدواجيتها من مقرر لمقرر في نفس السنة .
- الاتساع في المعلومات فوق طاقة الاستيعاب مع التركيز على المادة وحشو الذهن.
- غياب العمل الانتاجي المباشر في المناهج.
- ضعف التواؤم مع تحديات العصر الحديث وافرازاته.
- بعد المناهج عن التوجيهات الانتاجية وضعف الارتباط بالواقع والحياة العملية.
- الاعتماد على الترجمة والنقل مع قدم المعلومات احيانا.
- اغفال المشكلات الاجتماعية في الدراسات الانسانية والاجتماعية .
- قلة الاهتمام بالفروق الفردية وعلاج المتخلف والضعيف ورعاية الموهوب وتنمية قدراته.
- كثرة المحظورات الاجتماعية في المسائل الخلافية.
- ضعف تعليم اللغات الاجنبية الرئيسية مع الحاجة اليها .
- كثرة المواد الدينية واعتمادها على التلقين .
- قياس التقويم لجوانب محددة وتركيزه على المعلومات القابلة للنسيان.
- التساهل في المستوى المقبول وللتخرج حتى في التعليم العالي المتخصص.
- غياب التوجيه الدراسي والمهني للطلاب وتعثر الدراسة وضعف المستوى تبعا لذلك.
- اعتماد طرائق التدريس على التلقين ونقل المعلومات والتركيز على التحصيل المعرفي في مستوياته الدنيا .
- اعتماد السلطوية في العلاقة مع الطالب وحجب سبل المبادرة والمشاركة والابداع من قبل الطالب.
- قلة الاستفادة من الخبرات والتجارب المكتسبة خارج النظام التعليمي .
- تخلف المهارات والتقنيات المكتسبة عن التكنولوجيا السائدة .
- ضعف تنمية الاحساس الوطني بالولاء والانتماء والحرص على المصلحة العامة .
- قصور تطوير الرؤية الموضوعية لدى الطالب وتعزيز ثقته بنفسه للقدرة على مواجهة الاخرين وطرح ارائه بقناعة .
- تخلف طرق التدريس عن المنهج والكتاب مع جودتها احيانا بسبب عدم مشاركة الاساتذة وضعف تأهيلهم .
- قصور تعزيز القيم والاتجاهات الاجتماعية والانتاجية .
- طغيان اللفظية والعلوم الانسانية على العلوم الطبيعية والتطبيقية .
- غلبة الشكلية على المواد الدراسية وعدم العمق فيها وادراك اسرارها وامكانية الاستفادة منها.

هذه الملامح لهذا الواقع ، وهذه التقاسيم لهذه الصورة ،انتجت الكثير من المظاهر السلبية والعوامل المؤثرة سلبا في مسيرة الاعداد والتاهيل

للناشئة والشباب والتي وقفت وراء فشل المشاريع في كثير من البلاد العربية والاسلامية ، واضحت الحقيقة المرة الماثلة للعيان هي استمرار الاخفاق في تحقيق التنمية المأمولة بسبب اخفاق المشاريع في البلاد العربية مما يظهر الحاجة الماسة الى المشاريع الاساسية على طريق النهضة الانسانية الشاملة .

مما مر يتبين ان هنالك صور مختلفة مصابة بكثير من الاختلالات تدل على عدم وجود تصور واضح لعملية اعداد الناشئة والشباب ،ومن قصور في توزيعهم المهني الذي يحتاجه الواقع، وتتطلبه طبيعة الحركة الاقتصادية ،وتفرضه المتغيرات التقنية التي كثيرا ما تجعل من مهن كانت مهمة في مرحلة ما مهنا لا قيمة لها مع المتغيرات التقنية .

ان ما يكسبه التعليم للمتعلم من مهارات ومعارف هو محدود في كميته ومختلف في كيفيته عن التطورات المعرفية والتقنية العالمية ،والتكرار والتلقين والطقوس اليومية في طوابير الصباح وفي اساليب التعليم، والتي تسير بفعل المتعلم في اتجاه واحد ليقبل ما هو قائم ويرى انه افضل المتاح ،وتبدو علاقة مخرجات التعليم بالانتاج عاجزة ،بسبب مضامين التعليم وطرق التدريس وبسبب حالة الانتاج العربي (تجاوزا) المتطلعة الى الخارج تحت وطأة التبعية والتي تتطلب مهارات ومهنا لم يعد النظام التعليمي نفسه لها، ومن ثم تحدث تغيرات واختلالات في اوضاع العمل، تجعل مخرجات التعليم بعيدة عنها قسرا (التبعية) وفعلا [1]

ان هنالك بعدا لدى انظمة التعليم من حيث التنظيم والخصائص عن اوضاع المجتمع العربي ومتطلباته وحركة الانتاج والتنمية فيه وحركة الانتاج والتنمية في العالم، مما انتج مخرجات لا تملك الكفاءة والكفاية المطلوبة للاضطلاع بدور فاعل ومنتج ، ان هي التحقت بسوق العمل، الذي كثيرا ما يعتذر عن قبول نسبة كبيرة منها بحجة تقادم معارفها ومهاراتها التي لا تستقيم والمعارف ووالمهارات التي تتعتمل في السوق وتتحرك في مناهل الحياة العملية وادواتها وحركتها رأسيا وأفقيا تغذية وتغذية راجعة . ويدلل على هدر هذه الامكانية ،ان الكثير من القوة العاملة هم عمال غير مهرة ،وان الفنيين والاختصاصيين ليست اعدادهم كبيرة وان خريجي الجامعات يتركزون في المهن الكتابية والادارية ويعني هذا انه على رغم التحسينات في نظم التعليم ،فهي بعيدة عن الوفاء بمتطلبات المجتمع الاخرى ، نتيجة لاوضاع التعليم وللاختيارات المسماة تنموية (تجاوزا) ومن ناحية اخرى فان نسبة قوة العمل الفعلية تعد منخفضة .

التحدي الاعلامي الثقافي الذي يواجه الشباب :/

---

[1] ـ عبد الباسط عبد المعطي ،بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي ،(ندوة)التنمية البشرية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ومنظمات عربية واقليمية ودولية ، ص306

لم يعد خافيا على احد المدى والكيف الذي تحدثه وسائل الاعلام في ثقافات الشعوب واتجاهاتهم وهكذا يبدو ان اوضح تغيير في مجتمع اليوم الذي احدث تاثيرا هائلا في الشباب هو الحادث في ميدان الاعلام بفضل الكلمة المطبوعة في مختلف المواد المنشورة والكلمة عبر المذياع والتلفزيون والانترنت وفي ظل هذه القنوات الفضائية التي ليس لها اول ولا اخر وفي مجتمع يهمل الشباب في مرحلة حساسة من مراحل تطوره ويدعه يملأ فراغه اليومي بالقراءة او الاستماع الى ما هو غير مناسب او متابعة برامج أسيء اختيارها ثمة نتيجة مؤكدة وهي تهيؤ الشباب للتاثر بالافكار الضارة من غير عائق.

من هنا نجد الدول ذات العمق الحضاري والقرار المشتقل تعمل بدأب على تحصين مجتمعاتها وخاصة الشباب في مواجهة البث الاعلامي الهادف الى احداث اختراق ثقافي بل نجد بعضها يتخذ قرارات تحد من البث الوافد فالمؤسسات التلفزيونية الاوربية عامة والفرنسية خاصة اولت ولا تزال تولي اهتماما متزايدا بالانتاج الاذاعي والتلفزيوني الموجه للشباب وسعيا لتجاوز السلبيات قرر المجلس الاعلى للاتصال المرئي والمسموع في فرنسا معالجة مسألة البرامج الموجهة للاطفال والمراهقين والشبان ،وذلك عن طريق تحقيقات سوسيولوجية تشخص الصريح من رغباتهم ومواقفهم من وسائل الاتصال الحديثة [1]

وفي البلاد العربية عامة والعراق بوجه الخصوص ترك الاطفال والاحداث والشباب يواجهون رسائل لاالبرامج الاعلامية الموجهة اليهم ،فتحدث فيهم اثارا تتجاذبهم في اتجاهات عدة وتحدث هزة في اتجاهاتهم الفكرية والاجتماعية لا تستقر على حال لغياب الموجه وضعف المواجهة .

ندرك ان الناشئة والشباب لا يحظون بقدر من العناية والرعاية والذي يعني بالمحصلة الاخيرة ان التعليم وكذا التربية العربية لا تستقيمان على فلسفة واضحة تجعل من الناشئين والشباب طاقة مستثمرة وعقولا قادرة على التعامل مع الغث والسمين بوعي محصن يفرز وينتقي بوحي من الانتماء والمصالح المعززة له وطالما والحال كذلك ينبغي التسليم بأن رسائل الاعلام الوافدة يمكن لها ان تفعل في الشباب ما تريد فعله مع اخذنا في الحسبان ان وسائل الاعلام على نحو عام لا تقدم رسائل كلها نظيفة فهي تغذي العقول بمعلومات هائلة تتراوح بين ما هو قيم وماهو مبتذل وماهو نافع وماهو قذر للغاية [2]

واذا وضعنا هذا التاثير في سياق ما يطلق عليه عولمة الاعلام فالفاجعة ستكون اكثر ايلاما مع تراجع المكتوب وانحسار مدى اتساع حضارة الورق امام اتساع وسائل الاتصال المتطورة او حضارة التطور التكنولوجي واليوم على سبيل المثال فان اربعة وكالات انباء عالمية غربية تحتكر وحدها الخبر وتصوغه بكل حرية ،هي الوكالة المشتركة للصحافة اسوشييتدبرس وهي امريكية واعظم وكالة انباء في العالم والوكالة المتحدة للصحافة "يونايتدبرس" وهي امريكية ايضا ورويتر الانكليزية وفرانس برس الفرنسية .

[1] -عبد القادر بن الشيخ ،الشباب العربي والاذاعة التلفزيونية، تونس،من منشورات اتحاد اذاعات الدول العربية ،1995، ص8 .

[2] -حسن الساعاتي، الشباب في مجتمع متغير ،في: الشباب والمثقفون والتغير الاجتماعي ،تحرير :مراد وهبة ،القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 1988، ص110

ماذا يعني هذا لدى الشباب العربي ؟يجيب عن هذا السؤال احد المفكرين المغاربة يقول: لقد اردت ان افاجئ حفيدي قبل ايام بزيارتي لحجرته لاتفقده ولاعرف كيف يعيش مع كتبه وأدواته المدرسية لقد كانت المفاجأة لي اكثر من ان تكون مفاجأة له كانت الموسيقى التي يسمعها غير التي تعودت ان اسمعها مع والدي كان جدار الحجرة مغلفا بصور لوجوه لا اعرفها ولا توجد صلة بين حضارة اصحابها وحضارتنا وكانت الكتب المتناثرة بجانب فراشه مكتوبة باحرف هي غير الاحرف التي تزخر بها مكتبتي واخذت اتسائل عن مصير مكتبتي مع ابنائي واحفادي رسمت هذه الصورة بكل صدق وانا ابحث عن طريق لمحاولة تغييرها واني لمؤمن بانها صور تتكرر لدى معظم الاسر فماذا عسانا ان نقوم به لمواجهة هذا التحدي او بالاحرى للحفاظ على هويتنا [1] ولكن كلام التازي غير دقيق تماما فلكي نحافظ على هوية الشباب عليهم ان يسمعوا لموسيقى كان اجدادهم يسمعوها انا ارى هذا قمة التخلف فالشباب عليهم ان يسمعوا الموسيقى التي يريدوا سماعها ويعلقوا الصور التي يبغونها ويقرؤوا باللغات الاخرى الانكليزية والفرنسية وغيرها ولا يقتصروا على العربية فقط لا كما يدعو التازي الى الغاء القراءات باللغات الاخرى ولكن الحفاظ على الهوية لايتم بطريقة التازي بل بعمل ما يحلو للشباب ضمن الاداب والاخلاق المعروفة والحفاظ على الهوية يتم باستذكار الجانب التنويري من التراث ومن خلال قراءاتنا بالعربية المستمرة لكي لا ننسى لغتنا ومن خلال تسويق ثقافتنا عبر الوسائل العولمية الانترنت وغيرها اما دعوى التازي لان يستمع الشباب لاغاني اجدادهم وان لا يقرؤوا كتب باللغات الاخرى والا يعلقوا صورا لاجانب فهذا مما يسبب بانغلاقهم وتطرفهم فيما بعد ولكن ان يعملوا كل هذه الامور بشرط الحفاظ وتسويق الهوية عبر الوسائل المتاحة هو الحل الانسب والانفتاح على العالم بكل المقدرات المتاحة هو الافضل لاحداث تنمية في وعي الشباب والمجتمع .

ولا ننسى ان في مجال القراءة اليوم هنالك عزوفا واضحا وتفضيلا ظاهرا للوسائل الالكترونية في القراءة والاتجاه الى الفضائيات حيث ان معظم القنوات التلفزيونية الفضائية تعمل على عولمة الفكر وتوحيد نمط العيش بالحث بالاسلوب السيكولوجي المؤثر في الاخذ بفوائد الاستهلاك الفخم وتفضيل الانتاج الغربي بتوفير اشهار واسع له يعمل بوسيلتي الاغراء والاثارة .

ولقد شهد المجتمع المعاصر تحولا في علاقاته بالشباب نظرا لعدة امور اهمها :

1- انتشار ثقافة الشباب بصورة لم تحدث من قبل على نحو جذب اهتمام ومشاركة الشباب بغض النظر عن الطبقات التي ينتمون اليها او المناطق التي يقيمون فيها او المستوى التعليمي الذي حصلوا عليه ، وقد عملت هذه الثقافة على حدوث نوع من الانفصال الى حد ما بين المراهقين والشباب من جهة وبين الكبار من جهة اخرى .
2- كما شهدت هذه السنوات حركة ثورية في المجالات السياسية والاجتماعية تزعمها الكثير من الشباب على نطاق لم يعرفه العالم من قبل وكانت الحركة بمثابة محاولة ناجحة تماما للخروج عن سلطة الكبار من اي نوع كانت ولاسيما معتقداتهم السياسية .وهذا ما رأيناه بانتفاضة الشعب التونسي والمصري والليبي واليمني والسوري والبحريني فهذه كلها انتفاضات شبابية وبعضها ساهم في انهيار انظمة استبدادية جثمت على قلب المنطقة لعقود عدة.وهذه الانتفاضات التي

[1] - عبد الهادي التازي،العولمة والهوية ،ص69

ساهمت فيها التكنولوجيا المتطورة المتمثلة بالفيس بوك والتويتر حيث ساهمت فيما يعرف اليوم بربيع الثورات العربية .وهذا يدلل على ان التنمية التي نما بها الشباب انفسهم انقلبت على انظمة الحكم الابوي.

3- عبرت ثقافة الشباب في كثير من الاحيان على نوع من الانحلال الاجتماعي وذلك بسبب التشبه بالاخر على الجانب السلبي بعيدا عن رؤاه النهضوية التي يجب ان نتشبه وننساق اليها وليس الانسياق خلف الانحلال الذي يعتبر جزء من حضارة الاخر المتمثل بالغرب وهذا الانحلال انا اتكلم عنه من باب ان الغرب ليس كله هكذا بل فيه جوانب انسانية مشرقة يجب ان نمزجها مع بعض مما لدينا من جوانب انسانية فينتج لدينا بالنتيجة رؤى ممتزجة مع الاخر .

4- في المجتمعات النامية وفي العربية منها على وجه الخصوص كان ظهور حركات الشباب دليلا قويا على ضرورة احداث تحولات اجتماعية جذرية في هذه المجتمعات او بعبارة اخرى كان دليلا على ان مرحلة من النمو الاجتماعي يتعين تصفيتها واحلال مرحلة محلها .

5- ان ثورة الشباب التي شهدناها في المجال السياسي في العالم العربي قد نجد ما يشابهها في المستقبل ولكن في مجالات اخرى وهي تمثل عرضا من اعراض الازمة الاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع المعاصر وتتضمن هذه الازمة صراعا بين التغيرات التكنولوجية الهائلة والتي تحدث في المجتمع المعاصر والنظام الاجتماعي والنسق الثقافي القائم، فقد اوجد التغير التكنولوجي ادوارا اجتماعية جديدة واوضاعا طبقية مستحدثة وقيما ودوافع ،وحقوقا وواجبات لم تكن قائمة من قبل ،ولقد كان الشباب هم اكثر فئات المجتمع تاثيرا واحساسا بهذه الازمة لما تلقوه من تدريب يتصل بالاوضاع القائمة، وما يتسمون به من توجيه عقلي ودافعي نحو المستقبل وكان طبيعيا في ضوء ذلك كله ان يعتبر الشباب الازمة الثقافية المعاصرة بوصفها أزمة تتصل بكيانهم وهويتهم ،اي بعدم قدرتهم على تحديد الهدف والمعنى من الحياة بمقاييس مستقلة عن تلك المقاييس التي يدعمها ويؤيدها جيل الكبار من الاباء والاجداد.

6- هناك عامل رئيسي يساعد على ظهور وتكوين الحركات الاجتماعية للشباب وثقافتهم الفرعية ،هو الظروف البيئية الحديثة ،وما تنطوي عليه من عوامل مكنت الشباب من اتصال بعضهم ببعض وتطوير اهتمامات وانماطا سلوكية مشتركة ،واغلب الظن ان الظروف نفسها التي خلقت ازمة امام الشباب هي التي اوجدت الاطار البيئي الملائم لتدعيم التفاعل بينهم وعلى راس هذه الحداثة الفيس بوك والتويتر وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.

7- من اهم نتائج ثورة الشباب التي رايناها في مصر وتونس كنموذج هو اعادة تعريف معنى الشباب ومفهومه في المجتمع المعاصر اذ لم يصبح الشباب فحسب مرحلة محددة اجتماعيا من مراحل دورة حياة الفرد وانما اصبح الشباب يمثل فئة اجتماعية متميزة بحيث ان الذين ينتمون الى هذه الفئة لهم سماتهم الخاصة التي تتبدى في جميع مجالات التعبير عن الذات كما يشارك اعضاء هذه الفئة في تبني طائفة متميزة من الاعراف والقيم.

8- لا تقتصر دعوة الشباب الى تبني الثقافة المعبرة عنهم بين جماهير الشباب فحسب ،بل انهم يذهبون الى اكثر من ذلك اذ يرون ان ثقافتهم المضادة تحمل الجديد وان هدفها هو خلق اسلوب عصري للحياة يحل بديلا للاساليب التقليدية السائدة وهذا الاسلوب الجديد للحياة ينطوي على كل ما هو ملائم للمرء خلال دورة حياته ،كما يشتمل على كثير من المعايير والمثاليات التي تشبع اهتمامات ومصالح كافة افراد المجتمع كافة وتضع الاساس الموضوعي لتحقيق امالهم.

9- من اهم نتائج ثورة الشباب التي رأيناها وثقافتهم ايضا ،ذلك التطور السريع لحركة تحرير المراة ،والدعوة الى مزيد من الحقوق لها وقد عملت ثقافة الشباب على تهيئة المناخ والاطار الايديولوجي والخبرة الملائمة لتنظيم حركات تحرير المرأة .

10- استجابة للمؤثرات التي احدثتها ثورة الشباب وثقافتهم فاننا بحاجة الى قيم جديدة واجماع ثقافي جديد، يتسق مع النظام التكنولوجي السائد، والحاجة الى ثقافة جديدة، ومن ثم اساليب الحياة الجديدة تتطلب تنظيما اجتماعيا ،من اهم سماته انه يدعم التعاون بدلا من الصراع .ولتنمية ثقافة شبابية واعدة هنالك مجموعة من النقاط يجب مراعاتها:ومنها:

أ- تحقيق مفهوم التنمية الشبابية وتمكين الشباب من الانخراط بدور اكثر فاعلية ومسؤولية في قضايا المجتمع وطموحاته وهمومه بالرؤية والمعالجة والفعل المباشر وغير المباشر بحسب مقتضيات الظروف ومعطيات المرحلة وبما يفضي الى تحسين المستوى الصحي والتعليمي.

ب- توسيع نطاق الخيارات التي تتيح للشباب فرصة الحصول على عمل يحقق مركزا ودخلا يكفل له حياة كريمة ومستوى معيشي مناسبا.

ت- توفير البيئة المناسبة والصحية لتنمية قدرات الشباب وامكانياتهم الابداعية وشغل الفراغ بما يفيد وينفع ويحقق التوازن بين تكوين القدرات البشرية والانتفاع بها.

ث- اصلاح حال مؤسسات التنشئة والتكوين الاجتماعي والثقافي.

ج- اعادة النظر في هيكلية الانظمة التعليمية من حيث الاصلاح الاداري من ناحية توفير فرص الدراسة والتدريب في الاختصاصات المختلفة.وتوسيع فرص الدراسة في مرحلة التعليم ما بعد الجامعي ولاسيما في الماستر والدكتوراه .

ح- في جانب تطوير الادارة التربوية والتعليمية والمدرسية

الفصل السابع
التنمية المستدامة

اولا:
التنمية المستدامة :

هي تنمية تلبي حاجات الحاضر بدون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الخاصة.
ومصطلح التنمية المستدامة شاع في اواسط الثمانينيات تحت تاثير الاهتمامات الجديدة للحفاظ على البيئة ،ونتيجة لتلك الاهتمامات التي اثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الانظمة البيئية ECOSYSTEMS وفي هذا المجال يصعب ايجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الانجليزي الذي له اكثر من معنى لكلمة SUSTAINABLE والتي تعني القابلية للاستمرارية والديمومة كما تعني القابلية للتحمل ،وبالتالي القابلية للاستمرار.
وتعتمد تقارير برنامج الامم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها الى اللغة العربية تعبير التنمية المستدامة والاستدامة او الاستمرارية

المتواصلة كلها تعني بتواصل التنمية والخير العام للاجيال الحالية واللاحقة والامتداد الزمني عبر المكان بحيث تهم البشرية كاملة .
ويجب الاشارة الى ان هناك مفهوم واسع للتنمية المستدامة ورد في اللجنة العالمية المعنية بالبيئة لعام 1987 المعنون حول المستقبل الانساني المشترك والذي جاء فيه :/
ان الانسانية يمكنها ان تجعل التنمية مستدامة ،بحيث تتبع حاجات الحاضر دون التعرض لقدرة الاجيال المستقبلية على تلبية الحاجات الخاصة بها وتتضمن التنمية المستدامة فكرة الحدود ،وهي ليست حدودا مطلقة انما هي ضوابط مفروضة بسبب الوضع العالي للتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي من اجل عهد جديد من التنمية الاقتصادية ، وفي اعتقاد اللجنة ان الفقر الواسع النطاق لم يعد ظاهرة حتمية .
ان التنمية المستدامة تتطلب اشباع الحاجات الاساسية للجميع وامكنية تحقيق الطموحات نحو حياة افضل والعالم الذي ينتشر فيه الفقر ويستمر يتعرض دوما للكوارث البيئية وكوارث أخرى ، واشباع الحاجات الاساسية لا يتطلب فقط عهدا جديدا من التنمية الاقتصادية في الدول التي اغلبية سكانها فقيرة بل يتطلب ايضا ضمان حصول الفقراء على حصتهم العادلة من الموارد الضرورية لتدعيم هذه التنمية ، وقد يساعد على تحقيق مثل هذه العدالة النظام السياسي الذي يؤمن المساهمة الفعالة للمواطنين في اتخاذ القرارات وكذلك ممارسة ديمقراطية اكبر في اتخاذ القرارات الدولية ،ان التنمية المستدامة ليست وضعا ثابتا من التناسق بل مسارا تغييريا ينسق فيه بين حاجات المستقبل وحاجات الحاضر في مجال استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات والتطوير التكنولوجي [1]
ومن هنا نفهم ان نشأة نظرية التنمية البشرية المستدامة اتخذت منهجين للتنمية هما:/

1- استراتيجية التنمية البشرية التي طرحت في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي .
2- منهج التنمية المستدامة والذي تمخض عنه مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريودي جانيرو عام 1992 من القرن الماضي بالبرازيل المعروف بقمة الارض الاولى وانتهاء بالقمم الاخرى التي جاءت بعده حتى قمة الارض في كوبنهاكن في السنوات الاخيرة .
وحسب ما ورد في تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي بعنوان"مبادرات من اجل التغيير" : ان التنمية البشرية المستدامة لا تحقق نموا اقتصاديا فحسب ،وانما تقوم ايضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا وهي في الاساس نمط للتنمية يعطي الاولوية للفقراء ويوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم ويوفرلهم امكانية المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم وعليه فان التنمية البشرية المستدامة هي منهج للتنمية يدفع عن الفقراء وعن الطبيعة وفرص العمل والمراة والطفل.

ويشترك هذا المنهج في دفاعه عن الفقراء مع منهج التنمية المسمى منهج الاحتياجات الاساسية على ضرورة الوصول الى الفقراء كفئة مستهدفة بغرض امدادهم بضروريات الحياة يقوم منهج التنمية البشرية المستدامة بالتركيز على دور البشر باعتبارهم كائنات فاعله لا كفئة مستهدفة بتدخلات معينة وعلى هذا الاساس يمكن القول ان منهج التنمية

[1] - جورج ادم، التنمية البشرية المستدامة الاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (6) الامم المتحدة ،نيويورك، 1997، ص3

البشرية المستدامة لا بد ان يبدأ بالاعتراف بان اهم موارد البلدان هي معارف سكانها ومهاراتهم وخبراتهم وثقافاتهم وطاقاتهم وابداعهم.

وعلى نقيض النموذج التقليدي للتنمية يؤكد منهج التنمية البشرية المستدامة على دور البشر ضمن السياق الاجتماعي الذي يعيشون فيه ،لذا فان تعزيز التنمية البشرية المستدامة يتم من خلال مجتمعات مدنية قوية تسودها انماط تعامل تقوم على الثقة والتعاون وان اي استراتيجية متسقة للتنمية البشرية المستدامة لا يمكن ان يعيق النمو الاقتصادي ،بل على العكس فان التركيز على البشر وعلى المجتمعات البشرية يعد حافزا للنمو الاقتصادي.

كذلك تجدر الاشارة الى ان منهج التنمية البشرية المستدامة لا يقلل من اهمية الدور الذي يؤديه التقدم التكنولوجي وتكوين راس المال المادي في التنمية الاقتصادية ،لكنه يؤكد على انهما في نهاية الامر مجرد وسائل تقتصر اهميتها على خدمة الانسان ومن هنا فان انماط التنمية التي تعطي الاولوية للالة على حساب الانسان ويسمح بتفكك النسيج الاجتماعي باسم النمو والتحديث لا يمكن ان تحقق تنمية مستدامة في المجتمعات التي تطبق فيها .

وحسبنا الاشارة الى ان راس المال الاجتماعي يعد العنصر المهم في عملية التنمية المستدامة وهو يتكون من الاعراف والمؤسسات والمنظمات والتقاليد وانماط التصرف المجتمعي ،وان تراكم راس المال الاجتماعي هو المفتاح لنمط من التنمية اكثر انسانية واستدامة بل ان الثروة المتمثلة براس مال اجتماعي متطور تكون افضل بكثير من العيش في المجتمعات التي يكون فيها راس المال الاجتماعي ضعيفا لذلك يخلق وجود راس المال الاجتماعي المتطور بيئة صالحة للنمو الاقتصادي ،وان كل مرحلة من مراحل التنمية تحتاج الى تركيبة معينة من مختلف انواع راس المال وهذا ما يجعل قضية الانتقال من مرحلة الى اخرى غاية في الاهمية فماليزيا مثلا استطاعت ان تنتقل من التنمية المعتمدة على تصدير المواد الاولية الى التنمية المستدامة المعتمدة على مهارات سكانها وقد كان مفتاح نجاح الدولة في تحقيق هذا الانتقال هو السياسات التي اتبعت في تحويل الدخل المتحقق من تصدير راس مالها الطبيعي (موارد طبيعية) الى استثمار في انواع من راس المال كالاستثمار في البنية الاساسية والتعليم والبناء [1]

ان النمو الاقتصادي ضروري ولكنه ليس كافيا لضمان التنمية الاجتماعية وينبغي ان تركز الاستراتيجيات على المجتمع لا على الاقتصاد وحده ويتطلب الحد من الفقر الواسع الانتشار والقضاء عليه زيادة العمالة المنتجة وتخفيض البطالة وتعزيز الاندماج الاجتماعي ضمان ان تراعي في النمو الاقتصادي الاعتبارات الاجتماعية وضمان البيئة الاقتصادية الدولية فرصة كافية لتعزيز التنمية الاجتماعية العالمية وللنهوض بالتنمية الاجتماعية لا بد من حل مشكلة الديون الخارجية كما اشار تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية الصادر سنة 1995 في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والذي اشار فيما اشار اليه لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة :

1- النظر في تكلفة التكيف الهيكلي بالقياس الى التكاليف المترتبة على عدم التكيف وعلى الا ينشر استقرار الاقتصاد الكلي على حساب احتياجات قطاعات السكان الفقيرة والضعيفة ومصالحها .
2- على الحكومات ايضا ان تقيم وتدعم المؤسسات الاجتماعية كالتعاونيات والنقابات والروابط المهنية التي تمكن الناس من الاعراب عن مصالحهم وحمايتهم والتعامل مع الاسواق.

[1] ـ احمد فراس العويران، الامن والتنمية في الوطن العربي، تنمية مستدامة ام تنمية امنه ،بحث مقدم الى مؤتمر التنمية والامن في الوطن العربي ،اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، 2001

3- المساواة بين الرجل والمراة وتحسين مركز المرأة .يجب ان ييساعد على تعزيز قدراتها في صنع القرار على جميع المستويات وفي جميع مجالات الحياة .
4- امكانية الوصول الى الفرص الانتاجية في الزراعة من خلال شبكة واسعة المهام مع اعطاء الاهمية للمنظمات التعاونية في الارياف والوكالات الدولية في توفير الائتمان لفقراء المزارعين.
5- اعطى التقرير الاهتمام الكبير لامكانية الوصول الى الخدمات العامة من خلال ما يلي://

أ- التعليم لا يقتصر مفعول التعليمفي الحصول على عمل افضل فحسب بل يسهم التعليم في الانتاج الريفي الزراعي وغير الزراعي وفي الصحة ويوفر اساسا للمشاركة في كثير من الانشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .
ب- توفير امكانية شاملة ومنصفة للوصول للتعليم الاساسي لجميع الاطفال والشباب الراشدين وبصفة خاصة للفتيات والنساء امرا ذو اولوية اساسية والاهتمام لتحسين نوعية التعليم وتوسيع نطاق التعليم غير النظامي .
ت- تنفيذ التزامات الحكومات بمبادئ الاعلان العالمي البقاء للطفل وحمايته ونمائه لعام 1990 ومبادئ الاعلان المتعلقة بالرعاية الصحية الاولية لعام 1978 .
ث- اشار التقرير الى ضرورة التزام الحكومات بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للفقراء بفرص توفير امكانية الحصول على الخدمات التعليمية والصحية الاساسية.

ان التنمية المستدامة لا تحتاج الى راس المال المادي فقط وانما تحتاج ايضا الى الانواع الاخرى من راس المال التي تخلق وتحفز وتحافظ على البيئة المطلوبة للتنمية وقد اثبت التاريخ التنموي بشكل لا يقبل الشك ان توفر راس المال المادي وحده دونما توفر بقية الاصناف من راس المال لا يؤدي الى الاستدامة فمثلا عدم توفر القوى البشرية التي تقوم بصيانة الالات والمعدات في الصناعة يؤدي الى تدهور مكونات البنية الاساسية مهما كانت متطورة.

ان الاستثمار في راس المال الاجتماعي يؤدي الى انماط تنمية اكثر استدامة وتوازنا بالرغم من انها قد لا تتسم بالسرعة او الانتاجية العالية فتقاليد التعاون مثلا اسهل وارخص من تقاليد التنافس بمعنى ان التعاون يخلق جوا اكثر ملائمة للنمو ،وتشير احدى الدراسات التي قام بها روبرت بوتمان عن المجتمع المدني في الجزأين الشمالي والجنوبي من ايطاليا الى وجود علاقة ايجابية بين كل من راس المال الاجتماعي وحسن الادارة والنمو الاقتصادي وعلى الرغم من تشابك العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاث الا ان الدراسة اثبتت بشكل مقنع ان التوفر الاكبر لراس المال الاجتماعي في شمال ايطاليا قد ادى الى درجات اعلى من النمو الاقتصادي فيها مقارنة بجنوب ايطاليا ويقول بوتمان ((ان التقاليد المدنية السائدة في شمال ايطاليا تفسر الى حد كبير القدرة الاكبر لشمال ايطاليا على مجابهة تحديات وفرص القرنين التاسع عشر والعشرين))وهذا يؤدي

الى استنتاج ان التراكم المستمر لراس المال الاجتماعي في شمال ايطاليا هو احد الاسباب الرئيسية وراء تطورها الاقتصادي والتنموي الذي فاق ما تحقق في جنوب ايطاليا [1]

ان التنمية المستدامة هي تنمية تعالج الوضع البيئي غير الجيد الذي تحدثه التنمية التقليدية وما تسببه لتدهور الموارد الرئيسية .

وهي تحمل في طياتها مفهومين:

1- مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم الذين يجب أن ينالوا الأولوية القصوى.
2- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية[2].

وتبنى التنمية المستدامة على رؤية بعيدة الأمد للمجتمع.

وفي تعريف اخر ،التنمية المستدامة (Sustainable Development) هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبي إحتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الإقتصادية وكذلك المساواة والعدل الإجتماعي.ولا يمكن استدامة مستويات الحياة التي تذهب الى ابعد من الحد الادنى الضروري من دون ان تاخذ انماط الاستهلاك بعين الاعتبار الاستدامة بعيدة المدى ومع ذلك فان كثيرا منا يعيش في مستوى اعلى من قدرات البيئة العالمية على سبيل المثال في انماط استهلاكنا للطاقة والحاجات التي نستشعرها تتحدد اجتماعيا وثقافيا لذلك تتطلب التنمية المستديمة نشر القيم التي التشجع انماطا استهلاكية ضمن حدود الامكانات البيئية التي يتطلع الجميع الى تحقيقها بشكل معقول. وتعتمد تلبية الحاجات الاساسية جزئيا على تحقيق الامكانية الكاملة في النمو .

ان التنمية المستديمة تتطلب النمو الاقتصادي في الاماكن التي لم تتم فيها تلبية هذه الحاجات وفي اماكن اخرى يمكن ان تكون مضطردة مع النمو الاقتصادي ، بشرط ان يعكس محتوى النمو المبادئ الواسعة للاستدامة وعدم استغلال الاخرين، لكن النمو بحد ذاته ليس كافيا فان مستويات عالية من النشاطات الانتاجية يمكن ان تتعايش مع الفقر الواسع ويمكن ان تتهدد البيئة لذلك فان التنمية المستديمة تتطلب قيام المجتمعات بتلبية الحاجات الانسانية عن طريق كل من زيادة الامكانية الانتاجية وتامين الفرص المتساوية للجميع على حد سواء.

ويمكن لازدياد اعداد الناس ان يزيد من الضغط على الموارد ويبطئ من ارتفاع مستوى الحياة في مناطق ينتشر فيها العوز على نطاق واسع وبالرغم من ان المسألة ليست مجرد مسألة حجم السكان بل توزيع الموارد الا ان تحقيق التنمية المستديمة لا يتم ما لم تتناغم التطورات السكانية مع الامكانية الانتاجية المتغيرة للنظام البيئي ،ويمكن لمجتمع ما ان يعرض للخطر عبر طرق متعددة قابليته على تلبية الحاجات الاساسية لافراده بالمستقبل بالاستغلالالمفرط للموارد على سبيل المثال وقد تستطيع اتجاهات التطورات التكنولوجية حل بعض المشاكل الانية المباشرة في الوقت الذي تؤدي فيه الى مخاطر اكثر ،اذ يمكن للتطور غير المدروس ان يترك قطاعات كبيرة من السكان تعيش على هامش الحياة فحسب والزراعة الاستيطانية وتحويل مجاري المياه لاطلاق الحرارة والغازات الضارة في الجو وتشجير الغابات لاغراض تجارية والتحكم بالجينات هي من

---

[1] - حفناوي زاغر، الابعاد الاجتماعية للمن العربي ،اعمال مؤتمر الامن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، الدار البيضاء، مركز الدراسات العربي الاوربي ،باريس.

[2] - World Commission on Environment and Development (WCED).Our common future .Oxford University press,1987 p.43

الامثلة على تدخل الانسان في انظمة الطبيعة خلال مجرى التطور وحتى وقت قريب كانت تدخلات كهذه صغيرة الحجم ومحدودة الاثر لكن التدخلات اليوم اكثر قوة بحجمها واثرها واكثر تهديدا للانظمة التي تديم الحياة على الصعيدين المحلي والعالمي على حد سواء ،لكن هذا لا ينبغي له ان يحدث وكحد ادنى ينبغي للتنمية المستديمة الا تهدد بالخطر انظمة الطبيعة التي تديم الحياة على الارض وهي الغلاف الجوي والمياه والتربة والكائنات الحية [1]

كما يعتبر بعض الباحثين أن ليس للنمو حدود موضوعية فيما يتعلق بالسكان او استخدام الموارد يمكن ان يكمن خلفها كارثة بيئية فهناك حدود مختلفة بالنسبة لاستخدام الطاقة والموارد والمياه والارض وسيظهر الكثير من هذه الحدود على شكل ارتفاع في النفقات وانخفاض في المردود اكثر مما يظهر على شكل فقدان مفاجئ لقاعدة الموارد ويمكن لتراكم المعرفة وتطور التكنولوجيا ان يعززا من قدرة قاعدة الموارد هذه ولكن هناك حدودا في نهاية الامر ،ولذلك تقتضي استدامة الموارد ان يبادر العالم قبل بلوغ هذه الحدود الى تأمين تداول عادل لاي مورد محدود واعادة توجيه الجهود التكنولوجية من اجل تخفيف الضغط عن مثل هذا المورد.

كما تعني التنمية المستدامة في احد اهم اوجهها:تعزيز النمو الاقتصادي وحماية المواد الطبيعية والتأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية ، ومساعدة الفقراء على العيش في حياة صحية من غير تدخل من احد[2].وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة اول ما ظهر في غرف حلقات البحث الاكاديمية في العقدين المنصرمين ،وعلينا ان نعرف ان البيئة النظيفة والصحية تقدم للاقتصاد الموارد الطبيعية الضرورية ،فالاقتصاد المزدهر بدوره يسمح للمجتمع الاستثمار في حماية البيئة ويجنبه مزالق الظلم الذي يؤدي الى الفقر المدقع، ان بسط العدالة الاجتماعية بواسطة تنشيط حرية الاختيار والمشاركة السياسية مثلا، تساعد على الادارة الجيدة للموارد الطبيعية وحسن توزيع العوائد الاقتصادية بعدل وانصاف .

كما اننا نجد ان الحضارات التي تجاهلت هذه الروابط المهمة قد عانت الكثير كما حدث لحضارة ((جزر الفصح)) القديمة في المحيط الهادئ والتي بسبب الاستخدام الجائر للموارد في هذه الجزر حدث ما حدث من تعرية للغابات ،والذي ادى بدوره الى متاعب اقتصادية وصراع اجتماعي بين سكانها ساهمت في انهيار هذه الحضارة واندثارها [3].

كما ان علينا ان نفهم ان التنمية المستدامة ممكن ان تدعم التالف والانسجام بين الدول من خلال خطط العمل المشترك ومبادئ التعاون الاممي ،فالطموحات العالمية تدعو الى التخفيف من اثار تغيرات المناخ ولكن الواقع الحالي يساعد على تفسير عدم جدوى الجهود المبذولة للتخفيف من اثار التغير المناخي والتي لم تؤت اكلها بعد، ولعى الرغم من ان اثارها كبيرة على المستوى الدولي الا ان مسبباتها في اغلبها محلي الصنع ففي معظم بلاد العالم ومن ضمنها العالم النامي ،نجد ان السلطات المحلية هي التي تختار نظام الطاقة المستخدم وبما ان هذه اللسطات هي التي تحدد كمية الوقود الاحفوري المستهلك ،فانها تستطيع التحكم في كمية الانبعاثات من غاز ثاني اكسيد الكاربون ،فانصار الكونية ما زالوا في الدول الصناعية يؤمنون ان بامكانهم حفز حكومات الدول النامية بالضغط عليها لقبول قيود على انبعاثات الغازات الدفيئة ، لكن حكومات الدول النامية رفضت فرض هذه القيود ،لما اعتبرته قيودا غير عادلة على التنمية فيها وهذا

---

[1] ـ مستقبلنا المشترك،اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ،ت: محمد كامل عارف ،مراجعة:د.علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة ،الكويت، 1989، ص71.

[2] ـديفيد جي.فكتور، اعادة البريق الى التنمية المستدامة، ت:محمد سيد احمد ساتي، الثقافة العالمية ،نوفمبر/ديسمبر/2009، الكويت،العدد 157، ص76

[3] ـ المصدر السابق،ص77

بدوره ادى الى وصول الاصلاحات المنادى بها الى طريق مسدود.والسؤال المطروح اليوم هو كيف يمكن اجبار الدول على تطبيق سياسات تتجاوز مصالحها المباشرة دون ان يتاثر الصالح الدولي العام ؟ قد يمكن جزئيا السماح للدول لتفسير الاتفاقات الدولية بما يتماشى مع اولوياتهم المحلية ،خذ مثلا بكين وشنغهاي وجوانزو –ثلاثة من اكبر مدن الصين نموا – والتي تصارع تلوث الهواء فيها ولخفض نسبة الانبعاثات ليس امامها سوى خياران كما عبر عن ذلك (ديفيد جي فيكتور) هما:

1- **ان تقوم بنقل محطات الطاقة والصناعات الثقيلة خارج حدودها وتقوم بالتالي باستيراد المواد والكهرباء التي تحتاجها .**
2- **ان تقوم باستبدال الوقود المعتمد على الفحم الحجري الى الغاز الطبيعي او الطاقة النووية [1].**

ولو بقينا في الصين فالمشكلات البيئية للصين تتزايد فتلوث المياه وندرتها يفرضان قيودا على الاقتصاد والمستويات المتصاعدة لتلوث الهواء تشكل خطورة على الملايين من الصينيين والكثير من اراضي البلاد تتحول بسرعة الى صحراء وقد اصبحت الصين رائدة على مستوى العالم في تلوث الهواء والمياه وتكل الارض ومساهما رئيسيا في بعض من اكثر المشكلات البيئية العالمية ازعاجا مثل الاتجار غير المشروع في االاخشاب وتلوث مياه البحر وتغير المناخ وحيث تتزايد منغصات التلوث في الصين تتزايد ايضا المخاطر على اقتصادها وعلى الصحة العامة والاستقرار الاجتماعي وعلى سمعتها الدولية .

وهنا تقول اليزابيث سي اكونومي((ان التنمية السريعة في الصين ،التي يروج لها كمعجزة اقتصادية ،قد اصبحت كارثة بيئية ،فهذا النمو المحقق يتطلب بالضرورة استهلاكا ضخما للموارد ،لكن استخدام الطاقة في الصين بوجه خاص غير نظيف وغير كفء ،وله عواقب وخيمة على هواء البلاد وارضها ومائها ،فالفحم الذي يدفع نمو الصين الاقتصادي، يضر ايضا بشعبها ،حيث انه يساهم بحوالي 70% من احتياجات الصين من الطاقة وقد استهلكت البلاد منه حوالي 2.4مليار طن في سنة 2006 اي اكثر من الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة مجتمعين ،وفي سنة 2000 توقعت الصين مضاعفة استهلاكها من الفحم بحلول سنة 2020 [2]، هذه الارقام نذكرها على سبيل المثال فقط، لان غرض الكتاب الاساسي هو عدم تناول الارقام وانما التحدث عن الاشكاليات النظرية والارقام نذكرها على سبيل المثال فقط ليس اكثر .

وقد عانت ارض الصين هي الاخرى من التنمية المنفلتة والاهمال البيئي فقد خلفت قرون من ازالة الغابات الى جانب الرعي الجائر والافراط في استزراع الارض ،خلفت كثير من اراضي شمال وشمال غرب الصين متاكلة بدرجة خطيرة .

ويمتلك مفهوم التنمية المستدامة كثيرا من الوهج والجاذبية في جميع ارجاء العالم لكنه فقط عندما يستعيد غرضه الاساسي وهي مساعدة الفقراء في ان يعيشوا وبملء ارادتهم حياة افضل ملؤها الصحة والعدل الاجتماعي وهذا شرط اساسي لان تكون التنمية المستدامة رؤية حقيقية لبناء مستقبل افضل.

ان التقرير السنوي الثالث الذي صدر عام 1999 بعنوان: ((حال مستقبل العالم)) الذي اصدرته جامعة الامم المتحدة في طوكيو في اطار المشروع العلمي المستقبلي

---

[1] - ديفيد جي فيكتور، اعادة البريق الى التنمية المستدامة، مصدر سابق.

[2] - Elizabeth C.Economy The Great Leap Backward?,,Foreign Affairs,September\octoper,2007,

الكبير الذي تتبناه منذ سنوات بعنوان ((المشروع الالفي))[1] فقد اجمل هذا التقرير المستقبلي البالغ الاهمية المخاطر والتحديات التي من المتوقع ان تواجه الانسانية في العقود القادمة في خمسة عشر تحديا كما ياتي:

6- **كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة لكل الشعوب ؟**
7- **كيف يمكن تجنب الصراعات حول المياه ،وكيف يمكن توفيرها لكل الناس؟**
8- **كيف يمكن اقامة التوازن بين السكان والموارد؟**
9- **كيف يمكن ان تبزغ ديمقراطية اصيلة من قلب النظم السلطوية؟**
10- **كيف يمكن ادخال استشراف المستقبل بعيد المدى في صلب عملية صنع القرار؟**
11- **كيف يمكن تسخير عولمة ادوات الاتصال والمعلومات وتداخلها لخير كل الناس؟**
12- **كيف يمكن للاسواق التي ينبغي ان تدار بشكل اخلاقي ان تزيد من معدلات التنمية الاقتصادية ،وتقلل الفجوة بين الاغنياء والفقراء؟**
13- **ماذا يمكن عمله لتقليل التهديد القادم من اعادة ظهور الامراض التي اختفت؟**
14- **كيف يمكن زيادة قدرة اصدار القرارات الصحيحة في الوقت الذي تتغير فيه معالم المؤسسات وطبيعة العمل؟**
15- **كيف يمكن للقيم المشتركة ولاستراتيجيات الامن الجديدة ان تقلل من الصراعات العرقية ومن الارهاب؟**
16- **كيف يمكن للاستقلالية المتزايدة للنساء ان تحسن من الوضع الانساني؟**
17- **كيف يمكن وقف نمو الجريمة المنظمة حتى لا تتحول الى مشروعات كونية قوية ومسيطرة ؟**
18- **كيف يمكن اشباع الطلب على الطاقة بطريقة امنة ؟.**
19- **ما الاساليب الفعالة لتسريع الاكتشافات العلمية الحاسمة والتطبيقات التكنولوجية لتحسين الوضع الانساني؟**
20- **كيف يمكن للاعتبارات الاخلاقية ان تتضمن بصورة الية في القرارات الكونية ؟**

كل هذه الاسئلة وغيرها يثيرها التقرير انف الذكر وهي ان دلت على شيء انما تدل على حاجات العالم الانية والمستقبلية

يتضح مما مر ان من البديهيات ان التقدم في حالة التنمية المستدامة يتطلب نجاحا جيدا في مجال التنمية الاقتصادية ،وبالاخص في مجال تخفيف حدة الفقر ،كما ان الضلعين الاخرين من مثلث التنمية المستدامة وهما حماية البيئة والعدالة الاجتماعية قد تفقد شوكتها ما لم يكن هنالك تحسن في مستويات المعيشة في الدول النامية ،بالنتيجة يجب ان تكون اهداف التنمية وسبلها واقعية يمكن تحقيقها ويجب استخدام السياسات المرنة والحكيم في اقتلاع الفقر والامور الاساسية في اي تنمية تنطلق من محاربة الفساد وحماية الملكية الخاصة واحتواء الصراع المدني وهذه الامور لم نجد احد يركز عليها في الاجتماعات العالمية للتنمية المستدامة لان بعض الدول تعتبر هذه الامور داخلية ولا يجوز التحكم بها عالميا.

[1] -حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر ،بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص112

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعية.

إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

والتنمية المستدامة هي مفهوم متكامل يتضمن الأعمال البشرية وصولا إلى المستوى المحلي و:

1. **تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية مع الحفاظ على قدرة الأرض على دعم الحياة بتنوعها.**
2. **ترتكز على الديمقراطية وحكم القانون واحترام الحقوق الأساسية بما فيها الحرية والفرص المتعادلة والتنوع الثقافي.**
3. **تشجيع مستويات عالية من التوظيف ضمن اقتصاد ترتكز قوته على التجديد والتجانس الاجتماعي وحماية البيئة.**

هنالك 3 ركائز للتنمية المستدامة وهي:

1. **المجتمع هو الغاية.**
2. **الاقتصاد هو الأداة .**
3. **البيئة هي الأساس.**

ويمكننا أن نفسر هذه الركائز بالشكل التالي:/

فدعم المجتمع المدني وانخراطه ومشاركته في عمليات اتخاذ القرار يتضمن البعد الاجتماعي أيضا مكافحة الفقر عبر التوظيف ودعم نمط الحياة المستدام والعمل ضد التمييز والأمن الاجتماعي للجميع.

اما بالنسبة للاقتصاد فالنمو الاقتصادي يتأثر بتأثير بيئي محدود يمكن الدفاع عنه على انه جزء من التنمية المستدامة ويجب تطبيق الحوافز لتشجيع الاستثمارات المحبة للبيئة.

اما البيئة فتامين الحياة والبيئة المادية –النظام البيئي- عبر:

1. **الحد من الاحتباس الحراري.**
2. **وقف خسارة التنوع البيولوجي .**
3. **ضبط انبعاث الملوثات الكيميائية الدائمة والحد منها.**

ثانيا:

ميزات التنمية المستدامة:

1. **يجب ألا يتم تقويض الرفاهية البشرية عبر التلوث نتيجة لعملية التطوير .**
2. **يجب ألا تضر التنمية بالتوازن البيئي الطويل الأمد القائم على الأرض حيث يشكل الاحتباس الحراري مثالا عن التغيير في التوازن البيئي.**
3. **يجب استخدام الموارد غير القابلة للتجديد بحكمة.**

4- يجب تطوير الموارد القابلة للتجديد للحفاظ على الموارد غير القابلة للتجديد ولتأمين قدرة التنمية للأجيال المستقبلية.

وهنالك أربعة معايير للاستدامة استخلصناها من خلال دراستنا للموضوع نستطيع أن نلخصها بالتالي:

1- المعيار الاجتماعي والذي يشمل:
أ- التوصل إلى درجة مقبولة من التجانس الاجتماعي.
ب- العمل نحو توزيع عادل للدخل.
ت- نشاطات توليد المداخيل التي تتيح التوصل إلى أنماط حياة كريمة.
ث- نفاذ منصف إلى الموارد والخدمات الاجتماعية.

2- علم بيئة:ويشمل:
أ- الحفاظ على قدرات رأس المال الطبيعي لإنتاج موارد قابلة للتجديد.
ب- الحد من استخدام الموارد القابلة للنضوب.

3- بيئي: احترام وتحسين قدرات الأنظمة البيئية لتعيد ترميم نفسها.

4- اقتصادي ويشمل:
أ- تنمية اقتصادية متوازنة بين القطاعات.
ب- تامين الأمن الغذائي.
ت- القدرة على تحسين وعصرنة الأجهزة الإنتاجية.
ث- دخول مهم في الاقتصاد الدولي.

5- سياسي(وطني): ويشمل:
أ- نظام ديمقراطي يحفظ حقوق الإنسان.
ب- وضع تنموي قادر على تطبيق المشروع الوطني بالشراكة مع المعنيين كافة.
ت- التجانس الاجتماعي.

6- سياسي(دولي) ويشمل:
ب- نظام فعال للأمم المتحدة لمنع الحروب وحماية السلام وتشجيع التعاون الدولي.
ت- تعاون وثيق بين الشمال والجنوب مرتكز على مبادئ الإنصاف.
ث- ضبط مؤسسي فعال للتمويل والتجارة العالميين.
ج- ضبط مؤسسي فعال لتطبيق المبدأ الوقائي في إدارة البيئة والموارد الطبيعية والوقاية من التغير العالمي السلبي وحماية التنوع البيولوجي وإدارة النقاط المشتركة العالمية كجزء من الإرث المشتركة للبشرية.

أسوأ عشر مشاكل بيئية:

1- التنقيب عن الذهب.
2- تلوث سطح المياه.
3- تلوث المياه الجوفية.
4- تلوث الهواء الداخلي.
5- نشاطات التنقيب الصناعية.
6- أفران ومنشآت معالجة المعادن.
7- النفايات المشعة ومناجم اليورانيوم.
8- مياه الصرف غير المعالجة.
9- نوعية الهواء في المدينة

10- إعـادة تـدوير البطاريـات (التـي تحـوي علـى الرصـاص والاسـيد) المستعملة[1].

اما أكثر عشر مشاكل اجتماعية ضاغطة اليوم:/

1- سوء التغذية والمجاعة.
2- تلوث الهواء.
3- الصرف الصحي والمياه.
4- النزاعات.
5- عوائق المساعدات والتجارة.
6- الأمراض.
7- الإرهاب.
8- التعليم.
9- النساء والنمو.
10- الاحتباس الحراري.

وكل المشاكل اعلاه عوائق كبيرة للتنمية يتصدرها الاحتباس الحراري حيث يمثل النمط الحالي لانتاج الطاقة واستهلاكها في بعض الدول النامية والمتطورة ظاهرة لانتشار الاحتباس الحراري وزيادته ولناخذ مثلا الصين حيث يمثل نمط انتاج الطاقة فيها تهديدا هائلا وبعيد المدى لبيئة الارض وقد تعدت الصين الولايات المتحدة كاكبر الدول بثا لغاز ثاني اكسيد الكربون في الجو وعلى الرغم من تقهقرها على اساس متوسط الدخل السنوي للفرد يقدر ان يزداد طلبها على الطاقة خلال العقود المقبلة الى نسبة تفوق الولايات المتحدة بمرات عديدة.

والسبب في ان تكون الصين هكذا لاعتمادها على الفحم الحجري. وقد تتغير هذه المعادلة مستقبلا ولا نريد الخوض في ارقام تخص هذه النتائج وذلك لان كتابنا هذا لا يحوي الارقام التي تحدد وتعطي النتائج الانية ، بل يحوي التحليلات التي تخص كل الازمان ولا تتحدد بزمان معين لان الارقام تحدد الكتاب او المقال بزمن معين ولكن الينا في كتابنا هذا ان نركز على ان تكون المعلومات الواردة فيه تخص الحاضر والمستقبل الى ما لانهايته. والصين سيستمر فيها الفحم مصدر للوقود الرئيسي في المستقبل المنظور ،ولدى الصين احتياطات هائلة من الفحم وهو يعد كمصدر للطاقة ذا تكلفة اقل بكثير من الغاز الطبيعي المستورد حسب اسعار الوقت الحالي . والان يسبب استخدام الفحم اكثر من 80% من الانبعاث الغازي في الصين بينما يشكل الانبعاث من استخدام الاليات حوالي 6% لكن العربات والشاحنات ستمسي عاملا مهما باستمرار في المستقبل ويتوقع ان ينمو اسطول الصين من الاليات من 37 مليونا الى مايقارب ال370مليونا خلال السنوات ال25 المقبلة[2] ،و الارقام هذه نذكرها على سبيل المثال ليس اكثر لاننا اكدنا ان هذا الكتاب لا يعنى بالارقام الانية بل بالتحليلات الحاضرة والمستقبلية البعيدة.

وبسبب التغير المناخي الناجم بالدرجة الاساس من الاحتباس الحراري ستلجأ دول مختلفة الى الامم المتحدة ومنظمات دولية أخرى ،بشكل متكرر طلبا للمساعدة في ضبط تدفق اللاجئين وتوزيع الغذاء والمساعدات ،والمساعدة في تخفيف الكوارث والازمات الاخرى ، ومن اجل التعامل مع اعبائها المتزايدة ستحتاج الامم المتحدة الى دعم مالي

---

[1] -مشكل يحددها أهل الاختصاص في موضوع التنمية المستدامة ويوجد هنالك غيرها اعرضنا عن ذكرها لكثرة تشعباتها.

[2] جون بوديستا وبيتر اوغدن، التداعيات الامنية للتغير المناخي، مقال منشور في مجلة الثقافة العالمية ،العدد 153، الكويت، مارس ابريل،2009،ص68

اضافي ودعم دبلوماسي وبالنتيجة يتبين لنا كم ستتعرقل المشاريع التنموية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري والتداعيات المناخية الاخرى.

يقول عالم الاقتصاد روس جارنوت في كتابه((التغير المناخي والعدالة الاجتماعية)) ان التغيرات المناخية في جوهرها مشكلة اخلاقية وهي ترتبط بمسئولية تأريخية في اعناقنا ويستطرد كارنوت قائلا:/ :لهذه المشكلة طبيعة خاصة فهي تخص عدة اجيال، اي انها عابرة للاجيال وتهم اجيالا متعاقبة ،وتأثيراتها بعيدة المدى، وهي في الوقت نفسه مع ذلك من القضايا الحالية للعدالة والانصاف الاقليمي والعالمي وهي تدفع بمشكلة العدالة في توزيع المسئوليات وتكاليف مواجهة الظاهرة والحد من اثارها والتكيف معها، وهذا هو المدخل الذي يهتم به علماء الاخلاقيات بالدرجة الاولى ، ويطلق جارنوت على التغيرات المناخية "المشكلة الشريرة الكريهة" التي تعج بعدم التيقن والعواقب غير المقصودة[1]

ويدعو بعض العلماء مثل ديريك بيل الى فض الاشتباك بين القضايا التاريخية وقضايا المسئولية الحالية عن التغيرات المناخية من ناحية والواجبات الناشئة عنها من ناحية اخرى، ويدعو بيل الى العدالة بدلا من الحسابات القائمة على المنفعة فيما يتعلق بمن يتحمل تكاليف المواجهة والتكيف ويبدأ بيل من الاقتراح الوارد في اطار الامم المتحدة للاتفاق حول التغيرات المناخية الصادر في 1992م والذي ينص على انه: على جميع الاطراف حماية منظومة المناخ وذلك على اساس التوافق مع مسئولياتها المشتركة والخاصة ووفقا لذلك ولمقدراتها

ولتمكين التنمية من النجاح عالميا سيتعين على الدول النامية الرئيسة والتي تشمل الصين ولا تقتصر عليها ان تقبل القيام بتعهدات حقيقية بعد كل شيء للحد من الاحتباس الحراري وستكون الدول النامية هي القوة المحركة وراء ازدياد الانبعاث الكوني ،فهي الان مسؤولة عن حوالي ما يعادل انبعاثات الدول المتطورة ،وانها بناء على التوقعات الحالية ستكون مسؤولة عن اكثر من 75% خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة ، وقلق هذه الدول العميق حول مسالة الانصاف وحقها في انتشال مواطنيها من الفقر هي امور مشروعة ومع ذلك، ومالم تسلك طريقا واضحا نحو التنمية اكثر من الذي سلكته في القرنين السابقين، فكتلة الدول النامية التاريخية او ما يسمى بمجموعة السبع والسبعين G-77 لا بد ان تعامل بتمايز فعدد كبير من الدول النامية لا تزال فقيرة جدا ،ومشاركتها في التغير المناخي هي اقل ما يمكن بحيث يجب استثناؤها من الالتزامات حيال التغير المناخي وهنا يركز كل من تود ستيرن ووليم انثولوس على مهمة الولايات المتحدة تجاه هذه الدول حول مساعدتها على بناء المقدرة للتكيف مع التغير المناخي ومراقبة الانبعاثات وتبني طرق جديدة لخفض الكربون في انتاج الطاقة ومع ذلك يجب ان تقوم دول نامية اكثر مثل الارجنتين والبرازيل وتشيلي والصين والهند واندونيسيا والمكسيك وجنوب افريقيا وتايلند وغيرها بما يمكنها من الالتزامات الحقيقية ،وهذه الالتزامات يتعين ان تصبح اهداف وان تكن اقل صرامة من الدول الصناعية ،او سياسات الالتزام التي تحملها قطاع معين مثل- كفاءة الابنية والمعدات ،والسيارات المتطورة ،والفحم النظيف ،والطاقة المجددة ،او حماية الاحراش ،او على اساس اقتصادي واسع ،مثل خطة الحدود والمقايضة ،او ضريبة الكربون، ويكمن مفتاح العمل مع هذه الدول النامية الرائدة ،التي لا تزال انبعاثاتها والدخل السنوي للفرد فيها قليلا نسبيا وسيكون تشجيعها على ربط مهمة خفض الانبعاثات بغيرها من الاولويات في

[1] -نقلا عن فتح الله الشيخ، الاحتباس الحراري ..منظور اخلاقي، مجلة العربي، العدد 635، الكويت،2011، ص147

التنمية المحلية ،سواء اكانت في صورة حماية للبيئة ام خلق الوظائف ام الصحة العامة ام احتياجات اخرى[1] .لقد جرى الحديث عن التنمية المستديمة بعبارات مهمة واساسية للفهم ولكن كيف يمكن اقناع الناس في العالم الحقيقي او جعلهم يتصرفون لما فيه المصلحة العامة ؟ والجواب يكمن جزئيا في التربية التي تحدثنا عن اثرها في التنمية كثيرا في سياق كتابنا هذا ،وتطوير المؤسسات وتطبيق القانون ولكن العديد من مشاكل نضوب الموارد والاجهاد البيئي ينبثق من المفارقات بين السلطة الاقتصادية والسياسية فمن الممكن الا تتعرض صناعة ما للحساب عما تسببه من تلوث كبير للهواء والماء ،لان الناس الذين يتحملون وطأة ذلك هم من الفقراء غير القادرين على الشكوى بشكل مؤثر ويمكن للغابة ان تدمر بافراط في قطع اشجارها لان الناس الذين يعيشون ليس امامهم من خيار سوى القيام بذلك او لان مقاولي الاخشاب يملكون على العموم نفوذا اكبر من سكان الغابة .

اذا ليست المسألة في ان هناك ضحايا ومجرمين فكل شيء كان من الممكن ان يكون افضل لو ان كل شخص سواء كان ذكرا او انثى اخذ بالحسبان تاثير اعماله في الاخرين ولكن لا يوجد من يرغب في افتراض ان الاخرين سيتصرفون على هذا النمط الاجتماعي المؤمل فيه، ولذلك فالكل يتابع مصلحته الفردية الضيقة ، لذلك تستطيع المجتمعات او الحكومات ان تعوض من هذه العزلة بالقوانين والتربية والضرائب والمعونات ، وغيرها من الوسائل ويمكن للقوانين المفروضة بشكل جيد والتشريعات القانونية المحددة ان تسيطر على الاثار الجانبية الضارة واهم من ذلك كله المشاركة الفعالة من جانب المجتمعات المحلية في صنع القرار والتي يمكن ان تساعدهم على توكيد مصلحتهم المشتركة وفرضها بشكل مؤثر .وترتبط استدامة التنمية بشكل وثيق بالقوى المحركة للنمو السكاني ومع ذلك فالقضية ليست ببساطة قضية مجرد الحجم الكلي للسكان فالطفل الذي يولد في بلاد تكون فيها مستويات استعمال الطاقة والمادة مرتفعة يشكل عبئا اكبر على موارد الارض من طفل يولد في بلد افقر وينطبق المثل ذاته بالنسبة للدول كذلك ومع ذلك فان من الممكن السعي نحو التنمية المستدامة بيسر اكبر عندما يكون حجم السكان مستقرا على مستوى ملائم لحجم انتاجية النظام البيئي .

اما الاسباب التي ادت الى انتشار وتعميم مصطلح التنمية المستدامة فهي ذات ابعاد ثلاثة :البعد البيئوي والاجتماعي والسياسي الاقتصادي وهي كالتالي:

أ- المخاطر التي تهدد الكرة الارضية :ومنها تلوث المياه والبحار والتغيرات المناخية وارتفاع حرارة الجو والتصحر والمخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي.
ب- استمرار الفقر واستفحاله وكثرة وجود الفوراق الطبقية بين افراد المجتمع وسوء التغذية وتلوث المياه كما سنعرض له بالتفصيل.
ت- الافتقار الى الحكم الرشيد والياته الانسانية : الخلل والظلم الحاصلان في العلاقات الدولية بين الدول الغنية

---

[1] - تود ستيرن ووليم انثولوس ، مناخ يتغير:خيارات امريكا،مقال منشور في مجلة الثقافة العالمية ،الكويت، العدد 153، ت،فرج الترهوني، مارس-ابريل/2009، ص51-52

والفقيرة وصعوبة تبني انظمة تعمل لصالح تنمية مستدامة .نظرا لعدم وجود حكم عالمي يفرض على الجميع احترام المعاهدات والاتفاقات والقرارات التي يتبناها المجتمع الدولي.

ويطالب الفاعلون الجدد في العلاقات الدولية ، وهم المنظمات غير الحكومية والشركات بتبني التنمية المستدامة كمقاربة جديدة ، تعالج المشكلات التي تمس البشرية ككل ،محليا وعالميا وبابعادها الثلاثة ، اقتصاد-عدالة – بيئة.

وهذا التوجه يجسد بلا شك بعض الاوجه الايجابية للعولمة التي خلقت وعيا كونيا بوجود مسائل تهم سكان الارض ككل والعلاج لهذه المسائل والمشاكل هو علاج كوني وليس محلي او اقليمي.

وجاءت التنمية المستدامة لانسنة العولمة المتوحشة على حد تعبير " محمد عيسى الجابر" ولوضع ضوابط لها ،فأدخلت رؤية جديدة بيئية تؤكد ضرورة احترام الموارد المحدودة وغير المتجددة.وادخلت مفهوم الكونية باننا يجمعنا مركب واحد فسلوك احدنا يؤثر على الباقين[1]

والتنمية المستدامة قد تحولت الى استراتيجية عالمية في مؤتمر ري ودي جانيرو (1992) والذي شارك فيه 173 رئيس دولة وحكومة ونتج عنه تبني ما يسمى اجندة 21 بعنوان استراتيجية عالمية للتنمية المستدامة قدمها بطرس غالي امين عام الامم المتحدة في حينه. وتحتوي تلك الاستراتيجية على 27 مبدأ اساسيا تجعل من التنمية المستدامة حقيقة واقعية .

ومن تلك المبادئ:

1- **اعتبار الانسان مركز اهتمام التنمية المستدامة ،ومن حقه التمتع بمعيشة سليمة ومنتجة ومنسجمة مع الطبيعة .**
2- **على الدول- كافة- والشعوب العمل معا لازالة الفقر ،وتقليص الفوارق في مستوى المعيشة.**
3- **من واجب الشعوب ، ممارسة الحق في التنمية وانصاف احتياجات الاجيال القادمة وعدم**

---

[1] -محمد بن عيسى الجابر، نعم..العرب ايضا قادرون، كتاب في جريدة، مع صحيفة الصباح، عدد الكتاب 59، بغداد، الاربعاء 16/تشرين الثاني/2011، ص 25

تعريض البيئة للمخاطر لانها جزء من مسار التنمية .

وحددت الاجندة 21 هدف التنمية المستدامة على انه "التوفيق واالملاءمة بين الفاعلية الاقتصادية وحماية البيئة والانصاف الاجتماعي " ودعت الى التفكير كونيا والعمل محليا على زيادة الانتاج (اقتصاد) ومحاربة الفقر واللامساواة (مجتمع) واحترام البيئة (الحفاظ على البيئة).

اما المكون المهم للتنمية المستدامة فهو التضامن بين الاجيال الراهنة والمستقبلية ،اي انها تجمع وتلاؤم بين الاهتمامات الافقية(المكان) والعمودية(الزمن).والسؤال الذي يطرح الى اي مدى يمكن التوفيق بين مكونات غالبا ما يكون بينها تناقضات في ظل حكم عالمي هش لا يزال بلا مؤسسات فاعلة تتولى عمليات الضبط والتنظيم والاشراف؟ فمثلا الحركات البينية تعتني فقط بالمكون البيئي للتنمية المستدامة، فهي تعمل ضد عوامل التغير المناخي ،وتسعى للحفاظ على التنوع البيولوجي ،والسهر على الامن الغذائي ومحاربة التصحر واجتثاث الغابات والاقتصاد في استغلال الموارد المتحجرة والبترول وتشجيع الطاقة المتجددة ومحاربة التلوث ...الخ. ولكن هذه الحركات لا تكترث ولا تاخذ في الحسبان مصالح الدول الصاعدة ، الساعية الى اللحاق بالركب الحضاري الغربي.

بالمقابل تعمل المنظمات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ..الخ.) على تشجيع الدول النامية على اعتماد استراتيجية النمو الاقتصادي كوسيلة وحيدة لمحاربة الفقر .وتحث الدول النامية في تشجيع الشركات الاجنبية على الاستثمار في اراضيها لخلق فرص عمل وانتاج ثروة تمكنها من سداد ديونها المتراكمة وقد يتطلب ذلك استغلال الغابات بحثا عن المواد الاولية كالمعادن والبترول الامر الذي يؤدي الى مزيد من التصحر والتلوث واستغلال الموارد غير المتجددة مما يعرض الى حرمان الاجيال القادمة الاستفادة من الخيرات الراهنة. اما المنظمات غير الحكومية فتركز نشاطها على فضح مساوئ العولمة غير المسيطر عليها من قبل الحكم العالمي الهش خاصة البعد الاجتماعي حيث تؤدي العولمة في الدول النامية الى زيادة الفوارق في توزيع

الثروة وازدياد البطالة واستفحال الفقر وتهميش شرائح جديدة من السكان .اذن دور التنمية المستدامة هو العمل على المواءمة والتوفيق بين المصالح المتناقضة والمتفاوتة تماما كما يجري التفكير والعمل من اجل المصلحة العامة ، اي ضمان اطار معيشة تمكن كل فرد من ممارسة حقوقه اليوم وغدا وفي كل مكان ومن هنا فان تحقيق التنمية المستدامة يحتاج اولا : وقبل كل شيء الى استتباب الامن والاستقرار والحرية في الاختيار لتلبية الحاجات وضمان الصحة والتعليم، ربما اصبحت التنمية المستدامة موضة جديدة تلتزم بها الدول والشركات والمجتمعات المدنية ، كما هو حاصل فعلا في برنامج الامم المتحدة المدعو "1999" Glopal Compact فالانضمام الى هذا البرنامج يلزم المشارك باحترام دليل اخلاقي وسلوكي كما يلزم الشركات باحترام تسعة مبادئ منها:

تطوير سياسة بيئية والبحث عن تكنولوجيا اقل تلويثا ...الخ.

وباختصار يمكن اعتبار ان التنمية المستدامة ذات قوائم الطلبات الكثيرة مصطلح شره ، فعلى سبيل المثال لا الحصر تضم قوائمها:

1-مجال البيئة: التنوع البيولوجي (حماية وتهديد الغابات ومحاربة التغيير الجيني العضوي) ،الماء(ادارته ،نوعيته، توافره) ،مصادر طبيعية متجددة (الطيور البرية،الصيد) المواد الاولية المتحجرة(المعادن ،البترول) مشكلات النفايات ،ارتفاع الحرارة الجوية، تاثير التدفئات الاصطناعية ، التلوث(مياه،بحر،جو) التصحر الناتج عن اجتثاث الغابات والانجراف الارضي وسنتناول هذه الامور باكثر تفصيلا بالقادم من الفصل .

2-في المجال الاقتصادي: الزراعة المستدامة ،الحقوق العقارية (اصلاح زراعي) الامن الغذائي ،التبادل الدولي، التجارة العادلة ، تامين الطاقة والنقل، سياسات اقتصادية ، حقوق وشهادة ملكية وبراءة اختراع.

3-في المجال الاجتماعي :الصحة(امراض جديدة،الحصول على الادوية ، سياسة صحية محلية ودولية)،التغذية (الامن الغذائي كما ونوعا)،محاربة الفقر ،سياسة سكانية وحضرية (الديمغرافية ،تخطيط المدن، وضع المرأة ، وتحديد النسل، الحق في العمل، الحصول على التعليم، التقدم في السن، التنظيم الاجتماعي، الحق بالمعرفة والحصول على المعلومات ،وتدارك النزاعات والصراعات)

هذا التنوع والتعدد هو الذي يجعل من التنمية المستدامة حسب الجابر مقاربة وسياسة وثقافة قبل ان تكون برنامج عمل واستراتيجيات وهو ما يعرضها احيانا الى ان تكون مجرد شعارات او طوباوية بعيدة المنال.

التنمية المستدامة والعولمة وضعتا حدا للتنمية المحلية بمعزل عن العالم: فنحن في عالم متصل ومتشابك ومتفاعل تبادل في الاسواق المالية ، بحيث ان التقلب في سعر صرف العملة ،ام في حركة راس المال، بل وبالاجراءات التي تتخذها البنوك والمصارف يؤثر بشكل كبير على الاقتصادات المحلية والوطنية ، وعلى تقلب اسعار الموارد الوطنية ، وبالتالي على صرف الميزانية ، وقد تكون الازمة المالية الراهنة خير دليل على ذلك ، فتمويل الاقتصادات اليوم قد غير المعطيات تماما ، الامر الذي اضعف سلطة الحكومة واثر في قدرتها على المناورة كونها لا تتحكم بالثوابت المقررة لاندماجها في التبادل الدولي .

ان ضعف الدولة في عالم اليوم افقدها القدرة على وضع سياسة ، ارادوية ، او التخطيط متوسط المدى للتنمية ، وبعض تلك الدول واقعة تحت اشراف المؤسسات المالية الدولية ، بغية مواجهة الديون المتراكمة ولتمكينها من الحصول على قروض جديدة ، واحيانا تفرض المؤسسات المالية اجندات واختيارات اقتصادية تتناقض ومتطلبات التنمية المستدامة ، واحيانا اخرى يتم الاخذ باستراتيجيات واعتبارات الشركات العالمية الكبرى ، بصرف النظر عن المجهودات المحلية واعتباراتها .

ثالثا:امثلة حول اهداف التنمية المستدامة:

وفيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس:

1- المياه

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي.

وهنا فلا بد ان نستعرض قضية المياه بشكل من الدقة لاهميتها في هذه السنين ولان التنبؤات تقول ان هنالك مشاكل عالمية ستكون حول المياه، فنحن اليوم نشاهد وعبر وسائل الاعلام الاراضي القاحلة واحواض الانهار والينابيع الجافة ومستويات انخفاض منسوب المياه الجوفية في جميع انحاء العالم، وهناك مؤشر حقيقي ومقلق اخر وهو التراجع السريع في البيئة الحيوانية والنباتية المائية وفي التنوع البايولوجي وتصور التغيرات المتوقعة في المناخ الناتجة عن غازات البيوت الزجاجية عالما اكثر جفافا في المناطق الاستوائية حيث يعيش اكثر من نصف سكان العالم وتتوقع زيادة في الفيضانات مثلما نشاهد اليوم والجفاف في جميع انحاء العالم، وسنقسم ازمات المياه الى عدد من الاصناف وهي:

1- ازمة الوصول الى المياه:ونعني بها عدم امكانية توفير بنية تحتية اساسية لتخزين المياه ومعالجتها ونقلها الى قسم كبير من سكان العالم .

وبالنتيجة فان عدم وصول هذا القسم الكبير من سكان العالم الى مياه شرب نظيفة سيحد من انتاجيتهم الاقتصادية وتطورهم الاجتماعي ، فعلى سبيل المثال تلفت منظمة الصحة العالمية وبرنامج تطوير التعليم لمجموعة البنك الدولي ومنظمة المياه العالمية وتحالف تحدي المياه العالمية :الانتباه الى حقيقة ان اكثر من مليار شخص لا يستطيعون الوصول الى مياه شرب نظيفة ونتيجة لذلك اتفقت كل من مجموعة ((اهداف التطوير الالفية للامم المتحدة)) و((المنتدى العالمي للمياه)) ومجموعات اخرى حول وضع مقياس مشترك لهذا الموضوع من خلال احصاء عدد السكان الذين يستطيعون الحصول على مياه شرب نظيفة فعلى سبيل المثال من بين احد الاهداف الاساسية لمجموعة ((اهداف التطوير الالفية للامم المتحدة)) تخفيض نسبة الذين لا يستطيعون الوصول بشكل مستدام الى مياه شرب نظيفة الى النصف ،وعلى الرغم من الاحتفاء بهذه الاهداف باعتبارها توجيهات سياسية مهمة فان المجتمع الدولي لم يتقدم كثيرا في تحقيقها حتى الان[1]

2- ازمة التلوث: وتتداخل ازمة تلوث المياه مع ازمة الوصول اليه .

فبالنسبة للافراد الذين الوصول الى مياه شرب نظيفة غالبا ما تكون كلمة نظيفة هي الاساس ،ففي حين تتوافر البنية التحتية لتخزين المياه والوصول اليها في معظم الاحيان الا انها تكون في بعض الاحيان ملوثة بالمواد الكيميائية والجراثيم والملوثات الاخرى ، بحيث تجعلها غير صالحة للشرب من جهة اخرى ، وهناك مشكلة تلوث اكثر صعوبة وهب التلوث من مصدر غير محدد والتي تنتج عن مصادر منتشرة مثل الحقول الملوثة

---

[1] -اوبمانو لال ،تانيا هيكيلا،كايسي بروان وتوبياس سيجفريد ، الماء في القرن الواحد والعشرين:تحديد عوامل الازمات العالمية والحلول الممكنة،مقال مترجم ،ت :صفاء روماني، الثقافة العالمية،دورية،الكويت، السنة السابعة والعشرون-مارس-ابريل 2009،العدد 153،ص 134

او ناتجة عن ترسبات جوية من الملوثات الصناعية ويمكن ان يكون لمثل هذا التلوث تاثيرات واسعة النطاق على كل من الاستخدام البشري وعلى البيئة من خلال تراكم الملوثات في الكتل المائية بشكل خاص ومن خلال سلسلة الغذاء البايويلوجية. وعلى الرغم من انه من الممكن تخفيض التلوث من مصادر غير محددة الا ان هذا يشكل تحديا ويكون مكلفا فاولا يتطلب الحد من التلوث من هذا النوع وقتا وجهدا كبيرين لتحديد المصدر المتسبب في التلوث ومكانه.وخاصة عندما تكون كمية الملوثات كبيرة ،وعندما تنتقل كميات كبيرة من الماء خلال سقوط الامطار ، ومن مصادر التلوث وجود مخلفات المعامل وصناعات اخرى قريبة من مصادر المياه ومن الانهار وغيرها ،

ومن بين طرق التعامل مع التحديات التي يشكلها تحديد مصدر الملوثات المنتشرة مطالبة جميع الصناعات التي تنتج ملوثات منتشرة باستخدام تقنيات او القيام باجراءات تخفض من تدفق الملوثات الى المجاري المائية، وكثير من هذه التقنيات معروف ومن السهل تطبيقه نسبيا فعلى سبيل المثال يستطيع جميع المزارعين زراعة حواجز نباتية على ضفاف الانهار لتفية المواد المغذية للتربة او تغطية المحاصيل لتخفيض رشحها وهناك بديل اخر تستطيع مزارع تربية الماشية من خلاله حماية المجاري المائية باستخدام الاسيجة للحيلولة دون تسرب المواد البرازية للمواشي اليها وكثيرا ما تكون المشكلة في هذه الحلول سياسية[1].

وفي مجال الحفاظ على البيئة وانشاء بيئة مستدامة ان صح التعبير ان التنمية المستدامة تهدف فيما تهدف اليه الى ادارة النظام البيئي والاختلافات البيئية على اسس والمخلفات الارضية تصرف في البحر وهذه كارثة بيئية ينبغي معالجتها ومن الامور التي تجدر مناقشتها كذلك ويجري العمل على حلها قضايا الصيد الجائر او قطع الاشجار.
يمكن الاشارة الى ان بعض الدول عملت على انشاء مدن كاملة تعتمد الطاقة النظيفة مدن خضراء ففي مقال منشور في مجلة Technology Review تحت عنوان (مدينة بلا انبعاثات ضارة في الصحراء)(Azero-Emissions city in the Desert) في عدد مارس 2009 يقول كيفين بوليس عن مدينة مصدر التي تقوم حكومة الامارات ببنائها في العاصمة ابو ظبي والتي نتكلم عنها في كتابنا هذا كمثال نسوقه على مصادر الطاقة النظيفة وطرق الاستثمار عبرها حيث اخذنا هذه المدينة كمثال على هذا الموضوع : ان المنشأة عبارة عن بداية لتجربة ضخمة ومحاولة لانشاء اول مدينة في العالم خالية تماما من المركبات ومن انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكاربون ومن النفايات ويتوقع الانتهاء منها عام 2016 وهي عبارة عن استثمار يبلغ 15 مليار دولار من قبل حكومة ابو ظبي وستعمل المدينة بشكل كلي تقريبا على الطاق الشمسية وسيستعمل 20% فقط من الكهرباء التي تستعمل في مدينة تقليدية بالحجم نفسه .وسيتم تصنيف النفايات ويعاد تدويرها او استخدامها كسماد عضوي اما مياه الصرف الصحي فسيتم معالجتها لتحويلها الى وقود وسترفع الاعمدة الاسمنتية المدينة سبعة امتار فوق سطح الارض مما يخلق فراغا تحتها من اجل شبكة النقل الكهربائي الاوتماتيكي التي ستحل محل السيارات ويتنبأ المخططون ان يجتذب المشروع 1500 من الاعمال التجارية ذات التقنية النظيفة تتراوح ما بين شركات دولية ضخمة الى شركات مبتدئة وفي اخر الامر حوالي 50,000 ساكن والغرض الاساسي من هذه المدينة بالاضاف الى غرض خلق مشروع طاقة نظيفة متجددة هو ان تدر مالا ((نريد مدينة مصدر ان تكون مربحة

---

[1] -المصدر السابق نفسه.

ولا نريدها مجرد تكاليف ضائعة))هذا ما قاله مدير المشروع لتنمية الملكية العقارية خالد عوض في معرض عقاري ضخم في دبي (اذا لم تكن مربحة كتطوير عقاري فهي غير قابلة للاستدامة)) لكن اذا كانت مربحة ،فقد يتم تكرار بناء نسخ منها. لقد قام جيرارد ايفيندين الشريك الاقدم في المؤسسة البريطانية فوستر وشركاه برسم المخططات الرئيسة لمدينة مصدر واحد اول الاشياء التي فعلها ايفيندين هو اسقاط السيارات من الحسبة فمع زوال الطرق السريعة يمكن فصل مباني المدينة بممرات عرضها 7 الى 12 مترا فقط قريبة بما يكفي لتظل بعضها بعضا ومع ذلك فهي بعيدة عن بعضها بما يكفي للسماح بدخول الضوء هذه طريقة رخيصة لتخفيض الحاجة ليس لتكييف الهواء فقط وانما للاضاءة الكهربائية ايضا وهما اكبر استنزاف للكهرباء في المباني التجارية والعزل رخيص،ايضا في معهد مصدر يخطط ايفيندين لاستعمال مادة عازلة بسمك 30 سنتيمترا لمنع تغلغل الحرارة الخارجية الى الداخل كما انه يدمج ايضا رقائق من النحاس الذي يعكس الضوء وتوصل الحرارة بعيدا عن المباني ستكون الرقائق المعدنية محمية من رمل الصحراء بمادة بلاستيكية شبيهة بالتيفلون Teflon ذاتية التنظيف من احل تخفيض الحاجة لعملية تحلية الماء الكثيفة الاستهلاك للطاقة ،سيخفض تصميم ايفيندين من استهلاك المياه بنسبة 75% من خلال معالجتها واستعمال تركيبات وصنابير منخفضة انسياب الماء ومباول من دون استعمال الماء.

وسياتي جزء صغير من الطاقة التي لا تزال ضرورية لتغيل المدينة من وقود مستخلص من النفايات وربما من الحرارة الارضية وسيأتي الباقي من الشمس لكن لن تكون جميعها من خلال الالواح الضوئية الباهظة التكاليف التي تحول اشعة الشمس الى كهرباء اذ ان هناك اجهزة ارخص بكثير تقوم بتركيز الحرارة من الشمس لتسخين الماء وتشغل نوعا من مكيفات الهواء تدعى مبردات بالامتصاص وهذه هي التكنولوجيا نفسها المستعملة الان في الثلاجات التي تعمل بغاز البروبين.

3- ازمة قلة المياه:

ان ثالث ازمة تتعلق بالمياه هي قلتها وقلة المياه هي عندما يكون توريد الماء غير كاف بالمقارنة مع الطلب عليه لتلبية الحاجات الاساسية للانسان والبيئة بما في ذلك انتاج الغذاء والسلع الاقتصادية الاخرى ، ويمكن اعتبار قلة المياه المكون الاساسي لازمة المياه الثلاثية لانها يمكن ان تتسبب في حدوث ازمتي عدم الوصول الى المياه والى تلوثها او على الاقل الى تفاقمهما، فالمجتمع الذي استنفد جميع مياهه السطحية سيجد ان حفر ابار عميقة او بناء احواض لتحويل المياه السطحية وجلبها من مناطق اخرى سيكون مكلفا اكثر بكثير اضافة الى ذلك عندما تستنفد الموارد المائية ن مصدر المياه فمن المرجح ان تكون الملوثات التي تجمعت على مر الوقت اكثر تركيزا ،وهكذا تتفاقم ازمة التلوث ،وعند ذلك يمكن لهذا الترابط بين قلة المياه والتلوث ان يؤدي بدوره الى مشكلات في الوصول الى المياه فعلى سبيل المثال يمكن ان تواجه الانظمة العامة لتوريد المياه زيادة في تكاليف معالجة المياه عندما يكون احتياطي الماء او تدفقه منخفضا ،وذلك بسبب زيادة تركيز التلوث في الماء الذي ينبغي معالجته ،ولا يقتصر الامر في ازمة قلة المياه على جعل الحصول على مياه كافية ونظيفة لتلبية الحاجات البشرية شيئا صعبا وانما تضر بالبيئة والاحياء عند مصبات الانهار ايضا .

طبعا وكما هو الحال في مشكلة الوصول الى المياه وتلوثها هناك اليات للتخفيف من مشكلات قلة المياه ،ففي معظم انحاء العالم تعالج قلة المياه المؤقتة ببناء منشات تخزين مثل سدود واحواض كبيرة يمكن ملؤها عندما تكون تدفقات المياه الطبيعية غزيرة ويجري استجرار المياه منها عندما تكون التدفقات الطبيعية قليلة وعندما يفتقر المجتمع الى المساحة او الارادة السياسية لبناء سدود واحواض جديدة يلجأ بعضها الى تطوير برامج موحدة لادارة المياه تجمع المياه السطحية وتخزنها في احواض مياه جوفية بواسطة احواض اعادة تغذية او ابار تغذية ،ومن ثم تضخ لاستخدامها خلال اوقات الجفاف وبشكل مشابه تواجه المجتمعات بشكل عام قلة المياه المحلية ببناء قنوات ومجار مائية لنقل المياه من منطقة غنية بالماء الى منطقة فقيرة به، ومن ناحية اخرى حتى عندما تتوافر لدى المجتمع الموارد المالية والوسائل القانونية لبناء مثل هذه البنية التحتية والمحافظة عليها فان الجفاف الطويل الامد او الطلب المتزايد على المياه يمكن ان يجعل البنية التحتية غير كافية وتعد المشكلات التي ظهرت في العراق مثلا حول نقص حوض الفرات بسبب استخدام دول الجوار الكبير له وقلة حصة العراق المائية والطلب المتزايد على المياه في المحافظات التي تقع على حوض الفرات مما سبب ازمة كبيرة في النهر دعت الى ان تكون البنية التحتية من سدود واحواض لخزن المياه في العراق غير قادرة على ردم الازمة والتقليل من تاثيراتها وبسبب مشكلة الزراعة وحاجاتها المستمرة للمياه مما اثر سلبا كذلك على الزراعة بسبب قلة مناسيب المياه.

حيث تعد الزراعة اكبر مستهلك للمياه على الارض بمتوسط نسبته 70% من الاستخدام العالمي للمياه واكثر من 90% في المناطق الجافة وشبه الجافة وتعد فعالية استخدام المياه الزراعية عادة منخفضة جدا .ولاسيما في الوضع العراقي مثلا حيث يستخدم وضع السقي بجعل المياه تنساب دون تقنين لانسيابها مما يؤدي الى هدر كبير فيها . والابتعاد عن تقنيات فاعلة في السقي ومنها تقنية السقي بالتقطير .

باختصار ان وجود المياه بفاعلية يعد امرا مهما لاستدامة الموارد الطبيعية ولتحقيق تنمية مستدامة في الوضع العالمي ، وبالنتيجة نحن نعيش ازمة مياه في كثير من المناطق من العالم وستستفحل المشكلات المرتبطة بالمياه لتصبح عالمية ،وهناك ثلاث ازمات الا ان الازمة الابرز هي قلة المياه ويتضح واحد من ابعاد ازمات المياه في العالم لكثير من الناس ،فمشكلات الوصول الى الماء ونوعيته وقلته اصبحت ملموسة في كل مكان تقريبا ،وبشكل خاص من قبل الفقراء ،ومن لا يجدون من يمثلهم وعندما نركز على قضية قلة المياه التي يمكن ان تتسبب في الازمتين الاخريين ،فمن السهل تحديد الطبيعة العالمية لهذه الازمات اضافة الى الترابط بين القوى العالمية والقوى المحلية ويعد دور التغير المناخي واحدا من العوامل الاساسية المرتبطة بقلة المياه.وبالنسبة لازمات المياه في الشرق الاوسط فانها تمثل عقبات اساسية امام التنمية فنهر الاردن على سبيل المثال يربط بشكل فعلي مصالح اسرائيل والاردن ولبنان والسلطة الفلسطينية وسورية كما يرتبط دجلة والفرات بمصالح كل من ايران والعراق وسوريا وتركيا وتزداد هذه البيئة المائية تعقيدا لان 75% من المياه في الشرق الاوسط توجد في كل من ايران وسوريا والعراق وتركيا وهكذا يتعين ان تكون هذه الاوضاع سببا في التوتر السياسي حتى في منطقة تخلو من التاريخ المضطرب.

ومن المحتمل ان يزداد موقع تركيا الاقليمي بقوة بسبب ازمة المياه فبوجود مصب نهري دجلة والفرات فيها تعد الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط التي لا تعتمد على امدادات المياه من خارج حدودها ،وعلى الرغم من عدم اعتبارها دولة غنية بالمياه فلن

تجد امداداتها من المياه مهددة بشكل كبير بفعل التغير المناخي خلال العقود الثلاثة المقبلة.

مع ذلك،سيترك التغير المناخي كل الدول الاخرى المعتمدة على نهري دجلة والفرات اكثر تعرضا الى انقطاع متعمد في امداداتها من المياه،فتركيا ستسعى الى استخدام هذا الضغط عن طريق مشروعها الضخم جنوب شرق الاناضول ، وتركيا حاليا لديها 22 سدا و19 مولدا للطاقة المائية على نهر الفرات وهو ما سيقلل بالتالي من امدادات المياه في مصبات النهر وستعطي السدود تركيا ايضا القدرة على خفض 40% من امدادات سوريا من المياه و80% من امدادات العراق [1]. وبالنتيجة فان امدادات ومشاكل المياه تعتمد حاليا عليها السياسات العالمية والاقليمية . كما ان قدرة تركيا على استخدام المياه كأداة سياسية ستصبح اكثر اهمية في علاقاتها مع سوريا (وهذا يبين لنا اهمية استخدام المياه وتحكمها في التنمية السياسية) فقد بينت تركيا قدرتها على قطع امدادات المياه عن سورية في العام 1990 ،حين عرقلت تدفق مياه الفرات كي تملأ خزان مياهها الواقع امام سد اتاتورك ،كما هددت تركيا ايضا بقطع المياه عن سوريا كرد فعل على دعمها لحزب العمال الكردي .

2- الغذاء

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليمي والتصديري. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمن الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

كما ان التوسع في الرقعة الزراعية لا يفي بالاحتياجات المتزايدة للغذاء ولهذا التوسع الاثر السلبي على الغابات والسهول ،وقد اثر ذلك في تدهور التربة على نحو مليارى هكتار من اراضي العالم ومن هذا المنطلق فان الحل هو استخدام العولمة في خدمة التنمية الموصلة والعمل على معالجات الفقر وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الخضراء فهناك عدد كبير من الاشخاص شديدي الفقر يعيشون في مناطق تواجههم ظروف بيئية شديدة ومن هنا يجب بذل الجهود لتحسين ظروفهم عن طريق تثبيت التربة والتسهيلات الائتمانية والتعلم.

3- الصحة

[1] - جون بوديستا وبيتر اوغدن، التداعيات الامنية للتغير المناخي، مصدر سابق،ص64

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.فتحسين الصحة عن طريق الوصول الى مياه نظيفة وذات تكلفة معقولة احد اهم اهداف التنمية المستدامة

4- المأوى والخدمات

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

5- الدخل

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام الموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

رابعا:

دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة

في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللا متناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

1- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

2- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

3- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

4- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي.. بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

5- إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

خامسا:

دور الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة

المعارف والمعلومات تعد عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، حيث تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف.. غير أنه لا بد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية.[1]

سادسا:

الاعلام واجهة من واجهات التنمية وجزء اساسي من عملية الاتصال :

ان الاعلام عندما يعمل في خدمة التنمية فانه يجب ان يعمل وفق خطة مسبقة ،يراعي عند اعدادها الهدف والجمهور المستقبل والطريقة التي توصل بها الرسالة ومن ثم اعداد الرسالة نفسها اما كيفية وضع الخطة الاعلامية المؤثرة بالقياس الى المصادر المتاحة ،وهي الوقت والمال والجهود للوصول الى افضل النتائج فيجب ان يراعي عند اعدادها شروط الاتصال الناجح الذي يلقي استجابة لدى الجمهور مستخدمين كل مهاراتنا ومطلعين على كل الظروف المحيطة بالاتصال هكذا فالاستراتيجية تبدأ بالتخطيط والتخطيط عملية تستلزم الانتقاء بين عدد من الخيارات واتباع خطوات ،التحري والتنبؤ والنظلا في البدائل واخيرا اختيار الخطة النهائية .
وهنالك ست قواعد تحكم السلوك الاتصالي بين الجمهور ووسائل الاعلام وهي :/

1- قاعدة السهولة والجهد الاقل فالشخص قد يتناول جريدة في عيادة الطبيب ليقرأها بدل الخروج ليشتري جريدته المفضلة .

---

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki-

2- **قاعدة الفائدة المرجوة : والتي تفيد ان الفرد ربما سيختار الوسيلة التي توعده بفائدة اكثر او يتوقع منها ذلك.**
3- **قاعدة كل شيء او لاشيء :وتعني ان الشخص اما لا يتعرض لوسائل الاعلام واما يتعرض لاكثر من وسيلة .**
4- **قواعد العمر .**
5- **الاقتصاد.**
6- **التعليم.[1]**

ولما كان كل فرد مطمورا في شبكة الاتصالات الشخصية فان نجاح اية رسالة صادرة من وسائل الاعلام يتوقف على مدى تأييد البيئة الاجتماعية او الشبكة او معارضتها للرسالة .[2]

ومن التعليمات التي توصل اليها جوزيف كلابار[3] في در اسة اثار وسائل الاعلام:

3- **ان وسائل الاتصال لا تخدم كمسألة كافية وضرورية في التاثير ولكن ضمن خليط من العوامل والتأثيرات الوسطية .**
4- **العوامل الوسيطة تجعل من وسائل الاتصال عامل مساهم ولكن ليس الوحيد في التاثير وان الوسائل تميل الى دعم وتعزيز المواقف اكثر منه لتغييرها.**
5- **في حالة عمل وسائل الاتصال في خدمة التغيير احد الشرطين ينبغي توفره:**
   أ- **اما العناصر الوسطية تكون معطلة او عديمة التاثير وتاثير وسائل الاتصال يكون مباشرا .**
   ب- **ا وان العوامل الوسطية والتي عادة تفضل التعزيز تبدو لتكون نفسها ضاغطة باتجاه التغيير .**
6- **كفاءة ومقدرة وسائل الاتصال تتاثر باوجه مختلفة ،بالوسائل والاتصال نفسها او بالوضع الاتصالي ،طبيعة المصدر والوسيلة والمناخ الحالي السائد للراي العام.**

كما ان وسائل الاعلام بامكانها مكافحة المشاكل التي تعترض طريق التنمية المجتمعية ومن هذه المشاكل التي تقف بوجه التنمية وتستطيع وسائل الاعلام مكافحتها :
الجهل والامية : وما يترتب عليه من تردد ولا ابالية واهمال ونقص في كفاءة الاداء وفي اعتناق العادات البالية والمعتقدات المتحجرة والغيبية والتعلق بالقضاء والقدر حتى في مسألة المرض والعدوى والشفاء ونقص في الوعي الصحي والاقتصادي ونقص في السعي وراء الحاجات والادخار لها وعدم ادراك اهمية المستحدثات في القطاع الخدمي ينعكس على الاهمال في اداء العمل وعدم الربط بين الاداء الجيد والتقدم وعدم الاهتمام بنظافة وجودة الخدمات التي يقدمها للمواطن .
ومن الامور التي ينبغي على الاعلام تنميتها في نفوس ابناء المجتمع هو مكافحة الفقر وما يؤدي اليه من امراض اجتماعية فالفقر لا يتيح للاباء الصرف على ابناءهم في حالة

---

[1] وليام ريفرز واخرون ،وسائل الاعلام والمجتمع الحديث ،ت:ابراهيم امام، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1975م، ص341

[2] -نفس المصدر السابق.

[3] Halloran J.D.:The Effects of Mass Communication ,with Special Refrence to Television Lecest University Press,London (1964)pp.30-31

تجاوزهم المرحلة الدراسية التي ينهونها وهم في كنف عوائلهم كما ان الفقر يحول دون الحصول على السكن الصحي الضروري لاطلاق طاقات الانسان وضمان صحة سليمة له ،ويسبب الفقر كثيرا من التحلل الخلقي والجرائم والمشاكل الاجتماعية .

والفقر يشجع كذلك على كثرة الانجاب كما اسلفنا في الماضي من الفصول وزيادة الفقر نفسه واعباء الاعالم حيث يرى الفرد في كثرة الاطفال صورة ضمان لمستقبله اضافة الى حاجته اياهم عند كبرهم لمعاونته والى فترة قريبة وقد تكون للان كما في مجتمعاتنا كان يرى في كثرة الابناء دليلا على المكانة الاجتماعية وصورة للعائلة القوية التي تمتاز بكثرة ابنائها وبانها مدعاة للفخر والاعتزاز.

مشاكل تتعلق بالميراث السابق من عادات وتقاليد ونظم اجتماعية ومؤسسات سياسية وقيم دينية ضد التنمية وتشكل عائقا لها .

والعادات انتشرت اكثر في الريف وانتقلت منه الى المدينة في ظل ترييف المدن الذي حصل خصوصا في العراق عندما تحولت مدن عرفت بمدنيتها عبر التاريخ الى ارياف كبيرة كما في حالة البصرة وبغداد.حيث الجمود الاجتماعي باعتبار الوضع الذي هو فيه مفروض وبالتالي فالخلاص غير ممكن وكثرة الغيبيات والتي تعزى لها حتى الامراض والحوادث والموقف من التعليم بصورة عامة باعتباره يؤدي الى مؤديات كثيرة تتعارض وحالة الركود والجمود الاجتماعي في المجتمع .

عادات التبذير في الحفلات والاعراس وبناء البيوت الفخمة وشراء كميات هائلة من السلع حتى بدون الحاجة لها لمجرد انها مغرية وانه يملك المال وقد اشتدت هذه الظاهرة اليوم في العراق خصوصا بعد وجود هذا الكم الهائل من عنصر الاستهلاك على مستوى الملابس والطعام خصوصا.

ونرى الناس اليوم يتسابقون على ان يأكلوا في اي مطعم يفتتح جديد وكأنهم خلقوا للأكل وليس للعمل ونسوا ان الانسان يأكل ليعيش لا يعيش ليأكل .

معوق اخر نعاني منه هو تضخم الجهاز الاداري وانتشار البطالة المقنعة في دوائر الدولة . وهنا للقضاء على هذه الظاهرة لا بد من تحديد البطالة وتعريفها كأن تشمل الصفة ((الشخص الذي لا يعمل كذا ساعة متواصلة)) او لا يتوفر له العمل طيلة هذه الساعات ويكون مدير كل دائرة مسؤولا عن تحديد الزائدين لتوجيههم الى قطاعات اخرى وللاستفادة القصوى من الطاقة العاملة .

الدين(بكسر وتشديد الدال): فرغم ان جوهر الاديان غالبة هو نسب من الحق والخير والعدل واسعاد الفرد الا ان بعض العادات الدينية تشجع على الكسل والبطالة وتعذيب النفس وهذا راجع لعقدة تأنيب الذات المرضية او لا تشجع التعاون والتقارب بين معتقدي الاديان الاخرى بما يؤثر على صيغ المشاركة الجماعية والتعاون .اضافة الى كثرة الغيبيات التي ادخلت على الدين بحيث اقعدت الفرد عن العمل بحجة خروج المصلح وهذه ليست من صلب الاديان وانما علقت بها لاسباب اجتماعية وتأريخية وبأمكان الاعلام ان يقضي على هذه الجوانب السلبية لغرض تحقيق الانسجام والتلاحم بين اجزاء المجتمع ونحن نرى مثل هذه الجوانب السلبية فيما يعرف لدينا بطقوس عاشوارء فنحن لسنا ضدها من حيث كونها طقوس تخص طائفة معينة فلتعمل بها داخل حدود الحسينية والمسجد ولا تخرج خارجها لتضر بالاخرين وتعمل على اعاقة حياتهم وسبل معيشتهم وتقدم الدولة فما يحصل من قضية قطع للشوارع وانزال مواكب من التطبير متوحشة تقتحم الشوارع وتقزز من النظر اليها انما هو تعدي على حقوق الناس وعلى حرياتهم .

وهكذا فلا يجب ان نستخدم من الدين كمخدر في حياتنا نلجأ اليه عند العجز بل ان نستمد منه طاقاتنا ونشاطنا ونستلهم منه العزم والحيوية والقوة وان نجسد عدالته وانسانيته .وقد تناولت موضوع الدين والتنمية فيما مضى من فصول هذا الكتاب بشيء من التفصيل .

المرأة المحرومة من الكثير من الحقوق ،التعليم،العمل، ابداء الرأي فيما يتعلق بحياتها ،الخروج،الحجاب ، وهذه كلها ترسبات العقلية التقليدية باعتبار ان هذه الامور تعرض سمعة العائلة للسوئ تقوم بادوار منزلية وتربية الاطفال ،ولا زال الحذر من تعليم البنات يداخل قلوب الناس في المجتمعات النامية ولاسيما المتخلفة منها في عالمنا العربي والكثير يحرم الفتاة من متابعة الدراسة بعد بلوغها سنا معينة .

اضافة الى عادات الطلاق والزواج باكثر من واحدة والنهوة والعطوة وتزويج الفتاة عكس ارادتها وبيع بعض الفتياة بحجة زواجهن ممن لا يرغبن في سبيل الحصول على منافع من وراء تزويجهن والعمل على اقناعهن بضرورة هكذا زواج.

معوقات اخرى غير منظورة ناجمة عن عدم الشعور بالمسؤولية في عدم التعاون مع الاجهزة البلدية والخدمية والاستخدام المجحف للرصيف والشارع وعدم الحرص واللا أبالية وحتى في المحافظة ورمي الاوساخ والنفايات كيفما اتفق وعدم اللجوء الى دورات المياه.

وهكذا فعلى الاعلام دور وطني وواجب كبير في تشخيص كل هذه المعوقات والعمل على معالجتها قدر الامكان والتنبيه الى انها تقف بوجه التنمية .ان اية خطة للتنمية لا يمكن ان تنجح ما لم تعتمد على الانسان وتصل الى اقناعه بنمط السلوك المناسب لكل خطة ،والتخلص من الاهواء والافكار الخاطئة المتعلقة بالتنمية ضرورة اولية مع تعزيز القيم المؤدية الى التقدم والشرط الاول لنجاح اية خطة تنموية هو الاعتقاد بان الخطة مرغوب فيها وانها مفيدة تبشر بالخير للمواطن وهذا لا يحدث الا حين يدرك الشعب ان التحسن الاقتصادي ممكن وضروري ،وعلى اساس هذا الايمان يمكن الاعتماد على المشاركة الفعالة من الشعب وقادته ،وبذلك يمكن تجنب ان تكون صورة التنمية مفروضة من اعلى [1]وهكذا فان النشاط المتعاون يهدف الى كسب الاهالي وتعاونهم لتنفيذ مشاريع التنمية .

ان هدف خلق النشاط المتعاون هو ايجاد الاحساس في نفوس الاهالي بأهمية مشاريع التنمية وضرورة التنمية ذاتها ، كما ان هدفه خلق الاندفاع للعمل والانتاج بحرص وروح عالية من المسؤولية ، وهنا يأتي دور الاعلام في هذا المجال .

ان الدراسات التي اجريت قد اظهرت العلاقة بين انتشار وسائل الاعلام والتنمية .فقد توصل دانييل ليرنر في دراسته لعدة مناطق من الشرق الاوسط ومن تحليله للوائح ثلاثة وسبعين بلدا عبر العالم الى ما يعزز وجهة النظر التالية حول التحديث وهو ان النمو السكاني والاقتصادي والسياسي ونمو الاتصالات والنمو الثقافي في المجتمع تسير معا وبتوفر التكامل بين هذه الاوجه يجعل النمو يتحقق بصورة منتظمة كما توصل الى ان الاتصالات تسهل التغير الاجتماعي وان اولئك الذين هم اكثر اتصالا بالعالم الخارجي اكثر استعدادا لقبول التغيرات الاجتماعية وانه مع النمو الحضري بدأ التصنيع والتعليم وانتشرت وسائل الاعلام وهذا قاد الى التحديث اما وسائل الاعلام فهي الاختراعات التي تستطيع ان تنشر المعلومات بصورة سريعة وواسعة اكثر من ذي قبل ووجد ان هناك توافقا بين انتشار التعليم ونمو وسائل الاعلام والنمو الاقتصادي والحضري اي كلما زاد معدل الدخل القومي للفرد ونمت المدن وزاد التصنيع زادت معه مطالعة الصحف وكثرت اجهزة الارسال والاستقبال [2]

وتوصل راو في دراسته لقريتين هنديتين الى ان تدفق المعلومات الى قرية منعزلة يطلق التطور واول من يستفيد من ذلك هم النخبة وانه اذا كانت وسائل الاعلام منتشرة فان

---

[1] - أشر ديلون ،مفاهيم خاطئة تؤثر في التعليم غير النظامي للنساء،مجلة اراء، العدد 2،1(1976) ،ص49

[2] - Daniel Lerner: The Passing of Traditional Society,The Press of Glencoe Second Printing (1962) U.S.A. PP58-60,171,401

التطورات تتم بيسر اعظم مما لو كانت وسائل الاعلام شحيحة وخاضعة لتحكم فئة قليلة كما ان الوقت الذي تستغرقه التغيرات يعتمد على توفر المعلومات ومصادرها .[1]

اما ماهي العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتنمية وسائل الاعلام فانه بينما يصح القول ان التنمية الاقتصادية تؤدي الى زيادة انتشار المعلومات بفضل زيادة القدرة الشرائية التي تنعكس على زيادة اقتناء وسائل الاعلام .

كذلك يصح القول بان زيادة المعلومات تعجل بدورها التنمية الاقتصادية ، لذلك فان مساهمة الاعلام في التنمية تاتي في شكلين الاول هو الدور الذي يسند الوسائل ذاتها باعتبارها مخترعات تكنولوجية متطورة وجماهيرية فلهذه الوسائل ذاتها دور يمكن ان تؤديه في كافة مجالات الحياة وهذا ناجم عن طبيعتها الالكترونية والحديثة . حيث بامكانها حمل رسائل متنوعة الى جماهير مختلفة ومتباعدة ،فالفضائيات اليوم تحمل رسائل متنوعة وكل حسب الرسالة التي يريد بثها دينية او صحية او ثقافية عامة او غيرها من الامور التي يتغلب فيها الاعلام على كافة الوسائل .ان المضمون الذي ينقل عبر وسائل الاعلام له الدور الاكبر حيث هو الذي يهدف منه احداث التغيير اساسا ،وهو الذي يختلف باختلاف الاهداف المقصودة من الحملة الاعلامية ويعد له بعناية ليحقق الغاية منه .

في دراسته لدور الاعلام بالتنمية يسند لها ولبور شرام جملة مسائل تستطيع وسائل الاعلام القيام بها وهي اضافة الى وظيفة الرقيب والتعليم [2] وهنا نتوقف عند كلمة الرقيب فاذا كان الغرض من رقابة وسائل الاعلام تقييد الحريات فهي مسالة مرفوضة بتاتا وان كان الغرض منها هو رقابة عمل الحكومة فهو عمل مرحب به كثيرا .كما ان وسائل الاعلام توسع الافاق الفكرية بان تتيح لنا مشاهدة ما يجري وراءنا وان نرى ونسمع ما يجري في الاماكن التي لم نرها قط ومعرفة اسلوب حياة الاخرين وان تنمي صفة التعاطف بالتقريب بين الناس وكلها امور تشجع التنمية .

كما تركز وسائل الاعلام الانتباه بزيادة التعريف والاطلاع على الاشياء التي تريدها لنا ان نفعل وتركز الانتباه الى التنمية باستمرار وتبعث المطامح بالتطلع الى حياة افضل فمشاهدة الفضائيات تثير حاجات جديدة وهي تخلق مناخا فكريا يحفز الناس على اعادة النظر في اساليبهم القائمة وامالهم على الرغم من تركيز بعض الفضائيات على الفوضوية ولكن عملية الانتقاء جدا ضرورية للاصلح منها لغرض تنمية فكرنا .رغم ان بعث المطامح قد يشكل خطرا اذا لم يرافقه تبدل مستمر في حياة الشعب ومستواه الاقتصادي والاجتماعي ولم يرافقه توجيه مستمر .

وهنالك عدد من المشاكل التي تواجه بناء الاعلام في الدول النامية ومنها العراق:

1- عدم وجود اعلام مستقل حقيقي لرصد مشاكل المجتمع ووضع العلاج المناسب لها وانما هنالك مجموعة من القنوات الفضائية والصحف والاذاعات الناطقة باسم احزاب وحركات سياسية وليس لها هم بتنمية الفرد تمهيدا لتنمية المجتمع بل الغرض الاساسي هو التكلم باسم الحزب او تلك الجهة .
2- عدم توفر وسائل ترفيه اعلامية كالسينما والمسرح فما كان موجودا في العراق على سبيل المثال من بقايا مسرح او سينما تم القضاء على الكثير من هذه الوسائل التنويرية الترفيهية بواسطة الاسلام الاصولي وممثليه في العراق.
3- الصحف الصغيرة المستقلة تشكو من صعوبات مالية نظرا لعدم دعمها مقارنة بالصحف الحزبية وبالنتيجة فان هذه الصحف الصغيرة هي التي تساهم في بناء

---

[1]- Y . V. Lakshmana Rao, Communication and Development,A Study of Tow Indian Villages ,University of Minnesota Press (1966) pp.97-114

[2] - ولبور شرام، وسائل الاعلام والتنمية القومية ،دور الاعلام في البلدان النامية ،ت:اديب يوسف شيش ، مطابع وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي، دمشق،1969 ، ص206-223

الفرد لان مواضيعها تنبع من الرؤى الفكرية التنويرية –انا اتكلم هنا عن الصحف الصادرة عن جهة تنويرية مستقلة – التي تدعم بناء الفرد ،والتي لا تجد من يدعمها [1].

4- **نقص في اجهزة الارسال الجيدة الفضائية منها بالخصوص والمسماة بمنظومة الSNG حيث نراها مقتصرة على القنوات الممولة من قبل الاحزاب والقنوات الممولة من قبل الحكومة وكذلك نقص في اجهزة الارسال الارضية وهذه مهمة لايصال الصوت الى النقاط التي يتعذر استخدام اجهزة الاستلام الفضائي فيها .**
5- **نقص في خدمة الانترنت وهو نقص حاد وكبير وحتى الخدمة الموجودة هي خدمة ليست بالجيدة وذلك لانها غير معتمدة على الوسائل التكنولوجيىة الحديثة المستخدمة في تسريع نقل المعلومة وخصوصا منظومة الكيبل الضوئي المسماة ب Optical fiber الليف الضوئي المعروفة بنقلها السريع للانترنت ونقلها للمعلومات وعدم توفر الانترنت بكل المناطق في الدول النامية وابتعاد الكثير من الناس عنه بسبب الجهل والامية .**
6- **تركز الخدمات الاعلامية في المدن الكبيرة ونقصها الشديد في الريف وهذا حال الدول المتقدمة ايضا فالسينما بالخصوص والمسرح يتواجدان في المدينة بالتحديد وتخلو الدول النامية من تواجد لهاتين المنظومتين في الريف في حين في الدول المتقدمة موجودة ولكن على استحياء وليس على نطاق واسع.**
7- **فقدان الثقة باعلام الدول النامية نفسها بما يؤثر على مقدار التعرض وينجم عنه البحث عن مصادر اخرى للمعلومات والاخبار ،فمثلا انت في العراق لا تسمع الاخبار النابعة من المنطق الحكومي لانها تنبع من مصادر تحاول دائما تلميع الوجه الحكومي ولا تسمعها من جهات معارضة للنظام الديمقراطي في العراق لان هذه الوسائل تحاول تقويض النظام الديمقراطي فتضطر ان تبحث عن وسيلة اعلام خارجية اجنبية لكي تعرف اخبار بلدك بشكل صحيح.**

ولوسائل الاعلام دور في التنمية على كافة المستويات ومنها :/

1- **الثقافية فتلعب وسائل الاعلام دورا كبيرا في نشر الثقافة التنويرية والتوجيهية للمجتمع وعبر عرض الفيلم السينمائي والمسرح الجاد والتكلم عن دور القصة والشعر وان تكون هنالك وسائل للنخبة ووسائل لعامة المجتمع تعمل على ايجاد الثغرات التي منها يدخل الاعلام لقلوب الناس ويستل منها الخرافات والرؤى غير المعرفية والجهل والظلامات ،ومن هنا فسيكون لوسائل الاعلام دورا كبيرا في نشر الثقافة التنويرية ومنها على سبيل المثال ثقافة اللاعنف او ((التسامح)) فكم نحن بحاجة اليها فيأتي دور وسائل الاعلام بالدعوة لها من خلال مقطع تمثيلي او مشهد مسرحي مؤثر او مسلسل تلفزيوني يغرس في قلوب الناس ثقافة اللاعنف او سينما تعرض افلام مختارة عن هذا المبدأ او ..او غيرها من الوسائل الاعلامية المتاحة للتثقيف في هذا المجال ولدي ان القنوات والصحف والاذاعات التثقيفية العامة الموجهة لعامة الناس دون ايدولوجيا هي اهم من قنوات النخبة لان قنوات النخبة تستخدم لزيادة تثقيف النخبة وتذكيرهم بالنهج الثقافي اما القنوات العامة فتستخدم لاخراج الناس من ظلامات ما يؤمنون الى نور ما لا يؤمنون .**

---

[1] - وهنا احب ان اشير الى صحيفة بصرية صدرت في البصرة بواسطة شخص تنويري مستقل يعمل في مجال الاعلام الحر اراد من خلال صحيفته المسماة اوتار والتي يراس هو تحريرها ان يؤسس لاعلام مستقل وان يؤسس لفكر حر تنويري انطلاقا من محبة الاخر ومن قراءة الخطاب الثقافي العربي بشكل عام والعراقي بشكل خاص ولكن الصحيفة تخرج للوجود عندما يتمكن رئيسها من امكانية طباعتها ماديا وعندما لا يمتلك المال الكافي تتوقف هذه الصحيفة التنويرية المستقلة .

2- الصناعية والزراعية :وضمن هذين المجالين يمكن استخدام قنوات اعلامية متخصصة في هذه المجالات للتشجيع على الزراعة وطرح المشاكل الزراعية وايجاد حلول لها وايصال الصوت عبر الاذاعات والفضائيات ووسائل الانترنت والصحف فلكل من هذه السوائل دوره ،ومعرفة اخر اخبار الزراعة في العالم وكذلك بالنسبة للصناعة والتشجيع على الاستثمار من خلال وسائل الاعلام والتشجيع على الصناعات المحلية وقدرتها على منافسة الصناعات الاجنبية وتشجيع المستهلك على شراء الصناعة المحلية من خلال الاعلان التجاري والبرامج الاعلامية المشجعة على شراء المنتوج المحلي وتشجيع الصناعة الوطنية مما يخلق جوا اساسيا في هذا المجال لتطوير الصناعة المحلية وتنميتها .
وتأتي اهمية التوجيه الصناعي لعدة اسباب :

هي:/

1- ليست المشكلة في ان نجعل الناس يعملون بل المشكلة في ايجاد الوسيلة التي يعملون بها عملا ناجحا.
2- يجب ان يعلم الجميع ان زيادة الانتاج ليست مجرد حلم الحكومة ولكنها عامل حيوي لمصلحتهم جميعا وتحسين مستقبلهم وقد تفشل خطة التنمية كلها مالم يدرك الفلاح او العامل نفسه ان هناك فائدة له فيها لا للاقتصاد القومي وحده فهو لا يعرف عن هذا شيئا.
3- ليس من الضروري ان ينظر الى العمل على انه ثقل بغيض بل انه وظيفة اجتماعية تحدد دور ومكان الشخص في المجتمع وان التعطل قلما يستمتع به احد.
4- اداء العامل لا يرتبط بالضرورة بالظروف المادية التي يعمل فيها على الاقل مباشرة ،صحيح ان الاجر العالي والظروف الصحية في المصنع من اضاءة قلة الضوضاء مطلوبة لاسباب اقتصادية انسانية ولكن حين تنعدم العوامل التي تؤدي الى روح معنوية عالية كانعدام روح الجماع بين العمال او انعدام الاحترام نحو المشرف يكون الانجاز منخفضا رغم توفر الظروف المادية.
5- ليس هناك حافز مثالي واحد فالحوافز تختلف بين ثقافة وثقافة وبين وضع ووضع بل بين فرد وفرد
6- ان الاجر له اهمية في الحث على الاسهام ولكن الاجر الذي يتعدى مستوى معينا يولد حاجات من النمط الشخصي لا يمكن تلبيتها الا اذا شعر من بداخل المنشأة بانه معني بالذي يعمله، وانه يعتبر نفسه جزءا من هذه المنشأة وان مصير كل واحد منهما يتأثر بالاخر وانه مسؤول له بعض حرية التصرف التلقائي مهما كانت ضئيلة وسلطة اتخاذ بعض القرارات مهما تكن محدودة ويجب ان يشعر بتضامنه مع الاخرين ويعتبر نفسه جزءا من فريق يعرف ويقدر افراده بعضهم بعضا واخيرا ان يشعر بانه معتبر فيجب ان يعرف بانه موضع تقدير وان هذه الثقة والتعاطف والصداقة متجلية حوله ولكي يشعر الناس بانهم المعنيون والمسؤولون والمتضامنون وموضع تقدير تلك هي الاهداف الرئيسية للعلاقات العامة.[1]

وللوصول الى هذه الاهداف على الصعيد الاعلامي تمهيدا لاحداث التنمية عبر وسائل الاعلام يجب التركيز على ثلاثة محاور.:

[1]- محمد عبد القادر احمد ،مصدر سابق،ص341.

1- محور الاتصال: مكافحة الشعور بالعزلة والجهل اللذين غالبا ما يكونا اساسا للقلق والاضطراب الذي يصيبان الفرد، فكل واحد لاشك انه مقتنع بانه يؤدي شيئا هاما مهما يكن بسيطا ومن ثم فهو يكره ان يعامل كشخص مهمل او يخاطب كمجهول.
2- محور التكامل: ان تجزئة المهام لم تعد تسمح للانسان بان يقدر قيمة العمل الذي يسهم فيه والاهمية النسبية لهذا الاسهام وكل جزء من الاجزاء لا يملك قيمة اقتصادية او اجتماعية في نظر الناس الا باستعادة مكانه في المجموع وهكذا تهدف العلاقات العامة الى افهامه بمساهمته او دوره في الانتاج وفي فريقه او جماعته.
3- محور الاسهام: والحوار هو الأداة الأساسية فيه[1]

3- دور الاعلام في تنمية التعليم :

كما يستخدم الإعلام في مجال التعليم:حيث يعتبر الاعلام محفزا كبيرا للتوجه الى التعليم وتنميته من خلال عدد من النقاط:

1- فتح مجموعة قنوات تعليمية ولكافة مراحل الدراسة الابتدائية والثانوية واتاحة الفرصة من خلالها لطرح الكثير من المواضيع والأسئلة الشائكة والمعقدة التي بحاجة الى تحليل وبحاجة الى شرح وافي من قبل المختصين من الاساتذة وبالنتيجة سيكون لهذه القنوات التعليمية بعدا ومتابعة كبيرة من قبل شرائح الطلاب .
2- فتح قنوات تربوية مختصة بالتربية واشاعة مفاهيمها من خلال المجتمع واعتبار التربية عنصرا تنمويا محفزا للعمل الجماعي والاساسي في هذا المجال وطرح المواضيع التي تؤدي الى تنمية وبناء جيل تربوي مميز .
3- العمل على تنمية مسرح وسينما تعليميتين من خلال طرح افلام علمية ووثائقية وبصورة مشوقة وكذلك طرح مسرحيات تعطي للجانب الادبي والفكري بعدا خاصا من خلالها وتشجيع الدخول الى هذا المسرح او السينما من خلال بعض الاعلانات التي سنتكلم عن دورها في التنمية بعد قليل ومن خلال الاعلان عنها يستطيع المتلقي ان يدخلها بسهولة .
4- طرح مجلات علمية مبسطة المنهج يستفيد منها اغلب فئات المجتمع تعمل هذه المجلات الاعلانية والاعلامية بنفس الوقت على اشاعة رؤى التنمية المحضة والتعبير عن العلم بشقيه الانساني والعلمي واتاحة الاستفادة منه الى اقصى غاية فلماذا نرى على سبيل المثال مجلات ناشيونال جيوغرافيك وغيرها من المجلات العالمية فلماذا لا نطرح لنا مجلات في السوق لا نقول تنافس هذه المجلات بقدر ما نقول انها ستضمن رؤانا المستقبلية نحو العلم.
5- انشاء قنوات تعليمية خاصة بجميع فئات المجتمع ولا تتحدد في فئة الطلاب وغيرهم وتعمل هذه القنوات على اشاعة مواضيع علمية مهمة تخص الجميع ومناقشتها الى ابعد حد مهم وممكن ،كما ستعمل هذه القنوات عل اعطاء رؤيا تقريبية للعمل وتجعل أي شخص يعمل على تخيل ما يحصل حوله من ظواهر كيماوية كانت او بايولوجية او فيزياوية ،وهذا ما فعلته مؤخرا إمارة ابو ظبي عندما انشأت قنا ناشيونال جيوغرافيك ابو ظبي بالتعاون مع جمعية ناشيونال جيوغرافيك العالمية حيث نرى انها القناة العربية الاولى من نوعها التي تعمل على اشاعة هكذا معارف وهذه القناة لها مشاهديها الكثر والمتأثرون بها كثيرا خصوصا في مجتمعاتنا وحتى من ضعيفي الثقافة .

---

[1]- المصدر السابق نفسه.،ص342.

6- ان يشجع الاعلام الرسمي والاهلي منظمات المجتمع المدني الداعمة للقضية التعليمية والتربوية ويعمل على نشر مناهجها وأنظمتها الداخلية بموافقتها والتشجيع للشباب خصوصا على الانخراط بمثل هكذا منظمات لتنمية الوعي العلمي والتربوي .
7- ان نصنع اعلانا تجاريا مشجعا على ريادة المدرسة والروضة والحضانة من قبل الاهالي بحيث ان المتلقي لهذا الاعلان يتشجع وبصورة كبيرة على ان ينخرط اولاده في الحضانة او الروضة او المدرسة او الكلية .

4- دور الإعلام في تنمية السياحة في البلاد/

وهنا يكون للاعلام دورا اساسيا مميزا وكبيرا في هذا المجال حيث ان الاعلام يكون محفزا كبيرا للناس على التواجد في الأماكن السياحية ومحفزا للحكومات كذلك على الاهتمام بها اذا طالتها المشاكل التي تعيق السياحة وبالنتيجة تعطي للحكومة تشجيعا أساسيا مهما على الاهتمام بها وتنميتها .ونرى اليوم ومن خلال الاعلام تشجيعا اساسيا وكبيرا على السياحة نظرا لما لها من مردودات كبيرة على مستوى الدخل القومي الوطني وما توفره للدولة من دخل وعملة صعبة وتتسابق الدول في مجال الاعلان والاعلام عن سياحتها وتسخير وسائل الاعلام لها لغرض تنمية الدافع القومي للسياحة ان السياحة اليوم لا تقل شأنا عن الموارد الاساسية المهمة سواء أكانت سياحة دينية او سياحة ترويحية فللسياحة دور اساسي في رفد الدخل القومي للبلاد ويتم تنميتها وتشجيعها من خلال الاعلام وكالتالي:

1- تخصيص قنوات تلفزيونية للاعلان عن سياحة البلد والتكلم عن هذه المواقع الاثرية والسياحية وتبيان اهميتها عالميا ورصد اهم الاماكن السياحية فيه لغرض حث العالم على زيارتها ولاسيما في البلاد التي تعاني اضطرابات فاذا ما هدأت الاوضاع تبقى الناس متخوفة من الدخول للبلاد لغرض سياحة بعض المناطق ومن هنا فعلى الحكومة واجب وطني كبير من ناحية اشاعة ان هذه الاماكن تخلو من الصعوبات الامني وانها مؤمنة وان الحكومة متكفلة بحماية السياح لكي تعطي دافعا قويا لزيارتها من قبل السواح وهنا مثالنا الوضع العراقي حيث يزخر العراق بالاف المواقع الاثرية من شماله لجنوبه ولكن خوف الناس تمنعهم من زيارتها فينبغي إشاعة اعلام هادف يعمل على تذليل الصعوبات النفسية التي تعيق زيارة هؤلاء الناس للبلاد والعمل على شاعة انها أي الحكومة في حمايتهم من دخولها للحدود وحتى مغادرتهم.
2- طبع مجلات سياحية وخرائط سياحية تحوي اهم الأماكن وترصدها في البلاد لكي تعطي صورة واضحة المعالم عن الواقع السياح للبلد.
3- طبع خرائط سياحية تكون دليلا للسائح كالمعمول به في بعض البلدان العالمية وحتى الشرق أوسطية .
4- الاهتمام بوضع اللافتات وطبع الملصقات التي توزع للسائح مجانا لجذب اهتمامه لزيارة مواقع بعينها وبالنتيج سيتجه اوتماتيكيا اليها وستفعل السياحة بشكل كبير بسبب دور وسائل الاعلام في جذب السياح للسياحة وتنمية دخل الدولة بالنتيجة .

فهو بالنتيجة اي الاعلام يدور حول هدفين في المجال السياسي :

1- تشجيع السياحة الداخلية .
2- جذب السواح الاجانب.
3- فللسياحة فوائد عديدة فهي نوع من الاحتكاك الحضاري بين الشعوب المختلفة تسهل انتقال الافكار والعادات والمبتكرات الجديدة من دولة لاخرى كما انها

تعتبر موردا هاما للعملات الصعبة وزيادة النشاط الاقتصادي في البلد الذي يفد اليه عدد كبير من السواح والدول النامية يجب ان تركز جهودها عن طريق وسائل الاعلام على مواطنيها وتشجيعهم على القيام برحلات داخلية للمصايف ومواقع الاستجمام والمواقع الاثرية بدل سفرهم الى الخارج ولكن تحقيق هذا لا يتم بواسطة الجهود الاعلامية فقط وانما بتهيئة سوق عامرة بالبضاعة تعوض باغراءاتها تلك التي يبحث عنها سواحنا في الخارج ،ان تشجيع السياحة الداخلية يرتبط بالاجابة على السؤال التالي: عن ماذا يبحث سواحنا في الخارج البضاعة الاجنبية ،ام مجرد الاطلاع على احوال وثقافات واسلوب حياة الشعوب الاخرى ؟ ام عن اشياء اخرى وهل نستطيع توفير هذه البدائل في الداخل ؟ان توفير وسائل المواصلات السريعة والمريحة وتوفير خدمات الفندقة المريحة والمطاعم النظيفة والمدن المائية والثلجية كما نراها اليوم في دبي والكويت .
كما ان الاسعار المناسبة عامل مهم في ذلك فاذا كان المواطن يعرف ان قضاء اجازة في احد مصايف الشمال سيكلفه مثلما يكلفه سفره الى دولة مجاورة او متقدمة فهو قطعا سيفضل السفر ورؤية بلد اخر ما دامت رحلته ستكون في الحالتين بكلفة واحدة .
وبالنسبة لصيانة الاثار واثرها في جذب السياح فالاثر يسمى اثرا ببقاياه وبالتالي فان هذه البقايا تعطي دلالة ومغزى اكبر مما لو اعيد بناؤه وان الصيانة يجب ان تجري على الاثر بطريقة لا تكشف عن تدخل ظاهر من القائم بالعملية وليس كما هو الحال عندما اعاد نظام صدام السسابق في العراق بناء بابل والغى الكثير من بقاياها الاساسية والمهمة .
ان اعادة البناء يمكن ان تكون في اماكن اخرى لتكون نماذج لهذه الاثار وليس بديلا عنها لانه في هذه الحالة يصعب التصديق بانها اثار تعود لالاف السنين ويجب ان تقوم الصيانة بالعمل على دعم واسناد الاثر اكثر من العمل على اعادة بنائه.
وعلى العامل بالعلاقات العامة في السياحة ان يظهر للسائح شريحة من المماضي خلال الحاضر لتمتد الى المستقبل وينبغي عليه ان يهتم ايضا بالشيء الذي يحبه السائح لا الذي يحبه هو وان يكون الاعلام ايضا باسلوب الذي يرضي السائح جانب اخر ينشده السائح وهو الهدوء والراحة وناحية اخرى يجب الانتباه لها هي ان من الخطأ الاعتقاد ان السائح يأتي لدراسة التأريخ والاثار لذا فان توفير الخدمات الترويحية ضرورة لتشجيع السياحتين الداخلية والخارجية .

اذن كلما ساهمت وسائل الاعلام في دعم السياحة ارتفعت التنمية في السياحة وكذلك في الصناعة والتربية والزراعة وغيرها من الامور والمخطط التالي يبين هذه الوجهة .

5- الإعلام ودوره في عملية التنمية المستدامة:

مسئولية الاعلام تجاة عملية التنميةالمستدامة هي تزويد المجتمع باكبر قدر من الحقائق والمعلومات الدقيقة التي يمكن للمعنيين بالتنمية التحقق من صحتها والتاكد من دقتها والتثبت من مصدرها ، وبقدر ما في الاعلام من حقائق ومعلومات دقيقة ، بقدر تحقيق اهداف التنمية ، ويركز الكثير من العلماء المهتمين بدور الاعلام في التنمية علي هذه النقطة ويسمون الدور الذي يضطلع به الاعلام في تطوير المجتمعات باسم الهندسة الاجتماعية للاعلام الجماهيري ، خاصة وان هذا الدور ينصب علي كيفية توجيه

الجمهور لخدمة الرخاء الانساني.
وتتضح المعادلة التي دعت الي تسمية دور الاعلام "بالهندسة الاجتماعية " اذا عرفنا ان الهدف الجوهري للتنمية الاجتماعية لا يستطاع تحقيقه بدون رفع المستوى الاقتصادي باستخدام برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفير الخدمات واشاعة العدالة ، تلك التي تثير في نفوس افراد المجتمع مشاعر الولاء لمجتمعهم ، والذي ترتبط به كل مصالحهم الحيوية ارتباطا قويا ، وما دامت تنمية افراد المجتمع وبيئتهم المادية من الاهداف الاساسية للتخطيط ، فمن الضروري ان يتم انجاز هذه المسئوليات وفق خطة مدروسة قائمة علي تخطيط شامل لكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والبيئية.

سادسا:

الانسان محور عملية التنمية المستدامه والهدف الاسمى للاعلام:

وتتضمن الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دائما القدر الاسمى من الاهتمام بالقوى البشرية والسياسات التعليمية . ولا شك ان تحليل السياسات العامة للخطط المختلفة لتنمية الموارد البشرية امر لا يمكن الاستغناء عنه عند وضع خطة جيدة للتنمية ، وبدون ذلك لن يتسنى أي نجاح للتخطيط . صحيح ان التخطيط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتضمن دائما قدرا من الاعتبار للقوى البشرية المتوافرة والمطلوبة ولكن هذه الخطط التي تقتصر علي السياسات الاقتصادية فقط ينبغى ان تعالج الموارد البشرية علي انها عوامل رئيسية للانتاج ، ولا خلاف في ان جميع المخططين في المجال الاقتصادي - مهما يبلغ اطار التحليل عندهم من الضيق - فهم يدركون اهمية توفر العنصر البشري خصوصا ما يتعلق بالتعليم والتدريب بوجه عام . ويقف التخطيط الاعلامي هنا ليعمل علي تزويد المعنيين بالتنفيذ باكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة الصحيحة والحقائق الواضحة ، وللتخطيط الاعلامي اهدافه ومسئوليته المحددة الابعاد ، ولا يخرج التخطيط الاعلامي عن الدور الذي قصده ماكس ميليكان فهو يقرر تسمية الدور الذي يضطلع به الاعلام والاتصال الجماهيري في ميدان التنمية بالهندسة الاجتماعية للاتصال الجماهيري وكيفية توجيه الاتصال الجماهيري لخدمة الرخاء الانساني في المجتمع التقليدي.

وانطلاقا من هذا المفهوم فان القوى البشرية تمثل اهمية كبري في التخطيط الاعلامي علي اعتبار ان المتلقين من افراد المجتمع) قراء – مشاهدين – مستمعين)هم هدف التخطيط الاعلامي ، من اجل ربطهم باهداف خطة التنمية بنوعيها الشامل والمحلي ، وفي مجاليها الاقتصادي والاجتماعي ، وسواء كان العنصر البشري وسيلة التنمية او غايتها والنقطة الرئيسية في كل من التخطيط الاعلامي والتخطيط للتنمية المستدامة هو ان هذين النوعين من التخطيط ، يهدفان اساسا الي تطوير الشخصية الانسانية من الجمود الي الحركة ومن التقليدية الي التقدمية ، فالمحور الرئيسي في التنمية هو الناس انفسهم ، والتخطيط للتنمية هو ترتيب وتنظيم ذلك بوضوح ، واذا كان الاعلام هو محاولة لربط افكار افراد المجتمع وتصوراتهم وقيمهم واعتقاداتهم بالتخطيط للتنمية وباسلوب التنفيذ ، ووضع المستويات الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار ،فان التخطيط الاعلامي هو ايضا ترتيب وتنظيم ذلك بوضوح اعتمادا علي ان الاطار الثقافي هو الذي يخلق فكر كافة افراد المجتمع بكل ما فيها من اهتمام بالماضي وتحليل الحاضر

الواقعي ونزوع الي العمل ومن الطبيعي ان يكون ذلك من اخص مبادئ الاتصال الجماهيري ، ومن الطبيعي ايضا ان يكون ذلك من اكثر خصوصيات التخطيط الاعلامي ، اذا ان الانسان العصري في المجتمع الحديث يتميز بعقلية تختلف كلية عن الانسان التقليدي.

سابعا:/

علاقة التخطيط الاعلامي بالتخطيط للتنمية المستدامة:

لتحديد علاقة التخطيط الاعلامي بالتخطيط للتنمية المستدامة ، ينبغي ان نتوقف قليلا امام مجموعة من التساؤلات وذلك لبيان العلاقة الارتباطية بين الاتصال الجماهيري والتنمية ، ومن خلالها نلقي الضوء علي الدور الهام الذي يضطلع به الاعلام والاتصال في تطوير وتنمية المجتمعات ، وهذه التساؤلات تركز في الوقت نفسه علي توضيح مفهوم التخطيط الاعلامي وعلاقته بالتنمية المستدامه وهذه التساؤلات هي

-ما العلاقة بين الاعلام والتغير في المجتمع ؟

-كيف ينمو الاعلام الحديث ؟

-ما العلاقة بين الاتصال الجماهيري والاتصال الشخصي في برامج التنمية ؟

-ما الدور الذي يقوم به الاتصال الجماهيري للمساعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

-هل تكون متطلبات الاتصال الجماهيري المؤثر هي الاختلاف بين الدول من حيث درجة التطور والتنمية ؟ او الاختلاف في مراحل التنمية نفسها ؟

-ما انواع الاستراتيجية الاتصالية التي يمكن اتباعها في تطوير المجتمعات في البلاد النامية ؟

ومن خلال الاجابة علي هذه التساؤلات نستطيع ان نعتمد علي تخطيط اوجه النشاط الاتصالي كوسيلة للتاثير في عملية التغيير في البلدان النامية تحديدا وعلي مفهوم هذه البلدان للتنمية وعلي ماهية الاهداف المطلوب تحقيقها بالجهود التنموية والتخطيط الاعلامي ليس سوى جزء من التخطيط القومي الشامل للتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي اذا كان متواصلا بالتنمية المستدامه ، ولا يتصل التخطيط الاعلامي فقط بالتغير المادي ولكنه يتصل ايضا بالمتغيرات النفسية والاجتماعية والمعنوية والثقافية لدى افراد المجتمع.

ويختلف التخطيط الاعلامي من مجتمع لاخر ومن دولة لاخرى ومن نظام اعلامي الي اخر طبقا للمفاهيم والفكر والثقافة السائدة . بل ويختلف في البلد الواحد ومن مرحلة الي اخرى وفقا للاستراتيجية العامة للمجتمع والتي تتضمن الاهداف العليا التنموية للدولة وللاستراتيجية الاعلامية التي تستوعب هذه الاهداف العليا للسياسة الاعلامية التي تترجم الاستراتيجية الاعلامية الي مبادئ ثابته وترتبط معها في اطار السياسات الاخرى

السكانية والتعليمية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية وتعبر عنها في شكل خطط اعلامية تمثل الاهداف التي ينشد المجتمع تحقيقها خلال فترة زمنية طويلة .. وخطط تفصيلية سنوية تمثل الترجمة التفصيلية لاهداف الخطة في شكل مشروعات واعمال محددة بتوقيتات زمنية محدده.

ويمثل التخطيط ضرورة مهمة لانهاء حالة التخلف التي تعيش فيها البلدان النامية سواء بالنسبة للانشطة التنموية او الانشطة الاتصالية ، وترجع اهميته الي انه اصبح احد السمات المميزة لعصرنا الحاضر .. فكل الدول علي السواء ادركت انه الضمان الوحيد لاستخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية وعملية وانسانية لتحقيق الخير لجموع الشعب وتوفير الرفاهية لهم مع البعد عن العشوائية والتلقائية والارتجال ومن هنا يوصف العصر الحاضر في كثير من الكتابات العلمية بانه عصر العلم وعصر التخطيط.وهكذا فان التخطيط الاعلامي عامة هام جدا لاحداث التنمية المستدامة ولا يمكن للتنمية ان تسير في مسارها الصحيح بدون تخطيط ، وترجع اهميته لاسباب عديدة اهمها-:

1-لتحديد احتياجات المجتمع بطريقة علمية وترتيب اولوياتها.

-2لوضع استراتيجية العمل في المجتمع لمقابلة متطلباته واحتياجاته

3لتحديد المشكلات التي تواجه المجتمع واختيار انسب الطرق لمعالجتها.

4- -لتحقيق التوازن في التنمية بين القطاعات المختلفة.
-لتحديد مستويات الجهات المختلفة المسئولة عن التنفيذ.
-لربط مجهودات التنمية في مختلف انحاء المجتمع ببعضها.

ثامنا:

كيفية تفعيل دور وسائل الاعلام في احداث **التنمية المستدامة:**

ان الهدف الحقيقي لبرامج التنمية المستدامة في المجتمعات النامية هو احداث تغيير في اتجاهات الناس وفي البنية الطبيعية و انشاء علاقات جديدة بينهم وبين الموارد الاقتصادية وادخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الانتاج و ما يتبع ذلك من تغيرات لاساليب الانتاج ولمفاهيم الثروة والدخل والاستهلاك مما يترتب عليه تغيير في التركيب الاجتماعي والعلاقات ومجموع القيم الاجتماعية وادخال مفاهيم علمية جديدة في السلوك والعادات والخبرات التقليدية في مجالات العمل الجماعي والحياة السياسية والتعليم والادارة والصحة وغيرها.

وعملية التنمية عندما تتم لا تحدث دون مشاكل او معوقات وهذه المعوقات تتمثل في القيم والعادات السيئة المتوارثة وسيطرة العقلية التقليدية علي تفكير اغلب ابناء هذه الشعوب ، كما تعاني هذه الشعوب ايضا من مشكلات تتعلق بنظم التعليم فيها فالامية سمة من السمات الرئيسية وهبوط المستوى التعليمي نتيجة كثرة الطلاب وقلة الخبرات العلمية والاجهزة وضيق القاعات مما ادى الي تردي المستوى التعليمي وانخفاض القدرة الابداعية واستمرار الاعتماد علي التكنولوجيا المستورده ... هذا بالاضافة الي

المشكلات المرتبطة بوضع المراة الاجتماعي وقلة انتاجيتها .. والمشكلة السكانية والتي تتمثل ليس في مجرد ارتفاع الزيادة السكانية وانما في عدم استثمار الطاقات البشرية الاستثمار الامثل .هذه كلها مشاكل تتعلق ببرامج التنمية المستدامة ولا سبيل امثل لحلها سوى من خلال اعلام مستنير وجاد يضع اصابعه علي مشاكل المجتمع ويعالجها العلاج الامثل . من هنا جاءت اهمية الاعلام في تحقيق التنمية المنشودة

تاسعا:

الإعلام وتنمية المجتمع:

أصبحت وسائل الإعلام الجماهيري تلعب دورا هاما في تنمية المجتمعات و إحداث التغييرات في السلوك والأنشطة، وقد قامت كثير من الدراسات والبحوث التي تبحث في العلاقة بين الإعلام والتنمية ، إذ أن العلاقة بين الإعلام و التنمية علاقة أزلية وقديمة وترتبط بالفطرة البشرية كنشاط طبيعي في الحياة اليومية، ويؤرخ بنهاية العقد الخامس من القرن الماضي للاهتمام بدور وسائل الإعلام في التنمية ، وقد أعدت اليونسكو دراسات حاولت من خلالها طرح المشكلة وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مطلع 1962 قرارا دعت فيه لتطوير وسائل الإعلام في التنمية، وقد أشار ولبور شرام في كتابه (Mass Communication and National Development) إلى أن الأدوار بين الإعلام والتنمية تتمحور في دور الإعلام في توسيع آفاق الناس ويمكنها أن تلعب دور الرقيب ، ويمكنها أن تشد الانتباه إلى قضايا محددة ، وكذلك يمكن أن ترفع طموحات الناس ، وان تصنع مناخا ملائما للتنمية إضافة لما لو سائل الإعلام من وظائف ومهام تعليمية ودور في صناعة القرار.وقد كان للجنة الدولية لدراسة قضايا الإعلام المنبثقة عن اليونسكو والتي نشر تقريرها في عام 1980 وكان للتقرير نتائج هامة على بنية الإعلام ووظائفه وخاصة في مجال التنمية، وقد شكلت هذه اللجنة برئاسة شون ماكبرايد وعضوية اعلاميين ومفكرين من مختلف مناطق العالم، وتوصلت هذه اللجنة إلى بعض المعايير التي يمكن أن تشكل مرجعية وإطارا لأي سياسة إعلامية تنموية، باعتبار أن الدور التنموي للإعلام يضع أسس للحوار الايجابي بسبب ارتباطه بطبيعة تطور المجتمعات واختلاف الاولويات التنموية وبتعدد السياسات المتعلقة بمفاهيم التنمية من جهة والإعلام من جهة ثانية وتأثرها بالتطور العاصف في التقنيات.

المسئوليات التي تقع على عاتق الإعلام في النهوض بالمجتمع وإنسانه تجعل من العلاقة بين الإعلام والتنمية أكثر تقاربا خاصة في دول العالم الثالث، بحيث أن الجهة المسئولة عن الإعلام وعن التنمية هي الحكومات، فالحكومات هي التي تسيطر على وسائل الإعلام وفي الوقت ذاته هي التي تقترح خطط التنمية وتنفذها، وأيضا لا يعقل إمكانية حدوث تنمية دون مشاركة جماهيرية، وحينها يصبح دور وسائل الإعلام حيويا في توعية الجماهير وتعبئتها من اجل بذل الجهود من اجل التنمية، إذ من المعلوم أن وسائل الإعلام تقوم بدور فعال في صياغة الرأي العام وتشكيله إزاء كل القضايا التنموية المطروحة، ويلاحظ أن الإعلام في الدولة النامية يتبنى نظريات ووجهات النظر الغربية في كيفية استغلال وسائل الإعلام في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والثقافية ، ولعل ولبور شرام أشار إلى تبني الدول النامية وجهات النظر الغربية في استخدام وسائل الإعلام لتحقيق التنمية أدت لظهور ما يطلق عليه الإعلام التنموي والذي تعرفه نورا كويبرال بقولها:(الإعلام التنموي هو فن وعلم الاتصال الإنساني الذي يستهدف الإسراع في تحول بلد من الفقر إلى حالة ديناميكية من النمو الاقتصادي، والذي يوفر إمكانية أعظم للمساواة الاقتصادية والاجتماعية، وإنجازا أعظم للإمكانيات البشرية(متطلبات الإعلام التنموي:ولدراسة حدود العلاقة بين الإعلام والتنمية، فهذا يستلزم .1:فهم طبيعة عملية الاتصال، والذي يؤدي إلى إدراك أنها عملية مشاركة يكون فيها الاهتمام بجمهور المتلقين ورجع صداهم أمرا هاما في نجاحها وخاصة في البرامج ذات الصبغة التنموية .2.فهم وظائف الاتصال، إن للاتصال مجموعة وظائف وهي: وظيفة الإعلام، وظيفة التعليم، وظيفة تغيير السلوك والمواقف، وظيفة الترفيه ووظيفة الرقابة، وإدراك هذه الوظائف مهم في عملية التنمية إذ تسهم في الشعور بالانتماء للدولة، وتهيئة الناس ليؤدوا مهام جديدة وليلعبوا دورهم كأمة بين الأمم فضلا عن تزويد المجتمع بمعلومات حول القضايا المحلية والوطنية والقومية والدولية .3.فهم نظريات التأثير لوسائل الاتصال على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي، وما تقدمه من فهم لطبيعة وميزات كل وسيلة من وسائل الاتصال، وما تقدمه من فهم للمتغيرات التي تؤثر على عملية الاتصال ومن أهمية للتخطيط الاتصالي القائم على البحوث التجريبية والميدانية والمسحية وتحليل المضمون للوسائل الإعلامية.فان الإعلام التنموي من غير تخطيط سينتج إعلاما تمتلك مؤسساته أحدث معدات التقنية

وفي دول العالم الثالث تتدخل الحكومات بشكل مباشر في وسائل الإعلام وتحديد مسئولياتها مما يؤثر سلبا على نوعية الرسائل الإعلامية والاختيارات المتاحة و كذلك يؤثر على نوعية الكوادر المؤهلة لقيادة المؤسسات الإعلامية، فضلا عن دورها في تكريس التبعية الثقافية و الإعلامية

وبعض الكتاب يعتبر ان الاعلام هو تنمية بحد ذاته حيث يعتبر الكاتب المغربي يحيى اليحياوي ان العلاقة بين التنمية والإعلام, علاقة ثابتة بالدراسات الأكاديمية الكمية الصرفة, سواء تعلق الأمر بالحوامل والأعتدة, أو بالمحتويات, بالبنى التحتية, كما بالمضامين المروجة. فكلما كانت الأعتدة والبنى متوفرة وناجعة, والشبكات واسعة ومنتشرة, وسبل البلوغ للمعلومات والمعطيات والبيانات مضمونة ومكفولة بالشكل والمضمون, كلما ضمن ذلك سريانا لها بين مستويات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك, وكلما كانت القيمة المضافة المتأتية من ذلك, معتبرة, أعني تسهم في مداخل الإنتاج, وتستنبت من بين ظهرانها عناصر النمو الكمي, ومقومات التنمية النوعية.

هذا الاستنتاج تمت نمذجته منذ عقود, بالنسبة لشبكات الاتصالات, والإذاعة والتلفزة, وبالسنين الأخيرة بالنسبة للشبكات الألكترونية وما سواها, ناهيك عن المجالات الأخرى كالنشر, والتوزيع والطبع, فيما يتعلق بسوق الكتاب والأقراص والموسوعات, وقس على ذلك, ناهيك عن الاجتهادات التي طاولت الإنترنيت من مدة ليست بالبعيدة, وأبانت عن صدقية ذات الاستنتاج شكلا وبالمضمون.

ومفاد هذه النماذج هو القول بأن توفر بنى قارة وواسعة وناجعة ومنتشرة بالمجال الجغرافي, من شأنها ليس فقط رفد سبل النمو القطاعية, وتوفير الأدوات للرفع من المردودية والإنتاجية, بل ومن شأنها أيضا خلق نسقية بالأطر الإنتاجية, وتوفير الإمكانات للفاعلين في ذات الأطر, لتمثل دور الإعلام والمعلومات والاتصال في التنمية في بعدها الكمي الصرف, كما في تعقيداتها المجتمعية المتعددة, أعني في أدوات ترجمتها على أرض الواقع بكل الميادين.

إن العلاقة بين الإعلام والتنمية تكاملية بامتياز, فلا تنمية بدون وسائل إعلام تضمن سريانا سليما للمعلومات, ولا إعلام بغياب تنمية حقيقة, يكون رافدا لها ضمن باقي الروافد, ولا نموذج لحالة في التنمية إذا لم يكن الإعلام والمعلومات حامل لوائها, الضامن لصيرورتها, المجسم لتمظهراتها بالمظهر والجوهر.

ثم هي علاقة نسقية بأكثر من زاوية, إذ كلما تحققت التنمية, وارتفع منسوب الوعي, ازدادت الحاجة للمعلومات, وتقوت أشكال التعبير بالحوامل الإعلامية, واتسع نطاق ذات الأشكال بالفضاءات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما سواها.

والإعلام المقصود هنا لا يقتصر على البنى التحتية أو على التكنولوجيا الحاملة, أو الموارد المادية الملازمة لذلك, إنه يتعداها للمضامين المروجة, والمحتويات الموفرة, والمعطيات والبيانات والبرامج, التي تقتني ذات البنى, تجسمها, وتعطيها القيمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, التي لا تعبر عنها ذات البنى والأدوات, إن هي بقيت مفتقرة للمادة المفروض تمريرها ونشرها.

بالتالي, فإن العنصران, عنصرا التنمية والإعلام, إنما هما عنصران متلازمان, لا يستقيم أحدهما دون الآخر, أو في إغفاله أو في أقصائه, أو في التجاوز على عطائه. ومن هنا, فإنهما يستوجبان مستوى معينا من الحرية, ومنسوبا محددا من التشاركية في الزمن والمكان, تفتح لهما في الآفاق, وتدفع بمديهما إلى أقصى مدى ممكن, أعني إلى التنمية لا كنمو كمي فحسب, بل كتحول في بنى الإنتاج والتراكم والاستهلاك. فلا تنمية بدون حرية, وبالتالي تشاركية في الزمان, ولا حرية بدون تنمية في الفضاء والمكان, أي تنمية عامة, يفيد منها المواطن كائنة ما تكن وضعيته, وأينما يكن تموقعه الجغرافي والفضائي أو ما سواه.

إذا لم يكن بد للتنمية من حرية, وللحرية من تنمية, فإنه لا يمكن تصور تنمية أو إعلام بدون ديموقراطية, أي بدون حالة سياسية تضمن للغالبية من الناس الإسهام في صناعة القرار, بالكلمة المباشرة, ثم بالفعل المباشر, ثم بالحق في تحديد أولويات التنمية, وتقرير مساراتها عند كل عملية تقييم.

من هذه الزاوية, فأنا لست ضمن المؤمنين بالتقسيمات التي غالبا ما يضعها البعض, للتأشير على وجود نوع من الإعلام ذي طبيعة تنموية, وآخر ذو طبيعة إخبارية أو ثقافية, وثالث ذي صبغة ترفيهية, وما سواها. الإعلام بالبداية وبالمحصلة تنمية, يقوم الإعلام إياه على مواكبتها وتزكيتها, فيجند لها الكفاءات والموارد, ويحذر من الانزلاقات التي قد تعترضها, أو تحد من المجال المتغيأ إدراكه من لدنها.

بالآن ذاته, فالتنمية لا تكون تنمية إلا إذا كانت شاملة لكل المجالات بما فيها الإعلام, بنى ومحتويات, أي إذا لم تكن عامة, تطاول الفرد والجماعة, يمس مفعولها الإيجابي, القاطن بالبادية, كما المحتمي بميزات ومميزات التمدن والتحضر.

بالوقت ذاته, فالعنصران يسيران معا, وجنبا إلى جنب, بدليل أن الدول المتقدمة صناعيا هي التي يتوفر بها إعلام حر, وشفاف, وغير خاضع لرقابة هذه الجهة أو تلك. لا بل وتفتح له القوانين سبل البلوغ والنفاذ لقواعد المعطيات وبنوك البيانات, دونما رقابة مسبقة, أو حجر أو تمييز.

عندما يقول أمارتيا صان إن التنمية حرية, فهو إنما يقصد القول بأن أسس ذات التنمية تفترض تشاركية في المكان والزمان. أي العمل على إشراك الجماهير في تحديد طبيعة التنمية المبتغاة, ووسائل إدراك ذات التنمية, ثم الإفادة منها من لدن أكبر عدد ممكن. إنه بقوله هذا, لا يحيل فقط على التنمية كمخرجات وسلع وخدمات, إنه يحيل عليها كنمط حكامة, كتدبير للشأن العام, كتجسيد لمبدأ الحرية كفعل, لا الحرية كإجراءات بالدساتير أو باللوائح والتشريعات.

كل هذا للتأشير على أن المراهنة على التنمية بمدن إعلامية حرة مثلا, كما الحال ببعض الدول العربية, إنما هي مراهنة أثبتت فشلها, لأنك لا تستطيع أن تفرز جغرافيات متقدمة, بفضاء واسع, ملؤه التخلف وتردي الأوضاع. و لا يمكنك إفراز تنمية شاملة, في ظل إعلام متقوقع بهذا المجال الجغرافي أو ذاك, أو محاصر بهذا القانون أو ذاك. إن الإعلام تنمية, وإن فصلته عن ذات الحقيقة, فكأنما تفصله عن ذاته, أعني تفصله عن جسده وعن روحه.

على وسائل الاعلام ان تهيء الناس لتقبل التغيير الذي تحدثه التنمية عن طريق الاقناع والا فلن يكون هنالك تنمية حقيقية وهنا يقول الدكتور زكي الجابر ((اذا كانت وسائل الاعلام تعلم الناس ماذا يريدون فعليها ان تعلمهم كيف يحصلون على ما يريدون)) [1] بعبارة اخرى ان تركز وسائل الاعلام في الاذهان قبول التغيير وبعد ذلك تعليمهم التغيير المطلوب.

بالنتيجة لقد غدت التنمية المجتمعية وعلاقتها بالاعلام الفضائي من القضايا الكبرى في رسم سياسات التعامل مع المستقبل في تحدياته وفرصه وياتي دور الاعلام من كونه اصبح يشكل خصوصا المرئي منه والفضائي الوسيلة الاعلامية والثقافية الاوسع انتشارا وتنوعا وبالتالي تاثيرا بالناس على اختلاف شرائحهم العمرية والجنسية والمعرفية والمهنية ، اننا حقا بصدد ثقافة الصورة المرئية ذات القدرات التاثيرية غير المسبوقة في تشكيل الادراك والاتجاهات والسلوكات والقيم اننا نشهد كما هو معلوم تحولات متزايدة في مرجعيات صناعة الرؤى والقيم والتوجهات :من المؤسسات التقليدية (الاسرة والمدرسة والبيئة المحلية) الى المؤسسات الاعلامية الفضائية وبالتالي فان دور الاعلام المرئي اصبح محوريا في التنمية المجتمعية كما في سواها من القضايا ومن هنا جاء الرابط بين الامرين على ان ثقافة الصورة ذات الامكانات غير المسبوقة هي في الان عينه احد ابرز عوامل التاثير السلبي في مضمار هذه التنمية من خلال شيوع الاثارة الانية والترويج لقيم الاستهلاك والبحث عن الملذات وتضخيم الفردية وتسطيح الوعي وخلخلة الانتماء مما يطغى على القنوات الفضائية التجارية وهذا ما يطرح ضرورة اعادة النظر في توجهات الاعلام المرئي وصولا الى توظيف قوته الهائلة التاثير لاهداف وخطط التنمية المجتمعية وبناء نوعية الحياة المعافاة والفاعلة .

لقد جرى الحديث من خلال الاعلام عن اختزال التنمية الى النمو الاقتصادي ممثلا بالانتاجية والدخل الوطني وشاع لزمن طويل ولا زال القول بان النمو الاقتصادي لا يقتصر على الازدهار والرفاه الماديين وحدهما بل يحمل معه نتائج تتمثل في تقدم مجتمعي عام، وعلى جميع الصعد وعليه يبدو القول بالتنمية المجتمعية نوعا من الخروج عن المالوف في الرؤى والتوجهات كما ان المصطلح نفسه يتصف بالكثير من الغموض وعدم التحديد مقارنة بالنمو الاقتصادي ذي المؤشرات المعروفة .

لذلك لا بد ومن خلال الاعلام من تحديد المقصود بالتنمية المجتمعية كما تبرز الحاجة الى تبرير القول بضرورتها وجدواها :هل هناك مبرر للاهتمام بها وبذل الجهود في سبيلها ؟ اوليس من الاجدى توظيف مثل هذه الجهود العامة في مزيد من النمو الاقتصادي ؟لا شك ان النمو الاقتصادي امر حيوي وحاسم في ارتقاء المجتمع وتقدمه انه شرط ملزم لاي تقدم لا انه شرط غير كاف ان التنمية البشرية المستدامة وكما عرفتها الامم المتحدة يجب ان تصل الى الناس من خلال الاعلام بالشكل التالي :تنمية الانسان والاجيال القادمة والمراة والبيئة

---
[1] - حوار المعرفة مع الدكتور زكي الجابر ،مجلة المعرفة، العدد 8، ايار ،1979، ص25

من خلال التمكين Empowerment واطلاق عملية توسيع القدرات والخيارات للناس ويتضمن ذلك رفع مستوى تمكين الناس من خلال زيادة قدرتهم الانتاجية بتاهيلهم وتدريبهم معرفيا ومهنيا، كما يتضمن حقهم في الاستفادة من ثمار انتاجهم بواسطة عدالة توزيع الثروات الوطنية والحق في العيش في بيئة طبيعية واجتماعية قابلة للحياة وخالية من اخطار التلوث الكيميائي والسلوكي والاخلاقي وحفظ حق الاجيال الطالعة بالثروة الوطنية وبحياة افضل في بيئة صحية والحق في الثقافة والارتقاء الفكري والحياتي، ويتم ذلك كله من خلال الحق والواجب في صناعة المصير الذاتي والمشاركة في القرارات عبر مؤسسات المجتمع المدني اننا نقف اذن ازاء بناء نوعية حياة معافاة ونمائية قادرة على توجيه ذاتها واستمرارية تقدمها ولا تعني نوعية الحياة مجرد الرفاه المادي والقدرة على الاستهلاك رغم اهميتها بل هي تعني ذلك الارتقاء الكلي على مستوى مختلف الوظائف والعلاقات والتفاعلات والتوجهات.

ولاتتوفر نوعية الحياة التي تشكل لب التنمية البشرية المستدامة على المستوى الفردي لوحده بل هي شأن مجتمعي عام وتتحقق نوعية الحياة بمقدار سلامة المجتمع وعافيته وفاعليته وحصانته ، وتوفير مجال حيوي منم لابنائه. اذن يبدأ الامر بالتنمية بالنمو الاقتصادي وتراكم راس المال يضاف اليه راس المال البشري الذي يتمثل في القدرات والطاقات الانتاجية القائمة على الاقتدار المعرفي والمهني والذي يهتدي بهدي ثقافة الانجاز حيث الانسان كائن منتج نام بشكل متوازن وعلى جميع الصعد الوظيفية الحيوية والحياتية ومتمتع بالصحة الجسدية والنفسية في مختلف مؤشراتهما المعروفة .

تلك هي شروط ديمومة راس المال البشري ، والا فسرعان ما يستنزف وينضب تماما ، كما تنضب الموارد المادية غير القابلة للتجدد ان شرط راس المال البشري يكمن في قابليته للتجديد والنمو ، من ناحية وفي قدرته على الارتقاء في نوعية عطائه وحياته من الناحية الثانية .

على ان كلا من راس المال المادي وراس المال البشري اللذين شاع التعامل معهما تقليديا ، مشروط بشرط حاكم في جدواه ونموه هو ما اصبح يعرف راهنا بتسمية راس المال الاجتماعي في ادبيات الامم المتحدة للتنمية (تقرير التنمية البشرية ،1999) ذلك انه لا ضمانة لراس المال المادي وازدهاره ولا امكانية لنمو راس المال البشري الا بمقدار توفر راس المال الاجتماعي الذي يشكل قاعدة كل تنمية مضمونة ، اننا بصدد المجتمع في خصائصه وبناه واصالته وثقافته وحصانته وعافية مؤسساته وتفاعلاته وعلاقاته. هنا تبرز اهمية التنمية المجتمعية وضرورتها وجدواها باعتبارها الضامنة لكل ماعداها حيث توفر المجال والمناخ اللازمين لكل تنمية ومن خلال تكامل ثلاثي راس المال المادي والبشري والاجتماعي تقوم التنمية البشرية المستدامة بصفتها ارتقاء لنوعية الحياة واستمرارية تطورها، وقد اصبح راس المال الاجتماعي يحتل اهمية متزايدة في هذا الثلاثي بعد ان طال اغفاله لمصلحة الاول اساسا(الراسمال المادي) حيث ظن اصحاب النمو الاقتصادي ان بالامكان الاقتصار عليه وحده ، وتسخير كل شيء اخر لخدمته الا ان تطور الواقع العالمي مع مد العولمة المتنامي اثبت خطأ هذه النظرية الاحادية .

تمثل التنمية المجتمعية طاقم الانشطة العملية الكفيلة بتوفير راس المال الاجتماعي ، ومن ابرزها: بناء وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني التي تؤطر سلوكيات الافراد، وتبلور توجهاتهم وقيمهم وتعززها والمشاركة الفاعلة في

المواطنية وتوفير شروط تعزيز الانتماء والولاء وبناء الحصانة الوطنية وتفعيل الاصالة الثقافية ووقاية المجتمع من الاوبئة والافات وصولا الى تامين بيئة اجتماعية معافاة سلوكا واخلاقا خالية من التصدع الاسري والتعصب والصراعات العرقية والطائفية والادمان والجريمة والجنوح والبطالة والهامشية ...الخ. كذلك تفعيل نظم التعاضد والتساند على صعد الاسرة والحي والبيئة المحلية وتوفير الاحتياجات الاساسية في الصحة والتعليم وضمانة الحقوق الاساسية في التعبير والقرار والاختيار وادارة الذات وضمان الحق في الامن والامان والتوازن بين المسؤوليات والتقديمات وعلى وجه العموم تعني التنمية المجتمعية كل ما يكفل بناء نظام اجتماعي حياتي متمتع بالمناعة الداخلية والقدرة على النماء وديمومته ذلك انه بمقدار مناعة الكيان الداخلي لهذا النظام يمكنه الانفتاح الفاعل والايجابي على العالم مجابها تحدياته واخذا النصيب من فرصه ، اما اذا تصلب البنيان الداخلي وغرق في التزمت فانه يعجز عن الانفتاح على العالم الكبير ويكون نصيبه الجمود والهامشية والخروج من دورة الحياة وعلى العكس من ذلك فانه اذا تعرض للوهن ودبت فيه الصراعات واستفحلت الافات يفتقر الى المناعة والتماسك ويتعرض بالتالي : للتبدد في النظم العالمية الكبرى ، والضياع فيها فاقدا بذلك هويته ، ومعها اسهامه المميز والاصيل في المشروع الحضاري.

قد يتضح من هذه الافكار ، مدى الاهمية الحيوية للتنمية المجتمعية ، الضامنة لتوفير راس المال الاجتماعي والمثمرة له، ومنها يتضح ، ايضا، مدى ضرورة هذه التنمية لتوفير نوعية الحياة ذات الطابع الكيفي الذي لا يقتصر على تراكم راس المال وحده والابعد من ذلك قد يتضح مقدار اهمية التنمية من خلال الانسان ولخدمة الارتقاء بحياته ، واذا كانت هذه التنمية ضرورة في الاحوال العادية فانها قد اضحت الان حاجة ماسة وملحة وعملية حيوية بعد ان ادت العولمة الى تهاوي حدود الزمان والمكان مكتسحة الحدود الوطنية ومقوماتها التقليدية في عصر انفجار الانفتاح على الدنيا فلم يسبق في تأريخ البشرية ، ان احتاجت المجتمعات الى درجة عالية من الحصانة والمناعة الذاتيتين حتى تحتفظ بقدرتها على التعامل الفاعل مع انفجار الانفتاح وتحويله الى فرص نماء كما هي الحال الان كذلك لم يسبق ان حمل انفجار الانفتاح من الفرص ومن التحديات والاخطار ومن التحولات على كل الصعد وفي السلب والايجاب كما هي الحال الان. تتعدد ضرورات التنمية المجتمعية ويزداد الحاحها بمقدار انتشار العولمة وتتمثل هذه الضرورات في عدة امور تتفاعل فيما بينها:

1- ان دولة الرعاية تتجه الى انحسار متزايد كما هو معروف حتى في اكثر البلاد رفاها ، اذ لم تعد الدولة قادرة على توفير كل التقديمات الاجتماعية التقليدية وتزداد الضغوط على هذا الدور من خلال تزايد الانحسار الاقتصادي وشح الموارد ومن خلال ضغوط اقتصاد السوق وما يدعو اليه من اطلاق العنان للمنافسة والمبادرة الخاصة اخذا المزيد من دور الدولة في الرعاية والرقابة وتاتي الخصخصة كي تحد هي ايضا من دور دولة الرعاية حيث تقوم المنافسة راهنا على زيادة الربحية في الانتاج عبر تحسين النوعية من

ناحية وخفض النفقات من ناحية ثانية وبمقدار ما يتعولم الانتاج ويدخل في القطاع الخاص يبرز عامل الربح ومردود الاسهم وتكون التقديمات الرعائية المألوفة ابرز العناصر التي تمارس عليها الضغوط في اتجاه ازالتها نهائيا او الحد منها على اقل تقدير طمعا بتحقيق ما يسمى رفع الجدارة الانتاجية تقوم هذه الجدارة على الحد من التقديمات من ناحية والاستغناء عن اكبر قدر ممكن من العمالة من ناحية ثانية وهنا تصبح البطالة حالة يطلبها اقتصاد السوق لخلق تنافس كبير في اوساط الطاقة العاملة من حيث القبول بشروط عمل اشد ورواتب اقل وتمارس الجدارة الانتاجية ضغوطها خصوصا على القطاع العام المتهم بتدني كفاءته ومع هذه الضغوط على اختلافها تبرز المازق الاجتماعية على شكل بطالة وانعدام الضمانات الوظيفية وشيوع العمالة المؤقتة ، ان سوق العمل بخصائصها هذه ، تولد اشكالات عديدة على مستوى التماسك الاسري كما تنعكس احباطات وحرمانات تولد الاحقاد المتزايدة وكلها بالطبع تهدد الامن الاجتماعي وتفتح السبيل لمختلف اوجه الاضطراب والاختلال في تماسك المجتمع واستقراره .

2- **يضاعف من خطورة هذه الحالة تزايد فقدان المجتمعات لنظم الضبط والتعاون والتازر والتماسك التقليدية التي حملها معه التغيير الاجتماعي السريع بفعل تطورات التكنولوجيا والاعلام وانماط الحياة والعمل وانفجار الانفتاح على الدنيا . لقد فقدت المرجعيات ونظم القيم والضبط والعلاقات من فاعليتها او هي بصدد التعرض لمزيد من الوهن .يكفي ، مثلا على ذلك تحول المرجعيات القيمية والسلوكية ، في حالة الشباب من الاسرة والمدرسة التقليدية الى القنوات الفضائية وبرامجها ، وهكذا فان الاستقرار ، الذي عرفته المجتمعات التقليدية في ظل دولة الرعاية ، يتعرض للضغوط من جانبين ، فاتحا المجال امام ما تشهده الساحة العالمية من ازمات واضطرابات وحركات مطلبية تتوسل العنف وذلك كله يهدد التماسك الاجتماعي والانتماء والولاء التقليديين ، من هنا تصبح عملية النهوض الى التنمية المجتمعية للحفاظ على راس المال الاجتماعي بالصيانة والتعزيز ضرورة حيوية وشديدة الالحاح.**

3- **ان فيض الاعلام الفضائي ، الذي يروج لقيم الاستهلاك والاثارة والمتعة الانية ويحاول ان يقولب الطفولة والشباب يفعل فعله الخفي في التاثير على الهوية والانتماء وبمقدار هذا الفعل يتعرض التماسك الاجتماعي الى التراخي وتكمن النقطة الحرجة هنا في ان انفجار الانفتاح على الدنيا الذي اصبح يشكل حتمية معلوماتية لا مفر منها، يتطلب للاستفادة منه درجة عالية من حصانة الهوية ومتانة الانتماء والا تعرض المجتمع واجياله الصاعدة الى درجات متفاوتة من الذوبان في العولمة ولايبقى الا الانظمة ذات المتانة الكيانية (متمثلة براس المال الاجتماعي واداته التنمية المجتمعية) تستطيع الاستفادة ايجابيا من هذا الانفتاح العظيم وفرصه ، في اتجاه نمائي.**

4- **يضاف الى ما سبق تراكم الازمات المجتمعية المختلفة العائدة الى تفشي الفساد والرشوة التي اصبحت افة كونية تبعا لمختلف التقارير الدولية ولنا عبرة بما حل في مجتمعات جنوب شرق اسيا من مازق اقتصادية سياسية اجتماعية ،لاتعود الى المضاربات وحدها فهذه المضاربات لم تفعل فعلها**

المدمر الا بسبب استفحال الفساد الاداري والمالي وفقدان مناعة هذه المجتمعات امام الضغوط الخارجية انها لم تفعل سوى كشف جوانب فقدان المناعة التي عششت هناك زمنا طويلا وكانت الاثار كما هو معروف ازمات اجتماعية لا زالت تتفاعل هنا وهناك بانعكاساتها السلبية وتاتي الافات الاخرى ، من تلوث سلوكي واخلاقي (مخدرات ، انحرافات ، جنوح، تصدع اسري، تدهور رعاية المسنين ، عمالة الاطفال،واساءة معاملتهم) كي تنخر بنية المجتمع ونوعية الحياة الاجتماعية.

-5 في محصلة ذلك كله تشهد الساحة العالمية بمقدار انفجار الانفتاح، وتهاوي حدود الزمان والمكان بروز حروب الهويات المتصاعدة والعنف والتطرف،والتصفيات العرقية والدينية ، والصراعات المذهبية لا تكاد تخبو بؤرة حتى تنفجر بؤر عدة سواها، ونتيجة للتواصل الاعلامي حيث اصبح العنف حالة مبتذلة في الاعلام الفضائي (الخبر الذي ليس كارثة ليس خبر) تصاعدت عدوى الاغراءات باحتذاء مثال الاخرين، يبين ذلك كله :الى أي مدى تتعرض بنية المجتمع وتماسكه ونوعية الحياة فيه الى التهديد الجدي ومع هذا التهديد تتصعد الحاجة الى التنمية المجتمعية وقاية وتحصينا وتعزيزا.

-6 على ان الحاح الحاجة الى التنمية المجتمعية لا تكمن في علاج هذه المأزق واوجه الضعف والوقاية منها، بل اصبحت ضرورة بمقدار تصاعد الحاجة الى الصحة المجتمعية ،باعتبارها تشكل المناخ العام والمجال الحيوي الذي يوفر شروط ومقومات الصحة النفسية الفردية .

ان العولمة بتحدياتها وفرصها اصبحت تتطلب درجات عالية من الكفاءة والاقتدار ،ليس فقط على الصعيد العلمي والمهني، بل كذلك على مستوى متانة الشخصية وتوازنها وقدرتها على تحمل الضغوط والاحباطات، من ناحية وقدرتها على التكيف المرن والتواصل والانفتاح والمبادرة ، من ناحية ثانية [1] لم تكن المتانة الشخصية ضرورة للطاقات المنتجة والاجيال الشابة بقدر ما هي عليه الان، مع تنامي العولمة والانفتاح في العمل وفرصه ومتطلباته كما في التعامل مع تعقيدات الحياة وتنوع غناها ، وليس بالامكان بناء الصحة النفسية على المستوى الفردي الا في مناخات من الصحة المؤسسية (الاسرة، مؤسسات المجتمع المدني، الحي، الجمعيات الاهلية المؤطرة لحياة الناس وتفاعلاتهم وانشطتهم) ولا تتوفر هذه المناخات الا ضمن الاطار المجتمعي العام وتمتعه بالصحة والعافية والحيوية والحياة مما يشكل برنامج عمل التنمية المجتمعية ذلك هو لب قيمة راس المال الاجتماعي ووحدها المجتمعات المعافاة تتمتع بفرصة الاستفادة من ايجابيات الانفتاح العولمي بثوراته العلمية والتكنولوجية المختلفة ووحدها المجتمعات المعافاة تشكل الضمانة الضرورية لدوام النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة.

اما دور الاعلام واهميته فقد تكلمنا كثيرا فيما مضى عن هذا الدور وقدرته في اعلاء كلمة التنمية المجتمعية وهنا ساركز في هذا المبحث على هذا الدور واهميته بشكل مضطرد.

حيث يشكل الاعلام المرئي الثقافة الجديدة حيث تحولت البشرية من الثقافة الشفهية الى المكتوبة ومنها راهنا الى ثقافة الصورة فخلال نصف قرن وبفضل تقدم تكنولوجيا المعلومات على شكل طفرات غير مسبوقة اصبح التلفزيون مالئ الدنيا ومبرمج حياة الناس ومنظمها، خارج اطار العمل، ولم يعد يمكن للانسان ان يتصور الحياة من دون هذا الجهاز وبرامجه، حيث اصبح من اساسيات الحياة كالمأكل والمشرب والملبسانه احدى ابرز وسائل تحول الكون الى قرية صغيرة وهناك من ذهب ابعد من ذلك، فقال ان الكون اصبح قرية تلفزيونية ولاول مرة لم يعد الاعلام ينقل الاحداث ويروي الوقائع بل اصبح يصنعها فالاخبار هي اساسا ما يقدمه التلفاز انه يصنعها من خلال تعامله معها :اختيارا وانتقاء وعرضا وتركيزا وتضخيما او تحجيما ولقد اتاحت التكنولوجيا الرقمية مزيدا من السطوة والانتشار لثقافة الصورة التي اصبح لها ابجديتها وبلاغتها الالكترونية [2] التي تصعب مقاومتها خصوصا حين يمزج الواقع الفعلي بالواقع الافتراضي (المخلق معلوماتيا)كما ان تكنولوجيا المعلومات اطلقت عملية ملء الفضاء الكوني بالقنوات الفضائية حتى اصبح غلاف الكرة الارضية مغطى بهذه القنوات ذات القدرات الهائلة على البث لتلبية كل الاهتمامات واشباع كل الميول وتغطية كل الوقائع والاحداث في الان واللحظة.

---

[1] - مصطفى حجازي، العولمة والتنشئة المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية، البحرين، 1999م.

[2] - مصطفى حجازي، حصار الثقافة، مابين القنوات الفضائية والدعوة الاصولية، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1998

من هنا يتضح مقدار اهمية دور الاعلام في التنمية المجتمعية وحتى نفي الموضوع حقه الواقعي لابد من الاشارة الى ان الاعلام المرئي لا يقتصر على تغطية الاهتمامات والاحداث فقط بل ان قدرته التاثيرية غير مسبوقة قطعا مقارنة بوسائل الاعلام ومصادر المعلومات الاخرى ولايقتصر الامر على البلاغة الالكترونية التي تجمع اللون والشكل والايقاع والنغم بطريقة مكثفة متسارعة ونفاذة تتوسل جميع قنوات الحواس دفعة واحدة وتقدم للدماغ مادة متكاملة المصادر الحسية ومتقنة الشغل مما يجعلها تنفذ الى النفس مباشرة كعملية ادراك متكاملة لاتحتاج الى أي جهد للشغل عليها وتخزينها في الدماغ ،بل يضاف الى ذلك عامل التعلم الاجتماعي حيث تقوم عدوى انفعالية من خلال المشاركة في المشاهدة والحاجة الى مسايرة اتجاهات الجماعة ،ان التلفزيون هو راهنا وسيلة التعلم الاجتماعي الافعل والاقوى تاثيرا وبصرف النظر عن محتوى هذا التعلم وتوجيهه انه قادر على صناعة الموافقة من خلال تشكيل الادراك والاذواق والتوجهات والقيم وبالتالي تحديد المواقف والخيارات والسلوكات ، من هنا تبرز اهميته الحاسمة في أي مشروع للتنمية المجتمعية بما يوفره من الية المعايشة الجماعية اضافة الى قدراته التاثيرية الالكترونية .

هنالك ايجابيات للاعلام المرئي واثره في التنمية وهنالك مجموعة سلبيات الايجابيات تتلخص وتتعدد بما يتجاوز المتعة والتسلية والمعرفة ومواكبة احداث العصر ومن ابرزها:

1- كسر العزلة المفروضة على الناس في أي مجتمع مما يرفع عن الجماهير حالة الحصار المعلوماتي التي دأبت العديد من الانظمة على فرضها فالاعلام الفضائي يخرج الانسان من المحليات الضيقة الى العالمية والكونية وبالتالي يحطم قيود الحظر على معرفته لذلك لم تعد هناك رقابة ممكنة بمعنى الحظر والحصار فمع كسر العزلة يقوم الاعلام الفضائي بفضح كل ممارسات القهر والغبن والاستبداد والفساد انه اداة كبرى للشفافية حيث تطارد مصادر الاعلام ووكالاته كل محاولات التستر على هذه الممارسات.

وفي الحقيقة اصبح اصحاب الشأن في كل مجال يحسبون الكثير من الحسابات لقدرة الاعلام على الفضح مما يعرضهم للادانة ويكفي لذلك ان نذكر كم تحفل وسائل الاعلام باخبار الفضائح السياسية والمالية والادارية وكشف ابطالها وتعريتهم وهي تقدم في ذلك كله خدمات كبرى للمجتمع فمع الاعلام الفضائي لم يعد هناك ستر مغطى كما يقولون اذ ان المراسلين والمحققين بالمرصاد كما ان الفضح وكشف المستور لم يعودا محليين بل اصبحا كونيين في الان واللحظة ، ان الفضيحة وسوء الممارسة وكذلك الادانة لم تعد قابلة للتغطية المحلية بل اصبحت اداة كونية وفي ذلك بالطبع قوة ردع هائلة وحماية للناس من سوء الممارسات على اختلافها.

2- ان الاعلام الفضائي يخلق حالة كونية من التقارب الانساني وتوسيع الافاق والمشاركة العالمية في قضايا المسار والمصير على اختلافها لقد جعل هذا الاعلام القضايا كونية يشارك فيها مليارات المشاهدين :سواء في المباريات الرياضية ام في اخبار الكوارث الطبيعية ام الوقائع السياسية والمالية وهذا التقارب الكوني يخرج الانسان من اهتماماته المحلية ويمده بفيض من المعلومات على مدار الساعة ويجعله على صلة بكل ما يجري في الكون في التو واللحظة ولنا ان نتصور مقدار النمو المعرفي الناتج عن ذلك كله كما لنا ان نتصور النتائج البعيدة المدى وذات الاثار الايجابية لهذه المشاركة الكونية في

المعرفة والاهتمامات وتقاسم قضايا المصير قد تكمن ابرز ايجابياتها في خلق وحدة من الاهتمام على المستوى الكوني ، وبناء راي عام كوني ضاغط هما المدخل الى بناء الذكاء الجماعي [1]

3- **اضافة الى ذلك كله يفتح الاعلام الفضائي سبل التثقيف والتعلم من الاخرين من خلال البرامج الوثائقية على اختلافها وتقارير الاختراعات والانجازات البشرية في كل المجالات انها فرصة فعلية لاغناء حياة الانسان والارتقاء بمستوى معرفته مما يرتقي حتما بمستوى قراراته وخياراته وسلوكاته انه يتعلم من الاخرين على امتداد الكون ويخرج من الحصار والرتابة ويصبح بالتالي انسانا معنيا ليس من السهل استغفاله اوليست هذه كلها تنمية بشرية ومجتمعية .**

4- **قد يكون من ابرز ايجابيات الاعلام الفضائي دفع الاعلام الوطني والمحلي للخروج من رتابته وعقمه حيث يتعين عليه الدخول في منافسة قد تكون طاحنة اذا اراد ان يحتفظ بمكانته ويحافظ على نصيبه من الجمهور ويؤدي ذلك الى الارتقاء بالبرامج المحلية في الاختيار والتوجه والتصميم والتنفيذ ولاتجدي هنا الشكوى من الغزو الفضائي فهذا الغزو لا يتم الا بمقدار الجدب المحلي. وسيكون الاعلام الوطني مدفوعا اكثر فاكثر الى تجديد جلده وتطوير امكاناته وامتلاكه القدرة على المنافسة للحفاظ على جمهوره خصوصا ان هذا الجمهور يمكنه الان ان يختار ويقارن في النوعية والتوجه والمحتوى ،قد يكون التحدي قاسيا بالنظر الى تفاوت الامكانات بين الاعلام الدولي والوطني الا ان النهوض اليه هو وحده الكفيل بتوفير فرص الحياة لهذا الاعلام الوطني مما يجعل دوره الممكن في التنمية المجتمعية اكثر اقتدارا وتاثيرا.**

اما السلبيات :

لا يعادل ايجابيات الاعلام الفضائي سوى سلبياته ، وخصوصا قنواته التجارية التي كتب عنها الكثير ولا مبرر للعودة الى هذا الملف المعروف ،الا لان هذه السلبيات تشكل على وجه الاجمال الاتجاه المضاد للتنمية المجتمعية ذلك ان هذه القنوات تبغي الربح اساسا ، حيث تشكل مشاريع تجارية هامة تمتلك اكبر الامكانات التقنية والفنية، ويتوفر لها تمويل سخي يدر ارباحا طائلة وهي بالتالي ومن موقعها التجاري هذا اصبحت تحكم توجهات ثقافة الصورة مما يدفع القنوات غير التجارية الى مجاراتها في توجهاتها وبرامجها حتى تضمن لذاتها حصة من السوق الاعلامية – الاعلانية نشير بسرعة الى بعض هذه التوجهات:

- **التوجه العام هو التركيز على التسلية والترفيه ،من خلال الاثارة الحسية لقد اصبح الترفيه فلسفة تجارية ، وليس مجرد الترويح عن نفس المشاهد بعد عناء العمل .هناك قنوات تتخصص في هذا الترفيه، وتروج له كفلسفة في الحياة وخصوصا في اوساط الشباب وهي توحي اليه بان الدنيا والحظ والحظوة تتمثل في اخذ قسط متزايد من هذه المتع الحسية والاثارة ، تكفي الاشارة الى القنوات التي تبث الرقص على مدار الساعة وتكفي الاشارة كذلك، الى ما يجري في العديد من المحطات الفضائية العربية، التي اصبحت تتنافس في المشاريع الربحية ، من طغيان امثال هذه البرامج على ما عداها من مثل: قراءة الابراج ،الفيديو كليب ،العب واربح، الفوازير، ولابد من تكرار القول اننا لسنا مطلقا ضد الترويح والترفيه، بل ان تحفظنا ينصب على محاولة تصوير الدنيا على انها مجرد مرح ولهو، وان الحظ والحظوة والمكانة تتحدد كلها بمقدار النصيب المتعاظم من هذه المتع الحسية ، تكمن المشكلة هنا في ما اصبح يعرف باسم سياسة التخدير والالهاء. ولقد ابتدع بيرجينسكي المنظر المعروف للنظام العالمي الجديد للدلالة على هذه الحالة وتشجيعها تعبير "رضاعة التسلية**

---

[1] - مصطفى حجازي، حصار الثقافة: ما بين القنوات الفضائية والدعوات الاصولية ،بيروت ، المركز الثقافي العربي، 1998

Tittytainement ويشتق هذا التعبير[1] tittأي حلمة الثدي و Entertainement ويطلق بيرجينسكي هذا الشعار كحل لمشكلات الشباب المهمش والمحروم من الفرص، في مرحلة تتزايد بها بطالة الشباب :تكفي بعض المساعدات والكثير من التسلية كي تحل المشكلة ويتخدر الوعي ويتم امتصاص الاحباطات والاحقاد المتراكمة ، من خلال الهروب في المتع الحسية التي توفرها برامج القنوات التجارية وقد لخص حليم بركات عالم الاجتماع العربي الحالة الشائعة في هذه القنوات في مقالة بعنوان طريف وبالغ الدلالة هو "الطرب يستولي على العرب" فحيثما تقلب ازرار القنوات الفضائية العربية تطالعك حفلات الطرب والرقص والاكل بدلا من المشاركة في القضايا العامة ، ويرى هذا العالم ان استيلاء مختلف الوان الطرب الرخيص لا يعدو كونه تعبيرا عن مصادرة المجتمع المدني من قبل السلطات ويأس الناس من المشاركة وحرمانها من حماس العطاء فيكون التعويض في رايه في الانغماس في الطرب والمتع الحسية كوسيلة وحيدة للشعور بالنشوة الوجودية التي تشعر بها الجماهير عادة في مراحل النضال والعطاء الوطني كما ان اللهو اصبح هو الوسيلة الوحيدة التي تنفس بها الشبيبة عن طاقاتها المكبوتة حيث لم يفسح لها المجال للمشاركة البناءة لتطوير الحياة العامة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا (المشاركة في التنمية المجتمعية) [2].

- يضاف الى ثقافة التسلية والترفيه مجموعة من التوجهات التي تؤدي الى تهميش الدور وتخدير الوعي ، من ابرزها بزنسة الرياضة التي تحولت من انجازات بشرية تمثل اعلى قيم الاداء ، الى عمليات تجارية ربحية حيث تتحول الارقام القياسية الى ارباح مالية قياسية بدورها: كم يساوي هذا اللاعب ؟ وكم ربح هذا النادي؟ وكم هو مدخول تلك الدورة؟ اضافة الى الصفقات بين الاندية وما بدأ يرشح من فساد في اوساط الرياضة بابطالها الذين يتناولون المنشطات سعيا وراء الارقام القياسية والارباح الخيالية الى المديرين والمنظمين والرشوات وفضائحها التي نراها، لقد اصبحت متعة المشاهدة الرياضية نوعا من دين جديد يملأ على الشباب دنياهم التي خلت من حماس العطاء والمشاركة كما اصبحت امل من لا امل لهم من المهمشين اقتصاديا، حيث يحلم الواحد منهم ان يصبح نجما كرويا مما يساعده على القفز فوق حاجز الفقر والبؤس ، والانضمام الى القلة المحظية التي تفتح امامها ابواب الرفاه والرخاء، في نوع من الحلم بالفانوس السحري.
- يبلغ بيع الاحلام اقصاه في سيطرة الاعلانات الاستهلاكية على الشاشات ، وتحكمها بالبرامج وانواعها ، فالشركات المعلنة التي تدفع بسخاء لترويج منتجاتها ،هي التي ترعى برامج البث على اختلافها وهي التي تمولها وبالتالي فهي التي تتحكم بما يعرض على الشاشة كل ذلك تحت شعار حق المشاهد في ان يختار ، الا ان المطلوب على كل حال هو ان يختار الاستهلاك بين عدد من السلع التي تزين له ويتوسل الاعلان عادة كل الخدع الادراكية وهو ما اصبح يسمى" صناعة الموافقة" ينجح الاعلان حين يتعطل الحس النقدي وتثار الشهوات والرغبات ،قد يكون اخطر ما في الاعلانات ، التي تزداد هيمنتها على القنوات (التجارية والوطنية منها على حد سواء) هو ترويجها للفلسفة الاستهلاكية في الوجود، ترتبط هذه الفلسفة في الاساس بالفردية والحظ والحظوة الفرديين

---

[1] مارتين ،هانس وشومان، هارالد، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة ،238، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1998

[2] - حليم بركات، الطرب يستولي على العرب، جريدة الحياة، العدد 13318 ، لندن، 1999م.

والتميز في القدرة الفردية على الاستهلاك مقارنة بالاخرين الاقل قدرة وحظا ومع ترسيخ الانوية الفردية ،يصاب الانتماء الاجتماعي ويتعطل العطاء كما تتعطل"النحن المشاركة"

- لن نخوض هنا في الملف الذي كثر الحديث فيه ، وهو الغزو الثقافي وتهديد قيم الاصالة فالحديث فيه نوع من التكرار لاطروحات اصبحت معروفة ، كما انها اطروحات تتخذ طابع المواقف المسبقة والتعميمات القطعية التي لا تحيط بالواقع بشكل موضوعي، نكتفي بالقول ان القنوات الفضائية بما تروج له من توجهات وقيم تذهب فعلا في اتجاه مضاد للانتماء والعطاء والالتزام بقضايا الوطن والمصير والمشاركة في صناعتهما انها تروج لنموذج عالمي تشيع تسميته باسم "امركة الكون" وخصوصا في حالة تنميط الناشئة والشباب ، الا ان السؤال الكبير هنا هو :لماذا ينجح هذا التنميط ؟ والجواب الاقرب الى الواقع انه ينجح لقصور التنميط الوطني وعجزه ، سواء في الاعلام بصفته الثقافة الجديدة ، ام في قصور مؤسسات المجتمع المدني ، وبكلمة موجزة ينجح التنميط وتنجح الامركة بمقدار قصور التنمية المجتمعية الوطنية ، على هذه الخلفية من ايجابيات الاعلام وسلبياته يمكن التحول الان الى بحث دوره الاساس في التنمية المجتمعية وبرامجها وهنا نحن كنا قد تناولنا في ما مر من المبحث دوره في التنمية باشكال متنوعة وياتي ما سنذكره الان كجزء مما تناولناه مسبقا.
- ومن مهام الاعلام في التنمية ما يلي /

1- اعادة النظر بتوجهات الاعلام المرئي نفسه فلا بد له ان يجري عملية تغيير المنظور والسياسات بما يخدم اهداف التنمية المجتمعية واحتياجاتها ، وأبرز ما يتعين اعادة النظر فيه، هو ذلك التوجه الاستهلاكي – الترفيهي القائم على اعتبارات الربح المادي من خلال ترويج ثقافة تسطيح الوعي لاشك في ان الترفيه والترويج، من الحاجات الانسانية الاساسية ، الا انهما يكملان الاعداد والتكوين والانجاز والجهد، وبناء الاقتدار والحصانة الذاتية والمؤسسية والوطنية ، يجد الترفيه والتسلية مكانهما ضمن طاقم، الاعجاز الاعداد، النماء، اما ان يتحولا انفسهما الى اهداف كبرى، فتلك هي المشكلة الفعلية ذات الاثار السلبية على الانتماء والحصانة والنماء.

ان هذا التحول مكلف بالطبع، الا ان كلفته تدخل ضمن موازنات التنمية الوطنية ، على مختلف الصعد ولا يجوز بحال ان يتحول الاعلام الوطني الى مجرد مشاريع ربحية ، حيث يتلازم الربح هنا، مع القدرة على الاثارة السطحية والانية من خلال مجاراة القنوات الفضائية التجارية، ولكن من قال ان الناس عموما، والشباب تحديدا، يفضلون هذا النوع من المادة الاعلامية ؟ من قال ان الناس والشباب لا يرغبون في التنمية الذاتية والاحساس بالمسؤولية ، والمشاركة والعطاء والانتماء؟ ان كل الدراسات تجمع على ان الناس يقبلون على هذه البرامج التجارية، لان البدائل الجادة والمشغولة جيدا، من حيث قدرتها الاعلامية ، تكاد تكون جد محدودة او هي هزيلة وغير مقنعة.

على الاعلام الوطني محليا واقليميا وعربيا وحتى عالميا ان ينهض لمقاومة التوجهات التجارية :حيث المهم مردود الاعلانات ، وحيث حشو ساعات البث ،بين فقرات الاعلان ،بمادة مستهلكة في قدمها ، او غثة في محتواها او سطحية في توجهاتها هذا التوجه الاعلامي التجاري هو من اكبر عناصر اعاقة التنمية المجتمعية ، ان لم نقل انه اكبر وسائل التنمية المضادة وعلى جميع الصعد، وعليه فلا دور ممكن للاعلام الا باعادة النظر في توجهاته وسياساته وفي انجاز جهد فعلي لتطوير قدراته الاعلامية بما يتمشى

مع التقدم التكنولوجي الهائل المتوفر له قد تكون اكبر مشكلة عربية ، على هذا المستوى تلك الهوة ما بين طفرات تقدم تكنولوجيا الاعلام ، وبطء ومحدودية تطور الامكانات الاعلامية في التصميم والمحتوى والاخراج، وينبغي ان تبدأ كل توعية اعلامية بالوعي الذاتي لواقع الاعلام الوطني ودوره.

2- من ضمن تغيير الاعلام لمنظوراته نفسها لا بد من حملة منسقة لمقاومة سلبيات العولمة مما تمت الاشارة اليه ، مقاومة فلسفات الربح الاني من دون المسئولية عن النتائج ، مقاومة هدر موارد الكواكب ومراكمة التلوث من اجل مراكمة راس المال من دون المسئولية عن المستقبل والمصير ، التصدي للفساد الكوني (مافيات المخدرات والرشوات) التصدي لمختلف انواع التعصب والعنف التي تشحن بها الشاشات التجارية في بحثها اللاهث عن الاثارة ، والتصدي لهدر الطاقات وهدر الوعي.

اننا بصدد النهوض الى تكوين تيار "الذكاء الجماعي الكوني" حتى يصبح الكوكب اكثر قابلية للحياة المعافاة ، وحتى تحفظ حقوق الاجيال الطالعة ، ذلك ان التنمية المجتمعية الوطنية تحتاج الى تحصين ، من خلال رفع الصوت والمطالبة بحقوق مختلف المجتمعات والاوطان واعرض الشرائح السكانية على مستوى كوني ، اذ من غير المضمون امكان بناء حصانة وطنية وتنمية مجتمعية وطنية في بيئة عالمية يسودها الاضطراب وتهددها الاخطار في عالم انفجار الانفتاح.

ان الذكاء الجماعي هو احد ابرز محاور التنمية الوطنية وهو ما بدأ الوعي يزداد بشأنه وبدأت التجمعات واللقاءات والاتصالات تتكثف بصدده، ويشكل الاعلام الاداة الرئيسة واللاعب الرئيس في هذا المضمار اما على الصعيد الوطني فيمكن ان تتركز مهام الاعلام على : حصانة الهوية ، معركة القيم، تنمية المؤسسات، تفعيل المشاركة الشبابية وادوارها ، حيث تتكامل هذه المحاور الاساسية فيما بينها ، في عملية التنمية المجتمعية .

3- يشكل تحصين الهوية الوطنية الثقافية وتعزيزها الاطار العام للتنمية المجتمعية فالهوية ، كانتماء للمكان وانغراس في الزمان تشكل اساس تعريف الكيان الوطني ، الذي يبنى عليه كل كيان مؤسسي او فردي لقد اصبح تحصين الهوية في بعديها الوطني والثقافي يشكل ضرورة حيوية للانفتاح على العالم من موقع المناعة الذاتية ، هنا يصبح الانفتاح فرصة للنماء والاغتناء من فرص التفاعل العالمي والمشاركة في صناعته والاسهام في مسيرة التقدم البشري من خلال اصالة الخصائص الوطنية والحضاريةوالا فان الانفتاح يتحول الى احتمال خطر التبدد والضياع للكيان الوطني ما لم تكن نواته الثقافية متماسكة وحية بما يكفي ولا يقتضي تحصين الهوية الوطنية الثقافية الانغلاق والتصلب ولا التعامل مع التراث وكأنه نفائس للاعجاب بها بل يقتضي تفعيل مقوماته وعناصره وادخال روح التجديد عليها ويتطلب ذلك على الصعيد الاعلامي الاهتمام بالانتماء الزماني والمكاني من خلال العديد من البرامج الذكية التي تنفذ الى عقول المشاهدين وافئدتهم اما الانتماء الزماني وتعزيز الذاكرة فيتطلب التركيز على برامج تنمية الهوية التاريخية في وقائعها وبطولاتها وانجازاتها ومعاركها الحضارية وفي احوال الناس والعمران ليس وطنيا محليا فحسب بل كذلك اقليميا وعربيا مما يترجم عناصر الحياة في الحضارة العربية ، واما الانتماء الى المكان فهو كذلك يتمثل في سلسلة البرامج التي تنمية المعرفة

الوثيقة بغنى الحيز المكاني الوطني والعربي في مختلف خصائصه وميزاته ليس بشكل سردي ، بل من خلال اعمال مشغولة بناء على احدث مبادئ التاثير الاعلامي.

ويكمل هذين البعدين احياء وابراز الابعاد الرمزية للثقافة الوطنية في اعيادها وعاداتها وشعائرها ومناسباتها وكذلك احياء الجماليات الوطنية في اللون والشكل والنغم والايقاع والرقص والعمارة فلهذه الجماليات دور كبير جدا في تعزيز الهوية والانتماء ، وخصوصا اذا بذل جهد علمي – اعلامي كاف لتطوير قدراتها الكامنة (كما هو جار حاليا من تصدير الموسيقى الافريقية الشمالية الى الغرب ، حيث اصبحت موسيقى عالمية وما سبقها من محاولات جرت في لبنان وما زالت) .

4- تكمل عملية احياء قيم الاصالة العربية من خلال البرامج الاعلامية عملية بناء الاطار العام للتنمية المجتمعية .فقد اصبح معروفا ان معركة القيم هي احدى المعارك الكبرى لكسب رهانات المستقبل ويجب التمييز هنا كما يشير الدكتور مصطفى حجازي بين قيم الاصالة ذات القدرات المستقبلية والعالمية الكبرى وبين التقاليد البائدة والمعطلة لنمو المجتمع وانطلاقته والمهددة لحيويته وعافيته هنا ايضا يواجه الاعلام تحديات كبرى في كيفية ابراز هذه القيم ليس من خلال برامج وعظية مملة تدخل الضيق الى النفس بل من خلال الاقتداء باساليب الاخراج الذكية والمؤثرة التي تتوسلها البرامج الغربية والاميركية في مثل هذه الحالة حيث تتم عملية القولبة باشكال غير مباشرة ومن خلال توسل موضوعات ومحتويات وسياريوهات تحمل الكثير من المتعة للمشاهد قد يبدو الامر تسلية وترفيها ، الا انه يحمل رسائل قيمية هامة تمر ويتم تقبلها بشكل عفوي ومؤثر.

وعلى هذا الصعيد ، لابد من الاهتمام بالقيم المستقبلية التي يأتي على راسها ، تنمية ثقافة الانجاز ،بدلا من الاستهلاك وروح الجماعة والتعاضد والتساند والمشاركة بدلا من سيادة الانانيات الفردية وقيم الجهد بدلا من قيم المتع الانية وقيم المسؤولية الذاتية والعطاء بدلا من قيم التواكل والتخاذل وتطول القائمة كثيرا حتى لتغدو في حاجة الى سياسة خاصة بها. المهم هنا التاكيد على ضرورة احتلالها لمكانتها في صدارة البرامج الاعلامية وتكريس الجهود اللازمة لتقديمها باشكال قادرة على الجذب والتاثير من خلال قوالب عصرية تتمشى مع تطور اذواق المشاهدين ويمكن القول ان دور الاعلام على هذا المستوى يتلخص في ترويج وترسيخ مجموعتين متكاملتين من القيم :قيم الاصالة التي توفر التماسك الاجتماعي والانتماء والقيم المستقبلية التي توفر النماء والبناء ولابد من العمل الاعلامي على هذين المحورين اللذين من خلال تكاملهما يوفران الضمانة الفعلية للتنمية المجتمعية المتكاملة ذلك ان الخلل يقع حين يتم التركيز على احدهما فقط: فالتركيز على قيم الاصالة وحدها قد يؤدي الى شيوع التقليد والانغلاق وسكونية حركة المجتمع في حين ان التركيز المفرط على قيم النماء والحداثة يؤدي الى ما نشهده من تضعضع اجتماعي ، وافات في المجتمعات التي افرطت في هذا المنحى ، قد تكون المعادلة صعبة الا انها ليست مستحيلة اذ ان لنا في تجارب مجتمعات جنوب شرق اسيا دروسا في هذا التكامل الناجح.

5- التنمية المجتمعية هي تنمية مؤسسية في المقام الاول فالمجتمع ليس مجرد جملة من الجماعات والتجمعات المكونة من افراد بل هو شبكة من المؤسسات التي تؤطرهم وتوجه سلوكاتهم وبمقدار قوة مؤسسات المجتمع المدني تكون قوة المجتمع وبمقدار فاعليتها تكون فاعليته وعليه فان التنمية المؤسسية يجب ان تحتل الصدارة في السياسات الوطنية وبرامج الاعلام في التنمية لقد دلت كل التجارب في مختلف المجتمعات على ان الكيان الوطني يصمد في حالات الكوارث والازمات بمقدار قوة المؤسسات المدنية وفاعليتها وتغطيتها لمختلف الانشطة المجتمعية ، ان الضمانة الكبرى للسلطات العامة واستقرارها تكمن في وفرة المؤسسات الاهلية وحيويتها وفاعليتها وبالمقابل فان المجتمع الذي تضرب فيه المؤسسات الاهلية يتعرض لدرجات متفاوتة من فقدان المناعة والفاعلية بمقدار الاذى الذي لحق بها.

ان سياسات تنمية المؤسسات الاهلية ، وما للاعلام من دور نشط فيها لا تهدف الى مجرد دعم جهود السلطات العامة ،بل ان قيمتها الاساسية تكمن في انها هي مكان ومصدر تنمية الافراد والجماعات ، من خلال المشاركة والقدرة على تسلم زمام المصير وتقريره ، ولنا في المجتمعات الصناعية الغربية عبرة فهي بمقدار ما رفعت شأن الفردية عاليا جاعلة منها فلسفة في الحياة على حساب الروح الجماعية انشأت شبكات مؤسسية قوية وديناميكية مؤثرة جدا في المجتمع هي التي تؤطر جهود الافراد وادائهم وتوجهاتهم لئلا يتحول الامر الى مجرد فوضى اجتماعية كما ان لنا عبرة في تجربة النهضة الصناعية في بلاد جنوب شرق اسيا (اليابان تحديدا) التي بنيت تحديدا على الروح والممارسة المؤسسيتين، وعلى العكس فليس اكثر تعريضا لسلامة المجتمع وتنميته من مصادر المؤسسات المجتمعية (الاهلية منها والرسمية) او اضعافها.

6-يشكل الشباب في أي مجتمع ، احد اهم موارده الاستراتيجية ورصيده في النمو الاقتصادي كما في التنمية على اختلاف مناحيهما وتتمثل اكبر ضمانات المستقبل في حسن اعداد الشباب وتوظيف طاقاتهم كما تكلمنا في احد فصول الكتاب عن هذا المنحى واطلاق دافعيتهم للمشاركة والعطاء، وتوفير فرص الانتماء من خلال الادوار الفاعلة كما يتمثل الخطر الاكبر الذي يمكن ان يصيب أي مجتمع في هدر طاقات شبابه ووعيهم وعطائهم بتهميشهم او مصادرتهم لاغراض السلطة ومصالحها على اختلافها(الرسمية منها او المضادة) من هنا نفهم كيف ان العولمة هي اساسا ،عالم الشباب ،بصفتها توجها نحو التنافس على الانتاج والابداع ونحو الاستهلاك سواء بسواء ان العولمة محكومة بقانون التجاوز وتحطيم كل القيود : ليس السياسية فحسب بل العلمية والتكنولوجية والانجازية من خلال اطلاق المبادرات بلا حدود وحسن استثمار الطاقات والكفاءات، في توجه متسارع نحو افاق المستقبل الرحبة، ولهذا فهي عالم الشباب ولهذا فان رهانها هو على الشباب اساسا بصفتهم قوى التجديد، والقدرة غير المحدودة على العطاء.

وفي المقابل ، فان العولمة ، واسواقها المفتوحة ، وتشجيعها على الاستهلاك غير المحدود ، تتخذ لها من الشباب جمهورا مفضلا، ويعد نصيب القنوات الفضائية التجارية من ذلك هو الاوفر، فالغالبية العظمى من هذه البرامجالتجارية موجهة الى الشباب ، اساسا، كما لا يخفى على العين الملاحظة ذلك هو ابرز التحفظات على هذا الاعلام التجاري الذي يستقطب

الشباب استهلاكا، في حين ان المطلوب هو العكس من ذلك تماما ، حيث يجب ان تطلق طاقات العطاء والبذل والمشاركة، وليس من الصحيح مطلقا ان شباب اليوم ميالون الى الاستهلاك ومتع الحياة اللامسؤولة ، انهم كذلك بمقدار ما تصادر امكاناتهم وتصد طموحاتهم وتهمش مشاركتهم، فالشباب ، من حيث التعريف يمثل جذوة الحياة ، والمتعة ليست سوى وجه واحد من وجوهها، لكن الاهم والاكثر شدا للشباب هو تلك الرغبة في بناء هوية ذاتية تشكل مصدر اعتزازهم من خلال العطاء بلا حدود وتجارب مختلف الامم في نضالاتها ومعاركها في البناء على كل الصعد تثبت ذلك، اما شكوى الكبار من الشباب وميولهم الى ، المتعة فينبغي ان توجه على شكل ادانة لممارساتهم هم في تهميش الشباب .

وكما ان كل تنمية مجتمعية ترتكز على هذا الاحتياطي الاستراتيجي من الطاقات الشابة ، كذلك فان كل الاضطرابات الاجتماعية ، من عنف واقتتال وصراعات وافات اجتماعية (مخدرات، جريمة) تتخذ لها من الشباب ادوات ووقودا، وتشير تجارب الشعوب هنا الى الى معادلة هي" شباب الظل هو وقود العنف" فليس اخطر على سلامة المجتمع والامن الاجتماعي من تهميش الشباب او هدر طاقته ووعيه اما دور الاعلام في التنمية المجتمعية على صعيد الشباب فذلك موضوع يحتاج الى دراسة قائمة بذاتها، وهو على كل حال يتجاوز امكانات الاعلام ويرتقي الى مستوى الاستراتيجية الوطنية التي يكون الاعلام من المشاركين البارزين في رسمها والتخطيط لتنفيذها، وهنا لابد من رفع توصية الى كل المعنيين بتنظيم ندوات قائمة تعنى بدور الاعلام في الاستراتيجية العامة للشباب ويزداد الحاح مثل هذه الندوة ،لان الشباب يمثل الشريحة الاكبر من عدد سكان هذه الامة في مختلف اقطارها بلا استثناء وهو في الان عينه المستهلك الاكبر للاعلام الفضائي ومنتجاته على اختلافها ويتمثل اكبر تحد للاعلام العربي في الارتفاع الى مستوى وعي الشباب وطموحاتهم في العطاء والمشاركة والانتماء وتقديم مادة اعلامية ترتقي الى مستوى ذكائهم الوقاد، ومنه يتضح مقدار النقلة التي يتعين على الاعلام شانه في شان بقية الهيئات والمؤسسات المعنية انجازها كي يستحق جدارة الاسم والدور في التنمية المجتمعية[1] .

اصبحت التنمية المجتمعية قضية ملحة باطراد يوازي اطراد الانفتاح على العالم وتسارع التحولات الاجتماعية وتصاعد المؤثرات الثقافية الخارجية وتاجج المنافسة ومايرافقها من ازمات اقتصادية واجتماعية وسلوكية كما ان الاعلام اخذ يشكل الثقافة الاكثر انتشارا وتاثيرا ومرجعية وهو بالتالي اصبح يمثل الوسيلة الابرز للتوعية على التنمية المجتمعية الا ان قيام الاعلام بمهمته في هذا المجال يتطلب توفر العديد من الشروط الملزمة ، من ابرزها، وضع سياسات وطنية واضحة وشاملة للتنمية المجتمعية في محاورها ومجالاتها وانشطتها والفئات المستهدفة منها، والفاعلة فيها واول متطلبات هذه السياسة هو اتخاذ الخيار باطلاق الطاقات المجتمعية ، وافساح المجال لمبادرتها ومشاركتها الحقيقية ، فليس هناك من تنمية مجتمعية ممكنة ومضمونة النتائج في ظل حصار مؤسسات المجتمع المدني او مصادرة الطاقات المجتمعية فاما ان تكون التنمية المجتمعية مشروعا فعليا واما الا تكون.

[1] - مصطفى حجازي، علم النفس والعولمة رؤى مستقبلية في التربية والتنمية، المركز الثقافي العربي، ط1، لبنان، 2010، ص 131

وفي ذكرنا للشباب لا بد من ان يعزز الاعلام الشعور بالهوية لديهم ويجب ان تكون هنالك ملامح لخطاب اعلامي يعزز من الشعور الوطني لديهم وضمن ركائز كالتالي:

1- **دعم التنمية الوطنية والاقتصادية والاجتماعية اذ تقوم وسائل الاعلام بمهمة كبيرة في التنمية وذلك بتزويد الشباب بالمعلومات عن المستجدات في المجالات كافة.**
2- **التنمية السياسية من خلال افراد مساحات جيدة تخصصها وسائل الاعلام للتثقيف السياسي والتنشئة السياسية والاعلام السياسي وذلك بهدف حث الشباب على المشاركة السياسية.**
3- **التوعية الوطنية من وظائف الخطاب الاعلامي الحديثة . ان قيامه بدور يعتد به في اتجاه تعزيز الوعي الوطني عند الشباب.**
4- **التاثير على اتجاهات الراي العام المحلي والاقليمي والعالمي.**
5- **نقل الافكار والمعلومات الى الشباب .**
6- **يشرف الخطاب الاعلامي الحديث في جانب كبير منه على عملية التربية الفكرية السليمة للشباب وتدريبهم العقلي على اصدار الاحكام السليمة في المواقفالتي تتطلب ذلك.**
7- **ان يعمل الخطاب الاعلامي على الترويج للخطاب السياسي المعتدل .**
8- **خلق راي عام واداده بالقدرة على ذلك من خلال عرض الحقائق كافة امام الشباب وتزويده بالمعلومات والاخبار الصحيحة والدقيقة ، وبذلك نضمن قدرة الشباب على تكوين راي عام صائب تجاه الموضوعات والقضايا المثارة والمطروحة .**
9- **حث الشباب على الانتماء الوطني والولاء القومي وهذا موضوع في غاية الاهمية من موضوعات السياسة الاعلامية على المستوى القومي .**
10- **ملاحقة التطورات السياسية والتكيف معها، فضلا على التطور في المعتقدات ويرتبط التحديث ببناء الامة كوظيفة للسياسة العامة، هذا البناء جزء من عملية التغيير للوصول في النهاية الى المجتمع السياسي الحديث[1]**

اما عن التوجهات الرئيسية للاعلام في ثقافة عصر المعلومات واثر الاعلام على التنمية فالاعلام يرتكز اساسا على مهمة توجيه الرسائل من المرسل الى المستقبل اما التواصل فهو ثنائي الاتجاه لا يقتصر على ابلاغ الرسائل بل يتجاوز ذلك الى مهام التعليم والتعلم والتراسل والتحاور عن بعد واهم من هذا وذاك اقامة ساحة اعلامية لدعم المشاركة في توظيف المعرفة القائمة وانتاج المعرفة الجديدة .
ويحتاج التحول من الاعلام الى التواصل الى اقامة بنية تحتية مغايرة من شبكات الاتصالات ذات السعة العالية broad band مما يخشى معه -نظرا لارتفاع كلفتها- ظهور نوع من الفجوة الاعلامية تفصل بين العالم المتقدم والعالم العربي وبين المجتمعات العربية ذاتها.

[1] - علي جبار الشمري، نحو خطاب اعلامي يعزز الشعور بالهوية الوطنية عند الشباب العراقي، التنمية والتوعية وظيفتان اساسيتان لوسائل الاتصال الجماهيري، الزمان، العدد 3908، 26/ايار/ 2011، ص 16

اما الانتقال من الا\دعلام الفوقي الى الاعلام الشعبي حيث تقوم عظمة الانترنت على احتوائها الصحافة والاذاعة والتلفزيون والبحث عن المعلومات حيث وفرت الانترنت وسيطا اعلاميا غاية في الاثارة والرونة يجمع بين البث على نطاق عريضbrodcastingوالبث على نطاق ضيقnarroecasting والبث المصوب لفرد او فئة محدودة من الافراد pintcastingالاخطر من كل ما سلف انها-أي الانترنت-وفرت ساحة اعلامية مغايرة تماما للاعلام الجماهيري ذي الطابع الفوقي فمن خلال ما يعرف بالشبكات الاجتماعية مثل u-tabeوالfacebookوانتشار المدونات ظهر ما يمكن ان نطلق عليه ((الاعلام الشعبي)) المنبثق من اسفل الى اعلى .وهنالك مناحي مس
قبلية متوقعة لتطور وتنمية الفكر الاعلامي هي/

1-المنحى الاقتصادي النفسي: الانتباه سلعة نادرة ،فقدرة الانسان على تلقي المدركات الحسية محدودة بقيود فسيولوجيا الجهاز العصبي ،ان ثراء المعلومات الحالي يقابله كما خلص البعض فقر في الانتباه حيث يتم على حساب استهلاك الموارد الادراكية وهو ما ادى الى ظهور ما يعرف ب((اقتصاد الانتباه)) الذي تسعى اجهزة التسويق للشركات العالمية الى توظيفه من اجل اقتناص اكبر نصيب من سوق الانتباه وذلك باستخدام اساليب مبتكرة لاجتذاب المشاهدين ،تشكو اغلبية المواطنين العرب من امية اعلامية تجعلهم لقمة سائغة لمثل هذه الاساليب مما يستوجب محوها من خلال المدرسة ومنظمات المجتمع المدني.
2- المنحى اللغوي :تتضمن دساتير الاداء لكبرى المؤسسات الاعلامية قواعد صارمة وملزمة في انتقاء الكلمات وكيفية صياغة نص الرسالة الاعلامية ،وقد ادى ذلك بدوره الى اهتمام الفكر الاعلامي ب((لغة الاعلام))

ان حاجة البلدان النامية الى عملية تنمية شاملة وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية ،ملحة لتوفير الحد الادنى من الحاجات اللائقة بالحياة الانسانية لشعوب هذه البلدان . والاعلام احد العوامل المهمة ليس فقط في ايقاظ الشعوب النامية وزيادة تحسسها للوضع المتخلف الذي تعيش فيه ،بالاحتكاك والاطلاع على المستويات العالية للتقدم الذي بلغته الدول الصناعية ،بل وايضا في المساهمة بصورة فعالة في زيادة سرعة التنمية ذاتها عن طريق المساهمة في تغيير عادات واساليب حياة هذه الشعوب ،وتعليمهم قيم واساليب جديدة ،من شأنها ان تسرع بعملية التنمية ،لما تتمتع به وسائل من قيمة تعليمية فريدة في نقل واكتساب المهارات نظرا لتنوع هذه الوسائل وتعدد خصائصها مما يجعلها ملائمة لهذه المهمة .

اما اهم المقترحات التي نراها ضرورية لتطوير دور الاعلام في التنمية فهي://

1- زيادة حصة البرامج التعليمية والارشادية الفعلية في وسائل الاعلام وتخصيص سنوات ضمن خطة التنمية لتكثيف البرامج الاعلامية في اتجاه الهدف الاكثر الحاحا في الخطة .
2- ضرورة ان تغطي البرامج الاعلامية بقية القطاعات التي لا تحظى بالاهتمام في الوقت الحاضر كالسياحة الداخلية والمرور وحماية البيئة الطبيعية .
3- توسع وسائل الاعلام .

من المهم جدا أن نعرف إن التنمية المستدامة هي العنوان البديل اليوم لأي حديث عن التنمية ولا يمكن ذكر التنمية دون التعريج على مفهوم المستدامة منها واستخدمت خصوصا في الشأن البيئي والتنمية في الأصل هي مفهوم غربي اتبعته الدول الغربي بعد الحرب العالمية الثانية حيث أرادوا من خلاله نقل ما توصلوا إليه من علوم وتقنيات إلى بلدان الجنوب الفتية على سبيل المساعدة العامة من اجل التنمية فيوقعونها في فخ التبعية والديون ولكن حتى و لم ترفض بلدان الجنوب مفهوم التنمية بالضرورة وهو ما يريده ناصحوها المخلصون الذين يوصونها على العكس بفصل أساسه عمليات التأميم والاكتفاء الذاتي فإنها سرعان ما ستتجه إلى استلهام هذا المفهوم لاسيما انها تواجه نموا سكانيا كبيرا كان نصف القرن الذي أعقب الحرب بذلك مسيرة شاملة وناقصة نحو تنمي معلنة كهدف تنمية يمكن تعريفها خارج إطار كل المواجهات الأيديولوجية التي أثارتها على إنها انطلاق لعملية نمو الثروات والتنوع المتزايد في النشاطات الاقتصادية من اجل رفع مستوى حياة المجتمع :فالتنمية هي ما يتيح للمرء أن يمارس حرية اختياره بملء إرادته لأنه يعيش بشكل افضل وعمرا أطول ولان التعليم والصحة متاحان له ولان الفرص التي تسنح له ناجعة .

ظهرت التنمية المستدامة كمفهوم مع نهاية الحرب لباردة وهي ليست بالمفهوم الجديد كما يشير سيلفي برونيل وتختمر في الكواليس تحت عبارات اخر حيث يشير انياسي ساتشز منذ سبعينيات القرن العشرين إلى ضرورة التنمية البيئية[1] .

التنمية المستدامة يتم تناولها اليوم على اساس بيئي بحت حيث حجبت البيئة الميدانين الآخرين الاقتصادي والاجتماعي واذا طالعنا مجمل مواقع الانترنت التي تتناول مفهوم التنمية المستدامة لرأينا أن مجمل الموضوعات التي يجري تناولها تحت هذا العنوان بيئية أساسا: مسائل التصحر، واستئصال الغابة ، وتلوث المياه والهواء، ونفاذ الموارد الاحفورية وبالأخص تغير المناخ يعبر برونيل ان مستقبل الكوكب قد غيب مستقبل البشرية وباتت بلدان الجنوب نفسها تدرك بعد ان اضر بها انزلاق المفهوم نحو الاهتمامات البيئية ،ان التلويح بالدبلوماسية الخضراء يمكن ان يجنبها ليس فقط التدخلات البيئية المزعجة بل تبين ايضا انه مريح للغاية.هنالك الكثير من الأكاذيب المتداولة بصدد التنمية المستدامة ففي معاركهم الأريحية من اجل عالم أكثر عدلا يتولى أصحاب نزعة تغيير العالم هم أنفسهم أمر الدعاية لها غالبا فيحشدون حول شعارات ومعارك غير صحيحة مواطنين خيبت امالهم إخفاقات وجنود السياسة التقليدية .كما اننا وعلى الرغم من وجود مفاهيم التنمية المستدامة نشهد اكبر انقراض للحيوان والنبات في تأريخ البشرية حيث لا يشبه الاختفاء الراهن لانواع نباتية وحيواني بنتيجة تنامي التوغل البشري في أي شيء الانقراضات الشاملة التي حدثت بان الدورين الثاني والثالث ،ان المجتمع المتقدم على العكس خلاق للتنوع الحيوي كلما راى ذلك ضروريا :جرى إنقاذ حيوانات كثيرة كانت محكومة بالانقراض (الفهد والنمر السيبيري وحصان بريفالكي) وأتاح تطور المعارف اظهار قيمة أوساط كانت تعد منذ زمن طويل انها بلا أهمية (المنغروف[2]،والجبال والصحاري الباردة، والحار والخضراء)باكتشافها انواعا جديدة من المؤكد ان ازدياد التيقظ وترتيبات الحفاظ قد حدثت نتيجة تزايد نداءات الخطر بالتحديد ،الا ان المواقف المنبهة الى تصور ما هو أسوأ تفيد بشكل خاص في اعادة توجيه الأولويات والاعتمادات التمويلية نحو الطبيعة .

---

[1]- التنمية المستدامة اساطير وحقائق التباسات التنمية المستدمة ، سيلفي برونيل، ت:محمد الدنيا،مراجعة:ايمان المسلم، الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،الكويت، السنة السابعة والعشرون،يوليو-اغسطس/2009، العدد 155، ص67

[2]- تشكلات نباتية معروفة في الشواطيء البحرية الاستوائية ،حيث تسود الشجيرات المقعية التي تنبثق من اغصانها جذور جديدة .

لا يمكن لهذا التهديد الموجه باستمرار وكذلك شكله الآخر الا ان يجعلنا نغوص في الحيرة (تصوروا لو أن لكل صيني سيارته)هل ينبغي ان نستنتج من ذلك ان من الملح ان نردع بقسوة الإقلاع الاقتصادي للجنوب ،مؤيدين بذلك نظريات توماس مالتوس التي تفيد ان حق الطعام لا يمكن ان يكون للجميع[1] اذا كانت الأضرار الشديدة اللاحقة بالبيئة اليوم هي نتاج البلدان الفقيرة أكثر مما هي نتاج البلدان المتقدمة فذلك لانها لا تمتلم لحد الآن الوسائل المالية والتقنية لحماية البيئة ،فمن اجل صنع المنتج نفسه سيارة مثلا تستهلك الصين من الطاقة قدرا اكبر بعشر مرات بالمقارنة مع اليابان والولايات المتحدة ، ومن اجل إنتاج طن من الخضار ،تبدد تونس كمية من المياه هي اكبر بعشر مرات بالمقارنة مع ايطاليا وهذا الأمر ينطبق عندنا في العراق كذلك فما زالت الزراعة تعتمد فيه على السقي السيحي وليس السقي باستخدام المنظومات المتطورة كالتقطير وغيره الا ما ندر مما جعل الجانب التركي يطالب العراق باستخدام الطرق الحديثة بالإرواء وترك الإرواء بالطريقة السيحية الهادرة للمياه والمكبدة للعراق وتركيا وكل من يشترك بالفرات هدرا كبيرا بالمياه .
يمكن للبلدان النامية عبر تعاون معزز وتحويلات حقيقية للتقنيات المتقدمة تحديدا ،ان تنجز القفزة الزمنية التي ستمكنها من الا تكرر اخطاءنا والانتقال مبشرة من التقنيات البالية والملوثة الى سيرورات نظيفة هنالك شيء من النفاق كما يقول سيلفي من اعلاننا عن الاذيات اللاحقة بالبيئة التي يرتكبها الجنوب ونعمل في الوقت نفسه باسم الملكية الفكرية على اقامة حمائية PROTECTIONNISME متشددة بخصوص تطوراتنا الثقافية وننقل اليه بكل بساطة اقدم مصانعنا واكثرها تلويثا ان لم نقل تحويل فضلاتنا النائية التي لا نعرف ماذا نفعل بها.
للاسف لم يأخذ التعاون مساره ابدا كما نادت به بعض المؤتمرات العالمية لان الكفاح ضد الفقر واللامساواة لم يشكل ابدا اولويته الرئيسية ،رغم اعلانات النوايا الكبيرة التي تظهر باستمرار فيكفي ان ننظر اليوم ما الدول الاكثر تلقيا للمساعدة والدعم في العالم كي نتبين الى أي مدى اصبحت كل من الاهتمامات الاستراتيجية (ضمان امن التزود بالمواد الاولية والبترول ومنع انتشار التيارات الدينية المحافظة والحركات الارهابية في البلدان الحليفة واتاحة الفرص امام الدول الاكثر حظا على الصعيد الاقتصادي بعدم الغرق في الازمات المالية) واعادة تشكيل مناطق النفوذ الكبرى . فالتنمية المستدامة هي سلاح ذو حدين وخطير جدا استخدم في بعض استخداماته لوضع مناطق نفوذ كبرى في العالم واستخدمه البعض لغرض اشاعة المنفعة ولكن بوجه اقل من الوجه الحقيقي لاستخداماته.
بعبارة اخرى التنمية المستدامة هي اعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للدول والافراد والاجيال القادمة تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجاتها واختيار الانماط الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي تتناسب مع الاهتمام البيئي الملائم ومنع حدوث اضرار سلبية من دورها ان تنعكس على البيئة العالمية ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.
التنمية المستدامة في خلاصة تعني :
1- الشفافية والاعلام والمشاركة وتحقيق العدل وضمان المواطنة والديموقراطية البيئية وحرية التعبير عن الراي وحكم القانون

---
[1] - T.Malthus,Essai sure 1e principed de population,1798,reed…PUF,1980

والمجتمع المدني والسلم الاهلي واطلاق البدائل الديموقراطية في مجالات الادارة والتعليم وصياغة القرارات المصيرية .

2- الاولويات الجوهرية لحقوق الانسان وحقوق الاطفال والحقوق المتساوية للمراة ومكافحة التعذيب ونبذ عقوبة الاعدام ومكافحة الارهاب والفساد.

3- ادارة الموارد الطبيعية ،الادارة المستدامة للغابات ، وخفض عمليات التجارة غير القانونية بالاخشاب واحتواء الاخطار البيئية ونتائج هوس الحروب والعسكرة والتنوع البيئي والسياحة المستدامة.

4- فقد سبق واشرنا الى ان هنالك ثلاثة عناصر اساسية في محتوى التنمية المستدامة وهي: ادماج الاطر البيئية والاقتصادية في صنع القرار بهدف مراقبة الاداء البيئي والمحافظة على النظام البيئي واعادة صياغة الاطر الاقتصادية والاجتماعية وتحسين اداء الاجهزة العامة المعنية بالبيئة وباتجاه التخطيط الاستراتيجي الاكثر شمولا وتضمين التنمية المستدامة في خطط الموازنة التابعة للدولة ووضع برامج لدعم الطاقة والمواد ذات الكفاءة العالية ورفع مستوى الادارة المعني باعادة تصنيع المخلفات وتوسيع المشاركة الاجتماعية في ادارة النظام البيئي وتعميم صنع السياسات البيئية على الصعيد الدولي.

5- تشمل التنمية المستدامة المجالات الرئيسة المعروفة ، النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية الاجتماعية ومن اهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي :القضاء على الفقر من خلال التشجيع على اتباع انماط انتاج واستهلاك متوازنة دون الافراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية من جانب اخر تشمل التنمية المستدامة (الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما اسلفنا) ميادين اساسية من شانها التاثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس ومنها المياه ، التموين الغذائي ، الصحة ، الخدمات العامة والسكن ، الدخل ، كما تهدف التنمية المستدامة للمياه الى ضمان الامدادات الكافية منها ورفع كفاءة استخداماتها في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية وتامين الحصول عليها موقعيا للاستخدامات المنزلية والزراعية والاروائية وضمان الحماية الكافية للمسطحات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وانظمتها الايكولوجية ، حيث يؤدي ارتفاع ملوحة المياه في الانهر الى زيادة الاملاح في التربة بينما يسبب ارتفاع ملوحة المياه الاثر البالغ على القيم التقنية للمكائن المائية الى جانب الكدارة والنفاذية ومعدلات التبخر التي ترتفع عادة في فصل الصيف وتؤثر على المسطحات المائية ومجاري الفضلات وري الاراضي وقطع الاشجار في الغابات والبساتين وعموم النشاط الزراعي اضافة الى الانهيارات الصخرية ويؤثر الانسان على النظام الكيميائي للانهر وقد تتجاوز فضلاته الحدود المسموح بها من اوساخ وعند اقامة المشاريع الصناعية عند الانهار وجب اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الموازنات المائية والحرارية وامكانيات التبادل المائي مع الخزانات المائية ومستوى النظام الموجي ومنظومات التنظيف الطبيعية والوقاية البايولوجية الذاتية ، الجدران والضفاف النهرية ومعالجة الانجراف فيها والغرين الذي يغيرها وكذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على الثروة السمكية وانماءها بالاساليب التكنولوجية الحديثة وحماية الانهر

كمواقع سياحية واماكن استراحة ومعالم تتطلب الوقاية كما تستهدف التنمية المستدامة التخفيف من حدة التغيرات المناخية وتطوير قدرات التكيف في القطاعات الزراعية ومصائد الاسماك والغابات مع اثار هذه التغيرات عبر الدعم الفني والتقني والادوات السياسية والدعم المؤسساتي والسياسة الارشادية والاستشارية والفنية .تسعى التنمية المستدامة للتموين الغذائي الى رفع الانتاجية الزراعية والانتاج من اجل تحقيق الامن الغذائي الاقليمي والتصديري وتحسين الانتاجية وربحية الاستثمارات الصغيرة وضمان الامن الغذائي المنزلي مع ضمان الاستخدام الامثل والحفاظ على الاراضي والغابات والمياه والحياة البرية والاسماك وموارد المياه . في الجانب الصحي تهدف التنمية المستدامة الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والامان في اماكن العمل، وفرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وتامين الرعاية الصحية الاولية للفقراء وضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والانظمة الايكولوجية والانظمة الداعمة للحياة، وتهدف التنمية المستدامة للخدمات العامة والسكن الى تامين الامدادات الكافية والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات وضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالاضافة الى الصرف الصحي والمواصلات للفقراء وتامين الاستخدام الامثل للاراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

في جانب حيوي اخر الا وهو الدخل تسعى التنمية المستدامة الى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل ودعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف وضمان الاستعمال الامثل للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، تسعى التنمية المستدامة الى تامين حق الحياة والحق في توفر الظروف المعيشية الدنيا وحق العمل ، أي تامين الدخل الثابت المتوازن لكافة ابناء الشعب وتوفير فرص العمل للمواطنين مع ايجاد نظم الضمان الاجتماعي والصحي والدراسي للجميع.

كما تلعب تقنية المعلومات دورا مهما في التنمية المستدامة عبر:

1- تعزيز البحث العلمي وتطوير تكنولوجيات المواد الجديدة والتكنولوجية المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيات الحيوية واعتماد الاليات القابلة للاستدامة، المعارف والمعلومات تعد عنصرا اساسيا لنجاح التنمية المستدامة ولابد من نقلها الى العامة بامانة وكفاءة عبر الاتصالات والوسائط الملتيميدية والانترنيتية.
2- تحسين الاداء المؤسساتي بالتكنولوجيا الحديثة.
3- تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وفرص الابتكار لترسيخ التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وايجاد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر .
4- المضي قدما للتحول الى المجتمع المعلوماتي وادماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
5- توسيع القاعدة المنظمة لاساسيات التحكم وتطبيقاته في المؤسساتية الاجتماعية .
6- اعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
7- الدراسة الاكاديمية والشعبية للاقتصاديين الكلي والجزئي

8- خفض الشدة الطاقية عبر رفع كفاءة انتاج المواد الحاملة والناقلة للطاقة وتقاس عادة بوحدة كيلو واط ساعة /طن من الوقود المحترق ، رفع كفاءة تقنيات استهلاك الطاقة ، التغيير الهيكلي في استخدام المواد كثيفة الطاقة وتقليص الطلب عليها في المستويات العليا للنشاط الاقتصادي ، كل ذلك يعزز من ميل هبوط الطلب على الطاقة والتوجه الى انتاج السلع بدل انتاج الخدمات.

9- تطوير البرامج الوطنية لحفظ الطاقة.

ومثلما يستلزم التخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الحقة تحقيق الاستقلال السياسي وانتزاع السلطة من القوى الطبقية الرجعية ، المختلفة ...فان التنمية المستدامة تتطلب هي الاخرى السيطرة على تطور العلاقات الانتاجية الراسمالية وتحديدها في الريف ،فالتنمية المستدامة تنطلق من توفير كافة الظروف والامكانيات التي يستطيع فيها الانسان المنتج استعادة نشاطه تحت ظروف صحية لائقة مع تخصيص قسم من ارباح الانتاج لتطوير النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية وصيانة البيئة ودفع عجلة التنمية الاجتماعية ضمن منظومة انتاجية تتميز بالتخطيط والبرمجة بعيدا عن فوضى الانتاج وذلك يستلزم كحد ادنى الاستقرار الامني والالتزام بالمعاهدات الدولية وقرارات الامم المتحدة واتخاذ اجراءات رادعة في مضمار حماية الشغيل والوقاية البيئية.

تسير التنمية المستدامة في عمل موازي لاعمال الاعمار واعادة البناء عبر الموازنة الدقيقة العلمية بين التاثيرات السلبية والايجابية للاعمار في مختلف الميادين، ان تامين الاسس الطبيعية للحياة الانسانية عبر التنمية المستدامة والوقاية ضد الاخطار البيئية في الميادين الايكولوجية والايكونومية ، والاجتماعية وتكييف الجانب التكنيكي وفقا للجانب الطبيعي للحياة يعتبر اليوم اساس ضمان المستقبل والامن السعيد، وتهدف ثقافة التنمية المستدامة الى تطوير الوعي الانساني وخلق المعرفة الاساسية اللازمة بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي بمثابة الشرط الاساسي كي يستطيع الفرد في المجتمع ان يؤدي دوره بشكل فعال في الانماء الاجتماعي والاقتصادي والمساهمة في الحفاظ على الصحة العامة .

فالتنمية المستدامة يجب ان تتعلق بروح الانسان وتنمية هذه الروح تنطلق من رؤى وجوب استمرار بناء الانسان هذا البناء ينطلق من اشاعة روح التسامح والمحبة والانسانية الحقة وحتى انسنة النص في سبيل استقراره .

وخدمة البشرية باستمرار هي التنمية السمتدامة الحقة .

وكجزأ اساسي في مجال التنمية المستدامة هو مفهوم الديمقراطية والتعددية والحرية وحقوق الانسان، وغير ذلك من المفاهيم المعاصرة التي يحاول الغرب وقوى الهيمنة في العالم استعمالها

الفصل الثامن:/
التنمية في العراق وابعادها

لكي ندرس واقع التنمية في العراق يجب ان ننظر الى واقع ما اصاب المجتمع العراقي من فقر مدقع الم به ،لان للفقر ارتباط وثيق بالتنمية كما مر فيما سبق من الكتاب، حيث نجد ان مقارنة نتائج مسح ميزانية الاسر عام 1993 مع مثيلاتها عام 1988 تكشف تحولا في نسبة الاسر في كل الفئات الدخلية الثلاث وقد يتسائل سائل لماذا المقارنة ضمن هذه الاعوام؟ وللاجابة ان اعوام التسعينات من القرن المضاي شهدت حصارا اقتصاديا كبيرا الم بكل اطياف المجتمع العراقي واصابها بفقر مدقع يجعلنا نتناول هذه الفترة الحساسة حيث انخفضت نسبتها من 7,9% الى 6,3 % هذا التحول في التوزيع النسبي للاسر من فئة الدخل المتوسط وفوق المتوسط الى فئة الدخل دون المتوسط يعني ان هذه الفئة باتت تمثل 62,7% من مجموع الاسر قياسا الى 56% لعام 1988 ،فقد انخفض دخل الاسر ذات الدخل المتوسط باسعار عام 1988 من 418 دينار شهريا

عام 1988 الى 145 دينار عام 1993 أي اصبح ما يقارب الثلث اما الاسر ذات الدخل دون المتوسط فقد كان الانخفاض شديدا حيث اصبح حوالي 74 دينار عام 1993 وهو ما يعادل 22% عما كان عليه عام 1988 وطبقا لهذه النتائج فان 31% من الاسر و34% من الافراد يعانون من الحرمان والفقر [1] والسؤال المطروح هنا ما هي اسباب الفقر في العراق .وللجواب نقول:

1- السبب الرئيسي في نظرنا هو عدم وجود سياسة حقيقية تحكم البلد فكثرة الانقلابات العسكرية الدموية وكثرة الاستبداد وحكامه جعلت من الديمقراطية مسالة مفقودة في العراق وعدم اتاحة الحريات يجعل من التخطيط الاقتصادي والتنمية فيها والتنمية الاجتماعية والثقافية كلها مفتقدة في الاساس في حكم البلاد الديمقراطية التي تسهل التخطيط للتنمية وتتيحه في كافة المجالات مما يجعل البلد قادر اقتصاديا متمكنا بعيد عن المشاكل التي يتسبب بها الاستبداد ويختفي الفقر وتقل معدلاته في كافة الاصناف التي يدخل فيها ويحطمها اقتصادية كانت ام اجتماعية ام سياسية.
2- الحروب الداخلية والخارجية (حرب الشمال،الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) ،حرب الخليج(1991)،حرب الخليج الثالثة(2003) فقد ادت هذه الحروب وكما هو معلوم للجميع بانتشار مظاهر الفقر وواقع الفقر مما انتج مجتمعا مهزوما اقتصاديا وبلدا مخترقا ،احدثت هذه الحروب شرخا اجتماعيا واقتصاديا واسعا اوصل البلد الى مهاوي لا يحسد عليها افقدته التنمية التي يبغي ايجادها ضمن خططه المستقبلية.
3- الحصار الاقتصادي(1990-2003) : وقد احدث هذا الحصار شرخا كبيرا حتى في العلاقات الاجتماعية داخل المجدتمع العراقي وبالنتيجة اضحت الاخلاق العلائقية بينهم واقعا مفتقدا مما سبب نكوصا للتنمية لان الاخلاق اذا افتقدت ،معنى ذلك: افتقاد المعاني الانسانية وبالتالي افتقاد التنمية اذا عرفنا ان الانسان هو محور التنمية الاساس وسنتناول الاخلاق العلائقية ومفاهيمها التطبيقية في الواقع العراقي في مبحث خاص نهاية هذا الفصل .
4- طبيعة النظام السياسي ونمط تعامله مع مجتمعه وسوء تصرفه بموارد المجتمع الاقتصادية وفي كل تلك الظروف كان النظام السياسي يركز اكثر على حماية نفسه واتخاذ المزيد من اجراءات الوقاية ،وافضت تلك الاجواء الى تحول افراد المجتمع الى ما يشبه نزلاء المعسكرات الذين يتقدمون يوميا او شهريا لطلب الغذاء والدواء وهم محرومين من اي حقوق مدنية [2].
5- الخطط والسياسات الاقتصادية المتعثرة للاقتصاد العراقي منذ تاسيس الدولة العراقية حيث نلاحظ وعند استعراض التاريخ الاقتصادي للعراق لم يتم اتمام اي خطة تنمية اقتصادية موضوعة فمنذ تاسيس (هيئة تنمية) عام 1950 واعدادها لخطة تنموية لاربع فترات من 1951 الى 1961 من القرن الماضي لم تستطع هذه الخطة ان تحقق سوى 57% من المبلغ المحدد للانفاق على اتمام برامجها وبذلك كانت قاصرة عن بلوغ الاهداف ثم تلتها بعد ذلك الخطة الاقتصادية المؤقتة(CPEP) في ظل نظام حكم عبد الكريم قاسم بعد الانقلاب الذي قاده عام 1958 واعلان جمهورية العراق ، حيث عملت على زيادة التخصيصات لقطاعات الصناعة والاسكان محاولة منها لتقوية الصناعة كوسيلة لتقليص

---

[1] -وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،نتائج المسح السريع لميزانية الاسرة المنفذ عام 2005.

[2] -علي حنوش، العراق:مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل ،دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية ،دار االكنوز الادبية، بيروت،2000،ص206

الفوارق الطبقية في الداخل والناتجة عن طبيعة الاقتصاد المعتمد على النفط ،ولكن بسبب مجموعة الانقلابات والتي مثلتها انقلابات عام 1963 الذي قام به عبد السلام عارف وقيام هذا النظام باستبدال هذه الخطة ب(خطة السنة الخمسية) (FYP) في سنة 1965م.حيث لم يكن لهذه الخطة مع قصور الخطط السابقة لتنفيذ نفس التاثير حيث لم يكن الانفاق الفعلي الا اقل من 55% من الاموال والاهداف المخصصة لها واخفقت جميع القطاعات في بلوغ اهدافها.

ومن ثم اطاح حزب البعث بالنظام العسكري عام 1968 ليجيء نظام الحزب الواحد حيث استغرقت حكومته سنتين حتى قامت بصياغة خطتها التنموية الاولى (NDP) التي غطت الفترة من عام 1970 -1974 وعلى الرغم من الخطاب الثوري والاجتماعي والتغيرات الجذرية التي كان يتبناها النظام الجديد الا ان الخطة كانت تمثل تواصلا لخطط التنمية السابقة وعلى الرغم من الزيادة في اسعار النفط من 26,4% عام 1970 الى 60,4 % مع حلول العام 1974م الا ان عجز عن الانفاق على الصناعات الاقتصادية الرئيسية وانحدر دور مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الانتاج الوطني الاجمالي بنسبة 6,9% ،5,2% على التوالي عام 1974 ثم انهى قرار حزب البعث القاضي بعرض التخطيط الاقتصادي على مجلس قيادة الثورة لغرض المصادقة على التقرير السنوي المتعدد وهذا الامر عنى في عناه ان التطبيقات الاقتصادية القيمة التي يديرها التكنوقراط تم استبدالها بقيادة حزب البعث التي تولت ادارة الاقتصاد العراقي ومنذ ذلك الحين توالت الحروب والازمات التي عصفت بالاقتصاد العراقي الى مصاف الاقتصاديات الهزيلة نتيجة الدخول في الحروب الواحدة بعد الاخرى ومن ثم فرض الحصار الاقتصادي على العراق بعدما ولدت هذه الحروب اقتصادا منهكا مثقلا باعباء الديون وزيادة معدلات التضخم والبطالة حيث عزل بموجبه الاقتصاد العراقي عن جميع انواع المعاملات التجارية الدولية وجر اقتصاد البلد هاوية الانهيار ليستمر هذا الحصار الى سقوط النظام ودخول قوات التحالف في 9/نيسان/2003 حيث رفع الحصار الاقتصادي بقرار الامم المتحدة 1483 في 22/ايار/2003 [1] وليشهد العراق فوضى عارمة امتدت لكل البنى التحتية للاقتصاد العراقي.

التنمية في العراق يجب ان تنطلق من فكرة ان النمو الاقتصادي يقود الى المساواة في الدخل وعليه فان مكاسب التطور الاقتصادي يجب ان تنعكس ايجابيا على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والامن ،وان يكون اول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الاكثر فقرا في المجتمع والاقاليم الاقل نموا.

ولاشك إن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول إن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة ،لان وصول الفقراء إلى تعليم أفضل والى صحة أفضل ساهما بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وقد ترجمت فلسفة التنمية في السياسات الاقتصادية التي وضعتها حكومة ماليزيا بين عامي (1971-1990) وركزت على هدفين :الأول تقليل الفقر .والثاني إعادة هيكلة المجتمع.

وحددت هذه السياسة استراتيجيات معينة لتقليل الفقر ،مثل زيادة امتلاك الفقراء للأراضي ورأس المال المادي ورفع مستويات تدريب العمالة وزيادة الرفاهية العامة وتم التركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء ،وكانت

---

[1] - محمد ابو رغيف، الفقر في العراق بعد2003/4/9 الاسباب والنتائج ،ط1، بغداد،2007، ص20 .

هناك مجموعات عديدة من السكان الفقراء في الريف والحضر محل عناية خاصة بعدها الأشد فقرا.

ان المهاتيرية –نسبة الى مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا- تشكل من خلال عدد من التوجهات والتصورات الخاصة بالإسلام والغرب والديمقراطية والتنمية والنظام الاقتصادي العالمي والعولمة...الخ.بالإضافة الى بعض المنطلقات والافتراضات الخاصة بالعلاقة بين الدين والدولة والاسلام والتنمية والديمقراطية والتنمية ووفق بعض التعريفات فان المهاتيرية هي خليط من القومية –الراسمالية-الاسلام-الشعبية-السلطوية[1] وهنالك عوامل عديدة لعبت دورها في تشكيل عناصر المهاتيرية كان في مقدمتها الخلفية العلمية لمهاتير محمد وزوجته فقد درس مهاتير الطب الى ان حصل على درجة الدكتوراه كما تخصصت زوجته في الفيزياء ،وقد لعبت تلك الخلفية دورها في تركيز مهاتير على اهمية العلوم الطبيعية والتطبيقية ذات الصلة بالتنمية التكنولوجية بشكل خاص.

وتركيزنا على المهاتيرية هنا لغرض ان نعرف مدى استفادتنا من تجارب الشعوب في التنمية ومدى قدرة تطبيقها داخل العراق,وان قيم ما يمكن تسميته بالمهاتيرية يقوم تصورها على اولوية قضية التنمية على التطور الديمقراطي في المراحل الاولى من التطور الاقتصادي ،وان التعجيل بالتحول الديمقراطي قد يؤدي الى تداعيات سلبية ،وقام مهاتير محمد بصوغ التنمية الماليزية وفق هذا التصور ،الامر الذي ادى الى تاجيل عملية التطور الديمقراطي الى الان على الرغم من النجاح الذي حققه المشروع التنموي ،أي ان التصور المهاتيري يرى ان فكرة المستبد العادل ربما تكون هي الانسب بالنسبة الى بعض الشعوب والمجتمعات خلال مرحلة معينة من التطور السياسي والاقتصادي .

في محاضرة القاها في جامعة دمشق ،اوضح مهاتير ان تجربة ماليزيا قامت بالاستفادة من تجارب اليابان وكوريا ،يقول مهاتير: صحيح اننا لم نستطع تكرار ذات التجربة لان وضعنا يختلف عن تلك الدول نتيجة لوجود العديد من الاعراق والاديان والثقافات المختلفة التي يقوم عليها الشعب لاماليزي ،من الصعب ان يكون مستوى التطور واحدا لدى تلك الاعراق وهذا المزيج من الثقافات يخلق عدم استقرار وحتى يتم التطور لا بد من وجود علاقات وائتلاف فيما بينها الملايون(السكان الاصليون لماليزيا) يحترفون السياسة بينما الصينيون والهنود يهتمون بالاقتصاد، وازدهار البلاد مرتبط بالاستقرار الاقتصادي والسياسي وقد استطعنا التغلب على ذلك بتقاسم السلطة بمشاركة الجميع.واكد دكتور مهاتير انه باعتماد التخطيط الاقتصادي الصحيح يمكن مواجهة المخاطر والصعوبات التي تعترضنا والتخطيط الاقتصادي الصحيح لدينا جيد ولا يرتبط باقتصاد السوق ولا يلتزم بأي نهج ايدولوجي معين بحيث يمكننا الاستفادة من كل التجارب الجيدة ،ويستند بالأساس الى توجيه تفكير الناس وإقناعهم من اجل تطوير البلاد والمساهمة في الانجازات وهو يتطلب الكثير اذ ليس من السهل ان تقنع الناس بضرورة التغيير ،وأوضح كان قرارنا باللجوء الى التصنيع لتامين فرص العمل حين لم يكن لدينا خبرات لا في التصنيع ولا في الأسواق اعتمدنا على المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية ودعونا الأجانب ليأتونا ويستثمروا في الصناعة ،قدمنا لهم كل ما يلزم من إعفاءات الضرائب على الاستيراد ،قمنا ببناء بنية تحتية قوية تؤمن مستلزمات الصناعة كشبكة نقل متطورة في مجالات النقل المختلفة ،ركزنا على الصناعات التي تأخذ عددا كبيرا من الموظفين لم نتخوف من المستثمرين ان يسيطروا على كل شيء في البلاد[2].

---

[1] -عادل اليابس، المهاتيرية الفلسفة الأمثل للتنمية في العراق، جريدة الزمان الدولية،العدد 2879،30/كانون الأول/2007 ،ص15

[2] - كلمة مهاتير محمد في جامعة دمشق، المصدر السابق نفسه.

1- النزاع والإرهاب في العراق وأثره على مشاريع التنمية :

النزاع او الأزمة بشكل مبسط هي الحالة عندما يمر من يواجهها (بلد،شخص،مجموعة سياسية،اجتماعية أو غير ذلك)بظروف غير طبيعية أو غير معتادة تحمل عناصر جديدة وقد تكون غير معروفة وتختلف في أوجه عديدة من عناصر الظروف الطبيعية التي يتعامل بها من يواجهها حين يحلل أي قضية تحتاج إلى حل.

إن الجهات المانحة والسلطات العراقية تعتبر بحق إن الوضع الأمني عائق خطير يقف في وجه إعادة الأعمار الاقتصادي، كما تقر بان الافتقار لإعادة التأهيل الاقتصادي يشكل عاملا مساهما في إذكاء النزاع العنيف . وفي تزايد الخطر الكامن وراء انتشار العنف ،اذا لم يلمس الشعب تحسنا حقيقيا في ظروفه الاقتصادية[1] فالتسريع في إعادة الأعمار الاقتصادي ،وفي الإصلاح،من شانه أن يسرع في عملية التنمية وان يخفف من غلواء المعاناة ، ويخفض من الميل إلى العنف ،خاصة لدى أولئك الذين لا تستهويهم السياسات /الايدولوجيات،ويضعف بالتالي من قواعد الدعم الشعبي لأولئك الذين يسعون إلى حشد الدعم للعنف عبر استغلال المعاناة الاقتصادية والإحباط.ان الوضع الاقتصادي العراقي العام يعتبر غير جيد فبعد الحروب والعقوبات الدولية والقمع السياسي والتسليح المكلف والتخل الكلي للدولة والإرهاب الذي اجتاح العراق بعد 2003م انتهى الأمر إلى زعزعة الاقتصاد العراقي وبالنتيجة تدهورت مؤشرات التنمية البشرية في العراق تدهورا حادا فاق المعدل الذي كان سائدا قبل عقدين في المنطقة (هبط إجمالي الناتج الفردي من 4000 دولار في بداية 1980 إلى 200 دولار في منتصف التسعينات)[2] ومنذ الثمانينيات تحددت بنية الاقتصاد العراقي بتزايد اعتماده على قطاع النفط والتوسيع غير المستدام لقطاع الخدمات غير المنتجة خاصة الجهاز العسكري وإهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة على نحو متواصل وانهيار الاستثمار الإنتاجي في النشاطات الاقتصادية غير العسكرية وتزايد السيطرة السياسية البيروقراطية غير خاضعة للمحاسبة ،والإفراط في تقييم العملة العراقية،هذه الأمور مجتمعة أدت إلى تعميق السمات الريعية للاقتصاد العراقي[3] ويختلف الاقتصاد العراقي عن الاقتصاد الاوامري في النموذج السوفيتي ،فهو اقتصاد مختلط يتميز بقطاع خاص حقيقي يوظف اكثر من 70% من اليد العاملة . غير إن معظم الوظائف كانت في اقتصاد الظل الذي تطور بسرعة خلال التسعينات ،اما في الاقتصاد الرسمي ،فاعتمد القطاع الخاص بقوة على نفقات الحكومة ومعوناتها فكان قطاع الدولة يسيطر على عائدات النفط وعلى حوالي 200 شركة تابعة للقطاع العام ،ويتحكم بأسعار المنتجات النفطية المكررة وبالحصص الغذائية الموزعة كإجراء استرضائي للعراقيين كلهم عمليا، فيمتص بالتالي قسما مهما من ميزانية الدولة.كان الاقتصاد العراقي عشية الحرب في اسوا حالاته :بطالة عالية (18%) بحسب ارقام رسمية غير دقيقة في العام 1997م ،بنية تحتية متهاوية ذهنية خدمات زهيدة لدولة ريعية شركات قطاع عام عاجزة معدات متقادمة ،بيروقراطية غير كفوءة يقوضها فساد واسع النطاق ،ايد عاملة ماهرة تتقلص بسبب انخفاض مستوى النظام التعليمي وهجرة الاشخاص المؤهلين ،انعدام التوازن الاقتصادي الاقليمي ،ديون

---

[1] - مقابلات مع مدير برنامج الامم المتحدة للتنمية حول لاحكم، مدير برنامج IDP مدير مركز منع النزاع الاقليمي ،عمان الاردن، تشرين الثاني/نوفمبر/2004.

[2] - عباس نصراوي،اقتصاد العراق، The Economy of Iraq ,Oil Wars,Destruction of Development and prospects 1950-2000,Wwstport Connecticut,Greenwood Press,1994 ص153،136،35

[3] -وثيقة البنك الدولي: Interim Strategy Note of the World Bank Group for Iraq,Report No.27602,January 14 ,2004.paragraphs 14 and15,p.5. And:IMF report,Iraq:Macroeconomic Assessment,21October 2003.World Bank Report:The IraqiStrategic Review Board,National Development Strategy ,2005-2007,September 2004.

خارجية غير مستدامة ،وشبه غياب لبنية محددة للتحكم بالشركات وحفظ حقوق الملكية، ومع ان العمليات العسكرية لقوات التحالف بدات في ربيع 2003 وتسببت بالتالي بضرر محدود للبنية التحتية ،مقارنة بحرب العامين 1990-1991 ،الا ان النهب الذي تلا الحرب والتخريب المتواصل في امدادات النفط والكهرباء والماء ،قد قضيا فعليا على الجهود الرامية الى تفادي الضرر بالبنى التحتية (فضلا عن التقدم الذي كان متوقعا نتيجة تحسين تلك الخدمات ما بعد اذار /مارس2003).

وفي ظل الظروف الصعبة التي برزت بعد الحرب مباشرة اعدت سلطة التحالف المؤقتة والحكومة العراقية المؤقتة تصورا لاعادة الاعمار يرتكز على هدفين: اعادة بناء القدرات الانتاجية في قطاعات السلع والخدمات ،وادخال اصلاحات اقتصادية بنيوية على اساس ارساء اقتصاد السوق[1] وتزداد حساسية الاصلاحات الاقتصادية بشكل كبير بسبب مسالة الديون والتعويضات الملزم العراق بدفعها للسنوات القادمة لاطراف كانت متضررة من الحروب السابقة للنظام السابق.

وقد حاول قرار مجلس الامن الدولي رقم 1483 تحييد عائدات واصول النفط العراقي من جميع الديون حتى 31/كانون الاول/2007 .لكن هذا القرار لا يذكر او يواجه مسالة الفوائد المتراكمة على الديون المتعلقة فالعراق يشكل اكبر مدين في العالم من حيث عدد سكانه اذ بلغت ديونه حوالي 120 مليار دولار ،كما لا يزال يدفع تعويضات عن حرب الكويت في العام 1991 يبلغ الرقم الحالي للديون حتى كتابتنا لهذا الكتاب 33 مليار دولار لكن ثمة 71,6 مليار دولار اضافي [2] من دعاوى تنتظر الاقرار او الدراسة وتبرز مسالة الديون المتعلقة كمشكلة حيوية اذا ما اردنا ضمان التنمية المستدامة سواء داخل او خارج العراق أي في أي بلد من البلاد.

كما اضحى النقص في المنتوجات النفطية والفساد في توزيعها مصدرين اساسيين للسخط الشعبي ،وقد خصصت مبالغ ضخمة لتمويل استيرادها من الدول المجاورة وذلك تلبية للطلب الداخلي المتزايد على البنزين ،بعدما رفعت القيود عن استيراد السيارات من دون ان تتمكن مصافي التكرير المحلية وانابيب التغذية والتوزيع من تلبية حاجات الاستهلاك المتزايد نتيجة للتخريب المتكرر.

ان اشراك القطاع الخاص المحلي والاجنبي في الاقتصاد سيرتدي ،ككل اهمية خاصة نظرا لان الموارد الحكومية غير كافية لتامين حجم الاستثمار الضروري في المستقبل المنظور غير ان مدى مساهمة الرساميل الخاصة بجدية في اعادة تجديد البنى التحتية العراقية في المستقبل المنظور ما يزال مجهولا.

ويؤثر الوضع الامني بصورة عامة على تنمية الاقتصاد سواء كان في العراق ام في غيره من الدول وبالشكل التالي:

1. **يرفع كلف الانتاج ويحول موارد اعادة الاعمار في اي دولة الى نشاطات غير منتجة.**
2. **يسدد ضربات موجعة الى جهود اعادة الاعمار فيجبر الشركات الاجنبية او شركات الاستثمار والمنظمات غير الحكومية على مغادرة البلاد التي تكون اوضاعها الامنية غير مستقرة ويثني مستثمرين اجانب محتملين عن جلب الرساميل اللازمة والمشاركة في مخاطر اعادة الاعمار مما يعيق عملية اعادة تاهيل قدرات الانتاج الموجودة ويدمر تلك الوليدة حديثا ،وبالتالي فان انعدام الامن يضع عائقا ماديا امام دخول المقاولين الاجانب الى البلاد ،ويعيق استئناف النشاط الاقتصادي الطبيعي.**

---

[1] بول بريمر، Operation Iraqi prosperity ,Wall Street Journal,20 June 2003

[2] المصدر: - Jubilee Iraq website;ParisClub website: "press releases" of July 10,2003 and November 21,2004:MEES,June 21,2004.

3- يتسبب انعدام الامن في احداث نقص حاد في انتاج الخدمات العامة وخصوصا الكهرباء وانتاج المواد النفطية ،مما يؤدي الى انتشار السوق السوداء والنشاطات الاخرى غير الشرعية ،ويؤدي هذا النقص كما تؤدي عواقبه الى تدهور شروط العيش وانخفاض القدرة الشرائية وتزايد السخط ،مما يقوض الثقة العامة بالحكومة وبالعملية السياسية ،وهذا ما يريح مجموعات المعارضة الاصولية والمتطرفة ويعزز رسالتها.

ورغم ان المشكلات الامنية تبقى جدية ،فان الاقتصاد العراقي لم يتعطل كليا من جراء العنف ،فقد تمكنت الاعمال التجارية الصغيرة من النمو والازدهار رغم الاضطرابات المحلية ،هذا الامر يعزى بجزئه الاكبر الى الاصلاحات التي جرت مناقشتها ذلك ان الزيادة الملموسة في رواتب الموظفين حسنت ظروف حوالي مليون موظف ومليون متقاعد فقد كان متوسط الراتب الاساسي لموظفي الحكومة يبلغ خمسة دولارات في الشهر الا انه تخطى الان 80 دولارا في الشهر ويظهر البحث الميداني على سبيل المثال ان موظفي الحكومة استطاعوا للمرة الاولى منذ عشرين عاما زيارة محال المجوهرات حتى في المحافظات الفقيرة كالعمارة ،اما اساتذة الجامعة الذين كانوا يتلقون حوالي 8دولار في لشهر في العام 2002 اصبحوا يتلقون اليوم حوالي 500 دولار كما ينطبق تحسن المدخول على المتقاعدين ايضا[1] ومن بين الاصلاحات الموجهة للسوق ،التي دشنتها سلطة التحالف المؤقتة في العراق واكملتها الحكومتان المؤقتة والانتقالية والحكومة المنتخبة كان لاصلاح العملة واصلاح النظام المالي نتائج ايجابية بنجاح استبدال العملة واستقرارها وادخال معايير مقبولة في القطاع المصرفي من جهة اخرى ،تبقى استقلالية المصرف المركزي مقبولة على مضض من جانب السلطة التنفيذية ،وقد اقتصرت معظم الاصلاحات على المؤسسات وابتعدت عن المعالجة بالصدمة المقوضة للاستقرار.

كما تميزت المرحلة التي تلت النزاع ،من نيسان/ابريل2003 الى ايلول/سبتمبر2004 ،بارتفاع معدلات النمو (بحدود 55 الى 65%)[2] ويعود الفضل في ذلك بشكل كبير الى ارتفاع مفاجئ في اسعار النفط، والى الاستقرار النقدي وازدياد التبادل التجاري.غير ان صندوق النقد الدولي يقدر النمو في العام 2004 بحوالي 52% مع احتمال ان يهبط الى حوالي 17% في العام 2005 وبينما انخفضت معدلات البطالة نسبيا في العام 2004 عما كانت عليه في العام 2003 ،الا ان المعدلات المحلية المتباينة تظهر فروقات مقلقة بين المحافظات ،فالفروقات وعدم المساواة بين المناطق هي اكثر خطورة من انعدام المساواة بين الطبقات الاجتماعية في مرحلة انتقالية عنيفة ،تبرز اعلى مستويات البطالة المحلية في محافظة ذي قار (46,2%) وادناها في كربلاء والنجف(14%و18%)على التوالي وبالانتقال الى المناطق السنية ،فان اكثر المحافظات تضررا هي الانبار والموصل وديالى :33%،31,2%, 2،31%على التوالي[3] بالنسبة لهذه الارقام نذكرها هنا فقط لكي يكون هنالك تصور لدى القارئ لان الكتاب يهتم باعطاء الاسس العامة والتفاصيل لكيفيات التنمية واسسها وكيفيات

---

[1] - فريق ابحاث، ديناميكيات النزاع في العراق(تقييم استراتيجي) ، معهد الدراسات الاستراتيجية ،بيروت، ط1، 2007، ص37

[2] - الارقام الاولى هي من البنك الدولي ،الثانية من مسح اعدته وزارة التخطيط في بغداد.

-نتائج مسح عن العمالة والبطالة ،2003، وزارة التخطيط والشعبة المركزية للاحصاءات ،ايار/2004، رسم3و4ص19-20 ،راجع ايضا التقرير حول نتائج مسح العمالة والبطالة 2003 ،وزارة التخطيط العراقية /وزارة العمل،كانون الثاني/2004 ، نظرا لضعف وشبه غياب أي معلومات موثوق بها ،يجب التعامل مع هذه الارقام على انها مؤشر للوضع ليس الا .

التخلص من المساوئ والاضرار التي تعترض طريقها اما الارقام نسوقها كامثلة ليس اكثر من ذلك.
ومن شان هذا الوضع الاقتصادي المزري ان يغذي سياسات التطرف، ويشجع التمرد ويولد المعاناة الطائفية.
والفساد الاداري والمالي كبير جدا وشامل وهو يستنزف الموارد ويقوض الثقة بالسلطات في هذه المرحلة من تاريخ العراق .
ان ريعية النفط العراقي والاقتصاد الاوامري –المختلط يولدان نتائج متناقضة لجهة النزاع ،فبنية اقتصاد العراق الاوامري مرتبطة بالتنمية الحكومية المركزية ،في ظل هيمنة نخب طائفية وسيادة عقد اجتماعي يقوم على مبادلة الرضى لقاء توفير الخدمات الرخيصة والوظائف ،كانت الدولة وستبقى لبعض الوقت اكبر مالك رب عمل واكبر مستثمر منتج منفرد، لكنها لن تستطيع ان تواصل هذا الدور لفترات اطول وهذا ما يضمر خطرا استراتيجيا[1]بشكل عام فان العراقيين يحتاجون الى ان تتم تلبية حاجاتهم في مجالات الخدمات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي واذا لم تتم التلبية لهذه الامور فسوف تتشكل على الارجح الدوافع القوية للسخط الشعبي الذي سيعمد الى استغلاله اولئك الذين يناصرون العنف ،ويشاركون في الاعتراضات السياسية المتطرفة.

6- معدلات الفقر في العراق تزداد كذلك بسبب وجود البطالة وهنالك علاقة واضحة بينن البطالة والفقر ،وذلك ان الاسباب الهيكلية في البطالة في البلد[2] تكمن في :/
أ- نمط النمو الاقتصادي المتمحور حول استغلال النفط حيث يوفر النفط اكثر من 90% من الايرادات العامة ،واكثر من 70% من الناتج المحليي الاجمالي، الا انه لا يشغل سوى 1% من القوى العاملة، فالاقتصاد العراقي يقدم صورة متطرفة للكيفية التي ادت فيها عائدات النفط في زيادة تخلف بينية القطاعات الاقتصادية الاخرى.
ب- خصائص قوة العمل التي ترتفع ضمنها نسبة الشباب في وقت تفتقر الى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل .
ت- اثار الحرب وفقدان الامن، وتوقف عمل الاقتصاد وتدهور النشاط الخاص ،فالتدمير الهائل الذي اصاب الاقتصاد بفعل الحروب وسنوات الحصار العجاف كلها اثرت سلبا على نشاط الاعمال في الاقتصاد.
وفي ادناه جدول يوضح معدلات البطالة في العراق مقارنة بالمعدل العام حسب البيئة والجنس للسنوات (2003-2006)[3]

السنة	حضر ذكور اناث	ريف ذكور اناث	المجموع ذكور اناث

[1] -ديناميكيات النزاع في العراق، فريق ابحاث،مصدر سابق،ص39
[2] -حسن لطيف كاظم، الفقر وسط الغنى في العراق، مدارك(مجلة)، العدد(9-10) ،السنة الرابعة، بغداد، 2008، ص12
[3] - جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2003،كانون الثاني 2004جدول 1 ،ص16، وزارة االتخطيط والتعاون الانمائي العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مديرية الاحصاء الاجتماعي ،نتائج مسح التشغيل والبطالة المرحلة الثانية، النصف الاول السنة 2004،كانون الاول 2004، جدول 1 ، ص12 ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 ،تموز/2007 ، جدول (3-1) ص25

	مجموع	مجموع	مجموع
2003	31	28,9	30,2
	22,3	6,7	26
	30	25،4	28,1
2004	28,3	31,2	29,4
	22,4	3,1	15
	27,7	25,7	26,8
2005	18.6	20,18	19.22
	22,68	2,55	14,15
	19,27	16,09	17,97
2006	19,74	15,04	16,16
	37,35	8,04	22,65
	22,91	13,17	17,50

- السنة 2003 والسنة 2004 تشمل كل العراق ضمن الاحصائيات عدا اقليم كوردستان.
- السنة 2005 تستثني من احصائياتها الانبار واربيل ودهوك.
- والسنة 2006 بينات الحضر للمراكز الحضرية.

وهذه الارقام نذكرها على سبيل المثال فقط لانها متغيرة بطبيعة الحال بين يوم وليلة لذلك هي ليست خالدة كما بقيت الكتاب وانما تقرب النظرة للقارئ وليس للاعتماد عليها .

بالنتيجة فان معدلات البطالة المرعبة هذه تنبئ بتعثر كبير في مسير التنمية يشهده العراق وهذا التعثر تشكل فيه البطالة النسبة الاكبر لان وجود اعداد كبير من العاطلين عن العمل يساعد على تفاقم مشاكل كثيرة تقف حائلا بوجه التنمية وعلى راسها الارهاب الذي يعاني منه العراق،والعنف فاحد اهم الاسباب هو انخراط اعداد كبيرة من الشباب بسلك العنف الارهابي نتيجة وجود الفراغ الكبير في حياتهم وعدم وجود مصدر مالي يعتاشوا منه مما يسبب وبشكل كبير ازمة في حياتهم تدفعهم للانخراط بمسالك العنف والجريمة وهذه هي اشكالية كبرى على الحكومات ومعالجتها ووضع خطط استراتيجية لاجل علاجها بشكل دقيق.كما لا يفوتني ان اذكر ان البطالة ليست هي السبب الوحيد للعنف في العراق فالعنف في هذا البلد احد اسبابه هو الوضع الاقتصادي الراهن وعدم وجود تنمية حقيقية والسبب الاخر للعنف هو تخريب الثقافة العراقية وعدم وجود تنمية حقيقية فيها ،فبالتالي تحتاج الثقافة العراقية الى اعادة اعمار لها مما لحقها نتيجة سيادة عصور الاستبداد والدكتاتورية التي كانت تريد ننمط ثقافي واحد هوثقافة الحزب الواحد او الحزب الحاكم وغيره من الثقافات والاتجاهات تقصى ويمارس ضدها العنف ،فبالتالي ولابعاد شبح العنف والدمار عن العراق يجب توفير فرص عمل للشباب وابعاد شبح البطالة عنهم وايجاد اقتصاد متين للبلد يستند عليه ، ابناؤه بالاضافة الى ذلك يجب ان يكون هناك اعمار للثقافة العراقية وتنمية لها وعبر عدد من النقاط نشير اليها:

1- ضبط الثقافة :اي تحقيق الثقافة الضابطة، اي تلك الثقافة التي توفر للمجتمع العراقي اداء الفعاليات المختلفة.
2- اعادة تفسير دلالات المكونات الثقافية: وهي عملية ثقافية تنطوي على تكوين علاقات جديدة للعناصر الثقافية ،الامر الذي يؤول الى فهم جديد متناسب مع تغيرات الحياة الحاضرة والمقبلة.

3- اعادة ترتيب القيم والعناصر الثقافية :ان الثقافة هي اكبر من كونها مجموعة من العناصر ،اذ هي الطريقة التي تنتظم بها تلك العناصر في سلالم لتؤلف كلا متكاملا ،وبذا فان اكتساب الثقافة لا يقتصر على امتصاص عناصرها ،بل يتعدى ذلك الى انتظام تدرج تلك العناصر .

4- توفير الحق في الاتصال الثقافي: حيث احاطت العراقيين في الداخل ظروف حياة حرموا فيها من مجمل جوانب الحق في الاتصال ،اذ حيل بينهم وبين التعرض للاتصال العربي والدولي ، ومن هنا فان اعادة اعمار الثقافة تتطلب اتاحة الاتصال للانسان العراقي، من خلال توفير فرص كاملة للتعبير والتلقي ،هذا سيجعل من المجتمع منفتح وبانفتاحه يستطيع ان يستفيد حتى من خطط التنمية المرسومة له او التي يرسمها لنفسه.

5- الانفتاح على ثقافات العالم: كانت السنين التي حكم فيها العراق بالاستبداد قد شهدت تضييقا على الانسان العراقي ،من هنا فان الثقافة اليوم في اشد الحاجة الى ان تنفتح على الثقافات الاخرى ،وهنا سيكون للمرونة دور اساس في انفتاح الشعب العراقي على ثقافات العالم ويتيح له دراسة مشاريعها النهضوية والتنموية والاستفادة منها وكذلك فان الانفتاح يسبب مرونة فكرية لدى الشعب تجعله ينبذ ثقافة العنف ويكون منفتحا ومتسامحا كذلك.

6- اتاحة الايحاء المركزي: من هنا يترتب في عملية اعمار الثقافة ان تتاح الضروف لنشوء النخب الثقافية وارتقائها، وان تمارس دورها بحرية، وان تتوافر لديها أسس التعبير عن نفسها ، والاتصال بالجمهور ،وان تتاح لها اجواء المنافسة الحرة.

7- تحقيق المشاركة الثقافية: حيث تعنى المشاركة الثقافية مجمل الفرص المتاحة للافراد والجماعات والقوى في الاسهام الثقافي بمجمل متطلباته الفكرية وفعالياته السلوكية بما فيها الفرص المتكافئة في التعبير عن الاختيارات.

8- تصحيح الانطباعات: تتشكل في كل ثقافة ادراكات وتصورات اي انطباعات عن الافكار والاشخاص والجماعات ،وكثيرا ما تنجم عنها مواقف واتجاهات وقرارات ،ولما كان الكثير من الانطباعات قد نشأ في اطار ثقافة غير متوازنة، لذا فان من تلك الانطباعات ما كان يعبر عن دلالات شوهاء ، ومنها ما اتخذ تعميمات متميزة على شكل انطباعات جامدة ، من هنا يترتب -كما يقول الهيتي- ان تعمد عملية اعمار الثقافة الى اتاحة الفرص لتصحيح الانطباعات عن الجماعات والطوائف والافكار[1]

9- اقصاء الثقافات الفرعية المقحمة : وهذه الثقافات على راسها ثقافة العنف وثقافة الارهاب وثقافة الطائفية وثقافة التعصب.وعند اقصاء هذه الثقافات ستقصى ثقافة التخلف والتراجع بالنتيجة ستزول اهم عقبة تقف امام التنمية الا وهي عقبة العنف والتطرف.

10- التقريب بين الثقافات الفرعية: الى جانب الثقافات الفرعية المقحمة ، هناك ثقافات فرعية ،هي انساق في الثقافة العامة تتشكل عادة بسبب توزع الانشطة الاجتماعية على صور متعددة ،اذ تعبر كل ثقافة فرعية عن اسلوب حياة شريحة في المجتمع العراقي ،حيث اتسعت الفجوات بين الثقافات الفرعية ،وخرج الكثير منها على روح الثقافة العامة بحيث ظهررت ملامح التناحر بين الكثير من الثقافات [2]،ومن هنا يتطلب اعمار الثقافة التقريب بين هذه الثقافات الفرعية عبر العمل على ايجاد محاور وقواسم مشتركة ،بحيث يتحقق قدر من

---

[1] -هادي نعمان الهيتي ، العراق،هل يمكن اعمار الثقافة ، مجلة العربي، اكتوبر، العدد551، ص18-19

[2] -المصدر السابق نفسه.

التنـاغم بـين هـذه الثقافـات الفرعيـة ،فالنـاظر لهـذه المسالة يتبـين لـه ظـرورة الانفتـاح علـى الاخـر مـن جهـة وبين اطـراف المجتمـع العراقـي مـن جهـة اخـرى لغرض ايجاد تنمية حقيقية في البلد.

كمـا لا ننـسى نقطـة مهمـة فـي مـسالة التنميـة فـي العـراق تتشكل هـذه النقطـة فـي القـدرة الكامنـة لنمـو الاقتـصاد والتـي تعتمـد علـى مـستويات الاسـتثمار المناسـبة والتـي بـدورها تتطلب تدفقات عالية وكافيـة مـن الادخـار الـوطني وعلـى ايـة حـال فـان انخفـاض مـستوى الادخـارات الوطنيـة يمكـن رده الـى القطـاع العـام فـالافراط والتبـذير فـي الاسـتهلاك العـام والـدعم قـد اضـعف الاسـتثمارات العامـة وزاد مـن عجـز القطـاع العـام الممـول عـن طريـق طبع النقـود واضـعف الاستثمار الخـاص وزاد مـن التضخم وعليـه فـان تحقيـق تـوازن افـضل يعتبر عنصرا اساسيا في استراتيجية النمو على الامد المتوسط.
ويمكن القـول ان استراتيجية التنميـة الوطنيـة فـي العـراق يمكـن ان ترتكـز علـى عـدد مـن القضايا ومنهـا زيـادة الاستثمار فـي البلـد والقـضاء علـى الفـساد الاداري والمـالي وضـمن استراتيجية يمكن تلخيصها بالشكل التالي:

7- **وضـع ضـوابط رئيـسة للـسلوك والاخـلاق والتـي تتطلـب قيـام المـوظفين الرسميين بالافصاح عن ثرواتهم.**
8- **تقويم هيئـة النزاهـة العامـة ونـشر نـشاطاتها الـى المنـاطق الاخـرى بغيـة القضاء على الفساد.**
9- **الاستمرار بتعزيز وتقوية دور المفتش العام وتوسيع نشاطاته .**
10- **تحسين المبادء المألوفة للاخلاق والشفافية.**
11- **تنفيذ مبادئ التدبير العامة الجديدة للوزارات والوكـالات العامـة من خلال الاستخدام الفعال والمناسب لاموال الحكومة.**
12- **وضـــع ضـــوابط حكوميـــة مـــن شـــانها زيـــادة عنـــصر الـــشفافية وتحديث انماط العمل الحكومي.**

كمـا يمكـن ان ترتكـز اسـتراتيجية التنميـة الوطنيـة فـي العـراق علـى مـا يعـرف باقتـصاد الـسوق الاجتمـاعي حيـث تتمتـع تـسمية اقتـصاد الـسوق الاجتمـاعي بجاذبيـة اكيـدة لانهـا تجمـع قطبي السوق والمجتمع ، وهذا النمط من الاقتصاد يعزز استخدامه لشعوب تعيش تحولات اقتصادية عميقة وتواجه مطالب اجتماعية شتى وقد خرجت مـن معانـاة حـروب وانظمة شمولية وقد نجحت المانيا في ادارة بلادها بهذا النـوع مـن الاقتصاد بعد الحـرب المدمرة التي خاضتها بما يعرف بالحرب العالمية الثانية .
وعلى المستوى الاجرائي ترجم رواد اقتصاد السوق الاجتماعي نظريتهم الى نهج محكم يمكن التعـرف الـى اثـاره لـيس فـي المانيـا فقط وانمـا ايضا فـي المدرسـات الاوربيـة وهـو يرتكز على دستور اقتصادي يتضمنه الدستور السياسي وقوامه تحقيق المنافسة معيـارا اساسيا لكل سياسة اقتصادية ويقوم على عدد من المبـادئ التأسيسية التـي يضعها اهـل العلم /

1- **ثبات النقد**
2- **حرية دخول الاسواق .**
3- **الملكية الفردية.**
4- **حرية التعاقد وتوكيد المسؤولية المدنية للمتعاقدين.**
5- **استقرار السياسات الاقتصادية لتسهيل الاستشراف والاستثمار [1]**

---

[1] - احمد كاظم حبي، فكر (مجلة فكرية) العدد 8 ، بغداد، 2010 ، ص 111

تناقضات التنمية المستدامة في العراق:/

في هذا المبحث نجد من الاساسي ومن المهم ان نبين ونوضح كيف ان العراق في وضعه الحالي ومدى السنين القادمة ومع وجود طغمة سياسية فاسدة باسم الدين وغيره من المسميات البالية يشهد العراق تناقضات في التنمية المستدامة تصل الى التدهور المريع المستمر في الاوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية لابنائه منذ حرب الخليج الثانية وغزو الكويت والعقوبات الاقتصادية التي اعقبت ذلك الغزو المشين وبسبب سياسات القمع والانتهاك الفظ لحقوق الانسان الاساسية التي انتهجتها حكومة الطاغية صدام في بغداد وكذلك تخبط سياسات الحكومات الانتقالية في عهد الاحتلال الامريكي حيث وفر النظام الدكتاتوري البائد اجواء الموت والدمار المخيمة على العراق والاشكاليات السياسية التي ليس لها حل جذري قريب ، والضحية الاولى هم ابناء الشعب العراقي حيث نجد وبسبب الحروب تلوثت البيئة العراقية بالحروب الكارثية وبسبب احتراق او تسرب المواد الملوثة من المنشات الصناعية ومنها ملايين الالتار من الوقود والزيت والكبريت السائل والحوامض المركزة والمبيدات الكيمياوية واحتراق اطر السيارات وتعطل مصادر الطاقة الكهربائية والدمار الذي اصاب مصافي النفط وتوقف العمل في وحدات معالجة المياه الصناعية وارتفاع مناسيب المياه في المبازل، وتدمير مرسبات الغبار في معامل الاسمنت وتوقف العمل في وحدات تصفية المياه والتي عادت رويدا الى العمل وتدمير اليات البلديات وترك النفايات من دون طمر صحي وبسبب المواد المشعة .

2- الاخلاق العلائقية ومفاهيمها التنموية وتطبيقاتها في الحالة العراقية[1] ....

[1] - بحث للكاتب ياسر جاسم قاسم نشر تحت عنوان هل أضحت الأخلاق العلائقية واقع مفتقد في المجتمع العراقي؟ ،جريدة الزمان الدولية

بداية ، وقبل الخوض بالأخلاق العلائقية كواقع موجود، أو مفتقد في الساحة المجتمعية العراقية ،علينا إثارة سؤال مفاده ،ما المقصود بالأخلاق العلائقية والى ماذا تشير ؟ وللجواب نقول: -/

الأخلاق العلائقية، أو أخلاق المحبة، كما تسمى ،هي أخلاق عناية يتلقاها الانسان عندما يكون طفلا، وتستمر معه بالنمو طالما بقي على قيد الحياة ، وهي أخلاق تنبع من شعور انساني وليس من معتقدات دينية تحمل اعباء كثيرة، وهي أخلاق تطور التأمل والحوار ، وهي اتجاه أخلاقي متميز في التنظير وكذلك الاخلاق العلائقية سميت بهذا الاسم; لأنها تقع ضمن علاقات المجتمع الانساني وهذه الاخلاق لا تسمح بتفسيرها على انها شيء مثالي وغير عملي وهو الامر الذي كثيرا ما يعارضه المدافعون عنها، فالمحبة هي قيمة تنشيء من علاقة وممارسة على حد سواء والاخلاق العلائقية تجاوزت العلاقات في النطاق الخاص للاسرة والصداقة وانما دخلت بممارسة الطب والقانون والحياة السياسية وتنظيم المجتمع والحرب وغيرها من الأمور[1] .

بعد هذه المقدمة، نود في هذا البحث ان نبحث في ماهية بعض هذه الاخلاق ونراها هل هي موجودة فعلا في المجتمع العراقي اليوم ام لا؟ ونبحثها من كل جوانبها ولنبتدأ من التنشئة للانسان داخل المجتمع ثم نركز على مفاهيم اخرى في مجال الاخلاق العلائقية، وكالتالي/

أولا/اهتمام الإنسان بطفله/

هذه احد اهم اشكال الاخلاق العلائقية ، حيث إن الإنسان لديه التزام اخلاقي بتنشئة طفله وتولي مسؤوليته ليس مجرد تنشئة عادية مفادها كفالة اكله وشربه ودواءه ، بل مسؤولية اجتماعية تجاه هذا الطفل وكفالة تربيته وتنشئته تنشئة سليمة ومقتدرة ، فكل الناس يحتاجون الى العناية كخلق كبير يقدمه من هم يكفلون هذا المبدأ على الاقل في السنوات الاولى من حياتهم ، وان آفاق التقدم والازدهار الانساني تعتمد جوهريا على ان يتلقى من يحتاج العناية ، العناية والمحبة التي يحتاج اليها كذلك الحال بالنسبة للعجزة وذوو الشيخوخة، فهؤلاء يحتاجون إلى من يكفل لهم المحبة والعناية في المجتمع .

يا ترى ما هي صور تواجد هذه الاخلاق التي عرضنا لها في النقطة الاولى من البحث داخل المجتمع العراقي اليوم؟

ان الاستنتاج الواقعي لتواجد هذه الاخلاق في مجتمعنا انما يؤدي الى نتيجة هي : عدم وجود هذه الاخلاق بشكل حقيقي في مجتمعنا ، وإلا فهل يتلقى الطفل العراقي اليوم التربية الصحيحة والناجعه لنجدته مما يعاني من قبيل التخلف والسلوك المنحرف والتعاطي اللااخلاقي مع المجتمع ، وكمثال صارخ على هذا الكلام هو:

سلوك أطفال الشوارع في المجتمع العراقي وامتهانهم الجريمة والسلوكيات المنحرفة من قبيل الشذوذ وغيرها من الامور المنحرفة التي تقودهم الى ان يكونوا في النهاية مجرموا المستقبل ، والمحصلة هي:

جيل من المجرمين والقتلة داخل المجتمع العراقي ، وهنا تكمن أهمية الاهتمام بالنشء ، وتربيته تربية صحيحة ضمن مسؤولية اخلاقية تحتم على والد الطفل الاهتمام والتربية ، وهنا يكون لأخلاق المحبة الدور الفعال في التربية والتنشئة الصحيحة والسليمة فالمجتمع العراقي يضع الطفل في اخر اموره التي يهتم بها بل لا يكاد يهتم بالطفل اهتماما صادقا ، في حين تشير الدراسات النفسية انه على الاهل ان يعاملوا طفلهم معاملة الكبير من ناحية استشارته والحوار معه واحترام بعض قراراته لزرع الثقة به، وعدم جعله انسانا خجولا عند كبره وبالنتيجة، سيكون سلبيا مجتمعيا عند عدم زرع

1-فيرجينيا هيلد،أخلاق العناية ،جامعة أكسفورد بريطانيا ،ط1 2006، ص13

الثقة فيه أي سيكون شخصا غير فعال في المجتمع، وهذه الظاهرة متواجدة وبكثرة في المجتمع العراقي اليوم.

ثانيا:/ كجزء اساسي من الاخلاق العلائقية هو: أن تحظى الانفعالات الانسانية بالتقدير ، حيث ان الاخلاق العلائقية تدعونا نحن كبشر وبغض النظر عن الجوانب الدينية ، حيث انها اخلاق انسانية وليست اخلاق خاصة بدين معين او لمذهب معين تدعونا الى تقدير الانفعلات الإنسانية، من قبيل التعاطف مع بني المجتمع ،والتجاوب معهم وتحسس مشاعرهم واحترامها بل حتى تدعونا لتقدير الغضب ; لأنه حالة إنسانية أتت نتيجة أمور قد تكون غير جيدة اصابت ذلك الانسان ، وبالتالي فان هذه الانفعالات هي التي يجب ان تحظى بتقدير الانسان لأخيه ، وتقع ضمن الاخلاق العلائقية والتي قلنا عنها انها اخلاق عناية، أي إن أساسها هو التضامن بين اسرة المجتمع الواحد، فالتقدير الإنساني الذي ينبثق من شخص تجاه شخص اخر يرسم صورة مجتمعية انسانية فائقة فهو يقدره لانسانيته ، ويقدر ما يصدر منه من غضب او انفعال ويحاول ان يتفهم سر ذلك الغضب او الانفعال، ويحاول أن يتعاطف مع موقف انساني يراه امامه هنا ستكمن قوة وقدرة للمجتمع تجعل منه ((متماسكا اخلاقيا)) وضمن مشروع ينبع من الحاجة الانسانية البشرية وليست الحاجة الدينية البحتة .
ولو سلطنا هذا النوع من الاخلاق على المجتمع العراقي اليوم وطرحنا سؤالا ما مدى تقدير المجتمع العراقي للانفعالات الانسانية الصادرة من المجتمع نفسه وما هو مدى تجاوب ابناءه الاخرين معها؟
إن تقدير هذه الانفعالات ، وان عد موجودا فهو ليس ذو قيمة وليس ذو مهارة انسانية ان صح التعبير، وهذا بسبب ما عاناه المجتمع وطوال عقود من الدكتاتورية ،واستبداد جعلت منه يالف صور الموت والدمار والقتل والنهب والسلب ،وممارسة أبشع صور العذابات الانسانية بحقه مما خلقت هذه الممارسات اجيالا تالف الدكتاتورية بما تاتي به وتالف الدمار للانسانية فما بالك بتقدير الانفعالات الانسانية أي ان القتل يراه الناس امامهم فكيف يكون هذا الانسان حساسا لامور كالتعاطف والغضب والانفعال؟ بل إن هذه الحالات الاستبدادية التي يراها امامه تصنع منه قنبلة موقوته في أي ساعة ينفجر ويدمر ما حوله، وبالتالي فإننا إذا أردنا لهذه الأخلاق العلائقية إن نراها في المجتمع العراقي اليوم انما نطلب ان تكون هذه الأخلاق في حقل ارادة ابناء المجتمع للتقدم .
زالت غيوم الدكتاتورية في العراق ثم اتى الارهاب بكل اشكاله الدموية المالوفة وغير المالوفة /ارهابا من المؤسسة الدينية، حيث القتل باسم الدين وسلب الناس باسم الدين وتهجيرهم، على أساس ديني حيث بدات مرة اخرى صور التعاطف تختفي من اروقة المجتمع ، وبالنتيجة فان ، هذه التقديرات عندما تختفي من المجتمع سوف تجعل منه ((مجتمع مغيب)) ومعنى ذلك انه موجود ولكنه مجتمع مغيبة مشاعره وهذا واضح فهل الغضب مقدر لدينا وهل نتجاوب معه بتسامح عندما نرى شخصا غاضبا علينا ؟
الجواب:

إننا وفي كثير من الأحيان، نرد عليه بنفس غضبه وانفعالاته بل اكثر من غضبه الا ما ندر ،مما يدل وبشكل لا يقبل الشك واقعية ما تعرض له المجتمع العراقي من اشكال الارهاب المجتمعي ،والذي فرض عليه عدم التجاوب الانساني مع الانفعالات الانسانية التي اشرنا إليها، وبالتالي فالمجتمع العراقي مطالب وبقوة ان يفرض نفسه في هذا المجال الأخلاقي، وان يطوي صفحات الدمار الذي تعرض له ،وان يعمل بجدية على خلق فرص وجود للتعاطف مع الناس وتقدير انفعالاتهم كجزء اساسي من وحدة المجتمع وفاعليته.

ولنسال سؤالا اخر كيف نعرف ان المجتمع العراقي قد بعدت عنه مسالة تقدير الانفعالات كجزء من اخلاق المحبة فيه ؟ وهذا كان واضحا بتدخل المؤسسة الدينية التي فرقت بين ابناء الشعب، وجعلت منهم مذاهب فترى الناس عندما يقع انفجار في منطقة شيعية على سبيل المثال لا تجد الانفعال الكافي والتفاعل العاطفي الاساسي من قبل من يسكنون في المنطقة السنية المعينة مثلا، والعكس صحيح وهذا بسبب; تحريض المؤسسة الدينية من الجانبين والا فالمعروف عن الشعب العراقي شعب متوحد لا فرق عنده بين ابناء المذاهب ، والوحدة معروفة بين ابناءه على مر السنين ولكن تدخلات المؤسسة الدينية جعلت من ابناء الشعب ايقونات متعددة لا تحسب بعضها لبعض شيئا انسانيا خالصا ومدى استجابات ابناء الشعب وتقديرهم الانفعالات بعضهم البعض الأخر، فهو موجود وبدرجات متفاوته ولكن اعلاها لا يغدو كونه فاعلية لسانية أي تجاوب بمستوى الكلام فقط وليس بمستوى الفعل والانسجام ،ولكي نعزز من مفهوم التقديرات الانسانية كجزء اساسي من اخلاق المحبة داخل المجتمع العراقي علينا ان نقوم بعدد من الخطوات مع مراعاة فهمنا ان تطبيق هذه الخطوات القادمة وبتفاصيلها سيسهم اسهامة كبيرة في وضع التنمية على سلم الاولويات وسيسهم في جعل التنمية حالة واقعية معاشة في الوضع المجتمعي العراقي او العالممي ككل مع اختلاف الخصوصيات ، اهمها ما يلي :/ 1- تحجيم دور المؤسسة الدينية داخل المجتمع العراقي وجعل تدخلاتها محدودة تماما ، ولا تعدى مسالة الاهتمام بشان المعبد وادارة شؤونه وايكال بقية الامور الحياتية لابناء المجتمع أنفسهم، لتسيير حياتهم بعيدا عن منغصات رجال الدين القائمة على التدخل في كافة شؤون الناس.

2- تفكيك الارضية التي يعمل عليها رجال الدين; لأنها أرضية ركيكة جدا بالامكان تفكيكها ضمن رؤية عقلية خالصة; لان رجل الدين يستمد رؤاه من مسائل عاطفية ، وليست عقلية واقصد بالعاطفية ليس التعاطف مع الناس كجزء من العملية الاخلاقية ، بل استغلال عواطف الناس الدينية لتحريكهم تحريكات عشوائية ضد بني جنسهم البشر وضرب المستوى الانساني في التعامل.
3- اعتماد مبدأ الفهم الاخلاقي الذي تكلمت به مارغريت ووكر بما تعده اساس لتعامل ابناء المجتمع فيما بينهم; لان الفهم الاخلاقي او المعرفة الاخلاقية يؤسس للانتباه وتقدير القصة والسياق والتواصل خلال حادثة التداول الاخلاقي وهذه الابستمولوجيا الاخلاقية تعتقد ان ملائمة الفهم الاخلاقي هو الاساس لتفهم ابناء المجتمع[1]وبالتالي فان أبناء المجتمع عندما يفهم بعضهم بعضا وتكون وشائج الصلة بينهم قائمة سيكون هناك مجتمعا سعيدا رائعا متوحدا.
كما إن الأخلاق العلائقية تنبع من الذين يعتنون بالآخرين، بضمير حي، وحس بالمسؤولية، ولا ينشدون بصورة مبدئية تعزيز مصالحهم الفردية ،فمصالحهم مترابطة مع مصالح من يعتنون بهم، وهم أيضا لا يقدمون على ذلك إلا أنهم يريدون أن يسعون إلى تطوير علاقة إنسانية واقعية بينهم وبين أفراد آخرين بعينهم .
ثالثا/ الأخلاق العلائقية تميز بان الأشخاص فيما بينهم يكونوا مترابطين ويعتمدون بينيا بعضهم على بعض أخلاقيا ومعرفيا ،إذ يبتدئ كل شخص حياته كطفل يعتمد على هؤلاء الذين يقدمون له العناية، ونبقى معتمدين بينيا على الآخرين بطرق أساسية طوال

---

[1] Margret Urban walker ,Moral understanding Alternative , Episttemology forafeminist Ethics , Hypatia 4 (summer 1989):15-28 pp.19-20

حياتنا، حيث باستطاعتنا ان نفكر ونفعل وكأننا مستقلون هذا بدوره ، يعتمد على شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تجعل من مارسه هذا النوع من السلوك ممكنا .

وهذه النقطة ، ليس لها تطبيق فعلي في المجتمع العراقي وإلا فالسؤال الذي يطرح نفسه هل لدينا علاقات اجتماعية واسعة الطيف ؟

الجواب:

كلا ، فعلاقاتنا متقطعة الأوصال،ومبعثرة ابتداء من العائلة وانتهاء بالأسرة المجتمعية ككل ،حيث نرى إن لدينا علاقات مؤسسة على الاضطهاد ولدينا شبكة كبيرة منها حيث نرى اضطهاد الرجل لزوجته ،واضطهاد الاب لأولاده وفق مبدأ الوصاية ،واضطهاد المؤسسة الدينية لاتباعها بترسيخ القيم الوهمية لديهم بعيدا عن العقلانية والتعقل.

وبهذا الخصوص يصف ماريلين فريد الاشخاص الذين يكونوا ضمن العلاقات الاجتماعية الإنسانية بالشكل التالي: ((وفق الاتجاه ألعلاقاتي، فأن الأشخاص جوهريا كائنات علاقاتية تطور المقدرة على الحكم الذاتي في سياقات قيم ومعان وأنماط من التامل الذاتي التي لا تستطيع ان توجد الا كما تشكل بواسطة مارسات اجتماعية ،احدى المعلومات المعروفة جيدا الان نتقر بان قدراتنا على التفكير وهوياتنا ذاتها دائما جزئيا بواسطة علاقات جماعية واعراف ،ونحن لا نستطيع الشك فيها من دون الغاء قدراتنا على التفكير في الوقت نفسه ، حيث يترعرع كل واحد منا في سياق اجتماعي من نوع معين نموذجيا ولكن ليس دائما في سياق اسرة موجودة في شبكات اجتماعية أوسع، كالجماعة والأمة تقريبا كلنا نبقى طوال حياتنا مرتبطين بعلاقات اجتماعية وجماعية ،التي يعرف جزء منها على الاقل هوياتنا ويؤسس قيمنا))[1]

ولو قارنا هذه المقولة كتطبيق عملي داخل المجتمع العراقي، لرأينا وجود الأسر ولكن مفهوم الشبكات الاجتماعية القائمة على العلائق الانسانية الرائعة، هو منظر يغيب اليوم عن سماء المجتمع العراقي ;بسبب عدم وجود الفكر الاصلاحي الدقيق لنهضة ابناء الامة وبالنتيجة، فان المجتمع اذا اردنا له ان يتبع هذه النماذج من الاخلاق وان يكون مجتمعا متقدما يجب ان يتوفر المصلح المفكر، وليس فقط المفكر; لان المفكر يعمل باليات تنظيرية بينما المفكر المصلح يعمل باليات تنظيرية، وبتطبيق عملي وبنظري على المصلح ان يتبع عدد من الامور لكي يحرر الفكر وبالتالي ينهض بمجتمعه ويجعل منه مجتمعا يعي اخلاق المحبة((الاخلاق العلائقية)) النابعه من المبادئ الانسانية الراقية ، والبعيدة عن المبادئ الدينية الضيقة ونستطيع ان نتطرق اليها وبالشكل التالي :-/

1- ينظر المفكر الى رجال الدين الذين يقودون المجتمع وما هم فاعلين به، ويعمل على رصد رؤاهم وأفكارهم التي يستخدمونها لجعل المجتمع منقاد لهم كل الإنقياد، من حيث ربط المجتمع بالتراث المليء بالشعوذات والتشرذمات وليس التراث الخلاق صاحب الأصالة , وبالنتيجة سيعمل المفكر على مسألتين في هذا المجال :

الأولى : تعرية رجل الدين الذي يعمل على بث تراث مليء بالظلاميات، وليس تراثا أصيلا متنورا ; لأن هكذا تراث لن ينفع رجل الدين بشيء ;لأنه سيعمل على تثقيف المجتمع بإتجاه بالضد مما يطمح إليه هؤلاء .

---

[1] Marilyn Fried man ,Autonomy , Gender, Politics ,newyork; Oxford University press,2003))

الثانية : العمل على تعرية هكذا تراث ظلامي وبث الأمور العقلانية التي تعمل على كشف تراهات هكذا تراث، والعمل على جعل عامة المجتمع تنفر منه .

وهذه الجوانب التي يعمل عليها المفكر لا تخلو من صعوبات جمة ;لأن التعامل مع رجال الدين سيضحى بالنتيجة تعاملا صعبا ،وكيف لا وهم يعملون على الوشاية بالناس على الظن وتحميلهم مالا يطيقون ونفي أفكار التنوير وإبعادها عن ساحة المجتمع; لأنها تقف حائلا دون تمكنهم من رقاب الناس، وهم يعتاشون على المجتمعات كحال الطفيليات التي تعتاش على الأحياء المختلفة .

وبالنتيجة على المفكر أن يتعامل بذكاء متقد ،وبفراسة عالية وباختيار للمصطلحات صلب يصعب على هؤلاء فهمه; كي يستطيع أن يحقق مآربه وينجح في عمله الفكري النهضوي .

كما على المفكر أن يعي أن الأرضية التي يعمل عليها رجال الدين هي أرضية ركيكة وضعيفة للغاية، وكيف لا وهم يستدرون عواطف الناس، ويعملون على الجانب العاطفي وليس العقلي وبالتالي فأن عملية مناقشة أفكارهم ستكون سهلة جدا وبالإمكان إبعادها عن جانب الصواب; لأنك إذا لاحظت رجال الدين كيف يتعاملون سترى العاطفة هي منفذهم الوحيد الى داخل الناس، وهذا واضح فترى أحدهم على إحدى الفضائيات يثقف بإتجاه الأحلام فيقول للناس إني حلمت بكذا وحلمت بكذا والناس تبكي من حوله وتصدق ما يقول , فإذا جاء المفكر وعمل على الجانب العقلاني في هذه المسألة بشكل صحيح بعيد عن الصدام سترى كيف أن الجانب العقلي سيهزم الجانب العاطفي الذي يعمل عليه رجال الدين .

2 – ينظر المفكر الى المجتمع الذي ينوي تطوير فكره من خلال رصد جوانب الضعف الفكري: التي من السهل إختراقها من قبل من ينوي جعل المجتمع متخلفا من سياسيين أو رجال دين أو أعداء لذلك المجتمع , هذه الجوانب الضعيفة في الفكر المجتمعي التي يعمل المفكر على رصدها ،ويعمل كذلك على وضع الآليات الكفيلة لتحويلها الى جوانب قوية في الفكر كذلك يعمل على تقوية الجوانب القوية المهملة في ذلك المجتمع ويرجعها الى وضعها الطبيعي , ويعمل كذلك على إضعاف الجوانب الضعيفة في الفكر والقوية بتبني المجتمع لها، ويعمل على إرجاعها لوضعها الطبيعي من خلال آليات يفكر بها , وهنا تكمن الصعوبة في هذا المجال من جانبين :-/

الجانب الأول : إن الجوانب الضعيفة قد تكون قوية في أصلها ضعيفة بتبني المجتمع لها فيعمل المفكر على تقويتها .

الجانب الثاني : أو الجوانب القوية التي تكون ضعيفة في أصلها قوية بتبني المجتمع لها; فيعمل المفكر على إرجاعها لوضعها الطبيعي .

فهو – أي المفكر – يعمل على أحد الجانبين أما الأول أو الثاني أو كلاهما .

3 – أن يعمل المفكر على النشء ومدارس النشئ ،ويضع مناهج تربوية أصيلة معتمدة على فكر نير بعيد عن تأريخ مشوه ،أو حاضر هجين وبالتالي ومن خلال الإعتماد على النشئ بالإمكان صنع جيل بديل :أي جيل نهضوي جديد يحل محل الجيل المتقدم في المجتمع والذي تصل الحالة في أكثر الأحيان به الى صعوبة تغيير فكره , وهنا عمل المفكر على النشئ يعتمد على أساليب

عدة تربوية في الغالب مطعمة بجوانب التنوير والنهضة، ويبث أفكار تربوية عالمية إنسانية تعمل على صقل هكذا جيل وبإبعاده عن مفهوم الدراسة النمطية التي ربيت عليها الأجيال السابقة , وهنا سيكون المفكر ملزما بالإطلاع على المناهج العالمية في هذا الصدد ;لتطعيمها مع ما يمتلكه هذا المفكر ووضعها بمتناول النشئ سيكون بالنتيجة مناهج تنويرية عصرية مهمة ينطلق من خلالها النشئ الى العالم المتحضر ولا سيما في المجالات التأريخية وتعليم المناهج الدينية .

أساليب التربية تنطلق من الأسرة والمدرسة كحد سواء , وبالتالي فأن هذه الأساليب يجب: أن لا تفرق بين البنين والبنات ومبدأ الفصل بين الجنسين , بل أن تراعي مسألة الاختلاط بينهما مما يعد لمسألة التثقيف الجيد من النواحي الجنسية ،ونظرة كل جنس للآخر على أنه زميل وليس شيء آخر وإنهاء مبدأ أن نقول لأولادنا لا تتكلموا مع البنات فهذا محرم، أو العكس فأن لهذه التربية مردودات سلبية كبيرة يجب أن تراعى في هذا المضمار .

4 – أن يحدد المفكر خطة إستراتيجية طويلة الأمد ومستقبلية، وأن لا يعمل على آليات آنية تعطي نتائج سريعة، وسرعان ما تزول بزوال عوامل إحتضانها ،بل أن تكون خططه النهضوية ذات مدى مستقبلي وليس مرحلي وهنا يتطلب من المفكر أن يختار الوقت المناسب لإنطلاق خططه النهضوية، وأن يختار الآليات المناسبة لذلك وأن يهيء الأرضية المناسبة كذلك وهكذا فعل أغلب المفكرون بالنهضة ومنهم محمد بن عبد الله عندما إنطلق بمشروع الإسلام حيث نراه إختار أرضية مناسبة تقبلت أفكاره وهم ضعفاء مكة وعبيدها ،وليس كبارها وسادتها وهذا ذكاء منه (ص) , وكذلك إختياره الوقت المناسب لإطلاق دعوته ومشروعه وذلك بعد أن رتب له آليات مناسبة بإختيار شخصيات يمكن الإعتماد عليها عند الجهر بالدعوة وعلى رأسهم عمه حمزة وعلي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب وغيرهم ممن تهابهم قريش , وكانت دعوته مستقبلية وها نحن نعيشها لليوم ولم تكن آنية مرحلية ،وهذا يتطلب من المفكر أن يخطط تخطيطا مهما وقادرا على الإستمرار بمشروعه النهضوي البارز , وهذا ما يعمل عليه الغرب حاليا حيث نراهم يخططون وعبر جمعيات مستقبلية للمستقبل, وهذه النظرة المستقبلية نراها واعدة عندهم إبتداء من الروايات الكثيرة التي كتبت في هذا المضمار وليس أدل منها رواية 1984 للكاتب البريطاني (جورج أورويل) والتي كتبها سنة 1948 ليتصور مآل العالم عام 1984 وهنا تكمن المسألة وأهميتها , كذلك رواية 2440 للكاتب (لوي سباستيان مرسييه) المسرحي الفرنسي الذي عاش في القرن 18 والذي نشر روايته 2440 عام 1771 يرى فيها البطل أثناء نومه نفسه يناقش صديقا له من الفلاسفة عن الأوضاع السيئة في فرنسا ذلك الوقت ثم ذهب لينام بعد تلك المناقشة , فإذا به يرى في حلمه باريس في عام 2440 والتغيرات الكثيرة التي طرأت على الحياة الباريسية , وكان الإنطلاق الذي إعتمده مارسييه في روايته تلك هو مقولة الفيلسوف لاينبتس عن أن (الحاضر مفعم بالمستقبلي); فالإنسان في رؤى مارسييه هو صانع لمستقبله، وقدره ،ومصيره عن طريق الإستخدام الأمثل لقواه الذهنية وملكاته العقلية , كذلك لا ننسى عالم الإجتماع الأمريكي (وليام أوجبرن) الذي يجمع بين علمي الإجتماع والإحصاء وحاول أن يبين الإتجاهات الأساسية في المجتمع الأمريكي في الثلاثينيات في عدد من المجالات السياسية والإقتصادية

والإجتماعية والتكنولوجية , وكان ذلك ركيزة لقيام الفكر المستقبلي الحديث , كذلك فأن (توفلر) أنتج كتاب أسماه (صدمة المستقبل) عام 1970 وفيه يبشر بأن ما يبدو خياليا أو مجرد وهم في الوقت الراهن سوف يتحقق في المستقبل من خلال الجهد البشري ، ومعنى الجهد البشري وكيفية تفعيله , وهنا لا يفوتني أن أذكر جماعة المستقبليين المهمة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وقد ذهب بعضهم الى أنه إذا كان بالإمكان التنبؤ بالمستقبل فأن هذا معناه أن المستقبل غير قابل للتغيير، بينما نحن نشغل أنفسنا طيلة الوقت بالبحث عن الطرق والوسائل التي تساعد على تشكيله وصياغته أو إختراعه , فالإنسان لا يستسلم تماما للمستقبل بل إنه يصوغه ويخترعه ويصنعه , فالمستقبليون يرفضون فكرة أن المستقبل محدد من قبل، لأنه يخضع في آخر الأمر لإختيارات البشر، وإن الجنس البشري قادر على تشكيله عن طريق الإختيارات الواسعة المتاحة له , وهكذا فإن المفكر أمام خيار الدخول في المستقبل في حاضره أي العمل للمستقبل وهو في الحاضر قبل الخوض بالحاضر حتى , أي أن عليه معرفة نتائج عمله ولكن بنفس الوقت عليه أن لا ينتظر من أحد مجازاة أو شكر أوما شابه بل أنه قد يلاقي ما يلاقي في سبيل إنجاح دعوته ونهضته المنشوده .

ووصلت التخيلات في الكتابة عن المستقبل وإستقراؤه في العالم الى رواية الكاتب البريطاني (إيان مكدونالد) بعنوان (مقهى المحطة الأخيرة)، وهي/ رواية طريفة وعميقة صدرت عام 1994 وتدور أحداثها حول إستخدام تكنولوجيات النانو في إعادة الحياة الأبدية للأموات , ولكنها تتساءل في آخر الأمر عما إذا كان هؤلاء العائدون يعتبرون بشرا أو آدميين حقا , فالمؤلف يتخيل صورة المستقبل غير البعيد حين تفلح تلك التكنولوجيات المتقدمة في بعث الموتى من قبورهم بحيث يؤلفون طبقة من الأحياء الذين لا يكادون يختلفون عن البشر في شيء سوى ألقدرة على تجديد شبابهم بإستمرار , أنا هنا لا أريد الإطالة في الشرح حول قراءة المستقبل الذي أضحى علما قائما بحد ذاته وتحت عنوان علم استشراف المستقبل , بل أريد أن أقول أن التنويري، أو المفكر المصلح عليه أن يقرأ المستقبل قراءة متمعنة ويستنتج مآل مشروعه النهضوي الى أي مدى سيصل , ولكن علينا الإنتباه أيضا , فقراءة المستقبل، يجب أن تكون لأجل الإصلاح والنهضة والتقدم وليس لأجل المستقبل بحد ذاته والمغالاة الشديدة في النظرة إليه , وهنا أنتقد وبشدة الكاتب الأمريكي الإيراني الأصل (فريدون أصفندياري) الذي كان يؤمن أنه سيعيش حتى سن المائة أي حتى عام 2030 على إعتبار أنه من مواليد 1930 وبناء على هذا الإعتقاد قام بتغيير أسمه الى (FM 2030) ليتفق مع إيمانه بالحياة الطويلة التي ستحققها له التكنولوجيا المتقدمة , ومن سخرية القدر أنه توفي في سنة 2000 وعمره سبعين سنة، نتيجة إصابته بسرطان البنكرياس , ولقد كان اصفندياري شديد الولع بالإرتباط بالمستقبل كما يعبر الدكتور أحمد أبو زيد , كما كان قوي الإيمان بما يسميه (عبر الإنسانية) حيث الإنطلاق من كل القيود الزمانية والمكانية على حد سواء وله في ذلك عبارة يقول فيها " إنني شخص ينتمي للقرن 21 " ولكن المقادير ألقت به عن طريق المصادفة البحتة في القرن 20 , فهو يشعر بالحنين الشديد نحو المستقبل وهنا مغالطة كبيرة في حديثه هذا وفي نظرته الى المستقبل , وبالإمكان أن ننقدها وبالشكل التالي :

1. مصطلح (عبر الإنسانية) مصطلح مهم جدا , صحيح أنه يقصد به فك القيود والإنطلاق ولكن ليس بإستخدام هكذا مصطلح , فعبر الإنسانية معناه أن تتخطى الإنسانية أو أن تمتطيها لتصل الى مكان أبعد من الإنسانية , ولا أعتقد أن فوق الإنسانية شيء أهم منها كوحدة للوجود .

2. كيف للإنسان فك القيود الزمانية والمكانية , هذا إنتحار للفكر الإنساني أن تتخلص من قيود ماضيك بل قيود حاضرك أيضا وتبقى تنظر الى المستقبل , إذن ماذا ستصنع في هذه الحالة وما هي آلياتك في هذا المجال إذا أنت تركت هذه القيود بل عليك أن تفكر بآليات تخلصك من هذه القيود ،وأن لا تتركها للزمن; لأنها ستبقى متعلقة بك عاجلا أم آجلا .

3. هذه نظرة فيها مغالاة للمستقبل , فلكي تبني مستقبلك عليك أن تنظر الى حاضرك في البداية وتستشرف مستقبلك من خلال آليات حاضرك التي وضعتها لبناء المستقبل .

4. يتبين مغالاة أصفنديارى في المستقبل من خلال إعتبار أنه سيعيش بفضل العلم 100 سنة للأمام وما هو صانع عام 2030 وهل سيبقى مخلدا أم لا ، في حين أن مسألة الخلود التي يريدها أصفنديارى ليس بالضرورة أن يخلد جسده بل أن تخلد روحه وأعماله وهذا يدل على نظرته السطحية لمسألة الخلود والمادية البحتة ،التي لم تستطع حتى أن تكون بمنزلة تعبير الخلود الذي أراده كلكامش عبر ملحمته الإنسانية الخالدة التي كتبت قبل 6000 سنة بل أن أصفنديارى لشدة سطحية فكره بالخلود أوصى بأن يحتفظ بجسده عن طريق التجميد في مؤسسة Alcor Life Extension Foundation بولاية أريزونا حتى عام 2030 ;لكي يعود بعدها للحياة إلى الأبد وهنا تكمن نظرته القاصرة لمسألة الخلود التي هي من أساس علم المستقبليات والتي بحث فيها الإنسان طوال وجوده على الأرض ولم يستطع أن يرى الخلود إلا من خلال أعماله التي توصله إليه , وهكذا على المفكر المصلح أن لا يوغل في المستقبليات الى درجة أصفنديارى، وغيره بل أن ينظر الى المستقبل كهدف يصل إليه بأفضل حال وأفضل وسيلة .

5. التراكم المعرفي الذي يجب أن يتمتع به المفكر , أي أن للجانب التنظيري دور أساس; لإنجاح العملية التي يريدها المفكر فمن غير الممكن أن يقوم المفكر بعمله الإصلاحي من دون الإطلاع على تجارب مفكرين عالميين وقادة الفكر الإنساني و يكون ذو تراكم معرفي ،تتراكم لديه المعارف والقدرات الكامنة; لتحويلها إلى قدرات حركية على أرض الواقع، وتتلاقح عنده هذه التنظيرات بالإضافة الى تنظيراته الخاصة التي تخص بيئة مجتمعه فعندما يتسلح المفكر بهذه المعارف والتجارب يكون ذو قدرة أكبر في إنجاح تجربته الإنسانية في الإصلاح , فإن عملية التلاحم الفكري ستعزز القيم لديه وتجعله متمكنا من قيادة المجتمع فكريا .

6. الإنتباه من قبل المفكر أن لا يسلط أفكار جاهزة لديه على المجتمع الذي ينوي بث قيم التطوير فيه، بل عليه أن يفكر بعدة أمور وعلى رأسها خصوصية مجتمعه وطبيعته , وأن يعلم أن تسليط أفكار جاهزة على المجتمع من دون الخوض بالتفاصيل سيؤدي بالنتيجة ،لفشل المشروع النهضوي الذي يتبناه المفكر .

7.بنفس الوقت أن لا تسيطر عليه خصوصية مجتمعه بل عليه أن ينظر الى هذه الخصوصية فإذا كانت غير فعالة فعلى المفكر أن لا يلغيها جملة وتفصيلا ، مما يدخله في إشكالات عديدة مع المجتمع بل عليه أن يشكك المجتمع بهذه

الخصوصيات غير الفاعلة، وأن يضع البديل وهنا أركز على كلمة البديل , فالمفكر مهما طرح من إشكاليات عليه أن يضع بدائل وأن لا تكون نهضته غير مجدية .

8.النظرة بعمق الى المشاكل وقراءتها من جذورها وأن تكون الحلول جذرية , وهذه مسألة جدا مهمة, فإذا كانت نظرته سطحية للمشاكل وحلوله ليست جذرية كذلك فمعنى هذا إجهاض مشروعه النهضوي وبسرعة كبيرة من قبله طبعا .

9.أن يدفع المفكر بتكوين مؤسسات نهضوية من داخل المجتمع ;لدعم المجتمع المدني، وبناء مجتمع مدني قوي، والتخلص من العقبات التي تقف بوجه تأسيس هكذا منظمات فاعلة وليس منظمات إنتهازية أو ما شابه وأن يعتمد وبشكل مباشر على منظمات المجتمع المدنية الجماهيرية، ويعمل على تفعيلها وليست النخبوية حيث ينحصر عمل هذه المنظمات النخبوية في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، وإشباع حاجات خدمية مما لا يؤدي الى تغيير الأوضاع بل يعيد إنتاج الأوضاع القائمة بما فيها من فقر وبطالة وتهميش و غياب للعدالة المجتمعية، وتؤكد تقارير البنك الدولي السنوية هذه الرؤيا للمجتمع المدني، حيث تعتبره القوة المحركة لنشاطات، ونمو القطاع الخاص، ولا تنظر إليه بإعتباره إطارا مناسبا للمساهمة في التحول الديموقراطي للمجتمع ،أو لإمكان قيامه بدور تغييري تنموي شامل , وهذا ما يجب أن يطمح إليه المفكر القيام بتفعيل المنظمات المدنية للقيام بدور تغييري تنموي شامل ،وليس مجرد ورشات وإجتماعات دورية للنخبة وكيفية مساهمتها بمسائل تنظيرية فقط ليس أكثر في الإطار العام للمجتمع، وليس في خصوصيات لها أثر تنموي شامل , وأن يركز المفكر على إستقلالية هذه المؤسسات المدنية، وعدم تبعيتها الى أي جهة أو حزب أو حكومة أو ما شابه .

10.أن يركز المفكر على الهوية التي ينتمي لها مجتمعه; لأن التركيز على الهوية له مديات مهمة تجعل الإنسان يزيد من إنتمائه لها، وتطوير ذاته من خلال هويته، وليس بنفيها ولكن مع ضمان عدم الغلو في الهوية بل الحب والإنتماء لها , وكجزء من الهوية بعث التراث التنويري الذي ينتمي إليه المجتمع ،وليس مقولة إلغاء التراث لبعث المجتمع فهذه المسألة تزيل الهوية وفي ذلك يقول (أدونيس) : " من لا تراث له لا هوية له " , وهنا تأتي ظاهرة العولمة التي يجب أن يتصرف معها المفكر بحذر، فظاهرها المساواة بين الشعوب في الحقوق والواجبات ،وباطنها الهيمنة , أي إلغاء الهويات الثقافية المحلية والقومية ،وهنا تكمن خطورتها ولكن على المفكر أن يعمل ويتعامل مع العولمة بشكل .

أولا : لا يجعلها كأنها غول يهم بإبتلاع مجتمعه

وثانيا : أن يستفيد منها وظاهرها التطويري العالمي; لأنها إن طبقت بحذافيرها فهذا يعني السيطرة والهيمنة التي يخاف منها حتى الغرب، وهنا يقول وزير ثقافة فرنسا الأسبق (لانج) في مؤتمر 1982 في نيو مكسيكو حيث قال للفرنسيين " إنتبهوا لزحف الثقافة الأمريكية , ستفقدكم إنسانيتكم" , وهنا كما أسلفت على المفكر أن ينظر الى الجانب التنويري من العولمة بوصفه جانبا في لب التطوير والقدرة على التنوير وبعثه , وبنفس الوقت التضامن والإلتزام مع الهوية الثقافية، وعدم جعل العولمة تزحف لإلغاء هذه

الهوية ; لأن علامة الأمة بإلتزامها الحضاري وسر وجود أي أمة يكمن في الحفاظ على هويتها ،والكثير من الأمم تهاوت وانتهت; لأنها لم تستطع أن تحافظ على هويتها .

والسؤال الذي ينبغي طرحه الآن، هو:-/

هل يستطيع المفكر المصلح بعد ان يطبق هذه الاليات في مجتمعه ان يجعل من الاخلاق العلائقية واقعا ملموسا؟

والجواب:-/

نعم ، يستطيع ذلك وفق مبدا العدالة ;التي هي أس حقيقي يجب إتباعه، بالإضافة إلى أخلاقيات المحبة، والعناية ،والعدالة ترتبط بالإنصاف ،والمساواة ،والحقوق الفردية والمبادئ الحقيقية والتطبيق الذي يتناسب معها، وترتكز الأخلاق العلائقية على العناية ،والثقة ،والاستجابة responsiveness بينما اخلاق العدالة، تبحث عن حل منصف بين مصالح وحقوق فردية متنافسة والعدالة تحمي المساواة، والحرية ،وأخلاق المحبة تعزز العلاقات الاجتماعية والتعاون في بلادنا بعبارة أخرى ،فان المصلح سيعزز من قيم الإصلاح في مجتمعه، عند تطبيق هذه الآليات، مما سيكون منظومة حضارية حاضنة، ومنتجة للأخلاق بكل أنواعها، وعلى رأسها أخلاق المحبة ،التي عرضنا لها وسيكون هناك مجتمعا نهضويا خلاقا بارزا بين المجتمعات العالمية.

توصيات لتنمية حقيقية الكترونية تنعكس على بقية انواع التنمية في العراق:/

1- اعتماد سياسة علمية واضحة لبناء مجتمع المعلومات والمعرفة ، تنبثق عنها خططا علمية بعيدة ومتوسطة وقريبة المدى ومؤشرات لقياس مدى كفاءة تنفيذ هذه الخطط وتأشير مدى اسهامها بتحقيق مدى تقدم المجتمع ورقيه، ولهذا الغرض يمكن استحداث مجلس علمي يضم كبار المختصين في علوم وتقانات المعلومات والاتصالات والالكترونات والحواسيب لتحديد معالم واتجاهات هذه السياسة ومتطلبات تنفيذها بصورة فاعلة ومؤثرة .
2- البدء بانشاء المدارس الذكية ويقصد بها: المدرسة المزودة جميع صفوفها الدراسية بالحواسيب والمتاحة فيها خدمات الانترنت لجميع تلاميذها الامر الذي يعني اعتمادها مناهج دراسية خاصة بالافادة من تقانة المعلومات والاتصالات وهذه المدارس اخذة بالتوسع وهي تهدف الى بناء جيل متعلم ومزود بالمهارات.
3- بناء الخبرة الوطنية وذلك باعداد ملاكات علمية وتقنية قادرة على التعامل مع منظومات ما بات يعرف بالحكومة الالكترونية .
4- نشر الوعي الوطني باهمية تقانة المعلومات والاتصالات وانعكاساتها الكبيرة على رقي وتطوير المجتمع وبخاصة بين الفئات العمرية فوق سن الاربعين سنة حيث ما زال الكثير منهم يتخوف من استخدام الحاسبة .
5- السعي الى محو الامية الحاسوبية بين جميع المتعلمين عبر برنامج وطني شامل وضمن مدة محدودة لتحقيق ذلك باسرع وقت ممكن.
6- السعي الدؤوب لاكتشاف الشباب الموهوبين في تقانة المعلومات والاتصالات .

7- اعداد برنامج وطني لبناء الملاكات العلمية والتقنية رفيعة المستوى العلمي وعالية التاهيل في تقانة المعلومات بالتعاون مع الشركات العالمية .
8- انشاء مراكز معلومات في كل انحاء العراق وخاصة في المناطق الريفية.
9- ايلاء اقسام علوم الحاسوب وتقانة المعلومات في الجامعات اهتماما خاصا وتزويدها بالاجهزة العلمية الحديثة .
10- تشجيع الاستثمارات في اقتصاد المعرفة والصناعة البرمجية والتجارة الالكترونية والصناعات المستندة الى تقانات المعلومات والاتصالات.

وقد يتساءل سائل ويقول لماذا نذكر هذه النقاط بصورة منفردة دون التواصل مع المعلومات التي سبقتها في هذا الفصل وللاجابة لاهمية تقنية المعلومات والاتصالات في العراق الحديث يجب ان يكون لهذا الموضوع دور في التنمية القائمة في العراق.

الفصل التاسع:

ادارة الموارد البشرية اساس مهم من اساسيات التنمية الامنية :

يتلخص الهدف الرئيسي لادارة الموارد البشرية في تكوين قوة عمل مستقرة وفعالة اي مجموعة متفاهمة من الموظفين والعمال القادرين على العمل والراغبين فيه.

وفي ضوء هذا المفهوم فان ادارة الموارد البشرية يمكن تعريفها بانها ذلك النشاط الاداري المتعلق بتحديد احتياجات المؤسسة من الافراد وتوفيرهم بالاعداد والكفاءات المحددة وتنسيق الاستفادة من هذه الموارد البشرية باعلى كفاءة ممكنة .
ان ادارة الموارد البشرية تهتم بمحاولة الاجابة عن التساؤلات الاتية التي توضح لنا طبيعة الدور الذي تقوم به في المؤسسات المعاصرة .

كيف تستطيع المؤسسة توفير الافراد اللازمين والاحتفاظ بهم للاستفادة من خبراتهم وكفاءاتهم.

ماهي افضل الطرق والمصادر للبحث عن الافراد واستقدامهم للعمل بالمؤسسة .

ما هي افضل الطرق والمصادر لتحديد ودفع الرواتب والمكافئات والحوافز وغيرها من العوائد المادية مقابل مايقوم به الفرد من جهد وعمل.

كيف يمكن تدريب الافراد واعدادهم لتقبل التغيرات في طرق ووسائل العمل وكسب تعاونهم وانجاح اعمال المؤسسة .

ماهي اتجاهات واراء الافراد بالنسبة للمؤسسة ولجو العمل بها وكيف يمكن تغييرها لصالح العمل.

ماهي الالتزامات القانونية والضمانات التي يحددها نظام العمل والعاملين في علاقة الموظف والعامل بصاحب العمل وكيف يمكن الوفاء بها على الوجه الاكمل ؟

ان ادارة الموارد البشرية في الاعتقاد قادرة تماما على الاجابة على هذه الاسئلة ووضع حلول لها لمساسها في حياة الناس وقدراتهم والتمكن من وضع التنمية على الطريق الحقيقي.
وفيما يلي سنجيب عن كل هذه الاسئلة المطروحة وذلك ضمن ما سنتناوله من رؤى حقيقية موضوعية حول موضوع ادارة الموارد البشرية وقدرتها على التاسيس الحقيقي للتنمية وذلك من خلال قيادة المؤسسات المجتمعية وادارة مواردها بشكل جيد مما سيقود حتما الى التنمية .
ان حدود ادارة الموارد البشرية تتداخل مع باقي الادارات في المؤسسة مثل ادارة الانتاج وادارة المبيعات (التسويق) والادارة المالية .
وان نجاح او فاعلية ادارة الموارد البشرية انما تقاس في الحقيقة بدرجة اسهامها في تحقيق اهداف المؤسسة ومدى تيسيرها للوصول بالمؤسسة الى النتائج المستهدفة.
وان اسباب زيادة الاهتمام بادارة الموارد البشرية تنطلق من كبر حجم المؤسسات في مجالات الاعمال المختلفةوبالتالي زيادة اعداد العاملين الذين تستخدمهم هذه المؤسسات .والامر الذي ادى الى زيادة مشاكل التعامل معهم والاحساس بضرورة وجود ادارة متخصصة ترعى شؤونهم.كما ان لزيادة الاتجاه نحو التكنولوجيا في معظم دول العالم ،وبالتالي كبرحجم العمالة العقلية ،بما يشترط فيها من مواصفات وما تحتاجه من تدريب واعداد يجعل من العسير التفريط في الافراد الذين تم استقدامهم وتدريبهم وضرورة المحافظة عليهم من خلال نظم واجراءات مستقرة تقوم على تنفيذها ادارة متخصصة مسؤولة .كما ان لارتفاع تكلفة العمل الانساني اثر في زيادة الاهتمام بالموارد البشرية حيث تمثل الاجور نسبة عالية ومتزايدة من تكاليف الانتاج في مختلف المؤسسات الامر الذي يحتم الاهتمام بضغط تكلفة العمل وزيادة انتاجية العاملين من خلال البحث والدراسة والادارة الجيدة التي تقوم بها ادارة متخصصة.

كما ان لارتفاع مستوى تطلعات العاملين واختلاف المهارات والتخصصات يجعل من المتعين وجود ادارة متخصصة ترعى شؤونهم وتنسق استخدامهم بما يعود على المؤسسة بالمنفعة.

اولا:

اهداف ادارة الموارد البشرية[1]:

1- **اختيار افضل العناصر لشغل الوظائف.**
2- **تهيئة العاملين الجدد وتدريبهم.**
3- **تطوير العاملين وتحسين كفاءتهم.**
4- **اعداد نظم الاجور والحوافز المناسبة**
5- **المحافظة على العاملين وتوفير الطمأنينة لهم.**
6- **توفير متطلبات الامن والسلامة في العممل.**
7- **توفير الضمانات لمستقبل العاملين.**
8- **خلق الدافعية لدى العاملين.**

اما اذا اردنا ان نتطرق لتنمية الموارد البشرية وتحفيزها فيمكن ان نحدد النقاط التالية :

1- **تحديد الاحتياجيات التدريبية والاشراف على تنفيذها.**
2- **تحديد وتنفيذ سياسات الترقية.**
3- **وضع وتطبيق نظم الحوافز المادية والمعنوية**
4- **تحديد وتنفيذ عمليات تخطيط المسار الوظيفي ،التناوب الوظيفي والاثراء الوظيفي.**

ثانيا: الدافعية للعمل:

وبالانتقال الى مفهوم اخر من المفاهيم الاساسية للتنمية الا وهو مفهوم الدافعية للعمل والتي تعني الشعور المتصل بالحماس الذي يبديه الفرد نحو عمله كما تصف الجو العام المحيط بالعمل ومعنويات الافراد ومشاعرهم تجاه العمل الذي يؤدونه وتجاه زملائهم ورؤسائهم[2]

والدافعية للعمل هي مسالة مشاعر وهي ذاتية تقديرية يستدل عليها من التعبير والسلوك الظاهر لذلك يعتمد على بعض الظواهر كالافعال والتعبيرات .

هناك نوعان من الظواهر الدالة على ارتفاع الدافعية للعمل :

السلوك الصريح :

1- **انخفاض معدل دوران العمل.**
2- **انخفاض معدلات الغياب.**
3- **ارتفاع الانتاجية**
4- **الدقة في مواعيد العمل.**
5- **علاقات العمل الجيدة**
6- **منع الاسراف.**

اما تنمية الدافعية فتنطلق من :

---

[1] - اعدها الباحث ياسر جاسم قاسم من خلال كورس دراسي حصل عليه في بيروت تلبنان 2009 في معهد الدراسات الاستراتيجية .

[2] - المصدر السابق نفسه.

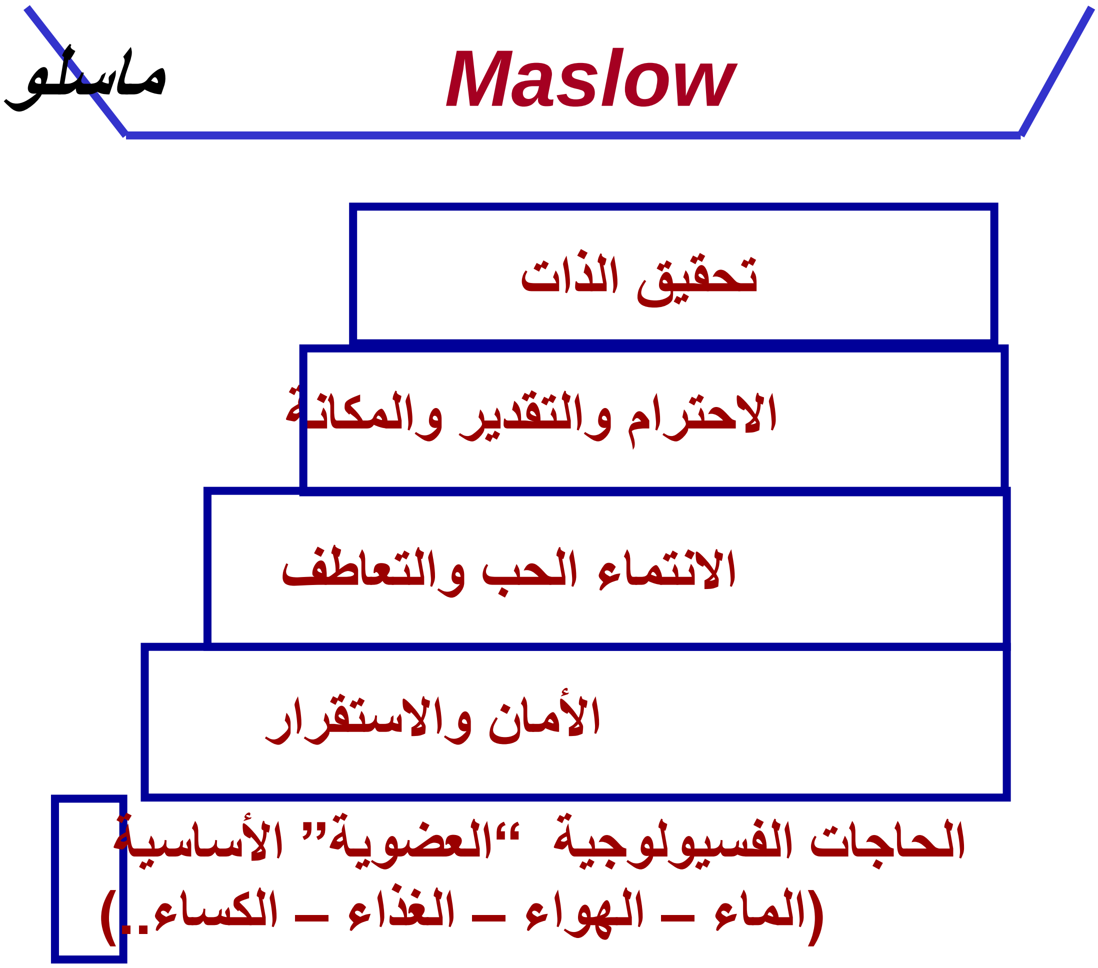
1- التعرف على مستوى الدافعية لدى الافراد عن طريق الاستقصاءات والمقابلات والمشاهدات .
2- تحليل الظواهر وووضع خطط لتنمية الدافعية.

الحاجات الامسانية والدافعية للعمل: هنالك مسالة مهمة ينبغي التركيز عليها الا وهي ان االدافعية للعمل تنشئ نتيجة السعي الى اشباع حاجات الفرد ،فالحاجة نقص يولد الدافع للقيام بالسلوك المؤدي الى اشباع هذه الحاجة.

ماهي الحاجات الانسانية :

1- الحاجات الفسيولوجية الاساسية.
2- حاجات الامان والاستقرار.
3- الحاجة الى الانتماء والتعاطف.
4- حاجات الاحترام والتقدير والمكانة.
5- الحاجة الى تحقيق الذات

والشكل التالي يبين هذه الحاجات حسب هرم ماسلو:



شكل رقم -1-

اما اساليب التحفيز للعمل اي اساليب تحفيز الدافعية :

- **الحوافز المادية والمعنوية**
- **الوظيفة المناسبة**
- **الإثراء الوظيفي**
- **الإدارة بالأهداف**
- **المشاركة في اتخاذ القرارات**
- **الترقية**
- **القيادة والتوجيه**
- **جماعة العمل**
- **التدريب**
- **تقييم الأداء**
- **ظروف العمل**
- **تفويض المهام**

الفصل العاشر:/
الطاقة معلم من معالم التنمية فكيف نستفيد منها ونتقي ضررها على البيئة
:/

الطاقة ضرورية للحياة اليومية ويتوقف التطور اللاحق في المستقبل بصورة حاسمة على توفرها في المدى البعيد بكميات متزايدة من مصادر موثوقة امينة وسليمة من الناحية البيئية ولا يتوافر الان اي مصدر او مجموعة من المصادر في الوقت الحاضر لتلبية هذه الحاجة المستقبلية .

ان الحرص على مستقبل موثوق للطاقة امر بديهي لان الطاقة تقدم خدمات ضرورية للحياة البشرية من حرارة للتدفئة والطهي والصناعة الى قوة للنقل والعمل الميكانيكي وفي الوقت الحاضر تاتي الطاقة اللازمة لتوفير هذه الخدمات من المحروقات –من النفط والغاز والفحم والوقود النووي والخشب وغيرها من المصادر الاولية مثل الطاقة الشمسية وطاقة الريح او الطاقة المائية التي هي كلها مصادر عديمة الفائدة حتى يتم تحويلها الى خدمات الطاقة المطلوبة عن طريق الالات او غيرها من انواع المعدات ذات الاستخدام النهائي مثل: المواقد او التوربينات.والمحركات ويهدر كثيرا من الطاقة الاولية في بلدان عديدة في انحاء العالم بسبب سوء التصميم او التشغيل غير الكفء للمعدات التي تستخدم من اجل تحويلها الى الخدمات المطلوبة او بسبب عدم امكانية احتواء هذه الطاقة ومن امثال ذلك ما يعانيه قطاع الغاز الطبيعي في العراق اليوم حيث يحرق منه كميات خيالية بسبب عدم القدرة على احتوائه في الوقت الراهن وقد يتغير الحال في المستقبل بسبب وجود شركات النفط العالمية التي بدأت تستثكمر في قطاع النفط والغاز العراقيين.وهذا نسوقه على سبيل المثال لا الحصر. ومصادر الطاقة الاولية اليوم هي في الاساس مصادر غير متجددة مثل:الغاز الطبيعي والنفط والفحم والخشب والطاقة النووية التقليدية وهناك مصادر اخرى متجددة من ضمنها الخشب والنباتات والروث والمساقط المائية وحرارة باطن الارض والطاقة الشمسية وطاقة المد والريح والامواج وكذلك الطاقة العضلية البشرية والحيوانية ، وتنتمي الى هذه الفئة ايضا

المفاعلات النووية التي تنتج وقودها (المولدات) ،ومن الناحية النظرية يمكن لجميع مصادر الطاقة المختلفة هذه ان تساهم في تشكيلة انواع الطاقة المستقبلية على الصعيد العالمي ولكن لكل مصدر تكاليفه ومنافعه ومخاطره الاقتصادية والصحية والبيئية وهي عوامل تتفاعل بشدة مع الاولويات الحكومية والعالمية الاخرى ، وينبغي ان نعلم ان اختيار استراتيجية ما للطاقة يعني بصورة حتمية اختيار استراتيجية بيئية.

وينبغي ان تتوفر طاقة مستديمة وعناصر الاستدامة هذه التي يتعين التوفيق فيما بينها هي:

1-نمو كاف في امدادات الطاقة لتلبية الحاجات الانسانية .

2-اجراءات لرفع كفاءة الطاقة وحفظها مثل تقليل هدر الموارد الاولية الى الحدود الدنيا.

3-الصحة العامة بادراك معضلات المخاطر المتاصلة في مصادر الطاقة على السلامة .

4-حماية المحيط الحياتي والوقاية ضد اشكال التلوث الاكثر تحديدا في مواضعها.[1] ومما يثير القلق كذلك هو تقلبات مستقبل استهلاك الطاقة المرتفع والمخاطر البيئية ،الامر الذي يثير العديد من التحفظات تبرز من بينها اربعة :

- الاحتمال الخطير لتغير في المناخ يحدثه تسخين سطح الارض وازدياد الغازات المنبعثة في الجو واهمها غاز ثاني اكسيد الكربون الذي ينتج من احتراق الوقود المستخرج من الحفريات وهذا ما حصل اليوم .
- تلوث هواء المدن الصناعية الذي تسببه عوامل تلوث جوية من احتراق الوقود المستخرج من الحفريات .
- تحميض البيئة للاسباب نفسها.
- مخاطر وقوع حوادث في المفاعلات النووية وهذا ما رايناه مؤخرا في كارثة مفاعل فوكوشيما الياباني الذي راح ضحيته المئات ومعضلات التخلص من النفايات وتفكيك المفاعلات بعد خروجها من الخدمة ومخاطر الانتشار المرتبطة باستخدام الطاقة النووية .

وفيما يتعلق بمخاطر التلوث فان الغاز هو انظف المحروقات بفارق كبير يليه النفط ثم الفحم الذي يتخلف بعيدا في المرتبة الثالثة ولكنها جميعا تشكل معضلات مترابطة من معضلات تلوث الجو :التسخين الشامل وتلوث الهواء في المدن الصناعية وتحمض البيئة وقد تكون لدى بعض البلدان الصناعية الاغنى القدرة الاقتصادية على معالجة هذه المخاطر لكن اغلبية البلدان النامية تفتقر الى مثل هذه القدرة .

وما من بلد لديه التفويض السياسي او القدرة الصناعية على التصدي للتغير المناخي بمفرده ومهما يكن فقد اوصى بيان فيلاخ بالنمسا بان تقوم الحكومات والاوساط العلمية بتشجيع استراتيجية رباعية تعتمد مواجهة التغير المناخي عبر المنظمة الدولية للانواء الجوية وبرنامج البيئة التابع للامم المتحدة والمجلس الدولي للاتحادات العلمية تقوم على دعم من اتفاقية دولية اذا اقتضت الضرورة وهذه الرباعية تتضمن ما يلي :

1- تحسين رصد وتقييم الظواهر التي اخذت طريقها للظهور.

---

[1] -مستقبلنا المشترك،مصدر سابق،ص214

2- زيادة الابحاث من اجل توسيع المعرفة باصول الظواهر والياتها واثارها .
3- تطوير سياسات يتفق عليها دوليا لتقليل الغازات المسببة.
4- اعتماد استراتيجيات لا زمة لتقليل الاضرار الى الحدود الدنيا ومعالجة التغيرات المناخية وارتفاع مستوى سطح البحر.

والمطلوب عمل الكثير في مجال تطوير السياسة وينبغي ان يمضي ذلك مترافقا مع تسارع البحث في تقليل المتبقي من المسائل العلمية غير المعروفة بعد على وجه الدقة ومن الضروري تماما ان تعمد البلدان الراسمالية الى صياغة السياسات والاتفاق عليها للسيطرة على جميع المواد الكيمياوية التي تتفاعل مع البيئة والتي تطلق في الجو عن طريق النشاطات الانسانية وخصوصا تلك المواد التي يمكن ان تؤثر في التوازن الاشعاعي في الارض كما ينبغي ان تبادر الحكومات الى فتح باب النقاش للتوصل الى عقد اتفاقية حول هذه المسألة .واذا لم يكن في الوسع الاسراع بتنفيذ اتفاقية حول السياسات التي من شأنها احتواء مشاكل المواد الكيمياوية فينبغي ان تقوم الحكومات بتطوير استراتيجيات وطوارئ للتكيف للتغير المناخي ، وفي كلتا الحالتين ينبغي تشجيع برنامج البيئة التابع للامم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بتنسيق وتسريع برامجها من اجل اعداد استراتيجية متكاملة ودقيقة للابحاث والرصد وتقييم الاثار المحتملة في المناخ والصحة والبيئة لجميع المواد الكيمياوية التي تتفاعل مع البيئة والتي تطلق في الجو بكميات كبيرة .

الطاقة النووية :

في السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية قام التكنولوجيون المدنيون باعادة استخدام المعرفة النووية التي ادت تحت السيطرة العسكرية الى انتاج اسلحة ذرية لاغراض الطاقة السلمية وكانت منافعها تبدو واضحة حينذاك .

كما كان هناك ادراك بان ما من مصدر للطاقة خال قط من المخاطر فقد كان هناك خطر اندلاع حرب نووية وانتشار الاسلحة الذرية والارهاب النووي لكن التعاون الدولي المكثف وعددا من الاتفاقيات التي تم التوصل اليها عن طريق المفاوضات اشارا الى ان بالامكان تفادي هذه الاخطار وقد تضمنت معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التي اعدت بشكلها النهائي في عام 1969 على سبيل المثال وعدا من الحكومات التي تمتلك اسلحة وخبرة نووية بالسعي الى تحقيق نزع السلاح والالتزام به ، وكذلك بمساعدة الدول الموقعة غير النووية على تطوير الطاقة النووية لكن ،للاغراض السلمية حصرا كما جرى الاعتراف بمعضلات اخرى مثل : مخاطر الاشعاع وسلامة المفاعلات والتخلص من النفايات النووية بوصفها معضلات بالغة الاهمية وان كان من الممكن تطويقها بالقدر الصحيح من الجهد.

ان امكانية انتشار الاسلحة النووية تشكل واحدا من اشد الاخطار التي تهدد السلام العالمي .ومن مصلحة البلدان كافة ان تمنع انتشار الاسلحة النووية لذا ينبغي على سائر البلدان ان تساهم في تطوير نظام صالح ضد انتشارها ويجب ان تفي الدول، التي تمتلك اسلحة نووسة بوعودها المتعلقة بتخفيض وبالتالي ازالة الاسلحة النووية عن ترسانتها والقضاء على الدور الذي تلعبه هذه الاسلحة في استراتيجيتها ويجب ان تتعاون الدول التي لا تمتلك اسلحة نووية على تقديم التعهدات الصادقة بانها لا تسير نحو اكتساب

القدرة على امتلاك اسلحة نووية .وتقضي اغلبية مشاريع حظر انتشار الاسلحة النووية بالفصل المؤسساتي بين الاستخدامات العسكرية والاستخدامات المدنية للطاقة النووية ولكن لا يوجد في الواقع فصل تقني بالنسبة للبلدان التي تقع دورة الوقود النووي بالكامل في متناول يدها كما لا تقوم جميع الدول بتطبيق ما يلزم من فصل اداري واضح بين الاستخدام المدني والاستخدام العسكري .
ومن الضروري ايضا التعاون بين مجهزي ومشتري المنشات والمواد النووية المدنية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل توفير ضمانات اكيدة ضد تحويل برامج المفاعلات المدنية الى الاغراض العسكرية وخصوصا في البلدان التي لا تخضع كل برامجها النووية لتفتيش الوكالة وهكذا يبقى خطر انتشار الاسلحة النووية قائما .

التكاليف :/ـ

ان تكاليف البناء والاقتصاد النسبي لمحطات توليد الكهرباء سواء اكانت تعمل بالطاقة النووية ام بالفحم ام بالزيت ام بالغاز مشروطة بالعوامل التالية طيلة بقاء اي محطة من تلك المحطات في الخدمة :

- كلفة اقتراض المال لتمويل انشاء المحطة.
- أمد الفترة التي يستغرقها التخطيط ومنح الترخيص والبناء.
- تكاليف الوقود والصيانة.
- تكاليف الاجراءات الوقائية لضمان التشغيل الامن .
- تكاليف التخلص من النفايات (احتواء تلوث الارض والهواء والماء).وتكاليف التفكيك في نهاية الخدمة .
- وكل هذه العوامل تعتمد اعتمادا واسعا للغاية على ترتيبات مؤسساتية وقانونية ومالية تختلف من بلد الى اخر .ولذا فان التعميمات والمقارنات بين التكاليف لا تساعد على شيء ، او قد تكون مضللة . غير ان التكاليف المرتبطة بالعديد من هذه العوامل قد ازدادت على نحو اسرع بالنسبة للمحطات النووية خلال السنوات الاخيرة بحيث ان افضلية المحطة النووية على عمر خدمة المحطات الاخرى والتي كانت واضحة في السابق من ناحية التكاليف قد تناقصت او تبددت تماما [1]تطبق قواعد صارمة جدا للسلامة في المحطات النووية بحيث لا يؤبه لخطر الاشعاع على العاملين في المفاعل وخصوصا على المواطنين بصفة عامة وذلك في ظروف التشغيل المقررة رسميا : ولكن وقوع حادث في احد المفاعلات يمكن في بعض الحالات النادرة جدا ان يكون خطيرا بما فيه الكفاية لان يتسبب في انطلاق مواد مشعة . ويقع الناس حسب درجة تعرضهم تحت طائلة مستوى معين من خطر الاصابة بمرض ناتج من اشكال مختلفة من السرطان او تبديل المادة الوراثية الامر الذي قد يؤدي الى عاهات وراثية .ومنذ عام 1928 واللجنة الدولية للحماية من الاشعاع تصدر توصيات حول مستويات جرعة الاشعاع التي يكون التعرض فوقها مرفوضا ويتم تطوير هذه التوصيات للعمال المعرضين بحكم المهنة وللمواطنين بصفة عامة وجرى في عام 1975 تطوير قواعد (معايير السلامة الوطنية) للوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل تقليل الفروق في اجراءات السلامة بين الدول الاعضاء ، وكلا النظامين غير

---

[1] - ار .ايدن واخرون، اقتصاد الطاقة (نيويورك :مطبعة جامعة كمبريدج،1981) وكالة الطاقة النووية ،التكاليف المقدرة لتوليد الكهرباء من محطات الطاقة العاملة بالوقود النووي والفحم المزمع تشغيلها في 1995،(باريس :منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،1986)

ملزم للحكومات باي حال واذا وقع حادث ما تكون الحكومات منفردة مسؤولة عن تحديد مستوى التلوث بالاشعاع الذي يحظر عنده استهلاك الحيوان والانسان للمراعي ومياه الشرب واللبن واللحوم والبيض والخضروات والاسماك .
عادت السلامة النووية الى احتلال العناوين البارزة في اعقاب حادثة مفاعل فوكوشيما الياباني وما ادت اليه من ويلات جرت على اليابان .وتشير ردود افعال الدول والحكومات حول الطاقة النووية وجدوى استعمالها والخطورة الناتجة عن ذلك الى اتخاذ ثلاثة مواقف محتملة هي:

- البقاء غير نووية وتطوير مصادر طاقة اخرى .
- اعتبار قدرة طاقتها النووية الحالية لازمة لفترة محدودة حتى الانتقال الى مصادر طاقة بديلة اكثر امانا او
- اعتماد الطاقة النووية وتطويرها مع الاقتناع بان ما يتصل بها من معضلات ومخاطر يمكن بل يجب حلها بمستوى من السلامة مقبول عالميا على حد سواء .

ويجب على الاخص التوصل الى اقرار البنود التالية دوليا

1- المصادقة التامة من قبل الحكومات على الاتفاقيات المتعلقة بالابلاغ المبكر عن وقوع حادث نووي بما في ذلك تطوير نظام مناسب للمراقبة والرصد والمعونة في حالة وقوع حادث نووي او حالة طوارئ بسبب الاشعاع كما حددتها مؤخرا الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
2- التدريب على الاستجابة في حالة الطوارئ لتطويق الحادث وازالة التلوث والتنظيف بعيد المدى للمناطق والكوادر والانظمة البيئية المتاثرة .
3- انتقال جميع المواد المشعة عبر الحدود بما في ذلك الوقود والوقود المستهلك وغيره من النفايات برا او بحرا او جوا.
4- معايير لتأهيل المشغلين والترخيص الدولي .
5- قواعد سلوك لتشغيل المفاعلات بما في ذلك الحد الادنى من معايير السلامة .
6- الابلاغ عن التسربات الروتينية والعرضية من المنشات النووية .
7- الحد الادنى من معايير الحماية الفعالة المنسجمة دوليا ضد الاشعاع .
8- معايير متفق عليها لاختيار الموقع وكذلك التشاور والاشعاع قبل تحديد المواقع لجميع المنشات المدنية الكبيرة ذات الصلة بالطاقة النووية .
9- معايير لمستودعات حفظ النفايات .
10- معايير لازالة التلوث وتفكيك المفاعلات النووية التي انتها زمنها.
11- المعضلات التي يثيرها تطوير بناء السفن المسيرة بالطاقة النووية .

ولاسباب عديدة منها على الاخص اخفاق الدول التي تمتلك اسلحة نووية في الاتفاق على نزع السلاح فان معاهدة حظر الانتشار لم تثبت كونها اداة كافية لمنع انتشار الاسلحة النووية الذي لا يزال يشكل خطرا جسيما على السلام العالمي

*

النفط واجهة من واجهات التنمية :/

كنا قد تكلمنا عن اثر النفط في التنمية فيما مضى من بعض الفصول ووعدنا ان نفرد للنفط مبحثا خاصا نتحدث حول اثره في التنمية الاقتصادية والسياسية المرجوة وهانحن نتكلم عن هذا الموضوع حيث يشكل النفط اسا مهما من اساسيات الدول المعتمدة عليه اقتصاديا ولاسيما العراق وغيره من الدول النفطية المنتجة له بغزارة تفوق المعهود.
كما ان لايرادات النفط قدرة هائلة لو استغلت بشكل صحيح على ارساء الحرية والعدالة والديمقراطية والتنمية في جانب مثلما ان لها قدرة هائلة في الوقت نفسه على ترسيخ الاستبداد والجور والاحباط في جانب اخر.
يمثل النفط عصب حركة النقل العالمية من خلال البر والبحر والجو وله استخدامات اخرى للتدفئة مثلا ولتوليد الكهرباء والمنتجات البتروكيمياوية الا ان النقل هو السوق الاساسي الذي لا غنى عنه للنفط. ويتزايد الطلب على النفط باطراد ان موضوع ايرادات النفط حساس وحاسم نظرا لان البلدان المسلمة هي المجهز الاكبر للنفط في العالم ،ولانها موطن ثلثي الاحتياط العالمي المثبت للنفط في العالم ايضا ،وسبل انفاق ايرادات النفط من جانب حكومات البلدان المسلمة سيقرر الى حد كبير مستقبل الديموقراطية والتنمية في العالم الاسلامي.
وممكن ان يسبب النفط الاستبداد وكان صدام حسين مثلا يجسد المثال المتطرف للمستبد النفطي والاستبداد النفطي مستشر في بلدان عدة منها: انغولا وايران وليبيا سابقا على عهد القذافي ونيجيريا وروسيا والسعودية وفنزويلا حيث تسيطر الحكومات على النفط وتتحكم بعائدات النفط ،فان ثلاثة امور تحصل ،وهي كما يذكرها جوردون جونسون ومجيد الهيتي[1]:

1- معاناة الاقتصاد الوطني:

حيث يعاني اقتصاد الامة من مشكلات عديدة بينها:

أ- ان الطلب على عملة الامة النفطية يميل الى الازدياد فترتفع قيمتها اكثر من اللازم ،وينتج عن هذا امران :من جهة تصبح السلع الاجنبية رخيصة الثمن ،ومن جهة ثانية يفقد الصناعيون والمزارعون الوطنيون داخل الامة النفطية قدرتهم التنافسية في اسواق العالم بل انهم يفقدون هذه القدرة حتى داخل السوق الوطني وتعرف هذه الظاهرة باسم((المرض الهولندي)) ويؤدي هذا المرض الى منع الاستثمارات داخل البلد وبالتالي تقليص خلق فرص عمل جديدة.

ب- ان الاعتماد الاحادي على النفط يضعف التنوع الاقتصادي نظرا لان المستثمرين يركزون فقط على قطاعات الاقتصاد المرتبطة بالنفط، وتزدادتبعية الاقتصاد الوطني للنفط باطراد مثلما تتزايد تبعيتها لاسعار النفط العالمية ، وهي اسعار متقلبة وهشة.

ت- ان عائدات النفط التي تتدفق على الحكومة تضعف القطاع الخاص وتخنق الطبقة الوسطى وهما حجر الاساس في معمار الديمقراطية والحرية الاقتصادية ،ويتوجه ارباب العمل الى الحكومة بدل ان يتوجهوا الى القطاع الخاص ،لان ذلك هو المكان الذي تخزن فيه النقود حسب تعبير شهير لسارق البنوك الامريكي المعروف ويلي ساتون.

---

[1] -جوردون جونسون،مجيد الهيتي، لعنة النفط الاقتصاد السياسي للاستبداد، معهد الدراسات العراقية ،بيروت، ط1 ،2008، ص9

ث- حين تخنق عائدات النفط المبادرة الفردية ،فان الفجوة بين مداخيل السكان تتسع ،فالنخبة الثرية تزداد ثراء ويتحول المعوزون الى رهائن للحكومة ،صاغرين لما تمليه عليهم .

2- معاناة الحكومة الوطنية :
النفط= المال = السلطة = الفساد = الديكتاتورية
وهنا يذكر جونسون والهيتي ان معاناة الحكومة كجهاز لتسيير شؤون الامة يعاني من عوارض كثيرة بينها :

أ- ان الثروة النفطية تغذي انعدام الكفاءة وتزيد في مركزة السلطة وتنشيء راسمالية اتباع واقارب ،وتشجع زيادة الانفاق الحكومي بلا حساب، فيغدو الانفاق سرطانا لا يمكن ايقافه وممارسة لا تمكن ادامتها.
ب- تغذي الثروة النفطية تمويل ادوات القمع لتصفية المعارضة :السلاح ،القوة العسكرية، اجهزة البوليس القمعية، شبكات الجواسيس الضاربة ،السجون، مدعمة بجهاز قضاء اسير لاهواء الحكومة ومدعمة بوسائل اعلام اسيرة للحكومة .
ت- تستخدم الحكومات الثروة النفطية لرشوة الجماهير بمدارس مجانية ،ورعاية صحية مجانية ، وبنزين رخيص.
ث- يقدم لنا برنامج النفط مقابل الغذاء الذي ادارته الامم المتحدة في فترة العقوبات على العراق مثالا ساطعا على السبل العديدة لامكانات الفساد الناجم عن السيطرة على الثروة النفطية علما ان ما تكشف من فساد في برنامج الامم المتحدة هو الجزء الظاهر من جبل الجليد العائم.ان الزعماء الفاسدين يشعرون بسعادة غامرة عند تمويل بناء المدارس والمستشفيات والطرق وغيرها من مشاريع البنى التحتية ،لان بمقدورهم منح المقاولات الى اتباعهم واقصاء المعارضة واحتكار السلطة .
ج- يمكن للقضاء الفاسد بالتعاون مع المسؤولين المحليين الفاسدين ،ان يتلاعبوا بحقوق الملكية الفادسة التي تعد الركيزة الصلبة للديمقراطية ونمو الاقتصاد ومحاسبة الحكومة .
ح- ان المواطنين العاديين الذين يعيشون في ظل الخوف بدل العيش في ظل الحرية والفرص سوف يصوتون بداعي تجنب الاذى(من الحكومة القمعية)اما المواطنون اللامعون المبدعون فانهم يهجرون البلاد ان استطاعوا مما يحرم الامة من اهم واثمن مورد من مواردها الا وهو الرسمال البشري.
خ- في ظل مثل هذه الظروف تقوم الديمقراطية بالاسم ليس الا فافراد الامة الذين تحولوا الى حراس ورهائن بيد الدولة لن يصوتوا ضد الايدي التي تطعمهم.

3- معاناة الامم الاخرى :/
لا تقتصر الاضرار على حدود الامة النفطية بل تتسرب الى خارجها ايضا ومن مظاهر ذلك:

أ- تميل النخب الحاكمة في الامم النفطية الى شراء ارهابيين عبر تمويل نشاطات هؤلاء في اماكن اخرى ،والقاء اللوم في مصائب الشعب على الاخرين(الغرب،الاعداء،الخ.)
ب- يمتد تاثير الثروة النفطية التي تسيطر عليها قوى مناوئة للديمقراطية خارج حدود البلد النفطي الى البلدان النفطية في شكل دعاة او معلمين او مناهج مدرسية او زعماء دينيين يحرضون على الديمقراطية وهكذا تتحول الثروة

النفطيـة فـي بعض البلـدان المسلمة الـى خطر يهدد الديمقراطيـة وانـصارها فـي البلدان المسلمة الاخرى التي اخذت الديمقراطية تمد جذورها فيها.

ت- تعمل الاموال النفطية على تغذية امـدادات الـسلاح والـذخيرة عبـر بلـدان اخـرى ، ولعل كوريا الشمالية خير مثال على ذلك، .

ث- تولـد الامـوال النفطيـة مـشاعر الاحبـاط واليـأس لـدى المحـرومين مـن منافعهـا ،والشباب المحبط واليائس هم الامال الكبرى لمجندي الارهابيين.

ج- ان العنف المصاحب للصراعات الدائرة من اجل السيطرة علـى الحكم وبالتـالي، على موارد النفط يتسبب عادة في تشريد المواطنين وتحويلهم الـى لاجئينواذكـاء المشاكل مع الجيران.

ح- يمكـن للامـوال النفطيـة ان تـؤثر علـى التـصويت فـي الامـم المتحـدة ، ويمكـن ان تتدفق على الجماعات المنشقة في البلدان الاخرى ،وهنـاك امثلـة كثيرة علـى ذلـك :فالاموال النفطية لـصدام حسين اثـرت علـى مواقف بعـض الحكومـات فـي الامـم المتحدة والاموال النفطيـة لمعمـر القـذافي الـرئيس الليبـي تمـول جماعـات منـشقة في بلدان افريقية اخرى ، والاموال النفطية السعودية تمـول المـدارس والجوامـع الوهابيـة فـي كل ارجـاء العـالم، والامـوال النفطيـة لرجـال الـدين فـي ايـران تمـول حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين.

4- درس تأريخي:/

هنالك درس تاريخي اساسي يمكن تعلمه من هذا الوضـع ،وهو درس لخصه اللـورد التون بعبارة اشتهرت شهرة واسعة ،تقول: ((السلطة تنزع الى الافساد ،والـسلطة المطلقة تفسد بـصورة مطلقـة))[1] ان الـنفط فـي عـالم اليـوم هـو الثـروة والثـروة هـي السلطة ،وقد تنـاول هذا الوضع السيد مصعب حسن الدجيلي ،الخبير النفطي العراقي ،والمساهم فـي تأسيس منظمـة الـدول المـصدرة للـنفط اوبـك ،وقد كتـب فـي مقـال لـه نـشرتـه صـحيفة الفاينانـشيال تـايمز اللندنيـة ((عـدد 11شـباط –فبرايـر/2005)) مـا نصه:

الـنفط يقـود الـى الديكتاتوريـة ... وان احتكـار الحكومـات العراقيـة الـسابقة لعائـدات النفط هو السبب الجذري للاستبداد والحرب وتمزق العراق ارضا وشعبا [2].

5- مقاربات لمعالجة لعنة النفط:

هنالك خمس مقاربات لمعالجة لعنة النفط والاستبداد الذي يحصل بسبب توفره في البلاد وهذه المقاربات هي :/

أ- اعادة تنظيم صناعة النفط على اسس لامركزية.

ب- الشفافية

ت- نظام المدفوعات النقدية للشعب من عائدات النفط.

ث- صـناديق الاسـتقرار :اي عـزل عائـدات الـنفط عن تلاعبـات الـسياسيين القـائمين على الحكم .

ج- الخصخصة او بدائل اخرى [3].

ولقد اشار تيري لين كارل في كتابه المثير للجدل " مخـاطر الدولـة النفطيـة ،تـأملات فـي مفارقة الوفرة " الى ان طوفان الدولارات النفطية ادى الى نشوء تطلعات جديدة لتحقيـق الازدهـار والامجـاد القوميـة والمـساواة والاسـتقلال ،باختـصار الـى مـستقبل بـدا مختلفـا

---

[1] -نقلا عن جوردون جونسون ومجيد الهيتي،مصدر سابق،ص13

[2] - مؤشرات الحرية الاقتصادية لعام 2005، مؤسسة هريتاج،وصحيفة وول ستريت جورنال.

[3] - جوردون جونسون،مصدر سابق،ص19

بصورة جذرية عن التبعية النفطية في الماضي واعتقد زعماء البلدان النفطية انهم سيتمكنون اخيرا من غرس بذور النفط اي اعادة توجيه التراكم الراسمالي من النفط الى نشاطات منتجة اكثر وان عائدات النفط ستوفر الموارد اللازمة للحاق بركب العالم المتطور اشاعة الاستقرار السياسي وبناء حياة افضل لشعوبهم / ويبين كارل انه وبعد اقل من عشر سنوات حتى قبل ان تبدأ اسعار النفط هبوطها الحاد في عام 1983 تبددت هذه الاحلام وانتهت الى حطام اذ كانت البلدان المصدر تعاني من اختناقات واعطال في الانتاج وهروب رؤوس الاموال وتراجعات شديدة في كفاءة مؤسساتها العامة وتضخم مرتفع وعملات ذات قيمة تزيد على قيمتها الفعلية وحتى ارتفاع اسعار النفط الى ضعفها في عام 1980 اخفق في انتشالها من ركودها التنموي وتفاقمت مشاكلها لاحقا بهبوط حاد في اسعارالبترول طيلة عقد الثمانينيات سرعام ما احال امالها في تحقيق ازدهار لال مثيل له الى ذكرى مؤلمة وبقيادة حكومات بدت عاجزة عن الادارة الاقتصادية السليمة او التخطيط الاقتصادي السليم وجدت غالبية البلدان المصدرة للنفط ان اداءها الاقتصادي واعتمادها على النفط والقروض أسوأ منهما قبل الطفرة النفطية وبحلول عقد التسعينيات كانت هذه البلدان تواجه حتى الغاء تاميم صناعاتها النفطية عندما اخذت تبحث بنشاط عن أشكال مشاركة جديدة سبق ان رفضتها من شركات النفط الاجنبية .
كانت البلدان النفطية الكبرى وما زالت مصابة بخلل خطير في اجهزة دولها البيروقراطية وبعطالة في انظمة حكمها السياسية وقد راى مؤسس منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) خوان بابلو بيريز الفونسو ان النفط(براز الشيطان ،ونحن نغرق في براز الشيطان)[1]
ويتساءل كارل عن ما الذي حدث ؟ هل الذهب الاسود "خير" تنموي عميم /كما كان الاعتقاد الشائع ام انه براز الشيطان؟ لماذا بدت البلدان المصدرة للنفط عاجزة عن ترجمة نعمها الوفيرة الى مسارات تنموية مستدامة ذاتيا يسودها العدل والاستقرار ؟هل ان مالاتها المخيبة هي حصيلة اخطاء عارضة لكنها متماثلة في صنع القرار في كل بلد ام يمكن ان تعزى الى حتمية بنيوية طاغية لها علاقة بالنفط ،لابد ان تسفر ان تدهور اقتصادي وانحطاط سياسي ؟اجمالا ،ماهو تاثير الطفرات النفطية على البلدان المصدر للنفط؟ عموما نحن نعرف ان النفط يسهم اسهامة فريدة ومتسارعة في تحديد المسار التنموي للبلدان النفطية فهو يعمل على ادامة الريع على هذه البلدان وتستثمره البلدان النفطية في تساره البناء وتشييد العمران وغيرها من اليات التنمية الرشيدة وحتى استمثاره في تطور الجانب الثقافي وانشاء مراكز البحوث العلمية والانسانية ؟كما راينا بعض هذه المنجزات في بعض دول الخليج النفطية وتاثير النغط على المنجز التنموي وعلى كافة المسارات ومنها دبي والكويت وقطر ولكن تبقى المسالة منوطة ببلدان اخرى ساهمت الوفرة النفطية فيها الى ان تتحول الى لعنة لان الحاكم لا يتحمل رؤيته لاموال النفط المتدفقة بشكل كبير اليه واستقمارها بشكل صحيح فقط ساهم على سبيل المثال نظاك صدام حسين السابق في العراق مساهمة فعالة في استثمار النفط وامواله بحروب رعناء جرت على المنطقة الويل والدمار حيث حول استخدامه للنفط الى شراء السلاح ورعب الدول المحيطة بالعراق ولم يحوله الى استخدام صحيح نابع من قدرات حقيقية مفادها الاعتماد على الذات في بناء العراق والاعتماد على الوفرة النفطية وكذلك فعل نظام القذافي في ليبيا حيث لم تبنى ليبيا طوال حكمه وكانت اموال النفط له ولعائلته ودعمه للعصابات الدولية وغيرها حتى انتهى طغيانه الى ما انتهى اليه وكذلك نرى اليوم الاستخدام الايراني للوفرة النفطية بدعم الحركات الارهابية المسلحة على امتداد العالم بحجج واهية كمقاومة المحتل وغيرها من الاسقاطات .

---

[1] - تيري لين كارل،مخاطر الدولة النفطية ،تأملات في مفارقة الوفرة، ت: عبد الاله النعيمي، معهد الدراسات العراقية، ط1، 2008،ص 18

ان الاقتصاديين كانوا الاقرب الى تقديم اجابات عن هذه الاسئلة فهم اذ لا تبهرهم الدراسات الاطرائية التي تجرى بين حين واخر في "التنمية حديثة النعمة" bonanza development(صاحب مصطلح التنمية حديثة النعمة هو بيكر الذي حادل بان موارد بيرو المعدنية يمكن ان تحل محل الزراعة بوصفها المصدر الاصلي لراس المال الصناعي الكبير وفي هذا النموذج الاقتصادي تكون الدولة البيروفية قادرة على استثمار الاعتماد على معادنها لتنمية الصناعة في قطاعات اخرى في البلدان النفطية تعرف هذه الاستراتيجية نفسها باغبير (غرس بذور النفط) sowing the petroleum يحاجون بان ما يسمى بالمرض الهولندي the Dutch disease وهو عملية حث الاكتشافات الجديدة او التغيرات الايجابية التي تطرأ على الاسعار في قطاع من قطاعات الاقتصاد مثل النفط تتسبب في تراجع القطاعات الاخرى مثل الزراعة او الصناعة التحويلية يقدم تفسيرا قويا لضعف اداء البلدان المصدرة للنفط، [1] ويشير كارل ان الاصابة المزمنة بالمرض الهولندي تؤدي الى نمو متسارع بل حتى الى نمو مشوه في قطاع الخدمات وقطاع النقل وغيرهما من النشاطات التي لا يمكن تداولها تجاريا فيما تثبط في الوقت نفسه عملية التصنيع والزراعة دينامية يبدو صانعوا السياسة عاجزين عن التصدي لها .

تكون اثار المرض الهولندي سلبية بصفة خاصة عندما يقترن المرض بحواجز اخرى تعترض النشاط المنتج طويل الامد الذي يتسم باستغلال موارد ناضبة وحذر الاقتصاديون بدءا من ادم سميث من مخاطر الريوع المعدنية (اي دخل اشخاص يحبون ان يجنوا ثمار ما لم يبذروه قط) وهم يجادلون بان هذه الريوع كثيرا ما تعمل على تنمية سلوك دائم من طلب الريع وانحياز الى النشاطات غير المنتجة بما يفضي الى مالات تنموية بائسة ولكن هذه التفسيرات على ما فيها من قوة لا يمكن بحد ذاتها ان تفك اللغز المتمثل بشذوذ النتائج التنموية الهزيلة في دول نفطية غنية فهي تفسيرات تخفق في تشخيص العمليات السياسية والمؤسسية الاساسية التي تتولى اصلا اطلاق عمل القوانين الاقتصادية وقوى السوق والتي تشكل فيما بعد عقبات كأداء في طريق ما يلزم من تصحيحات ضرورية والمرض الهولندي ليس مرضا تلقائيا ومدى مفعوله هو بالدرجة الاساسية نتيجة صنع القرارات في المجال العام. ولا يمكن فهم المال الفاشل والمثير للاستغراب الذي انتهت اليه الدول النفطية بمعزل عن تطورها المؤسسي وما يراه الاقتصاديون في احيان كثيرة مظاهر اقتصادية بحتة وهنا يعلق كارل عن البترول كسلعة معتبرا انه مادة سوداء لزجة وحتى الريع الذي يعامل على انه مقولة اقتصادية محضة في النقاشات لاتي تتناول موارد نابضة وهو في الحقيقة يكافئ السيطرة على الانتاج ولا يكافئ نشاط المالك، وهو في الواقع دخل يتحقق باستغلال امتياز اجتماعي وسياسي وقانوني ومثلما يكون كل نشاط اقتصادي بالمعنى الضيق راسيا في شبكة من المؤسسات والمواضعات والمعتقدات والمواقف ، الاجتماعية فان المعادن ايضا تستمد اهميتها الاقتصادية من العلاقات الاجتماعي والسياسية الناجمة عن استثمارها.

وعليه لا بد من فهم مال البلدان المصدرة للنفط في سياق حيث الاقتصادات تشكل المؤسسات وهي بدورها تتشكل بهذه المؤسسات وان انماطا محددة من التنمية الاقتصادية مكيفة في اطار مؤسسي ملموس تعمل تدريجيا على تحويل المؤسسات

---

[1] - نال المرض الهولندس اسمه من اقتصاديين درسوا تاثير انتاج الغاز في بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي وهم لاحظوا ان قيمة العملة الهولندية "الغلدر" المدعوم بالعائدات القوية من تصدير الغاز الطبيعي ارتفعت بوتائر متسارعة ازاء العملات الاخرى وكانت النتيجة انكشاف الصناعات الهولندية للمنافسة الاجنبية و تفكيك عملية التصنيع وانخفاض العمالة .

السياسية والاجتماعية على نحو يشجع في النهاية بلوغ مالات منتجة او يثبط بلوغ مالات كهذه ولان السهم السببي بين التنمية الاقتصادية والتغيير المؤسسي ينطلق دائما في الاتجاهين على السواء فان ما يتراكم من مالات يبلور شكل مساررات وطنية متباينة على المدى البعيد ومن هذا المنظور تصبح نتائج اقتصادية مثل المرض الهولندي مالات ناجمة عن ترتيبات مؤسسية معينة وليس مجرد اسباب للانحدار الاقتصادي ويتبدى هذا التفسير الاقتصادي الاعمق في التفاعل الذي لا يتوقف بين نمط من التنمية الاقتصادية والمؤسسات السياسية والاجتماعية التي ينميها .
ان المحاجة التي يقدمها تيري كارل حول دور النفط في التنمية هي ان النمو الذي تقوده سلعة ما يستحث تغيرات في المفاهيم السائدة لحقوق الملكية والقوة النسبية للفئات والمنظمات التي لها مصالح محددة ودور الدولة وطابعها ازاء السوق وهذه التغيرات المؤسسية تحدد تاليا الاساس الذي تنهض عليه ايرادات الدولة وخاصة بنيتها الضريبية وطريقة هذه الدول في جباية الضرائب وتوزيعها تخلق بدورها حوافز تؤثر تاثيرا شاملا في تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية وتشكل تفضيلات الحكومة فيما يتعلق بالسياسات العامة وعلى هذا النحو تدعم او تعاق الكفاءة بعيدة المدى في تخصيص الموارد وتطلق المشارات التنموية المتنوعة او تعدل او تستدام. فهم هذا التفاعل بين التنمية الاقتصادية والتغير المؤسسي في البلدان المصدرة للنفط ضروري لاسباب نظرية وسياسية على السواء والتقلبات التي شهدتها اسعار النفط في الاسواق العالمية منذ السبعينات شاهد بالغ الدلالة على اهمية هذه البلدان فلقد ارتفعت اسعار النفط ارتفاعا حادا 3 مرات ابان السبعينات، اثنتان منها(الطفرة الليبية في عام 1971 والطفرة الايرانية في عام 1979) كانتا وثيقتي الارتباط بازمة سياسية في دولة نفطية كبرى .كما اضطربت السوق وارتفعت الاسعار ارتفاعا حادا في عام 1990 نتيجة محاولة العراق للتخلص من ازمته بغزو جارته الكويت. وبسبب ارتباط سعر النفط العالمي باستقرار البلدان المصدرة ، فان لديناميكياتها الداخلية دلالات عالمية كما اظهرت حرب الخليج والتغيير في بلد من البلدان المصدرة الرئيسية لايقرر حياة شعبه او يتسبب في افقاره فحسب بل يمكن ان تتردد اصداؤه بقوة في كل الاسواق العالمية ويمكن حتى ان يهدد السلام العالمي ،ومع ذلك فالغريب ان تاثير الطفرات النفطية في البلدان المنتجة ودلالاته لمستقبلها قد اغفلت عموما. ان المشكلة المركزية في الدراسات التنموية هي تفسير نشوء وبقاء انماط مختلفة جذريا من التنمية ومستويات متفاوتة من اداء الدولة، ويسعر المراقبون االى فهم العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغيير المؤسسي . يسأل الباحث تيري لين كارل سؤالا مفاده:: كيف تنشأ اطر صنع القرار ويعاد انتاجها في البلدان النامية المتاخرة ؟ يجادل كارل ان تحديد المبدا الانشائي لهذه البلدان اي نقطة الانطلاق المناسبة لتحديد الطريقة التي تنشا بها نطاقات الخيار ينبغي ان يبدا بقطاعها الرئيسي ويعني هذا دراسة التبعية للتصدير التي تصوغ اقتصاداتها ومجتمعاتها وقدرات ، مؤسسات الدولة فيها ، والتي بدورها تكرس او تحول بهذه الاقتصادات والمجتمعات والقدرات المؤسسية ، وتبدأ محاولته لفهم هذه المجموعة من التفاعلات بتمييز خصوصية الموجودات (الاصول) والبنية الضريبية وغيرها من السمات المتاصلة في استغلال سلعة معينة واحدة هي النفط. من الطروحات المركزية التي تترتب على هذه المحاجة ان البلدان التي تعتمد على نشاط تصيري متماثل من المرجح ان تبدي اوجه شبه كبيرة في قدرة دولها على توجيه التنمية، بكلمات اخرى ،ان البلدان التي تعتمد على الصناعة الاستخراجية ينبغي ان تشترك في خصائص معينة لما بلغته من مستوى في بناء الدولة STATENESS لاسيما اطار صنع قراراتها ونطاق الخيارات رغم ان مؤسساتها الفعلية مختلفة تماما من كل النواحي الاخرى عمليا، ويفترض بهذا ان يكون صحيحا ما لم يكن قدر كبير من بناء الدولة قد حدث قبل ادخال النشاط التصديري الى البلد.

ان الاعتماد على الريوع المعدنية يستولد نوعا محددا من الدولة الطرفية هي الدول الاستخراجية MINING STATES التي لديها صعوبات خاصة في اعادة رسم مساراتها التنموية ، كما ان هذه الدول تواجه عقبات كبيرة في محاولة الخروج من الانماط القديمة، ولديها قدرات متدنية لا تمكنها من تنمية انماط جديدة والحواجز العالية في طريق التغيير التي يقيمها قطاعها القيادي تؤدي الى :خمول، المصالح المنظمة وبيروقراطيو الدولة على السواء يميلون الى الكفاح من اجل الابقاء على الوضع القائم ومنع اي تصحيحات يمكن ان تنتقص من طرائقهم المعهودة في العمل، ورغم ان هذه النزعة المحافظة الجوهرية هي سمة المؤسسات عموما ،فان الدول الاستخراجية حالة متطرفة وعمليا تجسد هذه الدول اطارا جامدا لصنع القرار يتضمن في حال عدم الغائه حوافز قوية للحفاظ على نموذج التنمية القائم على الصناعة الاستخراجية ،فضلا عن انه يتضمن مثبطات تحول دون تغييره. هذا الاطار يكرس بالاصرة التي لا تنفصم بين السلطة والوفرة في الدول الاستخراجية .ولان هذه الدول، وليس القطاع الخاص ، هي التي تملك مراكز التراكم وهي التي تستخلص الايرادات او تتلقاها هبة من الساحة الدولية ، وهي التي تفيد من الريوع وتوفر الوسائل التي تدخل هذه الريوع دائرة الاقتصاد من خلالها فانها تصبح موضوع سلوك يسعى في طلب الريع حتى من داخل مؤسساتها ذاتها وبذا لا يمكن فصل العقلانية الاقتصادية عن العقلانية السياسية بسهولة ، وان منطق السعي في طلب الريع الذي هو نقيض التعديل المرن يمكن بكل سهولة ، ان يهيمن على المضمارين معا، يضاف الى ذلك ان مصير كياناتها السياسية اكانت سلطوية ام ديموقراطية يرتبط اشد الارتباط بالاداء الاقتصادي مثله مثل مصير الكيانات السياسية في البلدان الاشتراكية .

هذه العقبات التي تقف حائلا دون تغيير المسارات التنموية تتبدى في الدول التي تعتمد على النفط اكثر منها في الدول الاستخراجية الاخرى ، ولان الريوع في الدول النفطية ريوع استثنائية تكون لدى المسؤولين الحكوميين قدرة اضافية على تحقيق دخل كبير بصورة غير اعتيادية من مصدرها دون استثمار اضافي، وهذه الريوع ايا تكن افضلياتها تتعمل في نهاية المطاف على زيادة مصاعب التكيف والتصحيح، انها توسع الدائرة المشمولة بسلطة الدولة وتضعف في الوقت نفسه، سلطة الدولة بمضاعفة الفرص التي تتاح للمراجع العامة والمصالح الخاصة ، على السواء كي تنخرط في طلب الريع، وبهذه الطريقة يكون للريوع تاثير مباشر على اطار صنع القرار في الدول النفطية ، وحتى المنعطفات الحرجة التي قد تكون كافية لتغيير المسارات التنموية في سياقات اخرى ، لا يكون لها الاثر نفسه، في هذه البلدان لجهة اعادة الهيكلة وبدلا من ذلك، لاسيما في فترة العائدات الاستثنائية غير المتوقعة فان السمات التي تتسم بها الدول الاستخراجية كافة تصبح بكل بساطة سمات ضخمة ،والحق ان شكل البناء المؤسسي الناجم عن الاعتماد على الدولارات النفطية كاسح في البلدان المصدرة للنفط بحيث ان دولها يمكن ان تسمى عن جدارة (دولا نفطية) PETRO STATES.

الفصل الحادي عشر:/

التنمية والإجرام البشري الالكتروني:

إن تقنية عصر المعلومات المتمثل بالانترنت ووسائل الاتصال الحديثة التي أحدثت نقلة نوعية في العالم أعطت رؤى حول كيفية قيادة العالم من خلاله وان له دور كبير في عملية التنمية ولكن لكل عنصر فعال في خدمة المجتمع هنالك سلبيات ترافقه يستغلها ضعاف النفوس في كل عصر لضرب مفاهيم التنمية من خلال إشاعة مفاهيم تضرب التنمية وتؤخر من عجل التقدم ومنها (الاجرام البشري الالكتروني) هذا المصطلح ظهر وترافق ظهوره مع تزايد استخدام الانترنت حيث النصب والبريد المزور وسرقة ارقام البطاقات المصرفية حيث انتشرت هذه الامور عن طريق الانترنت بسرعة اكبر ودعارة الاطفال وتجارة المخدرات وجدتا في الانترنت وسيلة عالمية للدعاية والارهاب وجد فيه وسيلة نقل وانتشار ووسيلة لأرقام شبكات عملياتية . وتشير الجريمة البشرية الالكترونية الى الانشطة الجرمية المربحة التي يتورط فيها استخدام الحواسيب والشبكات بغض النظر عن مستوى هذا التورط (المصدر ،الهدف،الوسائل...).
ان جميع حواسب الكرة الارضية مرتبطة فيما بينها ولا يحتاج الامر الى اكثر من نصف ثانية للاتصال بحاسوب يقع في أي مكان في العالم كما وان الهجوم على حاسوبك لا يستغرق اكثر من نصف ثانية . وهنالك شكلان من الإجرام الالكتروني كما تفلسفهما ميشيل اليوت ماري وزيرة الداخلية في ما وراء البحار والاقضية الإقليمية ، يقوم احد هذين الشكلين على الاضرار بالشبكات حيث القرصنة والتدخل في المواقع ومهاجمة نظام معالجة مؤتمتة للمعطيات ويقوم الشكل الثاني على الاختلاس ودعارة الاطفال والمضامين العنصرية وفي نشر طرائق استخدام المتفجرات وسنفصل بالتالي من السطور اخطار الاجرام البشري بالاضافة الى الامور التي تكلمنا عنها من دعارة الأطفال وغيرها:/

1- **الاقتصاد يحتاج الى امداد وتموين قوي للمبادلات وعلى الانترنت ان يقدم للاقتصاد السيولة التي يحتاجها فكل هجوم خارجي يهدف إلى حجز الانترنت**

وهذا ما يسمى بحجب الخدمة قد يلحق الضرر باقتصاد الوطن لاسيما القطاع المصرفي .

فيمكن على سبيل المثال التعرض لإمكان حدوث خسائر جسيمة جدا في البورصة لشركات معتبرة من خلال حجز الحصص ومن خلال إثارة الذعر الشعبي ومن خلال التحويل في آن معا جميع الحيازات وجميع الحسابات في المصارف إلى الحسابات المعادية وأخيرا التسبب في خراب المصرف الرئيسة من خلال إرغامها على تصفية أوضاع خاسرة في الوقت نفسه[1]

2- فقدان السرية في مجال البحث والتطوير ومنها سرقة معلومات خاصة بالبحث وشهادات المنشأ .

3- التقليد للبضائع العالمية وبيع البضائع المقلدة عبر الانترنت باسعار تتحدى أي منافسة .

4- الاموال القذرة على النت هي احد اهم الاشكال الاقتصادية للاجرام البشري الالكتروني .

قراصنة المعلوماتية (الانفورماتيك)يعيشون في عالم خاص بهم ،له رموزه وقواعده المشتركة وحتى طبقاته واذا كانت لدى هؤلاء المجرمين رؤية متعددة الاشكال لنشاطهم فانهم حساسون ومدركون للتسلسل في الزعامات الذي يحكم اوساطهم ويميز غليوم لوفيت[2] اربعة اصناف منهم وهم كالتالي/

1- المرمزون(بتشديد الميم وكسرها) هم المبرمجون ويعتمدون على انفسهم في التعلم او هم مهنيون وهم يكبرون من خلال خبرة الهاكرز الاعلى منهم بخبرة تزيد عليهم خمس سنوات وهم يضعون معارفهم تحت تصرف القراصنة الاخرين ويمكنهم ابتكار ادوات جاهزة للاستخدام تتيح التسلل الى حاسوب ما او تحول دون الانكشاف من خلال الفيروسات المضادة للبرنامج العادي وزبائنهم هم ال((كيدز)) KIDS ويتضمن هذا النشاط القليل من الاخطار وفي الواقع ان اعادة بيعهم لاساليبهم المبتكرة ل(هاكرز) اخرين فهم لا يخاطرون الا قليلا جدا حتى انهم يحددون لزبائنهم ان الادوات المباعة هي ادوات تعليمية وانهم لا يمكن ان يتحملوا مسؤولية استخدامها.

للمرمزين غالبا نشاطا اخر (نشاط مشروع هذه المرة) ويمارسون هذه الوظيفة الثانية لتغطية مصاريفهم الشهرية فهم يقيمون عموما في المناطق التي تؤمن فيها مئات الدولارات شهريا بعض الحياة الرغيدة.

2- ال((كيدز)): (او الاطفال) وهم الاقرباء الفقراء للقراصن .وهم اليد العاملة حقا في هذا المجال .ولما كانت اعمارهم بين 15 الى 20 سنة فهم يطوفون في الميادين والساحات للمساومة ويهتمون بقوائم عناوين البريد الالكتروني وبالادوات التي تتيح بناء على تلك المعلومات ارسال بطاقات ائتمان لهم ،الخ. وهم يشترون تلك القوائم لاعادة بيعها بهامش ربح بسيط ونادرا ما تتخطى اجورهم ال 100 دولار شهريا وهذا تبعا لاعمارهم وللوقت الذي امضوه في ممارسة العمل والبلد الذي ينتمون اليه.

---

[1] مورو ازرائيل :خبير في امن انظمة المعلومات وبروفيسور في جامعة انست في باريس في القسم المتخصص بامن انظمة المعلومات وبروفيسور في جامعة العلوم والتقنية في مدينة ليل ،قسم التجارة الالكترونية الشاملة.امن المنظومات وشبكات المعلوماتية ،مقال منشور في مجلة Defense Nationalee Security Collective الصادرة بتاريخ مايو/2008 في فرنسا.

[2]- مدير عامال فريق الرد على التهديدات والتحصينات التكنولوجية ومهندس ويحمل الماجستير في العلوم من معهد التكنولوجيا في جيورجيا (الولايات المتحدة) وخبير في الاجرام البشري الالكتروني.ذكر هذه الاصناف ضمن مقال بعنوان Largent sale surle net:les modeles economiques des cybercriminels ونشر في مجلة Defense Nationale Et Security Coliective الفرنسية ،عدد مايو/2008 وترجم المقال من قبل محمد ياسر منصور ،مجلة الثقافة العالمية .

3- المافيا: حتى الم يكن لدينا الا القليل من البراهين فالمافيا موجود طبيودة طبيعيا في الاجرام البشري الالكتروني ومثل هذه الايرادات التي لا تتعرض الا لاخطار بسيطة جدا فهي تشد انتباه شبكات المافيا ومما يؤسف له ان تقدير مدى تورط المافيا في هذا المجال ليس بالامر السهل.

4- ال((دروبس)) : وهم نوعا ما كالصناديق البريدية للمشاريع الوهمية ودورهم اساسي في هذه الطائفة فهم يأخذون الاموال المسروقة المفترضة ويحولونها الى نقود معدنية او ذهبية وعلى الصعيد الملموس ياخذون المال الذي يلملكه فلان من الناس في حسابه ويحولونه الى حساب القرصان وترتفع السمسرة في هذه الحال بسهولة الى 50 % من المبالغ التي تم تحويلها .

غير انه وكما يحدث في الكثير من الاوساط اللامشروعة ليس هناك أي ضمان يمكن تقديمه لمن يستعين بال((دروبس)) وهذا الوضع يشجع على اقامة شبكة ثقة متبادلة بين ال((هاكرز)) المحنكين الخبراء .الشرط اللازم ليصبح المرء في عداد ال((دروبس)) يتجاوز امتلاك حساب في المصرف إذ يجب عليه الاقامة في بلد حيث القوانين المضادة للاعمال الاجرامية الرقمية لا وجود لها ومن هذه البلدان اندونيسيا وماليزيا وبوليفيا . فالتشريعات الوطنية المتنافرة تجعل الاجرام البشري الالكتروني ممكنا . والانترنت الذي يتجاوز مفهوم الحدود بين الدول هو تشريع يجب ان يحظى بالحصانة السياسية. ووضع قانون دولي بهذا الخصوص قد يتيح بالتأكيد تقليص مجال عمل القراصنة لكن من ذا الذي يستطيع فعل هذا؟.

اما الدائرة التي ينتمي اليها القراصنة هؤلاء يشرحها غليوم لوفيت فالحقيقة الراجحة التي تجمع بينهم تمثل جميع وجوه المجتمع فثمة روابط بينهم وموازين قوة وسلطة ولهم حضورهم في ال(دياسبورا)) التي يتشكل منها ال((هاكرز)) أي القراصنة فما ساحة عملهم الرئيسة ؟انها ال((IRC))وهذه الوسيلة وهي اصل التشات=tchat هي موضع حيث يلتقي مستخدمو الانترنت للمراسلات والمبادلات عبر القنوات المفتوحة للجميع والواقع ان اعضاء الاجرام البشري الالكتروني يجتاحون هذا المجال ويسيطرون عليه فهم يجتمعون فيه ويتحدثون في الاعمال ولا يفتحون قنواتهم الخاصة بالمبادلات الا للمطلعين عليها والمرء العادي لا يمكنه الوصول الى هذه المناطق .

وبالمناسبة ظهرت العديد من اسماء الشركات الوهمية في مجتمعاتنا ساهمت بسرقة اموال المواطنين وتحت تسميات متعددة ومنها شركة موناكو على سبيل المثال التي كان يمثلها مجموع من السراق على المستوى المجتمعي وعملوا على اغراء الناس بالمشاركة بها وشراء اسهم والتسجيل لهذه الاسهم عبر الانترنت الى ان جاءت الفرصة المناسبة التي سببت اخذ اموال طائلة من الناس دون ان يستطيع ملاحقتهم احد بسبب مواقعهم الافتراضية عبر الشبكة وتبقى مجموعة صغيرة من اللصوص التي تتعامل مع هذه الشركة على ارض الواقع وهي الوسيط بين الناس وبينها عملت هذه المجموعة ايضا على الاستفادة اقصى ما يمكن من سرقة اموال الناس.

هنالك مجموعة تقنيات يستخدمها البعض لغرض السرقة عبر النت ومنها:

1- بطاقات الكاردنغ/ وتجمع كل انواع الغش والاحتيال بالبطاقة المصرفية وان هذا النوع من المواقع يحتفظ بالعديد من المعلومات حول زبائنه منها: رقم البطاقة المصرفية والرقم الامني واسم صاحب الحق والعنوان واحيانا رقم الامن الاجتماعي حيث يستغل الهاكرز كل هذه المعلومات لسرقة ما يريدون.

2- النهب على الانترنت وهو قريب من الابتزاز التقليدي (RACKET) وفيه يستهدف الهاكر مشروعا او شركة يعرف رقم او حجم اعماله على الانترنت فيرسل اليه رسالة الكترونية واضحة :ادفع 10000 دولار او قل وداعا لمخدمك

(بتشديد وكسر الدال)(Surrreur) خلال بضعة ايام والمشروع الذي يرفض الدفع يرى بعد بضعة ايام توقف مخدمه عن العمل وتاتيه رسالة ثانية تطلب هذه المرة 40000 دولار فان لم يدفع فهو يخاطر بالتعرض لخسائر اخرى ،واذا دفع فان الهاكر يقدم حماية له لمدة سنة، واجرى غليوم لوفيت حسابا لكيفية هذه العملية /فالافضل دفع 40000 دولار لمرة واحدة من المخاطرة بالتعرض لعدة ايام من البطالة التقنية يكلف كل يوم منها 100000 دولار وهذا الدفع سيسجل في المشروع تحت بند ((نفقات امنية)) لدى وضع الموازنة المالية للمشروع او الشركة ،المنطق لا يرحم فمن المحال ايقاف عمل الهاكرز وايضا من المحال خصوصا ترك موقع المشروع مشلولا عن العمل لفترة طويلة جدا فاذا كان المبلغ المطلوب اقل بكثير من الفاتورة اليومية للمشروع فليس من المعقول ان يخاطر المشروع مرة اخرى في تعطيل مخدمه والمبدأ الذي يتبعه القرصان بسيط فبعد افساده لآلاف الحواسب يمكنه ان يطلب منها كلها الدخول في ان واحد الى مخدم الموقع الضحية وتراكم الاتصالات او الطلبات وتكاثرها يجعل المخدم يصل الى درجة الاشباع وينتهي به المطاف الى الاستسلام.

3- الفخ:وهو تقنية يتبعها المختلسون للحصول على المعلومات السرية فيغتصبون هوية جهة موثوقة.ويتم الدخول الى حساب الضحية في المصرف.
4- التجسس الصناعي : وهذا يعني بتعبير اخر مضاعفة عدد المتنافسين جراء سرقة اسرار صناعة الاخرين وهي ممارسة ولدت مع الصناعة وليس فيها شيء جديد غير ان الانفورماتيك (المعلوماتية) والانترنت اتاحا شكلا من التجسس لا يزال الاكثر خبثا فما ان يتم اختراق النظام المعلوماتي حتى تصبح جميع الوثائق في متناول اليد.
5- هنالك الاختلاسات عن طريق الهواتف المحمولة او طرفيات الحواسب الجاسوسة والتي تقذفنا بالدعايات.

5- الإرهاب وضرب المجتمع من خلال المعلوماتية :

فمن خلال الانترنت استخدم الإرهاب هذه الوسيلة المهمة في نشر سمومه على العالم ولاسيما التنظيمات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة حيث أسست مواقع كاملة للنشر والدعاية لأنشطتها الإرهابية حتى إنهم يعرضون كل عمليات القتل والإجرام التي يقوموا بها كذبح الضحية وغيرها من الأمور ونشر أفكارهم داخل المجتمعات وخطب أئمتهم الذين يتبعوهم فلدى الإرهابيين حاليا مفهوم محدود حول إمكانات الانترنت فهم يستخدمون هذه الشبكة بشكل مكثف لكن ليس في أعمال هجومية ولكن في أعمال الاتصالات والدعاية والتمويل (تحويل الأموال) وتجنيد العناصر والاستخبارات انه استخدام محدود لإغراض التخطيط العملاني والاستطلاع وهو استخدام ممكن .فأمن، الاتصالات عن طريق الانترنت يغري كثيرا الإرهابيين ،فالسرية والتكتم وصعوبة كشف التفاعلات في الاحاديث الدائرة محمية بكلمة السر واستخدام البريد الالكتروني(الايميل) المرمز يقدم للارهابيين مستوى من الامن العملاني رفيع المستوى ويفوق مثيله لدى وسائط الاتصال الاخرى وفي النتيجة يتمتع الارهابيون بنشاط مكثف عبر الفضاء.

الواضح ان الارهابيين يحرزون تقدما مستمرا في مجال استخدام الانترنت لإغراض الدعاية وجباية الاموال والتعقيد المتزايد لطرائق اتصالهم تثبت انهم يلمون جيدا بالامكانات على هذا الصعيد ويزداد تاثيرهم في الجمهور الذي يزداد عددا ايضا وبعض افلام الفيديو مثل تلك المعروضة في ((You Tube)) الذي يصور هجمات ارهابية يلهب الحماسة في العالم اجمع ويكون لدى مؤيديه شعورا بالمشاركة في الصراع وعبر الرسائل التي تطلق من خلال الانترنت ،يبقي الزعماء على وجودهم قرب الجماهير بينما

الناطق الرسمي المعزول جيدا والمحاصر فيبدو وكأنه يتمتع بشرعية حقيقية كما يقول ستيفن بوكسي المسؤوول الحالي عن المن البشري الالكتروني والذي شغل مناصب رسمية متعددة لدى الحكومة الامريكية كان اخرها مفوض السكرتير المساعد للامن الدفاعي في الدفاع الوطني والدفاع الداعم للسلطات المدنية وهذه القنوات تقوم بالعجائب عندما تجبي الاموال من الناس المنتشرين في العالم وهذه الميزات نفسها تنطبق على برامج تجنيد العناصر وسياق جعل هذه العناصر عناصر متطرفة قد يمر بتفاعلات مادية بدنية وهذا ما تسهله الى حد كبير الاتصالات والتعليمات عن طريق الانترنت.

وثمة العديد من التطبيقات الفعالة للحصول على المعلومات الاساسية ذلك ان محرك البحث ((غوغل ارث)) والبرامج المشابهة له والمتاحة مجانا يسمحان بالطواف عبر الشوارع للحصول على صور الاهداف المتوقعة ويزداد الوضع تعقيدا ايضا جراء الاستخدام المتزايد للنناس الافتراضيين فهناك براهين واقعية على تحويل اموال تستخدم في المجال الافتراضي وتقوم الطريقة على شراء المال المفترض بمال حقيقي واتمام مختلف الصفقات في المجال الافتراضي ثم اعادة الحصول على الاموال بشكل اموال حقيقية في مكان وزمان مختلفين كليا.وهذه العوالم تتيح كذلك عقد اجتماعات عبر الفضاء البشري الالكتروني (الانترنت) وهي اجتمعات مغطاة جيدا ومحمية اكثر من قاعات الاجتمعات المعروفة.

وبالإمكان وضع مجموعة معالجات لهكذا نوع من الاجرام تقوم على عدد من الاسس ومنها:

1. **اغلاق المواقع غير المشروعة مثل ما تفعل النرويج التي تمتلك جهازا لاغلاق المواقع الخاصة بدعارة الاطفال**
2. **تكييف تشريعنا مع الممارسات المعاصرة للاجرام البشري الالكتروني وتكييف تشريعنا يمر اولا بتحديث أكثر شمولية لأساليب بحثنا وتقصينا.ومن هذه التشريعات التي سنعرض لبعض منها سريعا :**

أ- ما ورد في الجهاز القضائي الفرنسي ومن خلال القانون رقم 17-78 بتاريخ 6/يناير /1978 المعدل المسمى((قانون المعلوماتية والحريات))اشار الى الحاسوب في الفترة الاولى على انه قادر على النيل من حقوق الانسان لكنه لم يعد ابدا كأداة اجرامية وبالتدريج تطرق المشرع الى هذه الظاهرة واصفا اياها مبدئيا ب((الاجرام المعلوماتي)) .وهنالك قوانين عديدة لدى المشرع الفرنسي كافحت هذا الاجرام ومنها: القانون رقم 1062 -2001 بتاريخ 15/نوفمبر/2001 الخاص بالامن اليومي.حيث وضع مبدأ الاحتفاظ لمدة عام بالمعطيات الخاصة باتصالات المشتركين من قبل شركات الهواتف الثابتة والهواتف الجوالة ومن قبل من يقدمون خدمة الدخول الى الانترنت يسمح القانون ايضا للسلطات القضائية منذ ذلك الحين بالتزود بوسائل تعززها الدولة والغطاء القانوني لها سر الدفاع الوطني بهدف التوصل الى فك رموز المعطيات تلك هي الحال عندما تستخدم وسيلة للترميز((التشفير)) لارتكاب جريمة او جنحة في مجال الارهاب مثلا ولاننسى اتفاق المجلس الاوربي حول الاجرام البشري الالكتروني الذي بدأ التوقيع عليه في العام 2001ودخل حيز التنفيذ عام 2004وهو يحدد الخطوط الرئيسة لكل بلد يعد تشريعا شاملا وافيا على صعيد الاجرام البشري الالكتروني ويستخدم اطارا للتعاون الدولي [1]ذكرنا لهذه القوانين على سبيل المثال لا الحصر والا فان وجود مثل هكذا قوانين كثر بسبب وجود حالات الاجرام البشري المتعددة كما لا ننسى ان هذه القوانين

---

[1] ميريام كومينر،الاجرام البشري الالكتروني:جوانب استراتيجية وقانونية نشر نص المقال في مجلة Defense Nationale Et Security Coliective ، فرنسا،عدد مايو ،2008

ذكرناها لتكون دليلا لمن يريد الاطلاع على التشريعات بهذا الخصوص وليست هي قوانين مستمرة دائما في وجودها فقد تطرا عليها تغييرات مستمرة لتواكب العصر

3- تسهيل تحديد هوية مستخدمي الانترنت .

4- تطوير الطرائق القانونية نحو مستخدمي الانترنت في ما وراء الحدود الجغرافية.

5- وضع قواعد لتعاون فعاليات الانترنت مع الدوائر المعني بالصراع ضد الإجرام البشري الالكتروني .

6- انشاء لجنة وطنية للواجبات الادبية لدوائر الاتصال .تاخذ على عاتقها مراقبة حقيقية لهكذا جرائم تحدث وتتابعها اولا باول بتعاون امني وثيق.ولكن الاحتراز منها كي لا تتحول هكذا لجنة الى اداة لمصادرة الحريات بحجة متابعة قضايا الاجرام البشري.

7- القانون المضاد للارهاب في العام 2006 ينص بالنسبة لمقاهي الانترنت من جملة ما ينص على اجبارها على الاحتفاظ تحت تصرف السلطات القضائية بمعطيات الاتصال بالشبكة خلال سنة واحدة ويجب توضيح هذا الاجراء ليمكن تطبيقه على مجموع فعاليات الانترنت وثمة مرسوم يفصل لكل من هذه الفعاليات لائحة اصناف المعطيات اللازم الاحتفاظ بها ويمكن لهذا الاجبار عندئذ ان يطبق على مرابط الدخول WI-FI وعلى ناشري الرسائل الالكترونية وعلى نقاط الدخول في الامكن العامة .

8- السماح تحت اشراف القاضي بالحجز عن بعد للمعطيات الرقمية الموجود في احد الحواسب او التي تنقل بوساطته وهذا الاجراء سيتعلق بالاجرام المنظم وسيتمثل مستقبلا بالLOPSI وسيتيح على سبيل المثال التقاط المعطيات الخاصة بدعارة الاطفال او الارهاب لحظة ظهورها على الشاشة.

9- التعاون الدولي الوثيق لمتابعة النشاطات الاجرامية عبر الانترنت فعلى سبيل المثال غالبا ما يخزن المسيئون صورا غير مشروعة لدعارة الاطفال ليس في حواسبهم الخاصة فحسب بل في مواقع التخزين الواقعة في بلد اخر ايضا.ويصبح عندئذ التفتيش الدقيق عن بعد اداة ضرورية لضمان امن الانترنت.

10- تبادل الخبرات والمهارات المكتسبة لدى كل من الدوائر الداخلة في هذا الصراع ويجب ان يكون الامن المسئول عن هذه القضايا ذو خبرة معلوماتية تفوق او تساوي خبرة الهاكرز.

11- زيادة عدد افراد الجهاز البشري المؤهل للصراع ضد الاجرام البشري الالكتروني.وان يتمتعوا بحس مرهف حيال الصراع ضد الاجرام البشري الالكتروني عن طريق تلقي تأهيل نوعي .

12- تحسين الاشارة الى هذه المواقع اللامشروعة وجهاز الاشار هذا يجب ان يجمع على نحو افضل بين الوقاية والاشارة الى المواقع وتحديدها حيث بالامكان ان يقدم هذا الجهاز لمستخدمي الانترنت الوسائل للاشارة الالية الى أي شكل من الاختلاس عن طريق الانترنت :النصب والاحتيال بل ايضا الى المواقع الاباحية لدعارة الاطفال والى الدفاع عن الإرهاب والحض على الكره العرقي.[1]

---

[1]- هذه المعالجات تناولتها ميشيل اليوت ماري وزيرة الداخلية في ما وراء البحار والاقضية الاقليمية في المنتدى الدولي حول الاجرام البشري الالكتروني(FIC2008) بتاريخ 14/شباط/2008

الفصل الثاني عشر:/
مدن المعرفة وتحديات التنمية :
مدن المعرفة كما يسميها مبتكرو هذا المصطلح هي مدن قائمة على التنمية كاساس تطوري لها وقائمة على الاقتصاد القائم على المعرفة كاساس للتنمية وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD العام 1996(الاقتصاد القائم على المعرفة) بانه"الاقتصاد الذي يكون فيه انتاج ونشر واستخدام المعرفة محركا رئيسيا للنمو وصناعة الثروة وخلق فرص للعمل في جميع الصناعات" وفي هذا الصدد اشار عديد من الكتاب والمؤلفين الى تقنيات الاتصال والمعلومات وكذا العولمة باعتبارها المحرك الرئيس لهذا الاقتصاد"،حيث قدمت هذه التقنيات للاقتصاد القائم على المعرفة ارضية صلبة وغير تقليدية تمكنت من تغيير شروط انتاج ونشر المعرفة ولاقى ظهور الاقتصاد الجديد مع تطور تقنيات الاتصال والمعلومات اهتماما ملحوظا من قبل الحكومات والهيئات المعنية بصنع السياسات في عديد من دول اسيا ومنها، سنغافورة واليابان وماليزيا وهونغ كونغ والصين. وقد اشار هوتن الى انه قد وظفت هذه التقنيات كأداة للحداثة والتحول الحضري ،ليترتب عليها عديد من الاثار المادية كزيادة الانتاجية وارتفاع قيمة المنتج. وكذا الاثار الرمزية كتغيير الصورة المحلية والاقليمية للمجتمعات واقتصادها [1] وتعرف مدينة المعرفة على انها المدينة التي تستهدف التنمية القائمة على المعرفة عن طريق تشجيع الابداع والتشارك والتقييم والتجديد والتحديث المستمر للمعرفة . ومفهوم مدن المعرفة يتبين من خلال تركيز هذه المدن على المفاهيم التالية :/

1- **شبكات تقنية المعلومات.**
2- **ثقافة تشارك المعرفة.**
3- **التنمية القائمة على المعرفة، البنية التحتية الجيدة للمدينة**
4- **ثقافة تشارك المعرفة .**
5- **ان يكون هنالك تفاعلات مع المواطنين**
6- **وان يكون لديهم تفاعل مع مواطني المدن الاخرى .**

ان يكون هنالك ادارة للمعرفة تتمثل هذه الادارة باالانتاج والمشاركة والتقييم والتجديد والتحديث للمعرفة .
وتقف هذه المدن على مجموعة من العوامل ومنها:

1- **اهمية الاستدامة البيئية للتنمية القائمة على المعرفة والعدالة الاقتصادية .**
2- **اما الفوائد الاساسية لمدينة المعرفة على مقياسها المحلي تتلخص :**

ب- دعم الحراك الابتكاري القوي عبر جميع القطاعات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية .
ت- تقديم خدمات تعليمية افضل.
ث- دعم المشاركة الفاعلة للمواطنين في تنمية مدينتهم والحفاظ على هويتها وشخصيتها الفريدة .
ج- التحول الى نمط اقتصادي اكثر استدامة
ح- خلق بيئة رحبة تسع الاقليات والمهاجرين
خ- واضافة الى ذلك فان مدينة المعرفة تبدو لتسهم في تفعيل ممارسة الديموقراطية من خلال مشاركة حية للمعرفة بين

---

[1] - سنغافورة كمثال للمدينة المعتمدة على المعرفة، كارولين وونغ،الجامعة الوطنية الاسترالية –استراليا.
تشونغ جو تشوي ، المدرسة الوطنية العليا للادارة،كانبيرا-استراليا.
كارلا ميلير، جامعة توينتي ،انشيدة ،هولندا.

جميع المواطنين وذلك عن طريق امدادهم بوسائل وتسهيلات معلوماتية محدثة وغير مكلفة تمكنهم من المشاركات الحية وبشكل لحظي. وعلى هذا فمفهوم "الفجوة الرقمية" من شأنه ان يستبدل بمفهوم "الاحتواء الرقمي" الذي يعني ان فوائد التقنية بمقدورها الوصول الى جميع افراد المجتمع.

الملامح المشتركة لمدن المعرفة :/

أ- التنمية :

1- الارادة السياسية والمجتمعية امر لا غنى عنه (الايمان بضرورة التغيير)
2- الرؤية الاستراتيجية وخطة التنمية امر حتمي.
3- ضرورة الدعم المالي والاستثمارات القوية
4- ضرورة تاسيس وكالات لتعزيز تنمية الاقاليم القائمة على المعرفة.
5- ضرورة عالمية المدينة وتعددية الاعراق فيها(التسامح وقبول الاخر) يخلق مناخ يحفز تلاقي وتنقيح الافكار والممارسات.
6- اهمية موقع المدينة على شبكة المعلومات الدولية .
7- خلق قيمة للمواطنين امر حتمي (خلق عوالم مصغرة للابداع وانشاء مراكز للحوار الاجتماعي المستمر)
8- اهمية انشاء محركات ابتكار حضرية (وهو النظام الذي يدعم انشاء وتوليد وتشجيع وتحفيز الابتكار في المدينة (المكتبة، المقهى، بورصة ، مقر بلدية ، جامعة متحف)
9- ضمان حقوق مواطني مجتمع المعرفة .(حق الحصول على المعلومة ،حق توافرها، حق التعليم والتدريب ،حق المشاركة في القرار .)

ب- التشغيل:

1- حتمية انخفاض تكاليف الاتصال بالشبكات المتقدمة .
2- حتمية التميز البحثي
3- ضرورة وجود شبكة من المكتبات العامة .

كما ان مدن المعرفة تتنافس في ثلاث مجالات اساسية :/

1- جودة الثقافة المحلية (تعايش ،تسامح... الخ.)
2- حجم وكثافة سوق العمل(مزيد من الوظائف للعاملين في مجال المعرفة.
3- وجود مرافق واماكن جذب محلية لها قيمة عالية بالنسبة للعاملين في مجال المعرفة .

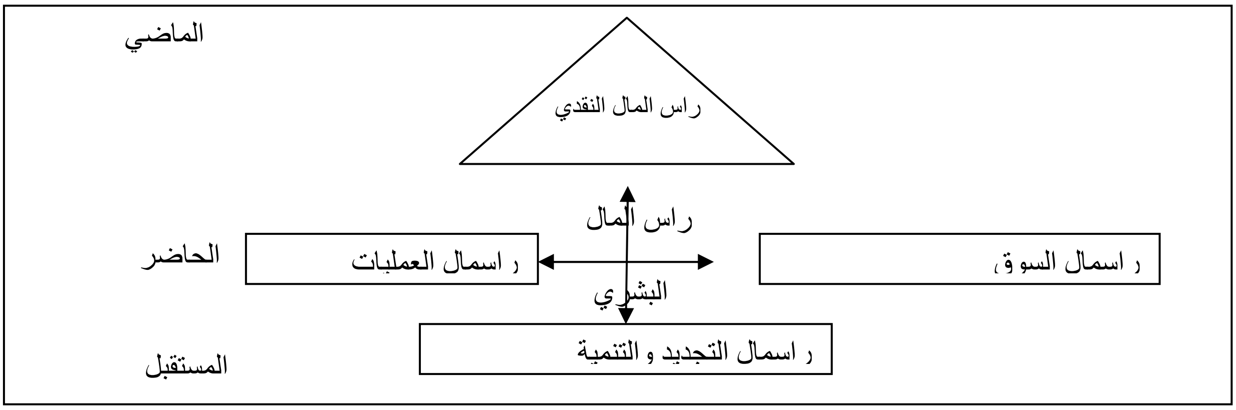
وهنالك مجموعة تسميات لمدن المعرفة يذكرها محرر كتاب (مدن المعرفة :المداخل والخبرات والرؤى)فرانشيسكو خافيير كاريللو ومنها:/

1- **واحات التقنية .**
2- **المدينة الذكية**
3- **مجتمع المعرفة .**
4- **مدينة التعلم(الشراكة،الخدمة، التصميم ،الدراسة).**
5- **مدينة المعرفة .**

وهنالك مفهوم لراس المال الفكري لهذه المدن يقوم على :

1- **راس مال السوق.**
2- **راسمال العمليات.**
3- **راسمال التجديد والتنمية .**
4- **راسمال النقدي.**

وحسب الشكل التالي :/



شكل رقم -2-
نموذج مستكشف راس المال الفكري
المصدر: ادفينسون ومالون (1997)

وهنالك نظام لتقييمه يسمى (CICBS) (Cities, Intellectual Capital Benchmarking System)

ويضم هذا النظام وحسب صامويل ديفيد مارتينيز الذي يعمل في قسم علوم الحاسب ،تكنولوجيكو دي ،مونتيري، المكسيك) في مقال له بعنوان (اطار مقارنة لمدن المعرفة) .اسلوبين هما CGICM(نموذج راس المال الفكري العام للمدن)وcsicm(نموذج راس المال الفكري الخاص للمدن) وحسب الشكل ص53 سنرسمه فيما بعد .

اما استراتيجيات التطوير المعرفي لتلك المدن فهي:/

- **تبني التنمية القائمة على المعرفة بوصفها اطارا مرجعيا.**
- **تضمين كل المستفيدين الرئيسيين منذ ميلاد المبادرة في كل مراحل تطوريرها.**
- **معرفة كل عناصر القيمة الرئيسية (نظام راس المال).**
- **هيكلة وفهم عناصر القيمة.(اين توجد ،كيف تنتج، وكيف يمكن تعظيمها).**
- **التقدم في جودة التشغيل مع تقدم مراحل الفهم.**
- **اجراء قياسات.**

- تحديد الفجوات بين الوضع الحالي والوضع المرغوب فيه.
- تطوير استراتيجيات لسد الفجوات او تطوير امكانات راس المال.وينبغي ان تضم هذه الاستراتيجيات الموارد المطلوبة ،خطة العمل عوامل النجاح والفشل واجراءات ضمان الجودة.
- عمل نظام تقييم ومراقبة.
- اختيار وتعيين وكلاء للتقييم.[1]

والسؤال الاهم في مدن المعرفة هو ما سيتم تغييره وكيف يتم التغيير . كما ان خلق القاعدة المعرفية لاي مدينة يتم من خلال :

1- الجامعات
2- المؤسسات البحثية
3- الهيئات
4- قادة التجمعات العمرانية الضخمة .

وكل هذه المؤسسات تنتج مصدر ثروة يتجلى الافكار المنتجة ،يقول فنثوريلي/ ان مصدر الثروة لم يعد موجودا في الموارد التعدينية وخلق راس المال في معدات المصانع والمنتجات المصنعة وانما في راس مال مختلف هو الافكار المنتجة والمبدعة التي توزع بصور شتى عبر شبكات المعلومات.

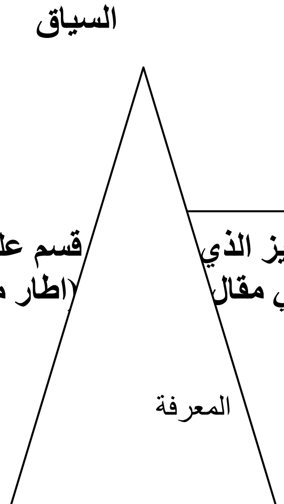
فاقتصاد المعرفة او مجتمع المعرفة :هو انتقال من النظم الانتاجية المعتمدة على قيمة المواد الى نظم انتاج تعتمد على قيمة المعرفة .

نحو مجتمع المعرفة –العناصر الاجتماعية والمؤسسية والشخصية – وحسب الجدول التالي:/

	المجال السابق	القياس السابق	العنصر المضاف	المجال الجديد	القياس الجديد
الشخص	الذكاء التحليلي	العامل الفكري	الذكاء الشعوري	الشخص ككل	ملف القدرة التكاملية
المؤسسة	استراتيجية العمل	الولايات المالية	راس المال الفكري	المؤسسة ككل	تقرير القيمة التكاملية
المجتمع	التنمية الاقتصادية	اجمالي الناتج القومي	جودة الحياة	المجتمع ككل	حسابات راس المال المعرفي الاجتماعي

نحو مجتمع المعرفة-العناصر الاجتماعية والمؤسسية الشخصية (كاريللو،1999)

اما العناصر الضرورية والكافية لوقوع الحدث المعرفي هي:الكيان والعميل والسياق وحسب الشكل التالي:



[1] - صامويل ديفيد مارتينيز الذي قسم علوم الحاسب ،تكنولوجيكو دي ،مونتيري، المكسيك) في مقال (اطار مقارنة لمدن المعرفة)

الكيان   العميل

مكونات الحدث المعرفي الثلاثة (كاريللو،1998)

فالسياق هو العنصر الذي يضمن العمليات الثقافية للحدث المعرفي ولا تظهر الاهمية الاقتصادية للمعرفة حتى يتفاعل الكيان والعميل في اطار سياقي للقيمة .

اهم عمليات ادارة المعرفة :

1. **التوافق والاندماج الاستراتيجي لرؤوس الاموال :التحديد والتنظيم والتشغيل لفضاء القيمة لمؤسسة ما.**
2. **ادارة راسمال العميل:تحديد وتطوير قدرات صنع القيمة للافراد والفرق ،وكذلك قدرات المؤسسة ككل.**
3. **ادارة راسمال الادوات: تحديد وتنفيذ وتطوير المنظومة المثلى من الظروف والموارد لرفع ناتج القيمة لكل عناصر المؤسسة.**
4. **ويمكن لهذه العمليات والاجيال الثلاثة لاساليب ادارة المعرفة ان تمتد خارجا الى عمليات التطوير المعرفي كما في الشكل التالي:**

الملامح-العنوان	الجيل الاول: التركيز على الكيان	الجيل الثاني: التركيز على العميل	الجيل الثالث: التركيز على السياق
مفهوم المعرفة	تسجيل المعلومات	تدفق القدرة	مواءمة القيمة
راس المال وعمليات التنمية	التراكمية والحفاظ على المخزون	تسهيل وزيادة الحركة	ديناميكية تحقيق توازن مستدام للقيمة
تعريف ادارة المعرفة	ادارة المعرفة: هي البنية التحتية لزيادة المخزون الاجتماعي من المعرفة	ادارة المعرفة هي سياسة لتقبل المخزون الاجتماعي من المعرفة	ادارة المعرفة هي:/ استراتيجية تنموية تعتمد على تحديد ونمذجة وتحقيق التوازن المستدام لراس المال المعرفي الاجتماعي

اجيال التطوير المعرفي الثلاثة (كاريللو،1999)
وهنالك مسالة مهمة يجب التطرق اليها وتتضمن "نظرية النمو الجديدة NEW GROWTH THEORY حيث تلقى سياسات التطوير المعرفي لراس المال البشري قبولا كبيرا لدى نظرية النمو الجديدة ، فالتعليم والتعلم الذاتي ونقل التكنولوجيا وعون الخبراء وتقاسم الخبرات والاشكال الاخرى من تدفق المعرفة اصبحت كلها الان في قلب برامج التطوير.
السلع الدولية العامة: وهي من الانماط الاساسية والمميزة في مدن المعرفة وتنتج وتورد من خلال جهد مشترك بين الامم او الوكالات الدولية وليس مجرد حكومة واحدة وتشكل فائدة لسكان الكوكب باسره. -Carrillo,f.j.(2001)META-KM:APROGRAM & APLEA.KNOWLEDGE&INNOVATION:JOURNAL OF THE KMCI,VOL.1,NO.2ENERO,P.P.(27-54)
وتعتبر الUNDPوهي احدى منظمات الامم المتحدة التي تكلمنا عنها فيما مضى من الكتاب تميز كمنظمة بين الانواع الثلاثة من السلع الدولية الطبيعية ، والسلع البشرية الصنع كالحزم الثقافية ،والسلع السياسية ك:الاستقرار المالي ،الامن،السلام، الاستدامة البيئية والصحة .
اما العناصر المسيطرة لاهم نظم الانتاج يلخصها الجدول التالي،الذي ارتاينا قبل الدخول اليه ان نعرفه كمبدأ((نمط الانتاج هو اسلوب تكيف تاريخي للحصول على ضرورات الحياة، وله جانبان لا ينفصلان، :القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج))[1]
اما التكوين الاجتماعي الاقتصادي فهو((كيان اجتماعي موحد يشكل فيه نمط الانتاج للثروة المادية الاساس المحدد (بالكسر) كما ان فيه تكون جميع مظاهر العلاقات الاجتماعية مندمجة))[2]
ومن هنا فان مفهوم التكوين الاجتماعي الاقتصادي اوسع من مفهوم نمط الانتاج. هذا كتوضيح بسيط جدا لاليات نمط الانتاج ، والجدول الذي تكلمنا عنه سيكون بالشكل التالي:/

	نمط الانتاج المدخلات		العملية العميل	الاداة	المخرج
العصر المادي	الصيد	المصادر الطبيعية	الانسان والحيوان	اليد والادوات والتقنيات البدائية	اللحوم والاسماك والمنتجات الطبيعية
	الزراعة	الارض الماء،البذور والاسمدة	الانسان والحيوان	المعدات والتقنيات الزراعية	المنتجات الزراعية
	الاستخراج	المخزون الطبيعي	الانسان والحيوان	المعدات والتقنيات التعدينية	الحجر والمعادن والمواد التعدينية

[1] -قاموس الفلسفة بالانجليزية ،نشر دار التقدم ،موسكو،1967، ص294،نقلا عن بحث بعنوان((مناقشة راي معارض))للباحث احمد صادق سعد، كتاب ست دراسات في النمط الاسيوي للانتاج، تحرير وترجمة احمد صادق سعد،ط1 دار الطليعة ،بيروت، ص143-144،

[2] - احمد صادق سعد،مرجع سابق،ص144.

	الصناعة	المواد الخام والطاقة	الانسان البشري والانسان الالي	الماكينات والمعدات والتقنيات الصناعية	المنتجات والسلع المصنعة والمركبة
	الانتاج المادي	المتطلبات والطاقة	القوة العضلية والمهارة الحسية العضلية	الماكينات والمعدات والتقنيات المادية	المنتجات المادية
العصر المعرفي	الانتاج القائم على المعرفة	مدخل معرفي منخفض القيمة نسبيا	الواقعية والعاطفة	ادوات وانظمة وشبكات المعرفة	منتج معرفي عالي القيمة نسبيا

العناصر المسيطرة لاهم نظم الانتاج (كاريللو،1999) [1]

على اساس التحليل السابق تلخص الافتراضات التالية منطق راس المال وحسب رؤية كاريللو:/

1- **كل نظم القيمة تنطوي على وظيفة انتاجية .ويشير هذا الى قدرة النظام على تحقيق توازن القيمة والحفاظ عليها.**
2- **كل وظائف الانتاج تشتمل على مدخل وعميل واداة ومنتج وكلها رؤوس اموال انتاجية ،ورؤوس اموال المنتج تأخذ في الاعتبار كل اشكال نظم القيمة القائمة على المواد.**
3- **عبر التاريخ انشأت رؤوس الاموال الفوقية لتضاعف قدرات توليد القيمة لرؤوس اموال المنتج، وساعد اختراع العملات على تمثيل وتبادل رؤوس اموال المنتج ومضاعفة قدرتها في الزمان والمكان وهكذا وجد راس المال النقدي.**
4- **في الانتاج القائم على المعرفة يوجد نوعان اساسيان من رؤوس الاموال الفوقية ،راس المال الفوقي المرجعي الذي يضاعف من فاعلية وكفاءة النظام بايجاد بؤرة تركيز وتقليل الخطأ من خلال تغذية عكسية داخلية وخارجية متزايدة الدقة .ويشمل ذلك طبعا راسمال الذكاء والهوية ،اما راس المال الفوقي التفصيلي فهو يضاعف انتاجية النظام بتوفير التقارب وتقليل تكاليف الصفقات واي زيادات اخرى .وهو يشمل راس المال النقدي وراسمال العلاقات.**

اما نظام راس المال الشامل فهو يعتمد على رؤوس الاموال الفوقية والتي تشمل:

1- **راس المال المرجعي (عناصر القيمة التي تسمح بتحديد وتوافق كل عناصر القيمة الاخرى .**

***- راسمال الهوية (مراجع قيمة داخلية)**

*** الذكاء الخارجي (مراجع قيمة خارجية).**

2- راس المال التفصيلي (عناصر القيمة التي تسمح بالاتصال البيني او التبادل بين عناصر القيمة) وهو يشمل

*** راس مال العلاقات(حالة التفاعل بين العملاء)**

*** راس المال النقدي (التعبير النقدي المتراكم عن عناصر القيمة).**

راسمال المدخلات:

---

[1] ـ فرانشيسكو خافيير كاريللو، تصنيفات راس المال الحضري، معهد راس المال العالمي ومركز نظم المعرفة، تكنولوجيك ودي مونتيري، المكسيك.

- راس مال الاستثمار (عنصر قيمة من نظام اخر يتم وضعه كأحد المدخلات)

راسمال الانتاج:

- راسمال العميل (قدرات صنع القيمة لدى الافراد-الحيوانات البشر والالات وجماعاتهم وكذلك قدرات المنظمة ككل على تحسين ادائها).
- راسمال الادوات (ادوات الانتاج التي من خلالها يمكن لرؤوس الاموال الاخرى تعظيم قدرتها على صنع القيمة).

راسمال المخرجات

- راسمال المنتج (مخزون القيم التي صنعتها كل عناصر القيمة الاخرى التي لم تتحقق بعد في شكل اخر من راس المال).

اما تصنيف رؤوس الاموال الحضرية فسنشير اليه كما ورد لدى كاريللو / التصنيف الشامل لفئات المدن كنظم قيمة.

رؤوس الاموال الفوقية

1-1 راس المال المرجعي .عناصر القيمة التي تسمح بتحديد وتوافق كل رؤوس الاموال الاخرى .

1-1-1 راسمال الهوية .مراجع القيمة الداخلية .

1-1-1-1- الهوية الموروثة :العناصر الشكلية وغير الشكلية المتراكمة عبر تاريخ المدينة ،والتي ساهمت في تحديد هويتها.

1-1-1-2- الهوية الحالية :العناصر الشكلية وغير الشكلية التي تساهم في تحديد الهوية الحالية .

1-1-1-3- الهوية المنتظرة :العناصر الشكلية وغير الشكلية التي تشكل رؤيتها المستقبلية .

1-1-2 راسمال الذكاء

1-1-2-1- نظام ذكاء المدينة :جودة نظام المدينة في الاستشعار وصنع المعنى والاستجابة للعملاء والاحداث المهمة لرخاء المدينة.

1-1-2-2- مركز مستقبل المدينة :جودة نظام المدينة في التوقع ورعاية مستقبلها.

1-2 راس المال التفصيلي :/عناصر القيمة التي تجعل وجود االعلاقات البينية او تبادل عناصر القيمة امرا ممكنا.

1-2-1 راسمال العلاقات :جودة التفاعل بين اهم عملاء المدينة الداخليين وكذلك بين المدينة واهم وكلائها الخارجيين.

1-2-1-1 داخلي: حالة التفاعل بين اهم العملاء الداخليين

1-2-1-2 خارجي : حالة التفاعل بين اهم العملاء الخارجيين.

1-2-2 راس المال النقدي: التقسيم النقدي لكل او بعض ابعاد قيمة الانتاج.

1-2-2-1 المؤشرات الكبرى :مجموعة المؤشرات التقليدية التي تستخدم للمقارنات الدولية.

1-2-2-2 الحسابات العامة :الحسابات الرسمية للمدينة.

2- رؤوس الاموال المنتجة :

2-1 راسمال الاستثمار :اي عنصر قيمة يضاف كمدخل انتاج جديد.

2-1-1 الاستثمار المحلي :الانفاق على البحوث والتطوير والنسب العامة والخاصة .

2-1-1-1- القطاع الخاص

2-1-1-2- الاستثمار العام

2-1-2-الاستثمار الاجنبي

2-1-2-1 الاستثمار الاجنبي المباشر

2-1-2-2 تخصيص الاموال بوساطة الوكالات الدولية .

2-1-2-3- خلق اعمال تقوم على التكنولوجيا

2-1-2-4- استثمار راسمال المخاطرة

2-1-2-5 جاذبية راس المال البشري.

2-2 راس المال البشري :قدرة توليد القيمة لعملاء المجتمع افرادا وجماعات

2-2-1 الاساس الفردي

2-2-1-1 عضوي :جوانب التكوين المادي للفرد وتطوره والحالة الصحية له التي تحددها الظروف البيئية والاجتماعية وتحدد نزاهته العضوية وقدراته الكامنة ككل.

2-2-1-2 فكري: جوانب التطور الفكري والعاطفي للافراد التي تحددها الظروف البيئية والاجتماعية وتحدد نزاهتها العضوية وقدراتها الكامنة ككل.

2-2-2 اساس جماعي: قدرات توليد القيمة للجماعات والفرق.

2-2-2-1 عضوي :النزعات البشرية الهيكلية التي تؤثر في تكوين المنظمات او وظائفها .

2-2-2-2 فكري :قائم على المعرفة ويشمل القدرات العاطفية والثقافية .

2-3 راسمال الادوات : وسائل الانتاج التي ترفع من خلالها رؤوس الاموال الاخرى من قدرتها على توليد القيمة.

2-3-1 ملموس وسائل الانتاج القائمة على المواد التي من خلالها ترفع بها رؤوس الاموال الاخرى من قدرتها على توليد القيمة .

2-3-1-1 جغرافي

2-3-1-2 بيئي

2-3-1-3 بنية تحتية

2-3-2 غير ملموس . وسائل الانتاج القائمة على المعرفة التي من خلالها ترفع وسائل الانتاج الاخرى قدرتها على توليد القيمة .

2-3-2-1 هيكل التنظيم الاجتماعي .القدرات الهيكلية للنظم الاجتماعية الفرعية .

2-3-2-2 البنية التحتية للمعلومات والاتصالات :القدرات الهيكلية التقليدية والقائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2-4 المنتج: مخرجات الاقتصاد ككل ،ومن اهم عوامله التراكمية .

2-4-1 منتج المدينة .
2-4-1-1 اجمالي الناتج المحلي GPD
2-4-1-2 نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي
2-4-1-3 دليل اجمالي الناتج المحلي
2-4-1-4 التباين السنوي في اجمالي الناتج المحلي.
2-4-2 الانتاجية . وفق العامل ووحدة الاستثمار والمورد.
2-4-4 انتاج القطاعات .
2-4-5 جمع الضرائب .تغطية الاساس الضريبي
2-4-5-1 صافي الضرائب المجموعة
2-4-5-2 جمع النسبة لكل فئة ضريبية .
اما ابرز فوائد نظام راس المال لمدينة ما :

- تقديم "الحسابات المعرفية" او تقرير "حالة المدينة" عن مدينة المعرفة.
- تقديم منظور منظم للعلاقات الاعتمادية المتبادلة والمعقدة بين ابعاد فئات القيمة الحضرية الكثيرة والمتنوعة .
- تسهيل فهم المتغيرات التي تؤثر في حياة المدينة في اهم مستويات التجربة.
- المساعدة في بناء اجماع على الاولويات والسياسات .ويقوم هذا الاجماع على فهم عام اوسع لحقائق المدينة .
- تركيز الاعمال والمحاسبة العامة المتعلقة بجميع مبادرات التطوير .
- الشعور بروح المدينة عن طريق كشف هيكل القيمة الخاص بها وبالتالي ابراز هويتها .

اما المدن الذكية فهي وحسب تعريف كومنينوز :جزر ومجتمعات تلتقي فيها عملية الابتكار بالعالم الرقمي وتطبيقات مجتمع المعلومات ومهام المدن الذكية تتلخص في :انتاج المعرفة كالبحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا والابتكارات والشبكات ،وهنالك ثلاثة عوامل ريسية للمدن هي:

1- الذكاء ،ان تكون المدينة منظمة بما يكفي لترتبط بالهيكل الخارجي وراس المال البشري.
2- القيادة الحكومية لتوفير راس المال الهيكلي كشرط مسبق لصنع الثروة.
3- روح الجماعة او القيم اللازمة لربط راس المال البشري بمختلف رؤوس الاموال المؤسسية من اجل الصالح العام الاكبر للمدينة.

لذا وحسب ما ورد في اعلاه تعرف مدينة المعرفة/ مدينة قصد من تصميمها تشجيع وازدهار المعرفة الجماعية كامكانات لتشكيل اليات خلق القيمة الفعالة والمستدامة القادرة على صنع الرخاء.

اما وصفة المعرفة لدعم ذكاء المدينة فتكون كالتالي:

1- عوامل جذب للطبقة المبدعة.
2- موقع جغرافي وسياسي.
3- ديناميكية المدينة ووجود شبكات الاتصال بينها وبين مجاوراتها واماكن التجمع فيها.
4- اتصالية المدينة وتدفقها اللوجيستي الجيد
5- تعاونية المدينة وقدراتها على صنع القيمة ودعم جودة الحياة الصحية والانسانية
6- اهتمام المواطنين ونشاطهم وقدرتهم على الابتكار الاجتماعي.

7- ثراء المدينة براسمالها الثقافي وتماسكها وتاكيدها على القيم.
8- صنع الثروة.
9- الامن والامان

وبمقاربة بسيطة بين هذه الوصفة المعرفية لتحويل مدينة ما الى مدينة معرفة يتبين لنا بعدنا الكلي عن تواجد هكذا مدن في مجتمعاتنا .

ويبرز لنا مصطلح مرفأ المعرفة بعد بروز هذه المصطلحات حيث يتبين لنا ان مرفأ المعرفة : نوع من الابتكار المجتمعي يقوم على اساس التعاون بين المجتمع والاكاديميين ورجال الاعمال.
ومن اهم خصائص مرفأ المعرفة هي:/

- تبادل المعرفة والمنتجات الفكرية كسياق عام.
- هجرة وتدفق عمال المعرفة كأداة .
- جودة الحياة ووسائل الراحة كناتج وأثر.

ويقوم مرفأ المعرفة على لوجستيات تدفق المعرفة تدفق المعرفة ، ويعتبر اداة لنمو راس المال الفكري الاقليمي، ولذلك فان مدينة المعرفة -كمرفأ او مكان للتبادل - تعد اداة معرفية .ويستمد مرفأ المعرفة قيمته من التفاعل والتدفق المعرفي في المحافل المعرفية كمقاهي المعرفة . ولذا فان مرفأ المعرفة يبدو فراغا للقاء العقول. ويشبه هذا المرفأ كثيرا مفهوم مركز المستقبل الذي طورته كفراغ لاستكشاف الخبرات المعرفية . وهنالك مراكز عالمية للمستقبل ومنها مركز سكانديا للمستقبل (SFC) الذي اسس عام 1996م ، وقد ركز على صنع القيمة من خلال استكشاف الخبرات المعرفية ،ولذا اصبحت الساحة مكانا يدخل الموظفون من خلاله الى المستقبل ثم يعودون الى الحاضر برؤى جديدة وتصورات لحوار اكثر ذكاء وتشاركية للمعرفة .
وفي فبراير /2002 : أسس وزير الاقتصاد في الدنمارك مع العقل الذي يعد مركزا لتقوية ادارة المعرفة في القطاع الخاص.
وفي عام /2004 انشئ معمل افكار معرفية حيث سمي "مومينتم" لغرض تنمية الاقليمية في شمال زيلاند في الدنمارك.
وفي عام /2006: انشئت بناية من سبعة طوابق سميت "الابلاند"[1] وهي عبارة عن معمل للابتكار في اوروس "الدنمارك" وما يبدو اساسيا حسب المفكرين الذين تناولوا مدن المعرفة ومنهم ليف ادفنسون ويو ا ناي سي من السويد حيث اشارا ان ما يبدو اساسيا في مدن المعرفة هو ما يلي :

1- السياق الابداعي.
2- فراغ التفاعل.
3- جودة العلاقات واشباع العقل.

مدن الجهل والتخلف:/
الى النقيض من مدن المعرفة هنالك مدن الجهل والتخلف التي نقبع في ظلها نحن في مجتمعنا العراقي على الرغم من مدنية بعض مدننا التي عاشتها قبل الاف السنين والتي ما زالت تعيشها باستحياء ومنها البصرة وبغداد

---
[1] وللمزيد راجع حول "زيلاند" الموقع الالكتروني التالي: WWW.MOMETUMNORD.DK وحول "الابلاند" : WWW.LABLAND.NET

الحاضرتان في موروث الثقافة العراقية حيث حولت هذه المدن الرئيسة من مدن منتجة للمعرفة عاشت قديما تحت هذه المسميات الى مدن للجهل والتخلف ومقاومة التطور وهي مدن تعمل على العكس تماما من مدن المعرفة فهي النقيض للمعرفة وبكافة اتجاهاتها بل هي تؤسس لثقافة تخلف متطورة جدا عملها الاساس مقاومة التطور فعندما نقرأ عن مركز سكانديا الذي أسس في السويد عام 1996م. والذي يجتمع فيه مجموعة من الخبراء لمناقشة مسائل معرفية مستقبلية ويعكسوها على الحاضر لانجاحه ، اما نحن فلدينا مراكز لنناقش عبرها مسائل الماضي المتخلفة وتسقيطها على الحاضر وتحويل الحاضر لبنية متخلفة تماما اذ ان مدن التخلف هي النقيض والضد لمدن المعرفة والتخلف فيها يسير ضمن ثلاثة اتجاهات:

1- تخلف ناتج من اعادة بعث الماضي المتخلف واغفال التنوير منه.
2- مقاومة أي محاولة للتطور والتطوير وهذه تنشئ ابتداء من الاسرة التي تقف بالضد من تطور ابناءها وانتهاء بالمجتمع الذي ينكر ويغفل هذا التطور .
3- تخلف ناتج من عدم وجود عمل حقيقي وجدي في الحاضر لانجاحه .

ان التحول الحضري لراس المال الفكري لمقاومة التخلف يكمن عن طريق :

1- نظام بيئي لاستدامة المعرفة.
2- فراغ لجذب وتشكيل جودة الحياة والصحة للعاملين في مجال المعرفة.
3- فراغات تواصل للتجديد المستمر وابتكارات المجتمع.

كما ان هنالك تنمية قائمة على المعرفة ويمكن للمدن الانتفاع باسلوب ادارة المعرفة القائم على تحويل الاصول المعرفية الى راسمال، وفهم المتغيرات غير الملموسة قد يعطينا سياقا اوسع لفهم جهود أي مجتمع نحو الوصول الى وضع مستقبلي رائد ووفقا لرؤية بونوفور ، فان نظريات التطور الحالية تشكل تفسيرات صلبة تتركز حول دور ادماج المعرفة والتقنية في فهم ديناميكيات النمو وتعطينا هذه النظريات اسبابا لان نعتبر البحوث والتعليم والتعلم عناصر مهمة لنمو أي مجتمع وتقوم اسس المجتمع على اشكال معرفية متعددة كالثقافة والقيم والمشاركة المجتمعية وفي اقتصاد اليوم يجب على مبادرات التطوير ان تحدث تكاملا بين تلك الخصائص ويعتبر راس المال الفكري من العوامل الاقتصادية المهمة لتطوير ادارة المعرفة [1]

ويرى بعض المفكرين ان المدينة التي تطبق منهجا معرفيا تعد كيانا ذكيا تستخدم ادارته علاقاتها لاكتشاف وسائل التطوير لكي تتعلم وتتكيف باسرع ما يمكن ومن اجل تحقيق الاستدامة يجب ان تركز المدينة على التجديد ويعد الذكاء الاجتماعي احد مظاهر هذا التجديد ويعني قدرة المجتمع على التعلم من بيئته وواقعه كي يبني مستقبله ولايقتصر الذكاء الاجتماعي على مجرد العلم او المعرفة بل يمتد الى فهم وربط المتغيرات مع التركيز على السلوك المستدام. ووفقا لما كتبه بيدرو فلورس العامل في مركز نظم المعرفة ،تكنولوجيكو دي مونتيري في المكسيك في كتاب مدن المعرفة فان مهمة المدينة الذكية تتركز في انتاج المعرفة في صورة اجراء الابحاث ونقل التكنولوجيا والابتكار وتأسيس الشبكات المعرفية، وهذه التفاعلات تقتضي وجود فراغات حقيقية وافتراضية من خلال التقنيات الرقمية، وتتمثل الخصائص الاساسية لهذا النوع من المدن في :خلق تجمعات او مجتمعات الابتكار واستخدام ادوات العمل الافتراضي

---

[1] ـ مدن المعرفة؛:المداخل والخبرات والرؤى، تحرير :فرانشيسكو خافيير كاريللو، ت: خالد علي يوسف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2011، ص 128

والقدرة على احداث التكامل بين المجتمعات المادية ونظيرتها الافتراضية ، ومن ناحية اخرى فان الاسلوب الاوسع الذي يكتب عنه فلورس للمدن الذكية وهو يستند بالطبع على فلاسفة في هذا المضمار يضمن لها قدرتها أي : المدن، على فهم وضبط وتحقيق النمو عن طريق الاستخدام الكفء لكل انواع الموارد، ومن خلال دعم التعليم كعنصر يميز المجتمع عن غيره من المجتمعات.
وفي عمله بشأن ادارة راس المال الفكري من اجل تطوير مدينة المعرفة قدم فلورس تركيبة من الخصائص البارزة للمدينة الذكية استنادا الى ادفنسون :

1- تحقيق الجذب للعاملين في مجال المعرفة.
2- موضع جيولوجي متميز .
3- تأسيس شبكات من المجتمعات والفراغات ذات القدرة المعرفية العالية.
4- دعم التدفق وتحقيق المتطلبات اللوجستية لمجتمع فعال.
5- دعم جودة الحياة :الصحة والجمال والامان والتعايش المشترك .
6- الثقافة والتجارب الاجتماعية عالية القيمة.
7- تركيز على صنع القيمة.

كذلك فان ضم واختيار اماكن لمجموعات من الموهوبين يؤدي الى التخصص في مجالات معرفية محددة.ويمكن تحقيق زيادة في الطبقة المبدعة او العاملين في مجالات المعرفة عبر الهجرة الى اقاليم المعرفة وبهذا تكون هذه المناطق قادرة على جمع راس المال النقدي وكذا غير الملموس في ان واحد، بيد ان هذه المناطق يجب ان تتميز بالكفاءة في جذب الطبقة المبدعة والاحتفاظ بها وتنميتها ومن الجدير بالذكر ان بعض المدن فضلت شعار "المدينة الذكية" بدلا من"مدينة المعرفة" وفي رايي ان الشعار الاول يندرج تحت الثاني .
كذلك من الضروري ان تدرس الاهداف البعيدة المدى من اجل تشكيل استراتيجية المدينة، وهي تلك الاهداف عميقة الاثر في المجتمع حيث تؤدي المدينة نفسها دورا مميزا في اتجاه تقليل معدلات الفقر على سبيل المثال وخفض معدلات الامية وتحسين نوعية الحياة او البيئة ، واعتقد انه عند تبني مفهوم التنمية القائمة على المعرفة ، فان تلك الاهداف بعيدة المدى ستتمكن من صياغة اجراءات محددة لتطوير راس المال المعرفي في المدينة.
وفي اعمالهما الخاصة بالادارة الاستراتيجية للمدينة –والتي طبقت على مدينة تشارلوت- علق كابلان ونورتون –كما نقل ذلك فلورس- بان لكل مدينة ثلاثة توجهات رفيعة المستوى يمكنها ان تعنى بها في استراتيجيتها وهي :

8- خلق القيمة وما يقتضيه ذلك من تحديد الفوائد التي يمكن تقديمها للمواطنين ، ويمكن التعبير رقميا عن هذه الفوائد كما يتم في المجالات الاخرى ، فبعض امثلة القياس للتعبير عن القيمة قد تكون النسبة المئوية للطلبة الذين يكتسبون معرفة معينة كما هي الحال في التعبير عن المؤشرات المادية الاخرى كالتعبير عن كثافة التلوث في الماء ومعدلات الوفيات بين السكان ومعدلات ادراك الامن العام وجودة النقل.
9- توفير الدعم: الذي يعني ضمان استمرارية تمويل الانشطة .فيجب على المدينة بذل الجهد لتأمين مصادر الدخل :الادارة العامة والشركات والمواطنين.

-10 تكلفة توفير الخدمات: وتأكيد اهمية الكفاءة التشغيلية ، ويجب ان تشمل التكلفة نفقات المدينة والتكلفة الاجتماعية الملقاة على عاتق المواطنين والمنظمات الاخرى وانشطتها ، كما يجب ان تقلل المدينة التكاليف المباشرة والاجتماعية المطلوبة لتحقيق الفوائد المستهدفة[1].

ويعتبر الباحثين في هذا المجال ان مبادئ خلق منظمة استراتيجية تنطبق ايضا على المدينة فاستراتيجية الجودة للمدينة تتطلب تعريفا ادق لعملائها وخصائصهم كما يجب ان يكون العملاء محل التركيز عند صياغة الاهداف الكبرى ، حيث يعتبر تزويدهم بالخدمات اضافة جيدة لمقترح دعم القيمة للمدينة، ويعتبر جذب العاملين في مجال المعرفة، الطبقة المبدعة احد اهم عوامل تطوير مدينة المعرفة، والتي ستعطي صورة افضل للمواطن بهذه المدينة، ويرى البعض ان هذا النوع من المواطنين يتميز بارتفاع مستوى التعليم والمعلومات الغزيرة والمشاركة الفعالة والنقد والايجابية السياسية ، انه نوع يبحث باستمرار عن نوعية حياة افضل ذو عادات صحية وهو اقل استهلاكا ويقيم العروض الفنية والثقافية باهتمام ويتميز بقدرته على التسامح وكفاءته كبيرة في مجال العلاقات الانسانية . ويتحدث بعض المفكررين عن عدة مدن معاصرة يمكن اعتبارها مرجعا في مبادرات مدن المعرفة، فمدينة مينيابوليس سانت بول تحتل المركز الاول في مؤشر التنافسية في انشطة المعرفة في امريكا الشمالية ، كما تركز برشلونة على التصميم الحضري الفائق لجذب المبدعين على اساس ارتفاع مستوى الحياة والتنمية ، وظهرت فانكوفر في العام 2004 كأفضل مدينة للعيش والعمل بفضل تركيبة متوازنة من البنية التحتية الحضرية والقدرات التنموية .

وبسبب وجود انواع مختلفة من المعرفة (كائن ، تدفق، سياق) يمكن لمدينة المعرفة التي هي ساحة جزئية لتقوية التجديد والتحول الى اقتصاد المعرفة ومن اجل مجتمع المعرفة المستقبلي فاننا نحتاج الى ان تطور بنية تحتية لهجرة وتدفق الناس وكذلك لتنمية راس مال العلاقات فيمكن لهكذا مدينة ان تتبع عدة توجهات ،فالعوامل التي تنتج وتقدم المعرفة هي نفسها التي تجعل المدينة مدينة للمعرفة، ومن منظور التنمية القائمة على المعرفة يمكن تطوير استراتيجية لمدينة المعرفة عن طريق تحديد نظام القيمة التي تعمل المدينة بمقتضاه، وتحديد اهم ابعاد هذا النظام، (المعرفة المهمة) وتحويل تلك الابعادالى نظام يسمح بالتشغيل (مؤشرات،سياسات ، مبادرات) ومن خلال كل ما سبق يمكننا فهم ان نظام راس المال لمدينة ما هو الا الاداة المركزية لتصميم وتنفيذ استراتيجيتها، وانني ارى ان أي نظام راس مال لمدينة ما يجب ان يمتلك خطة يمكن من خلالها فهم ممارسات نشأة المدن الاخرى ، الامر الذي يمكن المدينة نفسها من تشكيل سلوكها وصياغة توجهها والمقارنة هنا حتمية لتقييم الاداء وهي مقياس ملموس للتعبير عن قدرات التطوير الخاصة بالمدينة .

ومن امثلة المدن القائمة على المعرفة مدينة سنغافورة التي تنامى اهتمامها بالثقافة والتكنولوجية باعتبار الثقافة اساسا للجذب السياحي في المدينة ومؤشرا لقدرتها التنافسية ، فقد اصبح من السائد هذه الايام ابتكار المدن لعديد من المناسبات والاحداث الثقافية وكذا المنتجات الرمزية ، ليتسم الاقتصاد الجديد بتدفق المعلومات والصور والمنتجات والبشر بشكل اسرع كثيرا من ذي قبل ومع اهتمام المدن بتضمين هذه التوجهات الثقافية مع استراتيجيتها لاعادة التنمية الحضرية يتنامى الاستهلاك الثقافي للفنون واصناف الطعام وخطوط الموضة والموسيقى والسياحة وتتنامى بالتوازي القطاعات الصناعية ذات الارتباط وفي السنوات الاخيرة ارتبطت جهود النمو الحضري

---

[1] - مدن المعرفة، مصدر سابق، ص 132-133

في عديد من المدن كلندن ونيويورك بشكل كبير بأهمية هذه المدن كمراكز للابداع والابتكار والانشطة الثقافية الاجتماعية .
ختاما فعلى الرغم من ان تحديات مدن المعرفة من الجانب الجماعي في اطارها العام شعبية وموضوعية ومتنامية المسؤولية وما تزال صعبة(كالفقر العالمي ،الانهيار البيئي، عدم الاستقرار الاقتصادي وغيرها) فانه يوجد وضوح كبير فيما يختص باولويات التصرف حتى وان بدت هذه التحديات لا يمكن التغلب عليها ،فان تحديات مدن المعرفة من المنظور الفردي تبدو اكبر واصعب من ان يتم التغلب عليها، ليتم التغلب ولاول مرة في التاريخ على التناقض الظاهر بين بنائنا البيولوجي وتصميمنا الحضري ، والثاني من شأنه ان يملك زمام المبادرة لقيادة الاول، فالمجتمع الدولي يتنبه الان الى قرن مدن المعرفة [1]

المراجع:/

الثقافة العالمية ،العدد 158،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،الكويت،السنة الثامنة والعشرون،يناير/فبراير/2010

محمد دياب، الانفاق العسكري يجر الاقتصاد العالمي الى ازمة كبرى ...، مقال منشور في مجلة العربي ، العدد 624، نوفمبر/2010
كتاب العربي 81، الثقافة العربية في ظل وسائط الاتصال الحديثة،الجزء الاول ،مجموعة من الباحثين،الكويت،يوليو،2010

[1] ـ فرانشيسكو خافيير كاريللو، من معهد راس المال العالمي ومركز نظم المعرفة ، مونتيري المكسيك، بحث بعنوان: اعادة بناء الخبرة الحضارية، ورد البحث في كتاب مدن المعرفة ، سلسلة عالم المعرفة ، مرجع سابق، ص 421-422

سعاد خليل اسماعيل ،مفاهيم جديدة في التربية والتنمية ومغزاها في تعليم الكبار ،مجلة اراء،المركز الروسي للتعليم الوظيفي،سرس الليان،العدد2،1(1976)

رشدي صالح،دور الفلكلور في التنمية،مجلة عالم الفكر،وزارة الاعلام،الكويت،المجلد السادس،العدد4،(1976)

البيان الختامي الصادر عن اجتماع لمندوبي دول العالم الثالث الذي اشرفت عليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام 1974

عن ك.ت.دي جرافت جونسن ((بعض المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية لقياس التنمية في غرب افريقيا)) ت:امين محمود الشريف،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية،مركز مطبوعات اليونسكو ،العدد22،السنة السادسة(1976)

محمد عبد القادراحمد ،دور الاعلام في التنمية ،دار الرشيد للنشر،بغداد،1982

محمد عبد المنعم، التخطيط والتنمية في الاسلام، جدة، دار البيان، 1986

محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، الطبعة الرابعة، القاهرة ،دار المعارف

محروس احمد غبان، التنمية الشاملة للجمعيات الاسلامية ودور التربية الاسلامية في تحقيقها ،المدينة المنورة ، دار الايمان، ط1، 1995

اشر ديلون، مفاهيم خاطئة تؤثر في التعليم غير النظامي للنساء ،مجلة اراء

عبد الوهاب الكيالي،كامل زهيريواخرون،الموسوعة السياسيةط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت،1974

رودولفو ستافنهاغن،الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ،ترجمة ناجي ابو خليل،دار الحقيقة،بيروت(1972)،

عبد الله مكسور،التنمية الاقتصادية،مطابع وزارة الثقافة ،دمشق(1966)

علي خليفة الكواري، ماهية التنمية الاقتصادية الاجتماعية ،وجهة نظر حول التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط دراسة غير منشورة ، فبراير ،1981م

ر.ج.كانط ((المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الاقليمية في خطط التنمية بالاقليم الاسيوي))المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ،العدد 24،(1976) مركز مطبوعات اليونسكو،القاهرة

البرت لوترياخ،زيادة ثروة الشعوب،ت:ابراهيم ميخائيل ،دار اليقظة العربية، بلا محل وتاريخ طبع.

عبد اللطيف القصير،دور البحث في التنمية الادارية،مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، اصدار مركز البحوث الاقتصادية والادارية،المجلد الاول ،العدد الاول،1973

مصطفى الجبلي،دور تعليم الكبار في نقل وتوصل التكنلوجيا ،مجلة اراء.

الكتاب صادر عن دار الحكمة ، بغداد، ت/ احسان محمد الحسن، حمدي حميد يوسف،د.عبد المنعم الحسني، ابراهيم عبد الرزاق، ط1

رايموند فروست تنمية المجتمعات المتخلفة، ترجمة احمد قاسم جودة، دار الكرنك،القاهرة(1964)

محمد زكي شافعي،محاضرات في التنمية والتخطيط،مطبعة دار الاحد،بيروت(1973).

شارل بتلهايم:التخطيط والتنمية ،ت: د.اسماعيل صبري عبد الله،دار المعارف بمصر القاهرة،1967

غونار ميردال، نقد النمو ،ت: عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة،دمشق،1980
د.كاظم حبيب ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، دار الفارابي،بيرووت ،1980
د.مجيد مسعود، موضوعات التنمية والتخطيط، دار ابن خلدون،بيروت،1980
مجيد مسعود،التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ،سلسلة عالم المعرفة73، الكويت ،يناير 1984م
كولونتاي ،التخطيط في البلدان النامية ،ت:د.مصطفى دباس ،دار الجماهير العربية ، دمشق،1971،
ابن عمار الصغير ،التفكير العلمي عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.
عبد الفتاح ابراهيم، الاجتماع، دار الطليعة ،بيروت، 1980

فؤاد زكريا ،التفكير العلمي ،سلسلة كتب عالم المعرفة، رقم 3، اصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،الكويت، 1977
أوسكار لانكة،التخطيط والتنمية الاقتصادية،ت هشام متولي ،مركز الدراسات الاقتصادية،بدون تاريخ
صلاح الدين نامق،قضايا التخلف الاقتصادي،دار المعارف مصر القاهرة1996
عبد المنعم الصادوي،التنمية بين الممارسة والمنافسة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز المطبوعات اليونسكو ، القاهرة، العدد24
اسامة عبد الرحمن،البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ،الكويت،1982
L.Dabasi-Schweng,The Influence of Economic Factors in ,public Administration in Developing.Countries ed.by 20.M.Kreisberg.Washington,D.C.,Brookings Institute,1965
ندوة التنمية ،ادارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط ،24-26 ديسمبر 1980.
يوسف صايغ،استراتيجية التنمية في العالم العربي،مجلة دراسات عربية،مايو 1980
د. عبد العزيز عبد الله الجلال،تربية اليسر وتخلف التنمية ،سلسلة عالم المعرفة ،الكويت ،1985
علي خليفة الكواري،ماهية التنمية الاقتصادية الاجتماعية :وجهة نظر حول التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط،دراسة غير منشورة،فبراير 1891م.
حامد القرنشاوي،تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي،ندوة التعليم والتنمية ،المعهد العربي للتخطيط،الكويت ،1978
اسامة عبد الرحمن ، المثقفون والبحث عن مسار ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1987
عامر حسن فياض، المجتمع المدني وديمقراطية التنمية((أنموذج المنطقة العربية)) ،الموسوعة الثقافية 75، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد، 2009
تهاني محمد الجبالي، الضوابط الدستورية للخصخصة، الاهرام، 2006/4/24،

ادهم احمد حشيش ، المجتمع الاهلي ومكافحة الفساد في ضوء مبادئ قانون التنمية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 28، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، خريف /2010
البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1996، من الخطة الى السوق
.
حشيش، اصول المحاكم الاقتصادية في ضوء مبدأ سمو القانون الالهي
البنك الدولي، مكتب نائب الرئيس للشئون القانونية ، مبادرات الاصلاح القانوني والقضائي ،2004
د.حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة،202، الكويت، 1995
ايف بينوت،ما هي التنمية ،ت : سعيد ابو الحسن،بلا تاريخ ومحل طبع.
بيتر مكيم، هل ستفقد واشنطن امريكا اللاتينية، مقال مترجم ت: جمال صالح خضر ابو ناصر ،مجلة الثقافة العالمية، مارس،2008
اولاف جيرسيمان ، اوروبا والبطالة، The American Enter Prise،دورية ،اكتوبر (ديسمبر) 2005
خطاب توني بلير امام البرلمان الاوروبي/يونيو/2005
د.صادق جلال العظم ،مقال بعنوان ((الاسلام والعلمانية))،عبارة عن محاضرة القيت في الاسبوع الثقافي لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية في كلية الاداب،جامعة دمشق –نيسان 1995 ،نشرت في مجلة النهج العدد4، صيف 1995م.
حسن ابراهيم احمد ،العقل الايماني، دار المدى، دمشق، 2000، ط1.
د.انيسة الامين، سلسلة قضايا وشهادات ، الحداثة ،دار عيبال /صيف 1990م،
محمد عابد الجابري ،الديمقراطية وحقوق الانسان ،سلسلة الثقافة القومية ،قضايا الفكر العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، تشرين الثاني،1994 .
نصر ابو زيد، نقد الخطاب الديني ،سينا للنشر، ط1992،1 .
سعيد الصديقي، الجامعات العربية وجودة البحث العلمي :قراءة في المعايير العالمية ، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 350، السنة الثلاثون، نيسان (ابريل) 2008/ .
د.محمد مرعي، الجامعات العربية لماذا هي خارج الترتيب العالمي؟ ،مجلة العربي، العدد587،اكتوبر 2007.

محمد خاتمي، التنمية السياسيةالتنمية الاقتصادية والامن، ت:سرمد الطائي ،دار الفكر ، دمشق،ط1، 2002 .
ا.د. جميل الدباغ ، اقتصاديات التعليم والتدريب ودورها في استدامة التنمية البشرية ، ح3،جريدة الصباح، بغداد ،31/تشرين الاول/ 2005، العدد689
Human Development Report (New York:United Nations Development Programme,1996)
بيت س.دوما، النزاعات الاهلية من منظور اجتماعي-اقتصادي،ت:حسني زينة، معهد الدراسات العراقية،بيروت
Abdur Rob Khan ,country paper on Bangladesh ,South Asia:Regional Report ,vol.1,pp.242-243(التقرير الاقليمي حول بنغلادش)
Collier(2000),Doing Well out of War :An Economic Perspective,in Bernal and Malone ,Greed and Grievance,p.105

بي اس دوما ،الاقتصاد السياسي للحروب الاهلية، ت:عبد الاله النعيمي،معهد الدراسات الاستراتيجية ،بيروت، ط1 ،2008
سعد بشير اسكندر،خروتشوف والاصلاحات الداخلية في الاتحاد السوفييتي1953-1964،مجلة النهج،2002،العدد32
Khrushchev Remember,the last testmany ,vo1 and2,Translated and Edited bystrobe Talbo {Andre Deutsch,1974} -
Poverty Reduction and Violence Against Women:Exploring Links,Assessing Impact جيرالد تيري،مجلة Dwvelopment in Practice، يونيو 2004، المجلد 14،العدد4
تقرير الامم المتحدة لحقوق الانسان في اسيا 2000
حسن ابراهيم احمد،العقل الايماني ،دار المدى ،دمشق،2000،ط1.
التقارير السكانية التي تصدرها جامعة جون هوبكنز،عدد ديسمبر 1977.

احسان محمد الحسن، علم الاجتماع،دراسة نظامية،بغداد، مطبعة الجامعة،1976
مشحن زيد محمد التميمي ،دور العوامل الاجتماعية في التنمية الكمية للسكان في العراق،مجلة مدارك، السنة الاولى 2006،العدد3.
Hanson,J.L.Applied Economics,London,Macdonald,1983,
Towensend,p.Population Grouth,London,Evans press,1969,p11-

ستيفن بي جنكينز وجون مايكلرايت،ت:بدر الرفاعي،منظور جديد للفقر والتفاوت،ط1 الكويت،2009
سليمان ابراهيم العسكري، عالمنا العربي في مطلع الالفية الثالثة اعاقات مجتمع المعرفة، مقال منشور في مجلة العربي، الكويت، العدد 541 ، ديسمبر 2003
محمد صالح العجيلي، ظاهرة الفقر في الوطن العربي، ط1،بغداد،2007
باولو ناكاتاني وريمي هيريرا ،الجنوب سدد ديونه للشمال لكن الشمال ينكر مديونيته للجنوب،ت: انصاف سلطان البابر، مقال منشور في مجلة الثقافة العالمية،العدد 160،مايو-يونيو/2010
منير الحمش ،مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار،بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 353،تموز/2008
زين الدين عبد المقصود، البيئة والانسان دراسة في مشكلات الانسان مع بيئته، ط1،الكويت،دار البحوث العلمية ، 1990
احمد الشربيني في ،كوكب حي ...ام كوكب يحتضر؟ ، مجلة العربي ،العدد622،الكويت،سبتمبر،2010
مرتضى فرج الحلو، اهوار العراق بين الواقع واعادة التاهيل،رسالة الرافدين(مجلة)، ايلول2004، العدد1،البصرة
Elizabeth C. Economy, The Great Leap Backward? , Foreign Affairs ,September\October,2007

الطاقة للجميع، فيجاي ف. فيتيسواران، ت: د. ايهاب عبد الرحيم، مراجعة: د.عاطف احمد، سلسلة عالم المعرفة،الكويت، 321، نوفمبر 2005

منير الحمش ،مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار،بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 353،تموز/2008

التقرير السنوي للتنمية الزراعية، لعام 1996 ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، كانون الثاني/ديسمبر.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2003
نجم الدين عبد الله حمودي، اوراق دبلوماسي ، صحيفة الزمان، العدد 2854، 24،تشرين الثاني 2007
اسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهل ،مجلة المستقبل العربي، بيروت،العدد90، 1986
-وميض عمر نظمي، قضية التخلف والتقدم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
عبد العزيز عبد الله الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية ، سلسلة عالم المعرفة الكويتية ، 91، يوليو 1985.
محمد نبيل نوفل ،التعليم والتنمية الاقتصادية ،مكتبة الانجلو المصرية ، 1979-
د.نوري جعفر، دور المؤسسات التربوية في مجال التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، 1983
الدكتور نوري جعفر ،دور المؤسسات التربوية في مجال التنمية الاقتصادية في الوطن العربي .
منظور جديد للفقر والتفاوت، تحرير: ستيفن بي جنكينز وجون مايكلرايت ،ت: بدر الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة363، الكويت ،مايو 2009
عبد الله العبادي،الوصل والفصل ببين التربية والتنمية، صحيفة الزمان الدولية،العدد2644، 2007/3/15.

1نقلا عن د. الحبيب الجنحاني ، كاتب من تونس،مفهوم الحرية في الفكر العربي،مجلة العربي، العدد 603، فبراير ،2009
سليمان العسكري، المسلمون والتنمية عقيدة عالية وواقع هابط ،مجلة العربي، اكتوبر،2004، العدد551
د.محمد اركون وجهاد فاضل ، حوار ورد في مجلة العربي الكويتية ،العدد 550،سبتمبر/2004 وورد ايضا في كتاب العربي العدد 83 الصادر ب يناير /2011 ،ط1، منشورات وزارة الاعلام
اخر لقاء مع الدكتور علي الوردي ،حاوره سلام الشماع، مجلة اسفار ،مجلة تصدر عن اتحاد الادباء في العراق، العددان 19-20/بغداد، صيف 1995
د.محمد اركون وجهاد فاضل ،العربي،العدد 550، سبتمبر ،2004م.
جوزيف بوجنار، الدول النامية ومستقبل دورها في الاقتصاد العالمي، ت:محمد صبحي الاتربي، دار المعارف ،مصر ، 1969
احمد جمال الدين موسى اكاديمي ووزير التعليم الاسبق في مصر، اقتصاد المستقبل والاصلاح المؤسسي،مقال منشور في مجلة العربي ، العدد 602، يناير ، 2009
جوزيف ستكلتز ،العولمة ومساوؤها، ت:فالح عبد القادر حلمي،بيت الحكمة،بغداد، ط1، 2003

بول هيرستوجراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم، ت:د.فالح عبد الجبار ، معهد الدراسات العراقية، بيروت، ط1، 2009
الفاينانشيال تايمز، 2/ايلول/1998
د.عبد الله تركماني، التنمية في افريقيا المعوّقات وافاق المستقبل ، مقال منشور في مجلة العربي، العدد 612، نوفمبر، 2009
جورج بي.ان.أييتي من سكان غانا ،اقتصادي بارز في الجامعة الامريكية ورئيس مؤسسة افريقيا الحرة ومؤلف كتاب((افريقيا دون قيود، تضليل افريقيا،مقال منشور في مجلة الثقافة العالمية ،ت: صفاء روماني، العدد 161، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، السنة التاسعة والعشروون، يوليو-اغسطس،2011

كارول جوي، المشكلات المزمنة:تنمية العالم الثالث، مجلة Share International يوليو-اغسطس،1987.
د. احمد ابو زيد،مستقبل بلا فقر او جوع،هل يمكن ان يتحقق؟ ،مجلة العربي،ديسمبر 2004،
نحو مفهوم اشمل للتنمية ،دراسة في التنمية قدمت لمؤتمر البرلمانيين العالمي للسكان والتنمية الذي عقد في سريلانكا /اب/1979،وقد نشرت هذه الدراسة في العدد 3،مجلة سكانيات ،1982 التي تصدر عن صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية.
بول كلير، سياسة الجوع كيف فاقم الوهم واالجشع ازمة الغذاء ، ت: حسام حسني بدار،الثقافة العالمية، سبتمبر –اكتوبر،2009،العدد 156
محمد حافظ دياب، حاجات البشر جوع ام اشباع، مقال في مجلة العربي الكويتية،العدد558، مايو2005.
ابن عمار الصغير ، التفكير العلمي عند ابن خلدون ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر،1971
عبد الفتاح ابراهيم، الاجتماع، دار الطليعة،بيروت، 1980
منظمة العمل الدولية ،العمالة ،التنمية والحاجات الاساسية ،جنيف،1976

احمد ابو زيد، نحو غد اكثر شيخوخة، مقال منشور في مجلة العربي،الكويت،ابريل 2005،العدد 557

المصرف الدولي،تقرير التنمية العالمية، 1984، نيويورك،مطبعة جامعة اكسفورد.
قضايا في نقد العقل الديني ،كيف نفهم الإسلام اليوم؟ ،محمد أركون، ت وتعليق:هاشم صالح،دار الطليعة ،بيروت،ط3-2004

عالم المعرفة،عدد رقم 339،مايو ،2007م.
د.جابر عصفور ، الترجمة والتقدم ، مقال منشور في مجلة العربي الكويتية ، العدد 626 ، يناير /2011
محمد صابر عبيد ،فن التفكير واشكالية العملية الابداعية ،مجلة العربي، عدد566، يناير 2006/

د.نبيل علي،العقل العربي ومجتمع المعرفة ،مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول (الجزء الثاني)،عالم المعرفة 370،الكويت، ديسمبر/2009.
الدكتور كاظم حبيب ،العولمة من منظور مختلف ،ج2، دار الشؤون الثقافية،بغداد، ط1 ،2005.

موكلينسكي، بيتر،ت. حقوق الانسان والشركات متعددة الجنسية:هل هناك مشكلة؟ مجلة الثقافة العالمية، العدد112، مايو-يونيو2002.
التقرير الصادر عن مؤتمر فيينا في 1993/6/25 تحت عنوان:/
Vienna Delecration and Programme of Action 25/6/1993
التقرير الصادر عن المنظمة العربية لحقوق الانسان حول نتائج الاجتماع التحضيري للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في تونس عام 1993 دار المستقبل العربي، القاهرة ،1993.
تقرير مكثف تقدم به السيد علي زيدان ،عضو الامانة العامة لمنظمة حقوق الانسان في الدول العربية،المانيا، الى المؤتمر الثاني للمنظمة الذي عقد في برلين،1993/12/11 .
المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ،منظمة العفو الدولية ،تقرير صادر عن المنظمة يبحث في التصدي لاوجه القصور في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ومقترحات لتحسين حماية حقوق الانسان عن طريق الامم المتحدة ،(ملخص) رقم الوثيقة IOR41/16/92 صادرة في ديسمبر /كانون الاول/1992

ياسر جاسم قاسم، صحيفة الجنوبية ،الاعداد 9-10-12- الصادرة على التوالي في 30-نيسان-2010و29-ايار-2010 و10-تموز-2010 –جمعية البصرة لبحوث الاعلام والمراة ، البصرة .
بان كي مون ،الامين العام للامم المتحدة ،2008، وهو تقرير صادر عن الامم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ،نقلا عن د.سليمان ابراهيم العسكري،المراة في العالم العربي، مجلة العربية الكويتية، العدد 605، ابريل/2009.
ياسر جاسم قاسم، البوذية مقاربة حية مع الاسلام، بحث منشور على حلقات في صحيفة الاخبار الصادرة عن شبكة الاعلام العراقي ،البصرة ،2011
1 - عن مطبوعة نشرتها الاسكوا بعنوان ((دور المنظمات الاهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية)) 1998.
الاسكوا،دليل تنمية المجتمع المحلي،1999
S.de Silva,"communities taking the lead :Ahandbook on direct financing of community subprojects "(the Word Bank 2005)".
B.Deacon,"Global social policy :From neo-liberalism to social democracy " in "international cooperation in social security:How to cope with globalization?"International studies on social security,vol.11,B.Cantillon and I. Marx eds(2005)
نصوص حول المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية، اعداد:احمد بعلبكي، معهد الدراسات الاستراتيجية ،بيروت، ط1 2009.
The Ministry of Rural an Regional Development In Malaysia,"Rural Development In Malaysia:Achievement and challenges" &ESCWA;Which was presented to the Seminar on Rural Development Policies strategicand Institutions(Beirut20-22 -December 2000
مشروع التحديث الاداري وبناء القدرات في عدن ،برنامج تطوير مدن الموانئ ،الجمهورية اليمنية .
اعددتها من خلال دراستي لكورس في القيادة في معهد الدراسات الاستراتيجية في بيروت –لبنان-2009 .

سناء حسن، بحث جامعي،بيروت، 2000م.
د.حسن شريف،حاضنات الاعمال والتكنولوجيا،E\ESCWA\ID\1995\REVI
د.كمال حمدان، مقال،نشرة جمعية التضامن المهني، عدد2000،6،الافتتاحية .
كوفي أنان الامين العام للامم المتحدة الاسبق ،تقرير قدمه امام الجمعية العامة الخامسة والثلاثينRole of Microcredit in the Eradiction of Poverty، نيويورك، 2000.
مجموعة مؤلفين،التحدي أمام الجنوب،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت1973
معهد الحاكمية،www.unpan.un.org
أيريك كيسلاسي،الديمقراطية والمساواة، ت:جهيدة لاوند،معهد الدراسات الاستراتيجية،بيروت،ط1، 2006
واكر كونور،بناء الامة ام تقويض الامة ، Walker Connor,Nation-Building or Nation-Destroying?World politics24,no.3(April 1972):319.
لوسيان باي ،الهوية والثقافة السياسية ، LucianW.Pye,"Identity and the Political Culture,"in Leonard Binder et al.,Cities and Sequences in Political Development (Prenciton:Princiton University Press,1971): LucianW.Pye,Aspects of Political Development (Boston: Little,Brown,1966). نقلا عن الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،ارنت ليبهارت، ت:حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية ،بيروت ، ط1، 2006
Leonard Binder ,"National Integration and Political Development ,"American Political Science Review 58,no. 3 (September 1964):630
صموئيل هنتنغتون، الانتظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، Samuel P. Huntington,Political Order in Changing Societies(New Haven:Yale University Press,1968)
ادوارد شيلز ،المركز والاطراف،ج.س.فرنيفال(المستعمرات النيذر لندية)دراسة في الاقتصاد التعددي، J.S. Furnival,Netherlands India:A Study of Plural Economy Cambridge:Cambridge Universiy Press ,1939),p446.t
فرنيفال ،السياسة الاستعمارية وممارساتها ،نقلا عن :ارنت ليبهارت،مصدر سابق.
جايمس كولمان،متلازمة التنمية :التمايز –المساواة –القدرة) James S. Colmen,"The Development Syndrome:Differentiation-Equality-Capacity,"in Binder et al.,Crises and Sequences in Political Development,p.74
الموند وباويل، ،علم السياسة المقارن، Almond &Powell,Comparative Politics
فرنيفال،السياسة الاستعمارية وممارستها ، Furnival,Colonial Policy and Practice,
علي حرب، خطاب الهوية سيرة فكرية ، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2، بيروت،2008
د.صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات ،الكويت،ط2، 1983
عوني محمد الفخري،التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة ،إصدارات بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2002

توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003 (قراءة في الدستور والموازنة العامة)،د.ميثم لعيبي اسماعيل، مجلة مدارك،العددان9-10، السنة الرابعة

-

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1

دارم البصام، التنمية البشرية وانظمة التعليم والانماط الثقافية في الوطن العربي، ندوة، التنمية البشرية في الوطن العربي .

عبد الباسط عبد المعطي ،بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي ،(ندوة)التنمية البشرية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ومنظمات عربية واقليمية ودولية .

عبد القادر بن الشيخ ،الشباب العربي والاذاعة التلفزيونية، تونس،من منشورات اتحاد اذاعات الدول العربية ،1995.

حسن الساعاتي، الشباب في مجتمع متغير ،في: الشباب والمثقفون والتغير الاجتماعي ،تحرير :مراد وهبة ،القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 1988.

جورج ادم، التنمية البشرية المستدامة الاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (6) الامم المتحدة ،نيويورك، 1997

احمد فراس العويران، الامن والتنمية في الوطن العربي، تنمية مستدامة ام تنمية امنه ،بحث مقدم الى مؤتمر التنمية والامن في الوطن العربي ،اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، 2001

حفناوي زاغر، الابعاد الاجتماعية للمن العربي ،اعمال مؤتمر الامن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، الدار البيضاء، مركز الدراسات العربي الاوربي ،باريس.

World Commission on Environment and Development (WCED).Our common future .Oxford University press,1987

مستقبلنا المشترك،اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ،ت: محمد كامل عارف ،مراجعة:د.علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة ،الكويت، 1989

ديفيد جي.فكتور، اعادة البريق الى التنمية المستدامة، ت:محمد سيد احمد ساتي، الثقافة العالمية ،نوفمبر/ديسمبر/2009، الكويت،العدد 157

Elizabeth C.Economy The Great Leap Backward?,,Foreign Affairs,September\octoper,2007,

حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر ،بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 1984

جون بوديستا وبيتر اوغدن، التداعيات الامنية للتغير المناخي، مقال منشور في مجلة الثقافة العالمية ،العدد 153، الكويت، مارس ابريل،2009

نقلا عن فتح الله الشيخ، الاحتباس الحراري ..منظور اخلاقي، مجلة العربي، العدد 635، الكويت،2011

تود ستيرن ووليم انثولوس ، مناخ يتغير:خيارات امريكا،مقال منشور في مجلة الثقافة العالمية ،الكويت، العدد 153، ت،فرج الترهوني، مارس-ابريل/2009

اوبمانو لال ،تانيا هيكيلا،كايسي بروان وتوبياس سيجفريد ، الماء في القرن الواحد والعشرين:تحديد عوامل الازمات العالمية والحلول الممكنة،مقال مترجم ،ت :صفاء روماني، الثقافة العالمية،دورية،الكويت، السنة السابعة والعشرون-مارس-ابريل 2009،العدد 153

http://ar.wikipedia.org/wiki
وليام ريفرز واخرون ،وسائل الاعلام والمجتمع الحديث ،ت:ابراهيم امام، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1975م.

Halloran J.D.:The Effects of Mass Communication ,with Special Refrence to Television Lecest University Press,London (1964)
أشر ديلون ،مفاهيم خاطئة تؤثر في التعليم غير النظامي للنساء،مجلة اراء، العدد 2،1(1976)
Daniel Lerner: The Passing of Traditional Society,The Press of Glencoe Second Printing (1962) U.S.A. PP58-60,171,401
Y . V. Lakshmana Rao, Communication and Development,A Study of Tow Indian Villages ,University of Minnesota Press (1966) pp.97-114
ولبور شرام، وسائل الاعلام والتنمية القومية ،دور الاعلام في البلدان النامية ،ت:اديب يوسف شيش ، مطابع وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي، دمشق،1969
حوار المعرفة مع الدكتور زكي الجابر ،مجلة المعرفة، العدد 8، ايار ،1979
التنمية المستدامة اساطير وحقائق التباسات التنمية المستدمة ، سيلفي برونيل، ت:محمد الدنيا،مراجعة:ايمان المسلم، الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،الكويت، السنة السابعة والعشرون،يوليو-اغسطس/2009، العدد 155

T.Malthus,Essai sure 1e principed de population,1798,reed…PUF,1980
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،نتائج المسح السريع لميزانية الاسرة المنفذ عام 2005.
علي حنوش، العراق:مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل ،دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية ،دار االكنوز الادبية، بيروت،2000

محمد ابو رغيف، الفقر في العراق بعد2003/4/9 الاسباب والنتائج ،ط1، بغداد،2007
عادل اليابس، المهاتيرية الفلسفة الأمثل للتنمية في العراق، جريدة الزمان الدولية،العدد 2879،30/كانون الأول/2007
مقابلات مع مدير برنامج الامم المتحدة للتنمية حول لاحكم، مدير برنامج IDP مدير مركز منع النزاع الاقليمي ،عمان الاردن، تشرين الثاني/نوفمبر/2004.
عباس نصراوي،اقتصاد العراق، The Economy of Iraq ,Oil Wars,Destruction of Development and prospects 1950-2000,Wwstport Connecticut,Greenwood Press,1994
وثيقة البنك الدولي: Interim Strategy Note of the World Bank Group for Iraq,Report No.27602,January 14 ,2004.paragraphs 14 and15,p.5. And:IMF report,Iraq:Macroeconomic Assessment,21October 2003.World Bank Report:The IraqiStrategic Review Board,National Development Strategy ,2005-2007,September 2004.
بول بريمر، Operation Iraqi prosperity ,Wall Street Journal,20 June 2003

Jubilee Iraq website;ParisClub website: "press releases" of July 10,2003 and November 21,2004:MEES,June 21,2004.
فريق ابحاث، ديناميكيات النزاع في العراق(تقييم استراتيجي) ، معهد الدراسات الاستراتيجية ،بيروت، ط1، 2007، ص37
الارقام الاولى هي من البنك الدولي ،الثانية من مسح اعدته وزارة التخطيط في بغداد.

نتائج مسح عن العمالة والبطالة ،2003، وزارة التخطيط والشعبة المركزية للاحصاءات ،ايار/2004، رسم3و4ص19-20 ،راجع ايضا التقرير حول نتائج مسح العمالة والبطالة 2003 ،وزارة التخطيط العراقية /وزارة العمل،كانون الثاني/2004 ، نظرا لضعف وشبه غياب أي معلومات موثوق بها ،يجب التعامل مع هذه الارقام على انها مؤشر للوضع ليس الا .

حسن لطيف كاظم، الفقر وسط الغنى في العراق، مدارك(مجلة)، العدد(9-10) ،السنة الرابعة، بغداد، 2008
جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2003،كانون الثاني 2004جدول 1 .
وزارة االتخطيط والتعاون الانمائي العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مديرية الاحصاء الاجتماعي ،نتائج مسح التشغيل والبطالة المرحلة الثانية، النصف الاول السنة 2004،كانون الاول 2004، جدول 1 .
الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 ،تموز/2007 ، جدول (3-1)
هادي نعمان الهيتي ، العراق،هل يمكن اعمار الثقافة ، مجلة العربي، اكتوبر، العدد551
احمد كاظم حبي، فكر (مجلة فكرية) العدد 8 ، بغداد، 2010
ياسر جاسم قاسم نشر تحت عنوان هل أضحت الأخلاق العلائقية واقع مفتقد في المجتمع العراقي؟ ،جريدة الزمان الدولية

فيرجينيا هيلد،أخلاق العناية ،جامعة أكسفورد بريطانيا ،ط1 2006
Margret Urban walker ,Moral understanding Alternative , Episttemology forafeminist Ethics , Hypatia 4 (summer 1989):

Marilyn Fried man ,Autonomy , Gender, Politics ,newyork; Oxford University press,2003))

ار .ايدن واخرون، اقتصاد الطاقة (نيويورك :مطبعة جامعة كمبريدج،1981) وكالة الطاقة النووية ،التكاليف المقدرة لتوليد الكهرباء من محطات الطاقة العاملة بالوقود النووي والفحم المزمع تشغيلها في 1995،(باريس :منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،1986)
جوردون جونسون،مجيد الهيتي، لعنة النفط الاقتصاد السياسي للاستبداد، معهد الدراسات العراقية ،بيروت، ط1 ،2008

مؤشرات الحرية الاقتصادية لعام 2005، مؤسسة هريتاج،وصحيفة وول ستريت جورنال.

مقال منشور في مجلة Defense Nationalee Security Collective الصادرة بتاريخ مايو/2008 في فرنسا.

مقال بعنوان Largent sale surle net:les modeles economiques des cybercriminels ونشر في مجلة Defense Nationale Et Security Coliective الفرنسية ،عدد مايو/2008 وترجم المقال من قبل محمد ياسر منصور ،مجلة الثقافة العالمية .

ميريام كومينر،الاجرام البشري الالكتروني:جوانب استراتيجية وقانونية نشر نص المقال في مجلة Defense Nationale Et Security Coliective ، فرنسا،عدد مايو ،2008

ميشيل اليوت ماري وزيرة الداخلية في ما وراء البحار والاقضية الاقليمية في المنتدى الدولي حول الاجرام البشري الالكتروني(FIC2008) بتاريخ 14/شباط/2008

محمد عابد الجابري: إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي- المستقبل العربي- ع 69-ص 61

عزت قرني:العدالة في النهضة العربية-ص7-سلسلة عالم المعرفة-الكويت-1980

المؤلف :

ياسر جاسم قاسم

ولد في البصرة 1982

1- بكالوريوس هندسة كهربائية
2- كورس في الادارة والقيادة من معهد الدراسات الاستراتيجية في بيروت
3- عضو الاتحاد العام للادباء والكتاب العراقيين
4- عضو نقابة الصحفيين العراقيين
5- عضو نقابة المهندسين العراقيين
6- عضو معهد الدراسات الاستراتيجية العراقية في بيروت
7- كاتب وباحث في المجالات الأدبية والفكرية النهضوية
8- لدي عشرات الدراسات والبحوث المنشورة في الصحف والمجلات العراقية والعربية
9- ينشر دراساته في مجلات المورد والأقلام العراقيتين المحكمتين ومجلة مدارك الفكرية ومجلة الشرارة الثقافية وعدد من المجلات الثقافية الأخرى .
10- لديه مقالة مترجمة في الفكر منشورة في مجلة الثقافة الأجنبية المحكمة.

11- قدم عدد من المحاضرات الفكرية في الاتحاد العام للأدباء والكتاب العراقيين في البصرة والمركز الوطني للدراسات الاجتماعية والتاريخية.وعدد من المحافل والمؤتمرات المحلية والدولية كان منها مؤتمر الميدلينك العالمي في ايطاليا روما 2006م.

12- له مجموعة دراسات منها:دراسة بعنوان ((القران وكنزا ربا))دراسة مقارنة.

أ- دراسة بعنوان((إخوان الصفاء فلسفة في عمق التاريخ))
ب- البوذية والإسلام ((دراسة مقارنة))

ج- الأديان وقدرتها على اختزال المفهوم المؤسس للإنسانية
ح- دراسة حول الزنج.
خ- دراسة بعنوان ((البصرة وجماليات الزمان والمكان))
د- النظرة إلى الموروث والقدرة على التقدم...دراسة بحلقات
ذ- الأخلاق وواقعها في المجتمع العراقي
ر- عزيز السيد جاسم والنظرة القومية ...دراسة فكرية نقدية
ز- الآلهة في بلاد وادي الرافدين
س-عشرات القراءات والدراسات الفكرية المنشورة في الصحف والمجلات العراقية والعربية .ودراسات غير منشورة .
ش-دراسة حول الاهوار العراقية معايشة فعلية .
ص- التسامح في المجتمع العراقي.
ض- عمائم ليبرالية في ساحة العقل والحرية دراسة نقدية .
ط- عشرات الدراسات عن الدكتور نوري جعفر والدكتور علي الوردي.
ظ- دراسات حول نهضة المرأة .

13- شهادة تدريب من مركز المسلة للتنمية البشرية حول اللاعنف.
14- شهادة تدريب من منظمة جسر إلى الايطالية حول حقوق الإنسان
15- مؤسس جماعة لاعنف العراقية في البصرة

صدر للمؤلف مع آخرين /

1- ((علي الوردي والمشروع العراقي)) مع آخرين عن دار المرتضى في مصر ./2009.
2- صراع المركزية واللامركزية في البصرة /مع آخرين.عن معهد الدراسات الإستراتيجية في بيروت ./2010.
3- عناد غزوان .عن دار دجلة في سوريا

صدر للمؤلف كتاب:
نوري جعفر رجل النهضة والإصلاح عن دار رند في سوريا 2011
كتاب الفكر "الجزء الأول" صدر عن منظمة كتاب بلا حدود
"حب فقط" : مجموعة شعرية .

سيصدر للمؤلف الكتب التالية/

1- آليات تحرير الفكر وتوجيهه نحو التنوير .
2- دراسات في الفكر النهضوي الحديث
3- آليات نهضة المجتمع عبر السلوكيات النهضوية
4- من تراثنا التنويري عهد الامام علي لمالك الاشتر انموذجا.
5- مفهوم العقل في البصرة بخمسة اجزاء .
6- دراسات في النقد الادبي.
7- المرأة والخطاب المجتمعي.
8- عبد الرزاق حسين صور نهضوية في شعر ملتزم.
9- علي الوردي والعطاء النهضوي لبناء المجتمع.
10- مقاربات توثيقية بين الاديان.
11- النص وازمات المجتمع
12- مراجعة النص الاسلامي البخاري والكافي نماذجا.
13- عز الدين سليم جدل التجربة والكتابة
14- البصرة تراث شعبي غني
15- الحداثة والتنوير تنطلق من رؤى فكرية نقدية
16- مصطفى جمال الدين قوة الشعر والنهضة الفكرية
17- البريكان دراسة فلسفية في شعره.

لمراسلة المؤلف/jasmyasr@yahoo.com
هاتف/009647703110779